صندوق النقد الدولي

آفاق الاقتصاد العالمي

اجتياز المسارات العالمية المتباعدة

أكتوبر
٢٠٢٣

صندوق النقد الدولي

آفاق الاقتصاد العالمي

اجتياز المسارات العالمية المتباعدة

أكتوبر
٢٠٢٣

©2023 International Monetary Fund

الطبعة العربية © صندوق النقد الدولي ٢٠٢٣

الغلاف والتصميم: قسم الحلول المبتكرة في إدارة الخدمات المؤسسية والمنشآت، صندوق النقد الدولي

الجمع التصويري: شركة Absolute Service, Inc.; and AGS, An RR Donnelley Company

Cataloging-in-Publication Data

IMF Library

Names: International Monetary Fund.
Title: World economic outlook (International Monetary Fund)
Other titles: WEO | Occasional paper (International Monetary Fund) | World economic and financial surveys.
Description: Washington, DC : International Monetary Fund, 1980- | Semiannual | Some issues also have thematic titles. | Began with issue for May 1980. | 1981-1984: Occasional paper / International Monetary Fund, 0251-6365 | 1986-: World economic and financial surveys, 0256-6877.
Identifiers: ISSN 0256-6877 (print) | ISSN 1564-5215 (online)
Subjects: LCSH: Economic development—Periodicals. | International economic relations—Periodicals. | Debts, External—Periodicals. | Balance of payments—Periodicals. | International finance—Periodicals. | Economic forecasting—Periodicals.
Classification: LCC HC10.W79

HC10.80

ISBN 979-8-40023-580-1 (English Paper)
979-8-40024-697-5 (Arabic Paper)
979-8-40024-757-6 (Arabic Web PDF)

إخلاء المسؤولية: تقرير آفاق الاقتصاد العالمي هو دراسة استقصائية من إعداد خبراء الصندوق وتنشر مرتين سنويا، في الربيع والخريف. وهذا التقرير من إعداد خبراء الصندوق وقد أفاد من تعليقات واقتراحات المديرين التنفيذيين في أعقاب مناقشتهم للتقرير في ٢٦ سبتمبر ٢٠٢٣. والآراء الواردة في هذه المطبوعة هي آراء خبراء الصندوق ولا تمثل بالضرورة وجهات نظر المديرين التنفيذيين في الصندوق أو السلطات الوطنية التي يمثلونها.

الصيغة المقترحة عند الاقتباس: صندوق النقد الدولي– ٢٠٢٣. آفاق الاقتصاد العالمي: اجتياز المسارات العالمية المتباعدة. واشنطن العاصمة، أكتوبر.

تمت الترجمة والتحرير اللغوي والجمع التصويري في شعبة اللغة العربية
إدارة الخدمات المؤسسية والمنشآت، صندوق النقد الدولي

ترسل طلبات الحصول على هذا العدد إلكترونيا أو بالفاكس
أو البريد، إلى العنوان التالي:

International Monetary Fund, Publication Services
P.O. Box 92780, Washington, DC 20090, U.S.A.
هاتف: 623-7430 (202) فاكس: 623-7201 (202)
بريد إلكتروني: publications@imf.org
إنترنت: www.bookstore.imf.org
www.elibrary.imf.org

المحتويات

الافتراضات والأعراف المتبعة ح

مزيد من المعلومات ي

البيانات ك

تمهيد ل

تقديم م

ملخص واف ن

الفصل ١: الآفاق والسياسات العالمية ١

تزايد التباعد بين المسارات العالمية ١
الآفاق: مستقرة وإن كانت بطيئة ١٠
المخاطر المحيطة بالآفاق: مائلة نحو التطورات السلبية لكنها أكثر توازنا ١٩
أولويات السياسات: ما بين خفض التضخم وتحقيق النمو المستدام ٢٢
الإطار ١–١: آفاق نمو معتمة: طريق أطول نحو تحقيق التقارب المرجو ٢٦
الإطار ١–٢: تقييم المخاطر المحيطة بتوقعات السيناريو الأساسي في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي ٣٠
تقرير خاص عن السلع الأولية: تطورات الأسواق، وأسعار السلع الأولية باعتبارها إحدى قنوات السياسة النقدية ٢٤
المراجع ٤٦

الفصل ٢: إدارة التوقعات: التضخم والسياسة النقدية ٤٩

تقديم ٤٩
الأنماط الأخيرة في التوقعات التضخمية ٥٢
دور التوقعات في ديناميكية التضخم ٥٥
تشكيل التوقعات وصنع السياسات النقدية ٥٨
النتائج المستخلصة ٦٤
الإطار ٢–١: التوقعات التضخمية على مستوى الشركات، ودرجة الانتباه، وفعالية السياسة النقدية ٦٥
الإطار ٢–٢: عدم الحصافة المالية وتوقعات التضخم: دور أطر السياسة النقدية ٦٦
الإطار ٢–٣: دعم الطاقة، والتضخم، والتوقعات: تحليل عناصر تدابير منطقة اليورو ٦٧
المراجع ٦٨

الفصل ٣: النزول إلى أرض الواقع: كيف نعالج تصاعد الدين العام ٧١

المقدمة ٧١
ما الذي يجعل السلع الأولية معرضة للمخاطر في حالة حدوث تشرذم؟ ٧٣
التشرذم في أسواق السلع الأولية ٧٦
أي السلع الأولية أكثر عرضة للمخاطر؟ ٧٧
التأثيرات الاقتصادية لتشرذم أسواق السلع الأولية ٧٩
التداعيات على التحول إلى مصادر الطاقة النظيفة ٨٣
الملخص والانعكاسات على السياسات ٨٤
الإطار ٣–١: التوترات في تجارة السلع الأولية: أدلة من بيانات حركة الناقلات ٨٧
الإطار ٣–٢: تشرذم أسواق السلع الأولية في التاريخ: كثير من الظلال الرمادية ٨٨
الإطار ٣–٣: التأثيرات الاقتصادية غير المتكافئة لتشرذم أسواق السلع الأولية ٨٩
المراجع ٩٠

الملحق الإحصائي ٩٣

الافتراضات ٩٣
ما الجديد ٩٣
البيانات والأعراف المتبعة ٩٤
الملحوظات القطرية ٩٥
تصنيف البلدان ٩٧
الخصائص العامة للمجموعات وتكوينها وفقا لتصنيف تقرير آفاق الاقتصاد العالمي ٩٧
الجدول ألف – التصنيف حسب المجموعات المستخدمة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي وحصصها في إجمالي الناتج المحلي المجمع، وصادرات السلع والخدمات، وعدد السكان في عام ٢٠٢٢ ٩٩
الجدول باء – الاقتصادات المتقدمة حسب المجموعات الفرعية ١٠٠
الجدول جيم – الاتحاد الأوروبي ١٠٠
الجدول دال – اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، حسب المنطقة والمصدر الرئيسي لإيرادات التصدير ١٠١
الجدول هاء – اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، حسب المنطقة، وصافي المركز الخارجي، والبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، ووفق تصنيف نصيب الفرد من الدخل ١٠٢
الجدول واو– الاقتصادات التي تعتمد فترات استثنائية لتبليغ البيانات ١٠٤
جدول زاي– توثيق البيانات الرئيسية ١٠٥
الإطار ألف–١: افتراضات السياسات الاقتصادية التي استندت إليها التوقعات بشأن بعض الاقتصادات المختارة ١١٥
قائمة بالجداول ١١٩
الناتج (الجداول ألف١ – ألف ٤) ١٢٠
التضخم (الجداول ألف٥ – ألف ٧) ١٢٧
السياسات المالية (الجدول ألف ٨) ١٣٢
التجارة الخارجية (الجدول ألف ٩) ١٣٣
معاملات الحساب الجاري (الجداول ألف ١٠ – ألف ١٢) ١٣٥
ميزان المدفوعات والتمويل الخارجي (الجداول ألف ١٣) ١٤٢
تدفق الأموال (الجدول ألف ١٤) ١٤٦
السيناريو الأساسي للمدى المتوسط (الجدول ألف ١٥) ١٤٩

آفاق الاقتصاد العالمي، موضوعات مختارة ١٥١

مناقشة المجلس التنفيذي للآفاق المتوقعة، سبتمبر ٢٠٢٣ ١٨٣

الجداول

الجدول ١–١: عرض عام لتوقعات آفاق الاقتصاد العالمي ١٢
الجدول ١–٢: عرض عام لتوقعات آفاق الاقتصاد العالمي بأوزان أسعار الصرف السائدة في السوق ١٤
الجدول ١–ت خ–١: متوسط استجابة مؤشرات أسعار المستهلكين ٣٨
جدول المرفق ١–١–١: الاقتصادات الأوروبية: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وأسعار المستهلكين ورصيد الحساب الجاري والبطالة ٤٠
جدول المرفق ١–١–٢: اقتصادات آسيا والمحيط الهادئ: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وأسعار المستهلكين ورصيد الحساب الجاري والبطالة ٤١
جدول المرفق ١–١–٣: اقتصادات نصف الكرة الغربي: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وأسعار المستهلكين ورصيد الحساب الجاري والبطالة ٤٢

جدول المرفق ١–١–٤: اقتصادات الشرق الأوسط وآسيا الوسطى: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وأسعار المستهلكين ورصيد الحساب الجاري والبطالة ٤٣
جدول المرفق ١–١–٥: اقتصادات منطقة إفريقيا جنوب الصحراء: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وأسعار المستهلكين ورصيد الحساب الجاري والبطالة ٤٤
جدول المرفق ١–١–٦: ملخص نصيب الفرد الحقيقي من الناتج العالمي ٤٥

الأشكال البيانية

الشكل البياني ١–١: تعاف غير مكتمل: الآثار الغائرة التي نجمت عن الصدمات في الفترة ٢٠٢٠–٢٠٢٢ ٢
الشكل البياني ١–٢: صدمة كوفيد–١٩: العودة إلى الوضع الطبيعي ٢
الشكل البياني ١–٣: المدخرات الزائدة المتراكمة في الاقتصادات المتقدمة ٣
الشكل البياني ١–٤: عودة السياحة إلى طبيعتها ٣
الشكل البياني ١–٥: تباطؤ زخم النمو في الفترة القادمة ٤
الشكل البياني ١–٦: تراجع الزخم الاقتصادي في الصين ٥
الشكل البياني ١–٧: التضخم يتجاوز المنعطف الحرج ٥
الشكل البياني ١–٨: توزيع التضخم الكلي ٦
الشكل البياني ١–٩: اختلاف العوامل المحركة: التضخم في اقتصادات مختارة ٧
الشكل البياني ١–١٠: انفراجة في أسواق العمل مع استمرار نقص المعروض ٧
الشكل البياني ١–١١: ليس هناك أدلة تُذكر على حدوث دوامات الأجور والأسعار ٨
الشكل البياني ١–١٢: مساهمات الأرباح والعمالة في التضخم ٨
الشكل البياني ١–١٣: استمرار تشديد السياسة النقدية ٩
الشكل البياني ١–١٤: قناة الائتمان تتسم بالفعالية في الولايات المتحدة ومنطقة اليورو ٩
الشكل البياني ١–١٥: أسعار المساكن تشهد تباطؤا أو انخفاضا، ٢٠٢٢–٢٠٢٣ ٩
الشكل البياني ١–١٦: افتراضات السياسة النقدية وسياسة المالية العامة ١٠
الشكل البياني ١–١٧: آفاق النمو: مستقرة وبطيئة ١١
الشكل البياني ١–١٨: آفاق التضخم: آخذة في الهبوط ١٦
الشكل البياني ١–١٩: تنبؤات التضخم الكلي في اقتصادات مختارة ١٧
الشكل البياني ١–٢٠: يظل التضخم أعلى من مستوياته المستهدفة في معظم البلدان حتى عام ٢٠٢٥ ١٧
الشكل البياني ١–٢١: تنبؤات إجمالي الناتج المحلي العالمي ١٨
الشكل البياني ١–٢٢: مراكز الحسابات الجارية والاستثمار الدولي ١٩
الشكل البياني ١–٢٣: بواعث القلق إزاء الركود والتضخم مع مرور الوقت ١٩
الشكل البياني ١–٢٤: فروق أسعار الفائدة على السندات السيادية في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية ٢١
الشكل البياني ١–٢٥: القلاقل الاجتماعية مستقرة عند مستوى منخفض ٢٢
الشكل البياني ١–٢٦: الحكومة العامة: مدفوعات الفائدة ٢٣
الشكل البياني ١–٢٧: الشركات الأقل خُضرة في اقتصادات الأسواق الصاعدة ٢٥
الشكل البياني ١–١–١: توقعات النمو في السنوات الخمس القادمة ٢٦
الشكل البياني ١–١–٢: توقعات النمو في السنوات الخمس القادمة: مجموعات البلدان ٢٦
الشكل البياني ١–١–٣: توقعات بتباطؤ النمو في الاقتصادات الكبرى ٢٧
الشكل البياني ١–١–٤: تفكيك عناصر تنبؤات نصيب الفرد من النمو ٢٨
الشكل البياني ١–١–٥: تقارب النمو والدخل على المدى المتوسط ٢٩

الشكل البياني ١–٢–١: توزيع عدم اليقين بشأن التنبؤات عبر توقعات نمو إجمالي الناتج المحلي والتضخم العالميين ٣١
الشكل البياني ١–٢–٢: تأثير السيناريو على مستوى إجمالي الناتج المحلي والتضخم الأساسي ٣٢
الشكل البياني ١– ت خ–١: تطورات أسواق السلع الأولية ٣٤
الشكل البياني ١– ت خ–٢: التضخم الكلي ٣٥
الشكل البياني ١– ت خ–٣: ذروة استجابة أسعار السلع الأولية لصدمة قدرها ١٠ نقاط مئوية في السياسة النقدية الأمريكية ٣٧
الشكل البياني ١– ت خ–٤: دوال الاستجابة للدفعات: صدمة قدرها ١٠ نقاط مئوية في السياسة النقدية الأمريكية ٣٧
الشكل البياني ١– ت خ–٥: مساهمة أسعار النفط والغذاء في انتقال أثر صدمات السياسة النقدية ٣٨
الشكل البياني ١– ت خ–٦: تباين انتقال آثار صدمات أسعار السلع الأولية ٣٩
الشكل البياني ٢–١: انحرافات توقعات التضخم عن المستهدفات في الاقتصادات المختلفة ٥٠
الشكل البياني ٢–٢: المتوسط الحسابي للتوقعات التضخمية في الإثني عشر شهرا التالية حسب الوكلاء الاقتصاديين ٥٣
الشكل البياني ٢–٣: توزيع المتوسط الحسابي للتوقعات التضخمية في مختلف الاقتصادات بمرور الوقت ٥٣
الشكل البياني ٢–٤: النوبات التاريخية المقترنة بارتفاع مستمر في التوقعات التضخمية في الأجلين القريب والطويل ٥٤
الشكل البياني ٢–٥: الآثار التقديرية لمقاييس التوقعات التضخمية البديلة على التضخم الحالي ٥٥
الشكل البياني ٢–٦: أهم معامِلات منحنى فيليبس الهجين ٥٦
الشكل البياني ٢–٧: الآثار التقديرية الارتباطية والسببية للتوقعات التضخمية على التضخم الحالي ٥٧
الشكل البياني ٢–٨: العوامل المساهمة في ديناميكية التضخم الأخير ٥٧
الشكل البياني ٢–٩: انتقال الأثر المعتمد على الحالة من التوقعات إلى التضخم ٥٨
الشكل البياني ٢–١٠: الاستجابات الاقتصادية الكلية للصدمات متوقفة على تشكيل توقعات الوكلاء ٦٠
الشكل البياني ٢–١١: نسب التضحية بالناتج في ظل عمليات تشكيل التوقعات البديلة ٦١
الشكل البياني ٢–١٢: سلامة أطر السياسة النقدية واختبارات عقلانية التنبؤات في مختلف الاقتصادات ٦١
الشكل البياني ٢–١٣: التدخلات على مستوى السياسات لتعجيل خفض التضخم والتوقعات التضخمية ٦٢
الشكل البياني ٢–١٤: أهداف السياسة، والرفاهية الاجتماعية، وتشكيل التوقعات ٦٣
الشكل البياني ٢–١–١: التضخم في الولايات المتحدة ومدى انتباه الشركات الأمريكية لنظام الاحتياطي الفيدرالي ٦٥
الشكل البياني ٢–١–٢: دور الانتباه في فعالية السياسة النقدية ٦٥
الشكل البياني ٢–٢–١: التوقعات التضخمية في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية: تفاعلات أطر السياسة النقدية والدين العام ٦٦
الشكل البياني ٢–٣–١: الآثار الحدية على التضخم والتوقعات من تدابير المالية العامة لتخفيف عبء صدمة أسعار الطاقة ٦٧
الشكل البياني ٣–١: الكلمات المفتاحية للتشرذم الواردة في الإعلانات عن النتائج المالية ٧٢
الشكل البياني ٣–٢: السلع الأولية: السمات الأساسية ٧٥
الشكل البياني ٣–٣: تجارة السلع الأولية والمسافة بين التحالفات العسكرية ٧٦
الشكل ٣–٤: علامات التشرذم ٧٧
الشكل البياني ٣–٥: تغيرات الأسعار بسبب التشرذم في أسواق سلع أولية منفردة ٧٨
الشكل البياني ٣–٦: ارتفاع أسعار القمح في تكتل الولايات المتحدة–أوروبا+ بسبب صدمات في المحصول ٧٩
الشكل البياني ٣–٧: أكبر الزيادات في الأسعار بسبب تحول بلد مصدِّر منفرد إلى التكتل الآخر ٨٠
الشكل البياني ٣–٨: التغيرات في الفوائض بسبب التشرذم في أسواق سلع أولية منفردة ٨١

الشكل البياني ٣–٩: تأثير التشرذم على إجمالي الناتج المحلي الحقيقي والتضخم ٨٢
الشكل البياني ٣–١٠: تأثير تشرذم أسواق الموارد المعدنية بالغة الأهمية على الاستثمار في مصادر الطاقة المتجددة والسيارات الكهربائية، ٢٠٣٠ ٨٤
الشكل البياني ٣–١–١: التغيرات في عمليات الشحن بالناقلات من موانئ روسيا من عام ٢٠١٩: الربع الثاني إلى عام ٢٠٢٣: الربع الثاني ٨٧
الشكل البياني ٣–٣–١: خسائر الناتج المقدرة ٨٩
الشكل البياني ٣–٣–٢: الخسائر المقدرة في إجمالي الناتج المحلي في البلدان منخفضة الدخل وبلدان أخرى ٨٩

الافتراضات والأعراف المتبعة

أُعتمِد عدد من الافتراضات لكي تستند إليها التوقعات الواردة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. فمن المفترض أن أسعار الصرف الفعلية الحقيقية ظلت ثابتة عند مستوياتها المتوسطة خلال الفترة من ٢٥ يوليو ٢٠٢٣ إلى ٢٢ أغسطس ٢٠٢٣، باستثناء تلك المتعلقة بالعملات المشاركة في آلية سعر الصرف الأوروبية الثانية، والتي يُفترض أنها ظلت ثابتة بالقيمة الاسمية قياسا إلى اليورو؛ وأن السلطات الوطنية ستواصل تطبيق سياساتها القائمة (راجع الإطار ألف١ في الملحق الإحصائي للاطلاع على الافتراضات المحددة بشأن سياسات المالية العامة والسياسات النقدية لاقتصادات مختارة)؛ وأن متوسط سعر النفط سيكون ٨٠,٤٩ دولارا للبرميل في ٢٠٢٣ و٧٩,٩٢ دولارا للبرميل في ٢٠٢٤؛ وأن متوسط العائد على السندات الحكومية ذات أجل ٣ أشهر سيبلغ ٥,٣٪ في ٢٠٢٣ و٥,٤٪ في ٢٠٢٤ في الولايات المتحدة، و٣,٠٪ في ٢٠٢٣ و٣,٢٪ في ٢٠٢٤ في منطقة اليورو، و–٠,٢٪ في ٢٠٢٣ و–٠,١٪ في ٢٠٢٤ في اليابان؛ وأن متوسط العائد على السندات الحكومية ذات أجل ١٠ سنوات سيبلغ ٣,٨٪ في ٢٠٢٣ و٤,٠٪ في ٢٠٢٤ في الولايات المتحدة، و٢,٤٪ في ٢٠٢٣ و٢,٦٪ في ٢٠٢٤ في منطقة اليورو، و٠,٥٪ في ٢٠٢٣ و٠,٦٪ في ٢٠٢٤ في اليابان. وهذه بالطبع افتراضات لأغراض التحليل وليست تنبؤات، كما أن أوجه عدم اليقين المحيطة بها تزيد من هامش الخطأ الذي يمكن أن تنطوي عليه التوقعات على أي حال. وتستند هذه التقديرات والتوقعات إلى المعلومات الإحصائية المتاحة حتى ٢٥ سبتمبر ٢٠٢٣.

وفيما يلي الأعراف المستخدمة في كل أجزاء تقرير آفاق الاقتصاد العالمي:

. . . للإشارة إلى عدم توافر البيانات أو عدم انطباقها؛

- – فيما بين السنوات أو الشهور (٢٠٢٢–٢٠٢٣ أو يناير– يونيو، على سبيل المثال) للإشارة إلى السنوات أو الشهور المشمولة، بما فيها سنوات أو شهور البداية والنهاية؛
- / بين السنوات أو الشهور (٢٠٢٢/٢٠٢٣، على سبيل المثال) للإشارة إلى السنة المالية.
- «مليار» تعني ألف مليون؛ و«تريليون» تعني ألف مليار.
- «نقاط الأساس» تشير إلى نقطة مئوية (مثلا، ٢٥ نقطة أساس تعادل رُبع نقطة مئوية).
- وتشير البيانات المذكورة إلى السنوات التقويمية، فيما عدا في حالة عدد قليل من البلدان التي تستخدم السنة المالية. ويرجى الرجوع إلى الجدول (واو) في الملحق الإحصائي الذي يحتوي على قائمة بالاقتصادات التي تعتمد فترات إبلاغ استثنائية لبيانات الحسابات القومية ومالية الحكومة لكل بلد.
- وبالنسبة لبعض البلدان، تستند الأرقام المسجلة لعام ٢٠٢٢ وما قبله إلى التقديرات وليس النتائج الفعلية. ويرجى الرجوع إلى الجدول (زاي) في الملحق الإحصائي الذي يحتوي على قائمة بآخر النتائج الفعلية للمؤشرات في الحسابات القومية والأسعار ومؤشرات مالية الحكومة وميزان المدفوعات في كل بلد.

ما الجديد في هذه المطبوعة:

- تُدرج الآن التوقعات بشأن قطاع المالية العامة في إكوادور بعد حذفها في السابق بسبب المناقشات الجارية بشأن البرنامج.
- تُستبعد البيانات والتوقعات الخاصة بإريتريا للفترة من ٢٠٢٠ إلى ٢٠٢٨ من قاعدة البيانات نتيجة للقصور في تبليغ البيانات.
- وتُستبعد التوقعات بشأن سري لانكا للفترة من ٢٠٢٣ إلى ٢٠٢٨ من النشر بسبب المناقشات الجارية حول إعادة هيكلة الدين السيادي.
- وتُدرج الآن التوقعات لأوكرانيا خلال الفترة من ٢٠٢٤ إلى ٢٠٢٨، اتساقا مع السيناريو الأساسي للبرنامج.
- وتُستبعد بعض التوقعات الخاصة بالضفة الغربية وغزة للفترة من ٢٠٢٢ إلى ٢٠٢٨ من النشر إلى حين إدخال التعديلات المنهجية على السلاسل الزمنية الإحصائية.

وتُتّبع الأعراف التالية في الجداول والأشكال البيانية:

- الإشارة في الجدوال والأشكال البيانية في هذا التقرير إلى أن المصدر هو «حسابات خبراء صندوق النقد الدولي» أو «تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي» تعني أن البيانات مأخوذة من قاعدة بيانات «آفاق الاقتصاد العالمي.»
- عندما لا تدرج البلدان بترتيب الحروف الأبجدية باللغة الإنجليزية، فإنها ترتب حسب حجمها الاقتصادي.
- ترجع الفروق الطفيفة بين مجموع مفردات الأرقام والمجاميع الكلية إلى عملية التقريب.
- ويتضمن التقرير بيانات مجمعة لمجموعات البلدان المختلفة حسب خصائصها الاقتصادية أو الإقليم التابعة له. وما لم يذكر خلاف ذلك، فإن البيانات المجمعة لأي مجموعة قُطرية تمثل حسابات تستند إلى ٩٠٪ أو أكثر من البيانات المرجحة لهذه المجموعة.
- ولا تنطوي الحدود والألوان والتسميات ولا أيٌ من المعلومات الأخرى المستخدمة في الخرائط الواردة في هذا التقرير على أي استنتاجات من جانب صندوق النقد الدولي بشأن الوضع القانوني لأي إقليم ولا أي تأييد أو قبول لهذه الحدود.

ولا يشير مصطلح «بلد» و«اقتصاد»، حسب استخدامه في هذا التقرير، في جميع الحالات إلى كيان إقليمي يشكل دولة حسب مفهوم القانون والعرف الدوليين. ويشمل هذا المصطلح أيضا، حسب استخدامه في هذا التقرير، بعض الكيانات الإقليمية التي لا تشكل دولا ولكن يُحتفظ ببياناتها الإحصائية على أساس منفصل ومستقل.

مزيد من المعلومات

التصحيحات والتنقيحات

يقوم خبراء الصندوق بإعداد البيانات والتحليلات الواردة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي أثناء نشر المطبوعة. وتبذل قصارى الجهود للتأكد من حداثتها ودقتها واكتمالها. ولدى اكتشاف أي أخطاء، تُدرج التصحيحات والتنقيحات في الطبعات الرقمية المتاحة من موقع صندوق النقد الدولي على شبكة الإنترنت، وفي مكتبة صندوق النقد الدولي الإلكترونية (راجع أدناه). ويمكن الاطلاع على قائمة بالتغييرات الجوهرية في جداول محتويات الطبعات الإلكترونية.

الطبعات المطبوعة والرقمية

النسخ المطبوعة

يمكن طلب النسخ المطبوعة من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي من مكتبة بيع مطبوعات الصندوق عن طريق الرابط التالي: imfbk.st/530521.

النسخ الرقمية

تتيح مكتبة صندوق النقد الدولي الإلكترونية عدة طبعات رقمية من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، بما في ذلك صيغ ePub و enhanced PDF و HTML في العنوان التالي: http://www.elibrary.imf.org/OCT23WEO.

ويمكن تنزيل نسخة مجانية بصيغة PDF من التقرير ومجموعات البيانات لكل الرسوم البيانية المدرجة فيه من موقع صندوق النقد الدولي على شبكة الإنترنت في العنوان التالي: (www.imf.org/publications/weo)، أو مسح رمز الاستجابة السريعة أدناه للدخول مباشرة إلى صفحة تقرير آفاق الاقتصاد العالمي على شبكة الإنترنت:

حقوق النشر وإعادة الاستخدام

المعلومات المتعلقة بشروط إعادة استخدام محتويات هذه المطبوعة متاحة في العنوان التالي: www.imf.org/external/terms.htm.

البيانات

يمكن الاطلاع على النص الكامل لهذه النسخة من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي في موقع مكتبة صندوق النقد الدولي الإلكترونية (www.elibrary.imf.org) وموقع صندوق النقد الدولي على شبكة الإنترنت (www.imf.org). ويصاحب الطبعة المتاحة على الموقع الإلكتروني مجموعة بيانات مستمدة من قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي، وهي أكبر من المجموعة الواردة في التقرير نفسه وتتألف من ملفات تضم سلاسل البيانات التي يتكرر طلب القراء عليها. ويمكن تنزيل هذه الملفات إلكترونيا لاستخدامها في مجموعة متنوعة من البرامجيات.

ويقوم خبراء الصندوق بإعداد البيانات الواردة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي أثناء دراسات آفاق الاقتصاد العالمي. وتستند البيانات التاريخية والتوقعات إلى المعلومات التي يجمعها الاقتصاديون المختصون بحالات البلدان في سياق البعثات التي يوفدون فيها إلى البلدان الأعضاء في الصندوق ومن خلال تحليلاتهم المستمرة لتطورات الأوضاع في كل بلد. وتخضع البيانات التاريخية للتحديث على أساس مستمر، كلما توافرت معلومات إضافية، وغالبا ما يجري تصحيح الانقطاعات الهيكلية في البيانات عن طريق ربط سلاسل البيانات وغير ذلك من طرق للحصول على سلاسل بيانات تتميز بالسلاسة. وتظل تقديرات خبراء الصندوق بمثابة بدائل لسلاسل البيانات التاريخية في حالة عدم توافر المعلومات الكاملة. ولذلك، قد تختلف بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي عن سواه من مصادر البيانات الرسمية، بما في ذلك تقرير «الإحصاءات المالية الدولية» الذي يصدره الصندوق.

وتُعرض البيانات والبيانات الوصفية في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي «كما هي» و«لدى توافرها» وتبذل قصارى الجهود للتأكد، دونما ضمان، من حداثتها ودقتها واكتمالها. ولدى اكتشاف أي أخطاء، تتضافر الجهود لتصحيحها على النحو الملائم والممكن. وتدرج التصحيحات والتنقيحات المدخلة على المطبوعة بعد نشرها في الطبعات الإلكترونية المتاحة من مكتبة صندوق النقد الدولي الإلكترونية (www.elibrary.imf.org) وفي موقع صندوق النقد الدولي على شبكة الإنترنت (www.imf.org). ويمكن الاطلاع على قائمة تفصيلية بالتغييرات الجوهرية في جداول محتويات الطبعات الإلكترونية.

وللاطلاع على تفاصيل شروط استخدام قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، يرجى الرجوع إلى الموقع الإلكتروني «حقوق النشر والاستخدام» في العنوان التالي: (www.imf.org/external/terms.htm).

ويرجى إرسال أي استفسارات حول محتوى تقرير آفاق الاقتصاد العالمي وقاعدة بياناته بالبريد العادي أو الفاكس أو من خلال منبر النقاش على شبكة الإنترنت (لا تقبل الاستفسارات الهاتفية):

World Economic Studies Division
Research Department
International Monetary Fund
700 19th Street, NW
Washington, DC 20431, USA
عنوان منبر النقاش على شبكة الإنترنت: www.imf.org/weoforum

تمهيد

تشكل التحليلات والتوقعات الواردة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي جزءا لا يتجزأ من رقابة صندوق النقد الدولي المتعلقة بالتطورات والسياسات الاقتصادية في بلدانه الأعضاء، وكذلك التطورات في الأسواق المالية الدولية والنظام الاقتصادي العالمي. ويأتي استقصاء الآفاق المستقبلية والسياسات نتاجا لعملية مراجعة شاملة لتطورات الاقتصاد العالمي تجريها إدارات الصندوق، وتستند بالدرجة الأولى إلى المعلومات التي يقوم بجمعها خبراؤه من خلال مشاوراتهم مع البلدان الأعضاء. وتتولى إجراء هذه المشاورات على وجه الخصوص إدارات المناطق الجغرافية في الصندوق — وهي الإدارة الإفريقية، وإدارة آسيا والمحيط الهادئ، والإدارة الأوروبية، وإدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، وإدارة نصف الكرة الغربي — بالاشتراك مع إدارة الاستراتيجيات والسياسات والمراجعة، وإدارة الأسواق النقدية والرأسمالية، وإدارة شؤون المالية العامة.

وقد تم تنسيق التحليل الوارد في هذا التقرير في إدارة البحوث وفق التوجيهات العامة للسيد بيير–أوليفييه غورينشا، المستشار الاقتصادي ومدير إدارة البحوث. وتولى إدارة المشروع السيدة بيتيا كويفا بروكس، نائب مدير إدارة البحوث، والسيد دانييل لي، رئيس قسم بإدارة البحوث.

والمساهمون الأساسيون في هذا التقرير هم سيلفيا ألبريزيو، وهورهيه ألفاريث، ومهدي بن عطية الأندلسي، وجون بلودورن، وكريستيان بوغمانز، وآلان ديزيولي، وكريستوفر إيفانز، وكريستوفر كوخ، وتوه كوان، وكيارا ماغي، وهورهيه ميراندا بينتو، وجون–مارك ناتال، وضياء نور الدين، وأندريا بيسكاتوري، وإيرفين بريفيتي، وماريكا سانتورو، وألكسندر سولاكي، ومارتن شتومر، وبيتيا توبالوفا، وفيليب وينجيندر.

ومن المساهمين الآخرين أُمير أكبال، وغافين أسدوريان، وثارمان فيشيغاس باور، وجاريد بيبي، ونينا بيلجانوفيسكا، ومارين بولهاوس، وداميان كابيل، وتياتشين شن، وسون مو تشوي، ويانيف كوهن، وماريا روزاريا كومونالي، ومارينا كونيسا مارتينيز، وبيدرو دي باروس غاغلياردي، ووينشوان دونغ، وأنغيلا إسبيريتو، وريبيكا أياسو، وكارلوس غونسالفيس، وزيان هان، ويويو هوانغ، وكريس جاكسون، وهاري كيمب، وبنجامين كيت، وديفيا كيرتي، وجين كايندبرغ–هالون، وإدوارد لوريتو، وجونجين لي، ونان لي، وويلي لين، وباري ليو، وروي مانو، وكارلوس موراليس، وجوزيف موسى، وبيتر ناغلي، وسينثيا نيانشاما نياكري، وإيموري أوكس، وكريس باباجورجيو، وكلاريتا فيليبس، ونيكولا بييري، ورافاييل بورتييو، وإفجينيا بوغاتشيفا، وتيانتشو كي، وشريهاري راماشاندرا، وبيدرو رودريغيز، ومحمد إحسان شفيق، وآرش أراش شيخ الإسلام، وبيدرو فيتاي سايمون، وأليساندرا سوتسي، وأليسيا دي ستيفاني، ونيكولاس تونغ، وفيليز أونسال، وغويليرمو فيردوزكو بوستوس، ومونا وانغ، وأيزاك بيتمان وارين، ويارو زو، وفان جانغ، وجياكي زاو، وكانران زينغ، وديان تشي، وليانغ ليانغ جوو.

وتولت جيما روز دياز من إدارة التواصل قيادة فريق تحرير هذا التقرير، بدعم في مجالي الإنتاج والتحرير من مايكل هاروب، وقدم مساعدة إضافية كل من لوسي سكوت موراليس، وجيمس أنوين، ونانسي موريسون، وشركة Grauel Group، ومؤسسة Absolute Service, Inc.

وقد أفاد هذا التحليل من التعليقات والمقترحات من الخبراء في إدارات الصندوق الأخرى، وكذلك من المديرين التنفيذيين بعد مناقشتهم للتقرير في ٢٦ سبتمبر ٢٠٢٣. غير أن التقديرات والتوقعات الواردة في التقرير والاعتبارات المتعلقة بالسياسات الاقتصادية هي من إعداد خبراء الصندوق وينبغي ألا تنسب إلى المديرين التنفيذيين أو إلى السلطات الوطنية التي يمثلونها.

تقديم

الاقتصاد العالمي الصلب يمضي بخطى واهنة، مع تزايد التباعد بين المسارات

لا يزال الاقتصاد العالمي مستمرا في التعافي ببطء من أثر الضربات التي أصابته من جراء الجائحة، والغزو الروسي لأوكرانيا، وأزمة غلاء المعيشة. وباستعراض أحداث الماضي، نجد أن درجة الصلابة لا تزال مبهرة. ورغم الاضطراب المشاهد في أسواق الطاقة والأغذية بسبب الحرب، والتشديد غير المسبوق في الأوضاع النقدية العالمية لمكافحة التضخم الذي بلغ أعلى مستوياته على مدار عقود، فقد تباطأت مسيرة الاقتصاد العالمي لكنها لم تتوقف. غير أن النمو لا يزال بطيئا وغير متوازن، مع تزايد التباعد بين مساراته عبر بلدان العالم. فالاقتصاد العالمي يمضي حاليا بخطى واهنة، بدلا من العدو بسرعة.

وقد بلغ النشاط الاقتصادي العالمي منتهاه في آخر العام الماضي بينما يوشك التضخم – الكلي والأساسي (الجوهري) على السواء – على أن يصبح قيد السيطرة تدريجيا. ولكن التعافي الكامل للوصول إلى الاتجاهات العامة السائدة في فترة ما قبل الأزمة يبدو بعيد المنال بصورة متزايدة، وخاصة في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية.

ووفقا لآخر توقعاتنا، سوف يتباطأ النمو العالمي من ٣,٥٪ في ٢٠٢٢ إلى ٣٪ في العام الجاري و٢,٩٪ في العام القادم، بتخفيض قدره ٠,١ نقطة مئوية في عام ٢٠٢٤ مقارنة بتوقعاتنا في شهر يوليو الماضي. ولا تزال هذه التوقعات أقل كثيرا من المتوسط التاريخي.

ويواصل التضخم الكلي تباطؤه في الوقت الحالي، منخفضا من ٩,٢٪ في ٢٠٢٢، على أساس سنوي مقارن، إلى ٥,٩٪ في العام الجاري و٤,٨٪ في عام ٢٠٢٤. ومن المتوقع أيضا أن يتراجع التضخم الأساسي، المستبعدة منه أسعار الأغذية والطاقة، وإن كان بوتيرة أكثر تدرجا مقارنة بالتضخم الكلي، ليصل إلى ٤,٥٪ في عام ٢٠٢٤.

ونتيجة لذلك، تتسق التوقعات بصورة متزايدة مع سيناريو «الهبوط الهادئ»، أي تخفيض التضخم بدون حدوث هبوط كبير في النشاط الاقتصادي، وخاصة في الولايات المتحدة، حيث جاءت الزيادة المتنبأ بها في البطالة طفيفة للغاية، من ٣,٦٪ إلى ٣,٩٪ بحلول عام ٢٠٢٥.

غير أنه بدأت تتضح بعض أوجه التباعد المهمة بين المسارات. فقد تباطأ النشاط بدرجة أكبر في الاقتصادات المتقدمة مقارنة باقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. وعلى صعيد الاقتصادات المتقدمة، ارتفع النشاط في الولايات المتحدة متجاوزا التوقعات، في ظل صلابة الاستهلاك والاستثمار، بينما تم تخفيض توقعات النشاط الاقتصادي في منطقة اليورو. وأثبت العديد من اقتصادات الأسواق الصاعدة صلابة شديدة وسجلت ارتفاعا في النشاط تجاوز التوقعات، باستثناء ملحوظ تمثل في الصين، التي تواجه تيارات معاكسة نتيجة أزمتها العقارية وتزايد ضعف الثقة.

وهناك ثلاث قوى عالمية مؤثرة على هذه الأوضاع: أولا، أن التعافي في قطاع الخدمات أوشك على الاكتمال. فعلى مدار العام الماضي، أدى الطلب القوي على الخدمات إلى دعم الاقتصادات الخدمية – بما في ذلك وجهات السياحة المهمة مثل فرنسا وإسبانيا – مقارنة بقلاع الصناعة التحويلية مثل الصين وألمانيا. كذلك أدى ارتفاع الطلب على الخدمات كثيفة العمالة إلى نقص المعروض في أسواق العمل، وارتفاع التضخم في أسعار الخدمات وطول أمده. غير أن الأنشطة الخدمية تشهد حالة ضعف في الوقت الراهن إلى جانب التباطؤ المستمر في أنشطة الصناعة التحويلية، مما يعني انخفاض تضخم الخدمات في عام ٢٠٢٤ وهدوء الأوضاع والنشاط في أسواق العمل.

ثانيا، أن جانبا من التباطؤ الاقتصادي راجع لتشديد السياسة النقدية الضروري لخفض التضخم. وقد بدأت بوادر تأثيره الموجع في الظهور، وإن كان انتقال آثاره يتسم بعدم التوازن عبر البلدان المختلفة. كذلك، يؤثر تشديد أوضاع الائتمان سلبا على أسواق الإسكان، والاستثمار، والنشاط الاقتصادي، وبدرجة أكبر في البلدان التي تزيد فيها نسبة القروض العقارية بسعر فائدة متغير أو التي يقل استعداد الأسر فيها للإنفاق من مدخراتها، أو لا تكون لديها القدرة على ذلك. وزادت حالات إفلاس الشركات في الولايات المتحدة ومنطقة اليورو، وإن كانت تسجل أصلا أدنى مستوياتها تاريخيا. وتقف البلدان عند نقاط مختلفة في دوراتها لرفع أسعار الفائدة: فالاقتصادات المتقدمة (باستثناء اليابان) تقترب من نقطة الذروة، بينما بدأت بالفعل بعض اقتصادات الأسواق الصاعدة، مثل البرازيل وشيلي، في مرحلة التيسير.

ثالثا، أن التضخم والنشاط الاقتصادي يتحدد مسارهما في ضوء صدمة أسعار السلع الأولية التي شهدها العام الماضي. فالاقتصادات المعتمدة بشدة على وارادات الطاقة من روسيا تعرضت لزيادة أشد حدة في أسعار الطاقة وتباطؤ حاد في النشاط. ويتضح من بعض دراساتنا الأخيرة أن انتقال الآثار من زيادة أسعار الطاقة كان له دور كبير في

دفع التضخم الأساسي نحو الصعود في منطقة اليورو، على عكس ما يحدث في الولايات المتحدة، حيث تعكس ضغوط التضخم الأساسي بدلا من ذلك طبيعة سوق العمل التي تتسم بنقص المعروض.

ورغم مؤشرات الهدوء، لا تزال أسواق العمل في الاقتصادات المتقدمة قوية، كما يساهم انخفاض معدلات البطالة قياسا بالمعايير التاريخية في دعم النشاط. وحتى الآن، لا توجد شواهد على حدوث ظاهرة «دوامة الأجور والأسعار»، ولا تزال الأجور الحقيقية أدنى من المستويات التي سادت في فترة ما قبل الجائحة. وإضافة إلى ذلك، شهدت بلدان كثيرة ضغطا حادا – جديرا بالترحيب – في توزيع الأجور. ويعكس جانب من هذا الضغط ارتفاع قيمة وسائل الراحة في جداول العمل المرنة والعمل من المنزل لأصحاب الأجور المرتفعة مما يخفض ضغوط الأجور على تلك الفئة.

المخاطر

رغم تراجع حدة بعض المخاطر الشديدة –مثل عدم الاستقرار المصرفي الحاد – منذ شهر إبريل الماضي، فإن ميزان المخاطر لا يزال مائلا نحو التطورات السلبية.

أولا، من الممكن أن يزداد استفحال الأزمة العقارية في الصين، وهو أحد المخاطر المهمة التي تهدد الاقتصاد العالمي. والتحدي الماثل حاليا أمام السياسات يتسم بالتعقيد. فاستعادة الثقة تستلزم التعجيل بإعادة هيكلة شركات التطوير العقاري التي تعاني من المشكلات، والحفاظ على الاستقرار المالي، ومعالجة الضغوط في الموارد العامة المحلية. وإذا انخفضت أسعار العقارات بسرعة أكبر من اللازم فسوف تتدهور الميزانيات العمومية في القطاع المصرفي وقطاع الأسر، مع احتمال حدوث تضخيم حاد للأثر المالي. وفي حالة دعم أسعار العقارات بشكل مصطنع، فسوف تتوفر الحماية للميزانيات العمومية لفترة مؤقتة، وإن كان ذلك قد يؤدي إلى مزاحمة فرص الاستثمار الأخرى، وخفض أنشطة البناء الجديدة، والتأثير سلبا على إيرادات الحكومات المحلية من خلال خفض مبيعات الأراضي. وفي كلتا الحالتين، يتعين على الاقتصاد الصيني التحول بعيدا عن نموذج النمو القائم على الائتمان العقاري.

ثانيا، من الممكن أن يزداد تقلب أسعار السلع الأولية في ظل تجدد التوترات الجغرافية–السياسية والاضطرابات المرتبطة بتغير المناخ. فمنذ شهر يونيو الماضي، ارتفعت أسعار النفط بحوالي ٢٥٪، على خلفية تمديد العمل بتخفيض الإمدادات من بلدان أوبك+ (أي منظمة البلدان المصدرة للنفط زائد مجموعة مختارة من البلدان غير الأعضاء). ولا تزال أسعار الأغذية مرتفعة ومن الممكن أن تتعرض لمزيد من الاضطرابات في حالة تصعيد أوضاع الحرب في أوكرانيا، مما يؤدي إلى مصاعب جمة في كثير من البلدان منخفضة الدخل. وهذا بلا شك يمثل مصدر خطر كبير لاستراتيجية خفض معدل التضخم. وقد أدى التشرذم الجغرافي–الاقتصادي كذلك إلى حدوث زيادة حادة في التباين في أسعار السلع الأولية عبر المناطق المختلفة، بما في ذلك الموارد المعدنية الحيوية. ووفقا لما تخلص إليه الدراسة التحليلية الواردة في الفصل الثالث من هذا التقرير، فإن ذلك يمكن أن يشكل مخاطر اقتصادية كلية بالغة في المرحلة المقبلة، بما في ذلك على فرص التحول المناخي.

ثالثا، رغم انخفاض معدلات التضخم الأساسي والكلي على حد سواء، فإنها لا تزال مرتفعة على نحو غير مواتٍ. فقد ارتفعت توقعات التضخم على المدى القريب ارتفاعا ملحوظا تجاوز المستوى المستهدف، وإن كانت تبدو حاليا في سبيلها إلى تجاوز المنعطف. ووفقا للتفاصيل الواردة في الفصل الثاني من هذا التقرير، فإن خفض هذه التوقعات بشأن التضخم على المدى القريب يمثل أهمية بالغة في كسب المعركة مع التضخم. ففي ظل أسواق العمل التي تتسم بنقص المعروض، ووفرة المدخرات الزائدة في بعض البلدان، والتطورات السلبية في أسعار الطاقة، فإن التضخم قد يزداد رسوخا مما سيتطلب اتخاذ البنوك المركزية المزيد من الإجراءات القوية.

رابعا، تآكلت هوامش الأمان المالي في كثير من البلدان، في ظل ارتفاع مستويات الدين، وتزايد تكاليف التمويل، وتباطؤ النمو، والزيادة المستمرة في عدم الاتساق بين المطالب المتزايدة على الدولة والموارد المالية المتاحة (راجع عدد أكتوبر ٢٠٢٣ من تقرير الراصد المالي). وسوف يؤدي ذلك إلى تعريض كثير من البلدان لمخاطر الأزمات ويتطلب التركيز مجددا على إدارة مخاطر المالية العامة.

وأخيرا، على الرغم من تشديد السياسة النقدية، فقد تم تخفيف الأوضاع المالية في كثير من البلدان (راجع عدد أكتوبر ٢٠٢٣ من تقرير الاستقرار المالي العالمي). ويتمثل الخطر هنا في احتمال إعادة تسعير المخاطر بدرجة حادة، وخاصة بالنسبة للأسواق الصاعدة، مما سيؤدي إلى زيادة ارتفاع قيمة الدولار الأمريكي، وتحفيز تدفق رؤوس الأموال إلى الخارج، وزيادة تكاليف الاقتراض وحالات المديونية الحرجة.

السياسات

في إطار السيناريو الأساسي الذي وضعناه، نفترض استمرار انحسار التضخم مع مواصلة البنوك المركزية تشديد الموقف النقدي. ومع اقتراب بلدان كثيرة من بلوغ مستوى الذروة في دوراتها التشديدية، فإن إجراء قليل من التشديد الإضافي سيكون له ما يبرره. غير أن التيسير النقدي قبل الأوان سوف يبدد ما تحقق من مكاسب في الشهور الثمانية عشر الماضية. وبمجرد أن تبدأ عملية خفض معدل التضخم مسارها بخطى ثابتة وتبدأ التوقعات التضخمية على المدى القريب في التراجع، فإن تعديل سعر الفائدة الأساسي ليأخذ

مسارا هبوطيا سوف يسمح لموقف السياسة النقدية، أي سعر الفائدة الحقيقي، بأن يظل دون تغيير لحين ظهور بوادر الوصول إلى مستهدفات التضخم.

وينبغي أن تعمل سياسة المالية العامة على دعم الاستراتيجية النقدية وتقديم المساعدة لعملية خفض معدل التضخم. وفي عام ٢٠٢٢، سارت سياسات المالية العامة والسياسات النقدية على نفس الاتجاه، في ظل إيقاف العمل بكثير من تدابير المالية العامة الطارئة المرتبطة بالجائحة. ولكن في عام ٢٠٢٣، انخفضت درجة الاتساق بينهما. والأمر الأكثر إثارة للقلق هو حالة الولايات المتحدة حيث تدهور موقف المالية العامة بدرجة كبيرة. فلا ينبغي أن تكون سياسة المالية العامة في الولايات المتحدة مسايرة للاتجاهات الدورية، بل أقل من ذلك في هذه المرحلة من دورة التضخم. وبصورة أعم، ينبغي أن تركز سياسة المالية العامة في جميع البلدان الأخرى على إعادة بناء هوامش الأمان المالي التي تآكلت بدرجة حادة من جراء الجائحة وأزمة الطاقة، عن طريق إلغاء دعم الطاقة على سبيل المثال.

وينبغي كذلك أن نعيد توجيه تركيزنا إلى المدى المتوسط. وهنا تصبح الصورة أكثر قتامة. فآفاق النمو على المدى المتوسط تتسم بالضعف، وخاصة في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. كما أن لها انعكاسات عميقة، مثل زيادة التباطؤ في التقارب نحو مستويات المعيشة في الاقتصادات المتقدمة، وانخفاض الحيز المتاح للإنفاق من المالية العامة، وزيادة مواطن الضعف المتعلقة بالديون والانكشاف للصدمات، فضلا عن تضاؤل فرص التغلب على الأثر المتخلف من الجائحة والحرب.

وفي ظل انخفاض النمو وارتفاع أسعار الفائدة وضيق حيز الإنفاق من المالية العامة، فإن الإصلاحات الهيكلية تصبح عاملا حيويا. ومن الممكن تحقيق النمو طويل الأجل من خلال ترتيب تسلسل الإصلاحات الهيكلية بدقة، وخاصة الإصلاحات التي ينصب تركيزها على الحوكمة، وقواعد تنظيم ممارسة الأعمال، والقطاع الخارجي. ومن شأن تنفيذ إصلاحات «الجيل الأول» أن يساهم في إطلاق إمكانات النمو وزيادة فعالية الإصلاحات اللاحقة بدرجة أكبر – سواء في أسواق الائتمان أو في مجال التحول الأخضر.

ومن شأن التعاون متعدد الأطراف أن يساعد على ضمان تحقيق نتائج أفضل على مستوى النمو عبر جميع البلدان. أولا، ينبغي أن تحرص البلدان على تجنب تنفيذ السياسات التي تتعارض مع قواعد منظمة التجارة العالمية وتتسبب في تشويه التجارة العالمية. ثانيا، ينبغي أن تعمل البلدان على حماية تدفق الموارد المعدنية الحيوية اللازمة للتحول المناخي، إلى جانب السلع الأولية الزراعية. ومثل هذه «الممرات الخضراء» سوف تساعد في خفض التقلبات وتسريع وتيرة التحول الأخضر.

وأخيرا، ينبغي أن تهدف كل البلدان إلى الحد من التشرذم الجغرافي–الاقتصادي الذي يحول دون التقدم المشترك نحو تحقيق الأهداف المشتركة والعمل بدلا من ذلك على استعادة الثقة في الأطر متعددة الأطراف القائمة على القواعد والتي تعزز الشفافية واليقين بشأن السياسات وتساعد في دعم الرخاء العالمي المشترك. ومن الضروري إنشاء شبكة أمان مالي عالمية قوية، يشغل صندوق النقد الدولي موضع الصدارة فيها بوصفه مؤسسة تتوافر لها الموارد الكافية.

بيير–أوليفييه غورينشا
المستشار الاقتصادي

ملخص واف

لا يزال التعافي العالمي من جائحة كوفيد–١٩ والغزو الروسي لأوكرانيا بطيئا وغير متوازن. ورغم الصلابة الاقتصادية التي شهدها مطلع العام الجاري، في ظل الانتعاش المصاحب لإعادة فتح الاقتصادات والتقدم المحرز في خفض التضخم عن مستويات الذروة التي بلغها في العام الماضي، لا يزال من المبكر جدا أن نركن للطمأنينة. ولا يزال النشاط الاقتصادي دون مستوياته في فترة ما قبل الجائحة، وخاصة في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، كما تتزايد أوجه التباعد بين المناطق المختلفة. وهناك عدة قوى تعرقل مسيرة التعافي، بعضها يعكس العواقب طويلة الأجل للجائحة والحرب في أوكرانيا والتشرذم الجغرافي–الاقتصادي. وهناك قوى أخرى أكثر ارتباطا بالدورة الاقتصادية، بما في ذلك آثار تشديد السياسة النقدية الضروري لخفض التضخم، وسحب الدعم المقدم من المالية العامة في ظل ارتفاع المديونية، بالإضافة إلى الأحداث المناخية المتطرفة.

وتشير التنبؤات إلى تباطؤ النمو العالمي من ٣,٥٪ في عام ٢٠٢٢ إلى ٣,٠٪ في عام ٢٠٢٣ ثم ٢,٩٪ في عام ٢٠٢٤. فالتوقعات لا تزال دون المتوسط التاريخي البالغ ٣,٨٪ (في الفترة من ٢٠٠٠ – ٢٠١٩)، كما انخفضت التنبؤات لعام ٢٠٢٤ بمقدار ٠,١ نقطة مئوية عن تنبؤات عدد يوليو ٢٠٢٣ من تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي. وبالنسبة للاقتصادات المتقدمة، تشير التوقعات إلى تباطؤ النشاط الاقتصادي من ٢,٦٪ في ٢٠٢٢ إلى ١,٥٪ في ٢٠٢٣ و١,٤٪ في ٢٠٢٤، في ظل نشاط أقوى زخما من المتوقع في الولايات المتحدة وضعف النمو عن المتوقع في منطقة اليورو. ويُتوقع أن تسجل اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية انخفاضا محدودا في النمو من ٤,١٪ في ٢٠٢٢ إلى ٤,٠٪ في عامي ٢٠٢٣ و ٢٠٢٤، مع تخفيض التوقعات بمقدار ٠,١ نقطة مئوية في ٢٠٢٤ انعكاسا لأزمة القطاع العقاري في الصين. وتعد تنبؤات النمو العالمي في الأجل المتوسط، التي تبلغ ٣,١٪، عند أدنى مستوياتها على مدار عقود، لتتراجع التوقعات بإمكانية لحاق بلدان العالم بركب مستويات المعيشة الأعلى. وتشير التنبؤات إلى تراجع التضخم العالمي على نحو مطرد من ٨,٧٪ في عام ٢٠٢٢ إلى ٦,٩٪ في عام ٢٠٢٣ ثم ٥,٨٪ في عام ٢٠٢٤. غير أنه تم تعديل التنبؤات لعامي ٢٠٢٣ و٢٠٢٤ بزيادة قدرها ٠,١ نقطة مئوية و٠,٦ نقطة مئوية، على الترتيب، بينما لا يتوقع في معظم الحالات عودة التضخم إلى المستوى المستهدف حتى عام ٢٠٢٥.

وتتسم المخاطر المحيطة بآفاق الاقتصاد في الوقت الحاضر بأنها أكثر اتزانا مقارنة بالوضع الذي كانت عليه منذ ستة أشهر، على خلفية تسوية توترات سقف الدين في الولايات المتحدة، واتخاذ السلطات السويسرية والأمريكية إجراءات حاسمة لاحتواء الاضطراب المالي. فقد انحسرت احتمالات حدوث هبوط عنيف في النشاط الاقتصادي، وإن كان ميزان المخاطر التي تحيط بالنمو العالمي لا يزال مائلا نحو التطورات السلبية. فمن الممكن أن تستفحل أزمة القطاع العقاري في الصين وتنتقل التداعيات إلى بقية بلدان العالم، ولا سيما إلى البلدان المصدرة للسلع الأساسية. وعلى صعيد قضايا أخرى، وفقا لما يرد شرحه في الفصل الثاني، ارتفعت توقعات التضخم على المدى القريب ويمكن أن تساهم – في ظل سوق العمل التي تتسم بنقص المعروض – في استمرار الضغوط على التضخم الأساسي مما يستلزم زيادة أسعار الفائدة الأساسية أكثر من المتوقع. ومن الممكن أن تتسبب زيادة الصدمات المناخية والجغرافية–السياسية في حدوث مزيد من الطفرات في أسعار الأغذية والطاقة. ووفقا لما يرد شرحه في الفصل الثالث، فإن ازدياد التشرذم الجغرافي–الاقتصادي يمكن أن يقيد تدفق السلع الأولية عبر الأسواق المختلفة، فيتسبب في زيادة تقلبات الأسعار وتعقيد فرص التحول الأخضر. ومع تصاعد تكاليف خدمة الدين، وصل أكثر من نصف البلدان النامية منخفضة الدخل إلى حالة المديونية الحرجة أو بات معرضا لمخاطر عالية تهدد ببلوغها.

وفي الوقت الحالي، لا يتسع مجال السياسات الاقتصادية للخطأ. فالبنوك المركزية بحاجة إلى استعادة استقرار الأسعار مع الاستعانة بأدوات السياسات لتخفيف الضغوط المالية المحتملة عند الحاجة. ووفقا لما يرد شرحه في الفصل الثاني، فإن أطر السياسة النقدية الفعالة والتواصل الجماهيري يمثلان عنصرين بالغي الأهمية في تثبيت توقعات التضخم والحد من تكاليف خفض معدل التضخم على الناتج. وينبغي لصانعي سياسات المالية العامة إعادة بناء حيز للتصرف من خلال الميزانية وإلغاء التدابير غير الموجهة للفئات المستحقة مع حماية الفئات الضعيفة. ومن شأن إجراء الإصلاحات الرامية إلى الحد من المعوقات الهيكلية للنمو – عن طريق تشجيع المشاركة في سوق العمل، من بين جملة أمور – أن يحقق السلاسة في تراجع التضخم للوصول إلى المستوى المستهدف، وييسر خفض المديونية. وثمة حاجة للتنسيق بمزيد من السرعة والكفاءة بين الأطراف المعنية بتسوية الدين لتجنب الوصول إلى حالة المديونية الحرجة. وهناك حاجة أيضا للتعاون بهدف التخفيف من آثار تغير المناخ وتسريع عملية التحول الأخضر، بما في ذلك (كما يوضح الفصل الثالث) عن طريق ضمان تدفقات الموارد المعدنية الضرورية بانتظام عبر الحدود.

الفصل ١

الآفاق والسياسات العالمية

تزايد التباعد بين المسارات العالمية

بعد مرور أكثر من ثلاث سنوات على تعرض الاقتصاد العالمي لأكبر صدمة في الأعوام الخمسة والسبعين الماضية، لا تزال الجراح تتعافى، في ظل مسارات النمو المتباعدة عبر المناطق. فبعد الصعود القوي في البداية من أغوار جائحة كوفيد–١٩، تراجعت وتيرة التعافي. وهناك قوى عديدة تكبح التعافي؛ بعضها يعكس عواقب الجائحة على المدى الطويل، والحرب الروسية في أوكرانيا، وتزايد التشرذم الجغرافي–الاقتصادي؛ والبعض الآخر أكثر دورية، بما في ذلك آثار تشديد السياسة النقدية الضروري للحد من التضخم، وسحب الدعم المالي في ظل الديون المرتفعة، والأحداث الجوية المتطرفة.

ورغم بوادر الصلابة الاقتصادية في وقت سابق من هذا العام والتقدم المحرز في تخفيض التضخم الكلي، لا يزال النشاط الاقتصادي بشكل عام أقل من التوقعات التي سادت قبل الجائحة (يناير ٢٠٢٠)، خاصة في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية (الشكل البياني ١–١، اللوحة ١). وشهدت الولايات المتحدة التعافي الأقوى بين الاقتصادات الكبرى، حيث تشير التقديرات إلى تجاوز إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٢٣ مساره السابق على الجائحة. وشهدت منطقة اليورو تعافيا وإن كان أقل قوة – حيث لا يزال الناتج أقل بنسبة ٢,٢٪ من توقعات ما قبل الجائحة، مما يعكس زيادة تعرضها لمخاطر الحرب في أوكرانيا وما يرتبط بها من صدمة معاكسة في معدلات التبادل التجاري، فضلا عن الارتفاع الحاد في أسعار الطاقة المستوردة. وفي الصين، يساهم التباطؤ المرتبط بالجائحة في عام ٢٠٢٢ وأزمة قطاع العقارات في زيادة خسائر الناتج بنحو ٤,٢٪، مقارنة بتوقعات ما قبل الجائحة. وشهدت اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية الأخرى ضعفا في مستويات التعافي، خاصة البلدان منخفضة الدخل، حيث تجاوز متوسط خسائر الناتج ٦,٥٪. وقد أدى ارتفاع أسعار الفائدة وانخفاض قيم العملات إلى تفاقم الصعوبات التي تواجهها البلدان منخفضة الدخل، مما جعل أكثر من نصف البلدان إما معرضة لمخاطر عالية تهدد ببلوغها حالة المديونية الحرجة أو بلغت بالفعل هذه الحالة. وبشكل عام، من المقدر أن يقل الناتج العالمي في عام ٢٠٢٣ بنسبة ٣,٤٪ (أو حوالي ٣,٦ تريليون دولار بأسعار عام ٢٠٢٣) عن توقعات ما قبل الجائحة.

كذلك شهد الاستهلاك الخاص تعافيا أسرع في الاقتصادات المتقدمة مقارنة باقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، بسبب تبكير المجموعة الأولى بإعادة فتح اقتصاداتها وساعدها على ذلك توافر قدر أكبر من اللقاحات الفعالة، وشبكات الأمان الأقوى، والدفعة التنشيطية الأكبر من السياسات، ووجود إمكانية أكبر للعمل من بُعد. وقد دعمت هذه العوامل أرزاق المواطنين أثناء الجائحة، وبشكل عام عاد استهلاك الأسر الآن إلى اتجاهاته السابقة على الجائحة. فعلى مستوى الاقتصادات المتقدمة، كان الاستهلاك الخاص في الولايات المتحدة أقوى مقارنة بمنطقة اليورو، حيث تلقت الأسر تحويلات مالية أكبر في بداية الجائحة وأنفقت المدخرات المرتبطة بها بسرعة أكبر؛ وكانت معزولة بشكل أفضل عن ارتفاع أسعار الطاقة الناتج عن الحرب في أوكرانيا؛ كما كانت أكثر شعورا بالثقة نسبيا في ظل نقص المعروض في أسواق العمل الأمريكية بالمعايير التاريخية، مما دعم الدخل الحقيقي المتاح للإنفاق (الشكل البياني ١–١، اللوحة ٢). أما على مستوى اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، فإن نقص الاستهلاك الخاص يعد كبيرا للغاية في الصين، مما يعكس القيود المشددة على الحركة أثناء أزمة كوفيد–١٩.

والاختلافات في أداء سوق العمل عبر المناطق تعكس بشكل عام الاختلافات في أداء الناتج والاستهلاك. وتشير التقديرات إلى أن معدلات التوظيف والمشاركة في القوى العاملة ستتجاوز اتجاهات ما قبل الجائحة في الاقتصادات المتقدمة، ولكنها ستظل أقل بكثير من تلك الاتجاهات في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، مما يعكس خسائر أكثر حدة في الناتج وضعف أكبر بكثير في الحماية الاجتماعية. كذلك فإن البلدان ذات الحيز المالي الأكثر محدودية هي أيضا البلدان التي تعاني من أكبر نقص في العمالة (ILO 2023). وعلى مستوى الاقتصادات المتقدمة، شهدت منطقة اليورو مكاسب أكبر على صعيد التوظيف مقارنة بالولايات المتحدة. وقد يعكس ذلك استخداما أكثر كثافة في الأولى لبرامج الاحتفاظ بالعمالة المصممة على غرار برنامج Kurzarbeit للعمل ساعات مخفضة في ألمانيا (IMF 2020)، والتي تحمي دخول العاملين وتسمح للشركات بالاحتفاظ برأس المال البشري الخاص بكل شركة، مما يحد من عمليات إنهاء الخدمة وإعادة التوظيف والتدريب المكلفة. وفي منطقة اليورو، عززت هذه البرامج التوظيف خلال أكثر مراحل الأزمة صعوبة وعجلت بالتعافي عندما أعيد فتح الاقتصادات (الشكل البياني ١–١، اللوحة ٣).

ومن ناحية أخرى، تراجع الاستثمار بوتيرة منتظمة عن اتجاهات ما قبل الجائحة في مختلف المناطق. وأبدت الشركات حماسا أقل للتوسع وتحمل المخاطر في ظل تصاعد أسعار الفائدة، وسحب الدعم المالي، وتراجع توقعات الطلب على المنتجات، وتشديد شروط الإقراض، وتزايد عدم اليقين بشأن التشرذم الجغرافي–الاقتصادي. وأدت زيادة الرفع المالي إلى

الشكل البياني ١-١: تعافٍ غير مكتمل: الآثار الغائرة التي نجمت عن الصدمات في الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٢

(٪: الانحراف في عام ٢٠٢٣ عن التوقعات السابقة على الجائحة)

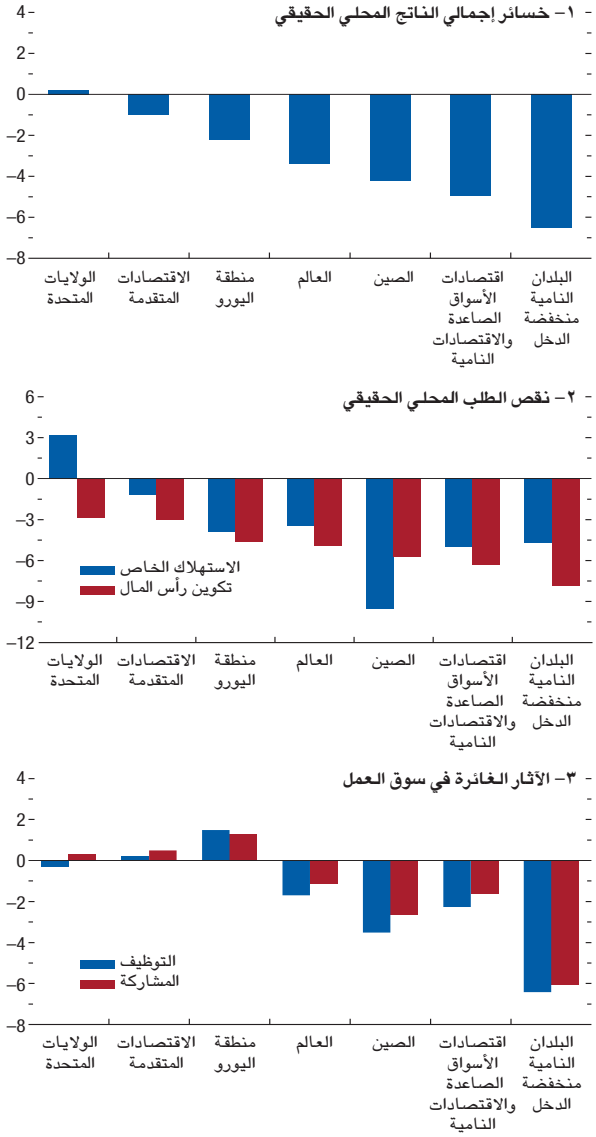

المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: تشير عبارة "التوقعات السابقة على الجائحة" إلى التوقعات في عدد يناير ٢٠٢٠ من تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي.

زيادة ضعف الاستثمار (الفصل الثاني من عدد إبريل ٢٠٢٢ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي)، والذي لا يزال أقل بنسبة تتراوح بين ٣٪ و١٠٪ عبر مختلف المناطق مقارنة بالتوقعات السابقة على الجائحة (الشكل البياني ١-١، اللوحة ٢).

وعلاوة على ذلك، ساهمت الجائحة والحرب في أوكرانيا وتفاقم الصدمات المناخية في تحول اتجاهات الحد من الفقر التي استمرت لعقود من الزمن. فوفقا لتقديرات خبراء البنك الدولي (Mahler and others 2022)، زاد عدد من يعيشون في فقر مدقع بنحو ٧٥ مليون نسمة إلى ٩٥ مليون نسمة في عام ٢٠٢٢

الشكل البياني ١-٢: صدمة كوفيد-١٩: العودة إلى الوضع الطبيعي

(الانحرافات المعيارية عن متوسط القيم؛ المؤشر، ١٠٠ = أعلى نقطة على مستوى العالم خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠٢٣، على المقياس الأيمن)

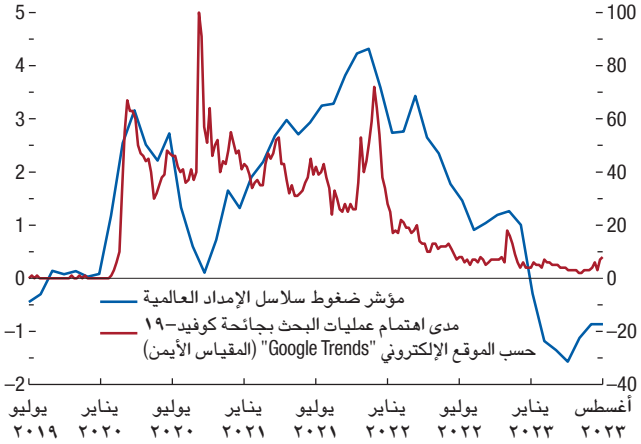

المصادر: بنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك، مؤشر ضغوط سلاسل الإمداد العالمية؛ والموقع الإلكتروني "Google Trends".
ملحوظة: على المقياس الأيمن، تمثل الأرقام مدى اهتمام عمليات البحث مقارنة بأعلى نقطة (١٠٠) على مستوى العالم خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠٢٣.

مقارنة بتقديرات ما قبل الجائحة. وقد برزت هذه المصاعب بسبب الارتفاع الحاد في أسعار الغذاء وما ارتبط به من انعدام الأمن الغذائي عقب الغزو الروسي لأوكرانيا، فضلا عن الظواهر المناخية المتطرفة. وكان متوسط درجات الحرارة العالمية في يوليو ٢٠٢٣ هو الأعلى على الإطلاق في أي شهر، وسط الأنباء التي ترددت عن الفيضانات الكارثية وموجات الحرارة الشديدة وحرائق الغابات في العديد من المناطق. وبشكل عام، أصبح معدل انتشار نقص التغذية على مستوى العالم أعلى بكثير من مستوياته السابقة على الجائحة (FAO and others 2023).

بداية قوية لعام ٢٠٢٣، وبوادر التباطؤ

رغم هذه التحديات المستمرة، فقد انحسرت في وقت سابق من هذا العام العديد من التيارات المعاكسة التي تهدد النمو العالمي. وأعلنت منظمة الصحة العالمية في شهر مايو أنها لم تعد تعتبر فيروس كوفيد-١٩ طارئا صحيا عالميا، ويبدو أن حالات الإصابة بالعدوى والعلاج في المستشفيات لا تزال محدودة نسبيا، رغم ارتفاعها مؤخرا في بعض المناطق. كذلك فإن سلاسل الإمداد، التي تعرضت للانقطاع من جراء الجائحة، عادت إلى طبيعتها إلى حد كبير، مع عودة تكاليف الشحن ومواعيد تسليم الموردين إلى مستويات ما قبل الجائحة (الشكل البياني ١-٢). وتيسرت الأوضاع المالية العالمية بعد أن اتخذت السلطات السويسرية والأمريكية إجراءات قوية في شهر مارس لاحتواء الاضطرابات في قطاعاتها المصرفية.

وفي ظل هذه الأوضاع، ارتفع إجمالي الناتج المحلي العالمي بمعدل ٣,٤٪ في الربع الثاني من عام ٢٠٢٣ مقارنة بالعام

الشكل البياني ١-٣: المدخرات الزائدة المتراكمة في الاقتصادات المتقدمة
(٪ من إجمالي الناتج المحلي)

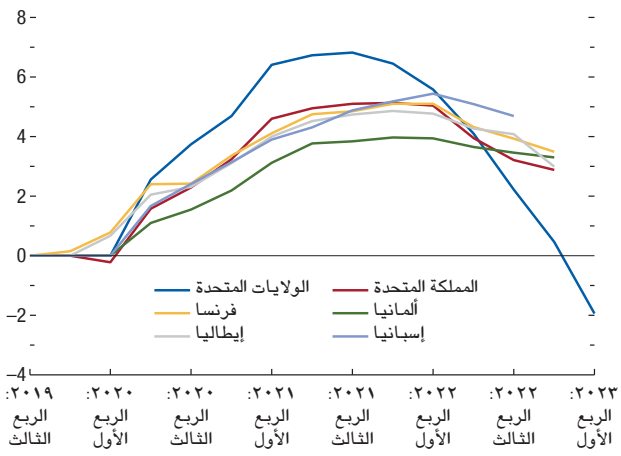

المصدر: دراسة de Soyres, Moore, and Ortiz (2023).
ملحوظة: يبدأ الرصيد في التراكم من صفر عند $t = -1$، حيث $t = 0$ هي الفترة الأولى من النمو المنخفض بسبب كوفيد-١٩. وتحسب المدخرات الزائدة كانحراف عن معدل الادخار المتوقع باستخدام اتجاه هاميلتون.

السابق – متجاوزا التنبؤات، بما في ذلك تلك الواردة في عدد إبريل ٢٠٢٣ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. وتعكس هذه الصلابة الاستهلاك القوي في ظل نقص المعروض في أسواق العمل في الولايات المتحدة، والنشاط القوي في الاقتصادات ذات قطاعات السفر والسياحة الكبيرة، مثل إيطاليا والمكسيك وإسبانيا. وعوضت هذه التطورات آثار التباطؤ في قطاعات الصناعة التحويلية ذات الحساسية الأكبر تجاه أسعار الفائدة.

ومع ذلك، هناك بوادر على انحسار التعافي:

- تراجع المدخرات في فترة الجائحة: إن رصيد المدخرات المتراكم أثناء الجائحة، والذي دعم المستهلكين حتى الآن، قد بدأ يتراجع في الاقتصادات المتقدمة، وخاصة الولايات المتحدة، كما يوضح الشكل البياني ١-٣.[١] ويعني هذا تراجع الموارد التي تعتمد عليها الأسر في مواجهة تكاليف المعيشة التي لا تزال مرتفعة، وزيادة القيود على إتاحة الائتمان في سياق التشديد النقدي الذي يهدف إلى خفض التضخم.
- تباطؤ التحسن في قطاع الخدمات، بما في ذلك السفر: يقترب عدد السياح الأجانب الوافدين من مستويات ما قبل الجائحة في معظم المناطق (الشكل البياني ١-٤، اللوحة ١). وجاء تعافي السفر خلال الفترة ٢٠٢١-٢٠٢٣ مصحوبا بنمو اقتصادي قوي للغاية في الاقتصادات التي تساهم أنشطتها السياحية بنسبة كبيرة في إجمالي الناتج المحلي (الشكل البياني ١-٤، اللوحة ٢). وقد عانت هذه الاقتصادات

[١] تأتي تقديرات رصيد المدخرات الزائدة لدى الأسر – تراكم المدخرات بوتيرة تتجاوز اتجاهات ما قبل الجائحة – مصحوبة بقدر من عدم اليقين ويمكن أن تختلف باختلاف الأساليب المنهجية. وفي الولايات المتحدة، تُظهر هذه التقديرات بوجه عام نمطا متسقا مع انخفاض الرصيد (راجع على سبيل المثال Abdelrahman and Oliveira 2023).

الشكل البياني ١-٤: عودة السياحة إلى طبيعتها

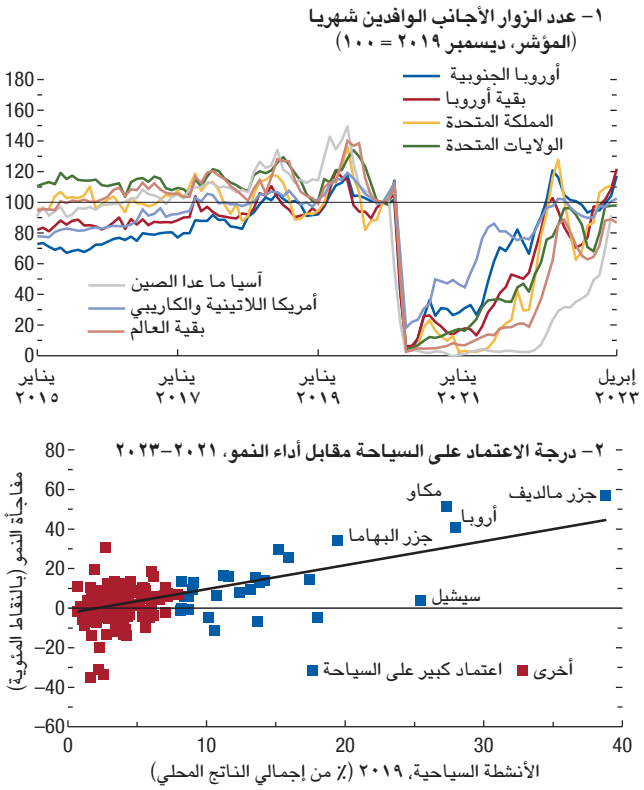

المصادر: مؤسسة Haver Analytics، ومجلس السفر والسياحة العالمي، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: في اللوحة ١، السلسلة هي المجموع المستعدل لعدد الوافدين في كل منطقة استنادا إلى بيانات ٤١ اقتصادا. وفي اللوحة ٢، يقيس المحور السيني المساهمة المباشرة للسفر والسياحة في إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠١٩. وتقيس مفاجأة النمو على المحور الصادي الفرق بين نمو إجمالي الناتج المحلي التراكمي في الفترة ٢٠٢١-٢٠٢٣ وقيمته المتوقعة في عدد يناير ٢٠٢٠ من تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي.

من انكماشات حادة للغاية في إجمالي الناتج المحلي في بداية الجائحة (Milesi-Ferretti 2021). ولكن مع اكتمال التعافي في مجال السياحة، تتراجع الدفعة التي يتلقاها النمو[٢] وتشير المؤشرات الرئيسية للخدمات الآن إلى ضعف النمو أو تراجع الإنتاج (الشكل البياني ١-٥، اللوحة ٢) في الاقتصادات التي شهدت تعافيا قويا في السابق.

- تباطؤ مستمر في قطاع الصناعة التحويلية: تشير البيانات الصادرة مؤخرا إلى تباطؤ أو انكماش واسع النطاق في قطاع الصناعة التحويلية، مع ما يرتبط بذلك من انخفاضات في الإنتاج الصناعي والاستثمار والتجارة الدولية في السلع. ويعكس هذا الضعف الآثار المجمعة لتحول الاستهلاك بعد الجائحة مجددا إلى الخدمات، وضعف الطلب الناجم عن

[٢] تأتي زيادة مساهمة السياحة بمقدار ١٠ نقاط مئوية في إجمالي الناتج المحلي مصحوبة بزيادة النمو التراكمي بمقدار ١٢ نقطة مئوية في الفترة ٢٠٢١-٢٠٢٣ (الشكل البياني ١-٤، اللوحة ٢)، ولكن في عام ٢٠٢٣ وحده، تراجعت قوة العلاقة إلى أقل من النصف. كذلك فإن الاقتصادات التي زادت فيها مساهمة السياحة عانت من انكماش أكثر حدة في عام ٢٠٢٠ (Milesi-Ferretti 2021).

الشكل البياني ١–٥: تباطؤ زخم النمو في الفترة القادمة

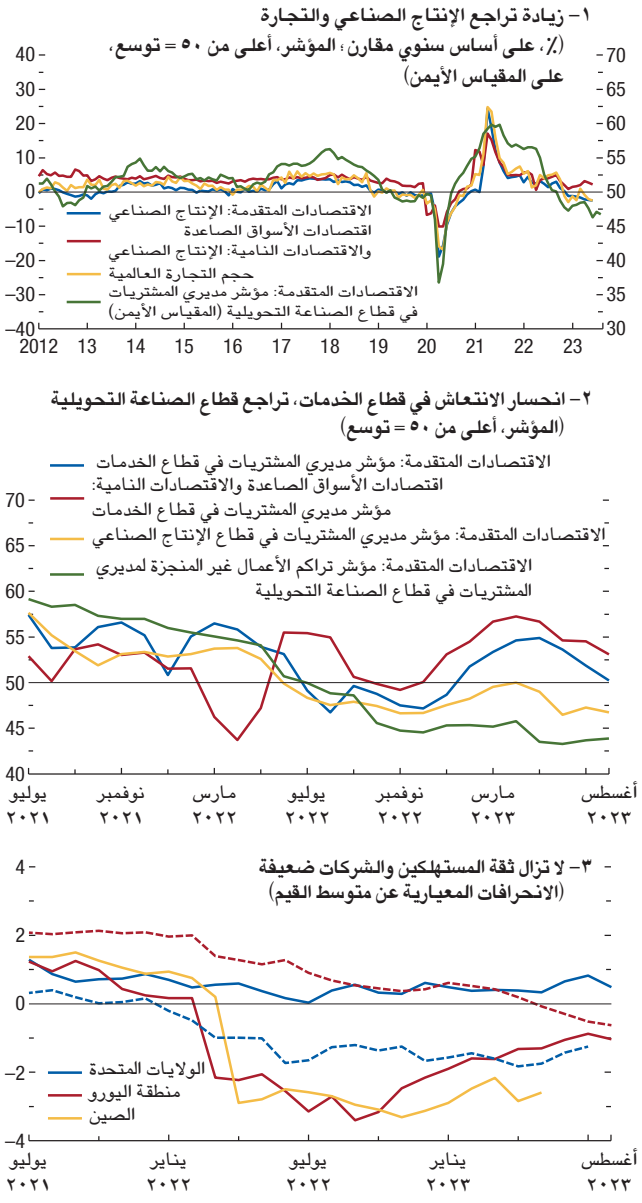

المصادر: مؤسسة Haver Analytics، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: في اللوحة ٣، توضح الخطوط المتصلة ثقة المستهلكين، وتشير الخطوط المتقطعة إلى ثقة الشركات.

ارتفاع تكاليف المعيشة، وسحب الدعم المقدم من السياسات لمواجهة الأزمات، وتشديد أوضاع الائتمان، وحالة عدم يقين عامة في ظل زيادة حدة التشرذم الجغرافي–الاقتصادي (الشكل البياني ١–٥، اللوحة ١).

ويرجع جزء من التباطؤ إلى السياسات – نتيجة التشديد المتزامن عالميا للأوضاع النقدية من جانب البنوك المركزية لاستعادة استقرار الأسعار. والدلائل على أن جهود التشديد قد بدأت تؤتي ثمارها أصبحت واضحة بشكل متزايد، مع تراجع التضخم العالمي بصورة مطردة عن الذروة التي بلغها في عام ٢٠٢٢ على مدار عدة عقود في ظل زيادة القيود على إتاحة الائتمان وتهدئة نشاط أسواق المساكن. ويعكس جزء من التباطؤ أيضا تطورات أكثر تفردا، مثل أزمة قطاع العقارات في الصين.

الصين: تباطؤ النمو

يستمر انحسار زخم النمو في الصين بعد طفرة إعادة فتح الاقتصاد عقب جائحة كوفيد–١٩ في أوائل عام ٢٠٢٣. فقد تباطأ النمو من ٨,٩٪ في الربع الأول من عام ٢٠٢٣ (معدل ربع سنوي محسوب على أساس سنوي ومعدل موسميا) إلى ٤٪ في الربع الثاني. ومع التراخي الاقتصادي الكبير وانخفاض أسعار الطاقة والغذاء، انخفض التضخم إلى ٠,٢٪ تقريبا (على أساس سنوي مقارن) في الربع الثاني من عام ٢٠٢٣.

وتشير المؤشرات عالية التواتر إلى حدوث مزيد من الضعف مع تصدر أزمة قطاع العقارات في البلاد للعوامل التي تعوق النمو. وتواجه شركة "Country Garden" – أكبر مطور عقاري في الصين وأحد المستفيدين الرئيسيين من الدعم الحكومي – ضغوطا شديدة على السيولة، وهو دليل على أن العسر المالي في قطاع العقارات يمتد إلى المطورين العقاريين الأقوى، رغم تدابير تيسير السياسات. ويواجه المطورون العقاريون قيودا شديدة على التمويل، مما يعوقهم عن استكمال المنازل المبيعة مسبقا. ويؤدي ذلك إلى تقويض ثقة مشتري المساكن وإطالة أمد الهبوط في نشاط قطاع العقارات. وفي الوقت نفسه، يستمر تراجع الاستثمارات العقارية وأسعار المساكن، مما يضع ضغوطا على إيرادات الحكومات المحلية من مبيعات الأراضي ويهدد الموارد العامة الهشة بالفعل (الشكل البياني ١–٦، اللوحة ١).

وهذه التطورات، إلى جانب عدم اليقين المحيط بأسواق العمل – مثلما يتضح في ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب والتي وصلت إلى أكثر من ٢٠٪ في يونيو ٢٠٢٣ (الشكل البياني ١–٦، اللوحة ٢) – شكلت عبئا على الاستهلاك. ولا تزال ثقة المستهلكين ضعيفة رغم إعادة فتح الاقتصاد في الربع الأول من العام. وهناك تراجع أيضا في الإنتاج الصناعي والاستثمار التجاري والصادرات، مما يعكس مزيجا من تراجع الطلب الخارجي وعدم اليقين الجغرافي–السياسي. وتعد البلدان المصدرة للسلع الأولية والبلدان التي تشكل جزءا من سلسلة الإمداد الصناعي الآسيوية هي الأكثر عرضة لمخاطر تراجع الزخم في الصين.

التضخم: أقرب، ولكنه لم يصل بعد إلى المستوى المستهدف

انخفض التضخم الكلي العالمي بأكثر من النصف، من مستوى ذروته البالغ ١١,٦٪ في الربع الثاني من عام ٢٠٢٢ (بمعدل ربع سنوي محسوب على أساس سنوي) إلى ٥,٣٪ في

الشكل البياني ١-٦: تراجع الزخم الاقتصادي في الصين

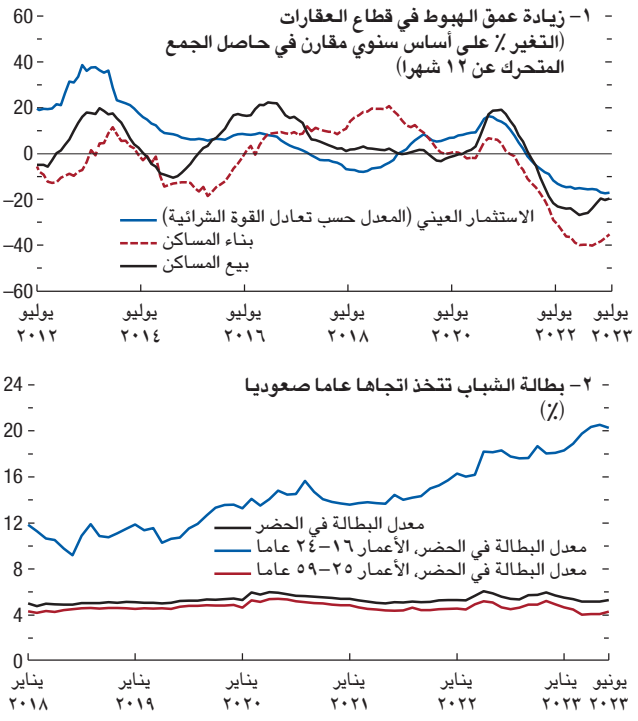

المصادر: شركة CEIC Data Company Limited، ومؤسسة Haver Analytics، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: في اللوحة ١، يشير الاستثمار العيني إلى استثمارات الأصول الثابتة المعدلة حسب تعادل القوة الشرائية في قطاع العقارات. ويوضح الشكل البياني التغير ٪ على أساس سنوي مقارن في عدد عمليات بناء وبيع المساكن الجديدة مقيسة بالمتر المربع.

الشكل البياني ١-٧: التضخم يتجاوز المنعطف الحرج

(التغير ٪ ربع السنوي المحسوب على أساس سنوي والمعدل موسميا)

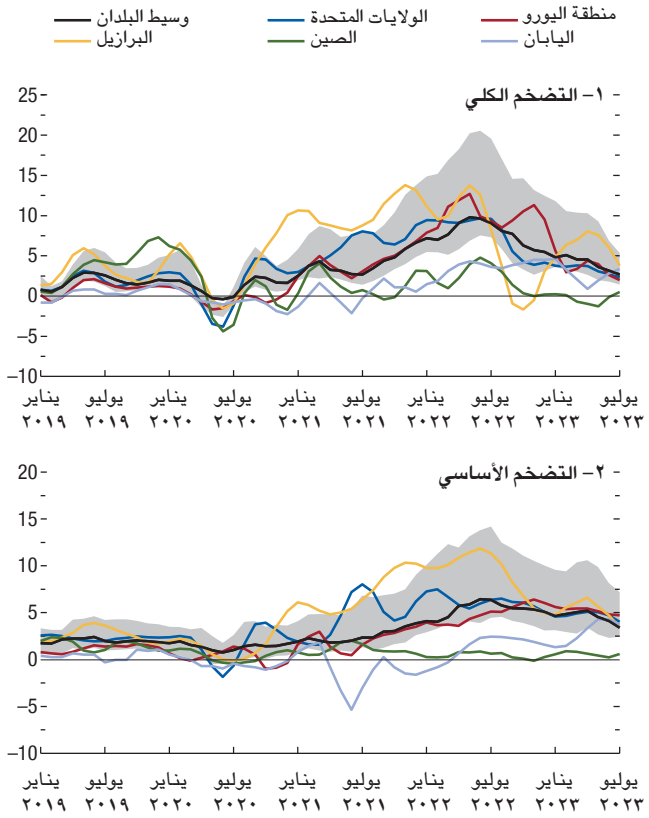

المصادر: مؤسسة Haver Analytics، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: يوضح الشكل البياني تطورات التضخم الكلي والتضخم الأساسي في ١٧ اقتصادا من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية و١٨ اقتصادا متقدما. وتسهم اقتصادات العينة البالغ عددها ٣٥ اقتصادا بنحو ٨١٪ من الناتج العالمي في عام ٢٠٢٢. والتضخم الأساسي هو التغير في أسعار السلع والخدمات، ما عدا أسعار الغذاء والطاقة (أو أقرب مقياس متاح). وبالنسبة لمنطقة اليورو (والبلدان الأوروبية الأخرى التي تتوافر بياناتها)، يتم استبعاد الطاقة والغذاء والكحوليات والتبغ. وتوضح المساحة الرمادية التضخم عبر البلدان من المئين الخامس والعشرين إلى المئين الخامس والسبعين.

الربع الثاني من عام ٢٠٢٣. وقد تم سد حوالي أربعة أخماس الفجوة بين مستوى الذروة في عام ٢٠٢٢ ومستوى المتوسط السنوي البالغ ٣,٥٪ قبل الجائحة (٢٠١٧-٢٠١٩). وعلى مستوى الاقتصادات الكبرى، تراوح التضخم الكلي في الربع الثاني من عام ٢٠٢٣ من -٠,١٪ في الصين (بمعدل ربع سنوي محسوب على أساس سنوي) إلى ٢,٨٪ في منطقة اليورو و٢,٧٪ في الولايات المتحدة (الشكل البياني ١-٧). وصاحب هذا الانخفاض تراجع التفاوت في معدل التضخم الكلي بين البلدان. وكما يوضح الشكل البياني ١-٨، اتسع نطاق توزيع معدلات التضخم على المستوى الدولي خلال الطفرة التضخمية في عام ٢٠٢٢، وأصبح مائلا نحو تجاوز التوقعات، ولكنه بدأ منذ ذلك الحين في العودة إلى طبيعته.

وقد أدى انخفاض أسعار الطاقة و، بدرجة أقل، أسعار الغذاء إلى انخفاض معدل التضخم الكلي. وكما ورد في التقرير الخاص عن السلع الأولية في هذا الفصل، فقد انخفضت أسعار النفط الخام خلال عام ٢٠٢٣، رغم الانتعاش الذي شهدته في شهر يوليو، وأصبحت أقل بكثير من مستوى الذروة الذي بلغته في شهر يونيو ٢٠٢٢، وذلك على خلفية انخفاض الطلب العالمي الناجم جزئيا عن تأثر النشاط بتشديد السياسات النقدية على مستوى العالم. كذلك فإن القيود المفروضة على إمدادات النفط من جانب بلدان أوبك+ (منظمة البلدان المصدرة للنفط ومجموعة مختارة من البلدان غير الأعضاء) قابلها جزئيا النمو القوي في إنتاج النفط في البلدان غير الأعضاء في أوبك، وأبرزها الولايات المتحدة. ولا تزال أسعار الغاز الطبيعي أيضا أقل بكثير من مستوى الذروة الذي بلغته في عام ٢٠٢٢، مما يعكس وفرة المخزون والإمدادات من النرويج وشمال إفريقيا. وانخفضت أسعار الغذاء بشكل محدود في عام ٢٠٢٣، مع انخفاض الطلب الذي قابله انخفاضات في الإمدادات، ولا سيما تلك الناجمة عن انسحاب روسيا من مبادرة حبوب البحر الأسود في يوليو، مما أدى إلى انخفاض إمدادات القمح إلى السوق العالمية. وقد ساهمت عودة سلاسل الإمداد إلى مسارها الطبيعي في انخفاض التضخم الكلي في معظم البلدان.

كذلك انخفض التضخم الأساسي، وإن كان بوتيرة أكثر تدرجا. وانخفض التضخم العالمي، باستثناء أسعار الغذاء والطاقة، من

الشكل البياني ١–٨: توزيع التضخم الكلي
(٪، على أساس سنوي مقارن)

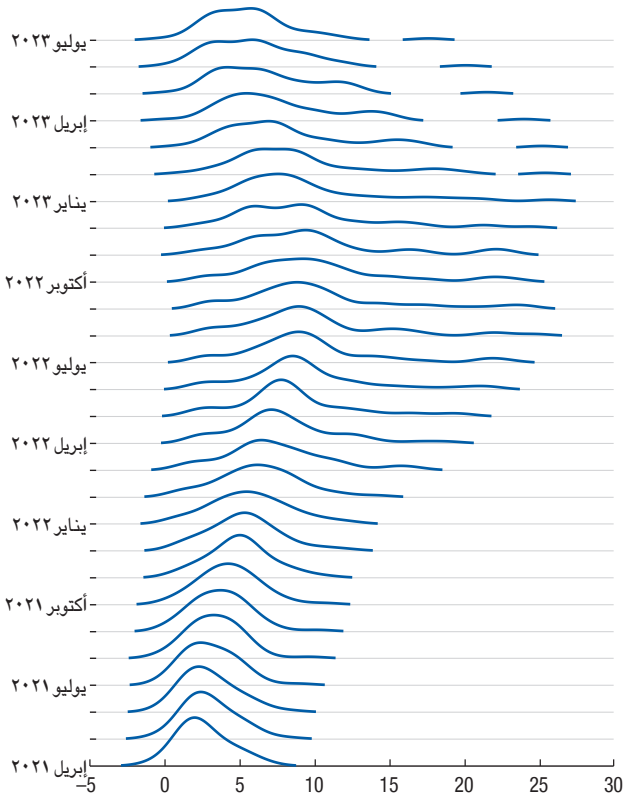

المصادر: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: يوضح الشكل البياني كثافة تطورات التضخم الكلي موزعة عبر ٢٩ اقتصادا متقدما و١١ اقتصادا من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية.

مستوى الذروة الذي بلغ ٨,٥٪ في الربع الأول من عام ٢٠٢٢ (بمعدل ربع سنوي محسوب على أساس سنوي) إلى ٤,٩٪ في الربع الثاني من عام ٢٠٢٣، أي ما يقرب من ثلثي طريق العودة إلى المتوسط السنوي قبل الجائحة (٢٠١٧–٢٠١٩) وهو ٢,٨٪. وعلى مستوى الاقتصادات الكبرى، تراوح التضخم الأساسي في الربع الثاني من عام ٢٠٢٣ من ٠,٣٪ في الصين (بمعدل ربع سنوي محسوب على أساس سنوي) إلى ٤,٦٪ في منطقة اليورو و٤,٧٪ في الولايات المتحدة. وتشير بيانات شهر يوليو إلى ارتفاع التضخم باستثناء الغذاء والطاقة في معظم الاقتصادات المتقدمة؛ وهناك حاجة إلى مزيد من البيانات لتقييم التقدم المحرز في تخفيض التضخم الأساسي.

وعكست العوامل المحركة للتضخم الأساسي مجموعة من ضغوط الطلب، كما يتضح في أوضاع سوق العمل وانتقال آثار الصدمات السابقة إلى صدمات التضخم الكلي، بما في ذلك تلك الناشئة عن تحولات العرض في مختلف القطاعات. وقد اختلفت أدوار هذه العوامل اختلافا ملحوظا بين الاقتصادات. ونشأت ضغوط الطلب في بعض الاقتصادات المتقدمة نتيجة المدفوعات الكبيرة من المالية العامة للأسر في فترة كوفيد–١٩، وكذلك نتيجة التحفيز النقدي الوفير في بداية الجائحة، مما دعم تعافي الإنفاق الاستهلاكي. وقد تراجعت هذه الضغوط الناجمة عن السياسات مع تراجع الدعم الذي تقدمه السياسات. ويشمل انتقال آثار الصدمات السابقة آثار صدمات الأسعار النسبية السابقة – ولا سيما الصدمات التي لحقت بأسعار الطاقة – على الأسعار والتكاليف في قطاعات أخرى من خلال مدخلات سلاسل الإمداد والطلب على الأجور. ومن القنوات المهمة لانتقال الآثار، كما يوضح الفصل الثاني، ارتفاع توقعات التضخم على المدى القريب، وهو ما له انعكاسات على تحديد الأجور والأسعار. ويشير تحليل خبراء صندوق النقد الدولي (الشكل البياني ١–٩) إلى أن انتقال حركات الأسعار النسبية السابقة في منطقة اليورو والمملكة المتحدة – وخاصة تلك الناجمة عن صدمات أسعار الطاقة المرتبطة بعوامل خارجية – كان دوره في دفع التضخم الأساسي مؤخرا أكبر مقارنة بالولايات المتحدة (اتبع الخبراء نفس المنهجية المستخدمة في دراسة Dao and others 2023).

وفي الولايات المتحدة، كان نقص المعروض في أسواق العمل عاملا محركا قويا للغاية. ورغم استمرار نقص المعروض في أسواق العمل، وخاصة في الولايات المتحدة، فإن التراجع الأخير في نسبة الوظائف الشاغرة إلى عدد العاطلين عن العمل يشير إلى حدوث انفراجة (الشكل البياني ١–١٠). واستمر احتواء نمو الأجور، مع عدم رسوخ دوامات الأجور والأسعار – التي تتسارع فيها الأسعار والأجور معا لفترة طويلة – في الاقتصادات المتقدمة بشكل عام (الشكل البياني ١–١١). وفي الوقت نفسه، تشير الأدلة إلى أن الأجور في أسفل سلم التوزيع قد ارتفعت بسرعة أكبر من المتوسط، مما أدى إلى ضيق نطاق توزيع الأجور. وظلت توقعات التضخم على المدى الطويل على درجة جيدة من الثبات ولم تكن لها مساهمة تُذكر في تحركات التضخم الأساسي مؤخرا (الشكل البياني ١–٩، الفصل الثاني).

وشهدت أرباح الشركات ارتفاعا قويا على مدى العامين الماضيين، حيث شهدت الأجور ارتفاعا أبطأ مقارنة بالأسعار (الشكل البياني ١–١٢). وفي الولايات المتحدة ومنطقة اليورو، نجد تفكيك مكونات مخفض إجمالي الناتج المحلي إلى تكاليف العمالة والأرباح يوضح أن الأرباح ساهمت في معظم الارتفاع في الأسعار في المرحلة الأولى من الجائحة (٢٠٢٠–٢٠٢١). ولكن منذ عام ٢٠٢٢، ساهمت تكاليف العمالة بنسبة متزايدة في ارتفاع الأسعار – خاصة في الولايات المتحدة. ولا يشير ارتفاع الأرباح (إيرادات المبيعات مطروحا منها جميع التكاليف) بالضرورة إلى زيادة القوة الاحتكارية، حيث تعمل الشركات عمدا على الحد من الإمدادات لرفع الأسعار بما يتجاوز تكلفة إنتاج وحدة إضافية من الناتج (التكلفة الحدية). وقد ترتفع الأرباح إذا قوبلت الطفرة في الطلب بنقص في الإمدادات أو إذا زاد النقص في الإمدادات، مما يعني ارتفاع الأسعار، وعدم تعديل

الشكل البياني ١-٩: اختلاف العوامل المحركة: التضخم في اقتصادات مختارة

(نقاط مئوية، التضخم ربع السنوي المحسوب على أساس سنوي، الانحراف عن ديسمبر ٢٠١٩)

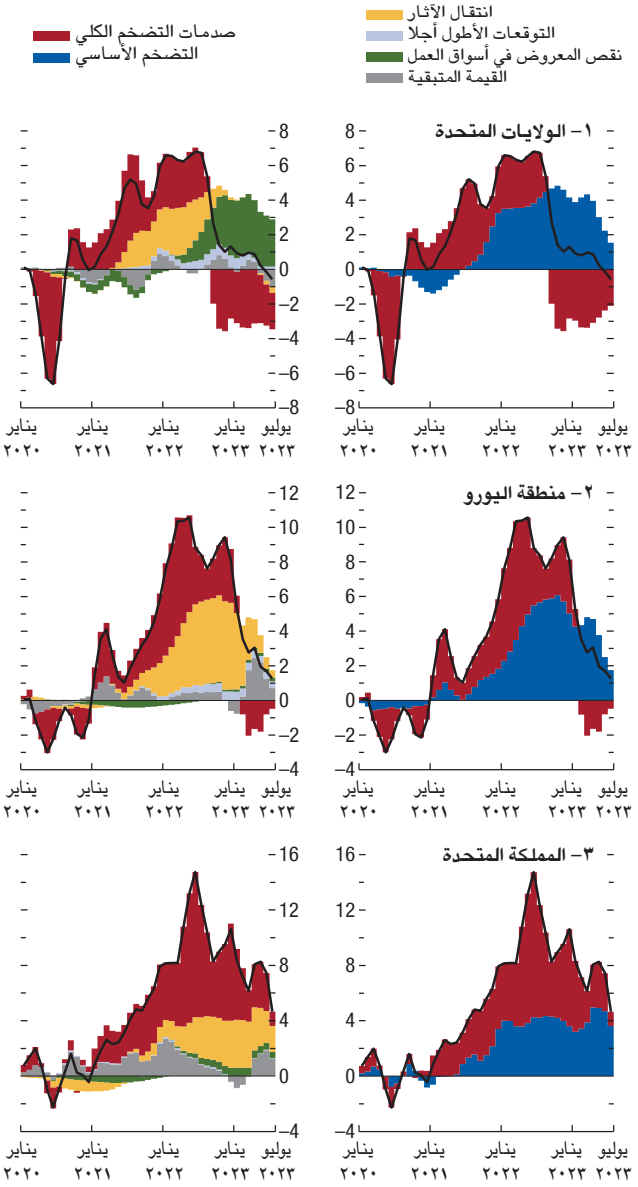

المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: يشير التضخم الأساسي إلى التضخم الوسيط المرجح. والمنهجية المتبعة مماثلة لتلك الواردة في دراسة Dao and others (2023)، ودراسة Ball, Leigh, and Mishra (2022).

الشكل البياني ١-١٠: انفراجة في أسواق العمل مع استمرار نقص المعروض

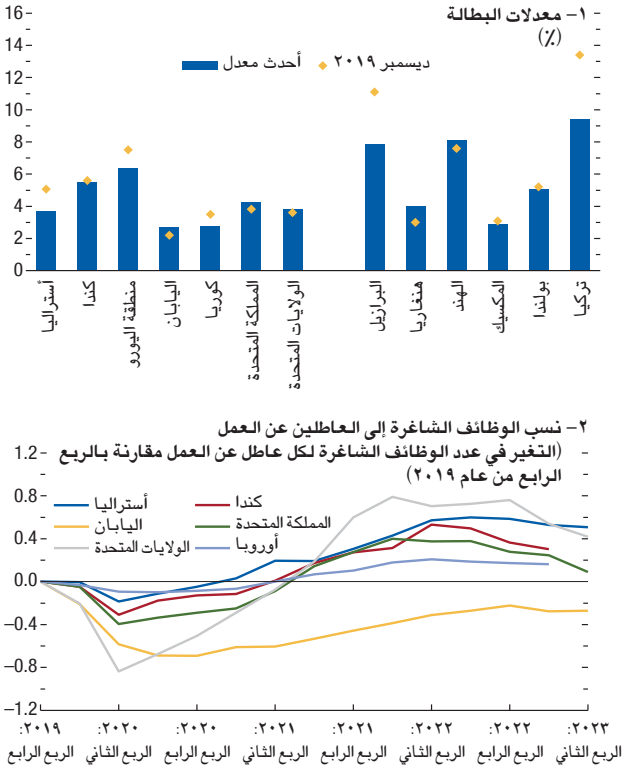

المصادر: المكتب الإحصائي الأوروبي (يوروستات)، مؤسسة Haver Analytics، وهيئات الإحصاء الوطنية، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

الأجور بصورة فورية. ومع بدء ارتفاع الأجور، يمكن توقع تآكل الأرباح. وبالتالي، يشير تحليل خبراء صندوق النقد الدولي الذي يستند إلى البيانات على مستوى الشركات إلى حدوث تغير طفيف في علاوات أسعار الشركات (الأسعار التي تتجاوز التكلفة الحدية) عبر مختلف القطاعات في الاقتصادات المتقدمة الكبرى خلال الفترة ٢٠١٩-٢٠٢٢.[٣] وبالمثل، تخلص دراسة Colonna, Torrini, and Viviano (2023) إلى أنه رغم ارتفاع مساهمة الأرباح، فإن علاوات أسعار الشركات ظلت دون تغيير أو انخفضت في العديد من القطاعات في ألمانيا وإيطاليا خلال عام ٢٠٢٢. وبشكل عام، تشير هذه النتائج إلى أن تصاعد القوة السوقية لم يساهم بشكل كبير في الطفرة التضخمية في عام ٢٠٢٢. وعلاوة على ذلك، هناك بعض الأدلة على أنه منذ عام ٢٠٢٢، كانت مساهمة ارتفاع تكاليف العمالة في ارتفاع الأسعار في الولايات المتحدة أكبر بكثير من مساهمة الأرباح.

وحتى مع اتخاذ البنوك المركزية إجراءات حاسمة، يظل التضخم أعلى من المستوى المستهدف في جميع الاقتصادات تقريبا التي تستهدف التضخم. وعلى مستوى البنوك المركزية

[٣] المنهجية التي يتبعها خبراء الصندوق هي تلك الموضحة في الإطار ١-٢ من عدد أكتوبر ٢٠٢٢ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. و"علاوات الأسعار الاقتصادية" (سعر المنتج فوق التكلفة الحدية الحقيقية، التي تشمل التكلفة الضمنية لنقص الإمدادات) يمكن أن تكون ثابتة حتى في الوقت الذي يمكن أن ترتفع فيه الأرباح المحاسبية (مجموع الإيرادات مطروحا منها التكاليف). وإذا استمر نقص الإمدادات، وبدأت الأجور الاسمية في الارتفاع، يمكن أن تظل الأسعار دون تغيير، مع بقاء علاوات الأسعار الحقيقية ثابتة وانخفاض الأرباح المحاسبية.

الشكل البياني ١–١١: ليس هناك أدلة تُذكر على حدوث دوامات الأجور والأسعار

(الانحراف عن t = صفر بالنقاط المئوية)

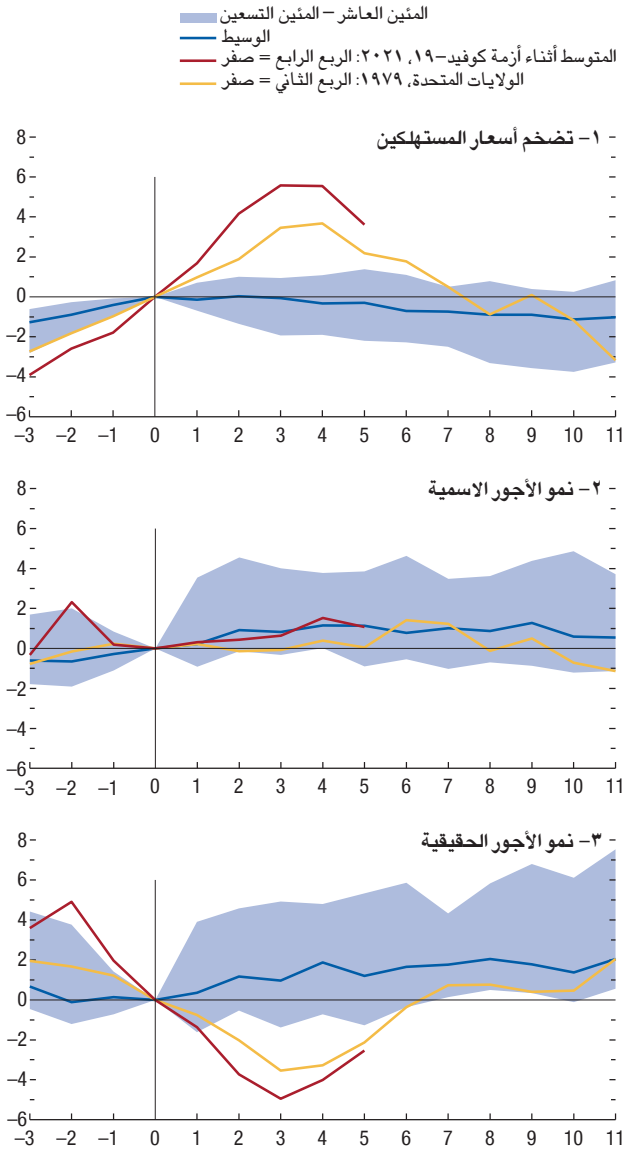

المصادر: منظمة العمل الدولية، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومكتب التحليل الاقتصادي الأمريكي، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: في اللوحة ١، التضخم هو النسبة المئوية للتغير في مؤشر أسعار المستهلكين على أساس سنوي مقارن. وفي اللوحتين ٢ و٣، يتم تحديد الأجور الاسمية والحقيقية على أساس كل عامل. ويتم حساب النمو على أساس سنوي مقارن. والأجر الحقيقي هو الأجر الاسمي مقسوما على مؤشر أسعار المستهلكين. ويوضح الشكل البياني التطورات التي أعقبت حالات شهدت فيها ثلاثة أرباع على الأقل من الأربعة أرباع السابقة عليها: (١) تسارعا في الأسعار أو صعودا متواصلا في تضخم الأسعار، و(٢) نموا موجبا في الأجور الاسمية، و(٣) تراجعا أو ثباتا في الأجور الحقيقية، و(٤) تراجعا أو ثباتا في معدل البطالة. ويتم تحديد ٢٣ حالة من هذه الحالات ضمن عينة تضم ٣٣ اقتصادا متقدما. والبيانات المتعلقة بحالة كوفيد–١٩ هي متوسط بيانات الاقتصادات المدرجة في العينة بدءا من الربع الرابع من ٢٠٢١. ويوضح المحور السيني أرباع العام اللاحقة للحالات. راجع الفصل الثاني في عدد أكتوبر ٢٠٢٢ من تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي" للاطلاع على التفاصيل.

الشكل البياني ١–١٢: مساهمات الأرباح والعمالة في التضخم

(٪، على أساس سنوي)

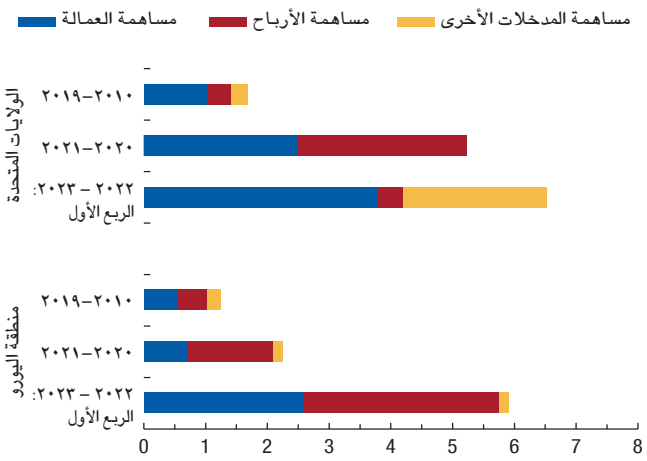

المصادر: المكتب الإحصائي الأوروبي (يوروستات)، ومكتب التحليل الاقتصادي الأمريكي، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: يستند تفكيك مكونات بيانات الولايات المتحدة إلى بيانات مساهمات عوامل الإنتاج من قطاع الشركات غير المالية فقط. ويستند تفكيك مكونات بيانات منطقة اليورو إلى بيانات الاقتصاد بأكمله.

الكبرى حيث تجاوز التضخم المستويات التي تستهدفها، قام بنك كندا المركزي وبنك إنجلترا والبنك المركزي الأوروبي وبنك الاحتياطي الفيدرالي برفع أسعار الفائدة في يوليو. وواصل بنك اليابان سياسة التيسير النقدي، غير أنه قرر في يوليو السماح بمزيد من المرونة في التحكم في منحنى العائد بحيث يمكن الآن أن يرتفع عائد العشر سنوات بنسبة تصل إلى ١٪. وتعد الصين الاستثناء الأكبر من هذا النمط، حيث يعتبر التضخم الكلي ضعيفا وأقل من المستوى الذي تستهدفه السلطات، كما قام بنك الشعب الصيني بتخفيض أسعار الفائدة في يونيو وأغسطس.

تشديد السياسة النقدية وتشديد أوضاع الائتمان

انحسرت الضغوط الحادة في القطاع المصرفي. فقد ظلت المخاوف المصرفية التي ظهرت في مارس ٢٠٢٣ قيد السيطرة ومقتصرة على البنوك الإقليمية التي تعاني من مشكلات في الولايات المتحدة وبنك كريدي سويس – وهو أحد البنوك السويسرية المؤثرة على النظام العالمي – نتيجة رد الفعل السريع من جانب سلطات البلدين. غير أن الرفع السريع لأسعار الفائدة في الاقتصادات المتقدمة الكبرى على مدار الثمانية عشر شهرا الأخيرة، في استجابة ضرورية للضغوط التضخمية المتصاعدة بسرعة، أدى إلى تشديد موقف السياسة النقدية – أسعار الفائدة الحقيقية أعلى من الأسعار المحايدة – والذي يتوقع أن يستمر حتى عام ٢٠٢٥ (الشكل البياني ١–١٣). وتشير الدلائل إلى أن تشديد السياسة النقدية بدأ يشق طريقه من خلال النظام المالي. وتشير مسوح الإقراض في الولايات المتحدة وأوروبا إلى قيام البنوك بتقييد الحصول على

الشكل البياني ١-١٣: استمرار تشديد السياسة النقدية
(نقاط مئوية)

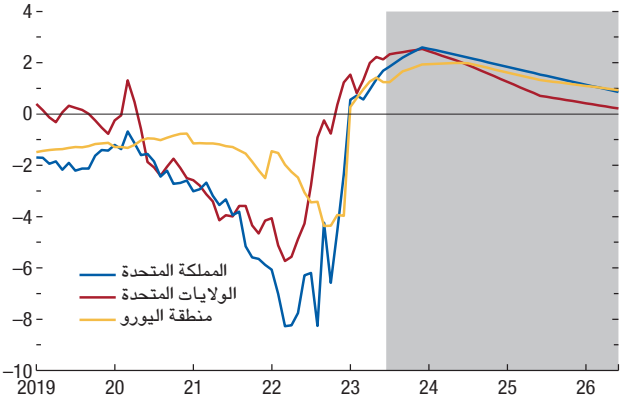

المصادر: مؤسسة Bloomberg Finance L.P.، ومؤسسة Consensus Economics، ومؤسسة Haver Analytics، ودراسة Platzer and Peruffo (2022)، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: يوضح الشكل البياني تطور موقف السياسة النقدية، والذي يعرف بأنه الفرق بين سعر الفائدة الحقيقي وسعر الفائدة الطبيعي الحقيقي. ويعرف سعر الفائدة الحقيقي بأنه الفرق بين سعر الفائدة الأساسي (السعر الفعلي حتى يونيو ٢٠٢٣ وسعر السوق المستمد من مؤسسة Bloomberg بعد ذلك) وتوقعات التضخم لعام قادم. وبالنسبة للمملكة المتحدة والولايات المتحدة، تكون توقعات التضخم قائمة على السوق وتحسب من مبادلات التضخم. وبالنسبة لمنطقة اليورو، تكون توقعات التضخم مستمدة من مسوح مؤسسة Consensus Economics، ويكون سعر الفائدة الطبيعي الحقيقي هو المتوسط المرجح لبيانات فرنسا وألمانيا.

الائتمان بشكل كبير خلال العام الماضي، ومن المتوقع أن تواصل القيام بذلك في الشهور المقبلة. وهناك أيضا دلائل واضحة على أن تشديد أوضاع الائتمان يؤثر بشكل متزايد على النشاط الحقيقي. وفي الاقتصادات المتقدمة، تراجع الطلب على الائتمان والاستثمار في النصف الأول من العام، مما يعكس تقلص العرض وكذلك انخفاض الطلب على الائتمان، حيث بدأ العديد من الشركات في خفض نسب الرفع المالي استجابة لارتفاع أسعار الفائدة والطاقة الإنتاجية الفائضة (الشكل البياني ١-١٤). ومن المرجح أن يؤدي ارتفاع أسعار الفائدة إلى وضع البنوك تحت ضغوط متزايدة في الاقتصادات الكبرى، سواء بشكل مباشر (من خلال ارتفاع تكلفة التمويل) أو غير مباشر (مع تدهور جودة الائتمان). وقد بدأت أسواق المساكن في الاستجابة بالفعل، حيث تشهد أسعار المساكن تباطؤا أو انخفاضا منذ بداية دورة التشديد في العديد من البلدان (الشكل البياني ١-١٥)، كما زادت معدلات الإفلاس في بعض الاقتصادات (حيث ارتفعت بنسبة ٢٠٪ في الولايات المتحدة خلال العام الماضي) مع الإلغاء التدريجي لتدابير تأجيل مدفوعات القروض التي كانت متخذة أثناء الجائحة. ولا تزال حالات الإفلاس أقل مما كانت عليه قبل الجائحة في معظم البلدان وإن كانت تشهد ارتفاعا سريعا.

وبدأت أسواق سندات الدين تعكس تشديد السياسة النقدية، في حين ظلت فروق أسعار الفائدة على السندات الحكومية الخالية من المخاطر ثابتة تقريبا. ويشير ذلك إلى أنه رغم التشديد الكبير لأوضاع الائتمان، لا يوجد دليل مباشر على حدوث ضائقة ائتمانية.

الشكل البياني ١-١٤: قناة الائتمان تتسم بالفعالية في الولايات المتحدة ومنطقة اليورو

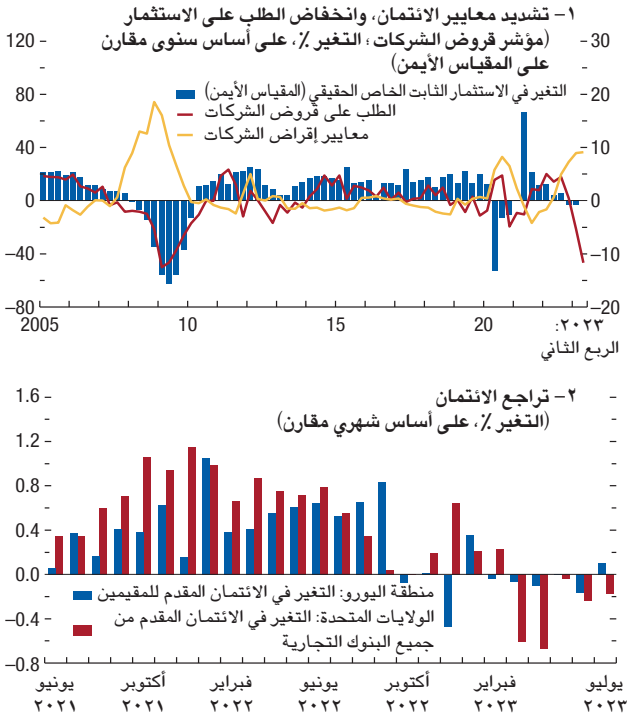

المصادر: البنك المركزي الأوروبي، ومجلس الاحتياطي الفيدرالي، ومؤسسة Haver Analytics، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: في اللوحة ١، تستند معايير الإقراض والطلب على القروض إلى الإجابات عن استطلاع آراء كبار مسؤولي القروض الذي أجراه مجلس الاحتياطي الفيدرالي ونظيره الأوروبي حول ممارسات الإقراض المصرفي؛ وتشير القيم الموجبة إلى تشديد معايير الإقراض أو زيادة الطلب على الائتمان على وجه الإجمال في الشهور الثلاثة السابقة. والبيانات المتعلقة بالطلب على قروض الشركات ومعايير الإقراض هي متوسطات بسيطة للبيانات المستمدة من الإجابات في الولايات المتحدة ومنطقة اليورو. والاستثمار الثابت الخاص الحقيقي هو المتوسط المرجح بتعادل القوى الشرائية لبيانات الولايات المتحدة ومنطقة اليورو.

الشكل البياني ١-١٥: أسعار المساكن تشهد تباطؤا أو انخفاضا، ٢٠٢٢-٢٠٢٣
(التغير التراكمي ٪)

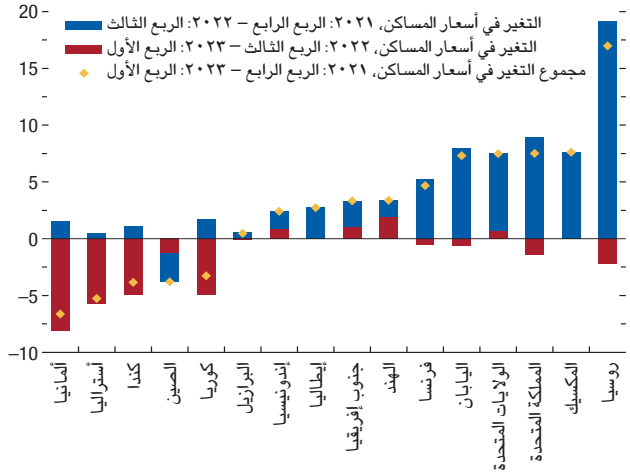

المصادر: بنك التسويات الدولية، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

الآفاق: مستقرة وإن كانت بطيئة

تؤكد آخر التوقعات أن الاقتصاد العالمي يتباطأ مع انخفاض التضخم عن الذروة التي بلغها العام الماضي على مدار عدة عقود. إن انكماش نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي العالمي – والذي يحدث غالبا في فترات الركود العالمي – لا يشكل جزءا من السيناريو الأساسي. وظل النمو والتوظيف في النصف الأول من العام أكثر صلابة مما كان متوقعا في عدد إبريل ٢٠٢٣ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. ورغم عدم حدوث تغيير يُذكر في تنبؤات المتوسط العالمي منذ عدد يوليو ٢٠٢٣ من تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي، لوحظت عدة تحولات في آفاق النمو والتضخم عبر البلدان. وبالإضافة إلى ذلك، تظل آفاق النمو الاقتصادي على المدى المتوسط هي الأدنى على مدى عقود، حيث تواجه البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل تباطؤا في وتيرة تقاربها من مستويات المعيشة الأعلى.

وتستند تنبؤات السيناريو الأساسي للاقتصاد العالمي إلى عدد من الافتراضات (الشكل البياني ١–١٦)، لا سيما فيما يتعلق بأسعار السلع الأولية من الوقود وغير الوقود، فضلا عن موقفي السياسة النقدية وسياسة المالية العامة:

- افتراضات أسعار السلع الأولية: يُتوقع أن تنخفض أسعار السلع الأولية من الوقود بنسبة ٣٦٪ وأسعار النفط بحوالي ١٧٪ في المتوسط، حيث تعكس هذه الانخفاضات في الأساس تباطؤ النشاط الاقتصادي، مع توقع انخفاض أسعار الغاز الطبيعي والفحم عن مستويات الذروة التي بلغتها في عام ٢٠٢٢ بنسبة ٦١٪ و٥١٪، على الترتيب. وتشير التنبؤات إلى انخفاض أسعار السلع الأولية بخلاف الوقود بنسبة ٦,٣٪، في المتوسط، في عام ٢٠٢٣، مع توقع انخفاض أسعار المعادن البخسة بنسبة ٤,٧٪، حيث تعكس هذه الانخفاضات المخاوف بشأن الاستثمار العقاري في الصين. وبعد ارتفاع أسعار السلع الأولية من الغذاء بنسبة ١٤,٨٪ في عام ٢٠٢٢، من المتوقع أن تنخفض بنسبة ٦,٨٪ في عام ٢٠٢٣، مع بقاء الأسعار أعلى بكثير من مستوياتها في عام ٢٠٢١. ومقارنة بالتنبؤات الواردة في عدد يوليو ٢٠٢٣ من تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي، فإن رفع توقعات أسعار القمح بعد تعليق مبادرة حبوب البحر الأسود (الذي حدث بعد مرحلة إعداد تنبؤات عدد يوليو ٢٠٢٣ من تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي) يقابله إلى حد كبير تخفيض توقعات أسعار السلع الأولية من الغذاء.
- افتراضات السياسة النقدية: رُفِعَت الافتراضات بشأن أسعار الفائدة العالمية في المتوسط، مقارنة بتلك الواردة في عدد إبريل ٢٠٢٣ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، مما يعكس تشديد السياسة النقدية الذي أقدمت عليه فعليا أو أشارت إليه البنوك المركزية الرئيسية. ومن المتوقع أن يصل سعر فائدة الاحتياطي الفيدرالي إلى مستوى الذروة عند مستواه الحالي البالغ حوالي ٥,٤٪، وأن يرفع بنك إنجلترا سعر فائدته إلى مستوى الذروة عند نحو ٦٪، وأن يرفع البنك المركزي الأوروبي سعر فائدته إلى مستوى الذروة عند ٣,٩٪ في عام ٢٠٢٣، قبل أن تقوم البنوك الثلاثة جميعها بتخفيض أسعار الفائدة في عام ٢٠٢٤. وقد ساهم ارتفاع مسار أسعار الفائدة الأساسية على المدى الأطول في رفع افتراضات أسعار الفائدة الأساسية على المدى الطويل.

الشكل البياني ١–١٦: افتراضات السياسة النقدية وسياسة المالية العامة

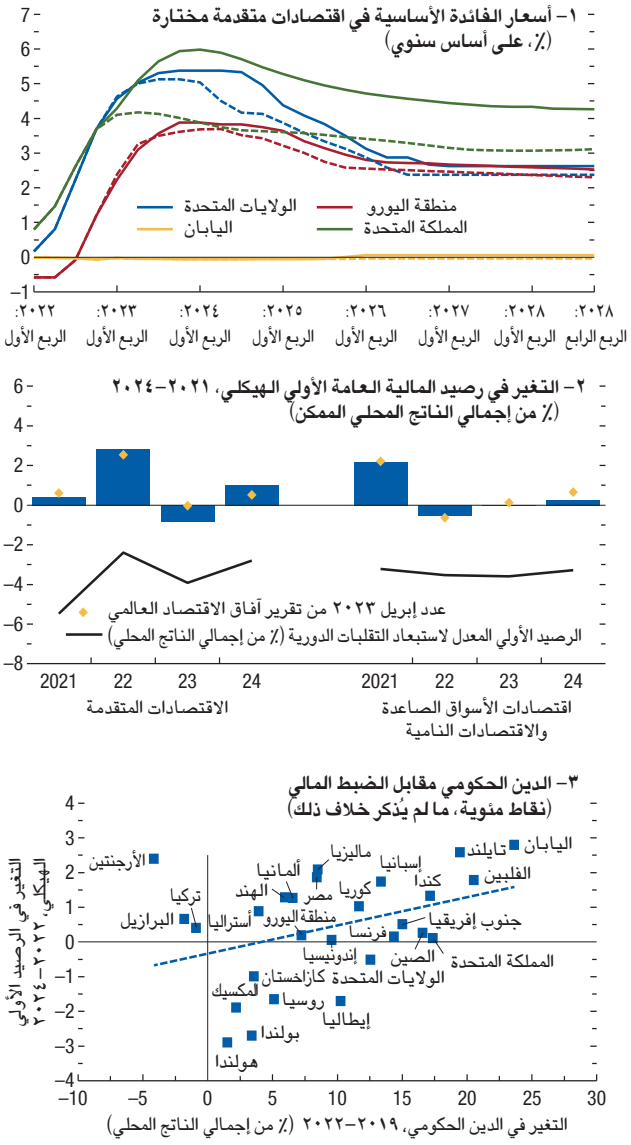

المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: في اللوحة ١، تشير الخطوط المتصلة إلى افتراضات عدد أكتوبر ٢٠٢٣ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، وتشير الخطوط المتقطعة إلى افتراضات عدد إبريل ٢٠٢٣ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. وفي اللوحة ٢، الرصيد الأولي المعدل لاستبعاد العوامل الدورية هو رصيد الحكومة العامة (بخلاف دخل/مصروفات الفائدة) المعدل لاستبعاد العوامل الدورية الاقتصادية. ورصيد المالية العامة الأولي الهيكلي هو الرصيد الأولي المعدل لاستبعاد العوامل الدورية بعد تصحيحه لمراعاة مجموعة أكبر من العوامل غير الدورية، مثل التغيرات في أسعار الأصول والسلع الأولية.

وفي اليابان، تم رفع توقعات أسعار الفائدة الأساسية على المدى المتوسط (٢٠٢٦–٢٠٢٨)، مما يعكس التغيرات في إطار التحكم في منحنى العائد في البلاد، وبالتالي تم رفع توقعات أسعار الفائدة طويلة الأجل. ومع انخفاض توقعات التضخم على المدى القريب، فمن المرجح أن تظل أسعار الفائدة الحقيقية مرتفعة حتى بعد أن تبدأ أسعار الفائدة الاسمية في الانخفاض. وبالإضافة إلى ذلك، أصبحت التغيرات في السياسة النقدية أقل تزامنا، حيث بدأت بعض البنوك المركزية التي شددت السياسة في وقت سابق (مثل بنك البرازيل المركزي) مرحلة التيسير.

- افتراضات سياسة المالية العامة: من المتوقع في المتوسط أن تقوم حكومات الاقتصادات المتقدمة بتيسير سياسة المالية العامة في عام ٢٠٢٣، بعد ارتفاع أرصدة المالية العامة في عام ٢٠٢٢، بينما يُتوقع في المتوسط أن يكون موقف المالية العامة محايدا في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. ومن المتوقع إجراء ضبط مالي في عام ٢٠٢٤ في مجموعتي الاقتصادات. ومن المتوقع في المتوسط أن يكون التشديد المالي أكبر في الاقتصادات التي شهدت مؤخرا ارتفاعا أكثر حدة في الدين الحكومي (الشكل البياني ١–١٦، اللوحة ٣). وأي ارتفاع في الدين الحكومي بمقدار ١٠ نقاط مئوية من إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة ٢٠١٩–٢٠٢٢ يقترن في المتوسط بعملية ضبط مالي (ارتفاع الرصيد الأولي الهيكلي) تعادل ٠,٨ نقطة مئوية من إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة ٢٠٢٢–٢٠٢٤. وتشمل الاستثناءات من هذا النمط، على سبيل المثال، الأرجنتين، حيث لا تزال مستويات الدين مرتفعة رغم انخفاضها، ومن المتوقع أن يستمر تشديد موقف المالية العامة لتأمين استدامة أوضاع المالية العامة واستمرارية القدرة على تحمل الدين.

آفاق النمو: موازنة أوجه التباعد

من المتوقع أن ينخفض النمو العالمي من ٣,٥٪ في عام ٢٠٢٢ إلى ٣٪ في عام ٢٠٢٣ و٢,٩٪ في عام ٢٠٢٤ على أساس المتوسط السنوي (الجدول ١–١). وقد تم تخفيض توقعات عام ٢٠٢٤ بمقدار ٠,١ نقطة مئوية عما كانت عليه في عدد يوليو ٢٠٢٣ من تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي. وفي الوقت نفسه، هناك تعديلات أكبر في مسارات النمو الأساسية للاقتصادات الكبرى، حيث يتم رفع توقعات النمو للولايات المتحدة وتخفيضها للصين ومنطقة اليورو. كذلك تقل تنبؤات النمو خلال الفترة ٢٠٢٣–٢٠٢٤ عن مستواها قبل بداية الصدمات في الفترة ٢٠٢٠–٢٠٢٢ (الشكل البياني ١–١٧): حيث توقع عدد يناير ٢٠٢٢ من تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي أن يبلغ النمو العالمي ٣,٨٪ في عام ٢٠٢٣ و٣,٤٪ في عام ٢٠٢٤. كذلك تعد تنبؤات الفترة ٢٠٢٣–٢٠٢٤ أقل من المتوسط السنوي التاريخي البالغ ٣,٨٪ (من ٢٠١٩–٢٠٠٠). ويعد النمو أقل من المتوسط التاريخي لعدد من مجموعات الدخل واسعة النطاق، سواء من حيث إجمالي الناتج المحلي الكلي أو

الشكل البياني ١–١٧: آفاق النمو: مستقرة وبطيئة

(٪: الخطوط المتقطعة = إبريل ٢٠٢٣، الخطوط المنقطة = يناير ٢٠٢٢)

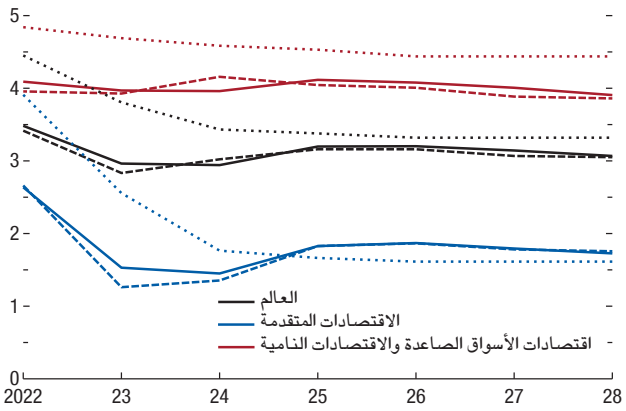

المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: تشير الخطوط المتصلة إلى معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الوارد في عدد أكتوبر ٢٠٢٣ من تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي"، وتشير الخطوط المتقطعة والخطوط المنقطة إلى تنبؤات نمو إجمالي الناتج المحلي الواردة في عدد إبريل ٢٠٢٣ من تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي" وعدد يناير ٢٠٢٢ من تقرير "مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي"، على الترتيب.

نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي. وعلى أساس سنوي مقارن، أنهى النمو العالمي مساره التنازلي في الربع الرابع من عام ٢٠٢٢. غير أن بعض الاقتصادات الكبرى لا يُتوقع بلوغها هذه النقطة قبل النصف الثاني من عام ٢٠٢٣.

وتظل الاقتصادات المتقدمة هي المحرك وراء انخفاض متوسط النمو السنوي من عام ٢٠٢٢ إلى عام ٢٠٢٣، حيث تجاوز تأثير تراجع الصناعة التحويلية وعدد من العوامل المتفردة تحسن النشاط في قطاع الخدمات. ومن المتوقع أن تشهد هذه الاقتصادات، في المتوسط، نموا مستقرا بشكل عام في عام ٢٠٢٤ وانتعاشا في النمو في عام ٢٠٢٥. وفي المقابل، من المتوقع أن تشهد اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، في المتوسط، نموا مستقرا خلال الفترة ٢٠٢٢–٢٠٢٤، وانتعاشا طفيفا في النمو في عام ٢٠٢٥، رغم وجود تحولات كبيرة عبر المناطق.

تنبؤات النمو في الاقتصادات المتقدمة

من المتوقع أن يتباطأ النمو بدرجة ملحوظة في الاقتصادات المتقدمة – من ٢,٦٪ في عام ٢٠٢٢ إلى ١,٥٪ في عام ٢٠٢٣ و١,٤٪ في عام ٢٠٢٤ – مع عدم تعديل التوقعات الكلية عما كانت عليه في عدد يوليو ٢٠٢٣ من تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي، في ظل تجاوز الزخم مستواه المتوقع في الولايات المتحدة وانخفاض النمو عن مستواه المتوقع في منطقة اليورو. ومن المتوقع أن تشهد حوالي ٩٠٪ من الاقتصادات المتقدمة نموا أقل في عام ٢٠٢٣. ومع التباطؤ المتوقع في الاقتصادات المتقدمة، من المتوقع أن ترتفع البطالة السنوية بمقدار ٠,١ نقطة مئوية في المتوسط خلال الفترة ٢٠٢٢–٢٠٢٤، رغم أنها سترتفع بصورة أكثر وضوحا في كندا (١,٠ نقطة مئوية)،

الجدول ١-١: عرض عام لتوقعات آفاق الاقتصاد العالمي
(التغير ٪، ما لم يُذكر خلاف ذلك)

		توقعات		الاختلاف عن عدد يوليو ٢٠٢٣ من تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي[١]		الاختلاف عن عدد إبريل ٢٠٢٣ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي[١]	
	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٤
الناتج العالمي	٣,٥	٣,٠	٢,٩	٠,٠	٠,١–	٠,٢	٠,١–
الاقتصادات المتقدمة	٢,٦	١,٥	١,٤	٠,٠	٠,٠	٠,٢	٠,٠
الولايات المتحدة	٢,١	٢,١	١,٥	٠,٣	٠,٥	٠,٥	٠,٤
منطقة اليورو	٣,٣	٠,٧	١,٢	٠,٢–	٠,٣–	٠,١–	٠,٢–
ألمانيا	١,٨	٠,٥–	٠,٩	٠,٢–	٠,٤–	٠,٤–	٠,٢–
فرنسا	٢,٥	١,٠	١,٣	٠,٢	٠,٠	٠,٣	٠,٠
إيطاليا[٢]	٣,٧	٠,٧	٠,٧	٠,٤–	٠,٢–	٠,٠	٠,١–
إسبانيا	٥,٨	٢,٥	١,٧	٠,٠	٠,٣–	١,٠	٠,٣–
اليابان	١,٠	٢,٠	١,٠	٠,٦	٠,٠	٠,٧	٠,٠
المملكة المتحدة[٢]	٤,١	٠,٥	٠,٦	٠,١	٠,٤–	٠,٨	٠,٤–
كندا	٣,٤	١,٣	١,٦	٠,٤–	٠,٢	٠,٢–	٠,١
اقتصادات متقدمة أخرى[٣]	٢,٦	١,٨	٢,٢	٠,٢–	٠,١–	٠,٠	٠,٠
اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية	٤,١	٤,٠	٤,٠	٠,٠	٠,١–	٠,١	٠,٢–
آسيا الصاعدة والنامية	٤,٥	٥,٢	٤,٨	٠,١–	٠,٢–	٠,١–	٠,٣–
الصين	٣,٠	٥,٠	٤,٢	٠,٢–	٠,٣–	٠,٢–	٠,٣–
الهند[٤]	٧,٢	٦,٣	٦,٣	٠,٢	٠,٠	٠,٤	٠,٠
أوروبا الصاعدة والنامية	٠,٨	٢,٤	٢,٢	٠,٦	٠,٠	١,٢	٠,٣–
روسيا	٢,١–	٢,٢	١,١	٠,٧	٠,٢–	١,٥	٠,٢–
أمريكا اللاتينية والكاريبي	٤,١	٢,٣	٢,٣	٠,٤	٠,١	٠,٧	٠,١
البرازيل	٢,٩	٣,١	١,٥	١,٠	٠,٣	٢,٢	٠,٠
المكسيك	٣,٩	٣,٢	٢,١	٠,٦	٠,٦	١,٤	٠,٥
الشرق الأوسط وآسيا الوسطى	٥,٦	٢,٠	٣,٤	٠,٥–	٠,٢	٠,٩–	٠,١–
المملكة العربية السعودية	٨,٧	٠,٨	٤,٠	١,١–	١,٢	٢,٣–	٠,٩
إفريقيا جنوب الصحراء	٤,٠	٣,٣	٤,٠	٠,٢–	٠,١–	٠,٣–	٠,٢–
نيجيريا	٣,٣	٢,٩	٣,١	٠,٣–	٠,١	٠,٣–	٠,١
جنوب إفريقيا	١,٩	٠,٩	١,٨	٠,٦	٠,١	٠,٨	٠,٠
للتذكرة							
النمو العالمي على أساس أسعار الصرف السائدة في السوق	٣,٠	٢,٥	٢,٤	٠,٠	٠,٠	٠,١	٠,٠
الاتحاد الأوروبي	٣,٦	٠,٧	١,٥	٠,٣–	٠,٢–	٠,٠	٠,١–
آسيان–٥[٥]	٥,٥	٤,٢	٤,٥	٠,٤–	٠,٠	٠,٣–	٠,١–
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	٥,٦	٢,٠	٣,٤	٠,٦–	٠,٣	١,١–	٠,٠
اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل	٤,٠	٤,٠	٣,٩	٠,١	٠,٠	٠,١	٠,١–
البلدان النامية منخفضة الدخل	٥,٢	٤,٠	٥,١	٠,٥–	٠,١–	٠,٧–	٠,٣–
حجم التجارة العالمية (السلع والخدمات)	٥,١	٠,٩	٣,٥	١,١–	٠,٢–	١,٥–	٠,٠
الواردات							
الاقتصادات المتقدمة	٦,٧	٠,١	٣,٠	١,٨–	٠,١–	١,٧–	٠,٣
اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية	٣,٢	١,٧	٤,٤	٠,٢–	٠,٥–	١,٦–	٠,٧–
الصادرات							
الاقتصادات المتقدمة	٥,٣	١,٨	٣,١	١,٠–	٠,١–	١,٢–	٠,٠
اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية	٤,١	٠,١–	٤,٢	١,٣–	٠,١	١,٧–	٠,١–
أسعار السلع الأولية (بالدولار الأمريكي)							
النفط[٦]	٣٩,٢	١٦,٥–	٠,٧–	٤,٢	٥,٥	٧,٦	٥,١
غير الوقود (متوسط على أساس أوزان الواردات العالمية من السلع الأولية)	٧,٩	٦,٣–	٢,٧–	١,٥–	١,٣–	٣,٥–	١,٧–
أسعار المستهلكين العالمية[٧]	٨,٧	٦,٩	٥,٨	٠,١	٠,٦	٠,١–	٠,٩
الاقتصادات المتقدمة[٨]	٧,٣	٤,٦	٣,٠	٠,١–	٠,٢	٠,١–	٠,٤
اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية[٧]	٩,٨	٨,٥	٧,٨	٠,٢	١,٠	٠,١–	١,٣

المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: يُفترض أن تظل أسعار الصرف الفعلية الحقيقية ثابتة عند مستوياتها السائدة خلال الفترة من ٢٥ يوليو ٢٠٢٣ إلى ٢٢ أغسطس ٢٠٢٣. والاقتصادات مرتبة على أساس حجمها الاقتصادي. ومجملات البيانات ربع السنوية معدلة لمراعاة التغيرات الموسمية.

[١] الاختلاف على أساس أرقام تم تقريبها في تنبؤات التقرير الحالي، وعدد يوليو ٢٠٢٣ من تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي، وعدد إبريل ٢٠٢٣ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي.

[٢] راجع الملاحظات الخاصة بإيطاليا والمملكة المتحدة في قسم "الملاحظات القُطْرية" في الملحق الإحصائي.

[٣] باستثناء مجموعة السبعة (كندا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة) وبلدان منطقة اليورو.

[٤] بالنسبة للهند، تُعرض البيانات والتنبؤات على أساس السنة المالية، ويستند إجمالي الناتج المحلي اعتبارا من عام ٢٠١١ وما بعده إلى إجمالي الناتج المحلي بأسعار السوق مع اعتبار السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١ سنة الأساس.

[٥] إندونيسيا وماليزيا والفلبين وسنغافورة وتايلند.

الجدول ١-١: عرض عام لتوقعات آفاق الاقتصاد العالمي (تتمة)
(التغير ٪، ما لم يُذكر خلاف ذلك)

		توقعات		من ربع عام رابع إلى آخر[٩]			
				الاختلاف عن عدد يوليو ٢٠٢٣ من تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي[١]		الاختلاف عن عدد إبريل ٢٠٢٣ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي[١]	
	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٤
الناتج العالمي	٢,٢	٢,٩	٣,٢	٠,٠	٠,٣	٠,٠	٠,١
الاقتصادات المتقدمة	١,٢	١,٥	١,٥	٠,١	٠,١	٠,٤	–٠,١
الولايات المتحدة	٠,٩	١,٩	١,٤	٠,٥	٠,٣	٠,٩	٠,١
منطقة اليورو	١,٧	٠,٧	١,٤	–٠,٥	–٠,١	٠,٠	–٠,٤
ألمانيا	٠,٨	–٠,٢	١,٧	–٠,٧	٠,٢	–٠,٤	–٠,١
فرنسا	٠,٧	١,٠	١,٥	٠,١	–٠,١	٠,٢	٠,١
إيطاليا[٢]	١,٥	٠,٣	١,٢	–٠,٦	٠,١	–٠,١	٠,١
إسبانيا	٣,٨	١,٦	٢,٠	–٠,٢	–٠,٢	٠,٣	–٠,١
اليابان	٠,٥	٢,١	١,٠	٠,٦	٠,٠	٠,٨	٠,٠
المملكة المتحدة[٢]	٠,٦	٠,٦	٠,٨	٠,١	–٠,٥	١,٠	–١,٢
كندا	٢,١	١,٢	٢,١	–٠,٤	٠,٣	–٠,٢	٠,٣
اقتصادات متقدمة أخرى[٣]	٠,٩	٢,٠	٢,٢	٠,٢	٠,١	٠,١	٠,٤
اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية	٣,٢	٤,٠	٤,٧	–٠,١	٠,٦	–٠,٥	٠,٣
آسيا الصاعدة والنامية	٤,٢	٥,٠	٥,٥	–٠,٣	٠,٦	–٠,٨	٠,٢
الصين	٣,٢	٤,٩	٤,٧	–٠,٩	٠,٦	–٠,٩	٠,٠
الهند[٤]	٦,١	٥,٥	٧,٧	١,٢	١,٣	–٠,٧	١,٣
أوروبا الصاعدة والنامية	–١,٢	٢,٨	٢,٥	٠,١	٠,٥	٠,٤	٠,٠
روسيا	–٣,١	٢,٢	١,٢	٠,٣	٠,٤	١,٣	–٠,٢
أمريكا اللاتينية والكاريبي	٢,٨	١,٥	٣,٢	٠,٧	٠,٣	٠,٣	١,١
البرازيل	٢,٥	٢,١	٢,٨	٠,٨	٠,٦	١,٢	٠,٨
المكسيك	٤,٣	٢,٦	١,٩	٠,٧	٠,٢	١,٤	٠,٠
الشرق الأوسط وآسيا الوسطى	...	...	...	...	...	...	...
المملكة العربية السعودية	٥,٥	٠,٩	٤,٠	–١,١	١,١	–٢,٢	٠,٨
إفريقيا جنوب الصحراء	...	...	...	...	...	...	...
نيجيريا	٣,٢	٢,٦	٣,٦	٠,٠	٠,٠	–٠,٤	–٠,١
جنوب إفريقيا	١,٣	١,٦	٢,٠	٠,٧	٠,٠	٠,٥	٠,٣
للتذكرة							
النمو العالمي على أساس أسعار الصرف السائدة في السوق	١,٨	٢,٥	٢,٦	٠,٠	٠,٢	٠,١	٠,٠
الاتحاد الأوروبي	١,٨	١,٠	١,٦	–٠,٥	–٠,١	٠,٠	–٠,٣
آسيان–٥[٥]	٤,٧	٤,٢	٤,٦	–٠,٤	–٠,٢	–٠,١	–٠,٧
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	...	...	...	...	...	...	...
اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل	٣,١	٤,٠	٤,٦	–٠,١	٠,٥	–٠,٥	٠,٣
البلدان النامية منخفضة الدخل	...	...	...	...	...	...	...
أسعار السلع الأولية (بالدولار الأمريكي)							
النفط[٦]	٨,٨	–٢,٥	–٥,٧	١٠,٥	–٠,٨	١٤,٨	–٢,٣
غير الوقود (متوسط على أساس أوزان الواردات العالمية من السلع الأولية)	–٠,٤	–٣,١	٠,٧	–٣,١	–٠,١	–٦,٦	١,٢
أسعار المستهلكين العالمية[٧]	٩,٢	٥,٩	٤,٨	٠,٤	٠,٩	٠,٣	١,١
الاقتصادات المتقدمة[٨]	٧,٧	٣,٣	٢,٦	٠,٠	٠,١	٠,١	٠,٤
اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية[٧]	١٠,٥	٨,١	٦,٦	٠,٧	١,٥	٠,٥	١,٦

[٦] متوسط بسيط لسعر خام برنت المملكة المتحدة وفاتح دبي وغرب تكساس الوسيط. وكان متوسط سعر برميل النفط بالدولار الأمريكي ٩٦,٣٦ دولار في ٢٠٢٢؛ أما السعر المفترض، على أساس أسواق العقود المستقبلية، فهو ٨٠,٤٩ دولار في ٢٠٢٣ و٧٩,٩٢ دولار في ٢٠٢٤.
[٧] باستثناء فنزويلا، راجع الملاحظة الخاصة بفنزويلا في قسم "الملاحظات القُطْرية" في الملحق الإحصائي.
[٨] معدلات التضخم لعامي ٢٠٢٣ و٢٠٢٤، على الترتيب، هي كالتالي: ٥,٦٪ و٣,٣٪ في منطقة اليورو، و٣,٢٪ و٢,٩٪ في اليابان، و٤,١٪ و٢,٨٪ في الولايات المتحدة.
[٩] بالنسبة للناتج العالمي، تمثل التقديرات والتوقعات ربع السنوية حوالي ٩٠٪ من الناتج العالمي السنوي بالأوزان الترجيحية على أساس تعادل القوى الشرائية. وبالنسبة لاقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، تمثل التقديرات والتوقعات ربع السنوية حوالي ٨٥٪ من الناتج السنوي لهذه الاقتصادات بالأوزان الترجيحية على أساس تعادل القوى الشرائية.

الجدول ١-٢: عرض عام لتوقعات آفاق الاقتصاد العالمي بأوزان أسعار الصرف السائدة في السوق
(التغير ٪)

		توقعات		الاختلاف عن عدد يوليو ٢٠٢٣ من تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي[1]		الاختلاف عن عدد إبريل ٢٠٢٣ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي[1]	
	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٤
الناتج العالمي	٣,٠	٢,٥	٢,٤	٠,٠	٠,٠	٠,١	٠,٠
الاقتصادات المتقدمة	٢,٦	١,٥	١,٤	٠,٠	٠,١	٠,٣	٠,١
اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية	٣,٧	٤,٠	٣,٨	٠,٠	٠,١-	٠,٠	٠,٢-
آسيا الصاعدة والنامية	٣,٩	٥,١	٤,٦	٠,١-	٠,٢-	٠,١-	٠,٢-
أوروبا الصاعدة والنامية	٠,٤	٢,٢	٢,١	٠,٦	٠,١-	١,٢	٠,٢-
أمريكا اللاتينية والكاريبي	٣,٩	٢,٢	٢,٢	٠,٤	٠,٢	٠,٧	٠,١
الشرق الأوسط وآسيا الوسطى	٥,٨	١,٩	٣,٤	٠,٥-	٠,٢	١,١-	٠,١-
إفريقيا جنوب الصحراء	٣,٩	٣,٢	٣,٩	٠,١-	٠,٠	٠,٢-	٠,١-
للتذكرة							
الاتحاد الأوروبي	٣,٤	٠,٦	١,٣	٠,٣-	٠,٣-	٠,١-	٠,٢-
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	٦,٠	١,٨	٣,٤	٠,٦-	٠,٣	١,٣-	٠,١
اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل	٣,٦	٤,٠	٣,٧	٠,٠	٠,٢-	٠,١	٠,٢-
البلدان النامية منخفضة الدخل	٥,١	٤,٠	٥,١	٠,٥-	٠,١-	٠,٧-	٠,٣-

المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: تحُسب معدلات النمو الكلي كمتوسط مرجح، يُستخدم فيه متوسط متحرك لإجمالي الناتج المحلي الاسمي بالدولار الأمريكي عن السنوات الثلاث السابقة كوزن ترجيحي.
[1] الاختلاف على أساس أرقام تم تقريبها في تنبؤات التقرير الحالي، وعدد يوليو ٢٠٢٣ من تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي، وعدد إبريل ٢٠٢٣ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي.

والمملكة المتحدة (٠,٩ نقطة مئوية)، والولايات المتحدة (٠,٢ نقطة مئوية). ومع ذلك، تقل توقعات البطالة في عام ٢٠٢٤ بمقدار ٠,٤ نقطة مئوية في المتوسط عما ورد في عدد إبريل ٢٠٢٣ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، مما يعكس استمرار نقص المعروض في أسواق العمل في عدد من الحالات.

- يُتوقع أن يبلغ النمو في الولايات المتحدة ٢,١٪ في عام ٢٠٢٣ و١,٥٪ في عام ٢٠٢٤. وقد تم رفع التنبؤات بمقدار ٠,٣ نقطة مئوية في عام ٢٠٢٣ وبمقدار ٠,٥ نقطة مئوية في عام ٢٠٢٤، مقارنة بتوقعات عدد يوليو ٢٠٢٣ من تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي، نتيجة تعزيز استثمارات الأعمال في النصف الثاني وصلابة نمو الاستهلاك، مما يعكس استمرار نقص المعروض في أسواق العمل. وبالإضافة إلى ذلك، كما ذُكر آنفا، من المتوقع أن تتخذ الحكومة العامة موقفا توسعيا على صعيد سياسة المالية العامة في عام ٢٠٢٣. لكن مع تباطؤ نمو الأجور ونفاد المدخرات المتراكمة أثناء الجائحة ومواصلة الاحتياطي الفيدرالي تشديد السياسة النقدية، فمن المتوقع أن يتباطأ معدل النمو في النصف الثاني من عام ٢٠٢٣ وفي عام ٢٠٢٤. ومن المتوقع أن يرتفع معدل البطالة من ٣,٦٪ في الربع الثاني من عام ٢٠٢٣ إلى ذروته عند ٤٪ في الربع الأخير من عام ٢٠٢٤ – وهي ذروة أقل من المتوقعة آنفا (٥,٢٪ في عدد إبريل ٢٠٢٣ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي و٥,٦٪ عند صدور عدد أكتوبر ٢٠٢٢ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي)، وهو ما يتسق مع حدوث هبوط أهدأ مما كان متوقعا في وقت سابق للاقتصاد الأمريكي.
- يُتوقع أن ينخفض النمو في منطقة اليورو من ٣,٣٪ في عام ٢٠٢٢ إلى ٠,٧٪ في عام ٢٠٢٣، قبل أن يرتفع إلى ١,٢٪ في عام ٢٠٢٤. وقد تم تخفيض التنبؤات بمقدار ٠,٢ نقطة مئوية و٠,٣ نقطة مئوية في عامي ٢٠٢٣ و٢٠٢٤، على الترتيب، مقارنة بتوقعات عدد يوليو ٢٠٢٣ من تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي. وهناك أيضا تباين في النمو عبر الاقتصادات الكبرى في منطقة اليورو في عام ٢٠٢٣. ففي ألمانيا، حيث يُتوقع الآن حدوث انكماش اقتصادي طفيف في النصف الثاني من عام ٢٠٢٣، في ظل ضعف القطاعات الحساسة تجاه تقلبات أسعار الفائدة وتباطؤ الطلب من الشركاء التجاريين، تم تخفيض توقعات النمو بمقدار ٠,٢ نقطة مئوية إلى –٠,٥٪. وفي فرنسا، حيث ارتفع الإنتاج الصناعي وتجاوز الطلب الخارجي التنبؤات في النصف الأول من عام ٢٠٢٣، تم رفع توقعات النمو بمقدار ٠,٢ نقطة مئوية إلى ١,٠٪.
- وعلى مستوى الاقتصادات المتقدمة الكبرى الأخرى، هناك أيضا بعض التباين في النمو. فمن المتوقع أن ينخفض النمو في المملكة المتحدة من ٤,١٪ في عام ٢٠٢٢ إلى ٠,٥٪ في عام ٢٠٢٣، وهو ما يعني رفع التوقعات بمقدار ٠,١ نقطة مئوية. ويعكس تراجع النمو تشديد السياسات النقدية لكبح التضخم الذي لا يزال مرتفعا والآثار المتبقية لصدمة معدلات التبادل التجاري الناجمة عن أسعار الطاقة المرتفعة. وفي اليابان، من المتوقع أن يرتفع النمو من ١,٠٪ في عام ٢٠٢٢ إلى ٢,٠٪ في عام ٢٠٢٣، وهو ما يعني رفع التوقعات بمقدار ٠,٦ نقطة مئوية، بدعم من الطلب المكبوح، وطفرة السياحة الوافدة، والسياسات التيسيرية، فضلا عن انتعاش صادرات السيارات التي أعاقتها قضايا سلاسل الإمداد في وقت سابق.

تنبؤات النمو في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية

من المتوقع أن يتراجع النمو بدرجة محدودة نسبيا في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية من ٤,١٪ في عام ٢٠٢٢ إلى ٤٪ في عامي ٢٠٢٣ و٢٠٢٤، وهو ما يعني تخفيض التوقعات بمقدار ٠,١ نقطة مئوية في عام ٢٠٢٤ مقارنة بتوقعات عدد يوليو ٢٠٢٣ من تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي. غير أن هذا المسار المتوسط يخفي عددا من التفاوتات بين المناطق، حيث يرتفع النمو في اثنتين من المناطق الجغرافية الخمس الرئيسية في عام ٢٠٢٣ ثم ينخفض في عام ٢٠٢٤.

- من المتوقع أن يرتفع النمو في آسيا الصاعدة والنامية من ٤,٥٪ في عام ٢٠٢٢ إلى ٥,٢٪ في عام ٢٠٢٣، ثم ينخفض إلى ٤,٨٪ في عام ٢٠٢٤، وهو ما يعني تخفيض التوقعات بمقدار ٠,١ نقطة مئوية و٠,٢ نقطة مئوية في عامي ٢٠٢٣ و٢٠٢٤، على الترتيب، مقارنة بتوقعات يوليو. ويعكس هذا التعديل انخفاض تنبؤات النمو في الصين، والتي تم تخفيضها بمقدار ٠,٢ نقطة مئوية في عام ٢٠٢٣ وبمقدار ٠,٣ نقطة مئوية في عام ٢٠٢٤ إلى ٥٪ في عام ٢٠٢٣ و٤,٢٪ في عام ٢٠٢٤. وفي ظل أزمة سوق العقارات في الصين، يعد تراجع الاستثمار هو المساهم الرئيسي في هذا التعديل. ومن المتوقع أن يظل النمو في الهند قويا، عند ٦,٣٪ في عامي ٢٠٢٣ و٢٠٢٤، وهو ما يعني رفع التوقعات بمقدار ٠,٢ نقطة مئوية في عام ٢٠٢٣، مما يعكس استهلاكا أقوى من المتوقع خلال الفترة إبريل–يونيو.
- من المتوقع أن يرتفع النمو في أوروبا الصاعدة والنامية إلى ٢,٤٪ في عام ٢٠٢٣، وهو ما يعني رفع التوقعات بمقدار ٠,٦ نقطة مئوية منذ يوليو، قبل تخفيضها إلى ٢,٢٪ في عام ٢٠٢٤. وتشير التنبؤات إلى ارتفاع النمو في روسيا من –٢,١٪ في عام ٢٠٢٢ إلى ٢,٢٪ في عام ٢٠٢٣، وهو ما يعني رفع التوقعات بمقدار ٠,٧ نقطة مئوية في عام ٢٠٢٣. ويعكس هذا الارتفاع في النمو الدفعة التنشيطية الكبيرة من المالية العامة، وقوة الاستثمار، وصلابة الاستهلاك في ظل نقص المعروض في أسواق العمل. كذلك يأتي رفع التوقعات في المنطقة في عام ٢٠٢٣ انعكاسا لارتفاع تنبؤات النمو في أوكرانيا بمقدار ٥ نقاط مئوية إلى ٢٪ بفضل النمو الأقوى من المتوقع في الطلب المحلي، نتيجة تكيف الشركات والأسر مع الحرب في ظل الانخفاض الحاد في التضخم واستقرار أسواق الصرف الأجنبي. ويعكس ذلك أيضا رفع توقعات النمو بمقدار ١,٠ نقطة مئوية إلى ٤٪ في تركيا، نتيجة الطلب المحلي الأقوى من المتوقع.
- من المتوقع أن تشهد أمريكا اللاتينية والكاريبي تراجعا في النمو من ٤,١٪ في عام ٢٠٢٢ إلى ٢,٣٪ في عامي ٢٠٢٣ و٢٠٢٤، رغم رفع التوقعات بمقدار ٠,٤ نقطة مئوية و٠,١ نقطة مئوية في عامي ٢٠٢٣ و٢٠٢٤، على الترتيب، منذ يوليو. ويعكس الانخفاض في عام ٢٠٢٣ عودة النمو إلى طبيعته إلى جانب تأثير تشديد السياسات، وضعف البيئة الخارجية، وتراجع أسعار السلع الأولية. ويأتي رفع توقعات عام ٢٠٢٣ منذ يوليو انعكاسا للنمو الأقوى من المتوقع في البرازيل، حيث تم رفع التوقعات بمقدار ١,٠ نقطة مئوية إلى ٣,١٪، مدفوعا بازدهار الزراعة وصلابة الخدمات في النصف الأول من عام ٢٠٢٣. كذلك ظل الاستهلاك قويا، مدعوما بالدفعة التنشيطية من المالية العامة. ويأتي رفع التوقعات في المنطقة أيضا انعكاسا للنمو الأقوى من المتوقع في المكسيك، حيث تم رفع التوقعات بمقدار ٠,٦ نقطة مئوية إلى ٣,٢٪، مع ترسخ التعافي المتأخر بعد الجائحة في قطاعي البناء والخدمات وتداعيات الطلب القوي في الولايات المتحدة.
- من المتوقع أن ينخفض النمو في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى من ٥,٦٪ في عام ٢٠٢٢ إلى ٢٪ في عام ٢٠٢٣، قبل أن يرتفع إلى ٣,٤٪ في عام ٢٠٢٤، وهو ما يعني تخفيض التوقعات بمقدار ٠,٥ نقطة مئوية في عام ٢٠٢٣، ورفعها بمقدار ٠,٢ نقطة مئوية في عام ٢٠٢٤. ويعزى التغير في عام ٢٠٢٣ في الأساس إلى تباطؤ النمو بحدة أكبر من المتوقع في المملكة العربية السعودية من ٨,٧٪ في عام ٢٠٢٢ إلى ٠,٨٪ في عام ٢٠٢٣، وهو ما يعني إجراء تعديل سالب مقداره ١,١ نقطة مئوية في عام ٢٠٢٣. ويأتي تخفيض توقعات النمو في المملكة العربية السعودية في عام ٢٠٢٣ انعكاسا لتخفيضات الإنتاج المعلنة، بما في ذلك التخفيضات الأحادية وتلك التي تتم إعمالا لاتفاق أوبك+. كذلك فإن الاستثمار الخاص، بما في ذلك الناتج عن تنفيذ "المشروعات العملاقة"، يواصل دعمه لنمو إجمالي الناتج المحلي غير النفطي، والذي لا يزال قويا ولا يختلف عن مستواه في التوقعات السابقة. ويأتي تخفيض التوقعات في عام ٢٠٢٣ أيضا انعكاسا لتخفيض توقعات النمو في السودان إلى حوالي –١٨,٣٪ (تخفيض التوقعات بنحو ٢٠ نقطة مئوية) مما يعكس اندلاع الصراع، وتدهور الأمن الداخلي، وتفاقم الوضع الإنساني. أما رفع التوقعات في عام ٢٠٢٤ فيعكس التراجع عن بعض التخفيضات المعلنة في الإنتاج.
- وفي إفريقيا جنوب الصحراء، من المتوقع أن ينخفض النمو إلى ٣,٣٪ في عام ٢٠٢٣ قبل أن يرتفع إلى ٤٪ في عام ٢٠٢٤، وهو ما يعني تخفيض التوقعات بمقدار ٠,٢ نقطة مئوية و٠,١ نقطة مئوية في عامي ٢٠٢٣ و٢٠٢٤، على الترتيب، مع بقاء النمو أقل من المتوسط التاريخي البالغ ٤,٨٪. ويعكس الانخفاض المتوقع، في عدد من الحالات، تفاقم الصدمات المناخية، والتباطؤ العالمي، وقضايا الإمدادات المحلية، بما في ذلك في قطاع الكهرباء على وجه الخصوص. ومن المتوقع أن ينخفض النمو في نيجيريا من ٣,٣٪ في عام ٢٠٢٢ إلى ٢,٩٪ في عام ٢٠٢٣ و٣,١٪ في عام ٢٠٢٤، مع ترسخ الآثار

السلبية لارتفاع التضخم على الاستهلاك. وقد تم تخفيض توقعات عام ٢٠٢٣ بمقدار ٠,٣ نقطة مئوية، مما يعكس تراجع إنتاج النفط والغاز عما كان متوقعا، وهو ما يرجع جزئيا إلى أعمال الصيانة. ومن المتوقع أن ينخفض النمو في جنوب إفريقيا من ١,٩٪ في عام ٢٠٢٢ إلى ٠,٩٪ في عام ٢٠٢٣، وهو ما يعكس الانقطاعات في التيار الكهربائي، رغم رفع التوقعات بمقدار ٠,٦ نقطة مئوية بفضل تراجع حدة الانقطاعات في التيار الكهربائي في الربع الثاني من عام ٢٠٢٣ عما كان متوقعا.

آفاق التضخم: انخفاض تدريجي عن المستوى المستهدف

من المتوقع أن ينخفض التضخم الكلي العالمي بشكل مطرد عن مستوى ذروته البالغ ٨,٧٪ في عام ٢٠٢٢ (المتوسط السنوي) إلى ٦,٩٪ في عام ٢٠٢٣ و٥,٨٪ في عام ٢٠٢٤ (الجدول ١–١). وقد تم رفع تنبؤات عام ٢٠٢٤ بمقدار ٠,٦ نقطة مئوية، مما يعكس ارتفاع التضخم الأساسي عن مستواه المتوقع. وعلى أساس سنوي مقارن، بلغ التضخم الكلي العالمي المتوقع ذروته عند ٩,٥٪ في الربع الثالث من عام ٢٠٢٢ ومن المتوقع أن يصل إلى ٥,٩٪ في الربع الرابع من عام ٢٠٢٣ قبل أن ينخفض إلى ٤,٨٪ في الربع الرابع من عام ٢٠٢٤، وهو معدل لا يزال أعلى من المتوسط السنوي البالغ حوالي ٣,٥٪ قبل الجائحة (٢٠١٧–٢٠١٩). ورغم أن التشديد النقدي قد بدأ يؤتي ثماره، فإن المحرك الأساسي لانخفاض التضخم الكلي المتوقع في عام ٢٠٢٣ هو انخفاض الأسعار الدولية للسلع الأولية.

ومن المتوقع أن تشهد ثلاثة أرباع الاقتصادات تقريبا انخفاضا في التضخم الكلي في عام ٢٠٢٣، ولكن وتيرة تراجع التضخم واضحة للغاية في الاقتصادات المتقدمة (الشكل البياني ١–١٨). فمن المتوقع أن تشهد هذه الاقتصادات انخفاضا في التضخم (المتوسط السنوي) بمقدار ٢,٧ نقطة مئوية في عام ٢٠٢٣، أي حوالي ضعف الانخفاض المتوقع (١,٣ نقطة مئوية) في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. ويعكس جزء من هذا الفرق استفادة الاقتصادات المتقدمة من تقوية أطر السياسة النقدية والتواصل بشأنها، مما يسهل تراجع التضخم (الفصل الثاني). غير أن الفرق يعكس أيضا انخفاض الانكشاف لصدمات أسعار السلع الأولية وأسعار الصرف. وفي البلدان النامية منخفضة الدخل، من المتوقع أن يكون معدل التضخم من رقمين في المتوسط، ومن غير المتوقع أن ينخفض حتى عام ٢٠٢٤.

وهناك أيضا فروق كبيرة في الوتيرة المتوقعة للتغير في التضخم الكلي عبر الاقتصادات الكبرى، كما يوضح الشكل البياني ١–١٩، مما يعكس اختلاف نقاط البداية. فمن المتوقع أن تشهد منطقة اليورو انخفاضا حادا للغاية في التضخم (على أساس سنوي مقارن) في عام ٢٠٢٣ – بمقدار ٦,٦ نقطة مئوية – من ٩,٩٪ في الربع الرابع من عام ٢٠٢٢ إلى ٣,٣٪ في الربع

الشكل البياني ١–١٨: آفاق التضخم: آخذة في الهبوط
(٪، الخطوط المتقطعة = إبريل ٢٠٢٣)

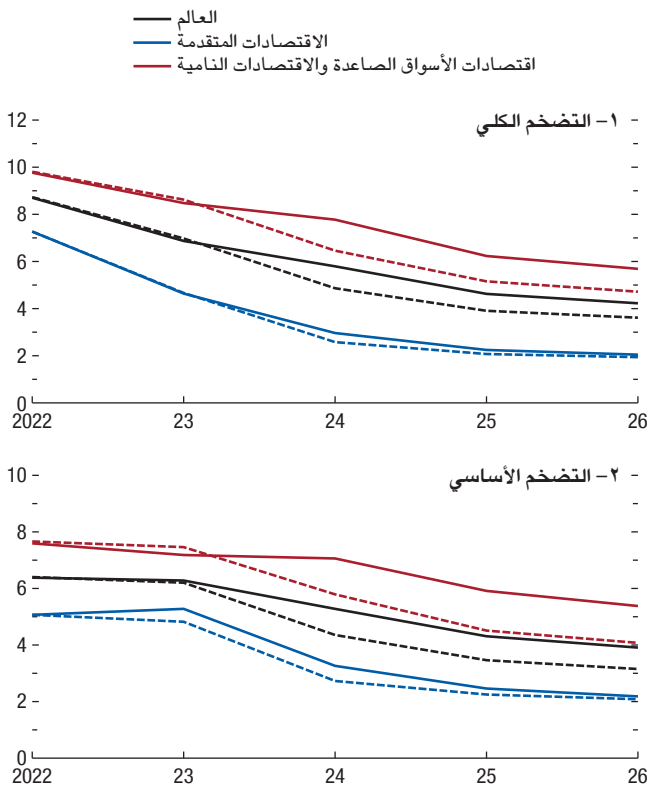

المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: تشير الخطوط المتصلة إلى معدلات التضخم الواردة في عدد أكتوبر ٢٠٢٣ من تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي"، وتشير الخطوط المتقطعة إلى معدلات التضخم الواردة في عدد إبريل ٢٠٢٣ من تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي". والتضخم الأساسي يستبعد أسعار الغذاء والطاقة المتقلبة.

الرابع من عام ٢٠٢٣، وهو ما يعكس جزئيا انخفاض أسعار الطاقة. ففي الولايات المتحدة، التي وصل فيها التضخم إلى مستوى الذروة في وقت سابق، من المتوقع انخفاض هذا التضخم بمقدار ٣,٩ نقطة مئوية، من ٧,١٪ في الربع الرابع من عام ٢٠٢٢ إلى ٣,٢٪ في الربع الرابع من عام ٢٠٢٣. وفي الصين، التي انخفض فيها التضخم إلى ما يقرب من الصفر في الربع الثاني من عام ٢٠٢٣، من المتوقع أن يرتفع هذا التضخم تدريجيا – إلى مستويات لا تزال منخفضة – في النصف الثاني من عام ٢٠٢٣، مع تراجع التأثير الناجم عن انخفاض أسعار السلع الأولية.

وبشكل عام، من المتوقع أن ينخفض التضخم الأساسي بوتيرة أكثر تدرجا مقارنة بالتضخم الكلي. فعلى مستوى العالم، من المتوقع أن ينخفض التضخم الأساسي انخفاضا محدودا من ٦,٤٪ في عام ٢٠٢٢ (المتوسط السنوي) إلى ٦,٣٪ في عام ٢٠٢٣ و٥,٣٪ في عام ٢٠٢٤. وقد ثبت أنه سيستمر لفترة أطول من المتوقع، وهو ما يعني رفع التوقعات بمقدار ٠,٣ نقطة مئوية و٠,٦ نقطة مئوية في عامي ٢٠٢٣ و٢٠٢٤، على الترتيب،

الشكل البياني ١-١٩: تنبؤات التضخم الكلي في اقتصادات مختارة

(٪، على أساس سنوي مقارن)

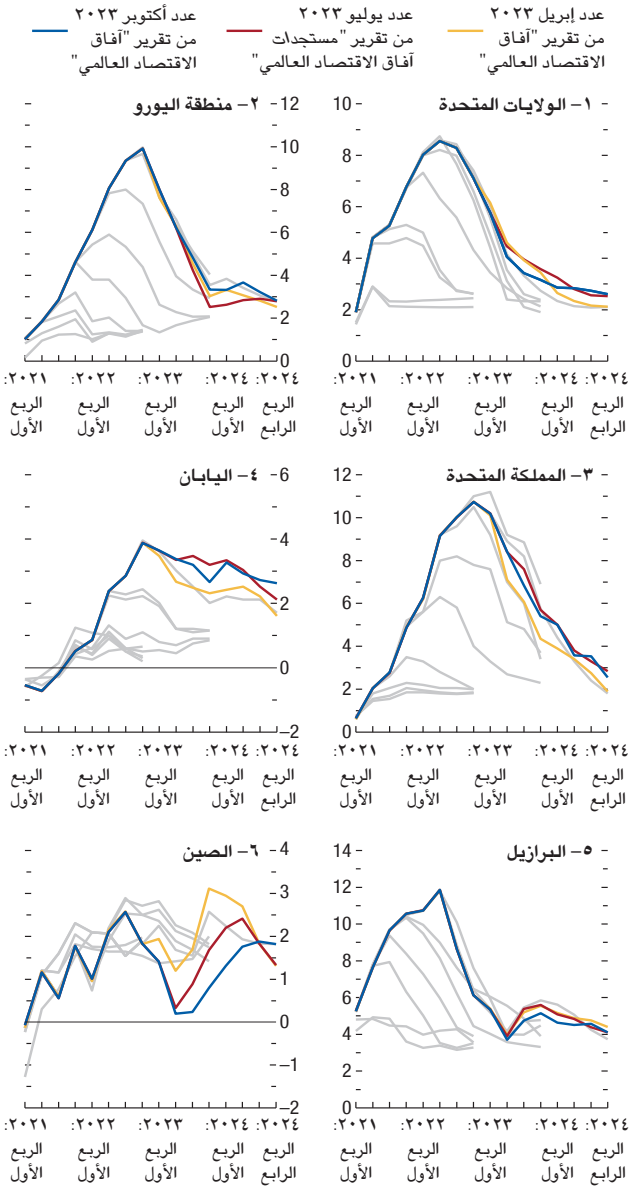

المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: تشير الخطوط الرمادية إلى تنبؤات تقارير آفاق الاقتصاد العالمي السابقة بدءا من عدد يناير ٢٠٢١ حتى عدد يناير ٢٠٢٣ من تقرير "مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي".

مقارنة بتوقعات عدد يوليو ٢٠٢٣ من تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي. وتختلف أسباب رفع التوقعات حسب الاقتصاد، ولكنها تعكس في العديد من الحالات استمرار نقص المعروض في أسواق العمل واستمرار تضخم الخدمات لفترة أطول من المتوقع، وتعكس كذلك، في بعض الحالات، بما في ذلك تركيا، التي تساهم في معظم الزيادة في التوقعات على مستوى العالم في عام ٢٠٢٤، آثار الانخفاضات السابقة في أسعار العملات وما يرتبط بها من آثار منتقلة إلى التضخم الأساسي.

الشكل البياني ١-٢٠: يظل التضخم أعلى من مستوياته المستهدفة في معظم البلدان حتى عام ٢٠٢٥

(نقاط مئوية، توزيع انحرافات التضخم عن المستوى المستهدف)

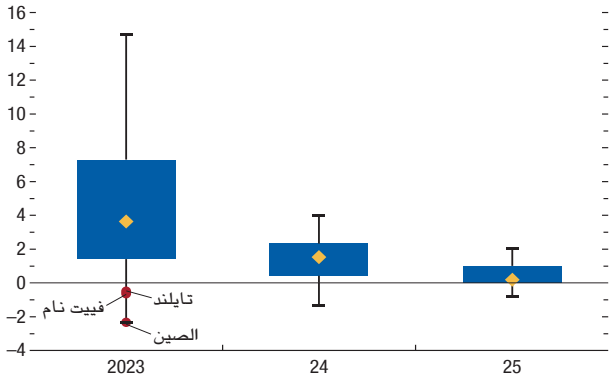

المصادر: مواقع البنوك المركزية على شبكة الإنترنت، ومؤسسة Haver Analytics، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: يوضح الشكل البياني التوزيع (الأعمدة والخطوط الطولية) في كل سنة. والعلامات على شكل الماسة في منتصف الأعمدة تمثل الوسيط، بينما يوضح الحد العلوي (السفلي) للأعمدة الرُبيع الثالث (الأول). وتوضح الخطوط الطولية القيمة العليا والقيمة الدنيا في حدود ١,٥ ضعف المدى الرُبيعي من الرُبيع العلوي والرُبيع السفلي، على الترتيب.

وعلى أساس المتوسط السنوي، لا يُتوقع أن يشهد أكثر من نصف الاقتصادات انخفاضا في التضخم الأساسي في عام ٢٠٢٣. أما على أساس التغير من ربع عام رابع إلى آخر، فتشير التوقعات إلى تراجع التضخم في حوالي ٨٦٪ من الاقتصادات (التي تتوافر بياناتها ربع السنوية). وبوجه عام، من المتوقع أن تستغرق عودة التضخم إلى مستواه المستهدف حتى عام ٢٠٢٥ على الأقل في معظم الحالات. وبمقارنة أهداف التضخم الرسمية بأحدث التنبؤات في ٧٢ اقتصادا من الاقتصادات المستهدِفة للتضخم (٣٤ اقتصادا متقدما و٣٨ اقتصادا من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية الرئيسية)، يتضح أن متوسط التضخم السنوي سيتجاوز مستوياته المستهدفة (أو متوسطات النطاقات المستهدَفة) في ٩٣٪ من هذه الاقتصادات في عام ٢٠٢٣ (الشكل البياني ١-٢٠). ومن البلدان التي يُتوقع أن يكون متوسط التضخم فيها في عام ٢٠٢٣ دون المستوى المستهدف الصين وتايلند وفييت نام. ففي الصين، تعكس هذه التوقعات تضخما أساسيا ضعيفا في ظل التراخي الاقتصادي الكبير، مع ارتفاع البطالة بين الشباب وانتقال آثار انخفاض تكاليف الطاقة. وفي تايلند، تعكس هذه النتيجة المرتقبة قوة انتقال آثار انخفاض أسعار الطاقة إلى التضخم الأساسي فضلا عن انخفاض تضخم أسعار المساكن. وفي فييت نام، يعكس ذلك تباطؤ النشاط الاقتصادي وانتقال آثار انخفاض أسعار الطاقة. وفي عام ٢٠٢٤، من المتوقع أن يظل التضخم متجاوزا لمستوياته المستهدفة (أو متوسطات النطاقات المستهدَفة) في ٨٩٪ من الاقتصادات، حيث يُتوقع أن يبلغ متوسط الانحراف حوالي نقطة مئوية واحدة. وبحلول عام ٢٠٢٥، من المتوقع أن يقترب التضخم من مستوياته المستهدفة (أو متوسطات النطاقات المستهدَفة) بمقدار ٠,٢ نقطة مئوية فقط في معظم الاقتصادات.

أداء باهت على المدى المتوسط

تراجعت تنبؤات معدل نمو إجمالي الناتج المحلي العالمي على المدى المتوسط إلى أدنى مستوياتها منذ عقود. وكما يوضح الإطار ١–١، فإن تنبؤات هذا المعدل على مدى الخمس سنوات القادمة وفقا لتقرير آفاق الاقتصاد العالمي ومؤسسة Consensus Economics – التي تلخص التوقعات متوسطة الأجل الصادرة عن كبرى جهات وضع التنبؤات لأكثر من ١٠٠ اقتصاد – قد انخفضت خلال العقود القليلة الماضية. وحسب تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر مؤخرا، يُتوقع أن يبلغ النمو العالمي ٣,١٪ في عام ٢٠٢٨، في حين كان من المتوقع أن يبلغ النمو على المدى المتوسط ٣,٦٪ قبل بداية الجائحة مباشرة (عند صدور عدد يناير ٢٠٢٠ من تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي) و٤,٩٪ قبل بداية الأزمة المالية العالمية مباشرة (عند صدور عدد إبريل ٢٠٠٨ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي). وقد شهد أكثر من ٨٠٪ من الاقتصادات تباطؤا في آفاق النمو مقارنة بمستواها منذ ١٥ عاما، عند صدور عدد إبريل ٢٠٠٨ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. ويأتي ثلاثة أرباع هذا الانخفاض في النمو العالمي نتيجة تراجع آفاق نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي وليس مجرد تباطؤ النمو السكاني. ويشير تفكيك مكونات العوامل المسببة لتراجع آفاق نمو نصيب الفرد إلى تباطؤ تراكم رأس المال المتوقع لكل عامل وتباطؤ نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج باعتبارهما أكبر مساهمين. كذلك ساهم تباطؤ المشاركة في القوى العاملة في الاقتصادات المتقدمة بنحو ثلث الانخفاض الكلي في النمو المتوقع في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، في سياق الاتجاهات الديمغرافية المتغيرة بسبب شيخوخة السكان.

كذلك تراجعت آفاق تقارب مستويات الدخل بين الاقتصادات. فعند صدور عدد إبريل ٢٠٠٨ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، كان من المتوقع نمو البلدان الأفقر على أساس نصيب الفرد من الدخل بسرعة أكبر بكثير مقارنة بالبلدان الأكثر ثراء. ولكن هذا التباين في النمو تراجع على مدى السنوات الخمس عشرة اللاحقة. ونتيجة لذلك، زاد عدد السنوات المتوقع أن تحتاجها البلدان الأفقر لسد نصف الفجوة في نصيب الفرد من الدخل مع البلدان الأكثر ثراء زيادة كبيرة منذ ١٥ عاما. إن تراجع آفاق النمو العالمي يعني ضمنا تضاؤل الموارد المتاحة لخوض غمار عالم معرض للصدمات وجذب الاستثمارات اللازمة.

وبشكل عام، واستنادا إلى السياسات الحالية، من غير المرجح أن يعود الناتج العالمي بشكل كامل إلى مساره السابق على الجائحة. ويوضح الشكل البياني ١–٢١ آخر تنبؤات إجمالي الناتج المحلي العالمي على المدى المتوسط بتريليونات الدولارات بأسعار عام ٢٠٢٣. وحتى قبل الغزو الروسي لأوكرانيا والطفرة التضخمية في عام ٢٠٢٢، لم يكن هناك احتمال كبير بالعودة إلى مسار ما قبل الجائحة (مثلما يتضح في تنبؤات يناير ٢٠٢٠)، مع توقعات بحدوث آثار غائرة أطول أمدا، وخاصة في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. وباتت العودة للاتجاه السابق على الجائحة أكثر صعوبة الآن. وتشير آخر توقعات عام ٢٠٢٨ إلى أن خسائر الناتج العالمي ستبلغ حوالي ٥٪، مقارنة بتوقعات ما قبل الجائحة، أو ٦,٤ تريليون دولار بأسعار عام ٢٠٢٣.

الشكل البياني ١–٢١: تنبؤات إجمالي الناتج المحلي العالمي
(تريليونات الدولارات بأسعار عام ٢٠٢٣)

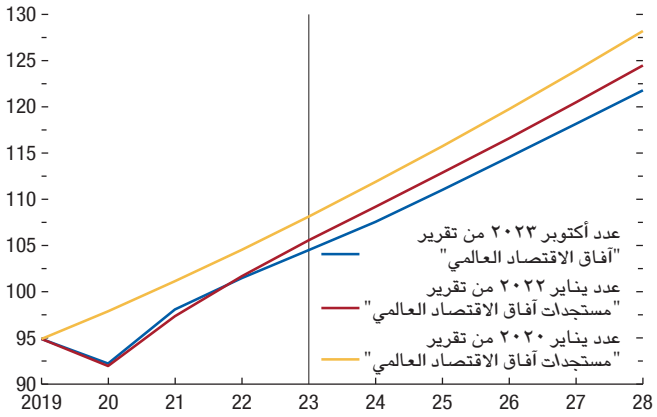

المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: في عدد يناير ٢٠٢٠ من تقرير "مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي" وعدد يناير ٢٠٢٢ من تقرير "مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي"، تفترض الحسابات أن توقعات معدل النمو في عامي ٢٠٢٥ و٢٠٢٧ تمثل، على الترتيب، توقعات معدل النمو على المدى الأطول (في الأعوام التالية لعامي ٢٠٢٥ و٢٠٢٧، على الترتيب).

نمو التجارة يسجل تراجعا غير مسبوق

تشير التوقعات إلى تراجع نمو التجارة العالمية من ٥,١٪ في عام ٢٠٢٢ إلى ٠,٩٪ في عام ٢٠٢٣، قبل أن يرتفع إلى ٣,٥٪ في عام ٢٠٢٤، وهو معدل أقل بكثير من متوسط الفترة ٢٠٠٠–٢٠١٩ البالغ ٤,٩٪. ولا يعكس هذا التراجع المتوقع في عام ٢٠٢٣ مسار الطلب العالمي فحسب، بل يعكس أيضا زيادة نصيب الخدمات المحلية في تكوين الطلب، والآثار المتأخرة لارتفاع سعر الدولار – الذي يؤدي إلى تباطؤ التجارة بسبب اتساع نطاق استخدام الدولار الأمريكي في فوترة المنتجات – وتنامي الحواجز التجارية. وفي عام ٢٠٢٢، فرضت البلدان حوالي ٣٠٠٠ قيد جديد على التجارة، مقابل ١٠٠٠ قيد في عام ٢٠١٩.

وفي الوقت نفسه، من المتوقع أن تتراجع أرصدة الحسابات الجارية العالمية – التي تمثل مجموع القيمة المطلقة للفوائض والعجوزات – في عام ٢٠٢٣، بعد ارتفاعها الكبير في عام ٢٠٢٢ (الشكل البياني ١–٢٢). وكما ورد في عدد ٢٠٢٣ من تقرير القطاع الخارجي الصادر عن صندوق النقد الدولي، فإن ارتفاع أرصدة الحسابات الجارية في عام ٢٠٢٢ يعكس إلى حد كبير ارتفاع أسعار السلع الأولية الناجم عن الحرب في أوكرانيا، مما تسبب في اتساع الموازين التجارية للنفط والسلع الأولية الأخرى. وعلى المدى المتوسط، من المتوقع أن تتقلص الأرصدة العالمية تدريجيا مع انخفاض أسعار السلع الأولية. وقد وصلت مراكز أرصدة الدائنين والمدينين إلى مستويات مرتفعة بالمقاييس التاريخية في عام ٢٠٢٢، ويعكس ذلك

الشكل البياني ١-٢٢: مراكز الحسابات الجارية والاستثمار الدولي

(٪ من إجمالي الناتج المحلي العالمي)

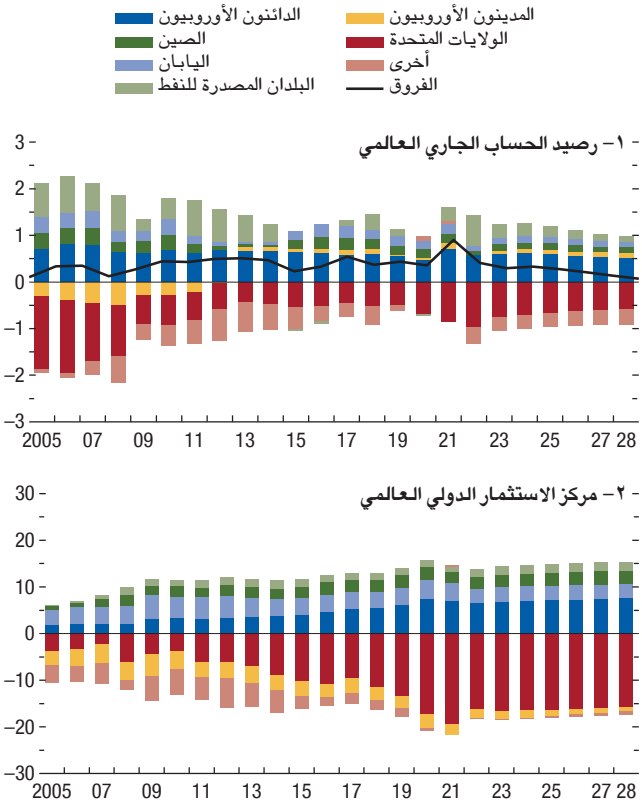

المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: الدائنون الأوروبيون هم النمسا وبلجيكا والدانمرك وفنلندا وألمانيا ولكسمبرغ وهولندا والنرويج والسويد وسويسرا. والمدينون الأوروبيون هم قبرص واليونان وأيرلندا وإيطاليا والبرتغال وسلوفينيا وإسبانيا. والبلدان المصدرة للنفط هي الجزائر وأذربيجان وإيران وكازاخستان والكويت ونيجيريا وعُمان وقطر والاتحاد الروسي والسعودية والإمارات العربية المتحدة وفنزويلا.

في الأساس اتساع أرصدة الحسابات الجارية. ومن المتوقع أن تتراجع هذه المراكز قليلا على المدى المتوسط مع تقلص أرصدة الحسابات الجارية تدريجيا. وفي بعض الاقتصادات، يظل إجمالي الخصوم الخارجية كبيرا من منظور تاريخي، ويفرض مخاطر التعرض لضغوط خارجية.

المخاطر المحيطة بالآفاق: مائلة نحو التطورات السلبية لكنها أكثر توازنا

انحسرت المخاطر المعاكسة منذ نشر عدد إبريل ٢٠٢٣ من تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي"، مما يعني توزيعا أكثر توازنا للمخاطر المحيطة بآفاق النمو العالمي. وقد ثبت أن النشاط الاقتصادي أكثر صلابة من المتوقع، كما أصبح التضخم على مسار تنازلي وقد يتعرض لتطورات سلبية مفاجئة في

الشكل البياني ١-٢٣: بواعث القلق إزاء الركود والتضخم مع مرور الوقت

(المؤشر، ١٠٠ = أعلى نقطة على مستوى العالم خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠٢٣)

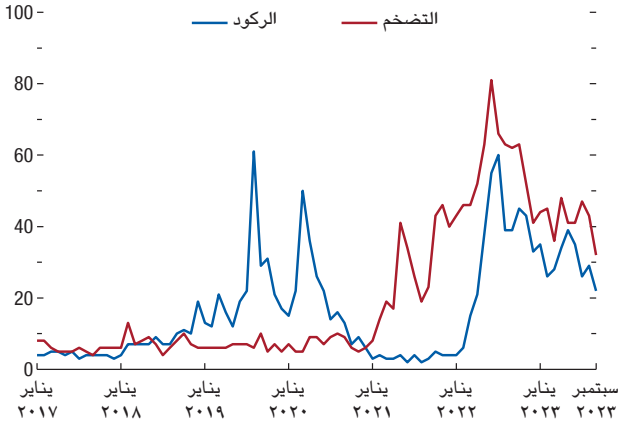

المصدر: الموقع الإلكتروني "Google Trends".

ملحوظة: يوضح الشكل البياني مدى اهتمام عمليات البحث على غوغل بموضوعي الركود والتضخم مقارنة بأعلى نقطة (١٠٠) على مستوى العالم خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠٢٣.

عدد من الحالات. وفي فترة سابقة من هذا العام، تراجعت المخاطر الآنية من اتساع نطاق الضغوط المالية بفضل وضع حد للتوترات بشأن سقف الدين في الولايات المتحدة واتخاذ السلطات السويسرية والأمريكية إجراءات سريعة لاحتواء اضطرابات القطاع المصرفي. غير أن المخاوف بشأن التضخم والركود على مستوى العالم لا تزال مرتفعة (الشكل البياني ١-٢٣)، مما يعكس البيئة التي لا تزال مليئة بالتحديات، كما أن ميزان المخاطر المحيطة بالنمو العالمي لا يزال مائلا نحو التطورات السلبية.

وتُناقش الآن أبرز المخاطر وأوجه عدم اليقين المحيطة بالآفاق؛ ويرد في الإطار ١-٢ لاحقا تحليل قائم على النماذج يقدر حجم المخاطر التي تهدد الآفاق العالمية والسيناريوهات المعقولة.

احتمالات تجاوز التوقعات

أصبح من المعقول بقدر متزايد أن يحقق النمو العالمي نتائج أكثر إيجابية مما في تنبؤات السيناريو الأساسي، مما يزيد من احتمالات تحقيق هبوط اقتصادي هادئ:

- التضخم الأساسي ينخفض بوتيرة أسرع من المتوقعة: ومن العوامل التي يمكن أن تساهم في هذه النتيجة انتقال آثار انخفاض أسعار الطاقة بقدر أكبر من المتوقع أو تقليص هوامش الربح لاستيعاب الزيادات في التكاليف. كذلك فإن انخفاض عدد الوظائف الشاغرة يمكن أن يكون له دور أقوى من المتوقع في إرخاء الأوضاع في أسواق العمل، مما يعني انخفاض نسبة الوظائف الشاغرة إلى عدد العاطلين عن العمل والحد من الحاجة إلى مزيد من التشديد النقدي لكبح التضخم. وكما يوضح الإطار ١-٢، من شأن هذه التطورات

أن تدعم النمو الاقتصادي من خلال استعادة القوة الشرائية للأسر والسماح للبنوك المركزية بالبدء مبكرا في تيسير مواقف سياساتها.

- الطلب المحلي يتعافى بوتيرة أسرع: ففي العديد من الاقتصادات، لم ينفد بعد رصيد المدخرات الزائدة التي تراكمت أثناء الجائحة، ولا يزال الاستهلاك أقل من اتجاهاته السابقة على الجائحة، مما يزيد من إمكانية تعافي الاستهلاك بوتيرة أسرع من المتوقعة. وقد يثبت مجددا أن نقص المعروض في أسواق العمل في الولايات المتحدة يتجاوز التوقعات، مما يدعم مسارا أكثر صلابة للاستهلاك. ومن شأن تقديم دعم من جانب السياسات في الصين بشكل أقوى من المتوخى حاليا – ولا سيما من خلال التحويلات المقيسة بالقدرة المالية إلى الأسر – أن يساهم في دعم التعافي وتوليد تداعيات عالمية إيجابية. وعلاوة على ذلك، وكما يوضح الإطار ١–٢، يمكن للاستثمار الخاص أن يعود بقوة أكبر من المتوقعة حاليا إلى مستويات ما قبل الجائحة استجابة للمبادرات الحالية على مستوى السياسات. ومن شأن الطفرات الأخيرة في مجال الذكاء الاصطناعي والتقدم في التكنولوجيات الخضراء أن تبشر أيضا بفترة جديدة من نمو الإنتاجية القوي، مما يؤدي إلى تعزيز الاستثمار والنمو.

مخاطر التطورات السلبية

برغم مفاجآت النمو الإيجابية في الآونة الأخيرة، فإن العديد من مخاطر التطورات السلبية التي تهدد النمو العالمي تظل ممكنة:

- استمرار تباطؤ النمو الاقتصادي في الصين: تؤدي التطورات التي شهدتها الصين مؤخرا إلى تحول سلبي في توزيع المخاطر المحيطة بتبؤات النمو، مما يتسبب في انعكاسات سلبية على الشركاء التجاريين. وسيعتمد مدى التباطؤ إلى حد كبير على استجابة الحكومة الصينية على مستوى السياسات. وحتى تكون هذه الاستجابة فعالة، فلا بد أن تحافظ على الاستقرار المالي من خلال التعجيل بإعادة هيكلة شركات التطوير العقاري التي تواجه صعوبات، وتسهيل استكمال مشروعات الإسكان، ومعالجة الضغوط المتزايدة على الموارد المالية للحكومة المحلية، وكل هذا من شأنه أن يساعد على استعادة ثقة الشركات والمستهلكين. وقد تقلص الحيز المتاح أمام السياسات ولكنه لم يُستنفد بالكامل. فنظرا لعدم وجود ضغوط تضخمية، هناك حيز متاح للتيسير أمام بنك الشعب الصيني. وفي الوقت نفسه، يمكن إعادة توجيه مصروفات المالية العامة نحو الإنفاق، مع زيادة مضاعفات المالية العامة، مما يبقي موقف المالية العامة الكلي محايدا بشكل عام. فعلى سبيل المثال، يمكن تقديم دعم موجه للأسر مع التحول عن الاستثمار غير الفعال والمكلف بشكل متزايد في البنية التحتية. وفي المقاطعات الأكثر هشاشة من الناحية المالية، قد تنتقل في نهاية المطاف تداعيات الضغوط المالية في قطاع العقارات إلى بقية القطاع المالي عبر الرابطة بين الكيانات السيادية والبنوك والشركات، وآثار العدوى من خلال جهات الوساطة المالية غير المصرفية (راجع الفصل الأول من عدد أكتوبر ٢٠٢٣ من تقرير الاستقرار المالي العالمي). وإذا تفاقمت المخاوف المتعلقة بالاستقرار المالي في الصين، يمكن الشعور بتأثيرها في اقتصادات الأسواق الصاعدة الأخرى من خلال تقلب أسعار الصرف والتدفقات الرأسمالية المزعزعة للاستقرار. ويعرض الإطار ١–٢ تقديرا كميا للمخاطر الرئيسية الناشئة عن انكماش أعمق من المتوقع في قطاع العقارات في ظل عدم اتخاذ إجراء سريع لإعادة هيكلة شركات التطوير العقاري، والتشديد المالي غير المقصود في مواجهة انخفاض الإيرادات الضريبية للحكومات المحلية.
- ازدياد تقلبات أسعار السلع الأولية في ظل الصدمات المناخية والجغرافية–السياسية: ففي خضم درجات الحرارة العالمية القياسية هذا العام، أضفت موجات الحرارة والجفاف العنيفة شعورا بما ينتظرنا من مستقبل غير موات أفسده تغير المناخ العالمي. ومن المرجح فشل المحاصيل على نحو أكثر تكرارا في مختلف البلدان، مما يتسبب في حدوث قفزات في أسعار الغذاء وانعدام الأمن الغذائي. كذلك فإن ظاهرة النينيو المستمرة، التي أدت في الماضي إلى رفع أسعار الغذاء العالمية بأكثر من ٦٪ في عام واحد (حسابات البنك المركزي الأوروبي الواردة في دراسة Schnabel 2023)، تهدد بمزيد من المخاطر. وقد تشتد حدة الحرب في أوكرانيا والتوترات الجغرافية–السياسية في أماكن أخرى، مما يؤدي إلى انقطاعات في سلاسل الإمداد وتجدد التقلبات في أسعار الغذاء والوقود والأسمدة وغيرها من السلع الأولية. ومن بواعث القلق في هذا الصدد تعليق مبادرة حبوب البحر الأسود في يوليو، والهجمات الأخيرة على منشآت الحبوب في أوكرانيا. وفي هذا السياق، يؤدي انتشار القيود المفروضة على تصدير المنتجات الزراعية بهدف خفض الأسعار المحلية إلى تعقيد عملية إيصال السلع الأولية إلى الأسواق العالمية، مع احتمال تفاقم التقلبات في أسعار السلع الأولية. وقد يؤدي ارتفاع أسعار النفط نتيجة انخفاض المعروض النفطي إلى هبوط النشاط الاقتصادي العالمي وارتفاع التضخم، مع اختلاف حجم الآثار بين المناطق.[٤] وعلاوة على ذلك، كما يوضح الفصل الثالث، يمكن أن يؤدي ازدياد حدة التشرذم الجغرافي–الاقتصادي إلى تقييد تدفق السلع الأولية عبر المناطق، مما يسفر عن مزيد من التقلب في الأسعار. كذلك فإن السلع الأولية معرضة بشكل كبير لمخاطر القيود التجارية، نظرا للتركز الشديد في إنتاجها نتيجة الثروات الطبيعية. وأخيرا فإن نقص الطاقة الناجم عن تراجع الاستثمار في تطوير الوقود الأحفوري والذي لا يقترن بزيادات مقابلة

[٤] كما يرد في الإطار ١–٣ من عدد أكتوبر ٢٠٢٢ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، من شأن ارتفاع أسعار النفط بنسبة ٣٠٪ عن مستواها في السيناريو الأساسي أن يُحدث انخفاضا في مستوى إجمالي الناتج المحلي العالمي بنحو ٠,٥٪ وارتفاعا في التضخم العالمي بنحو ١,٢ نقطة مئوية عن مستواه في السيناريو الأساسي. ويفترض التحليل استجابة السياسة النقدية داخليا للتحركات على مستوى التضخم.

في إمدادات الطاقة النظيفة البديلة قد يسبب أزمات طاقة أكثر تكرارا. وقد تؤثر صدمات العرض المعاكسة هذه على البلدان تأثيرا متباينا، مع ما يترتب على ذلك من آثار بالغة الحدة على البلدان الأقل دخلا، حيث يشكل الغذاء والطاقة نسبة كبيرة من استهلاك الأسر. وتزداد احتمالات حدوث آثار خطيرة في إفريقيا جنوب الصحراء، حيث يشكل الغذاء حوالي ٤٠٪ من الاستهلاك في المتوسط.

- استمرار التضخم الأساسي: من شأن نقص المعروض في أسواق العمل والمطالبات بالأجور لتعويض الزيادات السابقة في تكاليف المعيشة أن يساهما في استمرار ضغوط التضخم الأساسي. وفي البلدان التي ارتفعت فيها هوامش أرباح الشركات في العامين الماضيين، قد يتوافر المجال لاستيعاب انتعاش الأجور الحقيقية دون أن يؤدي ذلك إلى استمرار ارتفاع الأسعار. ومع تباطؤ النشاط الاقتصادي، من شأن ضغوط السوق أن تحتوي انتقال آثار تكاليف العمالة إلى الأسعار. ولكن كما يوضح الفصل الثاني، تظل توقعات التضخم على المدى القريب مرتفعة وأعلى من معدلات التضخم المستهدفة، مما قد يساهم في استمرار ضغوط الأجور والأسعار لفترة أطول. وهذا من شأنه تعقيد مهمة السياسة النقدية في استعادة استقرار الأسعار. ومن شأن الرصيد الوفير من المدخرات الزائدة لدى الأسر في بعض الاقتصادات، التي لا تزال تحقق فوائض كبيرة، أن يبطئ آثار تشديد السياسة النقدية على التضخم. وقد يؤدي فرض ضغوط أكبر من المتوقع على التضخم الأساسي إلى إجبار البنوك المركزية على رفع أسعار الفائدة، مجددا، بنسبة تتجاوز التوقعات.
- إعادة تسعير الأصول في الأسواق المالية: لقد رفعت الأسواق المالية مستوى توقعاتها بشأن تشديد السياسة النقدية في الشهور الأخيرة، ولكن الارتفاعات المفاجئة الجديدة في التضخم ستدفع إلى إعادة تقييم السياسة النقدية ويمكن أن تؤدي إلى ارتفاع مفاجئ في التوقعات المتعلقة بأسعار الفائدة وهبوط أسعار الأصول – كما حدث في مارس. وقد تفضي مثل هذه التحركات إلى زيادة تشديد الأوضاع المالية وفرض ضغوط على البنوك والمؤسسات المالية غير المصرفية التي لا تزال ميزانياتها العمومية عرضة لمخاطر أسعار الفائدة، ولا سيما تلك المعرضة بدرجة كبيرة لمخاطر قطاع العقارات التجارية. ومن الممكن أن تنتقل آثار العدوى، كما أن البحث عن الاستثمارات الآمنة (الإطار ١–٢)، وما يصاحبه من ارتفاع في أسعار عملات الاحتياطي، من شأنه إحداث آثار تعاقبية سلبية على التجارة والنمو العالميين ورفع التضخم في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، ولا سيما تلك التي تعتمد بدرجة كبيرة على واردات الغذاء والوقود.
- مزيد من المديونية الحرجة: أصبحت الأوضاع المالية العالمية، التي تقيس تكلفة التمويل في أسواق رأس المال، ميسرة بوجه عام منذ موجة الضغوط المصرفية في مارس ٢٠٢٣، لكن تم تشديد معايير الإقراض وتراجع الطلب على القروض في الولايات المتحدة ومنطقة اليورو وبعض اقتصادات الأسواق الصاعدة (راجع الفصل الأول من عدد أكتوبر ٢٠٢٣ من تقرير الاستقرار المالي العالمي). وعلاوة على ذلك فإن تكاليف الاقتراض التي تتحملها اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية لا تزال مرتفعة، مما يحد من الإنفاق على الأولويات ويزيد من مخاطر المديونية الحرجة. وبلغت نسبة اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية التي تزيد فروق أسعار الفائدة على السندات السيادية فيها عن ألف نقطة أساس ٢٤٪ حتى أغسطس: وهي نسبة لا تزال أعلى بكثير مما كانت عليه منذ عامين (٩,٣٪ فقط). وفي إفريقيا جنوب الصحراء، لا تزال فروق أسعار الفائدة تتجاوز ٦٨٠ نقطة أساس في أكثر من نصف الحالات (الشكل البياني ١–٢٤). كذلك فإن نسبة البلدان منخفضة الدخل (٥٦٪) والأسواق الصاعدة (٢٥٪) التي بلغت حالة المديونية الحرجة أو معرضة لمخاطر عالية تهدد ببلوغها هذا العام لا تزال مرتفعة، كما كانت في العام الماضي.
- ازدياد حدة التشرذم الجغرافي – الاقتصادي، مما يعوق التعاون متعدد الأطراف: فقد تزداد حدة انقسام الاقتصاد العالمي إلى تكتلات في ظل الحرب الروسية في أوكرانيا والتوترات الجغرافية–السياسية الأخرى – مع فرض المزيد من القيود على التجارة (وخاصة التجارة في السلع الاستراتيجية، مثل المعادن الضرورية)؛ وتحركات رأس المال والتكنولوجيا والعمالة عبر الحدود؛ والمدفوعات الدولية. وإذا حدث ذلك، ستكون تكاليف الرخاء العالمي مرتفعة. وعلى المدى الطويل، يمكن أن يؤدي التشرذم التجاري وحده – أي انقسام البلدان إلى تكتلات ينحصر نشاطها التجاري فيما بينها – إلى خفض إجمالي الناتج المحلي العالمي

الشكل البياني ١–٢٤: فروق أسعار الفائدة على السندات السيادية في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية

(نقاط أساس، التوزيع حسب مجموعة الاقتصادات)

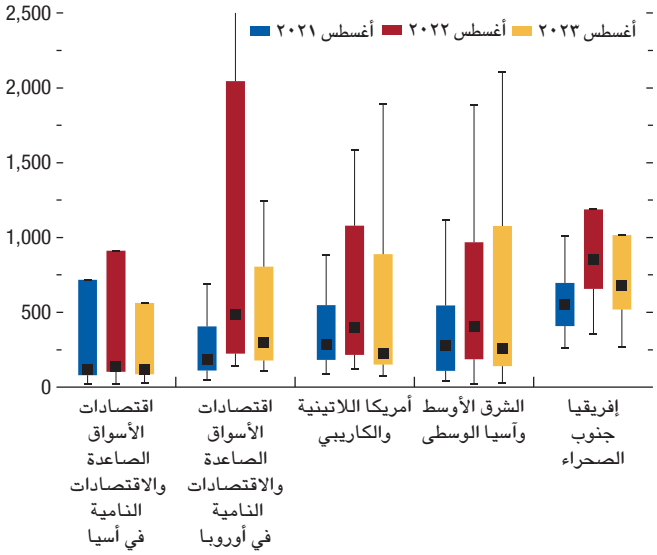

المصادر: مؤسسة Bloomberg Finance L.P.، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: في كل منطقة، يشير العمود إلى الرُبيع العلوي والوسيط والرُبيع السفلي للأعضاء في مجموعات الاقتصادات، وتوضح الخطوط الطولية القيمة القصوى والقيمة الدنيا في حدود ١,٥ ضعف المدى الرُبيعي من الرُبيع العلوي والرُبيع السفلي. وينتهي المحور الصادي عند ٢٥٠٠ نقطة أساس.

الشكل البياني ١–٢٥: القلاقل الاجتماعية مستقرة عند مستوى منخفض

(٪ الاقتصادات التي تشهد قلاقل اجتماعية كبرى)

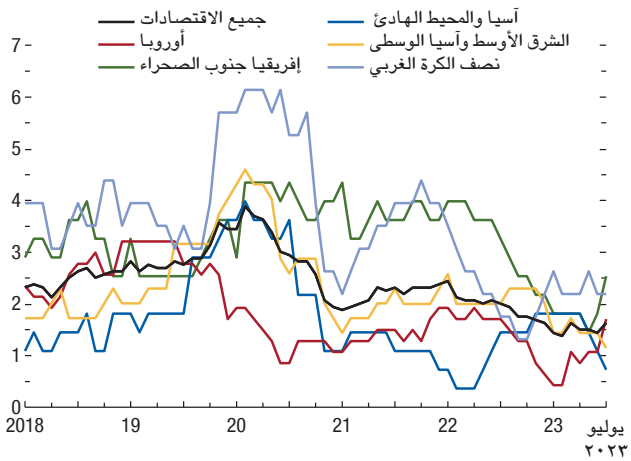

المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: يوضح الشكل البياني نسبة البلدان الي تشهد قلاقل اجتماعية كبرى (بما في ذلك الاحتجاجات وأعمال الشغب والمظاهرات الكبرى) في أي منطقة من مناطق العالم خلال الاثني عشر شهرا السابقة.

السنوي بنسبة تصل إلى ٧٪ (Aiyar and others 2023). ومن شأن ازدياد حدة التشرذم الجغرافي– الاقتصادي أن يعوق أيضا التعاون متعدد الأطراف في توفير السلع العامة بالغة الأهمية، مثل مكافحة تغير المناخ والجوائح المستقبلية وضمان أمن الطاقة والغذاء.

- تجدد القلاقل الاجتماعية: تراجعت الأنباء المتعلقة بالقلاقل الاجتماعية – بما في ذلك الاحتجاجات وأعمال الشغب والمظاهرات الكبرى – على المستوى الدولي منذ أن بلغت مستويات مرتفعة في أواخر عام ٢٠١٩ (الشكل البياني ١–٢٥، الذي يتضمن تحديثا للمؤشر الوارد في دراسة Barrett and others 2022). غير أن تجدد الاضطرابات الاجتماعية، ربما نتيجة الارتفاعات الحادة المستقبلية في أسعار الغذاء والوقود، قد يضر بالنشاط الاقتصادي، لا سيما في البلدان التي تمتلك حيزا أضيق لتخفيف الآثار من خلال السياسات (Hadzi-Vaskov, Pienknagura, and Ricci 2021). وقد تؤدي القلاقل الاجتماعية أيضا إلى تعقيد إقرار الإصلاحات الضرورية وتنفيذها، بما في ذلك تلك المتعلقة بالتحول في نظام الطاقة.

الاتساق العالمي لتقييمات المخاطر في تنبؤات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي

من الواضح أن احتمالات حدوث هبوط عنيف قد انحسرت منذ إبريل، كما يوضح التحليل الكمي الوارد في الإطار ١–٢، استنادا إلى نموذج مجموعة العشرين الذي وضعه صندوق النقد الدولي. فاحتمالية تراجع النمو العالمي في عام ٢٠٢٣ دون ٢٪ – وهو ما لم يحدث سوى خمس مرات منذ عام ١٩٧٠ – تُقدَّر حاليا بنحو ٥٪، بعد أن كانت تُقدَّر بنحو ٢٥٪ عند صدور عدد إبريل ٢٠٢٣ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. وتُقدَّر احتمالية حدوث ذلك في عام ٢٠٢٤ بحوالي ١٥٪، بعد أن كانت تُقدَّر أيضا بنحو ٢٥٪ عند صدور عدد إبريل ٢٠٢٣ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. كذلك فإن احتمالية انكماش نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي العالمي – وهو ما يحدث غالبا في حالة حدوث ركود عالمي – تُقدَّر في عام ٢٠٢٤ بأقل من ١٠٪. وفي الوقت نفسه، فإن احتمالية تجاوز النمو العالمي ٣,٨٪ (المتوسط التاريخي خلال الفترة ٢٠٠٠–٢٠١٩) تقل أيضا عن ٢٠٪ في عام ٢٠٢٤، مما يبرز آفاق النمو العالمي البطيئة نسبيا. وفيما يتعلق بالأسعار، فإن احتمالية تجاوز التضخم الأساسي في عام ٢٠٢٤ مستواه في عام ٢٠٢٣ تُقدَّر بنحو ١٥٪، بدلا من انخفاضه إلى ٥,٣٪ في عام ٢٠٢٤ مقابل ٦,٣٪ في عام ٢٠٢٣.

أولويات السياسات: ما بين خفض التضخم وتحقيق النمو المستدام

مع تراجع التضخم، يوشك صناع السياسات على بلوغ المرحلة الأخيرة من دورة التضخم التي بدأت عام ٢٠٢١. ولكن رغم التقدم المحرز، تستمر بعض التحديات المزمنة على مستوى السياسات. فالتضخم الأساسي لا يزال مرتفعا للغاية في معظم البلدان وقد يتحول بسهولة إلى وضع مزمن، كما توجد قيود على حيز الميزانية اللازم للاستثمارات في العديد من الحالات، لا سيما في البلدان الأقل دخلا والمتوسطة الدخل التي تواجه ديونا لا تقوى على الاستمرار في تحملها. ومن خلال إيلاء الأولوية للإصلاحات الداعمة لجانب العرض، والتي من شأنها تحقيق العديد من المكاسب في البداية وجذب التأييد، سيتسنى الحد من خسائر الناتج الضخمة المتوقعة في ظل السياسات الحالية، لا سيما في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. وسيتطلب التخفيف من الآثار السلبية لتغير المناخ والتشرذم الجغرافي–الاقتصادي وحماية الفئات الأكثر ضعفا التحرك الفوري على مستوى السياسات بالتنسيق بين دول العالم.

سياسات مؤثرة على المدى القريب

استعادة استقرار الأسعار بصورة دائمة: لا يزال التضخم الأساسي العالمي مرتفعا ويتراجع ببطء، وبالتالي ينبغي أن تواصل البنوك المركزية موقفها المتشدد بوجه عام، مع تجنب التيسير المبكر للسياسة النقدية. وفي الوقت نفسه، يتعين رفع أسعار الفائدة بقوة في حالات أقل، مع تزايد التفاوت بين البلدان من حيث احتياج السياسات إلى ضمان استقرار الأسعار.

- إعادة التضخم إلى الهدف: حيثما يظل التضخم مرتفعا ومزمنا، يتعين على الاقتصادات اتخاذ موقف متشدد – من خلال رفع أسعار الفائدة الحقيقية عن مستواها المحايد

– لحين وجود بوادر واضحة على انخفاض التضخم الأساسي بصورة دائمة. ويعد ذلك عاملا أساسيا لحماية نجاح العديد من البنوك المركزية في الحفاظ على ثبات التوقعات التضخمية على المدى الأطول. وكما يوضح الفصل الثاني، تعد قوة أطر السياسة النقدية وفعالية التواصل من العوامل الأساسية للحد قدر الإمكان من تكلفة خفض التضخم على الناتج. وبمجرد تراجع التضخم الأساسي بوضوح، وعودة التضخم والتوقعات التضخمية إلى الهدف، قد ينبغي تحرك أسعار الفائدة تدريجيا إلى موقف أكثر حيادية، مع مواصلة الالتزام باستقرار الأسعار. وحيثما تراجع التضخم بالفعل عن مستواه المستهدف، قد يتعين على البلدان تيسير السياسات للحد من خطر انفلات ركيزة التوقعات التضخمية.

- التصدي لعدم اليقين على مسار خفض التضخم: باتت مهمة البنوك المركزية معقدة بسبب صعوبة تقدير مستويات أسعار الفائدة الحيادية والبطالة بثقة، وتأخر انتقال آثار السياسة النقدية (راجع الإطار ١–٢ من عدد إبريل ٢٠٢٣ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي)، وعدم اليقين المرتبط بتوقع التضخم في هذه البيئة، وتباين قوة آلية انتقال الآثار النقدية من قطاع اقتصادي إلى آخر. وستتطلب معايرة السياسة النقدية مراجحة تكلفة خفض أسعار الفائدة الاسمية قبل الآوان مقابل تكلفة التأخر الشديد في إجراء هذا الخفض.
- التنسيق بين السياسة النقدية وسياسة المالية العامة: على الرغم من أن البنوك المركزية هي المسؤول الأول عن استعادة استقرار الأسعار، من شأن التشريعات الهادفة إلى خفض الإنفاق الحكومي أو زيادة الضرائب بغرض ضمان استمرارية القدرة على تحمل الدين أن تحقق خفضا إضافيا في مستويات التضخم من خلال تقليص الطلب الكلي وتعزيز مصداقية استراتيجيات خفض التضخم بوجه عام. وينطبق ذلك خصوصا على البلدان التي تواجه فورة في النشاط الاقتصادي ومفاضلات صعبة بين التضخم والبطالة. ومن المنطلق ذاته، ففي الاقتصادات التي تراجع فيها التضخم عن الهدف، قد تكون هناك حاجة إلى التوسع المالي أو توجيه الإنفاق الحكومي إلى البنود الأكثر دعما للطلب، مثل التحويلات التي تستهدف الأسر، بشرط توافر الحيز اللازم للتحرك من خلال الميزانية.
- مراقبة أوضاع التمويل: شهدت الولايات المتحدة ومنطقة اليورو تيسيرا في أوضاع التمويل عبر الأسواق الرأسمالية (راجع دراسة Adrian, Natalucci, and Wu 2023)، مما قد يعقد مهمة مكافحة التضخم. وفي ظل التداعيات المحتملة حال التغير المفاجئ في تسعير المخاطر، يتعين إحكام الرقابة على الاختلالات الحادة في أوضاع التمويل. وعلى البنوك المركزية الاستعداد لاستخدام أدوات الاستقرار المالي اللازمة لاحتواء بوادر الضغوط السوقية (راجع دراسة Adrian, Gopinath, and Gourinchas 2023).

الشكل البياني ١–٢٦: الحكومة العامة: مدفوعات الفائدة

(٪ من إيرادات الحكومة العامة)

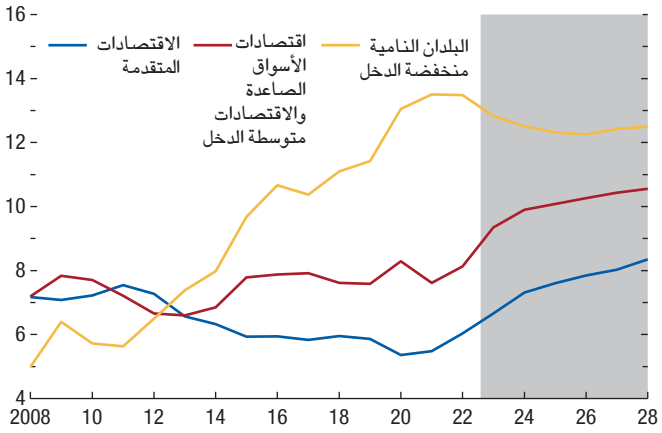

المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

تعزيز الإشراف المالي ومعالجة الضغوط: لا يزال القطاع المالي يتعرض للضغوط بسبب سرعة وتيرة تشديد السياسة النقدية. وبالتالي يتعين تعزيز الإشراف (من خلال تنفيذ اتفاقية بازل ٣ وإلغاء تدابير تيسير شروط السداد) ومراقبة المخاطر للتنبؤ بأي ضغوط جديدة في القطاع المصرفي. وينبغي أن تتناسب كثافة الإشراف مع المخاطر التي تواجه البنوك وأهميتها في النظام المالي، كما يتعين التعجيل بسد فجوات الرقابة في القطاع المالي غير المصرفي. ويمكن استخدام تدابير سياسة السلامة الاحترازية الكلية على نحو استباقي للتصدي للمخاطر الناشئة في البنوك والمؤسسات المالية غير المصرفية. وحيثما تنشأ ضغوط سوقية جديدة، يمكن الحد من العدوى من خلال استخدام أدوات دعم السيولة فورا وبقوة، مع التخفيف من المخاطر الأخلاقية. وفي الصين، حيث تفرض الضغوط المالية المستمرة في قطاع العقارات تطورات سلبية محتملة على النمو العالمي، يتعين على الحكومة المركزية تعزيز إجراءاتها لتجنب حلقة الآثار المالية الكلية المرتدة. وينبغي أن تتضمن هذه الإجراءات المزيد من الجهود الهادفة إلى تسهيل خروج شركات التطوير العقاري المتعثرة مع حماية مصالح مشتري المساكن، مما سيساعد أيضا في استعادة ثقتهم. ويمكن للبلدان المعرضة للصدمات الخارجية الاستفادة على نحو كامل من شبكة الأمان المالي العالمية التي تتيحها المؤسسات المالية الدولية، بما في ذلك الاتفاقات المالية الوقائية التي يقدمها صندوق النقد الدولي.

عودة سياسة المالية العامة إلى طبيعتها: في ظل ارتفاع عجز المالية العامة والدين الحكومي عن مستويات ما قبل الجائحة وتزايد تكلفة خدمة الدين كنسبة من إجمالي الناتج المحلي (الشكل البياني ١–٢٦)، يتعين تشديد موقف المالية العامة في العديد من الحالات لاستعادة الحيز اللازم للتحرك من خلال الميزانية. وفي البلدان منخفضة الدخل والبلدان النامية، تشكل مدفوعات الفائدة حوالي ثمن إيرادات الحكومة العامة. وبالنسبة للبلدان التي تعاني من محدودية الحيز المالي، يمكن دعم النشاط من خلال تحويل تكوين الإنفاق نحو البنود التي تستهدف دعم الأسر. كذلك يتعين الإفصاح بوضوح عن خطط سياسة المالية العامة على المدى المتوسط لدعم المصداقية وتجنب ردود الفعل السوقية الضارة. وحيثما تكون البلدان في نقطة المديونية الحرجة أو تواجه مخاطر كبيرة تهدد ببلوغها، فإن تحقيق استمرارية القدرة على تحمل الدين قد لا يتطلب ضبط أوضاع المالية العامة في الوقت الملائم فحسب، بل إعادة هيكلة الدين أيضا (راجع الفصل الثالث من عدد إبريل ٢٠٢٣ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي). وفي اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، تزداد أهمية تعبئة الإيرادات المحلية، وزيادة فعالية الإنفاق، وتحسين أطر المالية العامة المؤسسية بسبب ارتفاع مستويات الدين واحتياجات الإنفاق الضخمة.

دعم الفئات الضعيفة: ينبغي أن يضمن تكوين التصحيح المالي الحماية للفئات الأكثر ضعفا، من خلال توفير الدعم الموجه للأسر ووسائل أخرى، لا سيما في سياق التقلبات الكبيرة في أسعار الطاقة والغذاء. ومع عودة أسعار الطاقة إلى مستويات ما قبل الجائحة، يتعين إلغاء تدابير المالية العامة غير الموجهة تدريجيا، لا سيما التي تساهم في إضعاف الإشارات السعرية – مثل دعم الطاقة.

تجنب المديونية الحرجة: تستنزف الاحتياجات التمويلية الكبيرة على المدى القصير قدرة العديد من اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان منخفضة الدخل على خدمة ديونها. ولا تزال فروق العائد على السندات السيادية مرتفعة، مما يعوق الحصول على الائتمان في العديد من الاقتصادات المعتمدة على الاقتراض قصير الأجل. ومن خلال تنسيق جهود تسوية الديون بسرعة وكفاءة أكبر، بما في ذلك عبر الإطار المشترك لمجموعة العشرين واجتماع المائدة المستديرة بشأن الديون السيادية العالمية وخيارات أخرى، سيمكن المساعدة في التخفيف من خطر انتشار حالات المديونية الحرجة. وتعد الاتفاقية المبرمة مؤخرا بين زامبيا ولجنة من دائنيها الرسميين خطوة مُرحبا بها في هذا الاتجاه.

تحسين الأمن الغذائي: تساهم أوضاع الطقس المتطرفة – الموجات الحارة والفيضانات وحرائق الغابات – في تفاقم المخاطر المهددة لإمدادات المحاصيل الأساسية العالمية، بما في ذلك المخاطر الناجمة عن الحرب في أوكرانيا، كما تهدد الأمن الغذائي لملايين المواطنين. وفي هذا السياق، يمكن للقيود التجارية الهادفة إلى خفض الأسعار المحلية أن تؤدي إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي عالميا ونقص الغذاء المتاح لأفقر شعوب العالم. وينبغي رفع الحظر عن صادرات الغذاء في أقرب وقت ممكن لحماية تدفقات الإمدادات الغذائية العالمية. كذلك يتعين تعزيز التعاون متعدد الأطراف بشأن الأمن الغذائي، مع دعم الأطر القائمة على القواعد لمواجهة القيود على صادرات الغذاء (راجع الفصل الثالث).

تعزيز عرض العمالة: من شأن الإصلاحات الهادفة إلى الحد من نقص المعروض في أسواق العمل – من خلال تشجيع المشاركة والحد من العيوب التي تنطوي عليها عمليات البحث عن الوظائف والتوفيق الوظيفي للعمالة – تسهيل الضبط المالي والمساهمة تدريجيا في خفض التضخم. وتتضمن هذه الإصلاحات برامج تدريب قصيرة الأجل لصالح المهن التي تعاني من نقص العمالة، وسن القوانين والتشريعات المنظمة لسوق العمل التي تهدف إلى زيادة مرونة العمل من خلال سياسات العمل من بعد والإجازات. وستتسنى زيادة عرض العمالة أيضا من خلال السياسات التي تشجع المزيد من النساء وكبار السن على الانضمام إلى القوة العاملة، وتحد من ازدواجية سوق العمل، وتحسن حركة العمالة. ويمكن لسياسات الهجرة النشطة في الاقتصادات المتقدمة معالجة نقص العمالة والعوامل المعاكسة المهددة للنمو على المدى الأطول، بما في ذلك الناجمة عن تزايد أعداد المسنين.

سياسات مجدية على المدى المتوسط

زيادة الإصلاحات الهيكلية الكلية: ينبغي تنفيذ إصلاحات هيكلية موجهة وفق تسلسل واضح لتزويد صناع السياسات بأدوات إضافية لتعزيز نمو الإنتاجية رغم محدودية الحيز المتاح من خلال السياسات. وتزداد أهمية ذلك في ضوء تراجع آفاق النمو على المدى المتوسط (الإطار ١–١). ويمكن إيلاء الأولوية للإصلاحات التي تهدف إلى التخفيف من المعوقات الأكثر حدة التي تواجه النشاط الاقتصادي وتنفيذها ضمن حزمة شاملة – كالجمع بين إصلاحات الحوكمة والإطار التنظيمي للأعمال والقطاع الخارجي – للمساعدة في تحقيق الجزء الأكبر من مكاسب الناتج في بداية الإصلاحات، وبالتالي ضمان التأييد. وتشير تحليلات خبراء الصندوق حول اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية (دراسة Budina and others 2023) إلى أن الإصلاحات يمكن أن تحقق مكاسب هائلة على جانب الناتج، حتى على المدى القصير. وفي حالة وجود فجوات أولية كبيرة في المؤشرات الهيكلية مقارنة بمستويات الأداء القصوى، تشير التقديرات إلى أن تنفيذ حزمة مجمعة من الإصلاحات وفق تسلسل واضح قد يرفع مستوى الناتج بنسبة ٤٪ خلال عامين و٨٪ خلال أربعة أعوام. ومن شأن مكاسب بهذا الحجم أن تحد بدرجة كبيرة من خسائر الناتج المذكورة الناجمة عن الجائحة في هذه الاقتصادات. وبوجه أعم، وحسب ظروف كل اقتصاد، سيتسنى تعزيز الإنتاجية من خلال الإصلاحات التي تتراوح ما بين تعزيز رأس المال البشري من خلال توسيع نطاق تغطية الرعاية الصحية وتحسين فرص الحصول على التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة والتعليم العالي، والحد من حواجز المنافسة ودعم الشركات المبتدئة، وحتى تعميق التحول الرقمي. ويمكن أن تساعد هذه الإصلاحات أيضا، من

الشكل البياني ١–٢٧: الشركات الأقل خُضرة في اقتصادات الأسواق الصاعدة

(الكثافة)

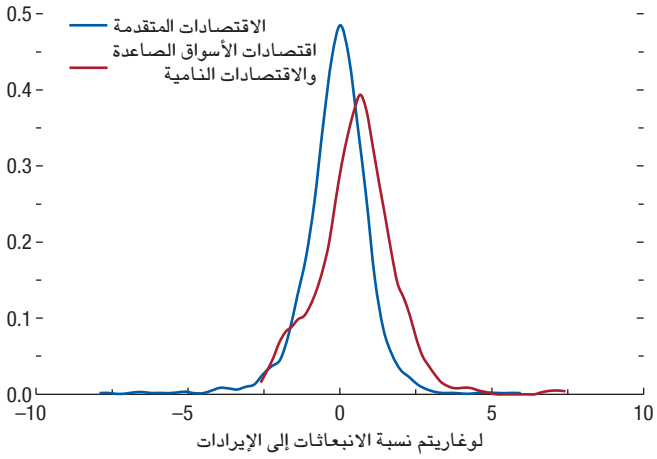

المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: يعرض الشكل البياني كثافة النواة لنسبة الانبعاثات إلى الإيرادات للشركات التي يقع مقرها في الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية فقط، بعد استبعاد الآثار الثابتة للقطاعات (مستوى الأربعة أرقام، التصنيف الدولي الصناعي الموحد). وتُستخدم بيانات عام ٢٠١٩، وتُستبعد قطاعات التمويل والمرافق والطاقة. وتستند الحسابات إلى دراسة Capelle and others (تصدر قريبا).

خلال تعجيل وتيرة النمو، في الحد من المخاوف إزاء التكلفة المحتملة على النمو في الأجل القصير بسبب الإصلاحات الخضراء الطموحة، بما في ذلك المنفذة من خلال أسعار الطاقة (راجع الفصل الثاني من عدد أكتوبر ٢٠٢٢ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي)، وإتاحة الحيز المالي اللازم للتنفيذ. وبوجه عام، يتطلب التخفيف من الآثار التوزيعية السلبية المحتملة للإصلاحات عبر المجموعات الاقتصادية (بما في ذلك المرتبطة بالنوع الاجتماعي والعمر) سياسات تكميلية تشمل الدعم الموجه والقواعد التنظيمية اللازمة لضمان تقاسم منافع الإصلاحات. ويمكن اللجوء إلى السياسات الصناعية حيثما يثبت وجود عوامل خارجية مؤثرة أو إخفاقات سوقية ولا يتاح تنفيذ سياسات أخرى، وإن كان ينبغي أن تستبعد هذه السياسات الأحكام الحمائية وأن تتسق مع الاتفاقيات الدولية وقواعد منظمة التجارة العالمية.

التعجيل بالتحول الأخضر والتخفيف من تداعيات تغير المناخ: يتعين خفض الانبعاثات العالمية للتخفيف من تغير المناخ. وهناك تفاوتات واسعة في الأداء البيئي للشركات داخل كل قطاع (الشكل البياني ١–٢٧). فالشركات المتأخرة عن الركب – أي الشركات ذات الانبعاثات المرتفعة لكل وحدة ناتج مقارنة بالشركات النظيرة في القطاع – تستخدم رأس مال ماديا قديما وهي أقل معرفة وإنتاجية (راجع دراسة Capelle and others التي تصدر قريبا). ويمكن تحقيق خفض هائل في الانبعاثات من خلال مساعدة هذه الشركات في الاستفادة من التطور التكنولوجي الحالي. ويمكن أن يساعد تسعير الكربون وتوفير الدعم للاستثمارات الخضراء في تطبيق التكنولوجيا المتطورة، ليصبح الإنتاج أكثر خضرة وكفاءة. ومن شأن آليات تعديل أسعار الكربون على الحدود أن تشجع الشركاء التجاريين على خفض انبعاثات الكربون، وأن تضمن المساواة للمنتجين المحليين وغيرهم في البلدان التي حددت أهدافا أقل طموحا لخفض انبعاثات الكربون، وإن كان يتعين تصميم هذه الآليات بدقة لدعم اتساقها مع قواعد منظمة التجارة العالمية. وتعد السياسات الصناعية الخضراء – التي تنتهجها حاليا الصين والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي – أداة مكملة لتسعير الكربون بهدف تسريع عملية التحول. غير أن تصميم هذه السياسات ينبغي أن يتجنب أيضا إلحاق أي تشوهات بالتجارة الدولية (مثل أحكام المكون المحلي) والاستثمار، وهو ما يتسق أيضا مع قواعد منظمة التجارة العالمية. وفي الوقت نفسه، هناك حاجة إلى الاستثمار في أنشطة التكيف مع تغير المناخ والبنية التحتية، لا سيما في المناطق الأكثر عرضة للصدمات المناخية. ويتعين أيضا تعزيز نظم مراقبة المخاطر المناخية وأطر إدارة المخاطر وتقوية شبكات الأمان والتأمين بهدف زيادة الصلابة في مواجهة تغير المناخ (عدد أكتوبر ٢٠٢٣ من تقرير الراصد المالي).

إنشاء "ممر أخضر" وزيادة تبادل البيانات: من الضروري التوصل إلى اتفاق حول ممر أخضر لحماية التدفق الدولي للمعادن الأساسية اللازمة للتحول الأخضر. وينبغي أن يكون هذا الممر عابرا للحدود الجغرافية–السياسية وأن يسترشد بالمبادئ التي تقوم عليها الأهداف المناخية المشتركة وليس سياسات إفقار الجار. ويمكن أن تساهم اتفاقيات مماثلة في استقرار أسواق السلع الزراعية الأولية من خلال التخفيف من تقلبات الإمداد في أعقاب الصدمات المعاكسة. والإدارة الحذرة للمخاطر تقتضي كذلك الاستثمار في مجموعة متنوعة من مصادر الإمداد للحد قدر الإمكان من التداعيات المحتملة في حالة تفاقم حالة التشرذم في أسواق السلع الأولية. وفي ظل ندرة البيانات المتاحة حول المعادن الأساسية للتحول الأخضر، يزداد عدم يقين المنتجين والمستهلكين، مما يؤدي إلى تقلبات في الأسعار. ويمكن إنشاء منصة أو منظمة دولية لتحسين تبادل البيانات وتوحيدها (راجع الفصل الثالث).

تعزيز التعاون متعدد الأطراف وتخفيف آثار التشرذم: يعد التعاون الدولي عنصرا حيويا في تحقيق التقدم المرجو في التعامل مع التحديات المتداخلة التي تعوق التعافي العالمي. ومن الضروري وجود تحرك مشترك على أصعدة عديدة، وستنشأ عن زيادة التشرذم الجغرافي–الاقتصادي تكلفة باهظة بسبب التأخر في تحقيق هذا الهدف. وهناك حاجة ماسة إلى استعادة الثقة في الأطر متعددة الأطراف لإعادة إحياء منصة للتعاون الدولي القائم على القواعد، وتعزيز الرخاء العالمي المشترك، وتنظيم التكنولوجيات الجديدة كالذكاء الاصطناعي التي ربما تنشأ عنها اضطرابات حادة. وفي صميم هذه الإصلاحات، ينبغي إيلاء الأولوية لزيادة اليقين بشأن سياسة التجارة. وتتضمن أولى الخطوات اللازمة استعادة آليات تسوية النزاع الملزمة في منظمة التجارة العالمية، وتوضيح نطاق تطبيق أهم قواعد منظمة التجارة العالمية على التدابير المناخية.

الإطار ١-١: آفاق نمو معتمة: طريق أطول نحو تحقيق التقارب المرجو

منذ بداية الأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨، سجلت توقعات النمو متوسطة الأجل الصادرة عن معدي التنبؤات انخفاضا مطردا. فقد تراجعت توقعات النمو العالمية لخمس سنوات مقبلة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، حيث انخفضت توقعات النمو لعام ٢٠١٣ عن ذروتها البالغة ٤,٩٪ في عدد إبريل ٢٠٠٨ من التقرير، ليصل النمو المتوقع لعام ٢٠٢٨ إلى ٣,٠٪ في عدد إبريل ٢٠٢٣ من التقرير، وهو التوقع الأدنى على الإطلاق منذ عام ١٩٩٠ (الشكل البياني ١-١-١). وبالمثل، خفض معدو البيانات في مؤسسات أخرى توقعاتهم – حسب المسح الذي أجرته مؤسسة Consensus Economics. وبالتركيز على تنبؤات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، بدأ تراجع توقعات النمو في مطلع العقد الأول من القرن الحادي والعشرين في الاقتصادات المتقدمة، بينما شهدت اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية تراجعا مماثلا عقب الأزمة. وخلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠٢٣، سجلت توقعات النمو متوسطة الأجل تراجعا عالميا قدره ١,٩ نقطة مئوية، وبلغت مساهمة الاقتصادات المتقدمة في هذا التراجع ٠,٨ نقطة مئوية، بينما بلغت مساهمة اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية ١,١ نقطة مئوية. وداخل مجموعة اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، ارتفعت مساهمة البلدان النامية منخفضة الدخل في النمو العالمي المتوقع ارتفاعا طفيفا خلال الفترة نفسها (الشكل البياني ١-١-٢). كذلك شهدت أكبر عشرة اقتصادات على مستوى العالم، و٨١٪ من جميع الاقتصادات، تراجعا في توقعات النمو على المدى المتوسط (الشكل البياني ١-١-٣). وساهمت الأسواق الصاعدة الخمس الكبرى – البرازيل والصين والهند وإندونيسيا وروسيا – بنحو ٠,٩ نقطة مئوية في تراجع توقعات النمو العالمي متوسطة الأجل خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠٢٣. وسجلت توقعات شرق آسيا والمحيط الهادئ التراجع الأكبر على الإطلاق. وسجلت الآفاق العالمية متوسطة الأجل مزيدا من التراجع في أعقاب الصدمات التي شهدتها الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٢، بما في ذلك جائحة كوفيد-١٩ والغزو الروسي لأوكرانيا، من ٣,٦٪ في عدد يناير ٢٠٢٠ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي إلى ٣,٠٪ في عدد إبريل ٢٠٢٣ من التقرير، حيث شهدت ٥٢٪ من الاقتصادات تراجعا في الآفاق (وجميعها من الاقتصادات متوسطة الدخل).

وفي هذا الصدد، من الطبيعي أن نتساءل عما إذا كان هذا الخفض في التوقعات الاقتصادية العالمية لمعدي التنبؤات خلال الخمسة عشر عاما الماضية مفرطا في التشاؤم، مما يعني بالتالي أن النتائج الفعلية ربما كانت أفضل من المتوقع. وبتحليل التحيز في أخطاء التنبؤات في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي مع الوقت – أي متوسط الفرق بين النتائج الفعلية والتنبؤات – يتضح أن الإجابة هي لا.

هذا الإطار من تأليف نان لي وضياء نور الدين.

الشكل البياني ١-١-١: توقعات النمو في السنوات الخمس القادمة

(٪)

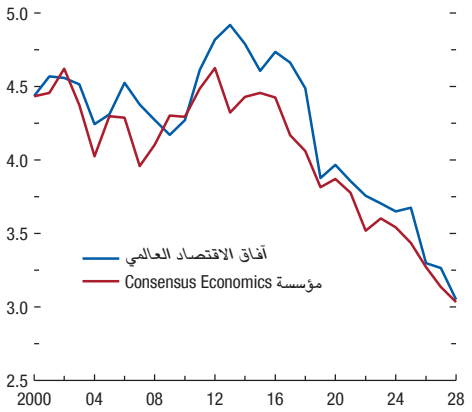

المصادر: مؤسسة Consensus Economics، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: المتغير المتوقع هو نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي. وتشير السنوات على المحور الأفقي إلى السنة المعد عنها التنبؤ، باستخدام عدد إبريل من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر منذ خمس سنوات سابقة، بحيث إن التنبؤ لعام ٢٠٢٨، على سبيل المثال، يستند إلى عدد إبريل ٢٠٢٣ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، وهكذا. ويعبر الخط الأحمر عن وسيط التنبؤات الصادرة عن مؤسسة Consensus Economics.

الشكل البياني ١-١-٢: توقعات النمو في السنوات الخمس القادمة: مجموعات البلدان

(٪)

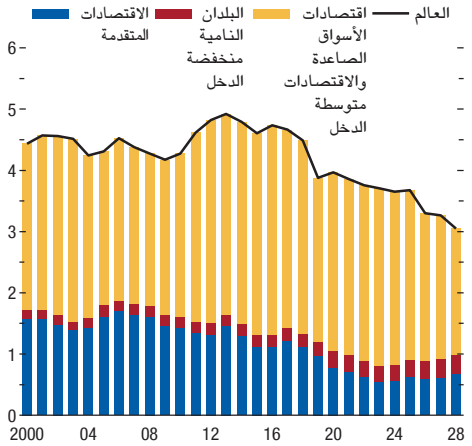

المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: المتغير المتوقع هو نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي. وتشير السنوات على المحور الأفقي إلى السنة المعد عنها التنبؤ، باستخدام عدد إبريل من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر منذ خمس سنوات سابقة، بحيث إن التنبؤ لعام ٢٠٢٨، على سبيل المثال، يستند إلى عدد إبريل ٢٠٢٣ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، وهكذا.

الإطار ١-١ (تابع)

الشكل البياني ١-١-٣: توقعات بتباطؤ النمو في الاقتصادات الكبرى

(نمو إجمالي الناتج المحلي في السنوات الخمس القادمة، ٪)

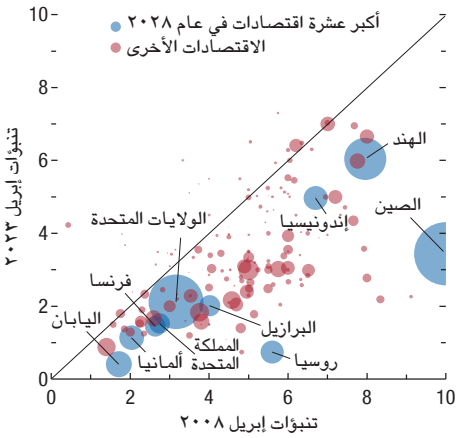

المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: المتغير المتوقع هو نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي. ويعبر حجم الفقاعة عن إجمالي الناتج المحلي بالدولار الدولي على أساس تعادل القوى الشرائية في عام ٢٠٢٨.

فخلال الفترة ١٩٩٥–٢٠٠٨، كانت التنبؤات متسقة في أغلبها مع نتائج النمو. وعقب الأزمة المالية العالمية، سجلت التنبؤات – بالفعل – درجة من التحيز، ولكنه تحيز موجب، حيث تراجع النمو الفعلي على المدى المتوسط عن التنبؤات متوسطة الأجل.[١] ويشير ذلك إلى أن المسار التنازلي للتوقعات قد يعكس جزئيا تصحيح تفاؤل التنبؤات منذ الأزمة.

وبإلقاء نظرة أكثر تعمقا عبر عدسة معدي التنبؤات، تتضح العوامل وراء هذا التراجع. أولا، يُعزى ثلاثة أرباع التراجع في آفاق النمو العالمي (حوالي ١,٤ نقطة مئوية) خلال الخمسة عشر عاما الماضية إلى انخفاض نصيب الفرد من توقعات التضخم وليس مجرد تباطؤ النمو السكاني. وثانيا، من المفيد أن نشير إلى أن نصيب الفرد من النمو يمكن تفكيكه إلى تغيرات في نصيب العامل من رأس المال (أو "التعميق الرأسمالي")، وحجم المشاركة في القوة العاملة، ومعدل التوظيف (التوظيف كنسبة من القوة العاملة)، والإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج (راجع دراسة Abiad and others 2009).[٢]

وفي الاقتصادات المتقدمة، يُعزى التراجع في نصيب الفرد من نمو الناتج في التنبؤات الأخيرة مقارنة بتنبؤات مطلع العقد الأول من القرن الحادي والعشرين إلى انخفاض الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في المقام الأول، ويليه انخفاض المشاركة في القوة العاملة وتباطؤ وتيرة التعميق الرأسمالي (الشكل البياني ١-١-٤). ويعكس ذلك آراء معدي التنبؤات بشأن نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج مستقبلا، والتي قد تُعزى إلى التطور التكنولوجي غير المتوازن عبر القطاعات (راجع دراسة Acemoglu, Autor, and Patterson 2023)، أو العيوب التي تحول دون كفاءة توزيع الموارد (راجع دراسة Baqaee and Farhi 2020)، أو تراجع مكاسب الابتكار (دراسة Bloom and others 2020). والتراجع المتوقع في تأثير المشاركة في القوة العاملة، وهو تراجع واسع النطاق عبر الاقتصادات المتقدمة، قد يعكس آراء معدي التنبؤات حول تداعيات زيادة أعداد المسنين. أما تراجع مساهمة التعميق الرأسمالي، فربما يعكس الآراء حول انخفاض آفاق الاستثمار مع الوقت، وهو ما يرجع جزئيا إلى الندوب التي خلفتها الأزمة المالية العالمية على تكوين رأس المال، ويبدو هذا التراجع أكثر وضوحا في اقتصادات منطقة اليورو.[٣] وبالنسبة لاقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، يعد تراجع نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج المساهم الأكبر أيضا في حالة التباطؤ، حيث يفسر حوالي ٦٠٪ منها، ويليه تراجع التعميق الرأسمالي. وفي اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، ربما يعكس الانخفاض المتوقع في نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج انحسار آثار التطور التكنولوجي والتعليمي، وتباطؤ زخم الإصلاحات في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين مقارنة بتسعينات القرن الماضي (عدد أكتوبر ٢٠١٩ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي)، وتزايد مخاطر التشرذم التي قد تضر بنمو التجارة العالمية وسلاسل القيمة العالمية. كذلك يعد التباطؤ المتوقع في التعميق الرأسمالي من أهم العوامل المساهمة في عدد من أكبر اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية – مثل البرازيل وإندونيسيا.[٤]

وتنشأ عن تراجع آفاق النمو متوسطة الأجل، لا سيما في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية خصوصا، انعكاسات مقلقة على وتيرة التقارب في مستويات المعيشة. فمنذ خمسة عشر عاما، اتضح ضمنا من تنبؤات النمو لخمس سنوات مقبلة في عدد

[١] يستند التقييم إلى معادلة الانحدار $e_{i,t} = \alpha + \varepsilon_{i,t}$، حيث الرمز $e_{i,t}$ هو خطأ تنبؤات النمو، ويساوي المتوسط المتحرك لمعدلات النمو الفعلية خلال خمس سنوات في نهاية الفترة مطروحا منه تنبؤات خمس سنوات مقبلة. وتم حساب الانحدار لكل عام على حدة خلال الفترة ١٩٩٠–٢٠١٧، مع مقارنة العام الأخير بالناتج الفعلي لعام ٢٠٢٢. وتظل النتائج ثابتة مع استخدام معدلات النمو الفعلية بدلا من المتوسط المتحرك.

[٢] الحد الحسابي للمشاركة في القوة العاملة يعكس أيضا التغيرات في حجم السكان في سن العمل كنسبة من مجموع السكان.

[٣] يوثق عدد إبريل ٢٠١٥ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي آثار الندوب الناجمة عن الأزمة المالية العالمية على الاستثمار. ومما قد يفسر ذلك الزيادة النسبية في حجم الضبط المالي في اقتصادات منطقة اليورو عقب الأزمة. وربما كان لذلك دور في التوقعات بتباطؤ معدل تراكم رأس المال، في ضوء الشواهد التي تشير إلى قوة التكامل بين الاستثمارات العامة والخاصة في الاقتصادات الأوروبية (دراسة Brasili and others 2023).

[٤] تتسق هذه الاتجاهات عموما مع تقديرات نمو الناتج الممكن (راجع على سبيل المثال دراسة Kilic Celik, Kose, and Ohnsorge 2023).

الإطار ١-١ (تابع)

الشكل البياني ١-١-٤: تفكيك عناصر تنبؤات نصيب الفرد من النمو
(٪)

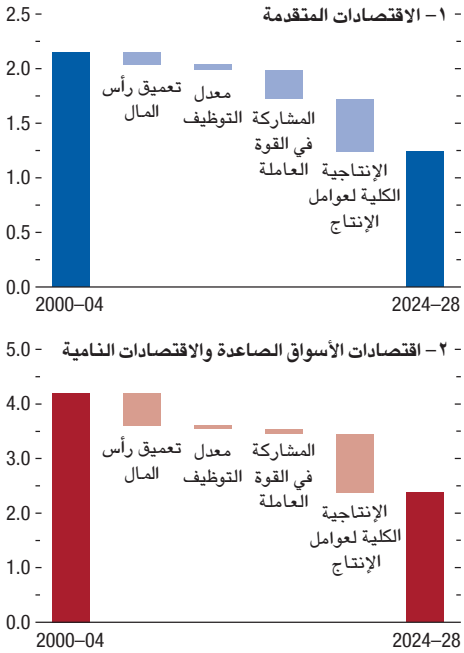

المصادر: جداول Penn World Tables (PWT 10.01)، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: تمثل الأعمدة ذات اللون الأحمر والأزرق الداكنين متوسط نصيب الفرد المتوقع من معدل النمو خلال السنوات الخمس القادمة. وتمثل الأعمدة باللونين الأحمر والأزرق الفاتحين المساهمات، حسب تغيراتها بنقاط الأساس، في مجموع التراجع في نصيب الفرد من النمو بين ٢٠٠٠–٢٠٠٤ و٢٠٢٤–٢٠٢٨. وتتضمن العينة البلدان المتاح عنها توقعات كاملة لجميع المتغيرات المستخدمة، والتي تمثل حوالي ٦٠٪ من إجمالي الناتج المحلي العالمي على أساس تعادل القوى الشرائية في عام ٢٠٢٣. وتتضمن قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي تنبؤات حول إجمالي تكوين رأس المال الثابت، والتي استُخدمت في حساب رصيد رأس المال، وتم استخراج معدلات الإهلاك التاريخية من جداول بن العالمية (بافتراض أنها ثابتة منذ عام ٢٠١٩ وما بعده). وتم تقدير رصيد رأس المال الأولي بناء على نسب رأس المال إلى الناتج ذات الصلة المستخرجة من جداول بن العالمية وبافتراض أن نصيب رأس المال من الناتج يساوي ٠,٣٥.

إبريل ٢٠٠٨ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي أن معدل التقارب المطلق موجب وذو دلالة إحصائية – حيث سجلت البلدان الأكثر فقرا نموا أسرع مقارنة بالبلدان الغنية بنسبة ٠,٩٪ سنويا. وفي ضوء معدلات التقارب تلك، كان من المتوقع أن يؤدي ما أحرزته الاقتصادات من تقدم في رفع مستوياتها المعيشية وما يقترن به من انخفاض في معدل التغيير إلى تراجع النمو العالمي مع الوقت. وبالتالي، تشير تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي إلى أن ما يصل إلى ٠,٤ نقطة مئوية من التراجع المذكور في نصيب الفرد من النمو العالمي المتوقع منذ عام ٢٠٠٨ ربما يعكس تقارب مستويات الدخل.[٥] وفي المقابل، تشير تنبؤات النمو لخمس سنوات مقبلة في عدد إبريل ٢٠٢٣ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي إلى أن معدل التقارب يبلغ ٠,٥٪ سنويا فقط، وهو ما يتضح من تزايد استواء العلاقة في الشكل البياني ١-١-٥. وتشير هذه التنبؤات إلى ارتفاع هائل في عدد السنوات المتوقع لنجاح اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية في سد نصف فجوة نصيب الفرد من الدخل التي تفصلها عن الاقتصادات المتقدمة. فعلى سبيل المثال، واستنادا إلى التقديرات المرجحة بعدد السكان في الشكل البياني ١-١-٥، ارتفع عدد السنوات المقدرة لسد نصف الفجوة من ٨٠ عاما حسب توقعات عدد إبريل ٢٠٠٨ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي إلى حوالي ١٣٠ عاما حسب توقعات عدد إبريل ٢٠٢٣ من التقرير. وعلاوة على ذلك، فإن هذه التقديرات مرجحة بعدد السكان، مما يعني أنها تعطي وزنا أكبر للبلدان ذات الكثافة السكانية الأكبر والأسرع نموا، مثل الصين والهند. وتتوقع الانحدارات غير المرجحة – الخطوط السوداء في الشكل البياني – معدلات تقارب أكثر تباطؤا تنخفض إلى الصفر تقريبا حسب توقعات عدد إبريل ٢٠٢٣ من التقرير. وقد عانت البلدان الأكثر فقرا بالفعل من المزيد من خسائر الدخل خلال التعافي من الجائحة (دراسة Brussevich, Liu, and Papageorgiou 2022). ويشير تباطؤ آفاق تقارب الدخل إلى أن المرحلة القادمة ستكون صعبة للغاية.

[٥] حسب توقعات عدد إبريل ٢٠٠٨ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، يبلغ معدل التقارب (المطلق) المتوقع ٠,٣٪ عند التعامل مع كل بلد كوحدة تحليلية، و٠,٩٪ عند ترجيح البلدان بعدد السكان. وبتطبيق نطاق معدلات التقارب الذي يتراوح بين ٠,٣ و٠,٩ على النصيب الأولي للفرد من إجمالي الناتج المحلي عبر البلدان عام ٢٠٠٨، يتضح تراجع نصيب الفرد من نمو إجمالي الناتج المحلي العالمي بمقدار ٠,١–٠,٤ نقطة مئوية خلال الفترة ٢٠٠٨–٢٠٢٣.

الإطار ١-١ (تتمة)

الشكل البياني ١-١-٥: تقارب النمو والدخل على المدى المتوسط

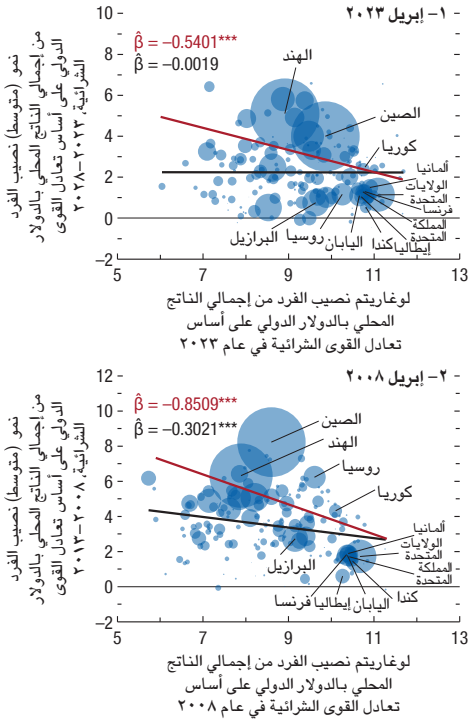

المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: مواصفة التقارب المطلق β تساوي $100 \times (\log(GDPpc_{[i,t+5]}) - \log(GDPpc_{[it]}))/5 = \alpha_{[it]} + \beta_{[it]} \log(GDPpc_{[it]}) + \epsilon_{[it]}$. ويمثل حجم الفقاعة المجتمع الإحصائي في السنة t. ويمثل الخط الأحمر الانحدار المرجح بالمجتمع الإحصائي. ويوضح المحور الرأسي نمو متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بالدولار الدولي على أساس تعادل القوى الشرائية بالنسبة المئوية.

الإطار ١-٢: تقييم المخاطر المحيطة بتوقعات السيناريو الأساسي في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي

يستخدم هذا الإطار نموذج مجموعة العشرين الذي وضعه صندوق النقد الدولي لاشتقاق نطاقات الثقة المحيطة بتنبؤات آفاق الاقتصاد العالمي وقياس السيناريوهات البديلة. وقد تراجع عدم اليقين بشأن عام ٢٠٢٣ بدرجة كبيرة منذ عدد إبريل ٢٠٢٣ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي مع ظهور نتائج النصف الأول من العام. وتعد المخاطر المهددة للنمو فيما بعد عام ٢٠٢٣ أكثر توازنا مقارنة بعدد إبريل ٢٠٢٣ من التقرير، وإن كانت لا تزال تميل إلى جانب التطورات السلبية. فحسب التقديرات، يبلغ خطر تراجع النمو العالمي دون ٢٪ في عام ٢٠٢٤ – وهو ما حدث بالفعل خمس مرات فقط منذ عام ١٩٧٠ – حوالي ١٥٪، مقابل ٢٥٪ في إبريل. وقد سجل ميزان المخاطر التضخمية فيما بعد عام ٢٠٢٣ ارتفاعا بسبب زيادة توقعات السيناريو الأساسي. ويقدر خطر تجاوز التضخم الأساسي عام ٢٠٢٤ مستواه في عام ٢٠٢٣ بحوالي ١٥٪. وتتضمن السيناريوهات تقييم عدد من المخاطر المحيطة بالآفاق. وتشمل الاحتمالات على الجانب الإيجابي (١) آثار خافضة للتضخم أكبر من المتوقع نتيجة انحسار اضطرابات الإمداد، و(٢) دفعة أكثر قوة في الطلب العالمي بفضل زيادة تعافي الاستثمار في الاقتصادات المتقدمة. وتتضمن مخاطر التطورات السلبية (١) خسائر إضافية في زخم النمو بالصين، و(٢) تأخر انتقال آثار دورة التشديد النقدي العالمية الحالية لفترة أطول من المتوقع وتفاقم تداعياتها، و(٣) زيادة تشديد الأوضاع المالية في الأسواق الصاعدة.

نطاقات الثقة

تستند المنهجية المستخدمة في حساب نطاقات الثقة إلى دراسة Andrle and Hunt (2020)، وتم استخدامها في عددي أكتوبر ٢٠٢٢ وإبريل ٢٠٢٣ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. ويُستخدم نموذج مجموعة العشرين، الذي قدمته دراسة Andrle and others (2015)، في تفسير البيانات التاريخية حول الناتج والتضخم والأسعار الدولية للسلع الأولية واستعادة الصدمات الاقتصادية المفترضة في إجمالي الطلب والعرض. وباستخدام أساليب غير مَعْلَمية، تم إعداد عينات من هذه الصدمات وإدراجها في النموذج لحساب التوزيعات الاستدلالية حول توقعات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. ثم تحُسب توزيعات المتغيرات الكلية العالمية بتجميع تقديرات فرادى البلدان. ومقارنة بإبريل، طرأ اختلافان على توزيعات نتائج النمو والتضخم. أولا، ركزت العينات في العدد السابق من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي بدرجة أكبر على صدمات عام ١٩٨٢ للتأكيد على خطر تفاقم التباطؤ نتيجة السياسة النقدية الانكماشية. أما في هذا العدد، فتعبر العينات عن مختلف الصدمات بشكل متساو؛ بما يعكس زيادة توازن المخاطر المحيطة بالآفاق. ورغم أن مخاطر السياسة النقدية لا تزال مؤثرة على الآفاق الحالية، يتم تقديرها من خلال سيناريو وليس من خلال تحول في التوزيع الاستدلالي. وثانيا، تضاءل توزيع صدمات عام ٢٠٢٣ مع ظهور نتائج النصف الأول من العام بالفعل.

ويوضح الشكل البياني ١-٢-١ (اللوحات ١ و٢ و٣) توزيع توقعات النمو والتضخم العالمية الناتجة عن المنهج والافتراضات المشار إليهما. وتشير كل درجة من درجات الأزرق إلى مدى ثقة قدره ٥ درجات مئوية، ويغطي النطاق بالكامل ٩٠٪ من التوزيع. وبالنسبة للنمو العالمي، فقد تضاءل نطاق النتائج الممكنة وشهد ارتفاعا منذ إبريل. فهناك احتمالية قدرها ٧٠٪ ببلوغ النمو العالمي ٢,٦٪ إلى ٣,٤٪ في عام ٢٠٢٣ – وهو نطاق أقل مقارنة بإبريل – واحتمالية قدرها ٧٠٪ ببلوغ النمو ١,٩٪ إلى ٤,٠٪ في عام ٢٠٢٤.

وفيما يتعلق بالتضخم العالمي، تراجع عدم اليقين بشأن التضخم الكلي والأساسي في عام ٢٠٢٣: ففي الوقت الحالي، هناك احتمالية قدرها ٧٠٪ بارتفاع أو انخفاض التضخم الكلي بحوالي ٠,٧ نقطة مئوية مقارنة بالتوقعات الحالية، أي أقل من النطاق البالغ ١,٢٪ في عدد إبريل. وفيما بعد عام ٢٠٢٣، ارتفعت المخاطر مع تعديل السيناريو الأساسي: إذ تقدر احتمالية ارتفاع التضخم الكلي في عام ٢٠٢٤ عن مستواه في عام ٢٠٢٣ بحوالي ٢٥٪، مقابل أقل من ١٠٪ في إبريل. وبالمثل، تقدر احتمالية ارتفاع التضخم الأساسي في عام ٢٠٢٤ عن مستواه في عام ٢٠٢٣ بحوالي ١٥٪، مقابل ٥٪ تقريبا في إبريل.

سيناريوهات المخاطر

قدم عدد إبريل ٢٠٢٣ سيناريو واحدا يعكس تطورات سلبية كبيرة في الاقتصاد العالمي ويتمحور حول صدمة كبيرة في عرض الائتمان. وبينما لا تزال المخاطر المالية مستمرة، تضاءلت احتمالية تحقق سيناريو حاد نتيجة تطورات القطاع المصرفي. وعوضا عن ذلك، يقيس هذا الإطار عددا من احتمالات تجاوز التوقعات ومخاطر التطورات السلبية. ورغم أن جميع المخاطر المقيسة في هذا الإطار تعكس ضمنا آثارا معتدلة نسبيا على النمو والتضخم العالميين، قد يتحقق عدد منها في الوقت نفسه، مما قد ينشأ عنه تأثير عالمي أكبر بالتالي. وتفترض السيناريوهات استجابة السياسة النقدية وأدوات الضبط المالي التلقائي للتطورات الكلية دون أي دعم إضافي من السياسات.

احتمالات تجاوز التوقعات

انخفاض عالمي أكبر من المتوقع في معدلات التضخم بسبب عودة مستويات الإمداد إلى طبيعتها: كان نقص الإمدادات أحد العوامل المهمة وراء طفرة التضخم العالمية

هذا الإطار من إعداد جاريد بيبي وهاري كيمب وبيدرو رودريغيز ورافاييل بورتييو.

الإطار ١-٢ (تابع)

الشكل البياني ١-٢-١: توزيع عدم اليقين بشأن التنبؤات عبر توقعات نمو إجمالي الناتج المحلي والتضخم العالميين
(٪)

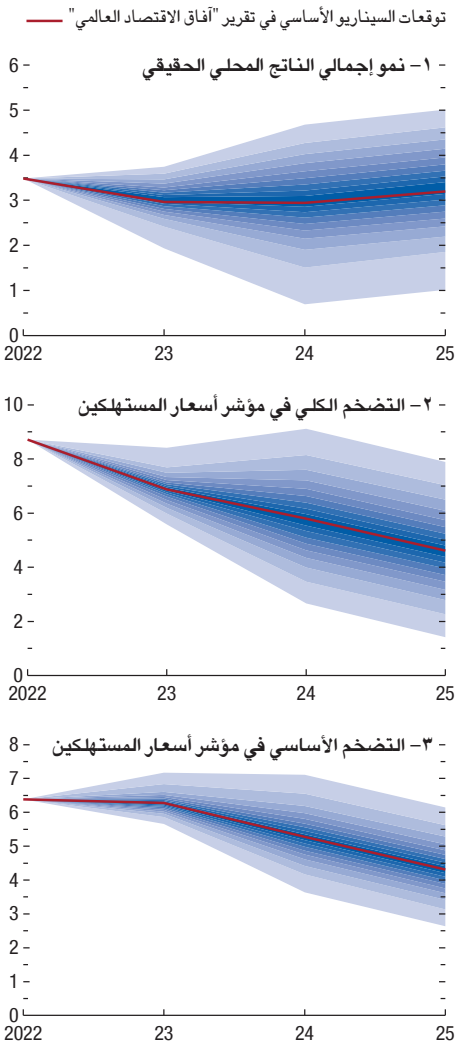

المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: يعرض الشكل البياني توزيع عدم اليقين بشأن التنبؤات عبر توقعات السيناريو الأساسي في صورة شكل بياني مروحي. وتمثل كل درجة من درجات الأزرق نطاق احتمالات قدره ٥ نقاط مئوية

خلال فترة التعافي من الجائحة، سواء بطريق مباشر من خلال ارتفاع تضخم السلع مبكرا أو غير مباشر من خلال زيادة التكلفة الحدية. وفي ظل المؤشرات العديدة على عودة الأوضاع إلى طبيعتها، يساهم انحسار اضطرابات الإمداد حاليا في الانخفاض الجاري في مستويات التضخم. ويفترض السيناريو أن الدفعة الخافضة للتضخم العالمي تتجاوز تنبؤات السيناريو الأساسي، حيث تعود أسعار المستهلكين للسلع المصنعة مقارنة بالخدمات – والتي تشير التقديرات حاليا إلى تجاوزها الاتجاه الإجمالي العالمي فيما قبل جائحة كوفيد-١٩ بحوالي ١٪ – إلى مستوى الاتجاه العام خلال عامين. ويفترض السيناريو دفعة إضافية أكبر في البلدان، لا سيما الاقتصادات المتقدمة، التي شهدت أسعارا نسبية أعلى للسلع في البداية، حيث تساوي الدفعة –٢٠ نقطة أساس من التضخم الأساسي في عام ٢٠٢٣ و–٥٠ نقطة أساس في عام ٢٠٢٤ (مقارنة بالسيناريو الأساسي). وتشهد باقي البلدان، ما عدا الصين، دفعة أكبر بمقدار الثلثين، بينما تشهد الصين صدمة أقل. ومع تراجع التضخم عن المتوقع، تزداد القوة الشرائية عالميا، ويمكن للبنوك المركزية خفض أسعار الفائدة بوتيرة أسرع خلال الإطار الزمني للسيناريو، مما يدعم الاستهلاك والاستثمار والتجارة حول العالم.

تعاف أكثر قوة في الاستثمار عبر الاقتصادات المتقدمة: تأخرت وتيرة الاستثمار منذ انتهاء أزمة كوفيد-١٩، حيث لا يزال إجمالي تكوين رأس المال الثابت العالمي دون اتجاهات ما قبل الجائحة بحوالي ١٠٪. ويفترض السيناريو نمو الاستثمار متجاوزا مستواه في السيناريو الأساسي خلال العامين التاليين في عدد من الاقتصادات المتقدمة نتيجة (١) زيادة الحساسية تجاه التعافي المتوقع في بعض المناطق والقطاعات، وتيسير الأوضاع المالية، و(٢) حزم السياسات الحالية التي فاق تأثيرها التوقعات (قانون خفض التضخم، وصندوق الاتحاد الأوروبي للتعافي). وتساهم زيادة الاستثمار في دعم الطلب والتجارة العالميين، ولكنها تضيف كذلك إلى الضغوط التضخمية، في ظل الافتراض الإضافي بأن منحنيات فيليبس أكثر حساسية للطلب بمقدار ضعفين بسبب بيئة التضخم الحالية، مما يؤدي إلى استجابة أكثر قوة على مستوى السياسات. غير أن حجم الزيادة محدود: ففي السيناريو، يتجاوز الاستثمار مستواه في السيناريو الأساسي بنسبة ٣٪ بحلول عام ٢٠٢٥ في مجموعة الاقتصادات المتقدمة.

مخاطر التطورات السلبية

تراجع الثقة يؤثر على آفاق الصين: يفترض السيناريو انمكاشا أكثر عمقا من المتوقع بقطاع العقارات في ظل عدم وجود أي تحرك فوري لإعادة هيكلة شركات التطوير العقاري، وانخفاض الاستهلاك في سياق تراجع الثقة، وغياب السياسات الداعمة الفعالة. ونتيجة لذلك، يتراجع الاستهلاك الخاص وإجمالي تكوين رأس المال الثابت في

الإطار ١-٢ (تابع)

الصين حتى نهاية عام ٢٠٢٥ بحوالي –٥٪ و–٣,٥٪ مقارنة بالسيناريو الأساسي. وتنحسر الصدمة فيما بعد عام ٢٠٢٥.

تأخر انتقال آثار تشديد السياسة النقدية العالمية وتفاقم تداعياتها عن المتوقع: خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٣، أثارت الصلابة النسبية للاقتصاد العالمي تساؤلات عما إذا كان الأثر الكامل للتشديد النقدي العالمي الحالي لم يتضح بعد. ويفترض السيناريو أن الآثار تتجاوز السيناريو الأساسي الحالي في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، وأن الدفعة الإضافية في كل بلد تتناسب مع التغير في أسعار الفائدة الحقيقية منذ بداية دورة التشديد، وأن الآثار تتحقق في نهاية ٢٠٢٣ – وفي عام ٢٠٢٤ خصوصا. وتعكس هذه المعايرة عدم اليقين بشأن تأخر انتقال الآثار وحجمها بناء على مختلف النماذج والتقديرات التجريبية المستخدمة. وتحديدا، تتم معايرة الصدمة بالنسبة للولايات المتحدة ومنطقة اليورو بمقارنة الآثار الناجمة حتى الآن عن التشديد، والمستمدة من نموذج مجموعة العشرين الذي وضعه الصندوق – وهي آثار أصغر حجما نشأت في بداية دورة التشديد – بالآثار المستمدة من نموذج مجلس الاحتياطي الفيدرالي/الولايات المتحدة ونموذج المتجهات ذات الانحدار الذاتي الهيكلي في دراسة Gertler and Karadi (2015) بالنسبة للولايات المتحدة ونموذج ECB-BASE الذي وضعه البنك المركزي الأوروبي بالنسبة لمنطقة اليورو، وهي آثار أكبر عموما ويستغرق انتقالها فترة أطول. وتُدرج لاحقا الفروق بين مجموعتي التقديرات في نموذج مجموعة العشرين كصدمات في الطلب الكلي، مما يؤدي إلى تراجع النشاط والتضخم وانخفاض أسعار الفائدة الأساسية مقارنة بالسيناريو الأساسي. وبالنسبة للبلدان الأخرى في مجموعة العشرين، تحُسب الصدمة في الطلب الكلي كمتوسط تقديرات الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي (لكل زيادة قدرها نقطة مئوية في سعر الفائدة الحقيقي) مضروبا في ارتفاع سعر الفائدة الحقيقي في هذا البلد. وحسب التقديرات، تشهد الاقتصادات المتقدمة الصدمة الأكبر على الإطلاق في الطلب (أستراليا وكندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة) وبعض اقتصادات الأسواق الصاعدة (البرازيل والمكسيك).

زيادة تشديد الأوضاع المالية في اقتصادات الأسواق الصاعدة: بينما لا يتضمن السيناريو السبب الرئيسي وراء زيادة تشديد الأوضاع المالية في الأسواق الصاعدة، فإنها قد تنشأ عن مزيج من ارتفاع أسعار الفائدة لفترة أطول في الاقتصادات المتقدمة، لا سيما في الولايات المتحدة، والمخاوف إزاء انعكاسات تراجع النمو في الصين على اقتصادات الأسواق الصاعدة. ففي أعقاب التشديد المبدئي قرب نهاية عام ٢٠٢٣، تشهد اقتصادات الأسواق الصاعدة، ما عدا الصين، ارتفاعا في علاوات مخاطر الكيانات السيادية والشركات بنحو ٢٠٠ و١٥٠ نقطة أساس

الشكل البياني ١-٢-٢: تأثير السيناريو على مستوى إجمالي الناتج المحلي والتضخم الأساسي

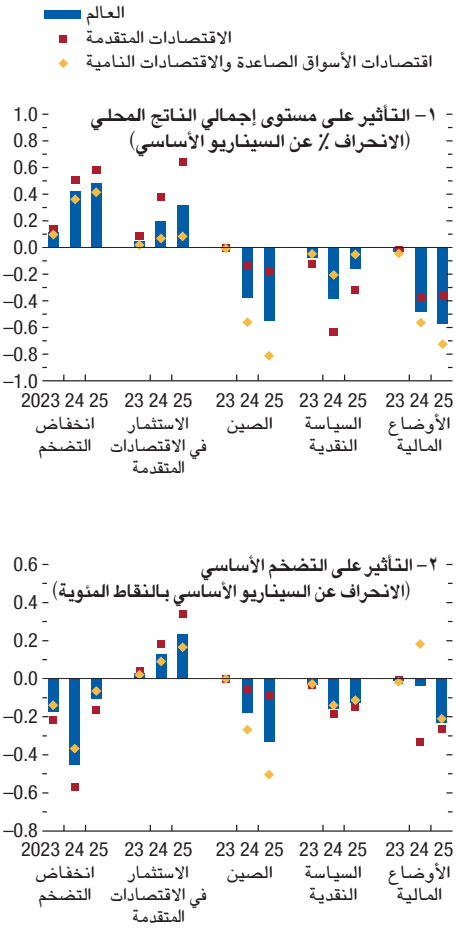

المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: تعبر المسميات على المحور السيني عن خمسة سيناريوهات مختلفة.

على الترتيب في النصف الأول من عام ٢٠٢٤، مقارنة بالسيناريو الأساسي، مع استمرار التشديد إلى حد ما في النصف الثاني من عام ٢٠٢٤ وبداية عام ٢٠٢٥. وفي السياق ذاته، تسجل عملات اقتصادات الأسواق الصاعدة تراجعا قدره ١٠٪ عن الدولار الأمريكي في النصف الأول من عام ٢٠٢٤ مقارنة بالسيناريو الأساسي.

التأثير على الناتج والتضخم العالميين

يعرض الشكل البياني ١-٢-٢ (اللوحتان ١ و٢) آثار جميع السيناريوهات الأربعة، حيث توضح اللوحة ١ الآثار على إجمالي الناتج المحلي للسنوات ٢٠٢٣ و٢٠٢٤ و٢٠٢٥،

الإطار ١-٢ (تتمة)

بينما توضح اللوحة ٢ الآثار على التضخم خلال الفترة الزمنية نفسها. ويتم عرض الآثار على إجمالي الناتج المحلي العالمي كانحرافات بالنسبة المئوية عن السيناريو الأساسي، بينما تُعرض الآثار على التضخم الأساسي العالمي كانحرافات بالنقاط المئوية عن السيناريو الأساسي.[١] وتعبر الأعمدة عن المجملات العالمية، بينما تعبر المربعات الحمراء والأشكال المعينة الصفراء عن مجملات الاقتصادات المتقدمة والأسواق الصاعدة على الترتيب.

وتبرز السيناريوهات الطبيعة المتوازنة عموما للمخاطر المحيطة بالآفاق:

- يولد سيناريو خفض التضخم تراجعا في التضخم الأساسي العالمي الذي يبلغ أدنى مستوياته مسجلا -٠,٤ نقطة مئوية في عام ٢٠٢٤ مقارنة بالسيناريو الأساسي، مما يؤدي إلى ارتفاع إجمالي الناتج المحلي العالمي بمقدار ٠,٥٪ في عام ٢٠٢٤ وحتى عام ٢٠٢٥. ويتضح هذا التأثير بدرجة أكبر إلى حد ما في الاقتصادات المتقدمة التي تشهد بالتالي تراجعا في أسعار الفائدة الأساسية قدره ٠,٣ نقطة مئوية مقارنة بالسيناريو الأساسي.
- وحسب سيناريو زيادة تعافي الاستثمارات في الاقتصادات المتقدمة، يرتفع الناتج العالمي إلى حد ما ليصل إلى ٠,٣٪ بحلول عام ٢٠٢٥، ويقترن ذلك بزيادة محدودة في معدلات التضخم. ويصل التأثير على إجمالي الناتج المحلي في الاقتصادات المتقدمة إلى ذروته مسجلا ٠,٦٪ في عام ٢٠٢٥، مما يؤدي إلى زيادة إضافية في التضخم الأساسي قدرها ٠,٣ نقطة مئوية ويتطلب رفع أسعار الفائدة الأساسية بحوالي ٠,٧٥ نقطة مئوية مقارنة بالسيناريو الأساسي. وتعد التداعيات محدودة في الأسواق الصاعدة.
- ويتضمن سيناريو التطورات السلبية في الصين تراجع إجمالي الناتج المحلي بما يصل إلى -١,٦٪ في عام ٢٠٢٥، مع انخفاض التضخم الأساسي بحوالي نقطة مئوية مقارنة بالسيناريو الأساسي. وتنتقل التداعيات إلى بلدان أخرى، ويبلغ التأثير على الناتج العالمي -٠,٦٪ بحلول عام ٢٠٢٥.
- ويؤدي سيناريو تأخر انتقال آثار السياسة النقدية لفترة أطول إلى انخفاض الناتج العالمي بحوالي -٠,٤٪ بحلول عام ٢٠٢٤ وتراجع محدود في التضخم الأساسي العالمي في العام نفسه (-٠,١ نقطة مئوية). وتزداد حدة الآثار في الاقتصادات المتقدمة: -٠,٦ بالنسبة للناتج، و-٠,٢ نقطة مئوية بالنسبة للتضخم الأساسي. ويرجع السبب الأساسي في التأثير المحدود على التضخم إلى تراجع أسعار الفائدة الأساسية بمقدار ٥٠ نقطة أساس في الاقتصادات المتقدمة في عام ٢٠٢٤ مقارنة بالسيناريو الأساسي، مما يساعد في التخفيف من حدة التأثير.
- كذلك تؤدي زيادة تشديد الأوضاع المالية في اقتصادات الأسواق الصاعدة إلى تراجع مستوى الناتج العالمي بنسبة -٠,٥٪ بحلول عام ٢٠٢٤. وتشهد اقتصادات الأسواق الصاعدة آثارا أكثر حدة، وتتأثر الاقتصادات المتقدمة سلبا بدورها نتيجة تراجع قدراتها التنافسية. وتتفاوت استجابة التضخم عبر مجموعات البلدان في البداية – حيث تتراجع وتيرة خفض التضخم بداية في اقتصادات الأسواق الصاعدة التي تنخفض قيمة عملاتها، وتزداد في الاقتصادات المتقدمة التي ترتفع قيمة عملاتها – قبل أن تتقارب في عام ٢٠٢٥.

[١] يمكن حساب التأثير على معدلات النمو في سنة ما بالتقريب بطرح الآثار على مستوى الناتج في السنة السابقة.

تقرير خاص عن السلع الأولية: تطورات الأسواق، وأسعار السلع الأولية باعتبارها إحدى قنوات السياسة النقدية

تراجعت أسعار السلع الأولية بنسبة ٧,٥٪ ما بين فبراير وأغسطس ٢٠٢٣. وكانت المعادن البخسة هي السبب الرئيسي وراء هذا التراجع واسع النطاق، حيث تراجعت الأسعار بنسبة ١٥,٧٪، كما انخفضت أسعار الغاز الطبيعي الأوروبي بنسبة ٣٦,٠٪. وتوقف الاتجاه التنازلي في أسعار الحبوب مؤقتا نتيجة انهيار مبادرة حبوب البحر الأسود في يوليو. وارتفعت أسعار الذهب. ويحلل هذا التقرير الخاص أسعار السلع الأولية باعتبارها إحدى قنوات السياسة النقدية.

تطورات أسواق السلع الأولية

قيود الإمدادات تدعم أسعار النفط: بفضل التعافي خلال شهري يوليو وأغسطس، ارتفعت أسعار النفط الخام بنسبة ٤,٤٪ بين شهري فبراير وأغسطس ٢٠٢٣، وإن كانت لا تزال أقل كثيرا مقارنة بمستوى الذروة المسجل في يونيو ٢٠٢٢ عندما بلغت ١١٥ دولارا أمريكيا (الشكل البياني ١–ت خ–١، اللوحتان ١ و٣). وعلى جانب الطلب، شهدت الأسعار ضغوطا خافضة، لا سيما في الربع الثاني من عام ٢٠٢٣، بسبب ضعف تعافي الاستهلاك النفطي في الصين عن المتوقع، والمخاوف المؤقتة بشأن الركود نتيجة الصعوبات التي تواجه القطاع المصرفي، وتشديد السياسة النقدية في العديد من الاقتصادات الكبرى.

وعلى جانب العرض، تم الإعلان في إبريل عن تطبيق قيود على الإنتاج بموجب اتفاقية أوبك+ (منظمة البلدان المصدرة للنفط إلى جانب مجموعة مختارة من البلدان غير الأعضاء) بحيث لا يتجاوز ١,٢ مليون برميل يوميا – إلى جانب تخفيضات طوعية إضافية قدرها مليون برميل يوميا و٠,٣ مليون برميل يوميا في السعودية وروسيا على الترتيب. غير أن قوة نمو الإنتاج النفطي في البلدان غير الأعضاء في أوبك، لا سيما الولايات المتحدة، حيث يُتوقع ارتفاع الإنتاج النفطي بمقدار ١,١ مليون برميل يوميا هذا العام، قد ساهمت في موازنة تأثير هذه القيود جزئيا. ونشأت آثار مختلطة نتيجة العقوبات الغربية على صادرات النفط الخام الروسية: فقد ظلت تدفقات صادرات النفط الروسية مستقرة عموما، وتضاءل الخصم المطبق على أسعار الصادرات مقارنة بخام برنت مع الوقت – حيث يتم تداول النفط الروسي بما يتجاوز ٦٠ دولارا، وهو الحد الأقصى الذي فرضته مجموعة السبعة – مع زيادة أسطول ناقلات النفط غير الموالية للغرب التي تحمل النفط الروسي، وقيام روسيا على ما يبدو بإعداد ترتيبات التأمين البحري الخاصة بها.

الشكل البياني ١– ت خ–١: تطورات أسواق السلع الأولية

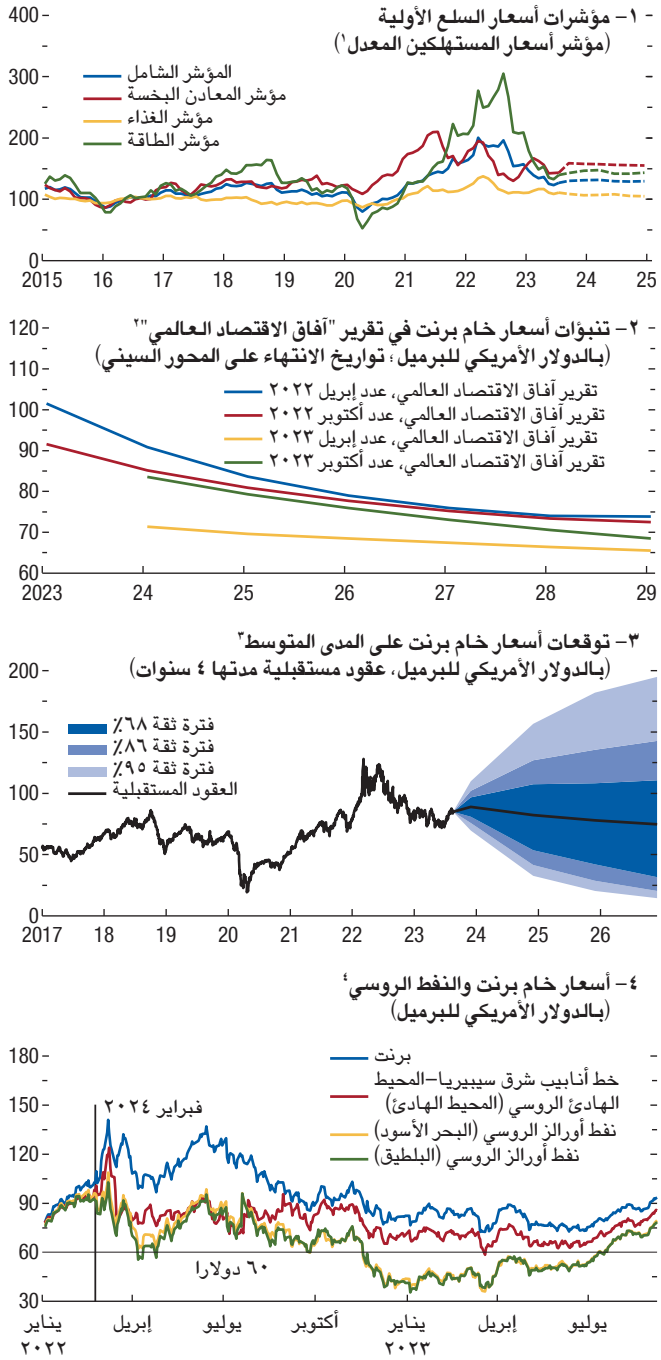

المصادر: مؤسسة Argus، ومؤسسة Bloomberg Finance L.P.، ومؤسسة Haver Analytics، و"نظام أسعار السلع الأولية" في صندوق النقد الدولي، وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.
[١] مؤشر أسعار المستهلكين الأمريكي المعدل. وتم استخدام أحدث قيمة فعلية في إعداد التنبؤات.
[٢] تستند التنبؤات إلى تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي".
[٣] مشتقة من أسعار عقود الخيار المستقبلية في ١٨ أغسطس ٢٠٢٣.
[٤] أحدث نقطة في البيانات هي ٨ سبتمبر ٢٠٢٣. جميع الأسعار متوسطات يومية.

ساهم في إعداد هذا التقرير الخاص كريستيان بوغمانز ووينشوان دونغ وهورهيه ميراندا–بينتو وأندريا بيسكاتوري (رئيس الفريق) وإيرفين بريفتي ومارتن شتومر وغييرمو فيردوسكو–بوستوس، وقدم المساعدة البحثية كل من جوزيف موسى وتيانشو كي. ويستند هذا التقرير الخاص إلى دراسة Miranda-Pinto and others (2023).

وتشير أسواق العقود المستقبلية إلى تراجع أسعار النفط الخام بنسبة ١٦,٥٪ على أساس سنوي مقارن لتصل في المتوسط إلى ٨٠,٥ دولار أمريكي للبرميل في عام ٢٠٢٣ (مقابل ٩٦,٤ دولار أمريكي في عام ٢٠٢٢)، مع استمرار التراجع في السنوات القادمة وصولا إلى ٧٢,٧ دولار أمريكي في عام ٢٠٢٦ (الشكل البياني ١– ت خ–١، اللوحة ٢). وتتوقع الوكالة الدولية للطاقة ارتفاع الطلب على النفط بمقدار ٢,٢ مليون برميل يوميا، ليصل إلى ١٠٢,٢ مليون برميل يوميا في عام ٢٠٢٣، متجاوزا حجم الإمدادات في النصف الثاني من العام. ويزداد عدم اليقين بشأن هذه التوقعات السعرية (الشكل البياني ١–ت خ–١، اللوحة ٣). وتنشأ احتمالات تجاوز التوقعات السعرية نتيجة التخفيضات الإضافية بموجب اتفاقية أوبك+، والتصعيد العسكري المحتمل في البحر الأسود، وعدم كفاية الاستثمارات في قطاع استخراج الوقود الأحفوري. أما مخاطر التطورات السلبية، فتنشأ عن نكسة اقتصادية عالمية محتملة واسعة النطاق، وتباطؤ الطلب الصيني على النفط، وتسارع وتيرة تغلغل السيارات الكهربائية.

استمرار عودة أسعار الغاز الطبيعي إلى مستوياتها الطبيعية: تراجعت أسعار عقود تداول الغاز الطبيعي الأوروبية (ETTF) بنسبة ٣٦٪ خلال الفترة من فبراير إلى أغسطس ٢٠٢٣ لتصل إلى متوسط شهري قدره ١٠,٧ دولار أمريكي للمليون وحدة حرارية بريطانية، كما انخفض ترتيبها داخل النطاق الأعلى للأسعار التاريخية. وجاء هذا التراجع نتيجة انخفاض الطلب، والمخزون الهائل من الشتاء السابق، والإمدادات الضخمة من الغاز الطبيعي المسال وغاز الأنابيب من النرويج وشمال إفريقيا. كذلك تراجعت أسعار الغاز الطبيعي المسال الآسيوي بنسبة ٢٦,٤٪، على غرار الأسعار الأوروبية. وارتفعت أسعار الغاز الطبيعي "هنري هب" الأمريكي بنسبة ٨,٦٪ منذ فبراير لتصل إلى ٢,٦ دولار أمريكي للمليون وحدة حرارية بريطانية في أغسطس ٢٠٢٣. ومن المتوقع تباطؤ الفروق السعرية بين الغاز الأمريكي والأوروبي تدريجيا مع زيادة التوسعات في القدرات التصديرية للغاز الطبيعي المسال الأمريكي في عام ٢٠٢٤ وما بعده. ويتضح ذلك من التضاؤل التدريجي في الفجوة بين منحنيات أسعار العقود المستقبلية الأمريكية والأوروبية. وتشير أسعار عقود تداول الغاز الطبيعي المستقبلية (TTF) إلى إمكانية ارتفاع متوسط الأسعار السنوية من ١٣,٦ دولار أمريكي للمليون وحدة حرارية بريطانية إلى ١٧,٥ دولار أمريكي للمليون وحدة حرارية بريطانية في عام ٢٠٢٤ ثم تراجعها إلى ٩,١ دولار أمريكي للمليون وحدة حرارية بريطانية بحلول عام ٢٠٢٨. وتشير التوقعات إلى ارتفاع المتوسط السنوي لأسعار غاز "هنري هب" الأمريكي من ٢,٧ دولار أمريكي للمليون وحدة حرارية بريطانية في عام ٢٠٢٣ إلى ٣,٩ دولار أمريكي للمليون وحدة حرارية بريطانية في عام ٢٠٢٨.

تراجع أسعار المعادن: عقب تعاف قصير خلال فصل الشتاء، تراجعت أسعار المعادن البخسة بنسبة ١٥,٧٪ خلال الفترة من فبراير إلى أغسطس مع تراجع الزخم الناتج عن إعادة فتح الاقتصاد في الصين واستمرار الاضطرابات في قطاعها العقاري الذي يمثل إلى جانب قطاع البناء حوالي ٢٠٪ من الاستهلاك العالمي للمعادن (الشكل البياني ١–ت خ–١، اللوحة ١). كذلك ساهم ارتفاع أسعار الفائدة وضعف الطلب الصناعي الأوروبي في المشاعر السلبية السائدة في الأسواق. كذلك تم تخفيض تنبؤات أسعار المعادن

الشكل البياني ١– ت خ–٢: التضخم الكلي

(التغير ٪ على أساس شهري مقارن، معدل موسميا)

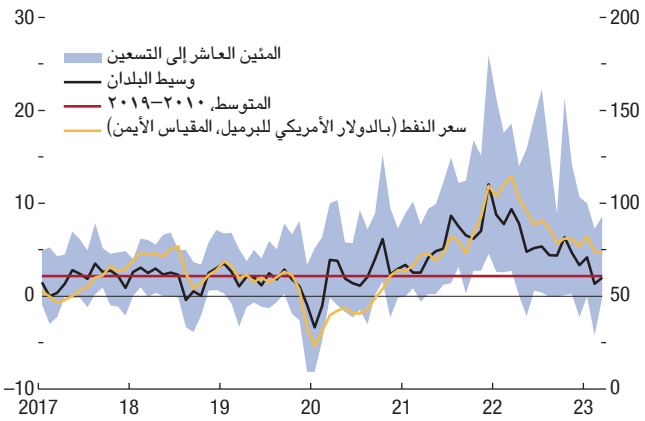

المصادر: مؤسسة Haver Analytics، و"نظام أسعار السلع الأولية" في صندوق النقد الدولي، وحسابات خبراء الصندوق.

ملحوظة: يغطي التوزيع (المنطقة المظللة) مجموعة من البلدان تمثل ٨٣,٩٪ من إجمالي الناتج المحلي العالمي (مرجحا بتعادل القوى الشرائية).

البخسة منذ صدور عدد إبريل ٢٠٢٣ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، حيث يُتوقع حاليا تراجع الأسعار بنسبة ٤,٧٪ في عام ٢٠٢٣ و٧,١٪ في عام ٢٠٢٤. ولا تزال أسعار الذهب مرتفعة عقب تباطؤ وتيرة تشديد سياسات الاحتياطي الفيدرالي واستمرار الطلب على أدوات التحوط ضد التضخم وبدائل الدولار.

أسعار السلع الزراعية تواصل اتجاهها التنازلي: خلال الفترة بين فبراير وأغسطس، تراجع مؤشر صندوق النقد الدولي لأسعار الغذاء والمشروبات بنسبة ٦,٧٪، مواصلا تراجعه السابق ولكن بوتيرة أكثر تباطؤا مقارنة بالنصف الثاني من عام ٢٠٢٢. وقد ساهمت أسعار جميع السلع الغذائية الأولية الرئيسية، ما عدا السكر والأرز ولحم الخنزير، في الاتجاه التنازلي. ونتيجة لقوة الاستجابة على جانب الإمدادات خلال موسم ٢٠٢٢–٢٠٢٣، سجلت أسعار الحبوب تراجعا نسبيا لتنخفض بنسبة ٢٠,٧٪ في أغسطس مقارنة بفبراير. ورغم ذلك، لا تزال أسعار الحبوب متجاوزة لمتوسط السنوات الخمس الماضية بنسبة ٧,٧٪. وفي الهند، وهي أكبر مصدري الأرز على مستوى العالم، أدت المخاوف بشأن الأمن الغذائي إلى قيود التصدير التي تم فرضها مؤخرا. وتشير الاحتمالات إلى تجاوز الأسعار المتوقعة، وهو ما يرجع أساسا إلى تداعيات انتهاء مبادرة حبوب البحر الأسود والآثار غير المعلومة لظاهرة النينيو (راجع نص الفصل) والتي ربما تفاقمت بفعل تزايد القيود على تصدير الغذاء.

أسعار السلع الأولية باعتبارها إحدى قنوات السياسة النقدية

تُعزى الطفرة العالمية الأخيرة في مستوى التضخم وتراجعه لاحقا إلى التقلبات الحادة في أسعار السلع الأولية وعوامل أخرى (الشكل البياني ١–ت خ–٢) (راجع على سبيل المثال دراسة Gagliardone and Gertler 2023، ودراسة Blanchard and Bernanke 2023، ودراسة Ball, Leigh, and Mishra 2022).

غير أن أسعار السلع الأولية ليست مجرد عامل خارجي بالنسبة للاقتصاد الكلي، بل إن جزءا من استجابة السياسة النقدية تجاه التضخم مؤخرا ربما كان من خلال قناة أسعار السلع الأولية، حيث تؤثر سياسات البنوك المركزية الكبرى على الأنشطة والأوضاع المالية العالمية التي عادة ما تكون من أهم الدوافع وراء تقلبات أسعار السلع الأولية. إذن ما هي الأهمية الكمية لأسعار السلع الأولية باعتبارها إحدى قنوات السياسة النقدية – لا سيما السياسة النقدية الأمريكية – في التضخم الذي تشهده الولايات المتحدة والعالم؟

تناولت تحليلات تجريبية محدودة هذه المسألة.[١] ويساهم هذا التقرير الخاص في سد هذه الفجوة من خلال تقدير آثار صدمات السياسة النقدية الأمريكية على أسعار السلع الأولية، وتداعياتها المرتدة من خلال هذه القناة على الاقتصاد الأمريكي والتداعيات الممتدة إلى أسعار المستهلكين في البلدان الأخرى. وينظر التقرير أيضا في آلية انتقال آثار أسعار السلع الأولية إلى أسعار المستهلكين والتفاوتات المحتملة.

إطار مفاهيمي

يضطلع الاحتياطي الفيدرالي بدور خاص بين البنوك المركزية. ويرجع ذلك إلى أن معظم التدفقات الرأسمالية عبر الحدود مقومة بالدولار الأمريكي، وكذلك إلى السياسة النقدية الأمريكية التي تعد أحد المحركات الرئيسية للدورة المالية العالمية (راجع دراسة Dées and Galesi 2021، ودراسة Miranda-Agrippino and Rey 2020). لذلك تنشأ عن التغيرات في أسعار الفائدة الأمريكية تداعيات هائلة على باقي العالم (دراسة Rey 2013).[٢] لذلك؛ سيركز هذا التحليل على آثار صدمات السياسة النقدية الأمريكية (راجع الملحق ١–١ على شبكة الإنترنت للاطلاع على تحليل لتأثير صدمات البنك المركزي الأوروبي).[٣]

ومن الناحية المفاهيمية، يمكن أن تؤثر السياسة النقدية الأمريكية على أسعار السلع الأولية عبر (١) قناة تكلفة التخزين، من خلال تكلفة الفرصة البديلة لتخزين السلع الأولية، و(٢) قناة الاقتصاد الحقيقي من خلال التأثير على استهلاك السلع الأولية في الحاضر والمستقبل، و(٣) قناة السيولة والمحافظ الاستثمارية من خلال التأثير على الأوضاع المالية وبالتالي حجم السيولة المتاح للتداول في أسواق السلع المادية والمشتقات، و(٤) قناة سعر الصرف؛ إذ إن معظم السلع الأولية يتم تداولها بالدولار. ونظرا لأن السياسة النقدية عادة ما تستغرق فترة طويلة قبل أن تؤثر على الاقتصاد الحقيقي، فإن التأثير الفوري لصدمات السياسة النقدية عبر قناة الاقتصاد الحقيقي لا يتحقق إلا من خلال التوقعات ولا ينطبق بالتالي سوى على السلع الأولية سهلة التخزين.[٤]

آثار صدمات السياسة النقدية على أسعار السلع الأولية: منهج عالي التواتر

تُستخدم التوقعات المحلية في التحليل الوارد هنا لتقدير آثار صدمات السياسة النقدية – على غرار دراسة Jarociński and Karadi (2020) – على أسعار السلع الأولية.[٥] ويتضح التأثير الأقوى على المعادن الصناعية (كالنيكل والنحاس على سبيل المثال) والنفط. فتؤدي صدمة قدرها ١٠ نقاط أساس في السياسة النقدية إلى تراجع بنسبة ٢,٥٪ في مؤشر أسعار المعادن البخسة وبنسبة ٢٪ في أسعار النفط، مع بلوغ الاستجابة ذروتها بعد حوالي ٢٠ يوما (انظر الشكل البياني ١–ت خ–٣). كذلك تشهد أسعار المواد الخام، مثل القطن والمطاط، تراجعا مماثلا. أما التأثير على أسعار الغذاء، مثل الحبوب، فيكون أقل حدة (دون ١٪) وتفتقر تقديراته إلى الدقة نسبيا.

ويتضح التأثير الأقوى على المعادن الصناعية (كالنيكل والنحاس على سبيل المثال) والنفط. فتؤدي صدمة قدرها ١٠ نقاط أساس في السياسة النقدية إلى تراجع بنسبة ٢,٥٪ في مؤشر أسعار المعادن البخسة وبنسبة ٢٪ في أسعار النفط، مع بلوغ الاستجابة ذروتها بعد حوالي ٢٠ يوما (انظر الشكل البياني ١–ت خ–٣). كذلك تشهد أسعار المواد الخام، مثل القطن والمطاط، تراجعا مماثلا. أما التأثير على أسعار الغذاء، مثل الحبوب، فيكون أقل حدة (دون ١٪) وتفتقر تقديراته إلى الدقة نسبيا.[٦] وتُقدر استجابة سعر الذهب بدقة كبيرة، حيث يتراجع السعر بنسبة ١,١٪ بعد ٢٣ يوما. وبذلك يفرض سعر الصرف حدا أقصى لقناة تكلفة التخزين، نظرا لأن تحركات أسعار الذهب

[١] من الأمثلة الحديثة دراسة Breitenlechner, Georgiadis, and Schumann (2022) ودراسة Ider and others (2023).

[٢] الدولار عملة تدخل وركيزة (دراسة Gourinchas 2019). ويساعد ذلك في انتشار دفعات السياسة النقدية الأمريكية من المركز إلى الأطراف، كما يشكل قاسما مشتركا في البيئة النقدية العالمية. وتشتد وطأة تداعيات السياسة النقدية الأمريكية على باقي العالم من خلال أهمية التمويل الدولاري في الميزانيات العمومية للبنوك العالمية، وسلاسل الإمداد العالمية التي باتت أكثر طولا وتعقيدا (دراسة Bruno and Shin 2015).

[٣] ازدادت الحركة المتزامنة في أسعار الفائدة الأساسية عبر البنوك المركزية. ويبدو أن صدمات السياسة النقدية الأمريكية تؤدي إلى استجابات وصدمات مفاجئة على مستوى السياسات في البنوك المركزية الأخرى، مثل البنك المركزي الكندي والبنك المركزي الأوروبي (راجع الملحق ١–١ على شبكة الإنترنت للاطلاع على التفاصيل). وتشير دراسة Kearns, Schrimpf, and Xia (2023) إلى أن التداعيات من البنوك المركزية الأخرى محدودة. ففي حالة الصين، عادة ما تكون سياسة المالية العامة هي الأكثر استخداما في معالجة تقلبات الدورة الاقتصادية بدلا من السياسة النقدية. ويمكن الاطلاع على جميع الملاحق على شبكة الإنترنت من خلال الرابط التالي: www.imf.org/en/Publications/WEO.

[٤] يمكن أيضا لصدمات السياسة النقدية الكبيرة أن يكون لها تأثير غير خطي على أسعار السلع الأولية (دراسة Miao, Wu, and Funke 2011).

[٥] يتم التركيز على أسعار السلع الأولية المقومة بالدولار فقط خلال الفترة ١٩٩٠–٢٠١٩. ويُستخدم مفهوم الصدمة الخالصة في السياسة النقدية حسب دراسة Jarociński and Karadi (2020)، والذي يستبعد تأثير معلومات البنك المركزي. ويعرض الملحق ١–١ على شبكة الإنترنت المزيد من التفاصيل.

[٦] تم استبعاد استجابات أسعار الغاز الطبيعي (هنري هب) نظرا لأن أسواق الغاز تنطوي على تغيرات هيكلية مهمة في العينة. وخلال الفترة ١٩٩٠–٢٠١٩، لا تستجيب أسعار الغاز الطبيعي للسياسة النقدية الأمريكية. ولكن في العينة الفرعية للفترة ٢٠١٦–٢٠١٩ فقط، عندما سجلت صادرات الغاز الطبيعي الأمريكي ارتفاعا حادا، يُلاحظ تراجع هائل في أسعار الغاز في أعقاب تشديد السياسة النقدية الأمريكية.

الشكل البياني ١– ت خ–٣: ذروة استجابة أسعار السلع الأولية لصدمة قدرها ١٠ نقاط مئوية في السياسة النقدية الأمريكية
(التغير ٪)

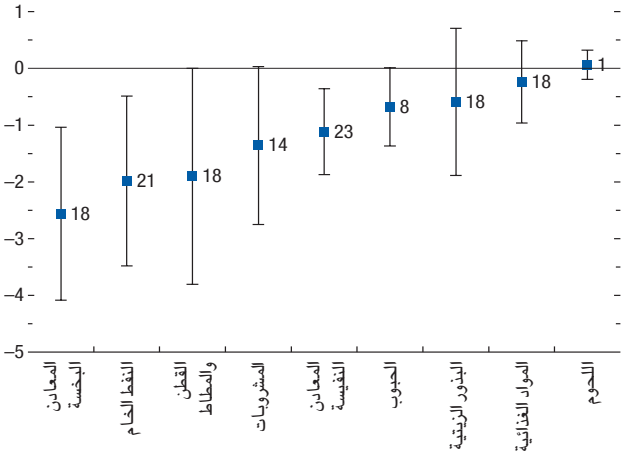

المصادر: مؤسسة Bloomberg Finance L.P.؛ و"نظام أسعار السلع الأولية" في صندوق النقد الدولي؛ وقاعدة بيانات الأمم المتحدة لإحصاءات تجارة السلع الأساسية؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: الأرقام قرين كل إطار تمثل النطاق الزمني (اليوم) الذي سجلت فيه أسعار السلع الأولية أقصى انخفاض لها. وتمثل أعمدة الخطأ التي يعرضها الشكل البياني فترات ثقة بنسبة ٩٠٪.

غالبا ما ترتبط في الظروف العادية بتكلفة الفرصة البديلة لتخزين الذهب.[٧] وتؤثر صدمات السياسة النقدية بدورها على الدولار الذي يرتفع بنسبة ٠,٤٪، ولكنه تأثير قصير الأجل.[٨]

آثار صدمات السياسة النقدية على أسعار السلع الأولية والتداعيات المرتدة والممتدة

لقياس التداعيات المحلية المرتدة والتداعيات الممتدة للسياسة النقدية الأمريكية إلى البلدان الأخرى، يتم تطبيق منهج الانحدار الذاتي للمتجهات الهيكلية باستخدام متغيرات بديلة شهرية. وينظر التحليل بداية في آثار قناة أسعار السلع الأولية على التضخم الأمريكي. ثم ينتقل لاحقا إلى الآثار على التضخم في البلدان الأخرى. وينصب التركيز هنا على أسعار الغذاء والنفط ذات التأثير المباشر الأكبر على التضخم الكلي.

[٧]ما عدا في حالة الغاز الطبيعي، تظل النتائج ثابتة مع اختيار فترات مختلفة للعينات الفرعية، مما يشير إلى أن العلاقة بين السياسة النقدية وأسعار السلع الأولية لم تتغير مع الوقت. وينطبق ذلك أيضا على الحالات التي تنقسم فيها العينة إلى شرائح قبل عام ٢٠٠٤ وبعده، هو العام الذي يُستخدم عادة في التمييز بين الفترات السابقة واللاحقة لتغول القطاع المالي في أسواق السلع الأولية (دراسة Tang and Xiong 2012).

[٨]يشير ذلك إلى أن الارتباط بين التحركات عالية التواتر في الدولار الأمريكي وأسعار السلع الأولية سالب في حالة وجود صدمة في السياسة النقدية. ورغم وجود شواهد على تغير الارتباط غير المشروط بين أسعار السلع الأولية والدولار منذ عام ٢٠١٥ (دراسة Hofmann, Igan, and Rees 2023)، لم يتوصل التحليل الوارد في هذا التقرير الخاص إلى أي شواهد على تغير العلاقة بين السياسة النقدية الأمريكية ومؤشرات أسعار السلع الأولية في تلك الفترة (راجع الملحق ١–١ على شبكة الإنترنت للاطلاع على التفاصيل).

الشكل البياني ١– ت خ–٤: دوال الاستجابة للدفعات: صدمة قدرها ١٠ نقاط مئوية في السياسة النقدية الأمريكية
(٪)

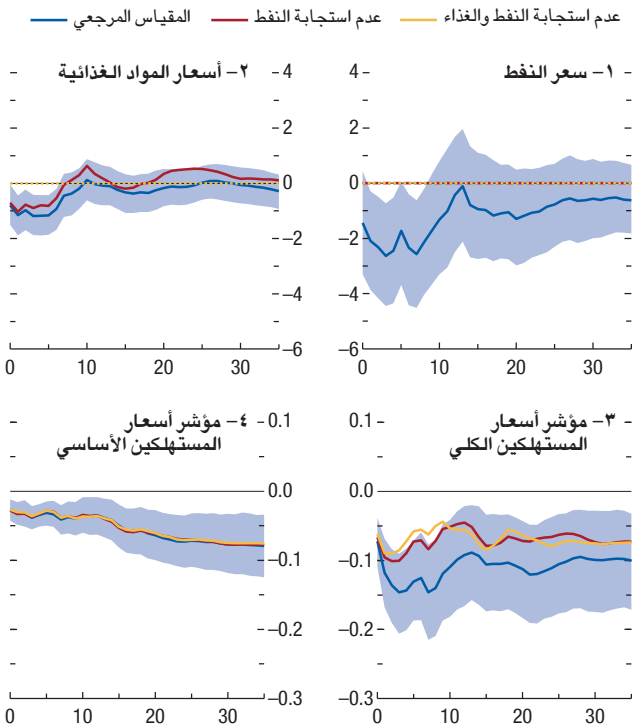

المصادر: مؤسسة Bloomberg Finance L.P.، ومجلس محافظي نظام الاحتياطي الفيدرالي، وقاعدة بيانات الأمم المتحدة لإحصاءات تجارة السلع الأساسية، ومكتب إحصاءات العمل الأمريكي، وإدارة معلومات الطاقة الأمريكية، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: الخطوط باللون الأحمر (الأصفر) توضح استجابة المتغيرات بافتراض عدم استجابة أسعار النفط (أسعار النفط والغذاء). وتمثل المناطق باللون الأزرق نطاقات ثقة بنسبة ٦٨٪. أسعار النفط والغذاء بالدولار حسب قيمته في العام الحالي.

التداعيات المرتدة

يؤدي ارتفاع أسعار الفائدة على الأموال الفيدرالية الأمريكية بمقدار ١٠ نقاط مئوية إلى تراجع قدره ٢٪ في أسعار النفط، ويستمر التأثير لثمانية أشهر. وتتراجع أسعار الغذاء بنسبة ١٪، ولكن التأثير أقصر أجلا. وتتسق استجابات مؤشر أسعار المستهلكين الكلي والإنتاج الصناعي وسعر الصرف مع الانعكاسات النظرية لتشديد السياسة النقدية (انظر الشكل البياني ١–ت خ–٤ والملحق ١–١ على شبكة الإنترنت).[٩]

[٩]إلى جانب أداة السياسة النقدية، تتناول المواصفة الأولى سبعة متغيرات اقتصادية كلية: أذون الخزانة لعام واحد، ومؤشر أسعار المستهلكين الكلي الأمريكي، ومؤشر أسعار المستهلكين الأساسي الأمريكي، والإنتاج الصناعي الأمريكي، والعلاوة الإضافية على السندات، والدولار الأمريكي، وسعر نفط غرب تكساس الوسيط، ومؤشر أسعار الغذاء. وتغطي البيانات الفترة ١٩٩٠–٢٠١٩. وتم التركيز على السلع الأولية من الغذاء والطاقة نظرا لانتقال تأثيرها إلى التضخم الكلي بصورة مباشرة ودون تأخر كبير مقارنة بالسلع الأولية الأخرى، مثل المعادن والأسمدة والمواد الخام.

الجدول ١–ت خ–١: متوسط استجابة مؤشرات أسعار المستهلكين
(٪)

		صفر–٦ أشهر	صفر–١٢ شهرا	١٢–٢٤ شهرا
الولايات المتحدة	المقياس المرجعي	٠,١٢–	٠,١٢–	٠,٠٢–
	عدم استجابة النفط	٠,٠٩–	٠,٠٧–	٠,٠٢–
	المساهمة[١]	(٣٢)	(٤٠)	–
	عدم استجابة النفط والغذاء	٠,٠٧–	٠,٠٦–	٠,٠١–
	المساهمة	(٤١)	(٤٧)	–
	المساهمة بناء على تحليل المتغيرات الوسيطة[٢]	(٤٣)	(٤٠)	–
بلدان أخرى	المقياس المرجعي	٠,٠٧–	٠,٠٧–	صفر
	عدم استجابة النفط	٠,٠٤–	٠,٠٣–	٠,٠١–
	المساهمة	(٤٨)	(٥٧)	–
	عدم استجابة النفط والغذاء	٠,٠٢–	٠,٠٢–	صفر
	المساهمة	(٦٦)	(٧٤)	–

المصدر: مجلس محافظي نظام الاحتياطي الفيدرالي، وإدارة معلومات الطاقة الأمريكية، والبنك الدولي، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: متوسط استجابة مؤشرات أسعار المستهلكين لزيادة أسعار الفائدة بعشر نقاط أساس. تعبر النطاقات الزمنية في كل عمود عن متوسط فترة الانخفاض.
[١] النسب المئوية بين الأقواس تعبر عن مساهمات قناة السلع الأولية.
[٢] "المساهمة بناء على تحليل المتغيرات الوسيطة" تمثل مساهمة مؤشر السلع الأولية ككل بناء على تحليل وساطة التوقعات المحلية للمتغيرات المساعدة.

ولعزل أسعار السلع الأولية باعتبارها إحدى قنوات السياسة النقدية الأمريكية، على غرار دراسة Bernanke, Gertler, and Watson (1997)، يعاد تقدير دوال الاستجابة للدفعات بشرط ألا يكون للسياسة النقدية الأمريكية أي تأثير على (١) أسعار النفط و(٢) أسعار النفط والغذاء معا. وإذا ما تم إغلاق قناة أسعار السلع الأولية، يتراجع تأثير السياسة النقدية الأمريكية على مؤشر أسعار المستهلكين. وكما يوضح الجدول ١–ت خ–١، ففي غياب استجابة أسعار النفط والغذاء، كان مؤشر أسعار المستهلكين الكلي ليتراجع بمقدار ٠,٠٧ نقطة مئوية بدلا من ٠,١٢ نقطة مئوية في النصف الأول من العام، مما يشير إلى أن مساهمة قناة أسعار السلع الأولية تبلغ ٤١٪. وتشهد السنة الأولى مساهمة مماثلة، ولكنها تتراجع مع الوقت عندما يصبح التضخم الأساسي هو المحرك الأول (انظر الشكل البياني ١–ت خ–٤، اللوحة ٤). ولأسعار النفط دور أساسي في هذا الصدد، حيث تؤثر على أسعار الغذاء، والعكس غير صحيح.

وعادة ما يؤكد تحليل وساطة التوقعات المحلية للمتغيرات المساعدة هذه النتائج، حيث تصل مساهمة أسعار السلع الأولية في المتوسط ٤٣٪ على مدار نصف عام (انظر الجدول ١–ت خ–١ والملحق ١–١ على شبكة الإنترنت).

التداعيات الممتدة

يعرض الشكل البياني ١–ت خ–٥ آثار السياسة النقدية الأمريكية على مؤشر أسعار المستهلكين في البلدان (اللون الأزرق)، إلى جانب تأثير السياسة النقدية الأمريكية على مؤشر أسعار المستهلكين في البلدان في غياب قناة أسعار السلع الأولية (اللون الأحمر).[١٠]

[١٠] لدراسة آثار السياسة النقدية الأمريكية على التضخم الأجنبي من خلال أسعار السلع الأولية، يُضاف إلى المواصفة السابقة مؤشر أسعار المستهلكين للبلد i وسعر الصرف الثنائي للبلد i والولايات المتحدة، مع تكرار التقدير في مجموعة تضم ٢٤ بلدا. ويُستخدم التحليل ذاته في دراسة حجم التغير في مؤشر أسعار المستهلكين للبلد i الذي يمكن عزوه إلى تأثير السياسة النقدية الأمريكية على أسعار السلع الأولية.

الشكل البياني ١– ت خ–٥: مساهمة أسعار النفط والغذاء في انتقال أثر صدمات السياسة النقدية
(٪)

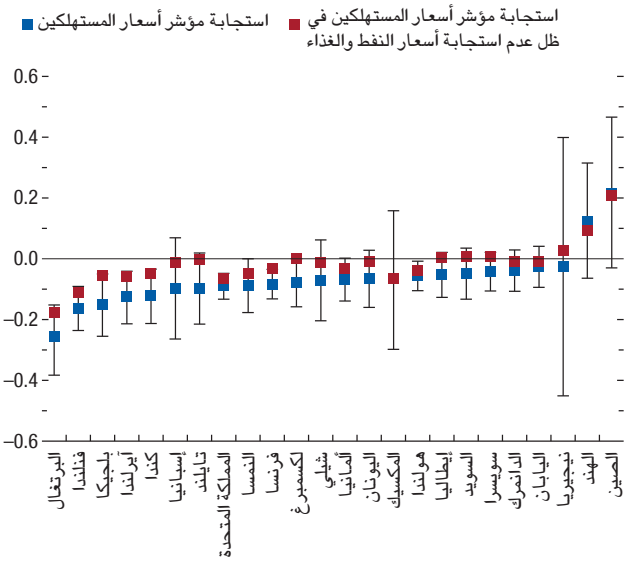

المصادر: مجلس محافظي نظام الاحتياطي الفيدرالي، وإدارة معلومات الطاقة الأمريكية، والبنك الدولي، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: المربعات باللون الأزرق والأحمر هي متوسط استجابة مؤشرات أسعار المستهلكين خلال عام واحد عقب زيادة أسعار الفائدة الأمريكية بعشر نقاط مئوية. وتمثل أعمدة الخطأ فترات ثقة بنسبة ٦٨٪.

وحسب المتوقع، يتراجع مؤشر أسعار المستهلكين في معظم البلدان عقب تشديد السياسة النقدية الأمريكية. ويكون لدور قناة أسعار السلع الأولية أهمية كمية في عدد من البلدان. وكما يوضح الجدول ١–ت خ–١، تمثل قناة أسعار السلع الأولية في البلدان ذات الظروف العادية ٦٦٪ من مجموع تداعيات السياسة النقدية الأمريكية على التضخم في النصف الأول من العام. وتبلغ مساهمة سعر النفط وحده ٤٨٪.

تفاوت انتقال الآثار

يشير بعض المراقبين إلى أن الارتفاع الأخير في معدلات التضخم صاحبه انتقال المزيد من آثار أسعار السلع الأولية العالمية إلى أسعار المستهلكين المحلية. كذلك أُشير إلى أن المنتجين يحرصون على تمرير التغيرات في التكلفة إلى المستهلكين عند ارتفاع أسعار السلع الأولية، مع امتناعهم عن ذلك عند انخفاض أسعار السلع الأولية. وأخيرا، قد يمرر المنتجون نسبة أكبر من التغيرات في أسعار السلع الأولية إلى أسعار المستهلكين عندما تجذب هذه التغيرات انتباههم بسبب حجمها أو سرعتها.

وتُختبر هذه الفرضيات باستخدام مجموعة من التوقعات المحلية لتضخم أسعار الغذاء والطاقة المحلية في ظل صدمات في أسعار السلع الغذائية والنفط. وبالنسبة لتضخم أسعار الغذاء، لا توجد شواهد على انتقال المزيد من الآثار خلال طفرات أسعار السلع الأولية مقارنة بفترات الكساد، أو انتقال المزيد من الآثار

الشكل البياني ١– ت خ–٦: تباين انتقال آثار صدمات أسعار السلع الأولية
(٪)

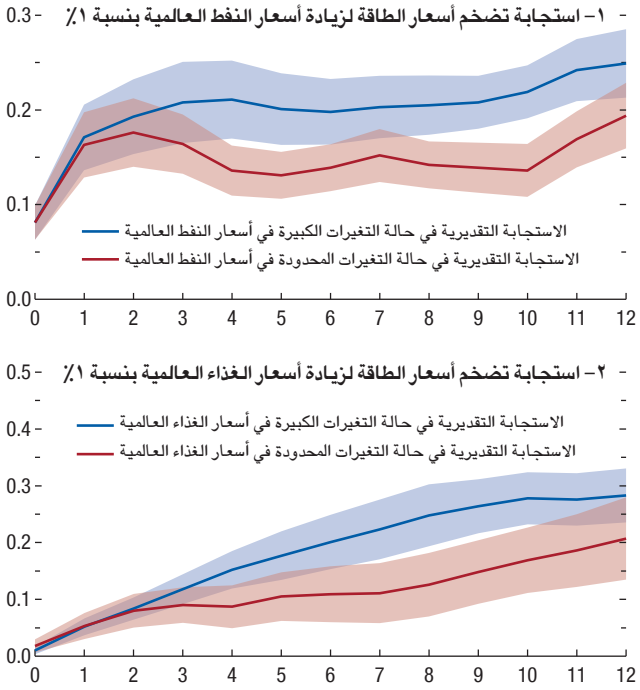

المصادر: دراسة Ha Kose, and Ohnsorge (2021)، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: تمثل المناطق المظللة نطاقات ثقة بنسبة ٩٠٪. وتعبر الأرقام على المحور السيني عن الشهور التالية للصدمة. وتم تقدير معامل التغيرات السعرية الكبيرة (المحدودة) باستخدام عينة فرعية للتغيرات السعرية التي تتجاوز (تقل عن أو تساوي) انحرافا معياريا واحدا.

في حالة الزيادات السعرية مقارنة بالانخفاضات السعرية. غير أنه توجد بعض الشواهد على أن تأثير صدمات سعر النفط الكبيرة على تضخم أسعار الطاقة المحلية قد يكون ضعف تأثير صدمات سعر النفط المحدودة (الشكل البياني ١–ت خ–٦، اللوحة ١). وبالنسبة لتضخم أسعار الغذاء، هناك شواهد أيضا على انتقال المزيد من آثار أسعار الغذاء كلما كانت الصدمات أكبر وأكثر وضوحا (الشكل البياني ١–ت خ–٦، اللوحة ٢).

الاستنتاجات

للسياسة النقدية تأثير مباشر وقوي على أسعار السلع الأولية، لا سيما أسعار السلع الأولية الصناعية والقابلة للتخزين مثل النفط والمعادن. وسرعان ما تنشأ عن صدمات السياسة النقدية الأمريكية تداعيات مرتدة وتداعيات ممتدة إلى بلدان أخرى. فعقب صدمة قدرها ١٠ نقاط أساس في السياسة النقدية، يؤدي تراجع أسعار النفط والغذاء خلال ستة أشهر إلى انخفاض التضخم المحلي وفي البلدان الأخرى بنسبة ٠,٠٥٪ في المتوسط. وتشير هذه النتائج إلى أن أسعار السلع الأولية، باعتبارها إحدى قنوات السياسة النقدية الأمريكية، تنشأ عنها تداعيات أكبر نسبيا تمتد إلى البلدان الأخرى مقارنة بالتداعيات المرتدة في الولايات المتحدة، حيث تمثل قناة أسعار السلع الأولية ٤١٪ من مجموع التراجع في مؤشر أسعار المستهلكين الكلي الأمريكي، مقابل ٦٦٪ من مجموع التراجع في مؤشر أسعار المستهلكين الكلي في متوسط بلدان العينة.

وعادة ما تكون تداعيات صدمات السياسة النقدية الأمريكية أكثر تأثيرا على أسعار المستهلكين في الاقتصادات المتقدمة الأخرى، بينما تفتقر تقديرات استجابة أسعار المستهلكين وقنوات أسعار السلع الأولية إلى الدقة في اقتصادات الأسواق الصاعدة نظرا لفرض المزيد من القيود التنظيمية على الأسعار في الأسواق الصاعدة. غير أن تأثير قناة أسعار السلع الأولية على التضخم الأساسي محدود للغاية. وينبغي للبنوك المركزية الكبرى تحديد أهداف سياساتها بما يراعي التداعيات المرتدة والتداعيات الممتدة إلى البلدان الأخرى عبر قناة أسعار السلع الأولية، وتوقع انتقال المزيد من الآثار خلال فترات التغيرات الحادة في أسعار السلع الأولية (مقارنة بالفترات التي تشهد تغيرات محدودة). وأخيرا، ونظرا لأن الاحتياطي الفيدرالي يحدد عادة الخطوط العريضة لموقف السياسة النقدية العالمية، وفي ظل إمكانية تأثير البنوك المركزية الكبرى الأخرى، مثل البنك المركزي الأوروبي، على أسعار السلع الأولية أيضا، يمكن تقوية قناة أسعار السلع الأولية في إطار العمل على زيادة تنسيق السياسات النقدية.

جدول المرفق ١-١-١: الاقتصادات الأوروبية: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وأسعار المستهلكين ورصيد الحساب الجاري والبطالة

(التغير السنوي ٪، ما لم يُذكر خلاف ذلك)

	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي			أسعار المستهلكين[١]			رصيد الحساب الجاري[٢]			البطالة[٣]		
		توقعات			توقعات			توقعات			توقعات	
	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤
أوروبا	٢,٧	١,٢	١,٥	١٥,٤	١٠,٥	٩,٤	٢,٠	٢,٠	٢,١	...	...	...
أوروبا المتقدمة	٣,٥	٠,٧	١,٢	٨,٥	٥,٩	٣,٣	١,٩	٢,٥	٢,٦	٦,٠	٦,٠	٦,٠
منطقة اليورو[٤،٥]	٣,٣	٠,٧	١,٢	٨,٤	٥,٦	٣,٣	-٠,٧	١,٢	١,٤	٦,٧	٦,٦	٦,٥
ألمانيا	١,٨	-٠,٥	٠,٩	٨,٧	٦,٣	٣,٥	٤,٢	٦,٠	٦,٦	٣,١	٣,٣	٣,٣
فرنسا	٢,٥	١,٠	١,٣	٥,٩	٥,٦	٢,٥	-٢,٠	-١,٢	-١,٣	٧,٣	٧,٤	٧,٣
إيطاليا[٦]	٣,٧	٠,٧	٠,٧	٨,٧	٦,٠	٢,٦	-١,٢	٠,٧	٠,٩	٨,١	٧,٩	٨,٠
إسبانيا	٥,٨	٢,٥	١,٧	٨,٣	٣,٥	٣,٩	٠,٦	٢,١	٢,٠	١٢,٩	١١,٨	١١,٣
هولندا	٤,٣	٠,٦	١,١	١١,٦	٤,٠	٤,٢	٩,٢	٧,٦	٧,٦	٣,٥	٣,٧	٤,١
بلجيكا	٣,٢	١,٠	٠,٩	١٠,٣	٢,٥	٤,٣	-٣,٦	-٢,٧	-١,٩	٥,٦	٥,٧	٥,٧
آيرلندا	٩,٤	٢,٠	٣,٣	٨,١	٥,٢	٣,٠	١٠,٨	٧,٨	٧,٢	٤,٥	٤,١	٤,٢
النمسا	٤,٨	٠,١	٠,٨	٨,٦	٧,٨	٣,٧	٠,٧	٠,١	٠,٠	٤,٨	٥,١	٥,٤
البرتغال	٦,٧	٢,٣	١,٥	٨,١	٥,٣	٣,٤	-١,٢	١,٣	١,١	٦,١	٦,٦	٦,٥
اليونان	٥,٩	٢,٥	٢,٠	٩,٣	٤,١	٢,٨	-١٠,١	-٦,٩	-٦,٠	١٢,٤	١٠,٨	٩,٣
فنلندا	١,٦	-٠,١	١,٠	٧,٢	٤,٥	١,٩	-٣,٦	-١,٧	-٠,٩	٦,٨	٧,٣	٧,٤
الجمهورية السلوفاكية	١,٧	١,٣	٢,٥	١٢,١	١٠,٩	٤,٨	-٨,٢	-٢,٧	-٤,٠	٦,٢	٦,١	٥,٩
كرواتيا	٦,٢	٢,٧	٢,٦	١٠,٧	٨,٦	٤,٢	-١,٦	-٠,٢	-٠,٤	٦,٨	٦,٣	٥,٩
ليتوانيا	١,٩	-٠,٢	٢,٧	١٨,٩	٩,٣	٣,٩	-٥,١	٠,٠	٠,٩	٥,٩	٦,٥	٦,٣
سلوفينيا	٢,٥	٢,٠	٢,٢	٨,٨	٧,٤	٤,٢	-١,٠	٤,٤	٣,٨	٤,٠	٣,٦	٣,٨
لكسمبرغ	١,٤	-٠,٤	١,٥	٨,١	٣,٢	٣,٣	٣,٦	٣,٧	٤,٠	٤,٨	٥,٢	٥,٨
لاتفيا	٢,٨	٠,٥	٢,٦	١٧,٢	٩,٩	٤,٢	-٤,٧	-٣,٠	-٢,٤	٦,٩	٦,٧	٦,٦
إستونيا	-٠,٥	-٢,٣	٢,٤	١٩,٤	١٠,٠	٣,٨	-٢,٩	١,٨	٢,٦	٥,٦	٦,٧	٧,١
قبرص	٥,٦	٢,٢	٢,٧	٨,١	٣,٥	٢,٤	-٩,١	-٨,٦	-٧,٩	٦,٨	٦,٧	٦,٤
مالطة	٦,٩	٣,٨	٣,٣	٦,١	٥,٨	٣,١	-٥,٧	-٣,٠	-٢,٩	٢,٩	٣,١	٣,٢
المملكة المتحدة[٦]	٤,١	٠,٥	٠,٦	٩,١	٧,٧	٣,٧	-٣,٨	-٣,٧	-٣,٧	٣,٧	٤,٢	٤,٦
سويسرا	٢,٧	٠,٩	١,٨	٢,٨	٢,٢	٢,٠	١٠,٢	٨,٠	٨,٠	٢,٢	٢,١	٢,٣
السويد	٢,٨	-٠,٧	٠,٦	٨,١	٦,٩	٣,٦	٤,٨	٥,٤	٥,٤	٧,٥	٧,٥	٨,١
الجمهورية التشيكية	٢,٣	٠,٢	٢,٣	١٥,١	١٠,٩	٤,٦	-٦,١	٠,٥	١,٧	٢,١	٢,٨	٢,٦
النرويج	٣,٣	٢,٣	١,٥	٥,٨	٥,٨	٣,٧	٣٠,٢	٢٦,٢	٢٥,٤	٣,٣	٣,٦	٣,٨
الدانمرك	٢,٧	١,٧	١,٤	٨,٥	٤,٢	٢,٨	١٣,٥	١١,٤	٩,٩	٤,٥	٥,٠	٥,٠
آيسلندا	٧,٢	٣,٣	١,٧	٨,٣	٨,٦	٤,٥	-٢,٠	-٠,٦	-٠,٤	٣,٨	٣,٤	٣,٨
أندورا	٨,٨	٢,١	١,٥	٦,٢	٥,٢	٣,٥	١٧,٠	١٧,٩	١٨,٤	٢,١	١,٩	١,٧
سان مارينو	٥,٠	٢,٢	١,٣	٥,٣	٥,٩	٢,٥	٨,٠	٣,٨	٢,٩	٤,٣	٤,٠	٣,٩
أوروبا الصاعدة والنامية[٧]	٠,٨	٢,٤	٢,٢	٢٧,٩	١٨,٩	١٩,٩	٢,٦	-٠,٤	-٠,٣	...	...	...
روسيا	-٢,١	٢,٢	١,١	١٣,٨	٥,٣	٦,٣	١٠,٥	٣,٤	٤,٠	٣,٩	٣,٣	٣,١
تركيا[٦]	٥,٥	٤,٠	٣,٠	٧٢,٣	٥١,٢	٦٢,٥	-٥,٣	-٤,٢	-٣,٠	١٠,٣	٩,٩	١٠,١
بولندا	٥,١	٠,٦	٢,٣	١٤,٤	١٢,٠	٦,٤	-٣,٠	١,٠	٠,٣	٢,٩	٢,٨	٢,٩
رومانيا	٤,٧	٢,٢	٣,٨	١٣,٨	١٠,٧	٥,٨	-٩,٣	-٧,٣	-٧,١	٥,٦	٥,٦	٥,٤
أوكرانيا[٦]	-٢٩,١	٢,٠	٣,٢	٢٠,٢	١٧,٧	١٣,٠	٥,٠	-٥,٧	-٧,٢	٢٤,٥	١٩,٤	١٠,٦
هنغاريا	٤,٦	-٠,٣	٣,١	١٤,٥	١٧,٧	٦,٦	-٨,٠	-٠,٩	-١,٦	٣,٦	٣,٩	٣,٨
بيلاروس	-٣,٧	١,٦	١,٣	١٥,٢	٤,٧	٥,٧	٣,٧	٢,٧	٢,٠	٤,٢	٤,٠	٣,٦
بلغاريا	٣,٤	١,٧	٣,٢	١٣,٠	٨,٥	٣,٠	-٠,٧	٠,٠	٠,١	٤,٢	٤,٦	٤,٤
صربيا	٢,٣	٢,٠	٣,٠	١٢,٠	١٢,٤	٥,٣	-٦,٩	-٢,٣	-٣,٢	٩,٤	٩,١	٩,٠

المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: تستند بيانات بعض البلدان إلى السنوات المالية. يُرجى مراجعة الجدول "واو" في الملحق الإحصائي للاطلاع على قائمة بالاقتصادات التي تعتمد فترات استثنائية لتبليغ البيانات.

[١] تظهر التحركات في أسعار المستهلكين كمتوسطات سنوية. ويُرجى مراجعة الجدولين ألف-٦ وألف-٧ في الملحق الإحصائي للاطلاع على التغيرات السنوية المقارنة بين نهاية عام وآخر.

[٢] ٪ من إجمالي الناتج المحلي.

[٣] ٪. قد تختلف التعاريف الوطنية لمفهوم البطالة.

[٤] تم تصحيح مركز الحساب الجاري لإبلاغ أوجه التفاوت في المعاملات بين بلدان المنطقة.

[٥] على أساس المؤشر المنسق لأسعار المستهلكين الصادر عن المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي ما عدا في حالة سلوفينيا.

[٦] راجع الملحوظات القطرية الخاصة بإيطاليا وتركيا وأوكرانيا والمملكة المتحدة في قسم "الملحوظات القطرية" في الملحق الإحصائي.

[٧] تشمل ألبانيا والبوسنة والهرسك وكوسوفو ومولدوفا والجبل الأسود ومقدونيا الشمالية.

جدول المرفق ١-١-٢: اقتصادات آسيا والمحيط الهادئ: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وأسعار المستهلكين ورصيد الحساب الجاري والبطالة

(التغير السنوي ٪، ما لم يُذكر خلاف ذلك)

	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي			أسعار المستهلكين[١]			رصيد الحساب الجاري[٢]			البطالة[٣]		
		توقعات			توقعات			توقعات			توقعات	
	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤
آسيا	٣,٩	٤,٦	٤,٢	٣,٨	٢,٨	٢,٧	١,٨	١,٦	١,٥	...	...	...
آسيا المتقدمة	١,٨	٢,١	١,٨	٣,٨	٣,٥	٢,٧	٣,٦	٣,٨	٣,٩	٢,٩	٢,٨	٢,٩
اليابان	١,٠	٢,٠	١,٠	٢,٥	٣,٢	٢,٩	٢,١	٣,٣	٣,٧	٢,٦	٢,٥	٢,٣
كوريا	٢,٦	١,٤	٢,٢	٥,١	٣,٤	٢,٣	١,٨	١,٣	١,٧	٢,٩	٢,٧	٣,٢
مقاطعة تايوان الصينية	٢,٤	٠,٨	٣,٠	٢,٩	٢,١	١,٥	١٣,٣	١١,٨	١٢,١	٣,٧	٣,٧	٣,٧
أستراليا	٣,٧	١,٨	١,٢	٦,٦	٥,٨	٤,٠	١,١	٠,٦	٠,٧–	٣,٧	٣,٧	٤,٣
سنغافورة	٣,٦	١,٠	٢,١	٦,١	٥,٥	٣,٥	١٩,٣	١٦,٦	١٥,٢	٢,١	١,٨	١,٨
منطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة	٣,٥–	٤,٤	٢,٩	١,٩	٢,٢	٢,٣	١٠,٦	٧,١	٦,٣	٤,٣	٣,٢	٣,١
نيوزيلندا	٢,٧	١,١	١,٠	٧,٢	٤,٩	٢,٧	٩,٠–	٧,٩–	٦,٥–	٣,٣	٣,٨	٤,٩
منطقة ماكاو الإدارية الخاصة	٢٦,٨–	٧٤,٤	٢٧,٢	١,٠	٠,٩	١,٧	٢٣,٥–	١٩,٩	٣٢,٤	٣,٠	٢,٧	٢,٥
آسيا الصاعدة والنامية	٤,٥	٥,٢	٤,٨	٣,٨	٢,٦	٢,٧	١,٢	٠,٧	٠,٦	...	...	...
الصين	٣,٠	٥,٠	٤,٢	١,٩	٠,٧	١,٧	٢,٢	١,٥	١,٤	٥,٥	٥,٣	٥,٢
الهند[٤]	٧,٢	٦,٣	٦,٣	٦,٧	٥,٥	٤,٦	٢,٠–	١,٨–	١,٨–	...	...	...
إندونيسيا	٥,٣	٥,٠	٥,٠	٤,٢	٣,٦	٢,٥	١,٠	٠,٣–	٠,٦–	٥,٩	٥,٣	٥,٢
تايلند	٢,٦	٢,٧	٣,٢	٦,١	١,٥	١,٦	٣,٠–	٠,٢–	١,٩	١,٣	١,٢	١,١
فييت نام	٨,٠	٤,٧	٥,٨	٣,٢	٣,٤	٣,٤	٠,٣–	٠,٢	٠,٧	٢,٣	٢,١	٢,١
الفلبين	٧,٦	٥,٣	٥,٩	٥,٨	٥,٨	٣,٢	٤,٥–	٣,٠–	٢,٦–	٥,٤	٤,٧	٥,١
ماليزيا	٨,٧	٤,٠	٤,٣	٣,٤	٢,٩	٢,٧	٣,١	٢,٧	٢,٨	٣,٨	٣,٦	٣,٥
بلدان آسيا الصاعدة والنامية الأخرى[٥]	٣,٩	٣,٨	٥,٦	١٢,٣	١٠,٨	٧,٤	٣,٨–	١,٢–	١,٢–	...	...	...
للتذكرة												
بلدان آسيان–٥[٦]	٥,٥	٤,٢	٤,٥	٤,٨	٣,٦	٢,٥	٢,٧	٢,٣	٢,٣	...	...	...
آسيا الصاعدة[٧]	٤,٥	٥,٢	٤,٨	٣,٤	٢,٣	٢,٥	١,٣	٠,٨	٠,٧	...	...	...

المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: تستند بيانات بعض البلدان إلى السنوات المالية. يُرجى مراجعة الجدول "واو" في الملحق الإحصائي للاطلاع على قائمة بالاقتصادات التي تعتمد فترات استثنائية لتبليغ البيانات.

[١] تظهر التحركات في أسعار المستهلكين كمتوسطات سنوية. ويُرجى مراجعة الجدولين ألف–٦ وألف–٧ في الملحق الإحصائي للاطلاع على التغيرات السنوية المقارنة بين نهاية عام وآخر.

[٢] ٪ من إجمالي الناتج المحلي.

[٣] ٪. قد تختلف التعاريف الوطنية لمفهوم البطالة.

[٤] راجع الملحوظات القطرية الخاصة بالهند في قسم "الملحوظات القطرية" في الملحق الإحصائي.

[٥] بلدان آسيا الصاعدة والنامية الأخرى تشمل بنغلاديش وبوتان وبروني دار السلام وكمبوديا وفيجي وكيريباتي وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وجزر ملديف وجزر مارشال وميكرونيزيا ومنغوليا وميانمار وناورو ونيبال وبالاو وبابوا غينيا الجديدة وساموا وجزر سليمان وسري لانكا وتيمور–ليشتي وتونغا وتوفالو وفانواتو.

[٦] إندونيسيا وماليزيا والفلبين وسنغافورة وتايلند.

[٧] آسيا الصاعدة تشمل الصين والهند وإندونيسيا وماليزيا والفلبين وتايلند وفييت نام.

جدول المرفق ١-١-٣: اقتصادات نصف الكرة الغربي: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وأسعار المستهلكين ورصيد الحساب الجاري والبطالة

(التغير السنوي ٪، ما لم يُذكر خلاف ذلك)

	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي			أسعار المستهلكين[١]			رصيد الحساب الجاري[٢]			البطالة[٣]		
		توقعات			توقعات			توقعات			توقعات	
	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤
أمريكا الشمالية	**٢,٣**	**٢,١**	**١,٥**	**٧,٩**	**٤,٢**	**٢,٨**	**-٣,٤**	**-٢,٧**	**-٢,٦**	**...**	**...**	**...**
الولايات المتحدة	٢,١	٢,١	١,٥	٨,٠	٤,١	٢,٨	-٣,٨	-٣,٠	-٢,٨	٣,٦	٣,٦	٣,٨
المكسيك	٣,٩	٣,٢	٢,١	٧,٩	٥,٥	٣,٨	-١,٢	-١,٥	-١,٤	٣,٣	٢,٩	٣,١
كندا	٣,٤	١,٣	١,٦	٦,٨	٣,٦	٢,٤	-٠,٣	-١,٠	-١,٠	٥,٣	٥,٥	٦,٣
بورتو ريكو[٤]	٢,٠	-٠,٧	-٠,٢	٥,٩	٢,٩	١,٥	...	...	...	٦,٢	٦,٨	٦,٦
أمريكا الجنوبية[٥]	**٣,٨**	**١,٦**	**٢,٠**	**١٧,٤**	**١٨,٧**	**١٤,٧**	**-٣,٠**	**-١,٩**	**-١,٦**	**...**	**...**	**...**
البرازيل	٢,٩	٣,١	١,٥	٩,٣	٤,٧	٤,٥	-٢,٨	-١,٩	-١,٨	٩,٣	٨,٣	٨,٢
الأرجنتين	٥,٠	-٢,٥	٢,٨	٧٢,٤	١٢١,٧	٩٣,٧	-٠,٧	-٠,٦	١,٢	٦,٨	٧,٤	٧,٢
كولومبيا	٧,٣	١,٤	٢,٠	١٠,٢	١١,٤	٥,٢	-٦,٢	-٤,٩	-٤,٣	١١,٢	١٠,٨	١٠,٤
شيلي	٢,٤	-٠,٥	١,٦	١١,٦	٧,٨	٣,٦	-٩,٠	-٣,٥	-٣,٦	٧,٩	٨,٨	٩,٠
بيرو	٢,٧	١,١	٢,٧	٧,٩	٦,٥	٢,٩	-٤,١	-١,٩	-٢,١	٧,٨	٧,٦	٧,٤
إكوادور	٢,٩	١,٤	١,٨	٣,٥	٢,٣	١,٨	٢,٤	١,٥	١,٦	٣,٢	٣,٨	٣,٩
فنزويلا	٨,٠	٤,٠	٤,٥	١٨٦,٥	٣٦٠,٠	٢٠٠,٠	٣,٦	٢,٢	٣,٤	...	...	...
بوليفيا	٣,٥	١,٨	١,٨	١,٧	٣,٠	٤,٤	-٠,٤	-٢,٧	-٣,٣	٤,٧	٤,٩	٥,٠
باراغواي	٠,١	٤,٥	٣,٨	٩,٨	٤,٧	٤,١	-٦,٠	٠,٦	٠,١	٦,٨	٦,٢	٦,٠
أوروغواي	٤,٩	١,٠	٣,٢	٩,١	٦,١	٥,٩	-٣,٥	-٣,٧	-٣,٣	٧,٩	٨,١	٨,٠
أمريكا الوسطى[٦]	**٥,٤**	**٣,٨**	**٣,٩**	**٧,٢**	**٤,٢**	**٣,٦**	**-٣,٢**	**-٢,٢**	**-٢,١**	**...**	**...**	**...**
الكاريبي[٧]	**١٣,٩**	**٩,٨**	**٨,٣**	**١٢,٦**	**١٣,٢**	**٦,٥**	**٤,٤**	**٠,٨**	**٢,٠**	**...**	**...**	**...**
للتذكرة												
أمريكا اللاتينية والكاريبي[٨]	٤,١	٢,٣	٢,٣	١٤,٠	١٣,٨	١٠,٧	-٢,٤	-١,٨	-١,٥	...	...	...
الاتحاد النقدي لدول شرق الكاريبي[٩]	٩,٩	٤,٧	٤,٠	٥,٥	٤,٢	٢,٤	-١٣,٤	-١١,٣	-١٠,٢	...	...	...

المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: تستند بيانات بعض البلدان إلى السنوات المالية. يُرجى مراجعة الجدول "واو" في الملحق الإحصائي للاطلاع على قائمة بالاقتصادات التي تعتمد فترات استثنائية لتبليغ البيانات.

[١] تظهر التحركات في أسعار المستهلكين في صورة متوسطات سنوية. ويُرجى مراجعة الجدولين ألف-٦ وألف-٧ في الملحق الإحصائي للاطلاع على التغيرات السنوية المقارنة بين نهاية عام وآخر. وتُستثنى فنزويلا من المجملات.

[٢] ٪ من إجمالي الناتج المحلي.

[٣] ٪. قد تختلف التعاريف الوطنية لمفهوم البطالة.

[٤] بورتو ريكو هي أراض تابعة للولايات المتحدة، ولكن بياناتها الإحصائية تعد على أساس منفصل ومستقل.

[٥] راجع الملحوظات القطرية الخاصة بالأرجنتين وفنزويلا في قسم "الملحوظات القُطْرية" في الملحق الإحصائي.

[٦] أمريكا الوسطى تشير إلى (أمريكا الوسطى وبنما والجمهورية الدومينيكية) وتضم كوستاريكا والجمهورية الدومينيكية والسلفادور وغواتيمالا وهندوراس ونيكاراغوا وبنما.

[٧] تتضمن منطقة الكاريبي أنتيغوا وبربودا، وأروبا، وجزر البهاما، وبربادوس، وبليز، ودومينيكا، وغرينادا، وغيانا، وهايتي، وجامايكا، وسانت كيتس ونيفيس، وسانت لوسيا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وسورينام، وترينيداد وتوباغو.

[٨] منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي تتضمن المكسيك واقتصادات من الكاريبي وأمريكا الوسطى وأمريكا الجنوبية. راجع الملحوظات القطرية الخاصة بالأرجنتين وفنزويلا في قسم "الملحوظات القُطْرية" في الملحق الإحصائي.

[٩] يضم الاتحاد النقدي لدول شرق الكاريبي أنتيغوا وبربودا، ودومينيكا، وغرينادا، وسانت كيتس ونيفيس، وسانت لوسيا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، بالإضافة إلى أنغيلا ومونتسيرات، وهما ليستا من أعضاء صندوق النقد الدولي.

جدول المرفق ١-١-٤: اقتصادات الشرق الأوسط وآسيا الوسطى: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وأسعار المستهلكين ورصيد الحساب الجاري والبطالة

(التغير السنوي ٪، ما لم يُذكر خلاف ذلك)

	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي			أسعار المستهلكين[١]			رصيد الحساب الجاري[٢]			البطالة[٣]		
		توقعات			توقعات			توقعات			توقعات	
	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤
الشرق الأوسط وآسيا الوسطى	**٥,٦**	**٢,٠**	**٣,٤**	**١٤,٠**	**١٨,٠**	**١٥,٢**	**٨,٦**	**٤,١**	**٣,٦**	**...**	**...**	**...**
البلدان المصدرة للنفط[٤]	**٥,٧**	**٢,٢**	**٣,٤**	**١٣,٣**	**١٢,٩**	**٩,٤**	**١٣,٨**	**٦,٨**	**٦,٠**	**...**	**...**	**...**
المملكة العربية السعودية	٨,٧	٠,٨	٤,٠	٢,٥	٢,٥	٢,٢	١٣,٦	٥,٩	٥,٤	٥,٦	...	...
إيران	٣,٨	٣,٠	٢,٥	٤٥,٨	٤٧,٠	٣٢,٥	٤,٢	٣,٤	٣,٧	٩,٣	٩,٤	٩,٦
الإمارات العربية المتحدة	٧,٩	٣,٤	٤,٠	٤,٨	٣,١	٢,٣	١١,٧	٨,٢	٧,٧	...	...	...
كازاخستان	٣,٣	٤,٦	٤,٢	١٥,٠	١٥,٠	٩,٠	٣,٥	١,٥–	٠,٧–	٤,٩	٤,٨	٤,٨
الجزائر	٣,٢	٣,٨	٣,١	٩,٣	٩,٠	٦,٨	٩,٨	٢,٩	١,٠	...	...	...
العراق	٧,٠	٢,٧–	٢,٩	٥,٠	٥,٣	٣,٦	١٧,٣	١,٩–	٤,٣–	...	...	...
قطر	٤,٩	٢,٤	٢,٢	٥,٠	٢,٨	٢,٣	٢٦,٧	١٧,٦	١٥,٤	...	...	...
الكويت	٨,٩	٠,٦–	٣,٦	٤,٠	٣,٤	٣,١	٣٦,٠	٣٠,٣	٢٧,٧	٢,٢	٢,٢	٢,٢
أذربيجان	٤,٦	٢,٥	٢,٥	١٣,٩	١٠,٣	٥,٦	٢٩,٨	١٦,٣	١٥,٧	٥,٩	٥,٩	٥,٨
عُمان	٤,٣	١,٢	٢,٧	٢,٨	١,١	١,٧	٦,٤	٥,١	٥,٤	...	...	...
تركمانستان	١,٦	٢,٥	٢,١	١١,٢	٥,٩	١٠,٥	٧,١	٣,٤	١,٨	...	...	...
البحرين	٤,٩	٢,٧	٣,٦	٣,٦	١,٠	١,٤	١٥,٤	٦,٦	٧,٠	٥,٤	...	...
البلدان المستوردة للنفط[٥،٦]	**٥,٣**	**١,٨**	**٣,٣**	**١٥,١**	**٢٦,٧**	**٢٥,١**	**٥,١–**	**٣,١–**	**٣,٦–**	**...**	**...**	**...**
مصر	٦,٧	٤,٢	٣,٦	٨,٥	٢٣,٥	٣٢,٢	٣,٥–	١,٧–	٢,٤–	٧,٣	٧,١	٧,٥
باكستان	٦,١	٠,٥–	٢,٥	١٢,١	٢٩,٢	٢٣,٦	٤,٧–	٠,٧–	١,٨–	٦,٢	٨,٥	٨,٠
المغرب	١,٣	٢,٤	٣,٦	٦,٦	٦,٣	٣,٥	٣,٥–	٣,١–	٣,٢–	١١,٨	١٢,٠	١١,٧
أوزبكستان	٥,٧	٥,٥	٥,٥	١١,٤	١٠,٢	١٠,٠	٠,٨–	٤,٣–	٤,٦–	٨,٩	٨,٤	٧,٩
السودان[٧]	٢,٥–	١٨,٣–	٠,٣	١٣٨,٨	٢٥٦,٢	١٥٢,٤	١١,٢–	١,٠–	٧,٤–	٣٢,١	٤٦,٠	٤٧,٢
تونس	٢,٥	١,٣	١,٩	٨,٣	٩,٤	٩,٨	٨,٦–	٥,٨–	٥,٤–	١٥,٢	...	...
الأردن	٢,٥	٢,٦	٢,٧	٤,٢	٢,٧	٢,٦	٨,٨–	٧,٦–	٥,٤–	٢٢,٩	...	...
جورجيا	١٠,١	٦,٢	٤,٨	١١,٩	٢,٤	٢,٧	٤,٠–	٦,١–	٥,٨–	١٧,٣	١٨,٤	١٨,٦
أرمينيا	١٢,٦	٧,٠	٥,٠	٨,٦	٣,٥	٤,٠	٠,٨	١,٤–	٢,٣–	١٣,٠	١٣,٥	١٤,٠
طاجيكستان	٨,٠	٦,٥	٥,٠	٦,٦	٤,٦	٥,٧	١٥,٦	٣,٧–	٢,٤–	...	...	...
جمهورية قيرغيزستان	٦,٣	٣,٤	٤,٣	١٣,٩	١١,٧	٨,٦	٤٦,٥–	٢٠,٠–	٦,١–	٩,٠	٩,٠	٩,٠
الضفة الغربية وغزة[٧]	٣,٩	٣,٠	٢,٧	٣,٧	٣,٤	٢,٧	...	...	...	٢٤,٤	٢٤,٢	٢٤,٠
موريتانيا	٦,٥	٤,٥	٥,٣	٩,٦	٧,٥	٤,٠	١٥,٣–	٩,٩–	١١,١–	...	...	...
للتذكرة												
القوقاز وآسيا الوسطى	٤,٨	٤,٦	٤,٢	١٣,٠	١١,٠	٨,٣	٦,٠	٠,٤	٠,٦	...	...	...
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان[٦]	٥,٧	١,٧	٣,٣	١٤,١	١٩,٠	١٦,٢	٨,٩	٤,٧	٤,٠	...	...	...
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	٥,٦	٢,٠	٣,٤	١٤,٤	١٧,٥	١٥,٠	١٠,٢	٥,٢	٤,٦	...	...	...
إسرائيل[٨]	٦,٥	٣,١	٣,٠	٤,٤	٤,٣	٣,٠	٣,٤	٤,٢	٤,٠	٣,٨	٣,٥	٣,٩

المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: تستند بيانات بعض البلدان إلى السنوات المالية. يُرجى مراجعة الجدول "واو" في الملحق الإحصائي للاطلاع على قائمة بالاقتصادات التي تعتمد فترات استثنائية لتبليغ البيانات.

[١] تظهر التحركات في أسعار المستهلكين كمتوسطات سنوية. ويُرجى مراجعة الجدولين ألف-٦ وألف-٧ في الملحق الإحصائي للاطلاع على التغيرات السنوية المقارنة بين نهاية عام وآخر.

[٢] ٪ من إجمالي الناتج المحلي.

[٣] ٪. قد تختلف التعاريف الوطنية لمفهوم البطالة.

[٤] تشمل ليبيا واليمن.

[٥] تشمل جيبوتي ولبنان والصومال. راجع الملحوظات القطرية الخاصة بلبنان في قسم "الملحوظات القطرية" في الملحق الإحصائي.

[٦] لا تتضمن أفغانستان وسوريا نظرا لعدم اليقين المحيط بأوضاعهما السياسية. راجع الملحوظات القطرية في قسم "الملحوظات القطرية" في الملحق الإحصائي.

[٧] راجع الملحوظات القطرية الخاصة بالسودان والضفة الغربية وغزة في قسم "الملحوظات القُطْرية" في الملحق الإحصائي.

[٨] تدخل إسرائيل، وهي من غير اقتصادات المنطقة، ضمن هذه المجموعة لأسباب جغرافية. وتجدر الإشارة إلى أن إسرائيل لا تدخل في حساب المجملات الإقليمية.

جدول المرفق ١-١-٥: اقتصادات منطقة إفريقيا جنوب الصحراء: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وأسعار المستهلكين ورصيد الحساب الجاري والبطالة

(التغير السنوي ٪، ما لم يُذكر خلاف ذلك)

	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي			أسعار المستهلكين[١]			رصيد الحساب الجاري[٢]			البطالة[٣]		
		توقعات			توقعات			توقعات			توقعات	
	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤
إفريقيا جنوب الصحراء	**٤,٠**	**٣,٣**	**٤,٠**	**١٤,٥**	**١٥,٨**	**١٣,١**	**١,٩–**	**٢,٧–**	**٢,٨–**	**...**	**...**	**...**
البلدان المصدرة للنفط[٤]	**٣,٢**	**٢,٥**	**٣,٠**	**١٨,٠**	**٢١,٦**	**٢١,٣**	**٢,٨**	**١,١**	**٠,٩**	**...**	**...**	**...**
نيجيريا	٣,٣	٢,٩	٣,١	١٨,٨	٢٥,١	٢٣,٠	٠,٢	٠,٧	٠,٦	...	...	...
أنغولا	٣,٠	١,٣	٣,٣	٢١,٤	١٣,١	٢٢,٣	٩,٦	٣,١	٣,٧	...	...	...
غابون	٣,٠	٢,٨	٢,٦	٤,٣	٣,٨	٢,٥	١,٦	٠,٨–	٢,١–	...	...	...
تشاد	٣,٤	٤,٠	٣,٧	٥,٨	٧,٠	٣,٥	٦,٢	٠,٢	٣,٣–	...	...	...
غينيا الاستوائية	٣,٢	٦,٢–	٥,٥–	٤,٩	٢,٤	٤,٠	٩,٦	٢,٦–	٣,٠–	...	...	...
البلدان متوسطة الدخل[٥]	**٣,٦**	**٢,٧**	**٣,٦**	**٩,٤**	**٩,٤**	**٦,٦**	**٢,٧–**	**٣,٣–**	**٣,٠–**	**...**	**...**	**...**
جنوب إفريقيا	١,٩	٠,٩	١,٨	٦,٩	٥,٨	٤,٨	٠,٥–	٢,٥–	٢,٨–	٣٣,٥	٣٢,٨	٣٢,٨
كينيا	٤,٨	٥,٠	٥,٣	٧,٦	٧,٧	٦,٦	٥,١–	٤,٩–	٤,٩–	...	...	...
غانا	٣,١	١,٢	٢,٧	٣١,٩	٤٢,٢	٢٣,٢	٢,١–	٢,٥–	٢,٨–	...	...	...
كوت ديفوار	٦,٧	٦,٢	٦,٦	٥,٢	٤,٣	٢,٣	٦,٥–	٤,٧–	٣,٨–	...	...	...
الكاميرون	٣,٨	٤,٠	٤,٢	٦,٣	٧,٢	٤,٨	١,٨–	٢,٦–	٢,٤–	...	...	...
زامبيا	٤,٧	٣,٦	٤,٣	١١,٠	١٠,٦	٩,٦	٣,٦	٥,٠	٧,٤	...	...	...
السنغال	٤,٠	٤,١	٨,٨	٩,٧	٦,١	٣,٣	١٩,٩–	١٤,٦–	٧,٩–	...	...	...
البلدان منخفضة الدخل[٦]	**٥,٧**	**٥,٣**	**٥,٨**	**١٨,٧**	**١٩,١**	**١٤,١**	**٦,٨–**	**٥,٥–**	**٥,٧–**	**...**	**...**	**...**
إثيوبيا	٦,٤	٦,١	٦,٢	٣٣,٩	٢٩,١	٢٠,٧	٤,٣–	٢,٤–	٢,٠–	...	...	...
تنزانيا	٤,٧	٥,٢	٦,١	٤,٤	٤,٠	٤,٠	٥,٤–	٥,١–	٤,٢–	...	...	...
جمهورية الكونغو الديمقراطية	٨,٩	٦,٧	٤,٧	٩,٣	١٩,١	١٠,٦	٥,٢–	٦,٠–	٥,٣–	...	...	...
أوغندا	٦,٤	٤,٦	٥,٧	٧,٢	٥,٨	٤,٧	٨,٢–	٧,١–	٨,٢–	...	...	...
بوركينا فاسو	١,٥	٤,٤	٦,٤	١٤,١	١,٤	٣,٠	٦,٢–	٥,١–	٥,٢–	...	...	...
مالي	٣,٧	٤,٥	٤,٨	٩,٧	٥,٠	٢,٨	٦,٩–	٦,٥–	٥,٧–	...	...	...

المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: تستند بيانات بعض البلدان إلى السنوات المالية. يُرجى مراجعة الجدول "واو" في الملحق الإحصائي للاطلاع على قائمة بالاقتصادات التي تعتمد فترات استثنائية لتبليغ البيانات.

[١] تظهر التحركات في أسعار المستهلكين كمتوسطات سنوية. ويُرجى مراجعة الجدولين ألف–٦ وألف–٧ في الملحق الإحصائي للاطلاع على التغيرات السنوية المقارنة بين نهاية عام وآخر.

[٢] ٪ من إجمالي الناتج المحلي.

[٣] ٪. قد تختلف التعاريف الوطنية لمفهوم البطالة.

[٤] تشمل جمهورية الكونغو وجنوب السودان.

[٥] تشمل بنن وبوتسوانا وكابو فيردي وجزر القُمُر وإسواتيني وليسوتو وموريشيوس وناميبيا وسان تومي وبرينسيبي وسيشيل.

[٦] تشمل بوروندي وجمهورية إفريقيا الوسطى وإريتريا وغامبيا وغينيا وغينيا بيساو وليبيريا ومدغشقر وملاوي وموزامبيق والنيجر ورواندا وسيراليون وتوغو وزيمبابوي.

جدول المرفق ١-١-٦: ملخص نصيب الفرد الحقيقي من الناتج العالمي
(التغير السنوي ٪، بأسعار الدولار الدولي الثابتة في ٢٠١٧ على أساس تعادل القوى الشرائية)

	المتوسط									توقعات	
	٢٠٠٥-٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤
العالم	**٢,٣**	**٢,٠**	**١,٩**	**٢,٥**	**٢,٥**	**١,٧**	**-٤,٠**	**٥,٣**	**٣,٠**	**٢,٠**	**١,٩**
الاقتصادات المتقدمة	**٠,٩**	**١,٧**	**١,٣**	**٢,١**	**١,٩**	**١,٣**	**-٤,٧**	**٥,٥**	**٢,٢**	**١,١**	**١,١**
الولايات المتحدة	٠,٨	٢,٠	٠,٩	١,٦	٢,٤	١,٨	-٣,٦	٥,٦	١,٧	١,٦	١,٠
منطقة اليورو[١]	٠,٤	١,٧	١,٦	٢,٥	١,٦	١,٤	-٦,٤	٥,٨	٣,٢	٠,٥	١,١
ألمانيا	١,٤	٠,٦	١,٤	٢,٣	٠,٧	٠,٨	-٣,٩	٣,١	١,١	-٠,٦	٠,٩
فرنسا	٠,٤	٠,٦	٠,٧	٢,٢	١,٥	١,٥	-٧,٩	٦,١	٢,٢	٠,٧	١,١
إيطاليا[٢]	-٠,٩	٠,٩	١,٥	١,٨	١,١	٠,٧	-٨,٧	٧,٧	٤,١	١,٠	١,٠
إسبانيا	-٠,٤	٣,٩	٢,٩	٢,٨	١,٩	١,٢	-١١,٦	٦,٥	٥,١	٢,٠	١,٣
اليابان	٠,٦	١,٧	٠,٨	١,٨	٠,٨	-٠,٢	-٤,٠	٢,٥	١,٣	٢,٤	١,٥
المملكة المتحدة[٢]	٠,٥	١,٦	١,٣	١,٨	١,١	١,١	-١١,٤	٧,٣	٣,٣	٠,٠	٠,٢
كندا	٠,٩	-٠,١	٠,٠	١,٨	١,٤	٠,٤	-٦,٢	٤,٤	١,٧	-١,١	٠,٢
اقتصادات متقدمة أخرى[٣]	٢,٣	١,٥	١,٨	٢,٤	٢,٠	١,٢	-٢,٢	٥,٨	١,٨	١,٠	١,٦
اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية	**٤,٣**	**٢,٨**	**٢,٨**	**٣,٣**	**٣,٣**	**٢,٣**	**-٣,١**	**٥,٧**	**٣,٥**	**٢,٩**	**٢,٩**
آسيا الصاعدة والنامية	٧,١	٥,٨	٥,٨	٥,٧	٥,٦	٤,٤	-١,٣	٦,٧	٣,٩	٤,٦	٤,٢
الصين	٩,٤	٦,٥	٦,٢	٦,٤	٦,٣	٥,٦	٢,١	٨,٤	٣,١	٥,٠	٤,٢
الهند[٢]	٦,٢	٦,٧	٧,٠	٥,٦	٥,٣	٢,٨	-٦,٧	٨,٢	٦,٥	٥,٥	٥,٣
أوروبا الصاعدة والنامية	٣,٥	٠,٥	١,٥	٤,٠	٣,٤	٢,٣	-١,٥	٧,٤	٢,٧	٢,٧	١,٩
روسيا	٣,٣	-٢,٢	٠,٠	١,٨	٢,٩	٢,٢	-٢,٣	٦,١	-٠,٦	٢,٤	١,٣
أمريكا اللاتينية والكاريبي	٢,٢	-٠,٨	-١,٩	٠,٣	٠,٢	-١,٠	-٨,١	٦,٤	٣,٣	١,٥	١,٤
البرازيل	٢,٦	-٤,١	-٣,٨	٠,٨	١,٣	٠,٧	-٣,٧	٤,٤	٢,٤	٢,٥	٠,٩
المكسيك	٠,٤	١,٥	٠,٦	٠,٨	٠,٩	-١,٣	-٩,٥	٤,٩	٣,٠	٢,٣	١,٣
الشرق الأوسط وآسيا الوسطى	١,٨	٠,٦	٢,٠	٠,٠	٠,٧	-٠,٢	-٤,٧	٢,٤	٧,٢	٠,١	١,٦
المملكة العربية السعودية	٠,٧	-٠,٦	-١,٤	-٠,١	٥,٤	١,٣	-٨,٩	٦,٥	٤,٠	-١,٢	١,٩
إفريقيا جنوب الصحراء	٢,٥	٠,٤	-١,٣	٠,٢	٠,٥	٠,٤	-٤,٣	٢,١	١,٤	٠,٨	١,٤
نيجيريا	٤,١	٠,٠	-٤,٢	-١,٨	-٠,٧	-٠,٤	-٤,٣	١,١	٠,٧	٠,٤	٠,٦
جنوب أفريقيا	١,٦	-٠,٢	-٠,٨	-٠,٣	٠,١	-١,٢	-٧,٣	٣,٨	١,١	-٠,٦	٠,٣
للتذكرة											
الاتحاد الأوروبي	٠,٨	٢,١	١,٨	٢,٩	٢,١	١,٨	-٥,٨	٦,٠	٣,٤	٠,٥	١,٣
بلدان آسيان-٥[٤]	٣,٧	٣,٣	٣,٦	٤,١	٣,٩	٣,٢	-٥,٤	٣,٢	٤,٥	٣,٢	٣,٦
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	١,٣	٠,٤	٢,٣	-٠,٧	٠,٤	-٠,٧	-٥,٢	٢,٥	٣,٥	٠,١	١,٦
اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل	٤,٦	٣,٠	٣,١	٣,٦	٣,٦	٢,٥	-٣,٠	٦,٤	٣,٤	٣,٣	٣,١
البلدان النامية منخفضة الدخل	٣,٥	٢,٢	١,٥	٢,٥	٢,٧	٢,٦	-١,٢	١,١	٤,١	١,٦	٢,٩

المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: تستند بيانات بعض البلدان إلى السنوات المالية. يُرجى مراجعة الجدول "واو" في الملحق الإحصائي للاطلاع على قائمة بالاقتصادات التي تعتمد فترات استثنائية لتبليغ البيانات.

[١] البيانات محسوبة كمجموع فرادى بلدان منطقة اليورو.

[٢] راجع الملحوظات القطرية الخاصة بالهند وإيطاليا والمملكة المتحدة في قسم "الملحوظات القطرية" في الملحق الإحصائي.

[٣] باستثناء مجموعة السبعة (كندا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة) وبلدان منطقة اليورو.

[٤] تشمل بلدان آسيان-٥ إندونيسيا وماليزيا والفلبين وسنغافورة وتايلند.

المراجع

Abdelrahman, Hamza, and Luiz E. Oliveira. 2023. "The Rise and Fall of Pandemic Excess Savings." FRBSF Economic Letter 2023–11, Federal Reserve Bank of San Francisco, San Francisco.

Abiad, Abdul, Ravi Balakrishnan, Petya Koeva Brooks, Daniel Leigh, and Irina Tytell. 2009. "What's the Damage? Medium-Term Output Dynamics after Banking Crises." IMF Working Paper 09/245, International Monetary Fund, Washington, DC.

Acemoglu, Daron, David Autor, and Christina Patterson. 2023. "Bottlenecks: Sectoral Imbalances and the US Productivity Slowdown." NBER Working Paper 31427, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.

Adrian, Tobias, Gita Gopinath, and Pierre-Olivier Gourinchas. 2023. "Central Banks Can Fend Off Financial Turmoil and Still Fight Inflation." *IMF Blog*, June 23.

Adrian, Tobias, Fabio Natalucci, and Jason Wu. 2023. "Inflation Remains Risk Confronting Financial Markets." *IMF Blog*, July 27. https://www.imf.org/en/Blogs/Articles/2023/07/27/inflation-remains-risk-confronting-financial-markets.

Aiyar, Shekhar, Jiaqian Chen, Christian Ebeke, Roberto Garcia-Saltos, Tryggvi Gudmundsson, Anna Ilyina, Alvar Kangur, and others. 2023. "Geoeconomic Fragmentation and the Future of Multilateralism." IMF Staff Discussion Note 23/001, International Monetary Fund, Washington, DC. https://www.imf.org/en/Publications/Staff-Discussion-Notes/Issues/2023/01/11/Geo-Economic-Fragmentation-and-the-Future-of-Multilateralism-527266.

Andrle, Michal, Patrick Blagrave, Pedro Espaillat, Keiko Honjo, Benjamin Hunt, Mika Kortelainen, René Lalonde, and others. 2015. "The Flexible System of Global Models—FSGM." IMF Working Paper 15/64, International Monetary Fund, Washington, DC. https://www.imf .org/en/Publications/WP/Issues/2016/12/31/The-Flexible-System-of-Global-Models-FSGM-42796.

Andrle, Michal, and Benjamin Hunt. 2020. "Model-Based Globally-Consistent Risk Assessment." IMF Working Paper 20/64, International Monetary Fund, Washington, DC. https://www.imf.org/en/Publications/WP/Issues/2020/05/22/Model-Based-Globally-Consistent-Risk-Assessment-49253.

Ball, Laurence M., Daniel Leigh, and Prachi Mishra. 2022. "Understanding U.S. Inflation during the COVID-19 Era." *Brookings Papers on Economic Activity* (Fall): 1–54. https://www.brookings.edu/projects/brookings-papers-on-economic-activity.

Baqaee, David Rezza, and Emmanuel Farhi. 2020. "Productivity and Misallocation in General Equilibrium." *Quarterly Journal of Economics* 135 (1): 105–63.

Barrett, Philip, Maximiliano Appendino, Kate Nguyen, and Jorge de Lion Miranda. 2022. "Measuring Social Unrest Using Media Reports." *Journal of Development Economics* 158: 102924. https://doi.org/10.1016/j.jdeveco.2022.102924.

Bernanke, Ben S., Mark Gertler, and Mark Watson. 1997. "Systematic Monetary Policy and the Effects of Oil Price Shocks." *Brookings Papers on Economic Activity* 1: 91–142. https://www.brookings.edu/wp-content/uploads/1997/01/1997a_bpea_bernanke_gertler_watson_sims_friedman.pdf.

Blanchard, Olivier, and Ben S. Bernanke. 2023. "What Caused the US Pandemic-Era Inflation?" NBER Working Paper 31417, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA. https://www.nber.org/papers/w31417.

Bloom, Nicholas, Charles I. Jones, John Van Reenen, and Michael Webb. 2020. "Are Ideas Getting Harder to Find?" *American Economic Review* 110 (4): 1104–44.

Brasili, Andrea, Cristina Brasili, Giorgio Musto, and Anamaria Tüske. 2023. "Complementarities between Local Public and Private Investment in EU Regions." European Investment Bank Working Paper 2023/04, Luxembourg.

Breitenlechner, Max, Georgios Georgiadis, and Ben Schumann. 2022. "What Goes around Comes around: How Large Are Spillbacks from US Monetary Policy?" *Journal of Monetary Economics* 131 (2022): 45–60.

Bruno, Valentina, and Hyun Song Shin. 2015. "Capital Flows and the Risk-Taking Channel of Monetary Policy." *Journal of Monetary Economics* 71: 119–32. https://doi.org/10.1016/j.jmoneco.2014.11.011.

Brussevich, Maria, Shihui Liu, and Chris Papageorgiou. 2022. "Income Convergence or Divergence in the Aftermath of the COVID-19 Shock?" IMF Working Paper 22/121, International Monetary Fund, Washington, DC.

Budina, Nina, Christian Ebeke, Florence Jaumotte, Andrea Medici, Augustus J. Panton, Marina M. Tavares, and Bella Yao. 2023. "Structural Reforms to Accelerate Growth, Ease Policy Trade-Offs, and Support the Green Transition in EMDEs." Unpublished, International Monetary Fund, Washington, DC.

Capelle, Damien, Divya Kirti, Nicola Pierri, and German Villegas Bauer. Forthcoming. "Mitigating Climate Change at the Firm Level: Mind the Laggards." IMF Working Paper, International Monetary Fund, Washington, DC.

Colonna, Fabrizio, Roberto Torrini, and Eliana Viviano. 2023. "The Profit Share and Firm Mark-Up: How to Interpret Them?" Bank of Italy Occasional Papers 770, Bank of Italy, Rome. https://www.bancaditalia.it/pubblicazioni/qef/2023-0770/.

Dao, Mai Chi, Allan Dizioli, Chris Jackson, Pierre-Olivier Gourinchas, and Daniel Leigh. 2023. "Unconventional Fiscal Policy in Times of High Inflation." IMF Working Paper 23/178, International Monetary Fund, Washington, DC. https://www.imf.org/en/Publications/WP/Issues/2023/08/31/Unconventional-Fiscal-Policy-in-Times-of-High-Inflation-537454.

de Soyres, Francois, Dylan Moore, and Julio L. Ortiz. 2023. "Accumulated Savings during the Pandemic: An International Comparison with Historical Perspective." *FEDS Notes*. Board of Governors of the Federal Reserve System, June 23. https://doi.org/10.17016/2380-7172.3326.

Dées, Stéphane, and Alessandro Galesi. 2021. "The Global Financial Cycle and US Monetary Policy in an Interconnected World." *Journal of International Money and Finance* 115: 102395. https://doi.org/10.1016/j.jimonfin.2021.102395.

Kearns, Jonathan, Andreas Schrimpf, and Fan Dora Xia. 2023. "Explaining Monetary Spillovers: The Matrix Reloaded." *Journal of Money, Credit and Banking* 55 (6): 1535–68. https://doi.org/10.1111/jmcb.12996.

Kilic Celik, Sinem, M. Ayhan Kose, and Franziska Ohnsorge. 2023. "Potential Growth Prospects: Risks, Rewards, and Policies." Policy Research Working Paper 10355, World Bank, Washington, DC.

Mahler, Daniel Gerszon, Nishant Yonzan, Ruth Hill, Christopher Lakner, Haoyu Wu, and Nobuo Yoshida. 2022. "Pandemic, Prices, and Poverty." *Data Blog* (World Bank), April 13. https://blogs.worldbank.org/opendata/pandemic-prices-and-poverty.

Miao, Yanliang, Weifeng Wu, and Norbert Funke. 2011. "Reviving the Competitive Storage Model: A Holistic Approach to Food Commodity Prices." IMF Working Paper 11/64, International Monetary Fund, Washington, DC. https://www.imf.org/en/Publications/WP/Issues/2016/12/31/Reviving-the-Competitive-Storage-Model-A-Holistic-Approach-to-Food-Commodity-Prices-24720.

Milesi-Ferretti, Gian Maria. 2021. "The Travel Shock." Hutchins Center Working Paper 74, Hutchins Center on Fiscal and Monetary Policy, Brookings Institution, Washington, DC. https://www.brookings.edu/wp-content/uploads/2021/08/WP74-Milesi-Ferretti.pdf.

Miranda-Agrippino, Silvia, and Hélène Rey. 2020. "US Monetary Policy and the Global Financial Cycle." *Review of Economic Studies* 87 (6): 2754–776. https://doi.org/10.1093/restud/rdaa019.

Miranda-Pinto, Jorge, Andrea Pescatori, Ervin Prifti, and Guillermo Verduzco Bustos. 2023. "Monetary Policy Transmission through Commodity Prices." IMF Working Paper 23/215, International Monetary Fund, Washington, DC.

Platzer, Josef, and Marcel Peruffo. 2022. "Secular Drivers of the Natural Rate of Interest in the United States: A Quantitative Evaluation." IMF Working Paper 22/30, International Monetary Fund, Washington, DC. https://www.imf.org/en/Publications/WP/Issues/2022/02/11/Secular-Drivers-of-the-Natural-Rate-of-Interest-in-the-United-States-A-Quantitative-512755.

Rey, Hélène. 2013. "Dilemma, not Trilemma: The Global Financial Cycle and Monetary Policy Independence." In *Jackson Hole Economic Policy Proceedings*, Federal Reserve Bank of Kansas City, 285–333. Federal Reserve Bank of Kansas City. https://www.kansascityfed.org/Jackson%20Hole/documents/4575/2013Rey.pdf.

Schnabel, Isabel. 2023. "The Risks of Stubborn Inflation." Speech delivered at the Euro50 Group Conference "New Challenges for the Economic and Monetary Union in the Post-crisis Environment," Luxembourg, June 19. https://www.ecb.europa.eu/press/key/date/2023/html/ecb.sp230619_1~2c0bdf2422.en.html.

Tang, Ke, and Wei Xiong. 2012. "Index Investment and the Financialization of Commodities." *Financial Analysts Journal* 68 (6): 54–74. https://doi.org/10.2469/faj.v68.n6.5.

Food and Agriculture Organization (FAO), International Fund for Agricultural Development, United Nations Children's Fund, World Food Programme, and World Health Organization. 2023. "In Brief: The State of Food Security and Nutrition in the World 2023: Urbanization, Agrifood Systems Transformation and Healthy Diets across the Rural-Urban Continuum." Rome. https://www.fao.org/documents/card/en/c/cc6550en.

Gagliardone, Luca, and Mark Gertler. 2023. "Oil Prices, Monetary Policy and Inflation Surges." NBER Working Paper 31263, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA. https://www.nber.org/papers/w31263.

Gertler, Mark, and Peter Karadi. 2015. "Monetary Policy Surprises, Credit Costs, and Economic Activity." *American Economic Journal: Macroeconomics* 7 (1): 44–76. https://doi.org/10.1257/mac.20130329.

Gourinchas, Pierre-Olivier. 2019. "The Dollar Hegemon? Evidence and Implications for Policymakers." In *The Asian Monetary Policy Forum: Insights for Central Banking*, edited by Steven J. Davis, Edward S. Robinson, and Bernard Young, 264–300. Singapore: World Scientific. https://doi.org/10.1142/9789811238628_0007.

Ha, Jongrim, M. Ayhan Kose, and Franziska Ohnsorge. 2021. "One-Stop Source: A Global Database of Inflation." Policy Research Working Paper 9737, World Bank, Washington, DC. https://openknowledge.worldbank.org/server/api/core/bitstreams/5a5fb3ef-6d71-58c4-a8e2-34d4804dd2e7/content.

Hadzi-Vaskov, Metodij, Samuel Pienknagura, and Luca Antonio Ricci. 2021. "The Macroeconomic Impact of Social Unrest." IMF Working Paper 21/135, International Monetary Fund, Washington, DC. https://www.imf.org/en/Publications/WP/Issues/2021/05/07/The-Macroeconomic-Impact-of-Social-Unrest-50338.

Hofmann, Boris, Deniz Igan, and Daniel Rees. 2023. "The Changing Nexus between Commodity Prices and the Dollar: Causes and Implications." BIS Bulletin 74, Bank for International Settlements, Basel, Switzerland. https://www.bis.org/publ/bisbull74.htm.

Ider, Gökhan, Alexander Kriwoluzky, Frederik Kurcz, and Ben Schumann. 2023. "The Energy-Price Channel of (European) Monetary Policy." DIW Berlin Discussion Paper 2033, German Institute for Economic Research, Berlin.

International Labour Organization (ILO). 2023. "A Global Employment Divide: Low-Income Countries Will Be Left Further behind without Action on Jobs and Social Protection." *ILO Monitor on the World of Work,* 11th ed. Geneva. https://www.ilo.org/beijing/what-we-do/publications/WCMS_883341/lang--en/index.htm.

International Monetary Fund (IMF). 2020. "Kurzarbeit: Germany's Short-Time Work Benefit." *IMF Blog*, July 15. https://www.imf.org/en/News/Articles/2020/06/11/na061120-kurzarbeit-germanys-short-time-work-benefit.

Jarociński, Marek, and Peter Karadi. 2020. "Deconstructing Monetary Policy Surprises—The Role of Information Shocks." *American Economic Journal: Macroeconomics* 12 (2): 1–43. https://www.aeaweb.org/articles?id=10.1257/mac.20180090.

الفصل ٢

إدارة التوقعات: التضخم والسياسة النقدية

بلغ التضخم في ٢٠٢٢ أعلى مستوياته منذ عقود في كثير من الاقتصادات. ورغم انخفاض التضخم الكلي منذ ذلك الوقت في ظل انحسار اضطرابات سلاسل الإمداد وتراجع أسعار السلع الأولية، فلا يزال التضخم الأساسي أكثر لزوجة. وتنتاب البنوك المركزية حاليا مخاوف من شبح التضخم المرتفع في التوقعات مؤديا إلى اختيارات تسعيرية تحافظ على ارتفاع التضخم. ويتناول هذا الفصل تحليل الأنماط السائدة مؤخرا في توقعات التضخم ودراسة دورها في دفع عجلة التضخم، وما لذلك من انعكاسات على السياسة النقدية. وبوجه عام تتوافق التوقعات حول ديناميكية التضخم بين المتنبئين المحترفين والأسواق المالية والأسر والمؤشر الجديد لآراء الشركات. وتوضح نوبات التضخم التاريخية من التوقعات التضخمية المرتفعة خلال فترة ممتدة لا تقل عن سنة بأن التضخم والتوقعات التضخمية قريبة الأجل (على مدار الإثني عشر شهرا التالية) يستغرقان حوالي ثلاث سنوات في المتوسط للعودة إلى مستويات ما قبل النوبة، في ظل ردود أفعال السياسة النقدية التاريخية. ورغم أن التوقعات التضخمية طويلة الأجل (خمس سنوات في المستقبل) ظلت ثابتة عند ركيزتها في المتوسط، فقد ارتفعت التوقعات قريبة الأجل في ٢٠٢٢ ارتفاعا ملحوظا في الاقتصادات المختلفة. وتشير التقديرات التجريبية لقناة التوقعات إلى تزايد أهمية التوقعات قريبة الأجل في تفهم ديناميكية التضخم. وباستخدام نموذج اقتصادي كلي جديد يضم مزيجا من مكتسبي المعلومات باستخدام المنظور الاستشرافي وآخرين يستخدمون المنظور الخلفي، يوضح التحليل كيف أن الاقتصادات ذات النسبة الأعلى من مكتسبي المعلومات باستخدام المنظور الخلفي يطول فيها أمد ضغوط الأسعار وتضمحل فعالية السياسة النقدية، نظرا لأن هؤلاء الوكلاء لا يراعون الآثار المستقبلية للسياسة النقدية. وتشير التقديرات إلى زيادة نسبة مكتسبي المعلومات باستخدام المنظور الخلفي في اقتصادات الأسواق الصاعدة مقارنة بالاقتصادات المتقدمة. وبتشجيع زيادة نسبة مكتسبي المعلومات باستخدام المنظور الاستشرافي، فإن تحسينات أطر السياسة النقدية واستراتيجيات إفصاحات البنوك المركزية بإمكانها المساعدة في إعادة التضخم إلى المستوى المستهدف بسرعة أكبر وبتكلفة أقل على الناتج – وبعبارة أخرى، سيكون بإمكانها زيادة فرص الاقتصاد في تحقيق "هبوط هادئ".

هذا الفصل من تأليف سيلفيا البريزيو (رئيسا مشاركا)، وجون بلودورن (رئيسا مشاركا)، وآلان ديزيولي، وكريستوفر كوخ، وفيليب وينجيندر، بدعم من يانيف كوهن، وبيدرو سايمون، وإيزاك وارين. وقدم المساعدة الحاسوبية والفنية كل من أراش شيخ الإسلام، ومنى وانغ. وبمساهمة من يوري غورودنيشينكو كاستشاري خارجي. وقد أفاد هذا الفصل من تعليقات روبرت ريتش والمشاركون في حلقات النقاش الداخلية والمراجعون.

مقدمة

في أعقاب صدمتي جائحة كوفيد–١٩ والغزو الروسي لأوكرانيا، بلغ التضخم حول العالم في ٢٠٢٢ أعلى مستوياته منذ عدة عقود، متجاوزا مستهدفات البنوك المركزية، ولا سيما في الاقتصادات المتقدمة (راجع الفصل الأول، الشكل البياني ١–٧). ومع مواصلة التشديد النقدي إعادة التوازن تدريجيا بين الطلب الكلي والناتج الممكن، وانحسار اضطرابات سلاسل الإمداد، وتراجع أسعار السلع الأولية، يواصل التضخم الكلي انخفاضه رغم أن ضغوط الأسعار الأساسية (التي يرصدها التضخم الأساسي) لا تزال مرتفعة. ويتوقع المتنبئون المحترفون أن تعود معدلات التضخم إلى مستوى أقرب إلى مستهدفات البنوك المركزية في عام ٢٠٢٤، مع تحول في درجة انحرافها الوسيط باتجاه الصفر وحدوث تضييق حاد في التوزيع (الشكل البياني ٢–١).[١] ومع ذلك، نظرا للموقف الانكماشي الراهن والإجراءات المنتظرة على مستوى السياسات في المرحلة المقبلة، فإنهم لا يتوقعون عودة معدلات التضخم إلى مستوياتها المستهدفة بالكامل إلا في عام ٢٠٢٦، في المتوسط.

ونظرا لأن قرارات الاستهلاك والاستثمار وعمليات تحديد الأسعار والأجور تؤثر إلى حد ما على توقعات الأسر والشركات بشأن وتيرة تغيرات الأسعار في المستقبل، فإن توقعات التضخم تقوم بدور حيوي في صياغة ديناميكية التضخم. وفي بيئة التضخم المرتفع الحالية، أعرب بعض المراقبين عن قلقهم من احتمال بقاء التوقعات مرتفعة، بل وأن تزداد ارتفاعا مع احتمال انفلات التوقعات طويلة الأجل عن ركيزة معدلات التضخم المستهدفة. وفي المقابل، نجد أن توقعات ارتفاع التضخم في المستقبل قد تنتقل إلى معدلات التضخم الحالية، مما يحافظ على ارتفاعها. وإذا كانت قناة التوقعات حول التضخم مهمة، فإن هذا يعني أيضا أن السياسات التي تخفض التوقعات يمكنها المساعدة في خفض التضخم على نحو أسرع وأسهل. وتتمثل الفكرة في أنه كلما زاد اهتمام صناع السياسات النقدية ذوي الكفاءة العالية في التأثير على توقعات التضخم انخفضت التكلفة في الناتج الضائع المستخدم في جهود البنوك المركزية لتحقيق أهدافها بشأن التضخم (دراسة Sargent 1983؛ ودراسة Ball 1994). وبعبارة أخرى، تتسم قناة التوقعات بالأهمية البالغة في تحديد قدرة البنوك المركزية على تحقيق "الهبوط الهادئ" المستعصي

[١] المتنبئون المحترفون هم في العادة متنبئون من القطاع الخاص ولا يشملون المتنبئين من صندوق النقد الدولي الذين يساهمون في إعداد تنبؤات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. ولمزيد من التفاصيل، راجع معايير مؤسسة Consensus Economics للإدراج في مسوحها.

الشكل البياني ٢-١: انحرافات توقعات التضخم عن المستهدفات في الاقتصادات المختلفة
(بالنقاط المئوية)

من المتوقع عودة معدلات التضخم إلى مستوياتها المستهدفة، ولكن بالتدريج فقط على مدار العامين القادمين.

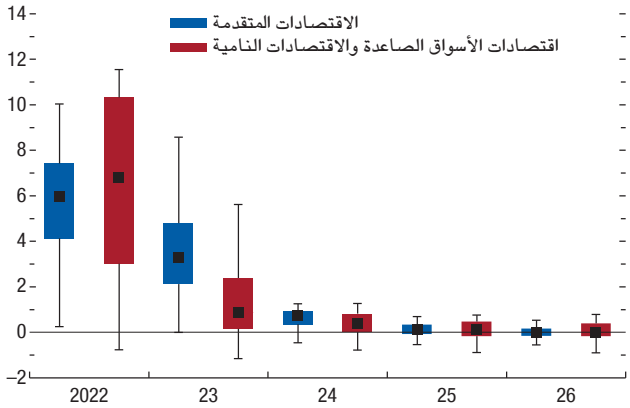

المصادر: مؤسسة Consensus Economics؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: التوقعات التضخمية في الشكل البياني مستمدة من بيانات متنبئين محترفين، لتوسيع نطاق تغطية الاقتصادات إلى الحد الأقصى. وبالنسبة لكل مجموعة من الاقتصادات، تشير الصناديق في المخطط إلى الربيع الأعلى والوسيط والربيع الأدنى للتوزيع، بينما يشير الخطان الطوليان في كل صندوق إلى الحد الأقصى والحد الأدنى ضمن الحد الإحصائي البالغ ١,٥ ضعف المدى الرُبَيعي

الذي يعيد معدل التضخم إلى مستواه المستهدف بدون الدخول في حالة ركود.

وتتوقف على الأرجح أهمية التوقعات التضخمية في ديناميكية التضخم في الاقتصاد على السياق السائد والتجارب الأخيرة، وكذلك على مقاييس توقعات التضخم المستخدمة (على سبيل المثال، المتوسط الحسابي لتوقعات التضخم في الأجل القريب مقابل الأجل الطويل). وبوجه عام، عندما يكون التضخم المتوقع بعيدا باستمرار عن التضخم الفعلي، فإن التساؤل الذي يظل بانتظار إجابة هو أي مقياس للتوقعات يعد الأنسب لتفهم ديناميكية التضخم (دراسة Werning 2022). وعندما يكون التضخم منخفضا ومستقرا في حدود مستهدفات البنوك المركزية، فمن الممكن أن يتشتت انتباه الوكلاء الاقتصاديين، مما يحد من محتوى المعلومات حول التوقعات (دراسة Coibion and others 2020). ومن المحتمل أن تكون تلك هي السمة التي سادت في كثير من الاقتصادات المتقدمة قبل جائحة كوفيد-١٩ (دراسة Reis 2021). ولكن عندما يرتفع التضخم بدرجة حادة أو يصبح متقلبا، يصبح الوكلاء الاقتصاديون عندئذ أكثر انتباها، وتصبح التوقعات محركا مهما للتضخم الفعلي.

وانطلاقا من هذه الاعتبارات المحفزة، يهدف هذا الفصل إلى المساهمة في الأدبيات الاقتصادية الكثيرة والمتزايدة حول توقعات التضخم وذلك بتفحص المؤشرات البديلة للتوقعات التضخمية، وأهميتها في ديناميكية الدين، وكيفية تأثيرها المحتمل على فعالية السياسة النقدية والعكس.[٢] ويتناول الفصل دراسة المسائل التالية:

- كيف تفاعلت التوقعات التضخمية بين مختلف الوكلاء الاقتصاديين في الآفاق الزمنية الأخرى قبل وبعد الجائحة في الاقتصادات المختلفة؟ هل هناك مؤشرات على انفلات التوقعات التضخمية عن ركيزتها منذ عام ٢٠٢١؟ أم أن ارتفاعات أسعار الفائدة السريعة خلال ٢٠٢٢ تبدو أنها تمكنت من احتواء المخاطر؟
- ما مدى أهمية التوقعات في تفسير ديناميكية التضخم، ولا سيما منذ صدمة كوفيد-١٩؟ هل مستوى التضخم السائد (مرتفعا أو منخفضا) يؤثر على القوة التفسيرية لتوقعات التضخم؟
- كيف تؤثر التوقعات في فعالية السياسة النقدية، وكيف تؤثر السياسة النقدية في التوقعات؟ كيف تؤثر عملية تشكيل التوقعات في المفاضلات التي يواجهها صناع السياسات في سبيل إعادة معدلات التضخم إلى مستوياتها المستهدفة؟

وبالاعتماد على التحليل التجريبي والقائم على النماذج، نستعرض فيما يلي النتائج الرئيسية التي يخلُص إليها هذا الفصل:

- التحركات في التوقعات التضخمية في الأجل القريب (الإثني عشر شهرا التالية) جاءت متوافقة بوجه عام بين مختلف الوكلاء الاقتصاديين، مما يشير إلى حدوث ارتفاع حاد في ٢٠٢٢. فقد اختلفت درجة التقلب في مقاييس التوقعات القائمة على مسوح المتنبئين المحترفين والأسر، والتوقعات الضمنية في الأسواق المالية، والمقياس الجديد الذي أنشأه هذا الفصل لتوقعات الشركات (على أساس تحليل نص مكالمات أرباح الشركات)، لكنها جاءت في حدود اتجاه عام مشترك.
- رغم الزيادة الحادة في التضخم خلال ٢٠٢٢ في العديد من الاقتصادات، ظلت توقعات التضخم طويلة الأجل (الخمس سنوات التالية) مستقرة في الاقتصادات المتوسطة. ووفقا لعدة مقاييس – بما في ذلك الانحرافات

[٢] مساهمات الصندوق الأخيرة على مستوى السياسات حول هذا الموضوع تضمنت إعداد الفصل الثالث من عدد أكتوبر ٢٠١٨ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، الذي خلُص إلى أن زيادة ثبات التوقعات التضخمية حول ركيزة مستهدفة تؤدي إلى زيادة الصلابة الاقتصادية في اقتصادات الأسواق الصاعدة؛ والفصل الثاني من عدد أكتوبر ٢٠٢١ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، الذي قدم الأدلة على أن التوقعات التضخمية طويلة الأجل ظلت ثابتة حول ركيزتها بعد الجائحة؛ بالإضافة إلى الفصل الثاني من عدد أكتوبر ٢٠٢٢ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الذي خلص إلى ازدياد القوة التفسيرية لتوقعات تضخم الأجور بعد الجائحة، وأن الإجراءات القوية على مستوى السياسة النقدية لمكافحة الصدمات التضخمية يمكن أن تساعد في ضمان ثبات التوقعات حول ركيزتها المستهدفة. وللاطلاع على بعض أبرز المساهمات التجريبية والنظرية الأخيرة حول موضوع التوقعات التضخمية في الأدبيات الأكاديمية راجع دراسات Bems and others (2021)، و(2017) Binder، و(2020) Coibion and others، و(2020) Reis، وكثيرا غيرها. راجع كذلك دراسة Kose and others (2019) للاطلاع على نظرة عامة أخرى على الأدبيات المتخصصة ودراسة للتوقعات في اقتصادات مختارة من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. ويرجى ملاحظة أن تركيز هذا الفصل على التوقعات لا ينبغي اعتباره إشارة على أن التوقعات هي المحرك الوحيد لديناميكية التضخم. فهي عوامل مساهمة رئيسية، ولكن هناك عوامل أخرى مهمة أيضا، على النحو الذي يتم شرحه لاحقا.

عن مستهدف التضخم، ومدى التغير في التوقعات، وعدم توافق التوقعات – فقد ظلت التوقعات طويلة الأجل ثابتة تماما في معظم الاقتصادات.

- النوبات التاريخية التي اتسمت بفترات مبدئية من ارتفاع التوقعات التضخمية المستمر تفيد بأن التوقعات لا تنخفض إلا بالتدريج. وفي تلك الحالات، استغرق التضخم والتوقعات قريبة الأجل ثلاث سنوات للعودة إلى مستويات ما قبل تلك النوبات. وجدير بالذكر، أن أسعار الفائدة الأساسية الحقيقية كانت منخفضة وهي الآن مرتفعة، في المتوسط، مقارنة بالنوبات السابقة، مما يشير إلى أن التشديد النقدي منذ عام ٢٠٢٢ كان حادا على غير المعتاد.
- التوقعات قريبة الأجل تتسم بأهمية بالغة في تفهم ديناميكية التضخم وتفسر تزايد نسبة التضخم منذ عام ٢٠٢٢. وباستخدام استراتيجية جديدة لتحديد الآثار السببية لتقدير منحنيات فيليبس، يخلص هذا الفصل إلى وجود دور قوي لتوقعات التضخم في مجموعة الاقتصادات المتقدمة. وفي اقتصادات الأسواق الصاعدة، يتسم التضخم المتأخر كذلك بالأهمية، مما يفيد بأن هناك دورا أكبر لزيادة الاعتماد على المنظور الخلفي في اكتساب المعلومات. وهناك مؤشرات كذلك على أن انتقال الآثار من التوقعات التضخمية إلى التضخم يميل غالبا إلى الارتفاع في فترات التضخم المرتفع، مثل تلك الفترات المشاهدة مؤخرا في جميع أنحاء العالم.
- خصائص عملية تشكيل التوقعات لها تأثير قوي على فعالية السياسة النقدية مما يجعل تفهمها من جانب البنوك المركزية عاملا رئيسيا. فمن خلال نموذج التوازن العام العشوائي الديناميكي الذي تم إعداده حديثا مزودا بمزيج من الوكلاء الاقتصاديين الذين يكتسبون المعلومات باستخدام المنظور الاستشرافي وآخرين يعتمدون على المنظور الخلفي يتضح أن تكاليف التشديد النقدي على الناتج ترتفع مع ارتفاع نسبة مكتسبي المعلومات باستخدام المنظور الخلفي في الاقتصاد أو مع مستوى التضخم السائد.[٣] ويوضح هذا التحليل أيضا حدوث تراجع متواضع وأسرع في التوقعات التضخمية والتضخم، على السواء، في ظل تحسينات أطر السياسة النقدية والإفصاحات – مثل إرسال رسائل أبسط وأكثر انتظاما وتحسين توجيهها للجمهور المستهدف – التي ترفع نسبة مكتسبي المعلومات باستخدام المنظور الاستشرافي في الاقتصاد. غير أن تنفيذ هذه التدابير قد يستغرق وقتا أطول ويكون أكثر صعوبة مقارنة بتشديد سياسات الدورة الاقتصادية الذي تصاحبه زيادة في التكاليف من حيث تباطؤ النمو.

وبوجه عام، نجد أن ديناميكية التضخم تعتمد على نسبة مكتسبي المعلومات باستخدام المنظور الاستشرافي مقابل المنظور الخلفي في الاقتصاد ومدى قدرتهم على التأثير في التوقعات.

وإذا انصب تركيز البنوك المركزية على خفض التضخم بسرعة فقط، فإنها ستلجأ إلى زيادة التشديد أكثر وتقلل الوقت اللازم لإعادة معدلات التضخم إلى مستوياتها المستهدفة في حدود سنتين، ولكن على حساب حدوث تباطؤ اقتصادي أكثر حدة. وفي حالة لجوء صناع السياسات إلى اختيار السياسات التي تراعي المفاضلات بين أهداف بقاء التضخم في حدود المستهدفات، وبلوغ الناتج أقصى إمكاناته، وتمهيد مسارات أسعار الفائدة الأساسية (مما يساعد في التعامل مع المخاوف المتعلقة بالاستقرار المالي)، تبين لنا، من خلال سيناريو يستخدم اقتصادا متقدما ممثلا يواجه ظروف التضخم السائدة اليوم، أن التضخم والتوقعات سوف يستغرقان على الأرجح ثلاثة إلى أربعة أعوام للتقارب مرة أخرى مع مستهدفات البنك المركزي.[٤]

ونظرا لدور البنوك المركزية في التأثير على انتقال آثار السياسة النقدية، فإن الاستنتاجات التي يخلص إليها هذا الفصل تشير إلى استفادة البنوك المركزية من الوضوح في درجة تفهمها لعمليات تشكيل التوقعات المستخدمة في اقتصاداتها وإعداد استراتيجياتها للإفصاح بما يتوافق مع تلك العمليات، وذلك بالتوازي مع الإصلاحات الهيكلية لتعزيز استقلالية وشفافية البنك المركزي. وقد يتطلب تحسين إدارة التوقعات زيادة الاستثمار في جمع البيانات ومراقبة التوقعات، بما في ذلك عبر مختلف الوكلاء الاقتصاديين. والتطورات التكنولوجية تعني إمكانية تحقيق فائدة أكبر في هذا الاتجاه من خلال الأساليب البديلة لقياس التوقعات – مثل التحليل القائم على نص مكالمات أرباح الشركات الذي نوليه أهمية رائدة هنا.

ولكن هناك بعض المحاذير في التحليل والنتائج المستخلصة في هذا الفصل ينبغي تسليط الضوء عليها: أولا، نقص البيانات يفرض قيدا على التحليل التجريبي للتوقعات التضخمية في الاختبارات المختلفة وخاصة المقارنات بين مختلف الوكلاء الاقتصاديين. ولضمان أوسع تغطية للعينة، فإن هذا الفصل يتبع منظورا اقتصاديا كليا ويركز على المتوسط الحسابي للتوقعات، ولا سيما بين المتنبئين المحترفين، بدلا من بيانات توزيع التوقعات أو سلوك التوقعات على المستوى الفردي، وهي بيانات غير متاحة على نطاق واسع.[٥] وقد يكون هذا هو المحبذ، لأن هذا التحليل يمكن أن يوفر رؤى أكثر عملية

[٣] وفقا للمصطلحات الفنية، فإن مكتسبي المعلومات باستخدام المنظور الاستشرافي يشكلون توقعاتهم وفقا لافتراضات التوقعات العقلانية التقليدية المزودة بالمعلومات الكاملة، بينما يشكل مكتسبو المعلومات باستخدام النظرة الخلفية توقعاتهم من خلال التعلم التكيفي القائم على نموذج إحصائي صغير للمتغيرات ذات الأهمية بالنسبة للتوقعات، مع تحديث بيانات النموذج على أساس الخبرات الأخيرة والماضية فقط. راجع المرفق ٢–٥ على شبكة الإنترنت للاطلاع على مزيد من التفاصيل.

[٤] يرجى ملاحظة أن هذا الاستنتاج يستند إلى دالة مبسطة للرفاهية الاجتماعية (راجع المرفق ٢–٥ على شبكة الإنترنت للاطلاع على مزيد من التفاصيل). راجع الفصل الأول من عدد إبريل ٢٠٢٣ من تقرير الاستقرار المالي العالمي للاطلاع على مناقشة حول انعكاسات موقف السياسة النقدية على الاستقرار المالي وتأثيرها على اختيارات البنوك المركزية.

[٥] رغم أن هذا الفصل يركز على المتوسط الحسابي للتوقعات التضخمية لضمان اتساع نطاق التغطية القُطْرية، فإن توزيع التوقعات بين مختلف الأفراد قد يكون له دور مهم أيضا. راجع دراستي Reis (2023) وClements, Rich, and Tracy (2023) للاطلاع على مناقشات حول أهمية اختلافات الرأي في التوقعات بين الأفراد والوكلاء الاقتصاديين بالنسبة للتضخم. وهناك العديد من الدراسات الأخيرة تستفيض في تحليل البيانات الاقتصادية الجزئية حول التوقعات التضخمية حسب الأفراد في اقتصادات معينة، عن طريق مضاهاة خصائصها بين مختلف الوكلاء الاقتصاديين أو إجراء تجارب عشوائية خاضعة للرقابة لتحديد تأثيرها على التضخم. للاطلاع على أمثلة حديثة راجع دراسات Andre and others (2022)، وCandia and others (2023)، وD'Acunto and others (2020)، وWeber and others (2022)، وWeber and others (2023).

لصناع السياسات الذين يواجهون على الأرجح الكثير من قيود البيانات المماثلة. ثانيا، تفسير تقديرات منحنى فيليبس باعتبارها ذات أثر سببي يتوقف على فرضيات استراتيجية المتغيرات المساعدة القائمة على الفواصل الزمنية. ووفقا لما يرد بالتفصيل في المرفق ٢–٤ على شبكة الإنترنت، فإن النتائج المستخلصة تتسم بالقوة إلى حد كبير إزاء التباين في توقيت الأدوات مما يوفر قدرا من الراحة. غير أنه ما لم تحتفظ الفرضيات الأساسية بتماسكها، ينبغي عندئذ تفسير التقديرات بأنها ارتباطية. ثالثا، إذا كانت هناك انقطاعات هيكلية في سلوك الاقتصاد فقد لا تتيح التحليلات التجريبية والتاريخية القدر الكافي من المعلومات. ويحلل منحنى فيليبس أحد الأشكال المحتملة للانقطاعات اعتمادا على حالة الاقتصاد. ويوفر التحليل القائم على النماذج كذلك ضمانات ضد الانقطاعات الهيكلية المحتملة، بحيث يدمج صيغة محدودة من التغير الهيكلي من خلال اكتساب المعلومات. رابعا، نتائج التحليل القائم على النماذج حول تأثير تحسينات أطر السياسة النقدية والإفصاحات بشأن التوقعات والتضخم تتسم بطابع توضيحي. وقد تم استخدام عرض مبسط للمطابقة بين حدوث زيادة في نسبة الوكلاء الاقتصاديين الذين يكتسبون المعلومات باستخدام المنظور الاستشرافي مقارنة بأولئك المعتمدين على المنظور الخلفي والتحسينات في أطر السياسة النقدية والإفصاحات.[٦]

ويبدأ هذا الفصل باستعراض بعض أنماط التوقعات التضخمية مع التركيز على التعافي في فترة ما بعد الجائحة. ويقارنها بالأنماط المشاهدة بعد نوبات تضخم تاريخية ارتفعت خلالها التوقعات على مدار فترة زمنية مطولة. ويستعين هذا الفصل بعد ذلك بمنهج تعريفي جديد لدراسة القناة بين التوقعات والتضخم وكيف يمكن للتوقعات أن تفسر ديناميكية التضخم الأخير على أفضل وجه. ويقدم القسم قبل الأخير من الفصل شرحا لنتائج التحليل القائم على النماذج مع مزيج من الوكلاء الاقتصاديين الذين يكتسبون المعلومات باستخدام المنظور الاستشرافي وآخرين يعتمدون على المنظور الخلفي لتفحص كيفية تأثير عملية تشكيل التوقعات على إدارة السياسة النقدية والعكس. ويقترح القسم الأخير إجراءات محتملة على مستوى السياسات في ضوء النتائج التي يتوصل إليها هذا الفصل.

الأنماط الأخيرة في التوقعات التضخمية

يتناول هذا القسم في البداية مقارنة سلوكيات التوقعات التضخمية بين مختلف المتنبئين المحترفين والأسواق المالية والأسر والشركات في اقتصادات مختارة. ثم يتناول تحليل توقعات التضخم في الأجلين القريب والطويل بين المتنبئين المحترفين. وفي النهاية يستعرض الديناميكية الاقتصادية الكلية الحالية من منظور تاريخي عن طريق مقارنتها بالديناميكية السائدة في النوبات السابقة التي شهدت ارتفاع التوقعات التضخمية في الأجلين القريب والطويل على مدار فترة مستمرة.

التوقعات بشأن ديناميكية التضخم العامة مماثلة بين مختلف الوكلاء

التوقعات التضخمية قد لا تكون مماثلة بين مختلف الوكلاء الاقتصاديين، مما يرجع إلى اختلاف مجموعات المعلومات المتاحة لهم، ومدى انتباههم، وأولوياتهم، من بين جملة عوامل أخرى. ويوضح هذا القسم الفرعي كيفية أداء مؤشرات التوقعات التضخمية في الأجل القريب بين مختلف الوكلاء (المتنبئين المحترفين والأسواق المالية والأسر والشركات) منذ عام ٢٠١٧ في مجموعة مختارة من أربعة اقتصادات رئيسية تتوفر عنها بيانات قابلة للمقارنة (الشكل البياني ٢–٢).[٧] ولمعالجة شح البيانات المتعلقة بالتوقعات على مستوى الشركات في مختلف الاقتصادات والفترات الزمنية، تم إنشاء مؤشر جديد للتوقعات التضخمية على مستوى الشركات باستخدام تحليل نصوص مكالمات أرباح الشركات (راجع الإطار ٢–١ للاطلاع على التفاصيل). ولتيسير المقارنة، تم تحويل التوقعات حسب الوكيل إلى درجات معيارية.[٨]

وعبر الاقتصادات المختلفة، نجد أن أنماط التوقعات في الأجل القريب متماثلة عموما بين الوكلاء الاقتصاديين الأربعة، بحيث اتفقت مع توسع التضخم اعتبارا من عام ٢٠٢١، ولكن مع قدر من التباين في التوقيت. واتفقت على أن التضخم بلغ ذروته في عام ٢٠٢٢ وأنه الآن في مرحلة الهبوط. وسجل كل مؤشر، حسب الوكيل الاقتصادي وفي الاقتصادات المختلفة، بين اثنين ونصف وأربعة انحرافات معيارية، وهو ما يشير إلى الارتفاع الهائل في توقعات التضخم أثناء فترة التعافي التي أعقبت الجائحة مقارنة بما سبق مشاهدته منذ الألفينات.

وقد تباينت التوقعات التضخمية قليلا بين مختلف الوكلاء الاقتصاديين. وتبدو توقعات التضخم على مستوى الأسر أكثر ضوضائية، متجاوزة التحركات في توقعات الوكلاء الآخرين ومتأخرة عنها (بالنسبة لمنطقة اليورو والمملكة المتحدة، على التوالي). وبالنسبة لتوقعات التضخم القائمة على تنبؤات الأسواق المالية، المستمدة من السندات المرتبطة بمؤشر التضخم أو مبادلات التضخم، فهي متاحة باستمرار في الوقت الحقيقي، ولكن هناك صعوبة في التمييز بين إشارة التضخم

[٦] رغم أن هذا الفصل يوضح أن التحسينات في أطر السياسة النقدية واستراتيجيات الإفصاح تتسق مع الزيادة في نسبة مكتسبي المعلومات باستخدام المنظور الاستشرافي، فإنه لا يستبعد إمكانية ارتباط التدخلات المؤسسية أو الهيكلية الأخرى (مثل مستوى الإنجاز التعليمي، وأطر المالية العامة، والحوكمة، وما إلى ذلك) بالتغيير في عملية تشكيل التوقعات. غير أن التفحص الكامل لهذه التدخلات البديلة يقع خارج نطاق هذا الفصل.

[٧] وفقا لما ورد في المقدمة، فإن نقص البيانات المتاحة بسهولة عن التوقعات التضخمية – لا سيما المستمدة من الأسواق المالية والأسر والشركات – يحد من نطاق تغطية الاقتصادات والسلاسل الزمنية في التمارين التحليلية المختلفة المستخدمة في هذا الفصل.

[٨] للتحويل إلى درجة معيارية أخذنا متغيرا وطرحنا منه متوسط العينة، ثم قسمنا القيمة الناتجة على الانحراف المعياري للمتغير في العينة. وهي قيمة بدون وحدة قياس ومعدلة ضمنا لاستبعاد المدى الزمني، مما يسمح بسهولة مقارنة الديناميكية في المتغيرات المختلفة.

الشكل البياني ٢–٢: المتوسط الحسابي للتوقعات التضخمية في الإثني عشر شهرا التالية حسب الوكلاء الاقتصاديين

(الدرجة المعيارية، الانحرافات المعيارية عن المتوسط الحسابي)

الوكلاء الاقتصاديون يتفقون على الديناميكية العامة للتوقعات التضخمية قريبة الأجل. الزيادات الحادة في ٢٠٢٢ كانت غير معتادة مقارنة بالخبرات على مدار العشرين سنة الماضية.

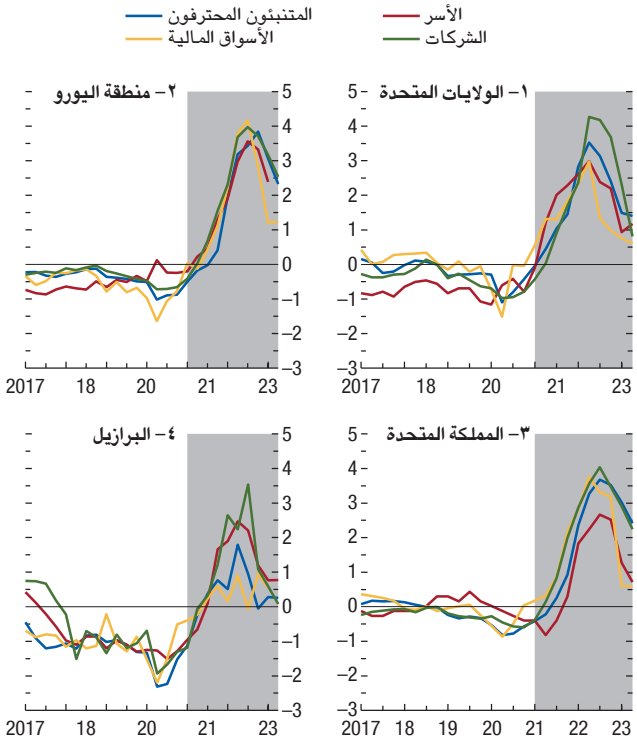

المصادر: مؤسسة Consensus Economics؛ والمفوضية الأوروبية؛ ومؤسسة Haver Analytics؛ ومؤسسة NL Analytics؛ وقاعدة بيانات S&P Capital IQ؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: يوضح الشكل البياني الدرجات المعيارية (المتغير ناقص متوسطه الحسابي، والكل مقسوما على انحرافه المعياري) محسوبة على مدار فترة من الربع الأول من ٢٠٠٤ إلى الربع الثاني من ٢٠٢٣ بمعدل ربع سنوي. والمساحات المظللة في كل لوحة تسلط الضوء على الفترة من ٢٠٢١ وما بعدها، عندما بدأ التضخم المتحقق في الصعود بدرجة ملحوظة.

وتقلبات علاوة المخاطر (الفصل الأول من عدد إبريل ٢٠٢٣ من تقرير الاستقرار المالي العالمي). وتميل توقعات الشركات للتضخم في الأجل القريب إلى بلوغ الحد الأعلى من نطاق التوقعات بين مختلف الوكلاء الاقتصاديين أثناء طفرة التضخم الأخيرة. وبينما ترسل توقعات المتنبئين المحترفين مزيدا من الإشارات فإنها قد تعاني من سلوك القطيع والسلوك الاستراتيجي (دراسة Reis 2023).

وفي المعتاد، تشغل توقعات المتنبئين المحترفين موقعا متوسطا بين التوقعات القائمة على تنبؤات الأسواق، وهي أكثر تقلبا ولكنها متاحة باستمرار، والتوقعات الضوضائية للأسر. وتتميز كذلك بنطاق تغطيتها الأوسع بين مقاييس التوقعات في مختلف الاقتصادات والفترات الزمنية وآفاق التنبؤات. وبناء على ذلك، تستعين التحليلات في هذا الفصل غالبا بتوقعات المتنبئين المحترفين.

الشكل البياني ٢–٣: توزيع المتوسط الحسابي للتوقعات التضخمية في مختلف الاقتصادات بمرور الوقت

(الانحراف بالنقاط المئوية عن المستوى المستهدف)

ارتفعت التوقعات التضخمية قريبة الأجل بسرعة منذ عام ٢٠٢٢، وإن كانت تنحسر حاليا، بينما لم تشهد توقعات التضخم في الأجل الطويل سوى تحركات محدودة، ولكن ضمن نطاق آخذ في التضاؤل.

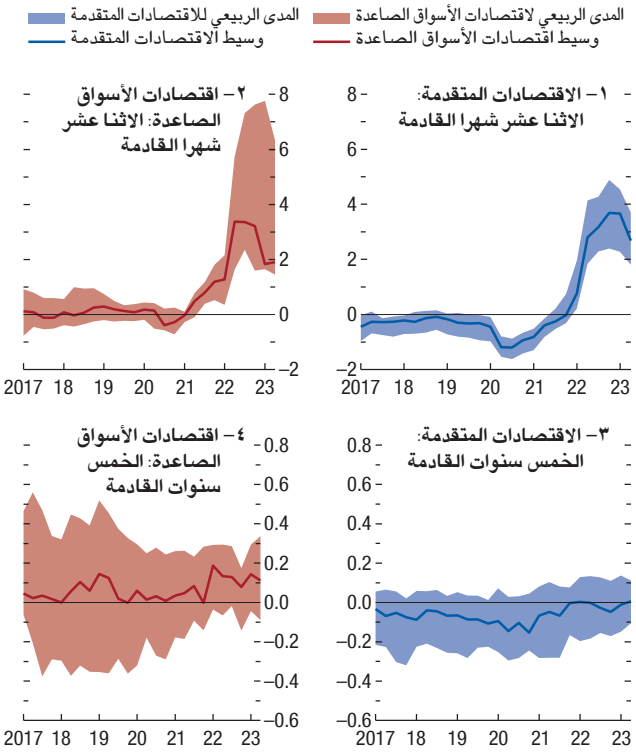

المصادر: المواقع الإلكترونية للبنوك المركزية؛ ومؤسسة Consensus Economics؛ ومؤسسة Haver Analytics؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: المتوسط الحسابي لتوقعات التضخم في الشكل البياني مستمد من مسوح المتنبئين المحترفين. الاقتصادات متضمنة في العينة على أساس توافر البيانات. راجع المرفق ٢–١ على شبكة الإنترنت للاطلاع على التفاصيل.

التوقعات التضخمية قريبة الأجل تفوق المستويات المستهدفة، والتوقعات طويلة الأجل قيد السيطرة

عند تفحص مجموعة أكبر من الاقتصادات، تظهر صورة متسقة: زيادة انحراف التوقعات التضخمية قريبة الأجل عن مستهدفات البنوك المركزية، مع استقرار درجة انحراف التوقعات طويلة الأجل بوجه عام (الشكل البياني ٢–٣).[٩]

وبالنسبة للاقتصادات المتقدمة، اتسمت الفترة التي سبقت بداية جائحة كوفيد–١٩ في الربع الأول من ٢٠٢٠ بقصور معتدل في التوقعات التضخمية مقارنة بالمستوى المستهدف في

[٩] مستهدفات البنوك المركزية للتضخم تكون معلنة أو ضمنية؛ راجع المرفق ٢–١ على شبكة الإنترنت للاطلاع على مزيد من التفاصيل حول مصادر البيانات. ويمكن الاطلاع على كل المرفقات المنشورة على شبكة الإنترنت على العنوان الإلكتروني التالي: www.imf.org/en/Publications/WEO.

الأجلين القريب والطويل (الشكل البياني ٢–٣، اللوحتان ١ و ٣). وارتفعت التوقعات قريبة الأجل ارتفاعا ملحوظا بعد عام ٢٠٢١. غير أن التوقعات طويلة الأجل في الاقتصادات المتقدمة اقتربت أكثر من مستهدفات التضخم منذ الجائحة.

وفي اقتصادات الأسواق الصاعدة كان توزيع التوقعات التضخمية قريبة الأجل أوسع إلى حد ما ومائلا نحو التطورات الإيجابية، مما يشير إلى زيادة التباين في تجارب التضخم، لا سيما في الأرباع الأخيرة (الشكل البياني ٢–٣، اللوحة ٢). وسجل وسيط توقعات التضخم في الأجل الطويل ارتفاعا ضئيلا بواقع ١٠ نقاط أساس (الشكل البياني ٢–٣، اللوحة ٤). وتقلص المدى الربيعي للتوقعات طويلة الأجل وسجل ارتفاعا إلى حد ما. غير أن أنماط التوقعات، ككل، تشير إلى أن التوقعات التضخمية في الأجل الطويل ظلت مستقرة.

وبالنسبة للاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة على السواء، نجد أن العديد من مقاييس ثبات التوقعات التضخمية – المتعلقة بمتوسط الانحرافات المطلقة عن المستوى المستهدف، ومدى تغير التوقعات بمرور الوقت، وعدم الاتفاق حول التوقعات بين مختلف الأفراد – تشير إلى أن التوقعات التضخمية طويلة الأجل ظلت ثابتة عند ركيزتها على الرغم من الارتفاعات الأخيرة في معدلات التضخم (راجع المرفق ٢–٢ على شبكة الإنترنت). غير أنه لا ينبغي أخذ هذا الثبات للتوقعات التضخمية طويلة الأجل عند ركيزتها، وإن كان مطمئنا، باعتباره أمرا مسلما به، فمن المرجح أنه يعكس إلى حد ما استجابة صناع السياسات النشطة للتخفيف من ضغوط الأسعار.

التاريخ يبين أن انخفاض التضخم والتوقعات قريبة الأجل قد يستغرق وقتا طويلا

ظلت توقعات التضخم في الأجل الطويل مستقرة، ولكن ما مدى تجاوز المعتاد في المسارات الحالية لأهم المتغيرات الاقتصادية الأخرى؟ ولوضع هذا المفهوم في سياق تاريخي، يعقد هذا الفصل مقارنة بين التجربة الأخيرة والتجارب المشاهدة بعد نوبات التضخم التاريخية حيث ظلت التوقعات التضخمية في الأجلين القريب والطويل مستمرة في الارتفاع لمدة سنة على الأقل (الشكل البياني ٢–٤).

وبينما تتسق مسارات التضخم الفعلي الحالية حتى الآن مع مستويات الوسيط التاريخية، سجلت التوقعات التضخمية قريبة الأجل ارتفاعا أكثر حدة وانخفاضا أسرع مقارنة بالنوبات السابقة. ففي أعقاب الارتفاع المستمر في التوقعات التضخمية على مدار سنة كاملة، بدأت الاقتصادات بعد ذلك تشهد تراجعا تدريجيا وإن كان بطيئا في التضخم الكلي والتوقعات التضخمية قريبة الأجل. وكلاهما يستغرق في المعتاد حوالي ثلاث سنوات للعودة إلى مستويات ما قبل النوبة، وإن ظل التضخم الأساسي أكثر لزوجة. ومع ذلك، هناك تغير كبير عبر التجارب المختلفة، حسب المشاهد في المدى الربيعي.

الشكل البياني ٢–٤: النوبات التاريخية المقترنة بارتفاع مستمر في التوقعات التضخمية في الأجلين القريب والطويل

(بالنقاط المئوية حسب المستوى في نهاية النوبة)

بعد النوبات السابقة التي شهدت ارتفاع التوقعات التضخمية بصفة مستمرة لمدة سنة أو أكثر، استغرق التضخم والتوقعات التضخمية قريبة الأجل حوالي ثلاث سنوات في المتوسط للانخفاض والعودة إلى مستويات ما قبل النوبة. وبمقارنة التوقعات التضخمية طويلة الأجل في الآونة الأخيرة بالتوقعات المشاهدة في النوبات التاريخية نجد أنها كانت مستقرة على غير المعتاد مع ازدياد حدة التغيرات في مسارات أسعار الفائدة الأساسية الحقيقية في مجموعتي الاقتصادات.

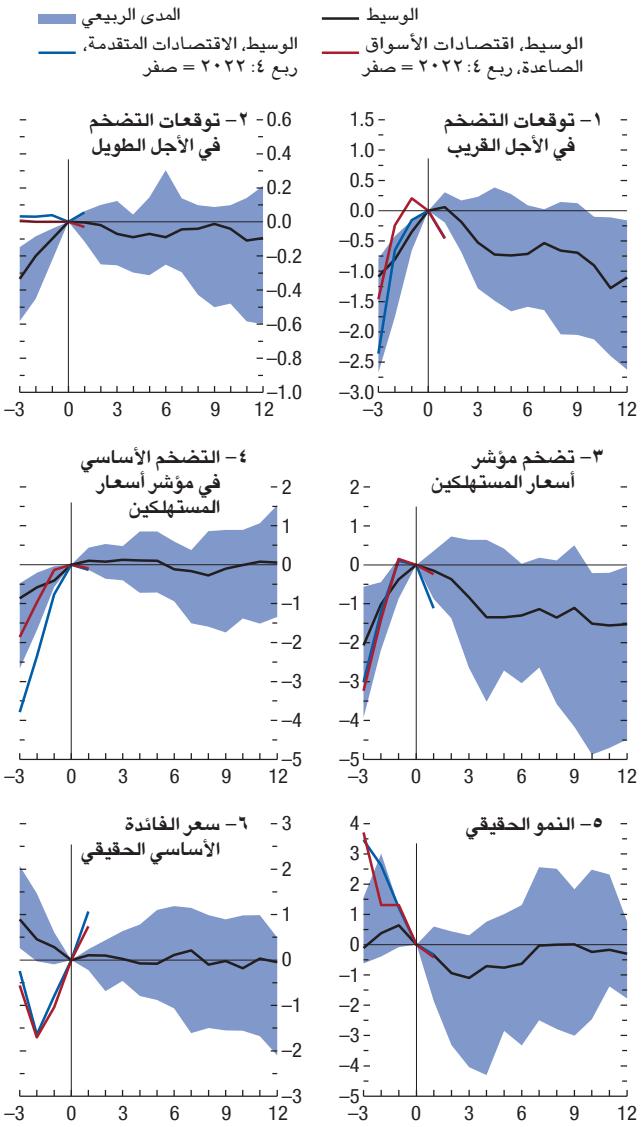

المصادر: مؤسسة Consensus Economics؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: المحاور الأفقية تبين أرباع السنة بعد نهاية النوبة التاريخية. كل الأسعار معبر عنها على أساس سنوي. التوقعات التضخمية في الأجل القريب (اللوحة ١) هي معدلات التضخم المتوقعة على مدار السنة التالية على أساس متجدد. والتوقعات التضخمية في الأجل الطويل (اللوحة ٢) هي معدلات التضخم على مدار فترة زمنية مدتها خمس سنوات. وأسعار الفائدة الأساسية الحقيقية هي أسعار الفائدة على أساس التضخم المتوقع. الإدراج كنوبة تاريخية يتطلب أربعة أرباع سنة تشهد ارتفاعا مستمرا في التوقعات التضخمية قريبة الأجل وطويلة الأجل على السواء. العينة تشمل فترة ممتدة من الربع الرابع من ١٩٨٩ إلى الربع الأول من ٢٠٢٣، بينما يختلف نطاق التغطية الزمنية الدقيق باختلاف البلدان. تم تحديد إجمالي ٣٢ نوبة تاريخية، منها ١٦ نوبة من الاقتصادات المتقدمة و١٦ نوبة من اقتصادات الأسواق الصاعدة. راجع المرفق ٢–٣ على شبكة الإنترنت للاطلاع على مزيد من التفاصيل.

وفي المقابل، نجد أن المسارات الأخيرة لأسعار الفائدة الأساسية الحقيقية والتوقعات التضخمية طويلة الأجل تبدو مختلفة عن وسيط المسارات في النوبات السابقة. فمن ناحية، كانت أسعار الفائدة الأساسية الحقيقية في ٢٠٢٢ أقل كثيرا منها في المسارات المقارن بها من النوبات السابقة، مما يرجع إلى حد ما للارتفاع الحاد والكبير في التضخم. ومن ناحية أخرى، نجد أن الأسعار الحقيقية حاليا أعلى كثيرا من الوسيط التاريخي، حيث يرجع الفرق إلى سرعة التشديد النقدي والانخفاضات الأخيرة في معدلات التضخم الكلي. وعلى عكس المشاهد في النوبات السابقة، ظلت توقعات التضخم في الأجل الطويل مستقرة على غير العادة في بداية أوضاع التضخم المرتفع الأخيرة. ويتسق هذا الأمر، بل ويؤيد النتائج التي خلُص إليها هذا الفصل حول استقرار التوقعات طويلة الأجل مؤخرا وقوة ثباتها (حتى الآن) حول ركيزتها.

دور التوقعات في ديناميكية التضخم

لعرض فهم متعمق لدور التوقعات في ديناميكية التضخم، يتناول هذا الفصل دراسة إطار منحنى فيليبس الهجين للأسعار الذي ينشئ علاقة ارتباط بين التضخم الحالي ومجموعة من المحركات، بما في ذلك التوقعات التضخمية، والتضخم المتأخر، وفجوة الناتج.[١٠] ويتناول هذا القسم أولا تقييم القوة التفسيرية لتوقعات مختلف الوكلاء الاقتصاديين للتضخم والأهمية النسبية للتوقعات قريبة الأجل مقابل التوقعات طويلة الأجل. ثانيا، تم استخدام منهج المتغيرات المساعدة لتحديد التأثير السببي للتوقعات التضخمية على التضخم. ثالثا، باستخدام التقديرات السببية يبين هذا القسم مساهمات محركات التضخم المختلفة في ديناميكية التضخم الأخير بالنسبة للاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة المتوسطة. وأخيرا، يبحث هذا القسم فيما إذا كان أثر التوقعات بشأن التضخم يتغير مع مستوى التضخم السائد.[١١]

[١٠] للاطلاع على التحليلات الأخيرة التي تبحث في تقديرات منحنى فيليبس (للأسعار والأجور) في مختلف الاقتصادات راجع الفصل الثالث من عدد أكتوبر ٢٠١٨ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، والفصل الثاني من عدد أكتوبر ٢٠٢١ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، والفصل الثاني من عدد أكتوبر ٢٠٢٢ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. وتستخدم دراسة Dao and others (2023) منهجا مماثلا لتحليل تطورات التضخم في الولايات المتحدة ومنطقة اليورو. وللاطلاع على مزيد من التفاصيل عن التقديرات والتحليلات راجع المرفق ٢–٤ على شبكة الإنترنت.

[١١] لم يتم التطرق لأبعاد مهمة أخرى محتملة في إعداد نموذج ارتباط منحنى فيليبس مثل المعاملات المتغيرة بتغير الوقت، والعلاقات غير الخطية، والانقطاعات الهيكلية، والعزوم ذات الرتب العليا للتوقعات المقيسة، إلى جانب المقاييس البديلة لدرجة التراخي، وتركها لفرصة أخرى لدراستها في المستقبل.

الشكل البياني ٢–٥: الآثار التقديرية لمقاييس التوقعات التضخمية البديلة على التضخم الحالي

(معاملات الانحدار الموحدة)

مقاييس توقعات التضخم في الأجل القريب يمكن أن تتنبأ بالتضخم الحالي بصورة أفضل من المقاييس الأطول أجلا. توقعات الشركات والأسواق المالية والمتنبئين المحترفين تحقق أداء مماثلا.

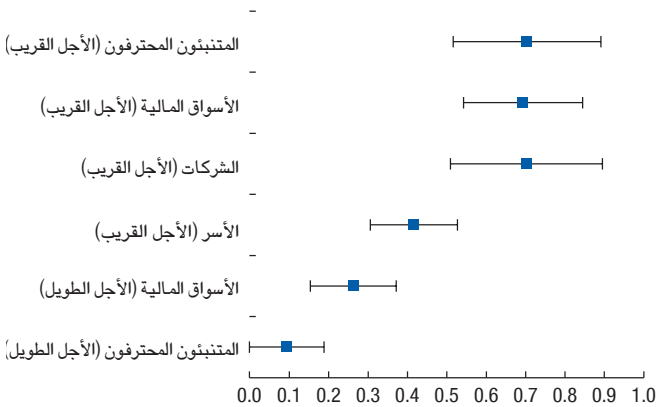

المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: يوضح هذا الشكل البياني معاملات موحدة من انحدارات خطية تم تقديرها عن طريق سلاسل زمنية مجمعة عن منطقة اليورو والمملكة المتحدة والولايات المتحدة باستخدام بيانات من الربع الثاني من ١٩٩١ إلى الربع الأول من ٢٠٢٣. والمتغير التابع هو التضخم الكلي ربع السنوي المعدل موسميا والمحسوب على أساس سنوي. راجع المرفق ٢–٤ على شبكة الإنترنت للاطلاع على تفاصيل مواصفة الانحدار والمتغيرات الضابطة الأخرى. والخطوط الأفقية تبين فترات الثقة بنسبة ٩٠٪ مع أخطاء معيارية راسخة مقابل اختلاف التباين. LT = التوقعات التضخمية في الأجل الطويل (خمس سنوات في المستقبل؛ وبالنسبة للأسواق المالية فهي الخمس سنوات التالية); NT = التوقعات التضخمية في الأجل القريب (الإثني عشر شهرا التالية).

التوقعات التضخمية قريبة الأجل هي الأكثر أهمية بالنسبة للتضخم

بالنظر إلى المقاييس البديلة للتوقعات التضخمية، كل بدوره، (حسب الوكلاء أو الآفاق) تتضح قدراتها المختلفة على تفسير التضخم عند استخدام نموذج منحنى فيليبس (الشكل البياني ٢–٥). وتعبر تقديرات المعاملات عن التغير في التضخم المرتبط بزيادة قدرها انحراف معياري واحد في مقياس التوقعات المشار إليه.[١٢] والنتيجة الأولى هي أن القوة التنبؤية للتوقعات التضخمية طويلة الأجل أقل بالمقارنة مع مقاييس التوقعات قريبة الأجل. فبالمقارنة مع المقاييس الأخرى، تبين لنا أن معاملات الارتباط الموحدة أصغر في التوقعات التضخمية على مدى الخمس سنوات التالية سواء بالمقياس القائم على الأسواق المالية أو مقياس المتنبئين المحترفين (الشكل البياني ٢–٥، مجموعتي الصناديق والخطوط السفلية). وتتفق هذه النتائج مع نتائج العمل الذي أجري مؤخرا وخلُص

[١٢] تم توحيد المعاملات للتعبير عن تقلب المقاييس المختلفة والسماح بمقارنة تنبؤات التضخم مع المؤشر الجديد لتوقعات التضخم في الشركات، الذي يقوم على أساس مختلف للقياس. ونظرا لنقص البيانات المتاحة، أجريت هذه المقارنة على مستوى المملكة المتحدة والولايات المتحدة ومنطقة اليورو.

الشكل البياني ٢–٦: أهم معامِلات منحنى فيليبس الهجين

(معاملات الانحدار)

التوقعات التضخمية قريبة الأجل تقوم بدور أكبر في تفسير التضخم الحالي في الاقتصادات المتقدمة مقارنة باقتصادات الأسواق الصاعدة.

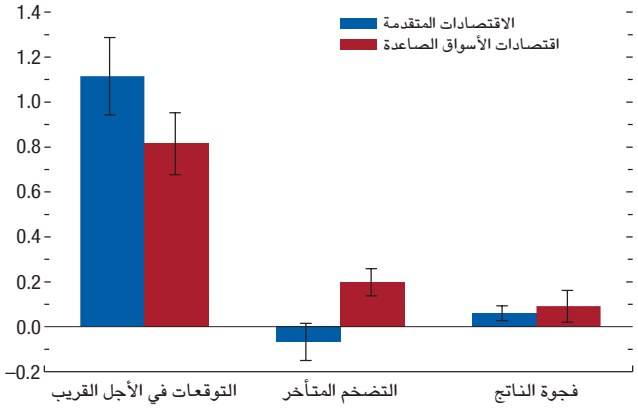

المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: يوضح هذا الشكل البياني معامِلات من انحدارات خطية تم تقديرها عن طريق سلاسل زمنية مجمعة باستخدام بيانات ربع سنوية من الربع الثاني من ١٩٩١ إلى الربع الأول من ٢٠٢٣. والمتغير التابع هو التضخم الكلي ربع السنوي المعدل موسميا والمحسوب على أساس سنوي. وتوضح العارضات فترات ثقة بنسبة ٩٠٪ حول المعامِل التقديري. والمتغير التابع هو التضخم الكلي ربع السنوي المعدل موسميا والمحسوب على أساس سنوي. راجع المرفق ٢–٤ على شبكة الإنترنت للاطلاع على تفاصيل مواصفة الانحدار والمتغيرات الضابطة الأخرى. والخطوط توضح فترات الثقة بنسبة ٩٠٪ مع أخطاء معيارية مستمدة من دراسة Driscoll-Kraay.

إلى أن التوقعات طويلة الأجل كان لها دور محدود في التضخم الحالي (دراسة Werning 2022؛ ودراسة Hajdini 2023). ثانيا، هناك توافق كبير بين توقعات التضخم قريبة الأجل المستمدة من المتنبئين المحترفين، والأسواق المالية، والشركات (الشكل البياني ٢–٥، الثلاثة صناديق والخطوط العلوية). وتفيد هذه النتائج بأن زيادة قدرها انحراف معياري واحد في التوقعات تصاحبها زيادة قدرها ٠,٧ انحراف معياري في التضخم الحالي.[١٣] وأخيرا، نجد أن معامِل توقعات الأسر قريبة الأجل يأتي في مركز متوسط إلى حد ما بين معاملات التوقعات قريبة الأجل وطويلة الأجل من الوكلاء الاقتصاديين الآخرين.

وفي ظل هذه النتائج وللأسباب الحاسمة المتعلقة باتساع نطاق تغطية الاقتصادات والفترات الزمنية، فقد تم تقدير خصائص السيناريو الأساسي لمنحنى فيليبس الهجين باستخدام توقعات التضخم في الأجل القريب من المتنبئين المحترفين (الشكل البياني ٢–٦). وتشير علاقة الارتباط التقديري إلى أن أي زيادة بنسبة نقطة مئوية واحدة في التوقعات قريبة الأجل تصاحبها زيادة بنسبة ١,١ نقطة مئوية في التضخم الحالي بين الاقتصادات المتقدمة، وحوالي ٠,٨ نقطة مئوية في حالة اقتصادات الأسواق الصاعدة.

[١٣] لم يتم تعديل معامِلات توقعات التضخم لمراعاة نطاق التقلب من ١,١ إلى ١,٤. واتسمت المعامِلات التقديرية للتوقعات طويلة الأجل بانخفاضها مقارنة بالتوقعات قريبة الأجل. ولدى استبعاد فترة ما بعد عام ٢٠١٩ كانت المعامِلات التقديرية أكثر انخفاضا، ولكن بأنماط مماثلة.

وكانت القوة التفسيرية للتضخم المتأخر محدودة في الاقتصادات المتقدمة (سالبة قليلا لكنها غير مختلفة عن الصفر بدلالة إحصائية)، بينما كان ترحيل فرق التضخم في الربع السابق في اقتصادات الأسواق الصاعدة (حوالي ٠,٢ نقطة مئوية) ذا دلالة إحصائية.[١٤] وأخيرا، هناك ارتباط ذو دلالة إحصائية بين فجوة الناتج والتضخم الحالي في مجموعتي الاقتصادات على حد سواء، لكنه أكبر إلى حد ما في مجموعة اقتصادات الأسواق الصاعدة.

دور التوقعات في التضخم قد يكون أصغر مما تشير إليه علاقات الارتباط الإحصائي البسيطة

توثق النتائج السابقة علاقات الارتباط الإحصائي بين التضخم الحالي والتوقعات التضخمية في الأجل القريب – ولا تأخذ في الاعتبار إمكانية أن يكون التضخم الحالي هو ما قد يحرك توقعات التضخم في المستقبل، أو أن تكون العوامل المحذوفة هي ما قد يحرك الاثنين. ولمعالجة جوانب القصور هذه وتقدير الأثر السببي للتوقعات على التضخم (قناة التوقعات)، تم استخدام استراتيجية المتغيرات المساعدة على أساس الفواصل الزمنية للتوقعات التضخمية قريبة الأجل وفجوة الناتج لإعادة تقدير بيانات منحنى فيليبس الهجين. وتفيد هذه الاستراتيجية من حقيقة أن هذه المتغيرات توضح أن هناك ارتباطا متسلسلا بمرور الوقت (القيم الراهنة مرتبطة ارتباطا قويا بقيمها السابقة) وأن الفواصل الزمنية لهذه المتغيرات لا تؤثر مباشرة على التضخم الحالي في ظل مواصفة منحنى فيليبس الهجين.[١٥]

[١٤] يخلص كذلك الفصل الثالث في عدد أكتوبر ٢٠١٦ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي والفصل الثاني في عدد أكتوبر ٢٠١٦ وعدد أكتوبر ٢٠٢١ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، على التوالي، إلى جانب دراسة Kamber, Mohanty, and Morley (2020)، إلى وجود معامِلات ارتباط أعلى للتضخم المتأخر في منحنيات فيليبس الهجينة في اقتصادات الأسواق الصاعدة مقارنة بالاقتصادات المتقدمة. وتوضح دراسة Forbes, Gagnon, and Collins (2021) أن المعامِلات على التضخم المتأخر تنخفض عندما لا تتضمن تقديرات بيانات السلاسل الزمنية سوى الاقتصادات المتقدمة. ولا تبحث هذه الدراسات في الأسباب المحتملة، ولكن ارتفاع درجة ربط الأسعار بمؤشر في كثير من اقتصادات الأسواق الصاعدة ربما يرجع إلى هذه النتائج (دراسات Céspedes and others 2005؛ وFrankel 2010؛ وKganyago 2023). وبالإضافة إلى ذلك، فأن أطر السياسة النقدية الضعيفة، في المتوسط، قد تساهم أيضا في ضآلة دور التوقعات النسبي. وقد يكون من المعقول أيضا أن يعتمد مكتسبو المعلومات بالأسلوب التكيفي بدرجة أكبر على بيانات التضخم السابق عندما يكون الربط بمؤشر هو السائد بدرجة أكبر وتكون مصداقية مؤسسات صنع السياسة منخفضة. ومن شأن إدخال التحسينات على أطر السياسة النقدية واستراتيجيات الإفصاح في اقتصادات الأسواق الصاعدة على مدار الخمسة عشر سنة الماضية (راجع الإطار ٢–٢) كان من المحتمل أن يتراجع دور التضخم المتأخر في ديناميكية التضخم في تلك الاقتصادات في المستقبل. وأخيرا، قد تعاني اقتصادات الأسواق الصاعدة من زيادة خطأ القياس في التوقعات التضخمية، مما قد يؤدي إلى تحيز هبوطي وازدياد الأهمية النسبية لدور التضخم المتأخر.

[١٥] راجع المرفق ٢–٤ على شبكة الإنترنت للاطلاع على مزيد من التفاصيل حول مواصفة النموذج، واستراتيجية المتغيرات المساعدة، وأدائها وأهم نتائجها، والتحقق من المتانة. وتتسم تقديرات المتغيرات المساعدة بالاستقرار في مختلف الفترات الزمنية.

الشكل البياني ٢–٧: الآثار التقديرية الارتباطية والسببية للتوقعات التضخمية على التضخم الحالي

(معاملات الانحدار)

مراعاة تأثير التضخم الحالي على توقعات التضخم في المستقبل في منحنى فيليبس يخفض الآثار التقديرية للتوقعات التضخمية على التضخم الحالي بحوالي ٣٠٪ في مجموعتي الاقتصادات.

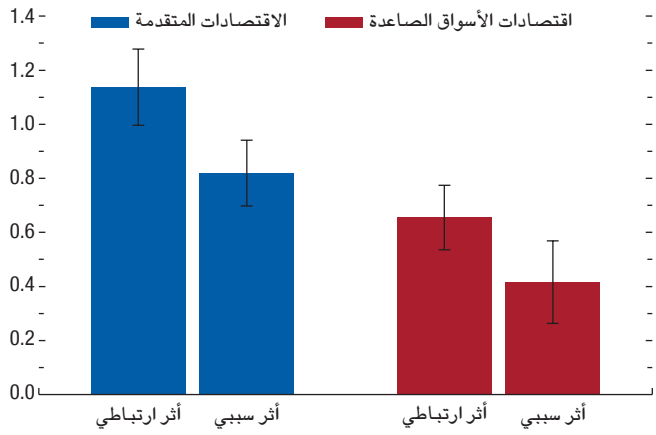

المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: يوضح هذا الشكل البياني معاملات من انحدارات خطية تم تقديرها عن طريق سلاسل زمنية مجمعة باستخدام بيانات ربع سنوية من الربع الثاني من ١٩٩١ إلى الربع الأول من ٢٠٢٣. وتوضح العارضات فترات ثقة بنسبة ٩٠٪ حول المعامل التقديري. والمتغير التابع هو التضخم الكلي ربع السنوي المعدل موسميا والمحسوب على أساس سنوي. وتم حساب التقديرات الارتباطية باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية، بينما تم حساب التقديرات السببية باستخدام منهج المتغيرات المساعدة. النماذج تضمنت الآثار الثابتة على مستوى الاقتصادات والفترات الزمنية إلى جانب متغيرات ضابطة إضافية. راجع المرفق ٢–٤ على شبكة الإنترنت للاطلاع على مزيد من التفاصيل عن التوصيف واستراتيجية المتغيرات المساعدة.

وجاءت التقديرات السببية لآثار التوقعات قريبة الأجل على التضخم الحالي أقل قوة من التقديرات الارتباطية بحوالي ٣٠٪ (الشكل البياني ٢–٧). وهذا يعني أن بعض التباين المشاهد في التوقعات التضخمية قريبة الأجل يرجع إلى علاقة سببية عكسية (أي أن ارتفاع التضخم الحالي يدفع توقعات التضخم في المستقبل نحو الارتفاع) أو لعوامل محذوفة تؤثر على التضخم الحالي والتوقعات على حد سواء. وبإلغاء هذه التحيزات، توفر تقديرات المتغيرات المساعدة تقييما أكثر دقة لقناة التوقعات. وفي اقتصاد متقدم متوسط، سيرتفع التضخم بنحو ٠,٨ نقطة مئوية لكل ارتفاع قدره نقطة مئوية واحدة في التوقعات قريبة الأجل. وانتقال الأثر في اقتصاد متوسط من اقتصادات الأسواق الصاعدة يقدّر بنحو ٠,٤ نقطة مئوية. والفرق في القوتين، مقترنا بالفروق في علاقة التضخم الحالي بالتضخم السابق، يفيد بأن تشكيل التوقعات في اقتصادات الأسواق الصاعدة في المتوسط يميل إلى زيادة الاعتماد على المنظور الخلفي مقارنة بما يشاهد في الاقتصادات المتقدمة.

الشكل البياني ٢–٨: العوامل المساهمة في ديناميكية التضخم الأخير

(الانحراف بالنقاط المئوية عن الربع الرابع من ٢٠١٩)

تفكيك عناصر ديناميكية التضخم الكلي الأخيرة يكشف تزايد أهمية توقعات التضخم في الأجل القريب.

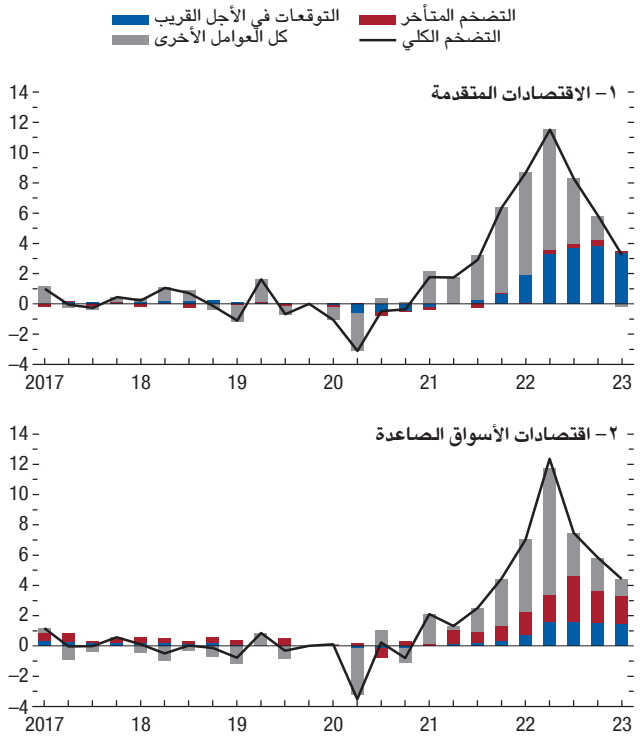

المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: الأعمدة في الشكل البياني توضح المساهمات في متوسط التضخم الكلي حسب مجموعة الاقتصادات مقارنة بالمساهمات المشاهدة في الربع الرابع من ٢٠١٩. وتم حساب المساهمات باستخدام معاملات تم تقديرها عن طريق سلاسل زمنية مجمعة من المتغيرات المساعدة مع بيانات ربع سنوية من الربع الثاني من ١٩٩١ إلى الربع الأول من ٢٠٢٣. والخطوط السوداء في كل لوحة توضح متوسط التضخم الكلي المشاهد في مؤشر أسعار المستهلكين على أساس ربع سنوي مقارن المحوَّل إلى الأساس السنوي والمعدل موسميا بالمقارنة مع الربع الرابع من ٢٠١٩. وتتضمن فئة "كل العوامل الأخرى" المساهمات من الآثار الثابتة الزمنية (العوامل العالمية المشتركة)، وكل المتغيرات التفسيرية الأخرى، والقيمة المتبقية من معادلة الانحدار. وللاطلاع على تفاصيل عن التوصيف والتقدير راجع المرفق ٢–٤ على شبكة الإنترنت.

التوقعات تفسر نسبة متزايدة من ديناميكية التضخم الأخير

يمكن حساب مساهمة قناة التوقعات في ديناميكية التضخم الأخير باستخدام التقديرات السببية في منحنى فيليبس الهجين (الشكل البياني ٢–٨). وفي اقتصاد متقدم متوسط، نجد أن العوامل بخلاف التوقعات والتضخم المتأخر ساهمت في البداية في التضخم المشاهد في الفترة من ٢٠٢١–٢٠٢٢ (الشكل البياني ٢–٨، اللوحة ١). وشملت عوامل عالمية مشتركة، مثل الاضطرابات الاقتصادية التي سببتها صدمة جائحة كوفيد–١٩، والتقلبات الكبيرة في أسعار السلع الأولية، والمسائل المتعلقة بسلسلة الإمداد العالمية، إلى جانب الآثار

ذات الخصوصية بكل اقتصاد على حدة الناجمة عن أسعار الطاقة وفجوة الناتج (التي بدورها يمكن أن تعكس تدابير الطلب الكلي المحلي). ومع ذلك، يكشف الشكل البياني ٢–٨ الدور الكبير والمتزايد للتوقعات التضخمية قريبة الأجل في تفسير ديناميكية الدين خلال أغلب الأرباع الأخيرة.[١٦] وفي المقابل، كان دور التضخم المتأخر محدودا.

وفي اقتصاد متوسط من اقتصادات الأسواق الصاعدة، مرة أخرى نجد أن عوامل أخرى بخلاف التوقعات والتضخم المتأخر كانت مسؤولة عن ذروة التضخم في ٢٠٢٢ (الشكل البياني ٢–٨، اللوحة ٢). وفي المتوسط، كان دور التوقعات في تفسير التضخم الكلي ملحوظا، وإن كان أصغر مقارنة بالاقتصادات المتقدمة. ومن جهة أخرى، ساهم التضخم المتأخر في تفسير قرابة نصف متوسط الارتفاع في التضخم منذ الربع الأول من ٢٠٢٠.

بيئة التضخم المرتفع، وارتفاع انتقال الآثار من التوقعات

يتألف التمرين الأخير في هذا القسم من تقدير مدى اختلاف درجة انتقال الآثار من التوقعات التضخمية إلى التضخم الحالي باختلاف مستوى التضخم: هل هناك دلائل على وجود علاقة غير خطية أو اعتماد على الحالة في تأثير التوقعات على التضخم. في الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة على السواء، ترتفع تقديرات انتقال الأثر عندما يكون التضخم مرتفعا (أعلى من وسيط العينة الخاص بكل اقتصاد على حدة؛ الشكل البياني ٢–٩). والفرق كبير على وجه الخصوص، حيث يرتفع معامل الارتباط من ٠,٦ عندما يكون التضخم منخفضا (أقل من وسيط العينة الخاص بكل اقتصاد على حدة) إلى ٠,٩ عندما يكون التضخم مرتفعا وذو دلالة إحصائية بالنسبة للاقتصادات المتقدمة. وهذه النتائج تعني أن قناة التوقعات قد تكون أكثر أهمية في تفسير ديناميكية التضخم في الوقت الحالي بينما لا يزال التضخم مرتفعا.

تشكيل التوقعات وصنع السياسات النقدية

يبحث هذا القسم في كيفية تأثير التوقعات التضخمية في مدى فعالية السياسة النقدية وكيف يمكن للسياسات المختلفة أن تؤثر في التوقعات. ويستخدم نموذجا شبه هيكلي ليوضح كيفية تفاعل عمليات تشكيل التوقعات في اقتصاد ما مع إجراءات السياسة النقدية، بحيث تؤثر في ديناميكية التضخم، والتوقعات، والنشاط الاقتصادي.

[١٦] ظلت العوامل الأخرى مهمة في الأرباع الأخيرة رغم صافي المساهمات الذي قارب الصفر، وفقا لما توضحه الأعمدة الرمادية في الشكل البياني ٢–٨، اللوحة ١. والسبب في ذلك أنه تم تحييد أثر انتقال انخفاض أسعار الطاقة إلى الأسعار بعوامل أخرى، تم رصدها أساسا بآثار ثابتة ربع سنوية.

الشكل البياني ٢–٩: انتقال الأثر المعتمد على الحالة من التوقعات إلى التضخم

(معاملات الانحدار)

انتقال الأثر من التوقعات التضخمية إلى التضخم الحالي يرتفع عند ارتفاع مستوى التضخم السائد في اقتصادات المجموعتين. والاقتصادات المتقدمة تشهد فرقا أكبر في انتقال الآثار حسب مستوى التضخم السائد.

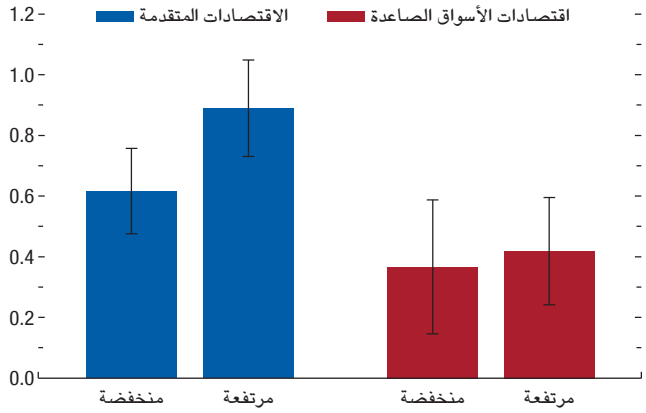

المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: الأعمدة في الشكل البياني توضح متوسط المعاملات التقديرية من انحدارات التضخم الكلي على التوقعات التضخمية حسب مجموعة الاقتصادات، متفاعلا مع مؤشر لمدى تجاوز التضخم الكلي المتأخر لمستوى التضخم الوسيط في الاقتصاد المعني على مدار فترة العينة. وتم التقدير عن طريق المتغيرات المساعدة باستخدام بيانات ربع سنوية من الربع الثاني من ١٩٩١ إلى الربع الأول من ٢٠٢٣. وللاطلاع على تفاصيل عن التوصيف والتقدير في الانحدار راجع المرفق ٢–٤ على شبكة الإنترنت. تبين العارضتان فترات الثقة بنسبة ٩٠٪ باستخدام أخطاء معيارية راسخة مقابل اختلاف التباين.

ويوسع التحليل نطاق نموذج التوازن العام العشوائي الديناميكي القياسي بخاصية اكتساب المعلومات المتعلقة بالتوقعات الواردة في دراسة Alvarez and Dizioli (2023). ويضم النموذج منحنيات فيليبس للأسعار والأجور (التي تربط بين تضخم الأسعار والأجور بالتوقعات، والفجوة بين الأجور الحقيقية والإنتاجية، والتراخي الاقتصادي)، كما يضم منحنى توازن الاستثمار والادخار (الذي يربط الناتج بسعر الفائدة الاسمي والتوقعات التضخمية)، بالإضافة إلى دالة استجابة السياسة النقدية.[١٧] وتم إدراج سمتان جديدتان في النموذج. أولا، تمت إضافة الوكلاء الاقتصاديين غير المتجانسين أي مزيج من مكتسبي المعلومات باستخدام المنظور الخلفي والمنظور الاستشرافي مع مجموعات مختلفة من المعلومات. ويقوم مكتسبو المعلومات باستخدام المنظور الخلفي بتشكيل توقعاتهم على أساس تجاربهم الأخيرة، أما مكتسبو المعلومات باستخدام المنظور الاستشرافي فيشكلون توقعاتهم الرشيدة على أساس معلومات كاملة بشأن الاقتصاد، بما في ذلك نسبة مكتسبي المعلومات باستخدام المنظور الخلفي. وهذا يعني أن مكتسبي المعلومات باستخدام المنظور الاستشرافي

[١٧] راجع المرفق ٢–٥ على شبكة الإنترنت للاطلاع على مزيد من التفاصيل حول النموذج وهيكله وتقديره.

سوف يميلون أكثر إلى انتهاج نفس سلوك مكتسبي المعلومات باستخدام المنظور الخلفي كلما زادت نسبة مكتسبي المعلومات باستخدام المنظور الخلفي في الاقتصاد.[١٨] ثانيا، استنادا إلى دراسة Blanchard and Bernanke (2023)، يلاحظ أن التوقعات قريبة الأجل تتأثر بالتوقعات طويلة الأجل، والعكس صحيح. والفرضية الإضافية الأساسية هي أن التوقعات طويلة الأجل لا تؤثر على التضخم إلا من خلال تأثيرها على التوقعات قريبة الأجل. وقد نظرنا كذلك في نموذج بديل للمقارنة لا يسمح إلا بإدراج مكتسبي المعلومات باستخدام النظرة الاستشرافية. وتم استخدام النموذجان – نموذج التوقعات غير المتجانسة ونموذج توقعات مكتسبي المعلومات باستخدام النظرة الاستشرافية أو التوقعات الرشيدة فقط – لإعداد التقديرات لاثنين من الاقتصادات الممثلة (الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة) للمساعدة في رصد الفروق الهيكلية بين مجموعتي الاقتصادات. وفي نموذج الوكلاء غير المتجانسين، بلغت النسبة التقديرية لمكتسبي المعلومات باستخدام المنظور الخلفي حوالي ٢٠٪ في الاقتصاد المتقدم وحوالي ٣٠٪ في اقتصاد الأسواق الصاعدة، والباقي من مكتسبي المعلومات باستخدام المنظور الاستشرافي.

زيادة نسبة مكتسبي المعلومات باستخدام المنظور الخلفي تطيل أمد التضخم وتضعف انتقال أثر السياسة النقدية

انتشار الصدمات إلى الاقتصاد يتوقف على كيفية تشكيل التوقعات. فبعد وقوع صدمة متطابقة للتضخم المدفوع بالتكلفة (مثل حدوث ارتفاع مفاجئ في أسعار الطاقة والسلع الأولية، أو اضطراب سلاسل الإمداد غير المتوقع متسببا في رفع تكاليف مدخلات الإنتاج، أو غير ذلك من الصدمات على جانب العرض)، نجد أن التضخم يرتفع بصورة مزمنة عندما يكون هناك وكلاء غير متجانسين في الاقتصاد، مقارنة باقتصاد لا يضم سوى مكتسبي المعلومات باستخدام النظرة الاستشرافية فقط. وفي ظل وجود نسبة من مكتسبي المعلومات باستخدام النظرة الخلفية في الاقتصاد، تستجيب التوقعات التضخمية أكثر لصدمة تضخم مدفوع بالتكلفة وتكون أكثر لزوجة. فمكتسبو المعلومات باستخدام المنظور الخلفي يفترضون أن ارتفاع التضخم الحالي يعني أن التضخم في المستقبل سيكون مرتفعا على نحو مزمن. وهذا يؤدي إلى إطالة أمد ضغوط الأسعار مقارنة بالضغوط المماثلة في الاقتصاد الذي يضم مكتسبي المعلومات باستخدام النظرة الاستشرافية الذين يدركون أن الصدمة المدفوعة بالتكلفة انتقالية ولا يغيرون توقعاتهم التضخمية بقدر كبير (الشكل البياني ٢–١٠، اللوحات ١ – ٤). وعلاوة على ذلك، في ظل وجود الوكلاء غير المتجانسين، تكون قوة السياسة النقدية في التأثير على التضخم أقل في البداية (الشكل البياني ٢–١٠، اللوحات ٥ – ٨). والسبب الرئيسي في ذلك هو أن مكتسبي المعلومات باستخدام النظرة الخلفية لا يأخذون في الاعتبار تأثير السياسة النقدية على التكاليف الحدية المستقبلية، على عكس مكتسبي المعلومات باستخدام النظرة الاستشرافية. وبدون هذا المكون الاستشرافي، لا يكون بوسع السياسة النقدية التأثير على التوقعات إلا من خلال آثارها المباشرة على فجوة الناتج.

ارتفاع نسبة التضحية بالناتج مع ازدياد مكتسبي المعلومات باستخدام النظرة الخلفية أو ارتفاع التضخم

الجمع بين النوبات التضخمية المطولة في أعقاب صدمة مدفوعة بالتكلفة وضعف قوة السياسة النقدية يعني أن تحقيق مستوى معين من خفض التضخم على مدار فترة معينة سيكون أكثر تكلفة من حيث الناتج الضائع. وسوف ينعكس ذلك على مستوى نسبة التضحية بالناتج، التي تُعرَّف بأنها النسبة المئوية من الناتج الضائع لتحقيق انخفاض أسرع في معدل التضخم قدره نقطة مئوية واحدة خلال فترة ثلاث سنوات (الشكل البياني ٢–١١).[١٩] أولا، ترتفع نسبة التضحية بالناتج في نموذج الوكلاء غير المتجانسين مقارنة بنموذج التوقعات الرشيدة الذي لا يضم سوى مكتسبي المعلومات باستخدام النظرة الاستشرافية (بغض النظر عن مجموعة الاقتصادات). والسبب الرئيسي في هذه النسبة المرتفعة من التضحية بالناتج هو ضعف قناة التوقعات التضخمية بالنسبة للسياسة النقدية عند ازدياد نسبة مكتسبي المعلومات باستخدام النظرة الخلفية في الاقتصاد. ثانيا، تميل نسبة التضحية بالناتج إلى الارتفاع في الأسواق الصاعدة مقارنة بالاقتصادات المتقدمة، نظرا لأن التقديرات تشير إلى زيادة نسبة مكتسبي المعلومات باستخدام النظرة الخلفية في اقتصادات الأسواق الصاعدة. ثالثا، في حالة وجود وكلاء غير متجانسين، فإن ديناميكية الاقتصاد تصبح معتمدة على الحالة. ففي بيئة التضخم المرتفع، يتصرف مكتسبو المعلومات باستخدام النظرة الخلفية وكأن التضخم سيظل مرتفعا بصفة دائمة، مما يؤدي إلى انفلات طفيف للتضخم داخلي المنشأ عن ركيزته وزيادة الصعوبة في أداء السياسة النقدية لمهامها (الشكل البياني ٢–١١، الأعمدة إلى أقصى اليمين).[٢٠]

[١٨] قد تكون هناك عمليات أخرى لتشكيل التوقعات (على سبيل المثال، التوقعات التضخمية غير المستجيبة والثابتة تماما حول ركيزتها). ولا يهدف هذا الفصل إلى تقديم عرض مسهب حول هذا الموضوع. إلا أنه يعرض كيف يمكن لمزيج معقول من نوعين من العمليات ذات الأهمية العالية أن يؤثر على التطورات.

[١٩] تعرض دراسة Tetlow (2022) مجموعة واسعة من تقديرات نسبة التضحية بالناتج في الاقتصادات المتقدمة، بمنوال قدره ٧ (مثل المنوال المستخدم هنا) عبر ٤٠ نموذجا مختلفا واختلاف طفيف في التعريفات. ومع ذلك، فإن تركيز هذا الفصل ينصب على المقارنة النوعية بين الحالات.

[٢٠] للوصول إلى أوضاع أقرب إلى الأوضاع الحالية، تم إعداد نموذج محاكاة لبيئة تضخم مرتفع على مدار ثماني فترات، بمعدل تضخم يتجاوز المستوى المستهدف بنقطتين مئويتين، بغية إعداد الأوضاع المبدئية للسيناريو.

الشكل البياني ٢–١٠: الاستجابات الاقتصادية الكلية للصدمات متوقفة على تشكيل توقعات الوكلاء
(بالنقاط المئوية)

في أعقاب صدمة مدفوعة بالتكلفة، تزداد حساسية التوقعات التضخمية عندما يضم الاقتصاد مزيجا من مكتسبي المعلومات باستخدام النظرة الخلفية (توقعات غير متجانسة) بالمقارنة مع اشتماله على مكتسبي المعلومات باستخدام النظرة الاستشرافية فقط (توقعات رشيدة). ويكون التضخم كذلك أطول أمدا. وتقل فعالية السياسة النقدية، نظرا لأن مكتسبي المعلومات باستخدام المنظور الخلفي لا يأخذون في الاعتبار آثار أسعار الفائدة على التكاليف الحدية في المستقبل.

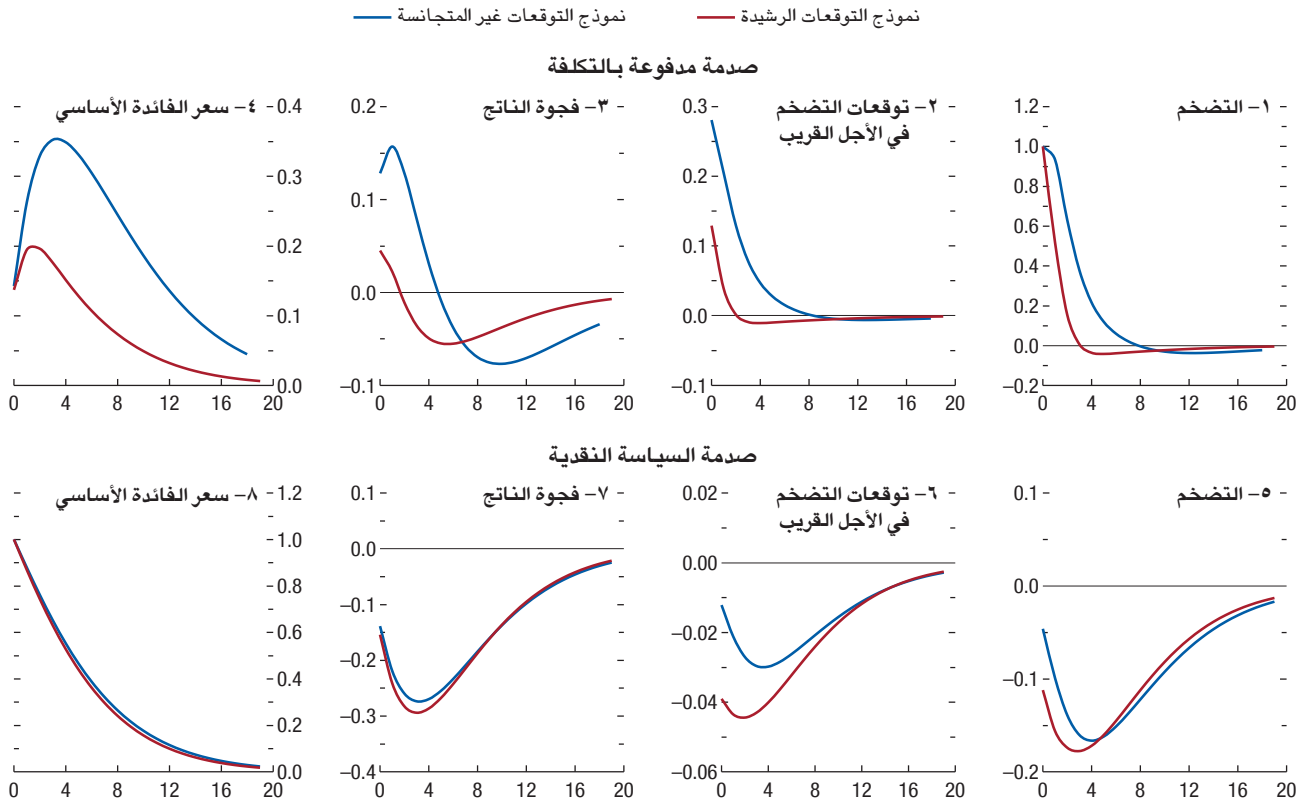

المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: الأرقام على المحاور الأفقية في اللوحات تعبر عن أرباع السنة بعد الصدمة خلال الفترة صفر. اللوحات ١–٤ توضح الاستجابات للدفعات في صدمة مدفوعة بالتكلفة تتسبب في زيادة التضخم بنقطة مئوية واحدة. ويلاحظ أن فجوة الناتج تتسع بعد هذه الصدمة، لأن الناتج الممكن ينخفض بنسبة أكبر مقارنة بإجمالي الناتج المحلي الحقيقي. وتوضح اللوحات من ٥–٨ الاستجابات للدفعات في صدمة مؤقتة على مستوى السياسة النقدية ترفع سعر الفائدة الأساسي بواقع ١٠٠ نقطة أساس. ويلاحظ أن تأثير صدمة السياسة النقدية على التضخم يبلغ ذروته بعد خمسة أرباع في نموذج التوقعات غير المتجانسة وبعد ثلاثة أرباع في نموذج التوقعات الرشيدة.

تحسينات أطر السياسة النقدية واستراتيجيات الإفصاح تيسر تباطؤ معدل التضخم

يوفر النموذج التقديري مختبرا لاستعراض كيفية مساهمة تدخلات السياسات البديلة في التعجيل من انخفاض التضخم. والتدخل الأول الذي تمت دراسته هو الذي يؤدي إلى زيادة نسبة مكتسبي المعلومات باستخدام النظرة الاستشرافية في الاقتصاد.[٢١] كيف يمكن تحقيق مثل هذا التحول؟

وتبين الدراسات التي أجريت مؤخرا أن التحسينات في أطر السياسة النقدية – التي تشمل استقلالية وشفافية البنوك المركزية واستراتيجياتها للإفصاح – يمكن أن تزيد من انتباه الوكلاء الاقتصاديين وقدرتهم على تفهم إجراءات السياسة النقدية، مما يساعد على جعل التوقعات التضخمية أكثر اعتمادا على النظرة الاستشرافية (دراسة Coibion and others 2020؛ ودراسة Carotta, Mello, and Ponce 2023). ويُعد قرار البرازيل مؤخرا باعتماد هدفا مستمرا لمعدل التضخم (بدلا من الهدف على مستوى السنة التقويمية) قدره ٣٪ اعتبارا من عام ٢٠٢٥ وما بعده مثالا ملموسا للتحسن في الفعالية التشغيلية واستراتيجية الإفصاح، مما يساعد في الحد من عدم اليقين وتعزيز فعالية السياسة النقدية. ومن الأمثلة الإضافية عن التحسينات في استراتيجيات الإفصاح الإجراءات التي اتخذها البنك المركزي في باكستان والبنك المركزي في أوروغواي

[٢١] هناك عدة دراسات على مدار السنوات الطويلة الماضية تشير إلى أن معظم الأفراد لا يتفهمون دور البنك المركزي في الاقتصاد وكيفية تأثير تغيرات أسعار الفائدة الأساسية في الاقتصاد، مما يشير إلى احتمالات تشوه توقعاتهم. راجع، من بين عدة دراسات، دراسة Coibion, Gorodnichenko, and Weber (2022)، وتقرير البنك المركزي الأوروبي ECB (2021)، ودراسة Kumar and others (2015)، ودراسة van der Cruijsen, Jansen, and de Haan (2015). وتخلص دراسة Andre and others (2022) إلى أنه على مستوى عينة من ٦٥٠٠ أسرة أمريكية تعتقد الأسر في المتوسط أن ارتفاع سعر الفائدة الأساسية في البنك المركزي سيؤدي إلى زيادة التضخم.

الشكل البياني ٢–١١: نسب التضحية بالناتج في ظل عمليات تشكيل التوقعات البديلة

(النسبة المئوية من الناتج الضائع لخفض التضخم بنقطة مئوية واحدة)

نسب التضحية بالناتج ترتفع عندما تتضمن الاقتصادات مزيجا من مكتسبي المعلومات باستخدام النظرة الاستشرافية والنظرة الخلفية (التوقعات غير المتجانسة)، لأن السياسة النقدية في تلك الحالة تكون أقل فعالية. وتميل نسبة مكتسبي المعلومات باستخدام النظرة الخلفية إلى الارتفاع في اقتصادات الأسواق الصاعدة، مما يرفع نسب التضحية بالناتج فيها. وتتفاقم هذه النسب قليلا مع ارتفاع مستوى التضخم السائد، نظرا لأن مكتسبي المعلومات باستخدام النظرة الخلفية يرفعون درجة توقعاتهم.

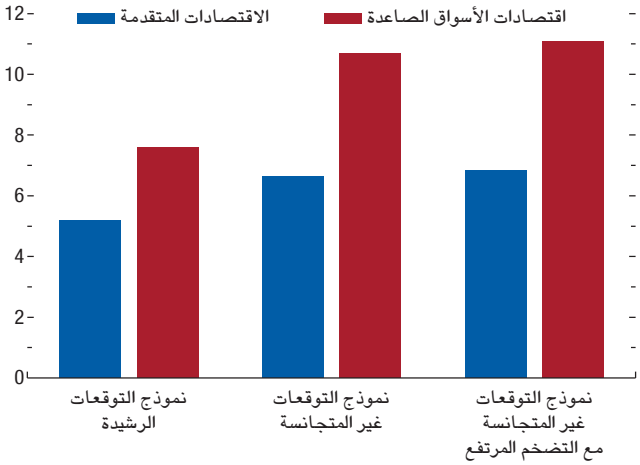

المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: نسب التضحية بالناتج في هذا الشكل البياني محسوبة في ظل افتراض أن السياسة النقدية تسعى إلى خفض معدل التضخم بواقع نقطة مئوية واحدة على مدار ٣ سنوات. راجع المرفق ٢–٥ على شبكة الإنترنت للاطلاع على تفاصيل إضافية حول نموذج التوازن العام العشوائي الديناميكي.

منذ عام ٢٠٢٠ للإعلان سلفا عن مواعيد انعقاد اجتماعاتهما المحددة مسبقا حول السياسة النقدية. ومن الأمثلة الأخرى عن التحسينات في الفعالية التشغيلية القرارات التي اتخذها البنك المركزي في شيلي والبنك المركزي في تايلند منذ عام ٢٠١٩ بإعلان استقرار الأسعار كالهدف الأساسي لسياستيهما، مع تحديد مستهدفات عددية واضحة. ومن منظور هذا النموذج، يعرض هذا الفصل حجم الآثار المحتملة لمثل هذه التدخلات بأسلوب توضيحي مبسط.

وبالإضافة إلى ذلك، هناك ارتباط بين جودة إطار السياسة النقدية في الاقتصاد واحتمالية رفض اختبار بسيط حول مدى عقلانية التنبؤات المتعلقة بالمتوسط الحسابي للتوقعات التضخمية (الشكل البياني ٢–١٢؛ راجع أيضا المرفق ٢–٥ على شبكة الإنترنت). وفي حالة ضعف أطر السياسة النقدية (من حيث استقلالية البنك المركزي وشفافيته وإفصاحاته) ترتفع غالبا نسبة الاقتصادات التي يتم رفض عقلانية تنبؤاتها المتعلقة بالتوقعات، وهو ما يتوافق مع ارتفاع نسبة مكتسبي المعلومات باستخدام النظرة الخلفية.[٢٢] وبتعزيز الأدلة على أهمية سلامة أطر السياسة النقدية، تنشأ علاقة

[٢٢] مؤشرات أطر السياسة النقدية مستمدة من دراسة Unsal, Papageorgiou, and Garbers (2022). راجع كذلك الإطار ٢–٢.

الشكل البياني ٢–١٢: سلامة أطر السياسة النقدية واختبارات عقلانية التنبؤات في مختلف الاقتصادات

أطر السياسة النقدية في الاقتصادات المتقدمة تسجل درجات أعلى في عدة أبعاد، في المتوسط، مقارنة باقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. ويتكرر الرفض الإحصائي لعقلانية التنبؤات في الاقتصادات التي تعاني من ضعف جودة أطر سياساتها النقدية.

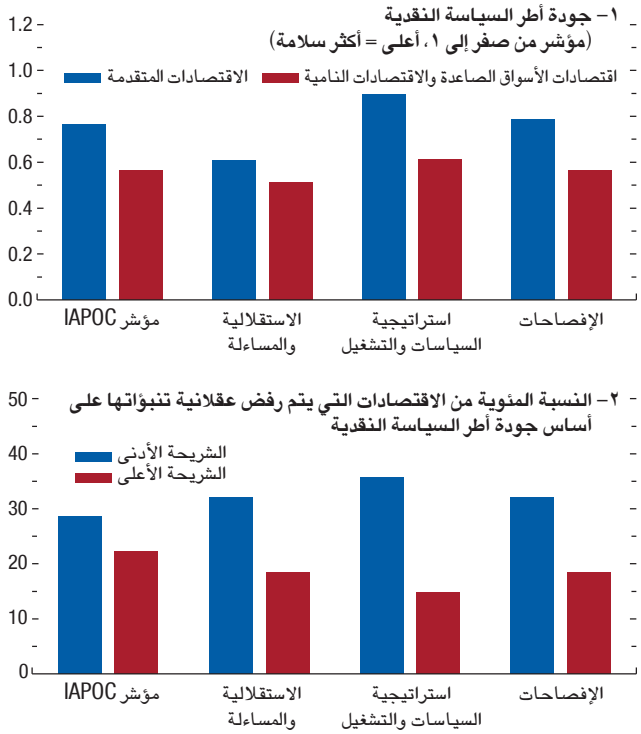

المصادر: دراسة Unsal, Papageorgiou, and Garbers (2022)؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: توضح اللوحة ١ المتوسط الحسابي للمؤشر حسب مجموعة الاقتصادات المتاحة بياناتها (٢٠٠٧ – ٢٠٢١). وتوضح اللوحة ٢ نسبة الاقتصادات (من بين الاقتصادات التي تستمد التوقعات من المتنبئين المحترفين) التي يتم رفض فرضية التوقعات العقلانية فيها بمقتضى اختبار بسيط لمدى عقلانية التنبؤات (دراسة Lovell 1986). راجع المرفق ٢–٧ على شبكة الإنترنت للاطلاع على مزيد من التفاصيل. IAPOC = المؤشر الكلي لأطر السياسة النقدية، الذي يتألف من ثلاث ركائز، هي: الاستقلالية والمساءلة (IA)، واستراتيجية السياسات والتشغيل (POS) والإفصاحات (COM).

ارتباط سالبة بين حجم انحرافات توقعات التضخم في الأجل القريب (أو معدلات التضخم المتحققة) عن المستهدفات وجودة أطر السياسة النقدية. ومع تحسن أطر السياسة النقدية، تتراجع الانحرافات عن المستهدفات، مما يعني عودة التضخم إلى المستوى المستهدف بسرعة أكبر، في المتوسط (راجع المرفق ٢–٧ على شبكة الإنترنت).

ورغم أن هناك اتجاها عاما ملحوظا نحو تحسين تلك الأطر في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية (الإطار ٢–٢)، فإن جودة أطر السياسة النقدية واستراتيجيات الإفصاح أعلى، في المتوسط، في الاقتصادات المتقدمة مقارنة باقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. ومن هنا نجد أن تحليل التدخلات على مستوى السياسات يعتبر

الانخفاض في نسبة مكتسبي المعلومات باستخدام النظرة الخلفية في اقتصاد ما يساوي الفرق بين نسبة مكتسبي المعلومات باستخدام النظرة الخلفية في اقتصاد الأسواق الصاعدة الممثل مقابل النسبة نفسها في الاقتصاد المتقدم الممثل.[٢٣] ومع ارتفاع نسبة مكتسبي المعلومات باستخدام النظرة الاستشرافية فإن مسار تشديد السياسة النقدية كما في السيناريو الأساسي ستكون له آثار أقوى على التوقعات التضخمية (الشكل البياني ٢–١٣، اللوحات ١ و٣ و٥). وستكون السياسة النقدية أكثر فعالية ليس فقط لأن مكتسبي المعلومات باستخدام النظرة الاستشرافية يستوعبون الآثار على التكاليف الحدية، بل لأنهم يدركون أيضا أن هناك نسبة أقل من مكتسبي المعلومات باستخدام النظرة الخلفية في الاقتصاد ومن ثم سيزداد اعتمادهم أكثر على النظرة الاستشرافية. وتتسق هذه النتائج مع الاستنتاجات التي يبرزها الإطار ٢–١، حيث يتبين أن السياسة النقدية في الولايات المتحدة تكون أكثر فعالية في تشكيل التوقعات عندما تكون الشركات أكثر انتباها للسياسة النقدية مقارنة بالشركة المتوسطة في القطاع وبالتالي فإنها تكون أكثر اعتمادا على النظرة الاستشرافية. ويترتب على انتقال الأثر السريع إلى التوقعات التضخمية انخفاض مسار التضخم المتحقق والأهم من ذلك تحقيق هبوط هادئ، مع قدر ضئيل فقط من التكاليف الإضافية على الناتج.

وفي المقابل، من شأن تشديد السياسات الدورية (سواء النقدية أو المالية العامة) كأحد أشكال التدخلات الإضافية أن يساعد أيضا في تخفيف حدة التضخم والتوقعات، لكنه يأتي بتكلفة أكبر على الناتج (الشكل البياني ٢–١٣، اللوحات ٢ و٤ و٦). وبينما لا يوجد تشابه تام بين هذين التدخلين على مستوى السياسات الدورية، فإنهما يعملان إلى حد ما على توليد الطلب الكلي المنخفض مبدئيا.[٢٤] وبمرور الوقت، بعد ذلك، تنتقل آثار التشديد المخفضة للتضخم إلى التوقعات التضخمية، فتخفض التضخم المتحقق بدرجة أكبر.

وعلى الرغم من أن التحسينات في أطر السياسة النقدية واستراتيجية الإفصاحات تقترن بانخفاض كبير في التكلفة على الناتج نتيجة تأثيراتها الأساسية على التوقعات وتشكيلها، فإن صعوبات تنفيذ تلك التدخلات في الوقت المناسب وعلى النحو الفعال تعني أنها ليست حلولا سحرية وينبغي اعتبارها مكملة للإجراءات المعتادة على مستوى السياسة النقدية.

[٢٣] الفرق في نسبة مكتسبي المعلومات باستخدام النظرة الخلفية هو ٨٪.

[٢٤] على وجه التحديد، يفترض النموذج التوضيحي حدوث وحدة معيارية من التدخلات على مستوى السياسات عند حدوث الصدمة، مع اختلاف خصائص كل سياسة من حيث طول أمدها في حالة التدخلات المالية العامة والنقدية، وفقا لما يرد شرحه في الملحوظة الواردة بالشكل البياني ٢–١٣. وتفيد ديناميكية اكتساب المعلومات في النموذج بأن تطور النظام يتوقف على خصائص التدخل المعينة، وكذلك على السياق السائد. راجع المرفق ٢–٥ على شبكة الإنترنت للاطلاع على مزيد من التفاصيل.

الشكل البياني ٢–١٣: التدخلات على مستوى السياسات لتعجيل خفض التضخم والتوقعات التضخمية

(بالنقاط المئوية، الانحراف عن السيناريو الأساسي)

التحسينات في إطار السياسة النقدية واستراتيجية الإفصاحات التي تعزز نسبة مكتسبي المعلومات باستخدام النظرة الاستشرافية في الاقتصاد تؤدي إلى تحسين المفاضلة بين خفض التضخم وتقوية النمو من خلال آثارها على قناة التوقعات. فتشديد السياسات الدورية - أي الضبط المالي والتشديد النقدي - يخفض كذلك التضخم والتوقعات التضخمية، ولكن بتكلفة أعلى على الناتج.

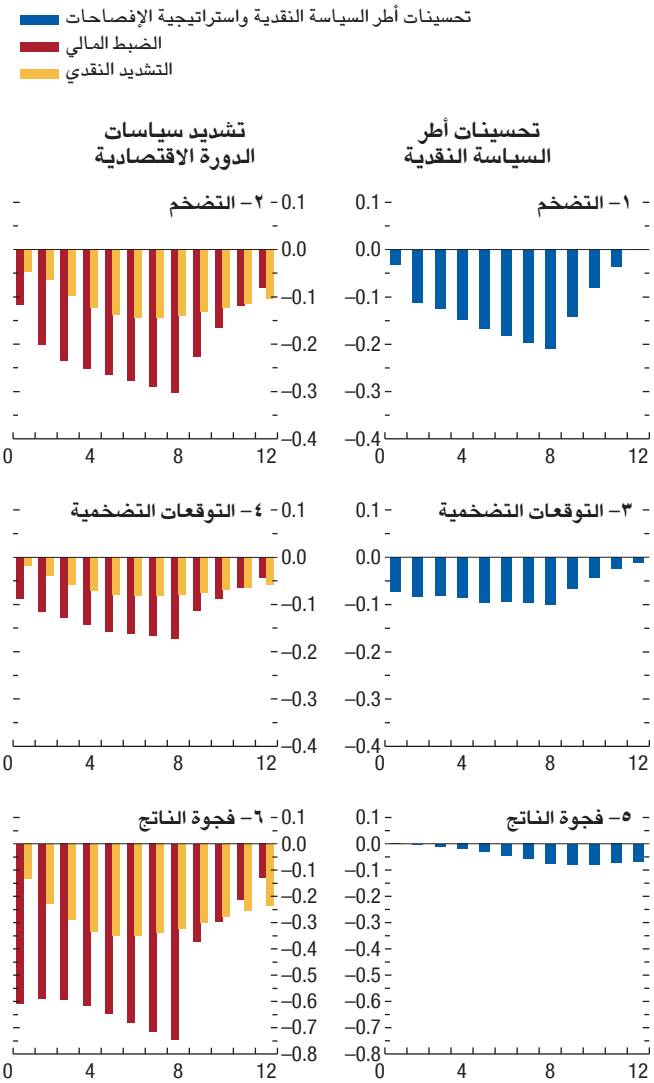

المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: المحاور الأفقية تبين الأرباع منذ التدخل المشار إليه في الوقت $t = 1$. تدخل "تحسينات أطر السياسة النقدية واستراتيجية الإفصاحات" يفترض ازدياد نسبة مكتسبي المعلومات باستخدام المنظور الاستشرافي، مقارنة بالسيناريو الأساسي، بمقدار الفرق بين النسبتين التقديريتين في نموذجي الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة. ويفترض تدخل "الضبط المالي" انخفاض الإنفاق من المالية العامة بنسبة ١٪ من إجمالي الناتج المحلي لمدة سنتين وعدم محاولة السياسة النقدية موازنة آثار جهود المالية العامة. أما تدخل "التشديد النقدي" فيفترض ارتفاع قدره ١٠٠ نقطة أساس في سعر الفائدة الأساسية عند وقوع الصدمة ثم يتراجع على مستوى المتغيرات الداخلية. راجع المرفق ٢–٥ على شبكة الإنترنت للاطلاع على التفاصيل حول نموذج التوازن العام العشوائي الديناميكي ومعايرته.

وعلاوة على ذلك، فإن دور سياسة المالية العامة فيما يتعلق بالتضخم والتوقعات التضخمية أكثر تعقيدا على الأرجح مما يمكن رصده في النموذج التوضيحي الذي نتناوله بالنقاش هنا. ووفقا لما يتضح في التحليل التجريبي الوارد في الإطار ٢–٢، فإن تدهور مركز المالية العامة (أي ارتفاع الدين العام وطول أمد العجوزات) يمكن أن يقلل فعالية أطر السياسة النقدية السليمة في خفض التوقعات التضخمية في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. وبعبارة أخرى، فإن مراكز المالية العامة الأكثر استدامة تقترن بانخفاض متوسط التوقعات التضخمية. ومع ذلك، قد تكون هناك ظروف يمكن من خلالها أن تساهم تدابير الدعم من المالية العامة في خفض التضخم أو التخفيف على الأقل من حدة الصدمة التضخمية، حسبما نرى في الدراسة التحليلية المتضمنة في الإطار ٢–٣ حول تدابير تخفيف العبء المالي لموازنة أثر صدمة الطاقة في أوروبا في ٢٠٢٢. وتعد رؤية المستهلكين أو توقعاتهم لاستمرارية هذه التدابير عاملا حاسما في كيفية تأثيرها على مسار التضخم.

السياسة النقدية تواجه مفاضلات بين التضخم والناتج

في السياق الراهن الذي يطول فيه أمد التضخم الأساسي في كثير من البلدان أكثر مما كان متوقعا في البداية، فإن المسألة المهمة التي تواجه صناع السياسات هي الإطار الزمني لإعادة التضخم إلى المستوى المستهدف. ويوضح هذا القسم الفرعي كيف يمكن أن يختلف الاختيار الأمثل للبنك المركزي، أي الاختيار الذي يقلص دالة خسارة الرفاهية المبسطة إلى أدنى حد، باختلاف أهدافه وخصائص الصدمات الأساسية في سياق النموذج التوضيحي. وتفترض الحالة المستخدمة في السيناريو الأساسي أن البنك المركزي يسعى إلى تقليص الدالة التي تعطي وزنا متساويا لخسائر الرفاهية الناجمة عن انحرافات فجوة الناتج ومستهدف التضخم، إلى جانب تمهيد مسار سعر الفائدة الأساسي.[٢٥] وفي نموذج الوكلاء غير المتجانسين، فإن البنك المركزي في ظل السيناريو الأساسي سوف يلجأ إلى معايرة مسار سعر الفائدة الأساسي لإعادة التضخم إلى المستوى المستهدف في غضون أربع سنوات تقريبا (الشكل البياني ٢–١٤، اللوحة ١).[٢٦] ولو أن البنك المركزي عجّل من تنفيذ هذه العملية وقرر مضاعفة الوزن الترجيحي للتضخم في دالة الهدف، فسوف يسعى إلى إعادة التضخم إلى المستوى المستهدف في غضون ثلاث سنوات تقريبا. وفي حالة أكثر تطرفا لا يراعي فيها البنك المركزي سوى التضخم، فإنه سيختار إعادة التضخم إلى المستوى المستهدف في غضون سنتين فقط. غير أن هذا الاختيار الأخير سيؤدي إلى انخفاض مستوى الرفاهية إذا كان المجتمع يعطي قيما متساوية للحدود الدنيا من انحرافات فجوة الناتج ومستهدف التضخم (الشكل البياني ٢–١٤، اللوحة ٢).[٢٧]

الشكل البياني ٢–١٤: أهداف السياسة، والرفاهية الاجتماعية، وتشكيل التوقعات

بعد وقوع صدمة مدفوعة بالتكلفة، يتوقف الوقت الذي يستغرقه التضخم في الاقتصاد للعودة إلى المستوى المستهدف على طبيعة تشكيل التوقعات وأهداف البنك المركزي. وازدياد نسبة مكتسبي المعلومات باستخدام النظرة الخلفية في الاقتصاد يتسبب في إطالة أمد هذا الإطار الزمني، بغض النظر عن أهداف السياسة. وتفيد المقارنة باستخدام دالة مبسطة للرفاهية الاجتماعية بأن المسار الأسرع قد يقترن بتكاليف أكبر ما لم يكن مدفوعا بصدمات أقصر أمدا.

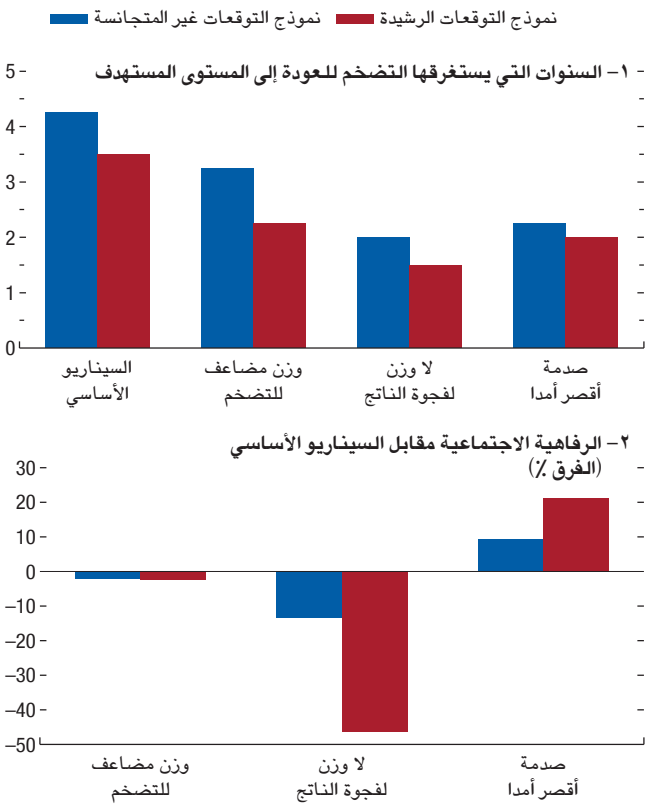

المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: يفترض الشكل البياني صدمة مدفوعة بالتكلفة ترفع التضخم بواقع نقطتين مئويتين مبدئيا أكثر من المستهدف. وتتسم الصدمة بعمر نصفي تقديري ١٤ ربعا. وفي السيناريو الأساسي، تسعى سياسة البنك المركزي إلى تقليص خسارة الرفاهية إلى أدنى حد، مقيسة بدالة مبسطة للرفاهية الاجتماعية. وتتضمن الدالة عنصر تمهيد سعر الفائدة المستهدف وتعطي وزنا متساويا لانحرافات فجوت الناتج والتضخم المستهدف. وتختلف السيناريوهات الأساسية للرفاهية في اللوحة ٢ حسب عملية تشكيل التوقعات. وفي دالة الرفاهية المتطابقة، ترتفع الرفاهية الاجتماعية بنحو ٢٠٪ في التوقعات الرشيدة مقارنة بالتوقعات غير المتجانسة، مما يرجع إلى تعزيز فعالية السياسة وانخفاض أمد الصدمات على مستوى المتغيرات الداخلية. راجع المرفق ٢–٥ على شبكة الإنترنت للاطلاع على تفاصيل إضافية حول دالتي الأهداف والرفاهية الاجتماعية المفترضتين ونموذج التوازن العام العشوائي الديناميكي. سيناريو "الصدمة الأقصر أمدا" يخفض العمر النصفي

[٢٥] على وجه التحديد، يفترض هذا الاختبار أن البنك المركزي يقلص دالة خسارة الرفاهية التي تعطي قيمة لتمهيد تقلب سعر الفائدة ووزنا متساويا لانحرافات الناتج والتضخم (دالة الخسارة التربيعية). وينبغي كذلك أن يكون البنك المركزي على دراية بعمليات تشكيل التوقعات في الاقتصاد وأن تكون لديه معلومات كاملة عن مسار الصدمات المستقبلية المدفوعة بالتكلفة. وللاطلاع على المزيد من التفاصيل عن هذا التمرين راجع المرفق ٢–٧ على شبكة الإنترنت.

[٢٦] نظرا لأن طول أمد الصدمة هو أمر محفوف بدرجة عالية من عدم اليقين، يعرض هذا القسم الفرعي سيناريوهين يفترضان درجات مختلفة من طول الأمد. فإذا تبين أن الصدمة أقصر أمدا فسوف يكون بوسع السياسة النقدية إعادة التضخم إلى المستوى المستهدف في أقل من أربع سنوات (الشكل البياني ٢–١٤، اللوحة ٢).

[٢٧] خسائر الرفاهية تعتمد بصورة واضحة على الأوزان الترجيحية التي يضعها كل مجتمع على انحرافات مستهدف التضخم وفجوة الناتج.

وأخيرا، لو لم يكن في الاقتصاد سوى مكتسبي المعلومات باستخدام النظرة الاستشرافية لكان الخيار الأمثل هو إعادة التضخم إلى المستوى المستهدف في غضون ثلاث سنوات تقريبا. وبوجه عام، حتى لو كانت الصدمة المدفوعة بالتكلفة أقصر أمدا بواقع نصف مقارنة بأمد الصدمة في افتراضات السيناريو الأساسي، لكان الخيار الأمثل هو إعادة التضخم إلى المستوى المستهدف في غضون سنتين تقريبا. وتوضح كل هذه السيناريوهات أنه في ظل صدمة مدفوعة بالتكلفة طويلة الأمد وتوقعات جزئية ذات النظرة الخلفية، فقد يكون من الأمثل استخدام إطار زمني ممتد لإعادة التضخم إلى المستوى المستهدف.

النتائج المستخلصة

سجلت التوقعات التضخمية في الأجل القريب ارتفاعا حادا في العديد من الاقتصادات أثناء فترة التعافي الاقتصادي من الجائحة وفي أعقاب الصدمات المدفوعة بالتكلفة في ٢٠٢٢ (من جراء الارتفاعات المفاجئة في أسعار الطاقة والسلع الأولية واضطرابات سلاسل الإمداد). وجاء ارتفاع التوقعات متزامنا عموما بين المتنبئين المحترفين، والأسواق المالية، والأسر، والشركات. وفي المقابل، ظلت التوقعات في الأجل الطويل مستقرة بوجه عام، في المتوسط، بدون أي مؤشرات عن انفلاتها عن ركيزتها. وتشير النوبات السابقة من تصاعد التوقعات قريبة الأجل وطويلة الأجل على السواء لفترة زمنية ممتدة إلى أن التضخم والتوقعات قريبة الأجل استغرقا حوالي ثلاث سنوات في المتوسط للعودة إلى مستويات ما قبل النوبة، على الرغم من التباينات الكبيرة المشاهدة بين مختلف النوبات.

وتشير تقديرات منحنى فيليبس الهجين إلى أن توقعات التضخم في الأجل القريب تقوم بدور أكثر أهمية في تفسير التضخم الحالي مقارنة بتوقعات الأجل الطويل. فعلى مدار الأرباع الأخيرة، سجلت محركات التضخم تحولا من الصدمات الأساسية المدفوعة بالتكلفة نحو التوقعات التضخمية، لا سيما في حالة الاقتصادات المتقدمة المتوسطة. وفي حالة الاقتصاد المتوسط ضمن اقتصادات الأسواق الصاعدة، فإن التوقعات تساهم بدور أصغر مقارنة بالتضخم المتأخر، لكنه يظل دورا ملحوظا. ويتسم هذا الأمر بالأهمية بصفة خاصة لأن انتقال أثر التوقعات إلى التضخم يزداد عندما يكون التضخم مرتفعا بالفعل، على غرار الوضع في الوقت الراهن.

وبوجه أعم، تؤكد دراستنا التحليلية الدور الحاسم لعملية تشكيل التوقعات في ديناميكية التضخم وتنفيذ السياسة النقدية. ومع زيادة نسبة مكتسبي المعلومات باستخدام النظرة الخلفية في الاقتصاد، يصبح المتوسط الحسابي للتوقعات أطول أمدا وقد يظل ثابتا عند مستوى مرتفع عندما يكون التضخم مرتفعا لفترة زمنية مستمرة. وتتسبب هذه اللزوجة في خفض فعالية السياسة النقدية وزيادة نسبة التضحية بالناتج (أو التكلفة من حيث الناتج الضائع) مقارنة بحالة تعتمد فيها التوقعات على النظرة الاستشرافية المحضة.

ونظرا لزيادة اطراد التضخم المفهوم ضمنا من وجود نسبة من مكتسبي المعلومات باستخدام النظرة الخلفية في الاقتصاد، فإن التضخم قد يستغرق فترة تصل إلى أربع سنوات للعودة إلى مستواه المستهدف إذا أعطت البنوك المركزية وزنا متساويا لخسائر الرفاهية الناجمة عن انحراف التضخم عن هدفه وتلك الناجمة عن فجوات الناتج. ولو أن البنوك المركزية قررت تجاهل آثار فجوة الناتج المترتبة على إجراءاتها ومواصلة التشديد النقدي بوتيرة أسرع، فإن تحليلنا يشير إلى أنها ستكون قادرة على إعادة التضخم إلى مستواه المستهدف في غضون سنتين، ولكن على حساب انخفاض الناتج.

فإذا ما أخذنا كل الأمور مجتمعة، تشير نتائج هذا الفصل والاستنتاجات المستخلصة إلى أن صناع السياسات النقدية سينتفعون من تفهمهم الواضح لطبيعة عمليات تشكيل التوقعات المستخدمة في اقتصاداتهم. وقد تنطوي تحسينات بيانات التوقعات على المراقبة الوثيقة للمعلومات بشأن التوقعات وتعزيز سبل جمعها عبر مختلف الوكلاء الاقتصاديين، ولا سيما التوقعات قريبة الأجل التي تبدو أكثر أهمية بالنسبة لديناميكية التضخم الحالي. ومن خلال استخدام مقياس جديد لتوقعات الشركات بشأن التضخم تم إعداده عن طريق تحليل نصوص مكالمات أرباح الشركات ونستعرضه في هذا الفصل تتضح لنا كيفية مساهمة التطورات التكنولوجية في تيسير استخراج المعلومات عن التوقعات التضخمية في الوقت المناسب وتحقيق مردودية التكلفة.

والمجال متاح أمام تحسينات أطر السياسة النقدية – لا سيما التي تعزز استقلالية البنك المركزي وشفافيته – واستراتيجيات الإفصاح لزيادة نسبة مكتسبي المعلومات باستخدام المنظور الاستشرافي في الاقتصاد ومن ثم تعزيز فعالية السياسة النقدية (دراسة Dincer, Eichengreen, and Geraats 2022). وتشير الأدبيات الاقتصادية الصادرة مؤخرا إلى أن الانفتاح على الوسائل الأخبارية يحسن مستوى الدقة في التصورات والتوقعات، ويزيد الثقة، ويخفض انتشار المعتقدات (دراسة Lamla and Vinogradov 2019). وتوصي دراسة Haldane, Macaulay, and McMahon (2020) أن تبدأ استراتيجيات الإفصاح في البنوك المركزية بثلاثة مقومات، وهي التفسير والمشاركة والتوعية. وهناك مساهمات أخرى في الآونة الأخيرة، تركزت على الأسر والشركات، وتقترح معالجة عدم الانتباه عن طريق مراعاة تقسيم الجمهور إلى مجموعات واستخدام مصادر التواصل التي سبق تحديد أنها الأكثر أهمية لمن هم أكثر اعتمادا على النظرة الخلفية في توقعاتهم – على سبيل المثال التليفزيون في الولايات المتحدة ومنطقة اليورو (راجع دراسات Coibion and others 2020، وD'Acunto and others 2020، وWeber and others 2022، وغيرها). وتقترح كذلك صياغة رسائل تتسم بالبساطة وتتكرر مرارا، والاستثمار في نشر الثقافة المالية، والتأكيد على الهدف وليس الأدوات (على سبيل المثال، عبارة "اتخاذ كل ما يلزم" الشهيرة في كلمة رئيس البنك المركزي الأوروبي، ماريو دراغي، في عام ٢٠١٢)، بالإضافة إلى توجيه الرسالة لكي تستهدف المنعطف الراهن. ومن شأن استراتيجيات الإفصاح هذه أن تساعد الوكلاء الاقتصاديين على الإلمام بآثار قرارات السياسة النقدية وتفهمها واستيعابها.

الإطار ٢-١: التوقعات التضخمية على مستوى الشركات، ودرجة الانتباه، وفعالية السياسة النقدية

من الممكن أن تتحسن قناة التوقعات التضخمية عندما تولي الشركات درجة أكبر من الانتباه إلى السياسة النقدية وتطور فهما أعمق لمغزاها بالنسبة لآفاق أعمالها. غير أن مسوح التوقعات التضخمية على مستوى الشركات شحيحة ويستغرق تنفيذها وقتا طويلا (دراسة *Coibion and others 2020*). ويعرض هذا الإطار مؤشرا جديدا للتوقعات التضخمية قريبة الأجل على مستوى الشركات ويقوم على تحليل نصوص مكالمات أرباح الشركات ويقدم نتائج أولية حول كيفية تأثير مدى انتباه الشركات للتضخم على فعالية السياسة النقدية.

وتم إنشاء مؤشر لمدى انتباه الشركات للسياسة النقدية ضمن هذا الإطار باستخدام تحليل نصوص مكالمات أرباح الشركات. ويمكن الاطلاع على تفاصيل إنشائه في دراسة Albrizio, Dizioli, and Simon (2023) وهي مماثلة لطريقة إنشاء مؤشر التوقعات التضخمية على مستوى الشركات، حسبما ورد شرحها في المرفق ٢-٦ على شبكة الإنترنت. وعلى وجه التحديد، تم إنشاء مؤشر لمدى انتباه الشركات الأمريكية لنظام الاحتياطي الفيدرالي على أساس معدل تواتر جمل معينة تتناول السياسة النقدية في سجلات نصوص مكالمات أرباح هذه الشركات (راجع الشكل البياني ٢-١-١ للاطلاع على الصورة الكلية).

وتم إعداد تقديرات الاستجابات الديناميكية باستخدام التوقعات المحلية لتقييم أثر صدمة السياسة النقدية على التوقعات التضخمية لكل شركة، حسب مدى انتباه الشركة للسياسة النقدية.[١] وتم طرح المتوسط الحسابي من قيم مدى الانتباه حسب الشركات باستخدام متوسط مدى الانتباه القطاعي في الانحدار. ونتيجة لطرح المتوسط الحسابي من القيم وإدراج الآثار الثابتة للفترات الزمنية، فإن التفاعل بين صدمة السياسة النقدية ومدى الانتباه يعكس الأثر الحدي للتشديد النقدي على توقعات التضخم في إحدى الشركات نتيجة عدم الانتباه بدرجة أكبر. فالشركات الأكثر انتباها تخفض توقعاتها التضخمية بزيادة قدرها ١٪ تقريبا من انحراف معياري واحد مقارنة بالمتوسط بعد أربعة أرباع السنة (الشكل البياني ٢-١-٢).[٢] وهذا يتسق مع توسع قدره رُبع تقريبا في متوسط الاستجابة السالبة للقطاع. وتعزز هذه النتائج ما يذهب إليه هذا الفصل من أن السياسة النقدية تكون أكثر فعالية عندما تساهم أطر السياسة النقدية واستراتيجيات الإفصاح في زيادة ثقة الوكلاء في البنوك المركزية وتعميق فهمهم لقرارات السياسة النقدية التي تتخذها البنوك المركزية.

هذا الإطار من تأليف سيلفيا البريزيو، وبيدرو فيتاي سايمون، وآلان ديزيولي.

[١] تتضمن المواصفات التفاعل بين مقياس لصدمة السياسة النقدية الأمريكية (من دراسة Acosta 2023) ومؤشر لدرجة الانتباه، والآثار الثابتة على مستوى الشركات والفترات الزمنية، والضوابط على مستوى الشركات، استنادا إلى دراسة Ottonello and Windberry (2020). وتتضمن الضوابط على مستوى الشركات نمو المبيعات، والرفع المالي، والتوظيف، ومجموع الأصول، ونسبة الأصول الحالية المتداولة في مجموع الأصول. وتم تجميع الأخطاء المعيارية بأسلوب ثنائي الاتجاه حسب الشركات والفترة الزمنية.

[٢] تم قياس الصدمات للحصول على وحدة الانحراف المعياري.

الشكل البياني ٢-١-١: التضخم في الولايات المتحدة ومدى انتباه الشركات الأمريكية لنظام الاحتياطي الفيدرالي

(٪، ما لم يذكر خلاف ذلك)

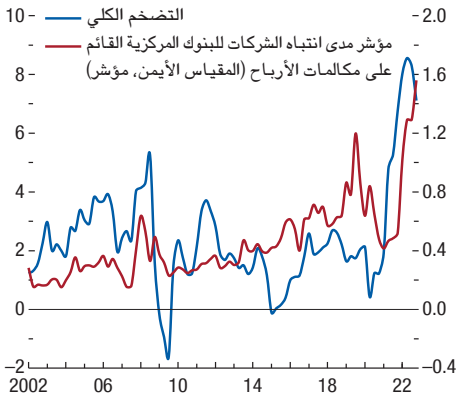

المصادر: مؤسسة NL Analytics؛ وقاعدة بيانات "S&P Capital IQ"؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: يعرض هذا الشكل البياني مؤشرا لمدى انتباه الشركات لتصريحات البنك المركزي (المقياس الأيمن)، مستمدا من نصوص مكالمات الأرباح والتضخم الفعلي (المقياس الأيسر). ويتم حساب درجات المؤشر بتطبيق تحليل على أساس النص باستخدام نصوص مكالمات أرباح الشركات الكائنة في الولايات المتحدة ويقيس مدى كثافة المناقشات المتعلقة بنظام الاحتياطي الفيدرالي.

الشكل البياني ٢-١-٢: دور الانتباه في فعالية السياسة النقدية

(الانحراف معياري عن مؤشر التوقعات التضخمية على مستوى الشركات على أساس مكالمات الأرباح كنسبة مئوية)

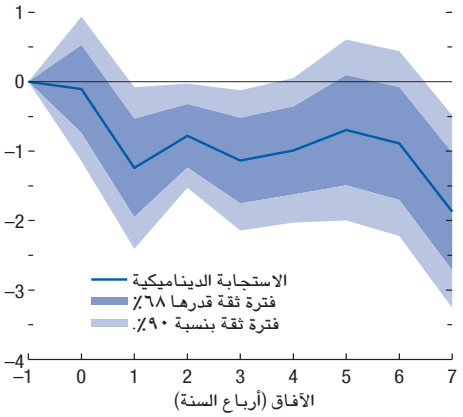

المصادر: مؤسسة Haver Analytics؛ ومؤسسة NL Analytics؛ وقاعدة بيانات "S&P Capital IQ" وقاعدة بيانات "S&P Compustat"؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: يعبر الخط في الشكل البياني عن الاستجابة التقديرية لدفعات تراكمية في صورة صدمة في السياسة النقدية الانكماشية بمقدار انحراف معياري واحد تتعرض لها شركة تتجاوز متوسط مستوى انتباه الشركات داخل قطاعها بانحراف معياري واحد. والمساحات المظللة تمثل فترات ثقة بنسبة ٦٨٪ (الخارجية) و٩٠٪ (الداخلية).

الإطار ٢-٢: عدم الحصافة المالية وتوقعات التضخم: دور أطر السياسة النقدية

عدم الحصافة المالية – أي ارتفاع مستويات الدين العام مقابل إجمالي الناتج المحلي – هو عموما ما يسمح بإمكانية توليد مشاعر عدم اليقين والتأثير على توقعات التضخم بتقليص التصورات بشأن مصداقية السياسة النقدية واستقلاليتها.[١] وظل هذا الأمر جليا إلى حد ما منذ دراستي *Wallace (1981)* و*Leeper (1991)*. ويتناول هذا الإطار بحثا تجريبيا في كيفية ارتباط مستوى التوقعات التضخمية بإطار السياسة النقدية في اقتصاد ما، في ظل مستوى الدين العام.

وفي الدراسة التي نستعرضها في هذا الإطار، تم رصد درجة سلامة أطر السياسة النقدية باستخدام مؤشر جديد، هو المؤشر الكلي لأطر السياسة النقدية (IAPOC)، الذي تم إعداده في دراسة Unsal, Papageorgiou, and Garbers (2022).[٢] ويوضح أنه حتى بعد مراعاة الضوابط ذات الخصوصية القُطْرية والخصائص التي لا تتغير بمرور الوقت، فإن ارتفاع مستوى الدين العام يقترن بتوقعات ارتفاع التضخم، في ظل مستوى معين لإطار السياسة النقدية (الشكل البياني ٢-٢-١، اللوحة ١).[٣] ويزداد وضوح هذا التأثير الكبير عندما ينصب التركيز على رصيد الدين العام بالنقد الأجنبي ويتفاقم عندما تصبح عجوزات المالية العامة طويلة الأمد (الشكل البياني ٢-٢-١، اللوحة ٢). ومع ذلك، مع تحسن أطر السياسة النقدية (حسب المشاهد في التحول في توزيع درجات مؤشر IAPOC في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية على مدار ١٥ سنة) سوف تصبح التوقعات التضخمية أقل حساسية إزاء مستوى الدين العام وتكوينه أو عجوزات المالية العامة طويلة الأمد.

وبوجه عام، تشير نتائج الدراسة إلى إمكانية تخفيف الصعوبات التي تفرضها مستويات الدين المرتفعة على إدارة التوقعات التضخمية في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية عن طريق اعتماد أطر السياسة النقدية القوية. وحيثما تكون عملية صنع السياسات النقدية في كثير من هذه الاقتصادات مؤهلة بصورة أفضل مما كانت عليه منذ ١٥ سنة لكي تكون ركيزة للاستقرار، فإن اعتماد منهج سياسة المالية العامة الرشيدة لا يزال ضروريا لفعالية الاستعداد لمواجهة التحديات والحيلولة دون مخاطر هيمنة سياسة المالية العامة في المستقبل.

الشكل البياني ٢-٢-١: التوقعات التضخمية في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية: تفاعلات أطر السياسة النقدية والدين العام

(٪)

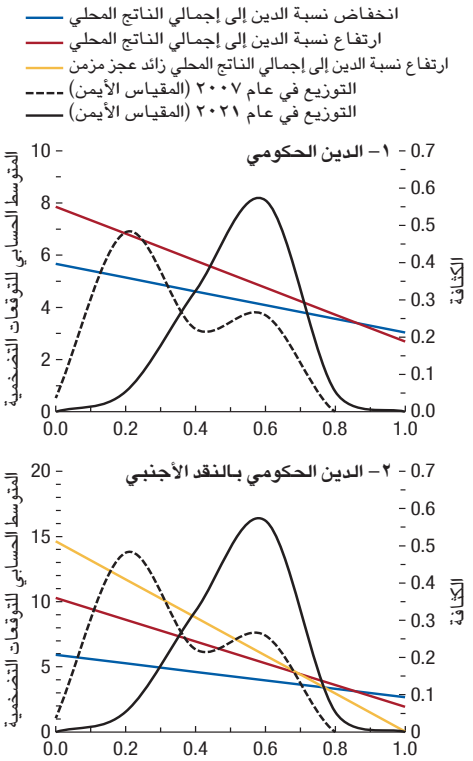

المصادر: مؤسسة Consensus Economics؛ ودراسة Unsal, Papageorgiou, and Garbers (2022)؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: المحوران الأفقيان يبينان المستوى على مؤشر IAPOC. وتشير الخطوط إلى الآثار الحدية للتغيرات في أطر السياسة النقدية (حسب مؤشر IAPOC [مؤشر إطار السياسة النقدية الكلي]) على المتوسط الحسابي للتوقعات التضخمية، وفقا لنسبة مجموع الدين الحكومي (بالنقد الأجنبي) إلى إجمالي الناتج المحلي. و"ارتفاع (انخفاض)" الدين هو متوسط الدين إلى إجمالي الناتج المحلي، بشرط تجاوزه (انخفاض عن) متوسط العينة. والتقديرات مستمدة من نموذج انحدار السلاسل الزمنية المقطعية للآثار الثابتة في الاقتصادات المختلفة لمتوسط التوقعات التضخمية على تفاعل درجات مؤشر IAPOC والدين إلى إجمالي الناتج المحلي. وتمثل التوزيعات كثافة مؤشر IAPOC بالنسبة للاقتصادات الخاضعة للتقييم في عام ٢٠١٧ (الخط المتقطع) وعام ٢٠٢١ (الخط المتصل)، فيما يمثل التحول إلى جهة اليمين حدوث تحسينات.

هذا الإطار من تأليف عمر اقبال، وماريا روزاريا كوميونالي، ومارينا كونيسا مارتينيز، وكريس باباجورجيو، وفيليز أونسال.

[٢] مؤشر IAPOC ومؤشراته الفرعية يحددان مدى سلامة أطر السياسات النقدية في البلدان المختلفة من خلال ثلاث ركائز، هي: الاستقلالية والمساءلة (يرمز إليهما بالحرفين I و A)، واستراتيجية السياسات والتشغيل (يرمز إليهما بالحرفين P و O) والإفصاحات (يرمز إليها بالحرف C). وهذا المؤشر الشامل يسمح بالتصنيف متعدد الأبعاد لأطر السياسة النقدية – متجاوزا تصنيفات السياسة النقدية أو نظام سعر الصرف – عبر ١٣ اقتصادا متقدما و٣٧ اقتصادا من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. وللاطلاع على مزيد من التفاصيل، راجع دراسة Unsal, Papageorgiou, and Garbers (2022). وتم تحديث مجموعة البيانات حتى عام ٢٠٢١.

[٣] لا يظهر على الاقتصادات المتقدمة هذا الفرق في درجة الحساسية لمستويات الدين في مختلف الدرجات على مؤشر IAPOC.

الإطار ٢-٣: دعم الطاقة، والتضخم، والتوقعات: تحليل عناصر تدابير منطقة اليورو

استخدمت اقتصادات أوروبية كثيرة إعانات دعم الطاقة: والتخفيضات الضريبية والحدود القصوى للأسعار في إطار سعيها لتمهيد أثر الصدمات الأخيرة في أسعار الطاقة على الدخول والتضخم. وتتوقف فعالية مثل هذه التدابير ودرجة تحبيذها على عوامل كثيرة تتجاوز نطاق الدراسة في هذا الإطار، بما في ذلك تأثيرها على أسواق الطاقة، وسوء توزيع الموارد، والاستدامة المالية، بالإضافة إلى تفاصيل صياغة السياسات. وتمثل التوقعات التضخمية قناة مهمة لنقل هذه الآثار. فبينما يؤدي دعم الطاقة المؤقت إلى خفض التضخم في الوقت الحالي بصورة مباشرة فإنه يرفعه بالمقارنة مع سيناريو عدم اتخاذ أي تدابير بعد انتهاء العمل بها، مما يمهد مسار التضخم الكلي. وإذا كان التصور السائد هو أن دعم الطاقة ذا طابع مؤقت، فقد تقلل قناة التوقعات فعاليته في خفض التضخم، مثلما تؤثر توقعات ارتفاع التضخم في المستقبل على آليات التسعير في الوقت الراهن.

وقد استخدمنا في هذا الإطار نموذجا من "النظام المرن للنماذج العالمية" الذي أنشأه صندوق النقد الدولي لمحاكاة آثار التدابير المعلنة لتخفيف أعباء الطاقة (مثل دعم الأسعار والحدود القصوى) في منطقة اليورو على التضخم المتوقع والمتحقق.[١] ويفترض نموذج المحاكاة أن الصدمة الحادة الرافعة لأسعار الطاقة في عام ٢٠٢٢ هي صدمة مؤقتة وتنحسر. ويتضمن كذلك الآثار غير المباشرة لأسعار الطاقة على التضخم الأساسي من خلال سلسلة الإمدادات. وتفيد تقديرات النموذج بأن تدابير تخفيف العبء المالي خفضت التضخم في منطقة اليورو بنسبة قدرها ٠,٩ نقطة مئوية في ٢٠٢٢ وبنصف نقطة مئوية في ٢٠٢٣ (الشكل البياني ٢-٣-١، اللوحة ١). ورغم أن الاقتراض الإضافي من المالية العامة لتمويل إعانات الدعم يعزز الطلب، فإن انخفاض تكاليف سلاسل الإمداد يوازن أثره على التضخم الأساسي ويتجاوزه. وهذه التدابير من المالية العامة تخفف أثر صدمة الطاقة على التضخم بمرور الوقت، مما يؤدي إلى حدوث زيادة في التضخم على مدار الفترة من ٢٠٢٤ إلى ٢٠٢٥ (مقارنة بسيناريو عدم اتخاذ أي تدابير) والحيلولة دون حدوث قصور عندما ينتهي العمل بدعم الطاقة وتنحسر صدمة الطاقة. ولهذه التدابير أثر محايد صاف على توقعات التضخم الأساسي في عام ٢٠٢٢ لكنها ترفعها بواقع ٠,٧ نقطة مئوية على مدار الفترة من ٢٠٢٣ إلى ٢٠٢٤. غير أن هذه النتائج تفترض أن الوكلاء على دراية تامة بالطابع المؤقت لهذا الدعم. ولكن ماذا لو أن الوكلاء أساءوا الفهم واعتقدوا أن الدعم سيستمر لمدة سنة أكثر من المعلن؟ وفي هذا السيناريو البديل سوف تتراجع التوقعات أكثر في عام ٢٠٢٢ (الشكل البياني ٢-٣-١، اللوحة ٢).

هذا الإطار من تأليف كريس جاكسون.

[١] راجع دراسة Dao and others (2023) للاطلاع على مزيد من التفاصيل حول هيكل النموذج ومعايرة المحاكاة.

الشكل البياني ٢-٣-١: الآثار الحدية على التضخم والتوقعات من تدابير المالية العامة لتخفيف عبء صدمة أسعار الطاقة

(الانحراف بالنقاط المئوية عن سيناريو عدم اتخاذ أي تدابير)

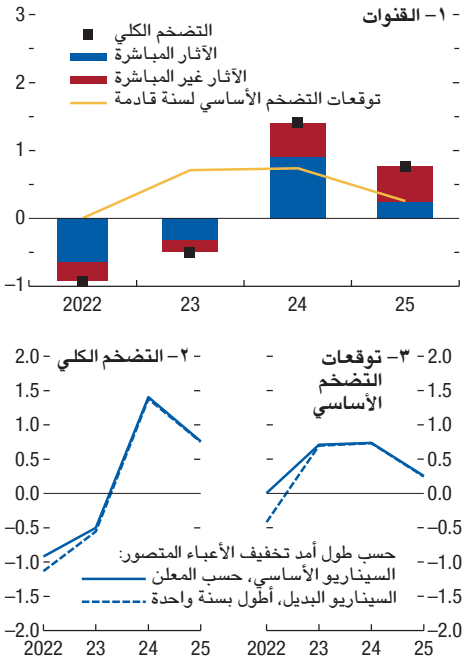

المصادر: دراسة Dao and others (2023)؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: اللوحة ١ توضح الأثار الحدية على التضخم من التدابير المعلنة لتخفيف العبء المالي للطاقة، باستخدام النظام المرن للنماذج العالمية الذي أنشأه صندوق النقد الدولي. وتوضح الأعمدة الزرقاء الآثار المباشرة للتدابير (الدعم، أو التخفيضات الضريبية، أو الحدود القصوى على أسعار الطاقة الاستهلاكية)، وتوضح الأعمدة الحمراء الآثار غير المباشرة من التغيرات في الطلب الكلي، وتكاليف سلاسل الإمداد، وتوقعات التضخم الأساسي. ويفترض السيناريو الأساسي في اللوحة ٢ أن تدابير تخفيف العبء المالي تستمر في ٢٠٢٢ حسب المعلن أصلا. ويفترض السيناريو البديل أن الأسر تخطئ في تصورها وتتوقع أن التدابير ستستمر لفترة أطول، لكنهم يدركون خطأهم في ٢٠٢٣ ويعدلون توقعاتهم حسب المسار المعلن.

ويؤدي الدعم كذلك بالشركات إلى تخفيض أسعارها بقدر أكبر في ٢٠٢٢ لأنها تتوقع الآن أن التضخم الأساسي سيكون أقل في ٢٠٢٣. ومع تراجع التوقعات التضخمية يزداد تأثير سياسة المالية العامة على التضخم من -٠,٩ إلى -١,١ نقطة مئوية في ٢٠٢٢ ومن -٠,٥ إلى -٠,٦ نقطة مئوية في ٢٠٢٣. ولكن بمجرد أن يدرك الوكلاء خطأهم ويصححونه، يرتد التضخم والتوقعات إلى مستوياتهما، مما يبرز دور قناة التوقعات.

المراجع

Acosta, Miguel. 2023. "The Perceived Causes of Monetary Policy Surprises." Unpublished, Board of Governors of the Federal Reserve System, Washington, DC. https://www.acostamiguel.com/papers/acosta_mp.pdf.

Albrizio, Silvia, Allan Dizioli, and Pedro Vitale Simon. 2023. "Mining the Gap: Extracting Firms' Inflation Expectations from Earning Calls." IMF Working Paper 23/202, International Monetary Fund, Washington, DC.

Alvarez, Jorge, and Allan Dizioli. 2023. "How Costly Will Reining in Inflation Be? It Depends on How Rational We Are." IMF Working Paper 23/021, International Monetary Fund, Washington, DC.

Andre, Peter, Carlo Pizzinelli, Christopher Roth, and Johannes Wohlfart. 2022. "Subjective Models of the Macroeconomy: Evidence from Experts and Representative Samples." *Review of Economic Studies* 89 (6): 2958–91.

Ball, Laurence. 1994. "What Determines the Sacrifice Ratio?" In *Monetary Policy*, edited by N. Gregory Mankiw. Chicago: University of Chicago Press.

Bems, Rudolfs, Francesca Caselli, Francesco Grigoli, and Bertrand Gruss. 2021. "Expectations' Anchoring and Inflation Persistence." *Journal of International Economics* 132: 103516.

Bianchi, Francesco, Renato Faccini, and Leonardo Melosi. 2022. "A Fiscal Theory of Trend Inflation." NBER Working Paper 30727, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.

Bianchi, Francesco, and Leonardo Melosi. 2022. "Inflation as a Fiscal Limit." Federal Reserve Bank of Chicago Working Paper 2022/08, Federal Reserve Bank of Chicago, Chicago.

Binder, Carola. 2017. "Fed Speak on Main Street: Central Bank Communication and Household Expectations." *Journal of Macroeconomics* 52: 238–51.

Blanchard, Olivier J., and Ben S. Bernanke. 2023. "What Caused the US Pandemic-Era Inflation?" NBER Working Paper 31417, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.

Brandao-Marques, Luis, Marco Casiraghi, Gaston Gelos, Olamide Harrison, and Günes Kamber. 2023. "Is High Debt Constraining Monetary Policy? Evidence from Inflation Expectations." IMF Working Paper 2023/143, International Monetary Fund, Washington, DC.

Candia, Bernardo, Oliver Coibion, and Yuriy Gorodnichenko. 2023. "The Macroeconomic Expectations of Firms." In *Handbook of Economic Expectations*, edited by Rudiger Bachmann, Giorgio Topa, and Wilbert van der Klaaw.

Carotta, Gianni, Miguel Mello, and Jorge Ponce. 2023. "Monetary Policy Communication and Inflation Expectations: New Evidence about Tone and Readability." *Latin American Journal of Central Banking* 4 (3): 100088.

Céspedes, Luis Felipe, Ilan Goldfajn, Phil Lowe, and Rodrigo Valdés. 2005. "Policy Responses to External Shocks: The Experiences of Australia, Brazil, and Chile." Central Bank of Chile Working Paper 321, Central Bank of Chile, Santiago.

Clements, Michael P., Robert W. Rich, and Joseph S. Tracy. 2023. "Surveys of Professionals." In *Handbook of Economic Expectations*, edited by Rüdiger Bachmann, Giorgio Topa, and Wilbert van der Klaauw, Chapter 3. Elsevier: London.

Cochrane, John H. 2022. "A Fiscal Theory of Monetary Policy with Partially-Repaid Long-Term Debt." *Review of Economic Dynamics* 45: 1–21.

Coibion, Oliver, Yuriy Gorodnichenko, Saten Kumar, and Mathieu Pedemonte. 2020. "Inflation Expectations as a Policy Tool?" *Journal of International Economics* 124: 103297.

Coibion, Olivier, Yuriy Gorodnichenko, and Michael Weber. 2022. "Monetary Policy Communications and Their Effects on Household Inflation Expectations." *Journal of Political Economy* 130 (6): 1537–84.

D'Acunto, Francesco, Daniel Hoang, Maritta Paloviita, and Michael Weber. 2020. "Effective Policy Communication: Targets versus Instruments." Becker Friedman Institute for Economics Working Paper 2020-148, Becker Friedman Institute for Economics, Chicago.

Dao, Mai Chi, Allan Dizioli, Pierre-Olivier Gourinchas, Chris Jackson, and Daniel Leigh. 2023. "Unconventional Fiscal Policy in Times of High Inflation." Paper presented at the European Central Bank Forum on Central Banking, Sintra, Portugal, June 25–28.

Dincer, Nergiz, Barry Eichengreen, and Petra Geraats. 2022. "Trends in Monetary Policy Transparency: Further Updates." *International Journal of Central Banking* 18 (1): 331–48

European Central Bank (ECB). 2021. "Economic, Financial, and Monetary Developments." ECB Economic Bulletin 8, European Central Bank, Frankfurt.

Forbes, Kristin J., Joseph Gagnon, and Christopher G. Collins. 2021. "Low Inflation Bends the Phillips Curve around the World: Extended Results." Peterson Institute for International Economics Working Paper 21-15, Peterson Institute for International Economics Washington, DC.

Frankel, Jeffrey. 2010. "Monetary Policy in Emerging Markets." In *Handbook of Monetary Economics,* vol. 3, edited by Benjamin M. Friedman and Michael Woodford.

Hajdini, Ina. 2023. "Trend Inflation and Implications for the Phillips Curve." Federal Reserve Bank of Cleveland Economic Commentary 2023–07, Federal Reserve Bank of Cleveland, Cleveland, OH.

Haldane, Andrew, Alistair Macaulay, and Michael McMahon. 2020. "The 3 E's of Central Bank Communication with the Public." CEPR Discussion Paper 14265, Centre for Economic Policy Research, London.

Kamber, Güneş, Madhusudan S. Mohanty, and James Morley. 2020. "What Drives Inflation in Advanced and Emerging Market Economies?" BIS Papers 111, Bank for International Settlements, Basel, Switzerland.

Kganyago, Lesetja. 2023. "A Road Well Traveled." *Finance & Development* 60 (1): 44–45.

Kose, Ayhan, Hideaki Matsuoka, Ugo Panizza, and Dana Vorisek. 2019. "Inflation Expectations: Review and Evidence."

Sargent, Thomas J., and Neil Wallace. 1981. "Some Unpleasant Monetarist Arithmetic." *Federal Reserve Bank of Minneapolis Quarterly Review* 5 (3): 1–17.

Tetlow, Robert J. 2022. "How Large Is the Output Cost of Disinflation?" Finance and Economics Discussion Series 2022–079, Board of Governors of the Federal Reserve System, Washington, DC.

Unsal, Filiz D., Chris Papageorgiou, and Hendre Garbers. 2022. "Monetary Policy Framework: An Index and New Evidence." IMF Working Paper 22/022, International Monetary Fund, Washington, DC.

van der Cruijsen, Carin, David-Jan Jansen, and Jakob de Haan. 2015. "How Much Does the Public Know about the ECB's Monetary Policy? Evidence from a Survey of Dutch Households." *International Journal of Central Banking* 42 (December): 169–218.

Weber, Michael, Bernardo Candia, Tiziano Ropele, Rodrigo Lluberas, Serafin Frache, Brent H. Meyer, Saten Kumar, Yuriy Gorodnichenko, Dimitris Georgarakos, Olivier Coibion, Geoff Kenny, and Jorge Ponce. 2023. "Tell Me Something I Don't Already Know: Learning in Low and High-Inflation Settings." NBER Working Paper 31485, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.

Weber, Michael, Francesco D'Acunto, Yuriy Gorodnichenko, and Olivier Coibion. 2022. "The Subjective Inflation Expectations of Households and Firms: Measurement, Determinants, and Implications." *Journal of Economic Perspectives* 36 (3): 157–84.

Werning, Ivan. 2022. "Expectations and the Rate of Inflation." NBER Working Paper 30260, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.

In *Inflation in Emerging and Developing Economies: Evolution, Drivers, and Policies*, edited by Jongrim Ha, Ayhan Kose, and Franziska Ohnsorge. World Bank: Washington, DC.

Kumar, Saten, Hassan Afrouzi, Olivier Coibion, and Yuriy Gorodnichenko. 2015. "Inflation Targeting Does Not Anchor Inflation Expectations: Evidence from Firms in New Zealand." *Brookings Papers on Economic Activity* 46: 151–225.

Lamla, Michael J., and Dmitri V. Vinogradov 2019. "Central Bank Announcements: Big News for Little People?" *Journal of Monetary Economics* 108: 21–38.

Leeper, Eric M. 1991. "Equilibria under 'Active' and 'Passive' Monetary and Fiscal Policies." *Journal of Monetary Economics* 27 (1): 129–47.

Lovell, Michael C. 1986. "Tests of the Rational Expectations Hypothesis." *American Economic Review* 76 (1): 110–24.

Ottonello, Pablo, and Thomas Windberry. 2020. "Financial Heterogeneity and the Investment Channel of Monetary Policy." *Econometrica* 88 (6): 2473–502.

Reis, Ricardo. 2020. "The People versus the Markets: A Parsimonious Model of Inflation Expectations." Centre for Macroeconomics Working Paper 2033, Centre for Macroeconomics, London.

Reis, Ricardo. 2021. "Losing the Inflation Anchor." *Brookings Papers on Economic Activity* (Fall): 307–61.

Reis, Ricardo. 2023. "Expected Inflation in the Euro Area: Measurement and Policy Response." CEPR Discussion Paper 17849, Centre for Economic Policy Research, London.

Sargent, Thomas. 1983. "Stopping Moderate Inflations: The Methods of Poincare and Thatcher." In *Inflation, Debt, and Indexation,* edited by Rudiger Dornbusch and Mario Henrique Simonsen. Cambridge, MA: MIT Press.

الفصل ٣

التشرذم وأسواق السلع الأولية: مواطن الضعف والمخاطر

مؤلفو أدى الغزو الروسي لأوكرانيا في عام ٢٠٢٢ إلى تشرذم أسواق السلع الأولية الرئيسية، ويمكن لاستمرار التوترات الجغرافية–السياسية أن يزيد الأمور سوءا. ويناقش هذا الفصل القنوات الرئيسية التي يمكن من خلالها لمزيد من تعطل حركة التجارة في السلع الأولية أن يؤثر على الأسعار والنشاط الاقتصادي والتحول إلى مصادر الطاقة النظيفة. ويخلُص إلى أن أسواق السلع الأولية على وجه الخصوص معرضة للمخاطر في حالة حدوث تشرذم. فغالبا ما يتسم إنتاج السلع الأولية بالتركز الشديد بسبب أماكن وجود ثروات الموارد الطبيعية، ومن الصعب استبدال الكثير منها على المدى القصير. ويمكن لمزيد من التشرذم في أسواق السلع الأولية – الذي كان في ازدياد حتى قبل الحرب في أوكرانيا – أن يُحدث تغيرات كبيرة في الأسعار ومزيدا من التقلبات فيها. وتوضح نماذج المحاكاة أن تعطل حركة التجارة يمكن أن يؤدي إلى تأثيرات اقتصادية كبيرة في الاقتصادات التي تعتمد على السلع الأولية. على الرغم من هذا، فبسبب التأثيرات الموازنة على مستوى البلدان المنتجة والمستهلكة، تبدو التكاليف الاقتصادية العالمية محدودة. والأمر البالغ الأهمية هو أن التأثيرات على البلدان منخفضة الدخل التي تعتمد اعتمادا كبيرا على الواردات الزراعية يمكن أن تكون غير متناسبة، وهو ما يثير مخاوف بشأن الأمن الغذائي. ويمكن أيضا لتشرذم أسواق الموارد المعدنية أن يجعل التحول إلى مصادر الطاقة النظيفة أكثر تكلفة، وأن يؤدي إلى انخفاض الاستثمارات في الطاقة المتجددة والسيارات الكهربائية عن المستوى المطلوب. وبالجمع بين النتائج، فإنها تقدم حجة أخرى للتعاون متعدد الأطراف بشأن السياسات التجارية. فعلى أقل تقدير، يمكن للتوصل إلى اتفاقات بشأن "ممر تجاري أخضر" للموارد المعدنية بالغة الأهمية و"ممر للسلع الغذائية الأساسية" أن يضمن تحقيق الأهداف العالمية الرامية إلى تفادي تأثيرات تغير المناخ وانعدام الأمن الغذائي.

مقدمة

منذ نهاية الحرب الباردة، أصبحت أسواق السلع الأولية أكثر تكاملا بفضل تحرير التجارة والابتكارات التكنولوجية وانخفاض تكاليف النقل. وقد وفرت هذه الأسواق المتكاملة مدخلات رخيصة الثمن ساعدت على تحقيق نمو عالمي وأيضا على تحسين مستويات المعيشة، لا سيما في الأسواق الصاعدة.[١]

غير أن الحرب في أوكرانيا أدت إلى عكس مسار هذه العملية. فللمرة الأولى منذ سبعينات القرن الماضي، استُخدمت سلع أولية، مثل النفط الخام والغاز والقمح، على نطاق واسع لممارسة الضغط في صراع كبير. فقد فُرضت قيود على الصادرات، وهو ما قوبل بفرض عقوبات. وساهم تعطل حركة التجارة في السلع الأولية في حدوث زيادة كبيرة في التضخم في عام ٢٠٢٢ في مناطق كثيرة من العالم، وانعدام الأمن الغذائي في البلدان منخفضة الدخل، وتباطؤ النمو العالمي (راجع دراسة IMF 2023).

وبينما عادت أسعار معظم السلع الأولية إلى طبيعتها منذ ذلك الحين، تشير التوترات الجغرافية–السياسية إلى أن ازدياد حدة التشرذم في تجارة السلع الأولية يمثل خطرا كبيرا.[٢] ويحاول عدد كبير من البلدان إعادة توطين سلاسل إمداد السلع الأولية لأسباب تتعلق بالأمن القومي، أو لأسباب جغرافية–سياسية، أو غير ذلك. وتتضمن الإجراءات المتخذة في هذا الشأن إجراءات تخص الموارد المعدنية بالغة الأهمية لتكنولوجيات الطاقة النظيفة وأشباه الموصلات والدفاع (ومن أمثلة هذه الإجراءات قانون خفض التضخم في الولايات المتحدة، وقانون الرقائق الإلكترونية في الاتحاد الأوروبي، والقيود التي فرضتها الصين على صادرات الغاليوم والجيرمانيوم).

ونتيجة لذلك، ثارت مخاوف عميقة، لا سيما في قطاع السلع الأولية، بشأن التشرذم وتراجع العولمة ونقل أنشطة الإنتاج بالقرب من الأسواق المحلية (الشكل البياني ٣–١). ويكشف التحليل الدقيق لنصوص الإعلان عن النتائج المالية أنه قبل جائحة كوفيد–١٩، كانت الشركات بالكاد تذكر كلمات مفتاحية تتعلق بالتشرذم، إلا أن استخدام مثل هذه الكلمات تزايد كثيرا بعد الغزو الروسي لأوكرانيا.

مؤلفو هذا الفصل هم هورهيه ألفاريث (رئيس فريق مشارك)، ومهدي بن عطية الأندلسي، وكريستوفر إيفانز، وكيارا ماغي، وماريكا سانتورو، وألكسندر سولاكي، ومارتن شتومر (رئيس فريق مشارك)، بمساهمة من مارين بولهاوس، وتياتشين شن، وبنجامين كيت، وسون مو تشوي، وبيتر ناغلي، وأليساندرا سوتسي، وبتوجيه من بيتيا توبالوفا. وقدم كل من يارو زو، وكارلوس موراليس، وكانران زينغ مساعدة بحثية متميزة. وكان أندريه ليفشينكو هو المستشار الخارجي. واستفاد هذا الفصل أيضا من المناقشات التي أُجريت مع ثيبولت فولي، وجولين مارتن، وجيمس ساير، وديفيد شين، وجون شتورم، وأيضا من تعليقات المشاركين في حلقة النقاش الداخلية والمراجعين. كما نعرب عن امتناننا لكل من ناومي أيدوان وزملائها من هيئة المساحة الجيولوجية البريطانية لما قدموه من توجيه بشأن البيانات.

[١] تشير النظرية الاقتصادية إلى أن المكاسب من الاستهلاك والاستخدام الأكثر كفاءة للموارد المتحققين من التجارة ينبغي أن يعززا إجمالي الناتج المحلي. راجع دراسة Feyrer (2019, 2021) للاطلاع على تحليل حديث، ودراسة Irwin (2019) لعرض الدراسات ذات الصلة عن التجارة والنمو.

[٢] استنادا إلى دراسة Aiyar and others (2023)، يعرِّف هذا الفصل التشرذم الجغرافي–الاقتصادي (المشار إليه بكلمة "التشرذم" بغرض الاختصار في بقية هذا الفصل) بأنه أي تحول تدفعه السياسات في مسار التكامل إلى العكس، بما في ذلك حالات التحول التي توجهها اعتبارات استراتيجية مثل الأمن القومي. وهو يشمل الإجراءات التجارية والمالية والإجراءات المتعلقة بالمالية العامة، مثل التعريفات الجمركية، والقيود على الصادرات، والدعم، والقيود على المدفوعات. واستخدمت الدراسات المختلفة ذات الصلة عن التجارة في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين كلمة "تشرذم" لوصف التشتت الجغرافي لعمليات الإنتاج في سلاسل الإمداد المتكاملة عالميا (راجع دراستي Arndt and Kierzkowski 2000، وDeardorff 2001).

الشكل البياني ٣-١: الكلمات المفتاحية للتشرذم الواردة في الإعلانات عن النتائج المالية
(المؤشرات، ٢٠١٣-٢٠١٥ = ١٠٠)

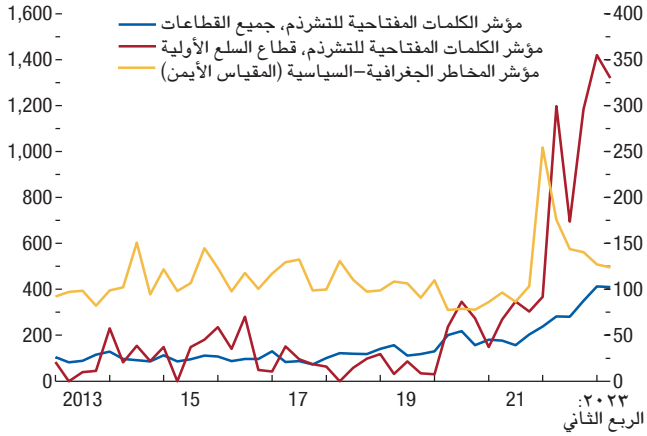

المصادر: دراسات Caldara and Iacoviello (2022)؛ و Hassan and others (2019)؛ ومؤسسة NL Analytics, Inc.؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: مؤشرات التشرذم تقيس متوسط عدد الجمل، لكل ألف إعلان عن النتائج المالية، التي تذكر واحدة على الأقل من الكلمات المفتاحية في العبارات التالية: تراجُع العولمة، أو إعادة التوطين، أو الإنتاج في الداخل، أو نقل أنشطة الإنتاج بالقرب من الأسواق المحلية، أو التوريد من البلدان الصديقة، أو التوطين، أو ترسيخ التوجه الإقليمي.

والحقيقة أنه في الدراسات ذات الصلة التي تتزايد أعدادها بسرعة، يوجد توافق محدود في الآراء بشأن التكاليف الاقتصادية للتشرذم. أما تقديرات خسائر الناتج على المدى الطويل بسبب تقييد التدفقات الدولية من السلع والخدمات والتمويل والتكنولوجيا فإنها تتراوح من ٠,٢٪ إلى ١٢٪ من إجمالي الناتج المحلي العالمي، وذلك حسب السيناريو والافتراضات المستخدمة.[٣] ويمكن أن تصبح أسواق السلع الأولية قناة أخرى مهمة يؤثر من خلالها مزيد من تعطل حركة التجارة على النشاط. ومن المعروف أنه من الصعب إعادة توطين إنتاج السلع الأولية، لأنه يرتبط بأماكن وجود ثروات الموارد الطبيعية، مثل الرواسب الجيولوجية أو نوعية التربة. وغالبا ما يصعب استبدال استهلاك السلع الأولية على المدى القصير. علاوة على ذلك، يُعد الكثير من السلع الأولية مدخلات حيوية للتصنيع ولأنواع التكنولوجيا المختلفة، ومن بينها ما يتعلق بالتحول إلى مصادر الطاقة النظيفة.

وعلى هذه الخلفية، يتناول هذا الفصل القنوات الرئيسية التي يمكن من خلالها لمزيد من التشرذم في أسواق الطاقة والسلع الأولية الزراعية والمعدنية أن يؤثر على الاقتصادات والسلع العامة العالمية – أي التحول في مصادر الطاقة. وهو يركز على الأسئلة التالية:

- ما الذي يجعل أسواق السلع الأولية معرضة للمخاطر في حالة حدوث تشرذم؟
- هل يوجد تشرذم في أسواق السلع الأولية، وإن وجد، ما الشكل الذي يتخذه؟
- ما السلع الأولية الأكثر عرضة لمخاطر تعطل حركة التجارة الدولية؟
- ما التأثير الاقتصادي للتشرذم في أسواق السلع الأولية على التكتلات والبلدان، وأيضا على الاقتصاد العالمي؟
- ما التداعيات المحتملة لمثل هذا التشرذم على التحول إلى مصادر الطاقة النظيفة؟

هذا الفصل يشمل تقريبا جميع البلدان، ويركز على ٤٨ سلعة أولية، بما فيها السلع الزراعية والسلع الأولية المرتبطة بالطاقة – أي الفحم والنفط الخام والغاز الطبيعي – وغيرها من السلع الأولية من المعادن. وهو ينشئ قاعدة بيانات متفردة لناتج السلع الأولية واستخداماتها والتجارة الثنائية فيها، ويستخدم مزيجا يجمع بين الإحصاءات الوصفية والتحليل التجريبي ونماذج المحاكاة.

ويقدم هذا الفصل محاكاة لسيناريو مبسط للغاية للمخاطر، تتعرض فيه تجارة السلع الأولية بين تكتلين على أساس جغرافي-سياسي لاضطرابات مستمرة، لتوضيح القنوات التي يمكن من خلالها أن يؤثر تشرذم سوق السلع الأولية على الأسعار والناتج. ويحدد السيناريو الأساسي التكتلين الافتراضيين استنادا إلى التصويت الذي جرى في الأمم المتحدة في عام ٢٠٢٢ بشأن الحرب في أوكرانيا كنقطة انطلاق تتسم بالشفافية. على الرغم من هذا، يتناول الفصل سيناريوهات بديلة، من بينها دور البلدان المحايدة وتأثير البلدان التي تتحول من تكتل إلى آخر، مع الأخذ في الاعتبار حساسية التحليل لعمليات تكوين التكتلات وصعوبة تقييم معقولية هذه العمليات.[٤]

[٣] راجع دراسة Aiyar and others (2023) للاطلاع على عرض لقنوات التأثير المحتملة. وتشمل الدراسات الحديثة التي تحدد مجمل الخسائر بسبب تقييد التجارة دراسات Albrizio and others (2023)؛ و Attinasi, Boeckelmann, and Meunier (2023)؛ و Bolhuis, Chen, and Kett (2023)؛ و Fally and Sayre (2018)؛ و Felbermayr, Mahlkow, and Sandkamp (2022)؛ و Hakobyan, Meleshchuk, and Zymek (2023)؛ و Javorcik and others (2022). ويتناول الفصل الرابع من عدد إبريل ٢٠٢٣ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي تداعيات فرض قيود على الاستثمار، وهو ما يناقشه أيضا الفصل الثالث من عدد إبريل ٢٠٢٣ من تقرير الاستقرار المالي العالمي بشأن تدفق استثمارات الحافظة، في حين تحدد دراستا Cerdeiro and others (2021)، و Góes and Bekkers (2022) كم الخسائر عند الأخذ في الاعتبار أيضا الانفصال التكنولوجي.

[٤] يمكن أن يكون تحالف البلدان من الناحية الجغرافية-السياسية مدفوعا جزئيا بالروابط التجارية واستراتيجيات إدارة المخاطر للحد من تداعيات الزيادات الحادة في التوترات الجغرافية-السياسية. إلا أن التكوين الداخلي للتكتلات يظل خارج نطاق هذا الفصل. والهدف من سيناريو التكتلين المقدم هنا هو توفير سيناريو أساسي محدد بوضوح، وجعل التمرين قابلا للمقارنة بالتمارين الواردة في الدراسات ذات الصلة في الفترة الأخيرة. ويقلل إدخال البلدان المحايدة تأثير التشرذم، على نحو ما سترد مناقشته لاحقا في هذا الفصل.

يوفر الملحق ٣-١ على شبكة الإنترنت تفاصيل عن السلع الأولية والبلدان وتخصيصها بين التكتلين، وأيضا يقدم مصادر بيانات. ويناقش الملحق ٣-٥-٢ على شبكة الإنترنت قوة بعض النتائج الرئيسية من أجل عمليات تكوين التكتلات المختلفة. جميع الملاحق على شبكة الإنترنت متاحة على: www.imf.org/en/Publications/WEO.

وتتمثل أهم النتائج فيما يلي:

- السلع الأولية معرضة للمخاطر في حالة حدوث تشرذم. إن أهمية ثروات الموارد الطبيعية للإنتاج يمكن أن تؤدي إلى تركز جغرافي كبير للناتج. على سبيل المثال، تمثل أكبر ثلاثة بلدان موردة للموارد المعدنية نحو ٧٠٪ من الإنتاج العالمي في المتوسط. واقترانا بانخفاض مرونة الطلب واستخدام السلع الأولية في عمليات الإنتاج الرئيسية في كثير من عمليات التصنيع وأنواع التكنولوجيا الرئيسية، فإن هذا الأمر يعني أن هذه السلع متداولة على نطاق واسع. إلا أن عددا كبيرا من البلدان المستوردة يعتمد على عدد قليل من البلدان الموردة. وتزيد هذه السمات التكلفة التي ينطوي عليها تعطل حركة التجارة.
- وتشهد أسواق السلع الأولية تشرذما متزايدا. فقد زادت الإجراءات التي تقيد تجارة هذه السلع بشكل كبير في عام ٢٠٢٢، على نحو أكبر بكثير من تلك التي تقيد التجارة في سلع أخرى. وفيما يتعلق بالسلع الأولية المختارة، اتسعت فروق الأسعار بين الأسواق حسب المنطقة الجغرافية. وكان الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع السلع الأولية وعمليات الدمج والاستحواذ عبر الحدود في تراجع حتى قبل اندلاع الحرب في أوكرانيا.
- ويمكن للتشرذم إحداث تغيرات كبيرة في الأسعار. ويتوقف حجم التأثيرات على الأسعار على الاختلالات بين العرض والطلب بسبب التشرذم والمرونة السعرية للعرض والطلب. وتبين نماذج المحاكاة التوضيحية للتوازن الجزئي أن التأثيرات على الأسعار يمكن أن تكون قوية ولا سيما لبعض الموارد المعدنية بالغة الأهمية للتحول الأخضر، وبعض السلع الزراعية المتداولة على نطاق واسع. ويمكن أن تكون الزيادات الكبيرة في أسعار السلع الأولية الزراعية مصدر قلق للكثير من البلدان منخفضة الدخل التي تعتمد على الواردات لتوفير الغذاء لشعوبها.
- وقد يؤدي تشرذم أسواق السلع الأولية أيضا إلى تقلبات أكبر في الأسعار. ويمكن أن توفر الأسواق الأصغر حجما في عالم يتسم بالتشرذم احتياطيات وقائية أقل ضد صدمات العرض والطلب على السلع الأولية، وهو ما يؤدي إلى استجابات على جانب السعر أكبر مما يحدث في ظل التجارة الحرة. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تحصل البلدان المنتجة للسلع الأولية على حوافز قوية لتحويل ولاءاتها نظرا للفروق الكبيرة المحتملة في أسعار السلع الأولية بين التكتلات المختلفة. ومن شأن هذا الأمر أن يحفز حدوث مزيد من صدمات العرض في أسواق السلع الأولية، ويزيد تقلباتها وحالة عدم اليقين التي تسودها، وهو ما يمثل صعوبة أمام تحقيق استقرار المالية العامة والاستقرار النقدي والمالي.
- وفيما يتعلق بعدد كبير من الاقتصادات المعتمدة على السلع الأولية، يمكن أن يؤدي التشرذم إلى تأثيرات كبيرة على الاقتصاد الكلي. وبالنسبة إلى بعض البلدان منخفضة الدخل واقتصادات الأسواق الصاعدة، تشير نماذج محاكاة التجارة التوضيحية إلى وجود خسائر في الناتج على المدى الطويل تتجاوز ٢٪. وبسبب التأثيرات بالغة الاختلاف والموازنة في أغلب الأحيان بين البلدان المنتجة للسلع الأولية على أساس صاف والبلدان المستهلكة لها على أساس صاف، تبدو الخسائر الاقتصادية، على الرغم من هذا، محدودة نسبيًا على المستوى العالمي. ولا ينبغي أن يفضي هذا الأمر إلى حالة من التهاون؛ فهذا الفصل لا يقيس سوى القيود على تجارة السلع الأولية بين التكتلات. وإذا شهد العالم تشرذما إلى تكتلات منفصلة، فمن الأرجح أن يحدث اضطراب في تدفقات السلع والخدمات الأخرى والتمويل والتكنولوجيا والمعرفة، وهو ما يؤدي إلى تفاقم التكاليف الاقتصادية العالمية (راجع دراسة Aiyar and others 2023). ومن الممكن أن تؤدي حالة التقلب وعدم اليقين المرتفعة بسبب تشرذم سوق السلع الأولية إلى تعقيد عملية صنع السياسات وزيادة التكاليف، وهي قناة لا يتم رصدها أيضا. علاوة على ذلك، فإنه في داخل البلدان، تعني التأثيرات الموازنة على مستهلكي السلع الأولية ومنتجيها حدوث آثار توزيعية قوية حتى في غياب تأثيرات كبيرة على مجمل الناتج. وقد يزيد التشرذم في أسواق السلع الأولية الزراعية حالة انعدام الأمن الغذائي في البلدان منخفضة الدخل، مع ما يحدثه ذلك من ارتفاع في التكاليف الاجتماعية والإنسانية غير المدرجة في نماذج المحاكاة الواردة في هذا الفصل. وبإيجاز، يمكن أن يوجه تشرذم أسواق السلع الأولية ضربة اقتصادية كبيرة في بيئة محفوفة بالتحديات بالفعل تتسم بتباطؤ النمو العالمي، وتشديد الأوضاع المالية، وارتفاع المديونية في الكثير من البلدان المعرضة للمخاطر.
- وقد يجعل التشرذم في أسواق المعادن التحول إلى مصادر الطاقة النظيفة أكثر تكلفة. ومن المتوقع أن يرتفع الطلب على الموارد المعدنية بالغة الأهمية عدة أضعاف في سيناريو الوصول بصافي انبعاثات الكربون إلى الصفر. وتتسم هذه الموارد بالتركز الجغرافي الشديد وانخفاض مرونتها من حيث العرض الطلب، ومن ثم، يمكن لتعطل حركة التجارة أن يزيد الضغوط الرافعة لأسعارها في التكتل الذي يتجاوز فيه الطلب حجم العرض بعد حدوث تشرذم. إلا أن التكتل الغني بالموارد المعدنية لا يمكنه جني ثمار العرض المفرط، لأنه من غير الممكن زيادة قدرات عمليات تصفية هذه الموارد بشكل سريع. وفي المحاكاة التوضيحية، يتسبب التشرذم في انخفاض يبلغ ٣٠٪ أقل مما هو مطلوب من استثمارات في مصادر الطاقة المتجددة والسيارات الكهربائية على مستوى العالم بحلول عام ٢٠٢٣.

ما الذي يجعل السلع الأولية معرضة للمخاطر في حالة حدوث تشرذم؟

يوثق هذا القسم العديد من سمات أسواق السلع الأساسية التي يمكن أن تزيد التكاليف الاقتصادية لتعطل حركة التجارة فيها، على الرغم من تجانس هذه السلع وطابعها التبادلي.

تركز الإنتاج

تعتمد المرحلة الأولى من إنتاج السلع الأولية على ثروات الموارد الطبيعية، التي يمكن أن تتركز بشدة في مناطق جغرافية معينة. على سبيل المثال، يتطلب استخراج الموارد المعدنية والسلع الأولية المرتبطة بالطاقة رواسب جيولوجية فعالة من حيث التكلفة. ويمكن أن يقيد مدى توافر التربة الخصبة والمياه والمناخ الملائم الإنتاج الزراعي والمحاصيل. نتيجة لذلك، تمثل أكبر ثلاثة بلدان منتجة نحو ٦٥٪ من الناتج العالمي من الزراعة، وحوالي ٥٠٪ من الناتج العالمي من الطاقة، وما يقرب من ٧٠٪ من الناتج العالمي من السلع الأولية من المعادن في المتوسط (الشكل البياني ٣–٢، اللوحة ١).[٥]

وتمثل الموارد المعدنية حالة خاصة؛ فالإنتاج يتركز في كل من المرحلة الأولى (التعدين) بسبب التركز الجغرافي للرواسب، وأيضا في المرحلة الثانية (المعالجة). وقد يكون من المستحيل نقل عمليات الإنتاج في مرحلة التعدين على المدى القصير والمدى المتوسط، نظرا لأهمية ثروات الموارد الطبيعية.

مرونة العرض والطلب

إن المرونة السعرية للعرض، التي تقيس مدى استجابة الناتج لتغيرات الأسعار، منخفضة نسبيا للسلع الأولية على المدى القصير (الشكل البياني ٣–٢، اللوحة ٢). وتتطلب زيادة الإنتاج استثمارات ضخمة وبيئة مواتية ومشاورات مجتمعية، وهو ما قد يؤخر استجابة العرض لتغيرات الأسعار. على سبيل المثال، تستغرق المدة بين عمليتي استكشاف مناجم النحاس وفتحها ١٦ عاما في المتوسط (راجع دراسة وكالة الطاقة الدولية ٢٠٢١). وتُعد عملية اكتشاف رواسب جديدة أيضا مكلفة وتستغرق وقتا.[٦] وتنطوي عملية إنشاء قدرات المعالجة على تحديات مثل اللوائح، والحصول على المعرفة والتكنولوجيا والعمالة الماهرة، ومتطلبات البنية التحتية، وتكاليف العمالة (راجع دراسة وكالة الطاقة الدولية ٢٠٢٣). وتساعد هذه الأمور في توضيح سبب التركز الجغرافي في مرحلتي التصفية والمعالجة.

وعلى جانب الطلب، يُشكل الكثير من السلع الأولية مدخلات لأنواع تكنولوجيا ومنتجات رئيسية، أو هي ضرورية لاستهلاك الأسر (للغذاء، والتدفئة، والطهي، والنقل على سبيل المثال). وقد يسبب انقطاع عرض هذه السلع تأثيرات متتابعة على مستوى القطاعات وسلاسل القيمة. وبوصفها مدخلات في عمليات الإنتاج الرئيسية لمجموعة كبيرة من السلع والخدمات (الشكل البياني ٣–٢، اللوحة ٣)، فإنه غالبا ما يصعب استبدالها، وتكون استجابة الطلب عليها لتقلبات الأسعار ضعيفة. وينعكس هذا الأمر في انخفاض المرونة السعرية للطلب عليها، ولا سيما على المدى القصير.

أهمية التجارة

مع التركز الكبير للإنتاج واتساع نطاق الطلب في كثير من الأحيان على مستوى البلدان، تكون السلع الأولية متداولة بكثافة. ويساهم تجانسها وطابعها التبادلي أيضا في تكامل الأسواق – فعلى الرغم من انخفاض مرونة العرض والطلب، تتمتع السلع الأولية بدرجة عالية من المرونة من حيث الاستعاضة بين البلدان الموردة. وتُعد نسبة الإنتاج المتداول دوليا أعلى في معظم السلع الأولية من نسبة التجارة العالمية إلى إجمالي الناتج (الشكل البياني ٣–٢، اللوحة ٤). وعلى مستوى السلع الأولية الزراعية والسلع الأولية المرتبطة بالطاقة، يُخصص في المتوسط نحو ٣٠٪ من الناتج للتجارة، وحوالي ٤٥٪ للموارد المعدنية، مع ارتفاع النسب بشكل كبير للكثير من السلع الأولية.[٧]

ونتيجة لذلك، تلبي الواردات جزءا كبيرا من الطلب على السلع الأولية. على الرغم من هذا، يعتمد عدد كبير من البلدان على عدد قليل فقط من البلدان الموردة (الشكل البياني ٣–٢، اللوحة ٥). على سبيل المثال، يعتمد نصف بلدان العالم تقريبا على ثلاثة بلدان مصدرة أو أقل في الحصول على وارداتها من الموارد المعدنية، في حين يعتمد ربع عدد البلدان على بلد مورد واحد. ويجعل هذا الأمر هذه البلدان معرضة لمخاطر انقطاع الإمدادات على المدى القريب.[٨]

[٥] يركز هذا الفصل على البلدان وليس الشركات. وغالبا ما تتولى عمليات التنقيب عن السلع الأولية شركات متعددة الجنسيات أو شركات يملكها مستثمرون أجانب (راجع دراسة Leruth and others 2022). إلا أن تركز هذه السلع على مستوى الشركات يمكن أن يختلف عنه على مستوى البلدان. على الرغم من هذا، عادة ما تكون الحكومات هي المالك النهائي للأراضي أو الاحتياطيات، وتؤجرها للشركات لمدة قصيرة. ومن الشائع إعادة التفاوض على شروط التأجير، وأيضا عمليات نزع الملكية (راجع دراسة Jaakkola, Spiro, and Van Benthem 2019). ويركز هذا الفصل أيضا على الإنتاج أكثر من تركيزه على الاحتياطيات، وهو ما يُعزى إلى الافتقار إلى توافر البيانات. وتوجد صلة وثيقة بين الاحتياطيات والإنتاج (راجع دراسة هيئة المساحة الجيولوجية الأمريكية ٢٠٢٣).

يوضح الملحق ٣–٢ على شبكة الإنترنت تركز الإنتاج والاستيراد، ونسبة التجارة من الناتج الخاص بالسلع الأولية. ويظهر تركز الإنتاج أيضا على مستوى الشركات، مع امتلاك عدد قليل من البلدان حصصا في أسهم شركات كبرى (راجع دراسة Leruth and others 2022).

[٦] تُعد المرونة أقل من ١ منخفضة بصفة عامة. راجع دراستي Fally and Sayre (2018) و Dahl (2020) للاطلاع على عرض للدراسات ذات الصلة عن مرونة العرض والطلب على مستوى السلع الأولية. وتحلل دراسة Arezki, van der Ploeg, and Toscani (2019) سرعة استجابة اكتشافات الموارد لحوافز السوق. ومن الجدير بالملاحظة أن الاستثمارات الكبيرة المطلوبة لتوسيع نطاق عرض السلع الأولية قد تعوقها حالات انقطاع تدفقات رؤوس الأموال الخارجية وارتفاع مستوى عدم اليقين التي قد يسببها التشرذم الجغرافي–الاقتصادي، على النحو الوارد في المناقشة في عددي إبريل ٢٠٢٣ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، وتقرير الاستقرار المالي العالمي.

[٧] على الرغم من التداول الكثيف للسلع الأولية، انخفضت نسبتها في التجارة العالمية حيث ساعد تحرير التجارة، وانخفاض تكاليف النقل، وتوافر سلاسل الإنتاج عبر الحدود في حدوث زيادة سريعة في تجارة السلع الوسيطة. وتراجعت نسبة السلع الأساسية من إجمالي تجارة السلع من حوالي ٤٥٪ في النصف الأول من القرن العشرين إلى نحو ١٣٪ في الفترة ٢٠١٩–٢٠٢١ (الشكل البياني ٣–٢–٤ في الملحق على شبكة الإنترنت).

[٨] تاريخيا، كانت البلدان في أغلب الأحيان قادرة على التكيف مع تعطل حركة التجارة على المدى المتوسط إلى المدى الطويل عن طريق العثور على بلدان موردة بديلة، بسبب تجانس السلع الأولية، أو بإيجاد بدائل لهذه السلع (راجع الإطار ٣–٢).

الشكل البياني ٣-٢: السلع الأولية: السمات الأساسية

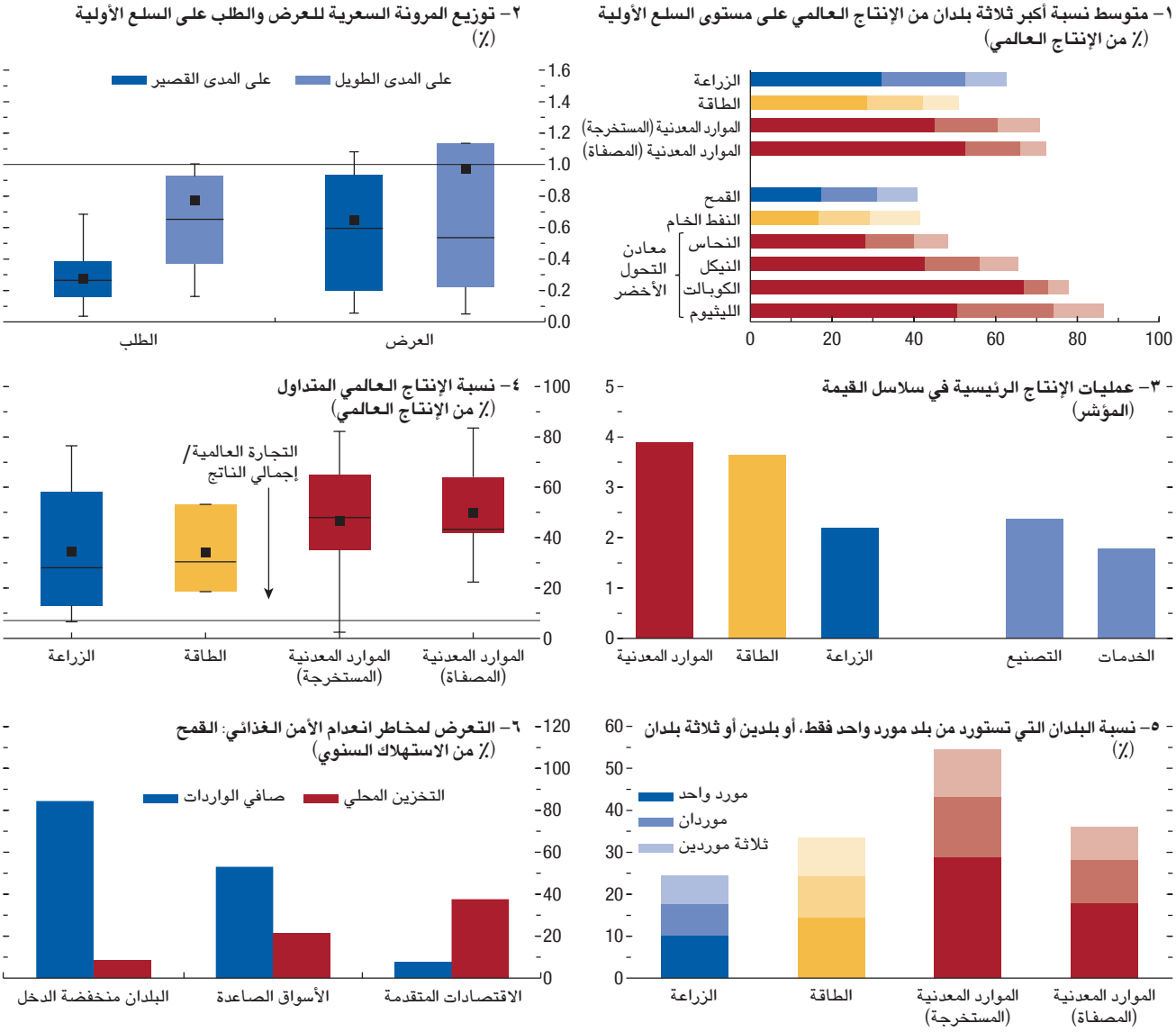

المصادر: دراسة Antràs and others (2012)؛ وهيئة المساحة الجيولوجية البريطانية؛ ودراستا Dahl (2020)؛ وFally and Sayre (2018)؛ ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة؛ ودراسة Gaulier and Zignago (2010)؛ والوكالة الدولية للطاقة؛ ووزارة الزراعة الأمريكية؛ وهيئة المساحة الجيولوجية الأمريكية؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: "الطاقة" تشير إلى الفحم، والغاز الطبيعي، والنفط الخام. ويستخدم هذا الشكل البياني بيانات عام ٢٠١٩ بسبب عدم توافر البيانات ولتجنب التحيزات التي سببتها جائحة كوفيد-١٩. وتوضح اللوحة ١ نسبة الإنتاج العالمي التي تمثلها أكبر ثلاثة بلدان منتجة (راجع الشكل البياني ٣-٢-٢ في الملحق على شبكة الإنترنت)، وتقدم متوسطات عبر أنواع السلع الأولية المختلفة. وفي اللوحتين ٢ و٤، تمثل الخطوط الأفقية في الأعمدة الوسيط، في حين تمثل المربعات المتوسط، وتمثل الأعمدة المدى الرُبيعي، وتشير الخطوط الطولية إلى الحد الأدنى والحد الأقصى من القيم عبر السلع الأولية في هذه المجموعة. في اللوحة ٣، يستند التركز في عمليات الإنتاج الرئيسية حسب القطاع إلى دراسة Antràs and others (2012)، ويُحسب على أنه متوسط المركز المرجح لناتج صناعة ما في سلسلة القيمة. ويرصد مؤشر هذا التركز مدى ابتعاد قطاع محدد عن الاستخدام النهائي، وتعني القيمة الأقل في المؤشر (الحد الأدنى للقيمة هو ١) أن القطاع المعني أقرب إلى الطلب النهائي. ولا تتضمن اللوحة ٤ البلاديوم والبلاتين بسبب جودة البيانات. وتوضح اللوحة ٥ المتوسط البسيط بين السلع الأولية في كل مجموعة. وتوضح اللوحة ٦ المتوسط البسيط بين البلدان في كل فئة دخل، وذلك لعام ٢٠١٩.

ويمكن للاعتماد على الاستيراد للحصول على السلع الأولية الزراعية أن يؤدي إلى انعدام الأمن الغذائي في حالة تعطل حركة التجارة، خاصة في البلدان منخفضة الدخل. فعلى سبيل المثال، يستورد أي بلد عادي منخفض الدخل أكثر من ٨٠٪ من القمح الذي يستهلكه. ونظرا لضعف سعة التخزين، قد يكون تخفيف تقلبات الاستهلاك صعبا في مثل هذه البلدان، وهو ما يعرِّض السكان لتقلبات كبيرة في الأسعار أو حالات نقص الغذاء (الشكل البياني ٣-٢، اللوحة ٦). وتداعيات صدمات السلع الغذائية، التي تم ربطها بالاضطرابات الاجتماعية والصراعات والهجرة (راجع دراسات Kelley and others 2015، وMissirian and Schlenker 2017، وBurke and McGuirk 2020)، تتجاوز التحليل الاقتصادي التالي.

الشكل البياني ٣–٣: تجارة السلع الأولية والمسافة بين التحالفات العسكرية

(المعامِلات)

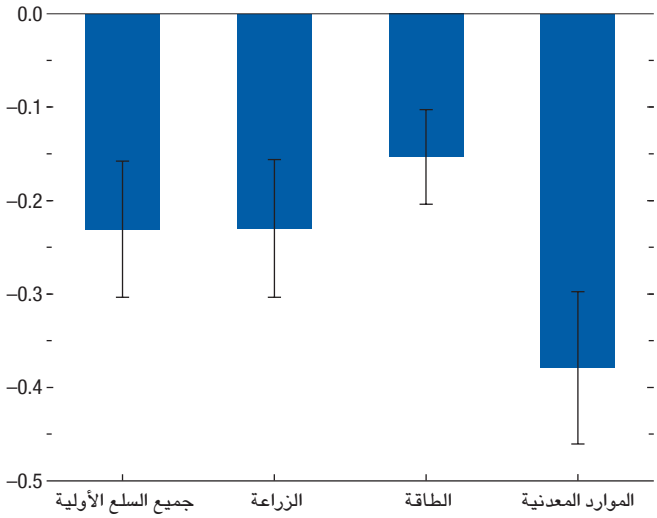

المصادر: منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة؛ ودراسات Gaulier and Zignago (2010)؛ وLeeds and others (2002)؛ وSignorino and Ritter (1999)؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: "الطاقة" تشير إلى الفحم، والغاز الطبيعي، والنفط الخام. وتوضح الأعمدة في الشكل البياني التقديرات بالنقاط، وتمثل الخطوط الرأسية فترات ثقة بنسبة ٩٥٪. وتجُمَّع الأخطاء المعيارية على مستوى البلد المستورد. وتستند التقديرات إلى تحديد جيب الزاوية العكسي لتوضيح الأصفار. وتُقاس المسافة بين التحالفات العسكرية باستخدام التشابه بين مجموعات التحالفات العسكرية للبلدان وتوحيدها بحيث يصبح انحرافها المعياري ١ في كل سنة. والمسافة الموحدة بين التحالفات العسكرية التي تكون ١ هي تقريبا المسافة بين الهند والمغرب في عام ٢٠١٨.

الحساسية للجغرافيا السياسية

يوضح تحليل أنماط التجارة أن تجارة السلع الأولية ترتبط تاريخيا بانحيازات البلدان من الناحية الجغرافية–السياسية. وتظهر معادلات الجاذبية، المقدَّرة للسلع الأولية في العينة والتي جرى تكبيرها لتشمل التشابه بين مجموعات التحالفات العسكرية للبلدان، أن تدفقات تجارة السلع الأولية الثنائية ترتبط ارتباطا سالبا بالمسافة بين التحالفات العسكرية (الشكل البياني ٣–٣).[٩] على الرغم من هذا، تظهر اختلافات ملحوظة في قوة العلاقة بين أنواع السلع الأولية؛ فزيادة بمقدار انحراف معياري واحد في المسافة بين التحالفات العسكرية (تقريبا المسافة بين الهند والمغرب في عام ٢٠١٨) ترتبط بانخفاض يبلغ حوالي ١٥٪ في تجارة السلع الأولية المرتبطة بالطاقة، ولكنها ترتبط بانخفاض يتجاوز ٣٥٪ في تجارة الموارد المعدنية. ويوضح التمرين أن التغيرات التي تطرأ على التحالفات العسكرية بسبب تزايد التوترات الجغرافية–السياسية يمكن أن تسير بالتوازي مع انقطاع تدفقات التجارة وأن تدفع حدوث تشرذم في تجارة السلع الأولية.

التشرذم في أسواق السلع الأولية

يرصد هذا القسم الإجراءات المختلفة التي تزيد التشرذم. فقد ظل عدد التدخلات الجديدة في تجارة السلع الأولية يرتفع كل عام منذ ٢٠١٨، حيث جاءت الزيادة مدفوعة مبدئيا بالتوترات بين الصين والولايات المتحدة وجائحة كوفيد–١٩. وفي عام ٢٠٢٢، تسببت الحرب الروسية في أوكرانيا في زيادة كبيرة في القيود الجديدة على التجارة في السلع الأولية؛ حيث بلغت القيود الجديدة التي أثَّرت على التجارة في السلع الأولية في عام ٢٠٢٢ ما يتجاوز ستة أضعاف متوسط القيود المفروضة في الفترة ٢٠١٦–٢٠١٩. وعلى النقيض من ذلك، زادت الإجراءات المقيِّدة للتجارة المفروضة على حجم التجارة الكلي بمقدار ٣,٥ ضعف (الشكل البياني ٣–٤، اللوحة ١).[١٠]

ويمكن أن يكون تشتت الأسعار بين المناطق أيضا عرَضا من أعراض التشرذم؛ لأن السلع الأولية هي سلع متجانسة، وينبغي تداولها بسعر واحد بعد حساب تكاليف النقل. على الرغم من هذا، زاد تشتت الأسعار في أسواق السلع الأولية الرئيسية في عام ٢٠٢٢، لا سيما في أسواق بعض الموارد المعدنية، مثل الليثيوم، والسلع الأولية المرتبطة بالطاقة (الشكل البياني ٣–٤، اللوحة ٢). على سبيل المثال، جرى تداول الفحم الروسي بسعر أقل ثلاثة أضعاف تقريبا من سعر الفحم الأسترالي في سبتمبر ٢٠٢٢. كما زاد تشتت أسعار النفط الخام والغاز الطبيعي عندما أدت الحرب في أوكرانيا والعقوبات المرتبطة بها إلى تعطل حركة التجارة. ويوثق الإطار ٣–١ التحولات في تدفقات التجارة باستخدام بيانات تتبع السفن في الوقت الحقيقي.

وهناك متغيرات بديلة أخرى للتشرذم تتمثل في التغيرات في عدد مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر، وعمليات الدمج والاستحواذ عبر الحدود، التي تُعد أيضا مؤشرات على حجم التجارة في المستقبل. وكانت هذه المؤشرات تتراجع في قطاعي الطاقة والموارد المعدنية حتى قبل نشوب الحرب في أوكرانيا، وهو ما ينذر بحدوث تباطؤ في تجارة السلع الأولية (الشكل البياني ٣–٤، اللوحة ٣).[١١] وقد حدثت تحولات أيضا في منشأ الاستثمار الأجنبي

[٩] يُستخدم نموذج الجاذبية على نطاق واسع لتوضيح طبيعة تدفقات التجارة الثنائية على أساس سمات البلد المعني وسمات زوج من البلدان التي ترصد تكاليف التجارة، مثل المسافة الجغرافية، أو أحد الحدود أو اللغة أو العملة المشتركة. ويقدم الملحق ٣–٣ على شبكة الإنترنت تفاصيل وعمليات تحقق من ثبات النتائج. وترتبط المسافة في التحالفات العسكرية بقدر أقل من التجارة في الموارد المعدنية على مستوى المواصفات. وتكون النتائج أكثر حساسية بالنسبة لمقاييس أخرى خاصة بتحالفات جغرافية–سياسية، أي المسافة التي تحدد النقطة المثالية على أساس عمليات التصويت في الأمم المتحدة، المستخدمة في الفصل الرابع من عدد إبريل ٢٠٢٣ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي في تحليل مشابه لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (راجع أيضا دراسة Jakubik and Ruta 2023). وتتناول دراسة Hakobyan, Meleshchuk, and Zymek (2023) مفهوم المسافة في التحالفات العسكرية، وتدفقات التجارة على المستوى القطاعي.

[١٠] التدخلات في التجارة الموضحة في قاعدة بيانات مرصد التجارة العالمية، وهو مصدر بيانات الشكل البياني ٣–٤، اللوحة ١، تشمل كلا من الإجراءات التي تزيد حالة التشرذم – مثل التعريفات الجمركية على الواردات والقيود على الصادرات – والإجراءات الرامية إلى الحد من التداعيات الاقتصادية للتشرذم عن طريق تشجيع تنويع الإجراءات – مثل تقديم أنواع الدعم للمنتجين المحليين وشروط المحتوى المحلي، وما شابه ذلك، على الرغم من صعوبة التفرقة الدقيقة بينهما.

[١١] استنادا إلى ما ورد في الفصل الرابع من عدد إبريل ٢٠٢٣ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، يركز التحليل على عدد مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر وعمليات الدمج والاستحواذ عبر الحدود لا على قيمتها. وتُعد البيانات عن القيم محدودة، وغالبا ما تكون تقديرية. إلا أن قيم الاستثمار الأجنبي المباشر توضح تراجعا مماثلا في قطاع السلع الأولية.

الشكل البياني ٣–٤: علامات التشرذم

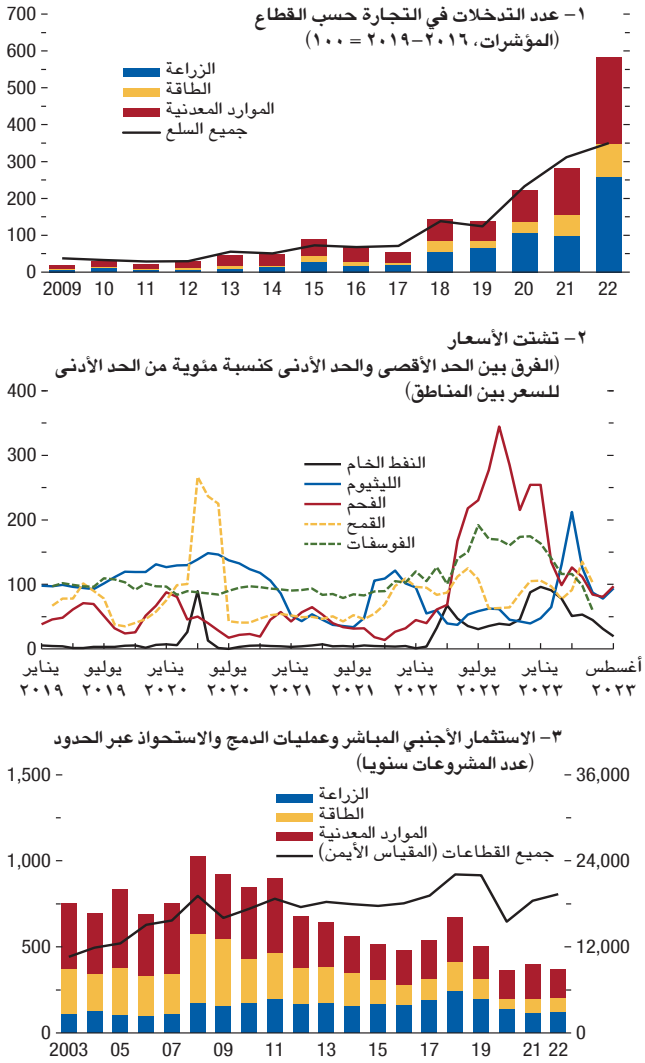

المصادر: Argus Media, Inc.؛ و.Bloomberg Finance L.P؛ وFDI Markets؛ وقاعدة بيانات مرصد التجارة العالمية؛ وRefinitiv Eikon؛ وقاعدة بيانات الأمم المتحدة لإحصاءات تجارة السلع الأساسية؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: يتم تعديل التدخلات على مستوى السياسات لمراعاة الفواصل الزمنية في الإبلاغ، وتُستثنى التدخلات المعنية بتحرير التجارة من الحسابات. وتكون الأسعار المحددة للنفط الخام والفحم والليثيوم هي أسعار السوق في أسواق إقليمية مختلفة على النحو المستخلص من دراسة Bloomberg Finance L.P. ويُقدَّر تشتت أسعار القمح والفوسفات على أساس أسعار التصدير بالنسبة للبلدان التي تشكل أكثر من ٥٪ من الصادرات العالمية، وذلك استنادا إلى بيانات التصدير المستقاة من قاعدة بيانات الأمم المتحدة لإحصاءات تجارة السلع الأساسية. وتعرض اللوحة ٣ إجمالي عدد مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر وعمليات الدمج والاستحواذ عبر الحدود على المستوى العالمي. وتوضح الأعمدة تقسيما حسب مجموعة السلع الأولية.

المباشر في السلع الأولية ووجهته، وفي عمليات الدمج والاستحواذ عبر الحدود. ويستهدف المستثمرون من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بشكل متزايد مشروعات في الاقتصادات المتقدمة، في حين زادت الصين وروسيا حجم استثماراتهما في إفريقيا (راجع الشكل البياني ٣–٢–٥ في الملحق على شبكة الإنترنت).[١٢]

ولا يوجد مقياس كامل للتشرذم. ولا يزال من السابق لأوانه للغاية تقييم إلى أي مدى سيستمر تشتت الأسعار. ويمكن أن يعكس تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر الاعتدال في أسعار السلع الأولية منذ عام ٢٠١٥، في أعقاب الطفرة التي شهدتها هذه السلع على مدار عقد من الزمن. وبسبب تأخر البيانات، فمن غير الواضح إلى أي مدى أثرت الإجراءات المقيدة للتجارة على التدفقات التجارية (راجع دراسة Goldberg and Reed 2023). غير أن هذه الإجراءات مجتمعة تشير إلى زيادة تشرذم أسواق السلع الأولية.

أي السلع الأولية أكثر عرضة للمخاطر؟

من أجل تقييم تعرض سلع أولية منفردة للمخاطر في حالة حدوث تشرذم، يقدم هذا القسم النتائج بشأن سلعة أولية واحدة، أي نموذج التوازن الجزئي متعدد البلدان استنادا إلى دراسة Alvarez and others (2023)، (لمزيد من التفاصيل، راجع أيضا الملحق ٣–٤ على شبكة الإنترنت). وهو يحسب التغيرات في الأسعار التي يمكن أن تحدث إذا كان تداول كل سلعة من السلع الأولية الثماني والأربعين المدرجة في التحليل محظورا بين تكتلين.

ولأغراض توضيحية، يفترض السيناريو الأساسي أن التكتلين الافتراضيين يُبنيان على أساس التصويت في الأمم المتحدة في عام ٢٠٢٢ بشأن الحرب الروسية في أوكرانيا. ويُطلق على التكتل الذي يضم البلدان التي صوتت لصالح انسحاب روسيا من أوكرانيا اسم "تكتل الولايات المتحدة–أوروبا+"، مع وضع البلدان الباقية في "تكتل الصين–روسيا+".[١٣] ويفترض التمرين، بطريقة مبسطة ومتطرفة للغاية، عدم وجود أي حركة تداول لسلعة أولية معينة بين التكتلين، في حين لم تتأثر تجارة السلع الأولية داخل كل تكتل منهما. ويناقش الإطار ٣–٢ حالات التشرذم الأكثر تقلبا، أما استقصاء تأثيرات تلك السيناريوهات الوسيطة فهو خارج نطاق هذا الفصل. بدلا من ذلك، يتمثل هدف هذا الفصل في تحديد مواطن الضعف النسبية على مستوى أسواق السلع الأولية وتوضيح قنوات انتقالها، مع الاعتراف بأن التفاعلات الجزئية بين التكتلين وفرص المراجحة يمكن أن تجعل التأثيرات الاقتصادية المشار إليها ضمنا في نماذج المحاكاة أقل وطأة.

بالإضافة إلى هذا، يستند الضبط المبدئي للنموذج، لكل سلعة من السلع الأولية، إلى تدفقات التجارة التي رُصدت في عام ٢٠١٩. ويُفترض أنها تعكس عالما متكاملا، حيث يتم تداول السلع بسعر عالمي واحد.[١٤] وينتج عن حظر التجارة بين التكتلين وجود أسعار خاصة بكل منهما تحقق استقرار العرض والطلب على مستوى كل تكتل.

[١٢] يوثق الفصل الرابع من عدد إبريل ٢٠٢٣ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي حقيقة أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تتركز بشكل متزايد بين البلدان المتحالفة من الناحية الجغرافية–السياسية، ولا سيما في القطاعات الاستراتيجية.

[١٣] راجع أيضا الفصل الثالث من عدد أكتوبر ٢٠٢٢ من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي: آسيا والمحيط الهادئ. ويرد مزيد من التفاصيل عن البلدان في كل تكتل واختبارات الحساسية لعمليات تكوين تكتلات أخرى في دراسة Alvarez and others (2023) والملحقين ٣–١–٢، و٣–٥–٢ على شبكة الإنترنت.

[١٤] يُعد افتراض وجود تكامل تجاري تام في السيناريو الأساسي مبالغة في تبسيط الواقع، لأن أسواق بعض السلع الأولية لم تكن متكاملة عالميا بشكل تام حتى قبل اندلاع الحرب في أوكرانيا.

ويمكن للتشرذم أن يحدث تأثيرات عكسية على الأسعار بين التكتلين. فسعر سلعة أولية معينة ينخفض في التكتل الذي اعتاد أن يكون مصدِّرا على أساس صاف لتلك السلعة، ويزيد في التكتل المستورد على أساس صاف. ويعتمد حجم التغيرات في الأسعار على (١) الاختلالات بين العرض والطلب على مستوى التكتل قبل حدوث التشرذم – أي مدى اعتماد التكتل على الواردات لتلبية الطلب لديه بالسعر العالمي المتكامل – و(٢) قدرة العرض والطلب على الاستجابة للأسعار المتغيرة (المرونة السعرية للعرض والطلب). وتكون السلع الأولية التي تفتقر إلى المرونة على جانبي العرض والطلب وبها اختلالات كبيرة بين التكتلين أكثر عرضة لمخاطر تغيرات الأسعار.[١٥]

توضح نماذج المحاكاة أن تأثير التشرذم المحتمل على الأسعار يمكن أن يتباين بشكل كبير بين السلع الأولية، مع احتمال تعرض بعضها لزيادات كبيرة في الأسعار (الشكل البياني ٣–٥؛ وراجع الشكل البياني ٣–٥–١ في الملحق على شبكة الإنترنت للاطلاع على النتائج الأساسية الخاصة بسلع أولية محددة).[١٦] ففي تكتل الصين–روسيا+، يمكن لأسعار الموارد المعدنية المستخرجة، بما فيها الكوبالت والليثيوم والنحاس والنيكل، ذات الأهمية البالغة للتحول الأخضر أن ترتفع بشكل كبير. ويمكن أن يتركز إنتاج هذه الموارد المعدنية في عدد قليل من البلدان داخل تكتل الولايات المتحدة–أوروبا+، إلا أنها تُستخدم على نطاق واسع كمدخلات في تكتل الصين–روسيا+ (راجع الشكل البياني ٣–٢–٦ على شبكة الإنترنت). في الوقت نفسه، قد يواجه تكتل الولايات المتحدة–أوروبا+ زيادات مماثلة في أسعار الموارد المعدنية المصفاة، التي غالبا ما تُعالج في الصين وروسيا وجنوب إفريقيا.

على العكس، تظهر التغيرات المحتملة في أسعار السلع الأولية المرتبطة بالطاقة ومعظم السلع الأولية الزراعية أكثر انخفاضا في المحاكاة الرئيسية. ولأن إنتاج هذه السلع الأولية أقل تركزا من الناحية الجغرافية، يكون العرض والطلب أكثر توازنا بين التكتلين. على الرغم من هذا، يشكل زيت النخيل وفول الصويا قيمتين شاذتين مهمتين؛ فأكثر من ٨٠٪ من إنتاجهما يتم في تكتل الولايات المتحدة–أوروبا+، في حين يكون معظم الاستهلاك في تكتل الصين–روسيا+.

وبسبب التركز الجغرافي الشديد، يتوقف تعرض السلع الأولية للمخاطر في حالة حدوث تشرذم على توزيع البلدان المصدرة (والبلدان المستوردة) الرئيسية بين هذين التكتلين. وتوضح عمليات المحاكاة على أساس تكوين التكتلين الافتراضيين من بلدان مختلفة، على النحو الموضح في الملحق ٣–٥–٢ على شبكة الإنترنت، أن التشرذم يمكن، بطريقة مماثلة لما يحدث في المحاكاة الرئيسية، أن يؤدي إلى زيادات كبيرة في أسعار الموارد المعدنية في مرحلة الاستخراج وفي السلع الزراعية الأساسية (مثل فول الصويا) في تكتل الصين–روسيا+. وفي سيناريو بديل للتكتلات يتم فيه ضم جميع الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، عدا الهند وإندونيسيا وبلدان أمريكا اللاتينية، إلى تكتل الصين–روسيا+، يمكن أن يتعرض تكتل الولايات المتحدة–أوروبا+ لزيادات كبيرة في أسعار بعض الموارد المعدنية. ويُعزى هذا الأمر إلى ضم بلدان منتجة رئيسية إلى التكتل الآخر. وقد يصبح أيضا أكثر عرضة للمخاطر في حالة فرض قيود تجارية على بعض السلع الأولية الزراعية (مثل الكاكاو)، والنفط الخام.

الشكل البياني ٣–٥: تغيرات الأسعار بسبب التشرذم في أسواق سلع أولية منفردة

(٪)

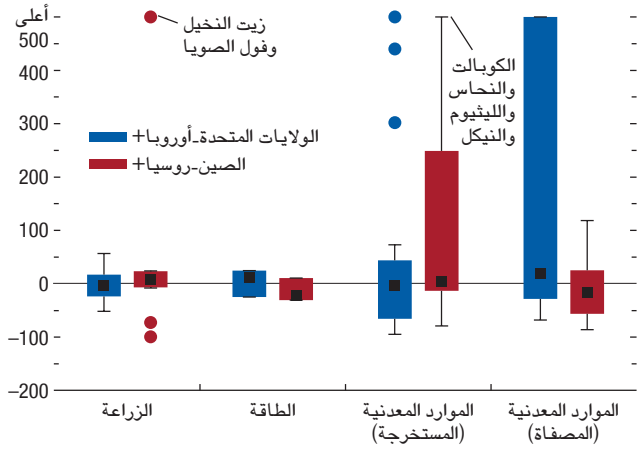

المصادر: هيئة المساحة الجيولوجية البريطانية؛ ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة؛ ودراسة Gaulier and Zignago (2010)؛ والوكالة الدولية للطاقة؛ وهيئة المساحة الجيولوجية الأمريكية؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: تم وضع حد أقصى لتأثيرات الأسعار يبلغ ٥٠٠٪ لسهولة القراءة. "الطاقة" تشير إلى الفحم، والغاز الطبيعي، والنفط الخام. والمربعات السوداء في الأعمدة تمثل الوسيط؛ والأعمدة تمثل المدى الرُبيعي؛ وتشير الخطوط الطولية إلى نقاط البيانات في نطاق ١,٥ ضعف المدى الرُبيعي من الرُبيع الخامس والعشرين أو الخامس والسبعين بين السلع الأولية في هذه المجموعة. وتدل النقاط على القيم الشاذة. وتوجد علامات على سلع أولية مختارة تواجه زيادات في الأسعار تتجاوز ٥٠٠٪. بالنسبة للمعلومات الأساسية الكاملة عن التغيرات في أسعار سلع أولية محددة، راجع الشكل البياني ٣–٥–١ في الملحق على شبكة الإنترنت. ويُطلق على التكتل الذي يضم البلدان التي صوتت في الأمم المتحدة في عام ٢٠٢٢ لصالح انسحاب روسيا من أوكرانيا اسم "تكتل الولايات المتحدة–أوروبا+"، أما بقية البلدان فهي مدرجة في "تكتل الصين–روسيا+".

زيادة تقلبات أسعار السلع الأولية

يمكن أن يؤدي تشرذم أسواق السلع الأولية إلى زيادة تقلبات الأسعار (راجع دراسة Jacks, O'Rourke, and Williamson 2011 للاطلاع على الأدلة التاريخية). ومن شأن هذا الأمر أن يمثل تحديا للموارد العامة ولأطر المالية العامة والأطر النقدية، وهو ما يفضي إلى احتمال مسايرة سياسات المالية العامة والسياسات النقدية للاتجاهات الدورية، ويضر الاستقرار الاقتصادي (راجع دراستي Cavalcanti, Mohaddes, and Raissi 2015؛ وIMF 2023).

[١٥] لا يقدم التمرين بوضوح نموذجا للتخزين، الذي يُعد سمة مهمة في تمهيد التقلبات. راجع دراسات Williams (1936)؛ وGustafson (1958)، وWright and Williams (1982) من بين دراسات أخرى. وتقدم دراسة Carter, Rausser, and Smith (2011) عرضا للدراسات ذات الصلة.

[١٦] نتائج التوازن الجزئي التالية تستند إلى دراسة Alvarez and others (2023).

ويمكن أن يؤثر التشرذم على تقلبات الأسعار عن طريق قناتين على الأقل هما: الأسواق الأصغر حجما، والبلدان التي تتحول من تكتل إلى آخر.[١٧]

أسواق أصغر حجما

في عالم يتسم بالتشرذم، يمكن أن تصبح الأسواق أصغر حجما والأسعار على مستوى التكتلات أكثر استجابة للصدمات على مستوى البلدان (راجع أيضا دراسة Albrizio and others 2023). وفي نموذج التوازن الجزئي، تكون الاستجابة على جانب السعر متناسبة مع حجم صدمة العرض بالنسبة لإجمالي حجم السوق. ومن ثم، فإنه بتقييد مجموعة البلدان التي تتاجر معها، يمكن أن تواجه البلدان زيادات أكبر في الأسعار استجابة لصدمات العرض السلبية نفسها.[١٨] وفي مثال توضيحي، يقارن الشكل البياني ٣–٦ بين التأثير على السعر بسبب صدمة في محصول القمح الأمريكي بمقدار ثلاثة انحرافات معيارية في سوق متكاملة من ناحية، وتأثير صدمة في سوق تتسم بالتشرذم من ناحية أخرى.[١٩] وتتسبب صدمة العرض نفسها في مضاعفة التأثير على أسعار القمح عند تشرذم التجارة إلى تكتلين أصغر حجما. وهذا أمر مهم، إذ من المتوقع أن يزيد تغير المناخ تقلبات الناتج الزراعي. وقد يكون عالم يتسم بالتشرذم، تتضخم فيه الاستجابة على جانب السعر لصدمات العرض، أقل قدرة على مواجهة هذا التحدي.

تحول البلدان من تكتل إلى آخر

في عالم يتسم بالتشرذم، يُعرض على البلدان الرئيسية المنتجة للسلع الأولية حوافز قوية لتغيير ولاءاتها الجغرافية–السياسية، مع ما يمثله هذا التحول من مصدر جديد لصدمات العرض وتقلبات الأسعار. وفيما يتعلق بأسواق السلع الأولية شديدة التركز، فإن مجرد تحول بلد مُصدِّر واحد من تكتل إلى التكتل الآخر يمكن أن يتسبب في فجوة كبيرة في العرض وتقلبات هائلة في الأسعار. ويمكن لعدم اليقين بشأن تحالف بلد ما من الناحية الجغرافية السياسية أن يؤدي في حد ذاته إلى تقلبات في الأسعار، إذ يقوم التجار بتحديث معلوماتهم السابقة بشأن احتمال حدوث تقلبات كبيرة في الأسعار يحفزها التشرذم.

[١٧] القنوات الأخرى يمكن أن تشمل التأثير على المنظومة المالية المرتبطة بالسلع الأولية، مثل المشتقات والتأمين (راجع دراسة مجلس الاستقرار المالي ٢٠٢٣).

[١٨] في نموذج السلعة الأولية الواحدة، يكون تغير السعر استجابة لصدمة العرض هو: تغير السعر = – $\frac{\text{حجم صدمة العرض مقابل السوق}}{\text{مرونة العرض – مرونة الطلب}}$، حيث مرونة الطلب < صفر (راجع دراسة Alvarez and others 2023).

[١٩] تمثل الولايات المتحدة حوالي ٧٪ من الإنتاج العالمي من القمح، و١٥٪ من إنتاجه على مستوى تكتل الولايات المتحدة–أوروبا+. وتعادل صدمة بمقدار ثلاثة انحرافات معيارية في محصول القمح في الولايات المتحدة نحو ٦٠٪ من إنتاج البلاد، أو ٤٪ من الناتج العالمي، مع تثبيت أسعار القمح. ويستخدم التمرين مرونة سعرية للعرض تبلغ ٠,٢٪، ومرونة سعرية للطلب تبلغ –٠,٨٥٪ (راجع دراسة Alvarez and others 2023). ويمكن أن يؤدي انخفاض المرونة إلى زيادة التأثيرات على السعر، مع استمرار التشرذم في مضاعفة التأثير على السعر في هذا المثال.

الشكل البياني ٣–٦: ارتفاع أسعار القمح في تكتل الولايات المتحدة–أوروبا+ بسبب صدمات في المحصول.
(٪)

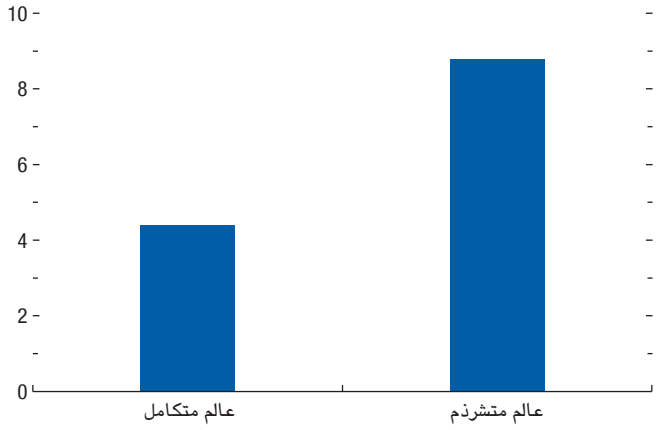

المصادر: منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: توضح الأعمدة في الشكل البياني التغير في أسعار القمح في تكتل الولايات المتحدة–أوروبا+ (تلك البلدان التي صوتت لصالح انسحاب روسيا من أوكرانيا في جلسة الأمم المتحدة في عام ٢٠٢٢ بشأن التصويت على الحرب في أوكرانيا) بسبب صدمة سلبية في إنتاج القمح الأمريكي تبلغ ثلاثة انحرافات معيارية. ويقارن الشكل البياني بين الزيادات في الأسعار في التكتل الموجود في عالم يتسم بالتجارة الحرة والزيادات في عالم متشرذم.

ولإظهار حساسية الأسعار لتحول البلدان من تكتل إلى آخر، يوضح الشكل ٣–٧ توزيع أكبر الزيادات في الأسعار التي قد تتعرض لها كل سلعة من السلع الأولية في أحد التكتلين عندما يحول بلد مُصدِّر واحد تحالفاته إلى التكتل الآخر.[٢٠] وعادة ما تكون الموارد المعدنية في مرحلة الاستخراج هي الأكثر حساسية، وذلك نظرا لشدة تركز إنتاجها. على سبيل المثال، تنتج جنوب إفريقيا ثلث المنغنيز في العالم، وهو معدن يستخدم في صناعة الصلب والبطاريات. وإذا تحولت إلى تكتل الولايات المتحدة–أوروبا+، فإن سعر المنغنيز يمكن أن يرتفع في تكتل الصين–روسيا+ لأكثر من ٨٠٠٪.

التأثيرات الاقتصادية لتشرذم أسواق السلع الأولية

يلقي هذا القسم الضوء على التأثيرات الاقتصادية الكلية لتشرذم أسواق السلع الأولية على الاقتصادات المنفردة، والتكتلات، والاقتصاد العالمي ككل. وتُستخدم هنا ثلاث طرق تحليلية كل منها مكملة للأخرى.[٢١]

[٢٠] هذه النتائج تستند إلى دراسة Alvarez and others (2023). ويركز الشكل البياني ٣–٥–٢ في الملحق على شبكة الإنترنت على النتائج في الشكل البياني ٣–٧ عن طريق عرض السلع الخمس عشرة التي تكون أسعارها أكثر عرضة لتأثيرات تحول بلد مصدر واحد إلى تكتل آخر، والتغيرات في الأسعار التي ينطوي عليها هذا الأمر.

[٢١] يناقش الملحقان ٣–٤ و٣–٦ على شبكة الإنترنت؛ ودراستا Alvarez and others (2023)؛ و Bolhuis, Chen, and Kett (2023)، الافتراضات التي يطرحها كل نموذج، وضبطه، ونتائجه الإضافية. ولا ينظر أي من هذه الطرق في تأثير التشرذم على الإنتاجية والابتكار. ولا يدخل دور القطاع المالي أيضا ضمن نطاق هذا الفصل.

الشكل البياني ٣–٧: أكبر الزيادات في الأسعار بسبب تحول بلد مصدِّر منفرد إلى التكتل الآخر

(٪)

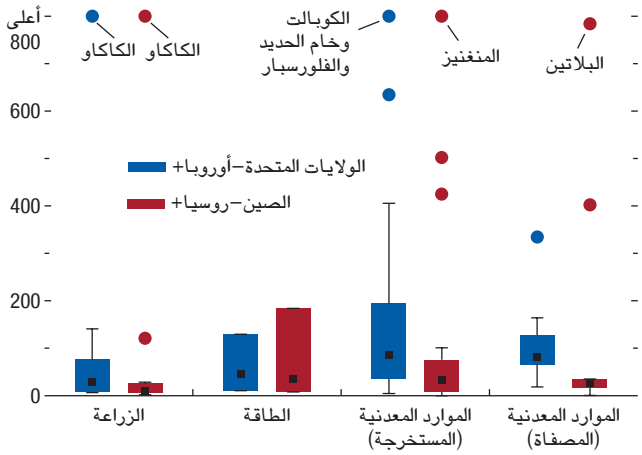

المصادر: هيئة المساحة الجيولوجية البريطانية؛ ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة؛ ودراسة Gaulier and Zignago (2010)؛ والوكالة الدولية للطاقة؛ وهيئة المساحة الجيولوجية الأمريكية؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: تم وضع حد أقصى لتأثيرات الأسعار يبلغ ٨٠٠٪ في الشكل البياني لسهولة القراءة. "الطاقة" تشير إلى الفحم، والغاز الطبيعي، والنفط الخام. كل ملاحظة في المخطط الصندوقي تمثل أكبر زيادة في الأسعار يمكن أن تتعرض لها سلعة أولية في كل تكتل بسبب تحول بلد مصدِّر منفرد من تكتل إلى الآخر. يجب أيضا ملاحظة أن الولايات المتحدة لا يسمح لها بالتحول عن تكتل الولايات المتحدة–أوروبا+، ولا يسمح للصين بالتحول عن تكتل الصين–روسيا+. وتمثل المربعات السوداء في الأعمدة الوسيط؛ والأعمدة تمثل المدى الرُبيعي؛ وتشير الخطوط الطولية إلى نقاط البيانات في نطاق ١,٥ ضعف المدى الرُبيعي من الرُبيع الخامس والعشرين أو الخامس والسبعين بين السلع الأولية في هذه المجموعة. وتدل النقاط على القيم الشاذة؛ وتوجد علامات لتحديد السلع الأولية التي تمثل أكبر القيم الشاذة. بالنسبة للمعلومات الأساسية الكاملة عن التغيرات في أسعار سلع أولية محددة، راجع الشكل البياني ٣–٥–٢ في الملحق على شبكة الإنترنت. ويُطلق على التكتل الذي يضم البلدان التي صوتت في الأمم المتحدة في عام ٢٠٢٢ لصالح انسحاب روسيا من أوكرانيا اسم "تكتل الولايات المتحدة–أوروبا+"، أما بقية البلدان فهي مدرجة في "تكتل الصين–روسيا+".

أولا، يُستخدم نموذج التوازن الجزئي الذي تمت مناقشته سابقا لحساب التغيرات في فوائض البلدان المنتجة والبلدان المستهلكة بسبب التشرذم في أسواق سلع أولية منفردة. ويُستخدم التغير الناتج في إجمالي الفوائض كمؤشر على التأثير الاقتصادي. وتحدد هذه الطريقة السلع الأولية الأكثر أهمية للاقتصاد الكلي. وهي تأخذ في الحسبان التغيرات في أسعار كل سلعة أولية والكميات المستهلكة أو المنتجة منها بسبب حالة التشرذم. إلا أنه بسبب طبيعتها من حيث التوازن الجزئي، لا تأخذ هذه الطريقة في الحسبان تأثيرات التداعيات القطاعية، ولا تسمح بالتعطل المتزامن في حركة التجارة في عدد كبير من السلع الأولية، وهو ما يمكن أن يُحدث تأثيرات متعارضة أو يعزز بعضها بعضا داخل البلد نفسه.

ويتضمن هذا الفصل نموذجان للتوازن العام يتغلبان على جوانب القصور هذه. ويُستخدم نموذج ثابت للتجارة متعدد البلدان والقطاعات، يحصر جميع الروابط بين المدخلات والمخرجات على مستوى القطاعات، لمحاكاة الخسائر في إجمالي الناتج المحلي على المدى الطويل المرتبطة بتشرذم جميع أنشطة التجارة في السلع الأولية، ولدراسة دور التكتلات المحايدة (راجع الإطار ٣–٣). وأخيرا، تتم دراسة التأثيرات الديناميكية على إجمالي الناتج المحلي والتضخم في نموذج التوازن العام العشوائي الديناميكي متعدد المناطق الذي يشمل الطاقة والموارد المعدنية بالغة الأهمية.

أدلة من نموذج التوازن الجزئي

تظهر عدة نتائج من استخدام طريقة التوازن الجزئي. أولا، تتسبب أوجه عدم الكفاءة المرتبطة بتقييد التجارة في خسائر في إجمالي الفوائض على مستوى التكتلات؛ فالاقتصاد العالمي يتدهور بسبب تشرذم التجارة في سلع أولية منفردة (راجع الشكل البياني ٣–٨، اللوحة ١).[٢٢]

ثانيا، تُعد التغيرات في إجمالي الفوائض على مستوى التكتلات طفيفة بصفة عامة (عدا بعض الاستثناءات الملحوظة [٢٣])، وهو ما يخفي أوجها مهمة من عدم التجانس بين البلدان. فداخل كل تكتل، يمكن أن تحقق بعض البلدان زيادة في الفوائض (بلدان مصدرة على أساس صاف في تكتل مستورد على أساس صاف، وبلدان مستوردة على أساس صاف في تكتل مصدر على أساس صاف)، في حين يتعرض بعضها لتراجع الفوائض. ويمكن أن تكون هذه التغيرات طفيفة لمعظم البلدان كنسبة من إجمالي الإنفاق الوطني، ولكنها قد تكون كبيرة للغاية لعدد قليل من البلدان المستوردة للسلع الأولية والبلدان المصدرة لها، على النحو الموضح في الشكل البياني ٣–٥–٤ في الملحق على شبكة الإنترنت. على سبيل المثال، يمكن لتشرذم إنتاج النحاس في مرحلة الاستخراج أن يقلل الفوائض بنحو ٢,٥٪ إلى ٥٪ من إجمالي الإنفاق القومي في شيلي وبيرو، وكلاهما من مصدري النحاس إلى تكتل الولايات المتحدة–أوروبا+، حيث قد تنخفض الأسعار. في الوقت نفسه، يمكن أن يؤدي هذا الأمر إلى مكاسب كبيرة على مستوى الفوائض في كازاخستان ومنغوليا، وهو ما يزيد الصادرات بأسعار أعلى إلى تكتل الصين–روسيا+ الذي يندر فيه النحاس (الشكل البياني ٣–٨، اللوحة ٢).

ثالثا، لا يزال من الممكن لتقييد التجارة في سلع أولية أقل عرضة لمخاطر تقلبات الأسعار أن يُحدث انخفاضات كبيرة في

[٢٢] هذه النتيجة والنتيجة التالية تستندان إلى دراسة Alvarez and others (2023). وهما أيضا تقدمان الدليل التحليلي. ففي عالم متكامل، تعكس أنماط التجارة كفاءة تخصيص الموارد على مستوى العالم، مع تخصص بلدان معينة في سلع أولية تتمتع فيها بميزة نسبية (رواسب فعالة من حيث التكلفة، أو ظروف مناخية مناسبة). لكن بعد حدوث التشرذم، لم تعد أنماط التجارة تعكس هذه المزايا النسبية.

[٢٣] يوضح الشكل البياني ٣–٥–٣ في الملحق على شبكة الإنترنت أكبر خمس خسائر في الفوائض على مستوى التكتلين بسبب تشرذم سلعة أولية واحدة. وتوضع إشارة على نقاط البيانات هذه بوصفها قيما شاذة في الشكل البياني ٣–٨، اللوحة ١، بحد أقصى –٠,٠٥٪ من إجمالي الإنفاق القومي. وفي المحاكاة الأساسية، يمكن أن يؤدي تشرذم تجارة زيت النخيل أو النحاس في مرحلة الاستخراج إلى خسائر في الفوائض في تكتل الصين–روسيا+ بأكثر من ١٪ من إجمالي الإنفاق القومي، وأن يؤدي تشرذم تجارة خام الحديد أو فول الصويا إلى خسائر في الفوائض تتجاوز ٠,٥٪.

الشكل البياني ٣–٨: التغيرات في الفوائض بسبب التشرذم في أسواق سلع أولية منفردة

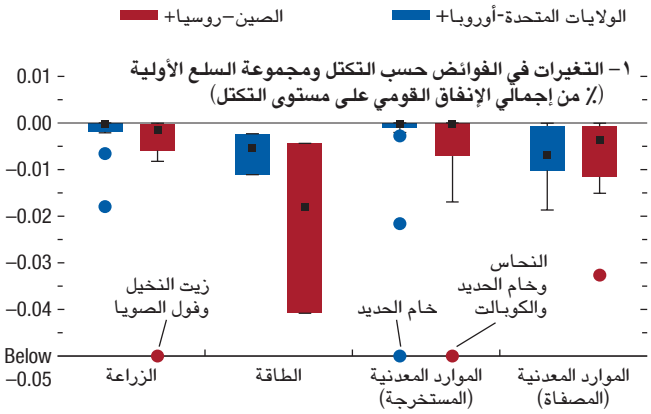

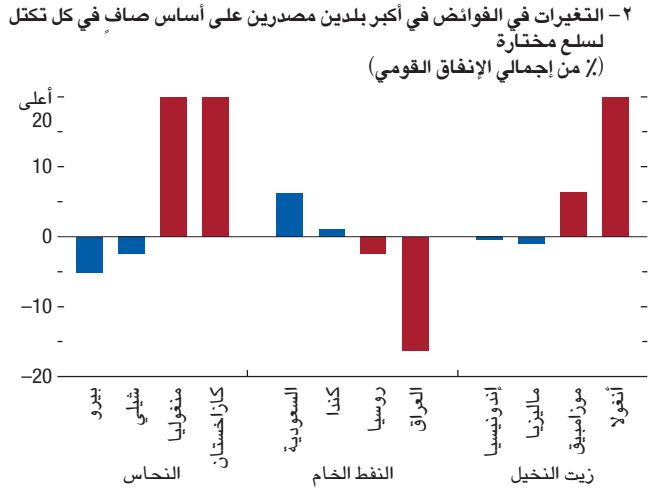

المصادر: هيئة المساحة الجيولوجية البريطانية؛ ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة؛ ودراسة Gaulier and Zignago (2010)؛ والوكالة الدولية للطاقة؛ وهيئة المساحة الجيولوجية الأمريكية؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: "الطاقة" تشير إلى الفحم، والغاز الطبيعي، والنفط الخام. في اللوحة ١، تمثل كل نقطة بيانات في المخططات الصندوقية إجمالي التغير في الفوائض على مستوى كل تكتل بسبب تشرذم التجارة في سلعة أولية منفردة. والمربعات السوداء في الأعمدة تمثل الوسيط؛ والأعمدة تمثل المدى الرُبيعي؛ وتشير الخطوط الطولية إلى نقاط البيانات في نطاق ١,٥ ضعف المدى الرُبيعي من الرُبيع الخامس والعشرين أو الخامس والسبعين بين السلع الأولية في هذه المجموعة. وتدل النقاط على القيم الشاذة؛ وتوجد علامات لتحديد السلع الأولية التي ترتبط بأكبر الانخفاضات في الفوائض. ويُطلق على التكتل الذي يضم البلدان التي صوتت في الأمم المتحدة في عام ٢٠٢٢ لصالح انسحاب روسيا من أوكرانيا اسم "تكتل الولايات المتحدة–أوروبا+"، أما بقية البلدان فهي مدرجة في "تكتل الصين–روسيا+".

الفوائض. على سبيل المثال، لا تكون السلع الأولية المرتبطة بالطاقة على وجه الخصوص معرضة للمخاطر في إطار تكوين التكتلات في السيناريو الأساسي، إلا أن الانخفاضات المرتبطة بها في الفوائض يمكن أن تكون أكثر أهمية، لأن هذه السلع تُنتج وتُستهلك على نطاق واسع. على النقيض، يمكن أن تشهد الموارد المعدنية تغيرات قوية في الأسعار، إلا أن التأثير على الفوائض يكون أقل، نظرا لأهميتها المحدودة (حتى الآن) في الإنتاج والاستهلاك في معظم البلدان.

وأخيرا، يمكن أن تصبح الانخفاضات في الفوائض أكبر بصفة عامة في تكتل الصين–روسيا+ الافتراضي. والسلع الأولية الأكثر عرضة للمخاطر تُستهلك على نطاق أوسع في هذا التكتل (الشكل البياني ٣–٥–٣ في الملحق على شبكة الإنترنت).[٢٤]

أدلة من نموذج التجارة

إن نموذج التجارة متعدد البلدان والقطاعات للتوازن العام الموضح في الإطار ٣–٣ يحاكي تأثيرات تعطل حركة التجارة في جميع السلع الأولية على إجمالي الناتج المحلي على المدى الطويل. ويمكن رؤية اختلافات كبيرة في التأثير بين البلدان، مع تعرض بعضها لخسائر كبيرة. فمن الممكن أن تتعرض البلدان منخفضة الدخل لخسائر أكبر، تُقدر في المتوسط بنسبة ١,٢٪، نظرا لاعتمادها الكبير على تجارة المنتجات الزراعية. وقد ترتفع خسائر بعض هذه البلدان إلى أكثر من ٢٪ من إجمالي الناتج المحلي. واتساقا مع التمرين الخاص بسلعة أولية واحدة، يكون تكتل الصين–روسيا+ الافتراضي أكثر تأثرا بحالة التشرذم، غير أن الخسائر في إجمالي الناتج المحلي العالمي، التي تُقدر بحوالي ٠,٣٪، محدودة نتيجة للتأثيرات الموازنة بين البلدان.[٢٥]

ويمكن تقليل التأثير الاقتصادي إلى حد كبير إذا كان هناك تقييد جزئي فقط لتجارة السلع الأولية. كما أن عمليات المحاكاة التوضيحية، التي يُفترض فيها أن البلدان التي امتنعت عن التصويت في الأمم المتحدة بشأن أوكرانيا تتداول السلع الأولية بحرية، تشير إلى أن الحواجز التجارية بين تكتلي الولايات المتحدة–أوروبا+ والصين–روسيا+ لها تأثيرات أقل بكثير. أما التغيرات في إجمالي الناتج المحلي العالمي على المدى الطويل استنادا إلى هذا السيناريو فلا تكاد تُذكر، مع تكبد روسيا دون غيرها خسائر كبيرة. ويتسق هذا الأمر مع الأدلة التاريخية بشأن قدرة العرض والطلب على السلع الأولية على التكيف لمواجهة القيود على التجارة (الإطار ٣–٢).

أدلة من النموذج الاقتصادي الكلي الديناميكي

يستخدم هذا القسم الفرعي إطار التوازن العام الديناميكي العشوائي لتقييم التأثيرات الديناميكية لتشرذم السلع الأولية على إجمالي الناتج المحلي والتضخم. ويستند هذا النموذج إلى

[٢٤] عمليات فحص الحساسية الواردة في الشكل البياني ٣–٥–٢ في الملحق على شبكة الإنترنت توضح أن هذا الأمر ينطبق على تكوين تكتل على أساس علاقات تجارية قائمة. وفي سيناريو بديل، إذا ضُمت جميع الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، عدا الهند وإندونيسيا وبلدان أمريكا اللاتينية، إلى تكتل الصين–روسيا+، فإن تكتل الولايات المتحدة–أوروبا+ يمكن أن يتعرض لخسائر أكبر في الفوائض، وهو ما يرجع بصفة أساسية إلى اضطرابات أسواق النفط.

[٢٥] الخسائر في إجمالي الناتج المحلي العالمي بسبب تقييد تدفقات السلع الأولية بين التكتلين تشكل نحو ١٥٪ من الخسائر الناجمة عن تقييد جميع أشكال التجارة. بالمقارنة، لا تمثل السلع الأولية سوى ١٠٪ من إجمالي حجم التجارة. والخسائر الأكبر بسبب تشرذم أسواق الطاقة والمنتجات الزراعية الواردة في دراسة Bolhuis, Chen, and Kett (2023) تنبع من افتراض وجود اكتفاء ذاتي كامل مقارنة بسيناريو عدم وجود تبادل تجاري بين التكتلين في هذا الفصل.

نسخة مطورة من النموذج الاقتصادي الكلي العالمي للتحول في مصادر الطاقة الذي قدمه صندوق النقد الدولي.[٢٦] وهو يشمل إنتاج الطاقة من مصادر أحفورية ومتجددة واستهلاكها وتداولها، وأيضا أربعة موارد معدنية بالغة الأهمية للتحول في مصادر الطاقة. وتشمل السلع الأولية النفط الخام والفحم والغاز الطبيعي والنحاس والنيكل والكوبالت والليثيوم، التي تمثل نحو ٧٠٪ من قيمة التجارة العالمية في السلع الأولية. وتتم صياغة نموذج التشرذم في شكل حظر على تداول هذه السلع بين التكتلين الافتراضيين، اللذين يضمان ست مناطق مختلفة.

في هذا النموذج، يؤثر التشرذم على النشاط عن طريق عدة قنوات. أولا، يؤدي حظر التجارة إلى تحويل اتجاه الإنفاق وتغيير وجهة التجارة. ثانيا، ظهور اختلالات مؤقتة بين العرض والطلب داخل التكتلين إلى أن يتم تعديل الأسعار لتحقيق الاستقرار في الأسواق. وتحدُث مثل هذه الاختلالات تقلبات في أسعار السلع الأولية. وأخيرا، تؤثر أوجه الجمود على سرعة تعديل الناتج واستخدامه وتداوله، وأيضا على إجمالي التأثيرات الاقتصادية الكلية.

ويمكن أن تتباين التأثيرات على الناتج والتضخم تباينا كبيرا بين المناطق والتكتلات والسلع الأولية (الشكل البياني ٣–٩). وتلقي مقارنة التأثير على سلع أولية فردية الضوء على القنوات المؤثرة. وتكون تأثيرات تشرذم التجارة في قطاعي النفط والغاز مختلفة تماما، حتى على الرغم من أن توزيع إنتاج النفط والغاز واستهلاكهما قد يكونان متشابهين بين التكتلين. بالنسبة للنفط، يمكن للبلدان التحول بسرعة إلى الشركاء التجاريين داخل التكتل، وهو ما يُحدث تأثيرا محدودا على إجمالي الناتج المحلي. على النقيض، يمكن لأوجه الجمود، مثل الحاجة إلى خطوط أنابيب أو هياكل معينة، أن تكبح تحويل مسار تجارة الغاز الطبيعي، مع حدوث تأثيرات أكثر وضوحا على إجمالي الناتج المحلي. فقد يتراجع إجمالي الناتج المحلي ويزيد التضخم في كلا التكتلين.

وفي حالة الموارد المعدنية، توضح عمليات المحاكاة أهمية التوزيع الجغرافي للإنتاج المعتمد على التعدين وأوجه الجمود في زيادة قدرة عملية التصفية. فمن ناحية، قد يؤدي التشرذم إلى زيادة حادة في الأسعار في تكتل الصين–روسيا+، وانخفاضات كبيرة في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي. ويُستخرج نحو ٨٠٪ من المعروض من الموارد المعدنية الأربعة في تكتل الولايات المتحدة–أوروبا+، وتُستخدم الموارد المعدنية بكثافة في قطاعي التصنيع والبناء الكبيرين في تكتل الصين–روسيا+. ومن الناحية الأخرى، لن يتمكن تكتل الولايات المتحدة–أوروبا+ من الاستفادة من العرض المفرط نسبيا من الموارد المعدنية في مرحلة الاستخراج لأن زيادة قدرة عمليات التصفية قد تستغرق عدة سنوات. وسيتعرض

[٢٦] استُخدم النموذج في البداية في الفصل الثالث من عدد أكتوبر ٢٠٢٢ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. وهو يُستكمل هنا عن طريق (١) إدراج إمكانية تقسيم أسواق الطاقة المتداولة و(٢) صياغة واضحة لنموذج لنوعين من مجملات الموارد المعدنية يتكونان من النحاس والنيكل وأيضا الكوبالت والليثيوم، على الترتيب. ويضم هذا النموذج المطور ست مناطق هي: الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، والبلدان التي تميل إلى الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، والصين، وروسيا، والبلدان التي تميل إلى الصين وروسيا.

الشكل البياني ٣–٩: تأثير التشرذم على إجمالي الناتج المحلي الحقيقي والتضخم

(نسبة الانحراف عن السيناريو الأساسي)

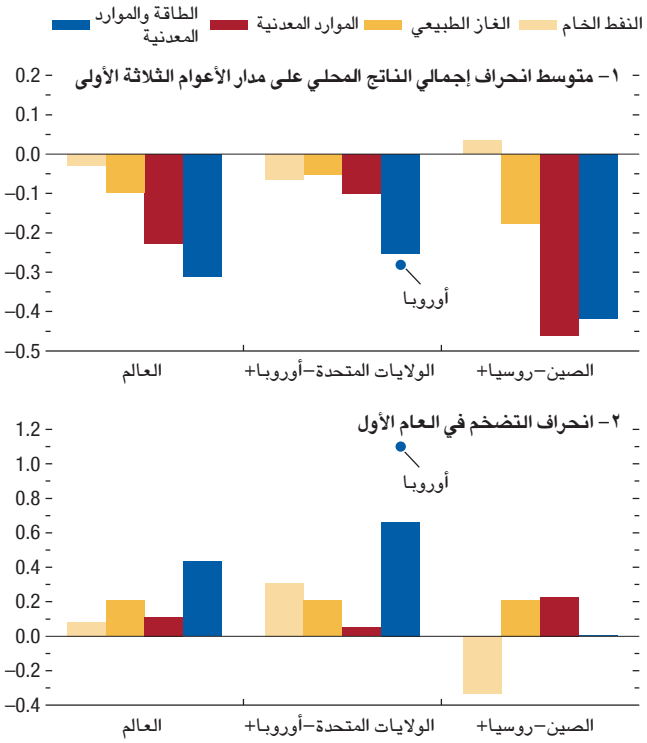

المصادر: هيئة المساحة الجيولوجية البريطانية؛ ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة؛ ودراسة Gaulier and Zignago (2010)؛ والنموذج الاقتصادي الكلي العالمي للتحول في مصادر الطاقة؛ ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وجداول المدخلات والمخرجات بين البلدان؛ وهيئة المساحة الجيولوجية الأمريكية؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: "الطاقة" تشير إلى الفحم، والغاز الطبيعي، والنفط الخام. ويتم إعداد مجملات النتائج لكل منطقة على مستوى التكتل والعالم باستخدام الأوزان الترجيحية على أساس إجمالي الناتج المحلي بتعادل القوى الشرائية. ويُطلق على التكتل الذي يضم البلدان التي صوتت في الأمم المتحدة في عام ٢٠٢٢ لصالح انسحاب روسيا من أوكرانيا اسم "تكتل الولايات المتحدة–أوروبا+"، أما بقية البلدان فهي مدرجة في "تكتل الصين–روسيا+".

هذا التكتل أيضا لانخفاض في إجمالي الناتج المحلي بسبب تشرذم أسواق الموارد المعدنية.

ويمكن أن يرتبط تشرذم تجارة السلع الأولية السبع كلها بخسائر في إجمالي الناتج المحلي العالمي بنحو ٠,٣٪. على الرغم من هذا، وكما هو الحال في نموذجي التوازن الجزئي والتجارة، من الملاحظ وجود اختلافات كبيرة بين التكتلين وداخلهما. ويمكن أن تكون الخسائر الموضحة في المحاكاة أكبر في تكتل الصين–روسيا+. أما داخل تكتل الولايات المتحدة–أوروبا+، فيمكن أن تتعرض أوروبا لتأثير كبير على التضخم (بمقدار ١٠٠ نقطة أساس أو أكثر) وإجمالي الناتج المحلي، مع حدوث ذلك التأثير بصفة أساسية بسبب تشرذم أسواق النفط والغاز.

ومن ثم، توجد عدة محاذير يجب إلقاء الضوء عليها. ففي حين يقدم النموذج معلومات دقيقة عن كل منطقة، فإنه يخفي عدم تجانس التأثيرات بين البلدان، وذلك نظرا لطبيعة إنتاج السلع الأولية التي تتسم بالتركز الشديد. ثانيا، تتيح عملية إعداد

النماذج والقيود على البيانات إدماج مجموعة فرعية من السلع الأولية فقط. ثالثا، لا يرصد النموذج التكاليف الناجمة عن نظام أكثر تقلبا لاستهداف التضخم، وهو ما يمكن أن يفرض المزيد من الصعوبة أمام السياسة النقدية. وأخيرا، يستخدم النموذج بيانات ما قبل جائحة كوفيد-١٩ عن استخدام الموارد المعدنية وتدفقات التجارة، وذلك على غرار التحليلين المتكاملين السابقين عليه. وبالنظر إلى الزيادة الكبيرة المتوقعة في الطلب على هذه الموارد المعدنية طوال عملية التحول الأخضر، فإن تأثير تعطل حركة التجارة في هذه السلع الأولية على الاقتصاد الكلي ربما يكون أكبر – حسب ما أوردته المناقشة في القسم التالي.

التداعيات على التحول إلى مصادر الطاقة النظيفة

يمكن أن يؤثر تشرذم أسواق السلع الأولية على تكلفة خفض انبعاثات الكربون. وتُعد الموارد المعدنية مثل النحاس والنيكل والكوبالت والليثيوم مدخلات رئيسية في عملية التحول في مصادر الطاقة. وهي تستخدم في السيارات الكهربائية، وفي البطاريات والكابلات، وفي أنواع تكنولوجيا الطاقة المتجددة، مثل ألواح الطاقة الشمسية وتوربينات الرياح. ومن الممكن أن يشهد الطلب على هذه الموارد المعدنية بالغة الأهمية زيادة كبيرة (راجع دراسة وكالة الطاقة الدولية ٢٠٢٣)، ويمكن أن تصبح مهمة للاقتصاد العالمي في سيناريو الوصول بصافي الانبعاثات إلى الصفر بقدر أهمية النفط الخام (راجع دراسة Boer, Pescatori, and Stuermer 2023).

وفي إطار سيناريو الوصول بصافي الانبعاثات إلي الصفر بحلول عام ٢٠٥٠، تتوقع دراسة وكالة الطاقة الدولية (٢٠٢٣) نمو الطلب على النحاس بمعامل يبلغ ١,٥، وأن يتضاعف الطلب على النيكل والكوبالت، وأن يزيد بالنسبة لليثيوم إلى ستة أضعاف بحلول عام ٢٠٣٠. ومن الممكن أن يؤدي هذا الأمر إلى زيادة كبيرة في الأسعار، نظرا لصعوبة توسيع نطاق عمليات الاستخراج والتصفية وتركزها بشكل كبير في مناطق جغرافية معينة (الشكل البياني ٣-٢، اللوحة ١، والشكل البياني ٣-٢-٢ في الملحق على شبكة الإنترنت). على سبيل المثال، تنتج كل من شيلي وبيرو أكثر من ثلث النحاس على مستوى العالم، في حين تنتج إندونيسيا والفلبين نحو نصف النيكل.

باستخدام النموذج الاقتصادي الكلي العالمي للتحول في مصادر الطاقة الذي تم تطويره، يوضح هذا القسم التأثيرات المحتملة لتشرذم سوق الموارد المعدنية على ديناميكيات التحول في مصادر الطاقة.[٢٧] ويركز التحليل على الموارد المعدنية لأنها تُعد المدخلات الرئيسية لأنواع التكنولوجيا الخضراء. أما دراسة تشرذم أسواق السلع الأولية الأخرى ذات الصلة بالتحول الأخضر (مثل أسواق النفط والغاز الطبيعي) فهي متروكة للبحث في المستقبل. ويستخدم التحليل الزيادات المتوقعة في الطلب على الموارد المعدنية الرئيسية بالغة الأهمية في سيناريو الوصول بصافي الانبعاثات إلى الصفر (راجع دراسة وكالة الطاقة الدولية ٢٠٢٣) مع افتراض التوقعات أن الحوافز على مستوى السياسات تشجع الاستثمار في أنواع تكنولوجيا الطاقة المتجددة والسيارات الكهربائية. وهو يفترض في البداية حرية التجارة في السلع الأولية. ومع عدم حدوث تغيير في السياسات، فإنه بالتالي يقارن بين النتائج التي يتوصل إليها والنتائج في إطار سيناريو مناف للواقع يتمثل في حدوث تشرذم تام في أسواق الموارد المعدنيّة على مستوى التكتلين الافتراضيين.

وفي السيناريو الأساسي لعالم متكامل، يشير النموذج إلى أن الأسعار العالمية للموارد المعدنية الرئيسية الأربعة المذكورة يمكن أن ترتفع بحوالي ٩٠٪، في المتوسط، على مسار سيناريو الوصول بصافي الانبعاثات إلى الصفر حتى عام ٢٠٣٠. وفي حالة تشرذم أسواق الموارد المعدنية بالغة الأهمية، فإن عدم قدرة تكتل الصين-روسيا+ الافتراضي على استيراد النحاس والنيكل والليثيوم والكوبالت من بلدان مثل شيلي وجمهورية الكونغو الديموقراطية وإندونيسيا ستؤدي إلى زيادة إضافية في الأسعار داخل ذلك التكتل تبلغ ٣٠٠٪ في المتوسط. وسيصبح الحصول على الموارد المعدنية أكثر تكلفة، وهو ما قد يؤدي إلى تراجع الاستثمار في ألواح الطاقة الشمسية وتوربينات الرياح، وانخفاض إنتاج السيارات الكهربائية (الشكل البياني ٣-١٠). وفي سيناريو الوصول بصافي الانبعاثات إلى الصفر، سيحدث انخفاض بمقدار ٧٠٪ تقريبا في إنتاج سيارات كهربائية جديدة في تكتل الصين-روسيا+ في عالم متشرذم أكثر منه في عالم متكامل.[٢٨]

بالإضافة إلى هذا، يمكن أن يتسبب التشرذم في عرض مفرط للموارد المعدنية في تكتل الولايات المتحدة-أوروبا+ الافتراضي. ومع ذلك، فإن الوقت اللازم لزيادة القدرات في مجال تصفية الموارد المعدنية من المفترض أن يقيد استخدام الموارد المعدنية في ذلك التكتل. ومن ثم، لا يحقق التشرذم سوى مكاسب ضئيلة في تكتل الولايات المتحدة-أوروبا+، مع إنتاج عدد أكبر قليلا من السيارات الكهربائية بحلول عام ٢٠٣٠، ولكن بدون مكاسب في قدرات الطاقة المتجددة.

في المحصلة النهائية، سيكون صافي الاستثمار العالمي في تكنولوجيا الطاقة المتجددة وإنتاج السيارات الكهربائية أقل بنسبة ٢٠٪ تقريبا مقارنة بالسيناريو الأساسي بسبب تشرذم أسواق الموارد المعدنية.[٢٩] ويمكن أن يرتفع هذا النقص

[٢٧] لا يتضمن نطاق هذا الفصل إعداد نموذج لصافي تأثيرات التشرذم على الابتكار والسياسات الحكومية بشأن أنواع التكنولوجيا الخضراء، والاستخدام الأكثر كفاءة للسلع الأولية، وإيجاد بدائل، وتكنولوجيات الاستخراج. ويمكن أن توجد تأثيرات متعارضة على المدى الطويل بين التكتلين وداخلهما لا ترصدها إحصاءات العرض والطلب المستخدمة في النموذج (راجع دراسات Acemoglu 2002؛ وAcemoglu and others 2012؛ وSchwerhoff and Stuermer 2020؛ وHassler, Krusell, and Olovsson 2021؛ وGóes and Bekkers 2022؛ وLemoine، قيد النشر).

[٢٨] في سيناريو التشرذم، ستبلغ التكلفة على المالية العامة في الصين بسبب دعم الاستثمار في التحول إلى مسار الوصول بصافي الانبعاثات إلى الصفر ١,٥-٢٪ من إجمالي الناتج المحلي. ولا يدخل قياس كم تأثير التشرذم على تخفيض الانبعاثات في نطاق هذا الفصل.

[٢٩] هذه النتائج قوية بحيث يُفترض أن التقدم التكنولوجي يمكن أن يزيد إمكانية الاستعاضة عن الموارد المعدنية بمدخلات أخرى. ومن شأن مضاعفة مرونة الاستعاضة عن الموارد المعدنية الأربعة أن تحد من تراجع الاستثمار في تكنولوجيا الطاقة المتجددة من ٢٠٪ إلى ١٢٪، وهذا على سبيل المثال. إلا أنه يمكن الحد بشكل أكبر من نقص الاستثمار الأخضر عالميا بسبب التشرذم إذا تم ضم البلدان الرئيسية المنتجة للموارد المعدنية (شيلي، وجمهورية الكونغو الديموقراطية، وبيرو) إلى تكتل الصين-روسيا+ بدلا من ذلك. راجع التمرين على حالة البلدان التي تتحول من تكتل إلى آخر السابق ذكرها في هذا الفصل.

الشكل البياني ٣–١٠: تأثير تشرذم أسواق الموارد المعدنية بالغة الأهمية على الاستثمار في مصادر الطاقة المتجددة والسيارات الكهربائية، ٢٠٣٠

(نسبة الانحراف عن سيناريو الوصول بصافي الانبعاثات إلى الصفر بدون حدوث تشرذم)

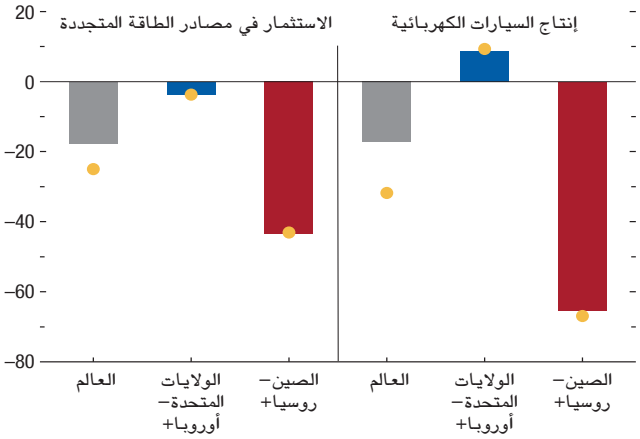

المصادر: هيئة المساحة الجيولوجية البريطانية؛ ودراسة Gaulier and Zignago (2010)؛ وصندوق النقد الدولي، النموذج الاقتصادي الكلي العالمي للتحول في مصادر الطاقة؛ والوكالة الدولية للطاقة؛ وهيئة المساحة الجيولوجية الأمريكية؛ وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: توضح الأعمدة والنقاط في الشكل البياني التغير في الاستثمار الحقيقي في الطاقة المتجددة وإنتاج السيارات الكهربائية في عالم متشرذم مقارنة بمسار الوصول بصافي الانبعاثات إلى الصفر، مع تزايد الطلب على الكوبالت والنحاس والليثيوم والنيكل حسب توقعات سيناريو الوكالة الدولية للطاقة للوصول بصافي الانبعاثات إلى الصفر (في عالم متكامل). ويتم إعداد مجملات المتغيرات لكل بلد على مستوى التكتل والعالم باستخدام الأوزان الترجيحية على أساس كل من إجمالي الناتج المحلي بتعادل القوى الشرائية في الأعمدة وانبعاثات غازات الاحتباس الحراري في النقاط. ويُطلق على التكتل الذي يضم البلدان التي صوتت في الأمم المتحدة في عام ٢٠٢٢ لصالح انسحاب روسيا من أوكرانيا اسم "تكتل الولايات المتحدة–أوروبا+"، أما بقية البلدان فهي مدرجة في "تكتل الصين–روسيا+".

إلى حوالي ٣٠٪ في حالة استخدام انبعاثات غازات الاحتباس الحراري لقياس استجابة الاستثمار في مصادر الطاقة المتجددة والسيارات الكهربائية على مستوى كل منطقة. ويمثل هذا المقياس كثافة الانبعاثات الأكبر الناتجة عن النشاط في تكتل الصين–روسيا+، ومن ثم يوضح الجهود الأكبر المطلوبة لتحقيق الأهداف العالمية لتخفيف الانبعاثات.[٣٠] ويمكن أن يصبح تخليص اقتصاد العالم من الكربون أكثر صعوبة إذا حدث تشرذم في أسواق الموارد المعدنية.

الملخص والانعكاسات على السياسات

تُعد أسواق السلع الأولية قناة مهمة يمكن من خلالها للتشرذم الجغرافي–السياسي التأثير على الاقتصاد. والكثير من سمات السلع الأولية يدعم تعرضها للمخاطر في حالة حدوث تشرذم، مثل شدة تركز إنتاجها وصعوبة نقله إلى مكان آخر، والاستهلاك الذي يصعب الاستعاضة عنه، ودورها بالغ الأهمية بوصفها مدخلات للتصنيع ولأنواع التكنولوجيا الرئيسية. وتشهد أسواق السلع الأولية حالة تشرذم آخذة في التفاقم. فقد زادت الإجراءات التي تقيد تجارة هذه السلع في عام ٢٠٢٢، واتسعت فروق الأسعار بين سلع مختارة على مستوى الأسواق حسب المناطق الجغرافية، وتشهد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاعات السلع الأولية تراجعا – ويمثل هذا التراجع اتجاها بدأ قبل الحرب في أوكرانيا.

وتبين نماذج المحاكاة التوضيحية أن زيادة حدة التشرذم يمكن أن تحُدث تغيرات كبيرة في أسعار السلع الأولية، حسب ما ينتج عن ذلك من اختلالات بين العرض والطلب ومرونة العرض والطلب على السلع الأولية. وتُعد الموارد المعدنية بالغة الأهمية للتحول في مصادر الطاقة وبعض السلع الزراعية المتداولة على نطاق واسع عرضة بصفة خاصة للمخاطر في حالة حدوث تشرذم.

إن عالما يتسم بالتشرذم يمكن أن يكون عالما أكثر تقلبا. ويمكن أن تزداد حدة تقلبات أسعار السلع الأولية نتيجة لصغر أحجام الأسواق والحوافز المقدمة للبلدان المنتجة لتحويل ولاءاتها الجغرافية–السياسية. وقد يؤدي هذا الأمر إلى تقلب ديناميكات التضخم، مما يجعل السياسة النقدية أكثر تعقيدا.

وتختلف تأثيرات التشرذم المحتملة اختلافا كبيرا بين البلدان، مع وجود تأثيرات موازنة بين البلدان المستهلكة والبلدان المنتجة، وهو ما يؤدي إلى خسائر محدودة في الناتج على المستوى العالمي. ففي المتوسط، يمكن أن تتعرض البلدان منخفضة الدخل لتراجعات في الناتج أكثر حدة بدرجة كبيرة على المدى الطويل. وبسبب اعتماد كثير من البلدان منخفضة الدخل على الواردات الزراعية إلى حد كبير، يمكن لتشرذم السلع الأولية الزراعية أن يزيد المخاوف الكبيرة بشأن الأمن الغذائي. وتظهر نماذج المحاكاة التوضيحية أن تكتل الصين–روسيا+ الافتراضي قد يكون أكثر تأثرا من الناحية الاقتصادية من تكتل الولايات المتحدة–أوروبا+، على الرغم من أن التأثير الاقتصادي يمكن الحد منه في حالة فرض قيود جزئية فقط على تجارة السلع الأولية أو وجود تكتل غير منحاز. وبصفة عامة، يمكن أن يوجه تزايد تشرذم أسواق السلع الأولية ضربة أخرى في بيئة محفوفة بالتحديات بالفعل تتسم بتباطؤ النمو العالمي، وتشديد الأوضاع المالية، وارتفاع المديونية، وهي ضربة ستكون بالغة الشدة على بعض الاقتصادات الأكثر عرضة للمخاطر.

وقد يجعل التشرذم في أسواق الموارد المعدنية بالغة الأهمية التحول إلى مصادر الطاقة النظيفة أكثر تكلفة، وهو ما يزيد مخاطر تأجيل التدابير اللازمة لتخفيف آثار تغير المناخ. ويمكن أيضا أن يزيد الضغوط الرافعة للأسعار في التكتل الذي تندر فيه الموارد المعدنية في نموذج المحاكاة الوارد في هذا الفصل. وليس بمقدور التكتل الغني بالموارد المعدنية في نموذج المحاكاة جني ثمار العرض المفرط في المدى القريب لأنه لن يتمكن من زيادة قدرات عمليات التصفية والمعالجة بسرعة. وفي المحاكاة، يتسبب التشرذم

[٣٠] كان تكتل الصين–روسيا+ مسؤولا عن أكثر من نصف انبعاثات غازات الاحتباس الحراري في عام ٢٠٢٠، ولكنه لم يشكل سوى ثلث إجمالي الناتج المحلي العالمي. ومن ثم، تكون الخسائر في الاستثمار العالمي أكبر بكثير حينما يتم تجميع التغيرات على مستوى التكتلين باستخدام حجم الانبعاثات (النقاط باللون الأصفر في الشكل البياني ٣–١٠) وليس إجمالي الناتج المحلي مقيسا بأوزان تعادل القوى الشرائية (الأعمدة في الشكل البياني ٣–١٠).

في انخفاض يبلغ ٣٠٪ أقل مما هو مطلوب من استثمارات عالمية في مصادر الطاقة المتجددة والسيارات الكهربائية بحلول عام ٢٠٢٣.

بالنظر إلى هذه النتائج، هل ينبغي للاقتصادات المتقدمة أن تحاول إبقاء تجارة السلع الأولية مفتوحة؟ وهل ينبغي أن تشعر الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية بالقلق بشأن احتمال زيادة تكاليف التحول الأخضر؟ والإجابة عن هذين السؤالين هي نعم.

حتى وإن أوضحت نماذج المحاكاة أن تشرذم السلع الأولية لن يُحدث خسائر كبيرة في مجمل الناتج في تكتل الولايات المتحدة–أوروبا+، فإن التهديد المتمثل في خروج عملية التحول العالمي إلى الطاقة الخضراء عن مسارها ينبغي أن يجعل الاقتصادات المتقدمة تتوقف لتقييم الوضع. ولأن تكتل الصين–روسيا+ الافتراضي مسؤول عن أكثر من نصف الانبعاثات العالمية، يتوقف تجنب كارثة مناخية عالمية على قدرة الاقتصادات في ذلك التكتل على تنفيذ تحول ناجح وفي الوقت المناسب إلى مصادر الطاقة النظيفة. من ناحية أخرى، فإن الكثير من البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل، التي يتمثل هدفها الرئيسي في تحسين مستويات المعيشة، قد ترغب في التفكير مليا، آخذة في الاعتبار التهديد المتمثل في انخفاض الناتج وارتفاع معدل التضخم بسبب تشرذم سوق السلع الأولية.

وقد تعاني جميع البلدان مزيدا من التقلبات وحالة أكبر من عدم اليقين يمكن أن يسببها تشرذم أسواق السلع الأولية. ويمكن أيضا لعملية تشرذم ممتدة، تدفعها إجراءات معقدة ويصعب التنبؤ بها على مستوى السياسات، أن تؤدي إلى زيادة عدم اليقين وكبح الاستثمار الخاص واحتمال تحويل الموارد العامة الشحيحة إلى عملية دون المستوى الأمثل لإعادة توطين عرض السلع الأولية.

وتتمثل الاستجابة الأولى المثلى في الحيلولة دون تشرذم أسواق السلع الأولية. ويمكن للتعاون متعدد الأطراف توفير آليات حماية، ومنع حدوث حلقة مفرغة من بلدان تفرض قيودا في مسعى منها لإدارة المخاطر بغية التخفيف من التداعيات الاقتصادية للتشرذم. ويشمل أول أفضل الحلول متعددة الأطراف وضع قواعد محسنة في إطار منظمة التجارة العالمية بشأن القيود الكمية والتعريفات الجمركية على الصادرات وأنواع الدعم التمييزي وشروط المحتوى المحلي، والتدابير التجارية الأخرى المرتبطة بالسلع الأولية (راجع دراسة Bown 2023). ولهذا الأمر أهمية بالغة للسلع الغذائية الأساسية، لأن الأمن الغذائي يؤثر على جزء كبير من السكان في البلدان منخفضة الدخل.[٣١]

ومن ثم، يمكن النظر في ثاني أفضل الحلول. فبالنظر إلى التأثيرات السلبية المحتملة للتشرذم على التحول في مصادر الطاقة، ينبغي على أدنى تقدير التوصل إلى اتفاق بشأن "ممر تجاري أخضر" للحفاظ على الأسواق المتكاملة للموارد المعدنية بالغة الأهمية لخفض انبعاثات الكربون. ويمكن أن تشكل حماية تدفق هذه الموارد المعدنية جزءا من اتفاق تأسيسي بين البلدان المعنية يمثل الحد الأدنى المطلوب. وبدون التهوين من الصعوبات السياسية، يمكن أن تكون الموافقة على اتفاق الممر هذا أسهل، لأنه سيركز على مجموعة أصغر من السلع الأولية والبلدان. ويمكن لاتفاقات مماثلة بشأن "ممر للسلع الغذائية" أن توفر آليات حماية في أسواق السلع الأولية الزراعية الضرورية، وضمان المساواة في الحصول على الغذاء بين البلدان من جميع مستويات الدخل، والحد من احتمال حدوث كوارث إنسانية في عالم يشهد صدمات أكثر تواترا في العرض.

وبينما من المتوقع أن يصبح كثير من الموارد المعدنية المستخدمة في تكنولوجيات الطاقة النظيفة بالغ الأهمية للاقتصاد العالمي، تسبب ندرة البيانات عن استهلاكها وإنتاجها ومخزوناتها حالة من عدم اليقين لدى البلدان المنتجة والبلدان المستهلكة، ويمكن أن تخفي مخاطر محتملة على الأسواق المالية. في هذا الصدد، يمكن أن ييسر المجتمع الدولي عملية التحول الأخضر، وأن يدعم أمن الطاقة عن طريق إنشاء منصة أو منظمة تهدف إلى تحسين مستوى تبادل البيانات الدولية عن إنتاج الموارد المعدنية واستهلاكها ومخزوناتها، وتوحيد معايير هذه البيانات. ويمكن لهذه المبادرة أن تماثل "المبادرة المشتركة بين المنظمات لنشر البيانات" بشأن أنواع الوقود الأحفوري، و"نظام معلومات الأسواق الزراعية" للسلع الغذائية الأساسية.

وحتى مع سعي صناع السياسات الحثيث للتخفيف من مخاطر التشرذم، يمكن للبلدان اتخاذ خطوات للحد من التداعيات الاقتصادية المحتملة. ولمواجهة التركز الجغرافي لإنتاج السلع الأولية وعدم تنوع البلدان الموردة لها، فإنه يجب (١) تعزيز الاستثمار في أنشطة التنقيب المحلية عن الموارد المعدنية بالغة الأهمية واستخراجها وإعادة تدويرها، و(٢) تنويع مصادر العرض، و(٣) الاستثمار في البنية التحتية لتقليل التكاليف التجارية وزيادة مستوى تكامل الأسواق. ومن شأن دعم الابتكار لزيادة وتيرة التقدم التكنولوجي – وإيجاد بدائل – أن يزيد كفاءة استخدام الاحتياطيات الاستراتيجية ومراكمتها. ويمكن للتعاون متعدد الأطراف أن يزيد الكفاءة وأن يحول دون حدوث تداعيات سلبية عبر البلدان.

بالإضافة إلى هذا، يمكن للسياسات الأوسع نطاقا التي تعزز صلابة البلدان في مواجهة الصدمات أن تساعد على التخفيف من تأثيرات صدمات السلع الأولية. وهي تتضمن تعزيز أطر السياسات الاقتصادية الكلية والأطر الهيكلية وأطر المالية العامة، وتكوين هوامش مالية وهوامش للمالية العامة، ووضع خطط للتأهب في حالة حدوث انقطاعات مفاجئة في عرض السلع الأولية. وينبغي للبلدان أيضا تعزيز شبكات الأمان الاجتماعي لحماية الأسر المعرضة للخطر من تداعيات ارتفاع أسعار السلع الأولية وتقلباتها. ولأن التشرذم في أسواق السلع الأولية الفعلية

[٣١] توضح دراسة Giordani, Rocha, and Ruta (2016) أنه إلى جانب التأثيرات المعتادة التي تحُدث تشوهات، يمكن للتدابير المقيِّدة للتجارة الخاصة بالسلع الغذائية أن تحدث تأثيرا مُضاعِفا. ويمكن لارتفاع أسعار الغذاء أن يسفر عن فرض قيود على الصادرات في حين تخفض البلدان المستوردة الرسوم الجمركية على الواردات. وتؤدي هذه السياسات إلى تفاقم التوترات في أسواق الغذاء العالمية، ويمكن أن تطلق جولة أخرى من القيود على التجارة.

يمكن أن يؤدي إلى تفاقم تقلبات الأسواق المالية والتسبب في تعديلات حادة في أسعار الصرف، فإن اتخاذ تدابير على مستوى السياسات تحول دون تعطل أسواق مشتقات السلع الأولية وعدم الاستقرار المالي قد يكون له ما يبرره (راجع عدد إبريل ٢٠٢٣ من تقرير الاستقرار المالي العالمي).

والحقيقة أن السياسات الصناعية ما هي إلا ثالث أفضل الطرق، ويجب وضعها بدقة لضمان معاملة متساوية للشركات على مستوى الأسواق التنافسية بغية تجنب حدوث تداعيات سلبية عبر البلدان، والحد من التشوهات وأوجه عدم الكفاءة، والتخفيف من المخاطر على المالية العامة والنتائج التي تضر نتائج الاقتصاد السياسي. ويمكن لسياسات "التوريد من الدول الصديقة" أيضا أن تحدث تشوهات في الأسواق وأن تكون مكلفة. ولا ينبغي استخدام هاتين المجموعتين من السياسات إلا في ظروف خاصة، على سبيل المثال عند حدوث حالات إخفاق واضحة في الأسواق، أو وجود مخاوف تتعلق بالأمن القومي محددة بشكل ضيق. وتكون التكاليف المحلية والعالمية أكثر محدودية – والاقتصادات أكثر صلابة في مواجهة الصدمات – إذا طُبقت التجارة بلا قيود على مناطق اقتصادية أكبر. أما القيود على المحتوى المحلي التي تركز على كل بلد على حدة فهي دون المستوى الأمثل لأنها يمكن أن تتداخل مع الإشارات السعرية، وتقلل المنافسة، ومن ثم تخفِّض الإنتاجية. ويمكن لوضع إطار لمشاورات دولية بشأن ممارسات التوريد من الدول الصديقة أن يساعد على تحديد التداعيات السلبية العابرة للحدود والتخفيف من النتائج السلبية.

الإطار ٣-١: التوترات في تجارة السلع الأولية: أدلة من بيانات حركة الناقلات

منذ غزو روسيا لأوكرانيا، تخضع صادرات روسيا النفطية لعقوبات، وقد اتخذت الشركات قرارات طوعية بتجنبها. فما تأثير هذا الأمر على تدفقات تجارة النفط؟ إن البيانات الدقيقة التي تصدر في الوقت الحقيقي عن أنماط الشحن بالناقلات المستقاة من النظام الآلي لتحديد الهوية[١] تكشف تحولات كبيرة في طرق الشحن، وهو ما يؤدي إلى أوجه عدم كفاءة اقتصادية.

وقد حظر الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة والولايات المتحدة معظم واردات النفط الخام والمنتجات البترولية من روسيا بعد غزوها أوكرانيا. وذكرت تقارير أن القيود التي فرضها الغرب على المدفوعات بالدولار الأمريكي شكلت حاجزا أمام عمليات الشحن. كما حظر أعضاء مجموعة السبعة خدمات النقل والتأمين للناقلات التي تحمل سلعا أولية روسية تتجاوز مستويات حدية معينة للأسعار.

وتكشف بيانات النظام الآلي لتحديد الهوية حدوث تغير كبير في أنماط حركة الناقلات الروسية منذ ذلك الحين (الشكل البياني ٣-١-١). فقد انخفضت عمليات الشحن بالناقلات من الموانئ الروسية إلى اليابان والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في المدة بين إبريل–يونيو ٢٠١٩، وفي الفترة نفسها من عام ٢٠٢٣. وتوفر بلدان أخرى أيضا إمدادات النفط في الوقت الحالي. على سبيل المثال، يحصل الاتحاد الأوروبي على مزيد من الشحنات من بلدان من بينها النرويج والإمارات العربية المتحدة والولايات المتحدة، لكن هذا الأمر يزيد طول الطرق التي تسلكها الناقلات بمقدار ٢٠٪.[٢]

وعلى الجانب الآخر، زادت شحنات النفط الروسي بعد الغزو إلى بلدان مثل الصين والهند وتركيا والإمارات العربية المتحدة. وحصلت الهند على نحو ٣٥٪ إلى ٤٠٪ من وارداتها من النفط الخام من روسيا خلال المدة إبريل–يونيو ٢٠٢٣، وهي زيادة هائلة من أقل من ٥٪ قبل الحرب في أوكرانيا. وبينما تُعد صادرات الهند من النفط (ومعظمها منتجات بترولية) ضئيلة مقارنة بوارداتها النفطية (ومعظمها من النفط الخام)، فقد زادت البلاد حجم صادراتها النفطية إلى الاتحاد الأوروبي بشكل كبير.

مؤلفا هذا الإطار هما سون مو تشوي وأليساندرا سوتسي.

[١] النظام الآلي لتحديد الهوية هو نظام إلزامي للإبلاغ الذاتي لجميع السفن التي تتجاوز حمولتها الإجمالية ٣٠٠ طن. وهو يُستخدم لإنشاء مؤشرات للتجارة في الوقت الحقيقي (ترد أمثلة في دراسات Arslanalp, Marini, and Tumbarello 2019؛ وCerdeiro and others 2020؛ وArslanalp, Koepke, and Verschuur 2021). ومنصة PortWatch (على الرابط https://www.imf.org/portwatch) هي منصة على شبكة الإنترنت تراقب حالات تعطل حركة التجارة وتقيِّم أثر التداعيات عبر روابط من ميناء إلى ميناء.

[٢] توثق دراسة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (٢٠٢٢) زيادة في أسعار الشحن باستخدام الناقلات في أعقاب الغزو الروسي لأوكرانيا.

الشكل البياني ٣-١-١: التغيرات في عمليات الشحن بالناقلات من موانئ روسيا من عام ٢٠١٩: الربع الثاني إلى عام ٢٠٢٣: الربع الثاني

(طن متري، الانخفاضات باللون الأزرق، والارتفاعات باللون الأحمر)

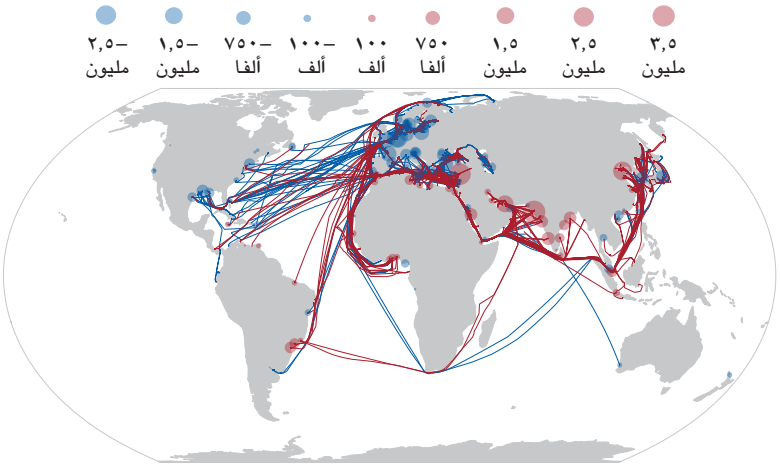

المصادر: Natural Earth؛ ومنصة الأمم المتحدة العالمية؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: يدل حجم الفقاعة على حجم التغير في موانئ الوجهة. وتشير الخطوط إلى خطوط السير.

الإطار ٣-٢: تشرذم أسواق السلع الأولية في التاريخ: كثير من الظلال الرمادية

يشير التاريخ إلى مجموعة متغيرة من حالات التعرض للتشرذم في أسواق السلع الأولية؛ من تعطل حركة التجارة بالكامل إبَّان الحرب العالمية الثانية، ومرورا بالتجارة المحدودة والخاضعة للرقابة خلال الحرب الباردة، وصولا إلى عمليات حظر التجارة وغيرها من القيود على الصادرات. ومن النادر أن يستمر التشرذم نظرا لما تتمتع به السلع الأولية من طابع تبادلي وفرص المراجحة.

خلال الحرب العالمية الثانية، توقفت حركة التجارة بين التكتلات الثلاثة الكبرى – أوروبا تحت سيطرة ألمانيا، وآسيا تحت سيطرة اليابان، وبقية العالم (الحلفاء) (راجع دراسة Findlay and O'Rourke 2007).[١] وقد واجهت بعض التكتلات نقصا في السلع الأولية، مثل حالات نقص النفط الخام (الذي غالبا ما كان الحلفاء ينتجونه) في ألمانيا واليابان، والمطاط الطبيعي (الذي غالبا ما كانت اليابان تنتجه) في دول الحلفاء (راجع دراسة Tuttle 1981). في كلتا الحالتين، عملت الحكومات مع الشركات لتخفيف حدة نقص الإمدادات. واستحدثت ألمانيا صناعة وقود تخليقي قائم على الفحم. وبحلول عام ١٩٤٠، شكل الوقود الذي أنتجته ما يقرب من نصف إمدادات النفط الألماني و٩٥٪ من وقود الطائرات (راجع دراسة Painter 2012). وقامت الولايات المتحدة بتخزين المطاط الطبيعي، وعملت مع دوائر الصناعة لتصنيع مطاط تخليقي (راجع دراسة ACS 1998).

وخلال الحرب الباردة، كانت حركة التجارة بين التكتل الذي تقوده الولايات المتحدة والتكتل الذي يقوده الاتحاد السوفيتي محدودة بسبب الاستراتيجية السوفيتية لتحقيق الاكتفاء الذاتي.[٢] ولجأ الاتحاد السوفيتي إلى مقايضة النفط الخام والغاز الطبيعي وبعض الموارد المعدنية مقابل السلع المصنعة والزراعية، لا سيما القمح. وغالبا ما كان التجار يلتفون على السياسات الحكومية لتيسير ذلك النوع من التبادل (راجع دراسة Farchy and Blas 2021). كما هيمنت الاعتبارات السياسية على أنشطة التجارة. على سبيل المثال، بعد الغزو السوفيتي لأفغانستان، فرض الرئيس الأمريكي آنذاك جيمي كارتر حظرا جزئيا على صادرات الحبوب إلى الاتحاد السوفيتي.[٣] إلا أن ذلك الحظر لم يكن فعالا بسبب الطبيعة العالمية لأسواق الحبوب. وشهدت واردات الاتحاد السوفيتي من القمح الأمريكي انخفاضا حادا، ولكن حل محلها واردات من بلدان أخرى، وخاصة الأرجنتين (راجع دراسة Oki 2008).

وكثيرا ما استُخدمت عمليات الحظر على أسواق السلع الأولية لممارسة ضغط سياسي. فقد فرضت الدول العربية الأعضاء في منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) حظرا على التصدير ضد الولايات المتحدة وبلدان أخرى في عام ١٩٧٣، إبَّان الحرب بين العرب وإسرائيل، وأعلنت تخفيضا في الإنتاج بمقدار ٢٥٪. وأدى ذلك الإجراء إلى ارتفاع أسعار النفط بأكثر من أربعة أضعاف ما بين سبتمبر ١٩٧٣ ويناير ١٩٧٤. وقد تعرضت سوق النفط لاضطرابات كبيرة، ولكنها لم تستمر طويلا بسبب تحويل التجار مسار شحنات النفط إلى البلدان التي استهدفها الحظر، وزيادة الإنتاج من البلدان غير الأعضاء في منظمة أوبك (راجع دراسة McNally 2017). كما اتخذت البلدان المستوردة خطوات للحد من التعرض للمخاطر، على سبيل المثال عن طريق فرض تحسينات في كفاءة هذا القطاع، وإنشاء مخزونات استراتيجية من النفط (راجع دراسة Baffes and Nagle 2022).

ومن الأمثلة الأخرى ذلك الحظر على جنوب إفريقيا أثناء حقبة الفصل العنصري. فقد نفذت عدة حكومات عمليات حظر واسعة النطاق على الصادرات إلى جنوب إفريقيا، ولا سيما النفط الخام. إلا أن العقوبات أصبحت ضعيفة بسبب التجار الذين كانوا على استعداد للمخاطرة بانتهاكها لتوريد النفط بأسعار مرتفعة (راجع دراسة Farchy and Blas 2021). وبصفة عامة، توضح الأمثلة التاريخية قدرة السلع الأولية القابلة للاستبدال على أن تجد طريقها من البلدان المنتجة إلى البلدان المستهلكة، في غياب حواجز تجارية شبه كاملة.

مؤلف هذا الإطار هو بيتر ناغلي.

[١] تأثرت حركة التجارة بين هذه التكتلات والبلدان المحايدة بسبب الحرب. على سبيل المثال، اشترت المملكة المتحدة والولايات المتحدة الكثير من إنتاج التنغستين الإسباني حتى ترفع سعره وتحد من توافره لألمانيا. وبين عامي ١٩٤١ و١٩٤٣، ارتفع سعر التنغستين بمقدار ١٣ ضعفا (راجع دراسة Caruana and Rockoff 2001).

[٢] أدت الحرب الباردة إلى انخفاض حاد في حركة التجارة بين الشرق والغرب، من ثلاثة أرباع حركة التجارة من الشرق في عام ١٩٣٨ إلى ١٤٪ في عام ١٩٥٣. على النقيض من ذلك، زادت حركة التجارة داخل التكتلات والاعتماد المتبادل بينها (راجع دراستي Spulber and Gehrels 1958؛ و Foreman-Peck 1995).

[٣] في عام ١٩٨٠، خطط الاتحاد السوفيتي لاستيراد ٣٥ مليون طن متري من الحبوب – ٢٥ مليون طن منها من الولايات المتحدة. إلا أنه لم يستورد سوى ٨ ملايين طن، وفق التزام في إطار اتفاق سابق (راجع دراسة JEC 1980).

الإطار ٣-٣: التأثيرات الاقتصادية غير المتكافئة لتشرذم أسواق السلع الأولية

تختلف تأثيرات تشرذم أسواق السلع الأولية بين البلدان والأسر. ويوضح هذا الإطار أن البلدان منخفضة الدخل أكثر عرضة للمخاطر في حالة حدوث تشرذم، وخاصة من حيث السلع الأولية الزراعية، بسبب اعتمادها الكبير على واردات السلع الغذائية. وتثير هذه النتيجة مخاوف كبيرة بشأن الأمن الغذائي في حالة تحقق حدوث مزيد من التشرذم.

ولتحديد حجم تأثير تشرذم التجارة في سلع أولية متعددة في آن واحد على إجمالي الناتج المحلي على المدى الطويل، يُستخدم نموذج للتجارة متعدد البلدان والقطاعات في هذا الإطار، وهو يتبع ما ورد في دراسة Caliendo and Parro (2015). وتعزز دراسة Bolhuis, Chen, and Kett (2023) النموذج لتقدير حجم التجارة في ١٣٣ سلعة أولية وإنتاجها في ١٤٥ بلدا. ويُعد العمل العنصر الوحيد للإنتاج، أما الإنتاجية فهي عنصر خارجي. وتُستخدم السلع الأولية كمدخلات وسيطة تتمتع بمرونة بمقدار ١ في جانب العرض على المدى الطويل. ويوضح النموذج هيكل المدخلات–المخرجات في التجارة العالمية ويفترض ضعف مرونة الاستعاضة بين السلع الأولية والمدخلات الأخرى في إنتاج السلع المصنعة. وتحدِّد تكاليف التجارة بحيث لا تكون هناك حركة تجارة في السلع الأولية بين التكتلين.

وتوضح النتائج أن مجمل تأثير تشرذم السلع الأولية يمكن أن يكون محدودا، مع خسائر في إجمالي الناتج المحلي العالمي تبلغ ٠,٣٪ (الشكل البياني ٣-٣-١). على الرغم من هذا، يمكن أن توجد اختلافات كبيرة داخل التكتلين وبينهما. فقد تستفيد بعض الاقتصادات من تحويل التجارة بسبب فقد المنافسين القدرة على النفاذ إلى أسواق التصدير. ويمكن أن يتعرض معظمها لانخفاضات دائمة في الناتج. وقد تكون الخسائر أكبر في بلدان كان حجم تجارتها في السلع الأولية مع التكتل الآخر كبيرا. ويمكن أن تكون الخسائر أكبر في تكتل الصين–روسيا+ والبلدان منخفضة الدخل – التي تكون اقتصاداتها كثيفة الاعتماد على السلع الأولية بشكل أكبر.

بالإضافة إلى هذا، فإن اعتماد البلدان منخفضة الدخل بشكل كبير على واردات السلع الزراعية يمكن أن يجعلها عرضة للمخاطر بصفة خاصة (الشكل البياني ٣-٣-٢). فتعطل حركة التجارة في السلع الغذائية الأساسية وحده كفيل بأن يؤدي إلى خسائر تبلغ ١٪ من إجمالي الناتج المحلي. ويمكن لتشرذم أسواق السلع الأولية أن ينطوي أيضا على تكاليف اجتماعية وإنسانية باهظة، وأن يلحق ضررا بالغا بالأسر محدودة الدخل، التي تنفق نسبة كبيرة من دخلها على الغذاء والوقود.

مؤلفو هذا الإطار هم مارين بولهاوس، وتياتشين شن، وبنجامين كيت. لمزيد من التفاصيل، راجع دراسة Bolhuis, Chen, and Kett (2023).

الشكل البياني ٣-٣-١: خسائر الناتج المقدرة
(نسبة الانحراف عن السيناريو الأساسي)

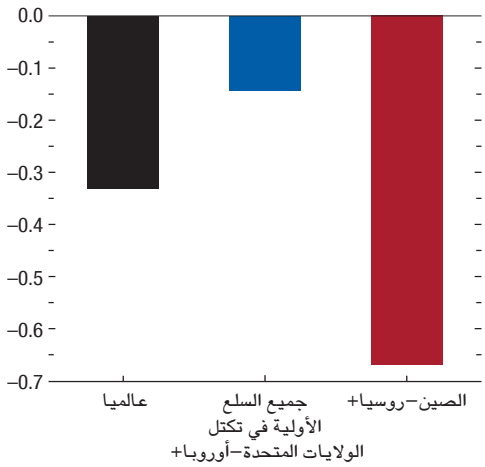

المصادر: هيئة المساحة الجيولوجية البريطانية؛ وقاعدة بيانات Eora لسلاسل الإمداد العالمية؛ ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة؛ ودراسة Gaulier and Zignago (2010)؛ وهيئة المساحة الجيولوجية الأمريكية؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: تمثل الأعمدة الخسائر في إجمالي الناتج المحلي بسبب إلغاء التجارة في السلع الأولية بين التكتلين الافتراضيين مقارنة بالسيناريو الأساسي. ويتم إعداد مجملات خسائر البلدان باستخدام الأوزان الترجيحية على أساس إجمالي الناتج المحلي بتعادل القوى الشرائية. للاطلاع على التفاصيل، راجع دراسة Bolhuis, Chen, and Kett (2023).

الشكل البياني ٣-٣-٢: الخسائر المقدرة في إجمالي الناتج المحلي في البلدان منخفضة الدخل وبلدان أخرى
(نسبة الانحراف عن السيناريو الأساسي)

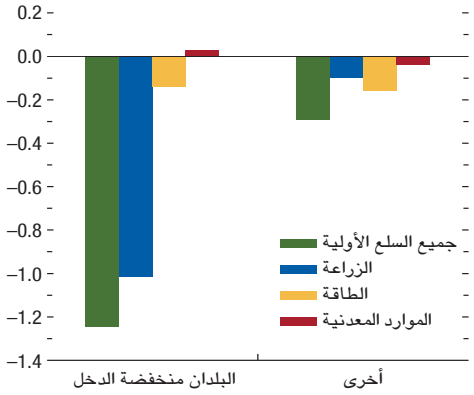

المصادر: هيئة المساحة الجيولوجية البريطانية؛ وقاعدة بيانات Eora لسلاسل الإمداد العالمية؛ ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة؛ ودراسة Gaulier and Zignago (2010)؛ وهيئة المساحة الجيولوجية الأمريكية؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: تمثل الأعمدة الخسائر في إجمالي الناتج المحلي بسبب إلغاء التجارة في مجموعات سلع أولية بين التكتلين الافتراضيين مقارنة بالسيناريو الأساسي. ويتم إعداد مجملات خسائر البلدان باستخدام الأوزان الترجيحية على أساس إجمالي الناتج المحلي بتعادل القوى الشرائية. للاطلاع على التفاصيل، راجع دراسة Bolhuis, Chen, and Kett (2023).

المراجع

Acemoglu, Daron. 2002. "Directed Technological Change." *Review of Economic Studies* 69: 781–809.

Acemoglu, Daron, Philippe Aghion, Leonardo Bursztyn, and David Hemous. 2012. "The Environment and Directed Technical Change." *American Economic Review* 102 (1): 131–66.

Aiyar, Shekhar, Jiaqian Chen, Christian Ebeke, Roberto Garcia-Saltos, Tryggvi Gudmundsson, Anna Ilyina, Alvar Kangur, and others. 2023. "Geoeconomic Fragmentation and the Future of Multilateralism." IMF Staff Discussion Note 23/001, International Monetary Fund, Washington, DC.

Albrizio, Silvia, John Bluedorn, Christoffer Koch, Andrea Pescatori, and Martin Stuermer. 2023. "Sectoral Shocks and the Role of Market Integration: The Role of Natural Gas." *American Economic Review Papers and Proceedings* 113: 43–46.

Alvarez, Jorge, Alexandre Balduino Sollaci, Mehdi Benatiya Andaloussi, Chiara Maggi, Martin Stuermer, and Petia Topalova. 2023. "Geoeconomic Fragmentation and Commodity Markets." IMF Working Paper 23/201, International Monetary Fund, Washington, DC.

American Chemical Society (ACS). 1998. "United States Synthetic Rubber Program, 1939–1945." American Chemical Society Division of the History of Chemistry and the Office of Communications, Washington, DC.

Antràs, Pol, Davin Chor, Thibault Fally, and Russell Hillberry. 2012. "Measuring the Upstreamness of Production and Trade Flows." *American Economic Review Papers and Proceedings* 102 (3): 412–16.

Arezki, Rabah, Frederick van der Ploeg, and Frederik Toscani. 2019. "The Shifting Natural Wealth of Nations: The Role of Market Orientation," *Journal of Development Economics* 138: 228–45.

Arndt, Sven, and Henryk Kierzkowski, eds. 2000. *Fragmentation: New Production Patterns in the Global Economy.* New York, NY: Oxford University Press.

Arslanalp, Serkan, Robin Koepke, and Jasper Verschuur. 2021. "Tracking Trade from Space: An Application to Pacific Island Countries." IMF Working Paper 21/225, International Monetary Fund, Washington, DC.

Arslanalp, Serkan, Marco Marini, and Patrizia Tumbarello. 2019. "Big Data on Vessel Traffic: Nowcasting Trade Flows in Real Time." IMF Working Paper 19/275, International Monetary Fund, Washington, DC.

Attinasi, Maria Grazia, Lukas Boeckelmann, and Baptiste Meunier. 2023. "Friend-Shoring Global Value Chains: A Model-Based Assessment." European Central Bank Economic Bulletin 2, European Central Bank, Frankfurt.

Baffes, John, and Peter Nagle. 2022. *Commodity Markets: Evolution, Challenges, and Policies.* Washington, DC: World Bank.

Boer, Lukas, Andrea Pescatori, and Martin Stuermer. 2023. "Energy Transition Metals: Bottleneck for Net-Zero Emissions?" *Journal of the European Economic Association*. Published ahead of print, June 14, 2023. https://academic.oup.com/jeea/advance-article-abstract/doi/10.1093/jeea/jvad039/7198110.

Bolhuis, Marijn, Jack Chen, and Ben Kett. 2023. "Fragmentation in Global Trade: Accounting for Commodities." IMF Working Paper 23/73, International Monetary Fund, Washington, DC.

Bown, Chad. 2023. "The Challenge of Export Controls." *Finance & Development* (June): 18–21.

Burke, Marshall, and Eoin McGuirk. 2020. "The Economic Origins of Conflict in Africa." *Journal of Political Economy* 128 (10): 3940–97.

Caldara, Dario, and Matteo Iacoviello. 2022. "Measuring Geopolitical Risk." *American Economic Review* 112 (4): 1194–225.

Caliendo, Lorenzo, and Fernando Parro. 2015. "Estimates of the Trade and Welfare Effects of NAFTA." *Review of Economic Studies* 82 (1): 1–44.

Carter, Colin, Gordon Rausser, and Aaron Smith. 2011. "Commodity Booms and Busts." *Annual Review of Resource Economics* 3: 87–118.

Caruana, Leonard, and Hugh Rockoff. 2001. "A Wolfram in Sheep's Clothing: U.S. Economic Warfare in Spain, 1940–1944." NBER Historical Paper 132, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.

Cavalcanti, Tiago V. de V., Kamiar Mohaddes, and Mehdi Raissi. 2015. "Commodity Price Volatility and the Sources of Growth." *Journal of Applied Econometrics* 30: 857–73.

Cerdeiro, Diego A., Johannes Eugster, Rui C. Mano, Dirk Muir, and Shanaka J. Peiris. 2021. "Sizing Up the Effects of Technological Decoupling." IMF Working Paper 21/69, International Monetary Fund, Washington, DC.

Cerdeiro, Diego, Andras Komaromi, Yang Liu, and Mamoon Saeed. 2020. "World Seaborne Trade in Real Time: A Proof of Concept for Building AIS-Based Nowcasts from Scratch." IMF Working Paper 20/57, International Monetary Fund, Washington, DC.

Dahl, Carol. 2020. "Mineral Elasticity of Demand and Supply Database." Working Paper 2020-2, Colorado School of Mines, Golden, CO.

Deardorff, Alan V. 2001. "Fragmentation in Simple Trade Models." *North American Journal of Economics and Finance* 12 (2): 121–37.

Fally, Thibault, and James Sayre. 2018. "Commodity Trade Matters." NBER Working Paper 24965, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.

Farchy, Jack, and Javier Blas. 2021. *The World for Sale: Money, Power, and the Traders Who Barter the Earth's Resources*. New York, NY: Oxford University Press.

Felbermayr, Gabriel, Hendrik Mahlkow, and Alexander Sandkamp. 2022. "Cutting through the Value Chain: The Long-Run Effects of Decoupling the East from the West." Kiel Working Paper 2210, Kiel Institute for the World Economy, Kiel, Germany.

Irwin, Douglas. 2019. "Does Trade Reform Promote Economic Growth: A Review of Recent Evidence." NBER Working Paper 25927, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.

Jaakkola, Niko, Daniel Spiro, and Arthur A. Van Benthem. 2019. "Finders, Keepers?" *Journal of Public Economics* 169: 17–33.

Jacks, David, Kevin O'Rourke, and Jeffrey Williamson. 2011. "Commodity Price Volatility and World Market Integration." *Review of Economics and Statistics* 93 (3): 800–13.

Jakubik, Adam, and Michele Ruta. 2023. "Trading with Friends in Uncertain Times." IMF Working Paper 23/124, International Monetary Fund, Washington, DC.

Javorcik, Beata, Lucas Kitzmueller, Helena Schweiger, and Ali Yildirim. 2022. "Economic Costs of Friend-Shoring." EBRD Working Paper 274, European Bank for Reconstruction and Development, London.

Joint Economic Committee (JEC). 1980. "The Impact of the Soviet Grain Embargo on Rail and Barge Transportation." Hearing before the Subcommittee on Economic Growth and Stabilization of the Joint Economic Committee, Congress of the United States, Washington, DC.

Kelley, Colin P., Shahrzad Mohtadi, Mark A. Cane, and Yochanan Kushnir. 2015. "Climate Change in the Fertile Crescent and Implications of the Recent Syrian Drought." *Proceedings of the National Academy of Sciences of the United States of America* 112: 3241–46.

Leeds, Brett Ashley, Jeffrey M. Ritter, Sara McLaughlin Mitchell, and Andrew G. Long. 2002. "Alliance Treaty Obligations and Provisions, 1815–1944." *International Interactions* 28: 237–60.

Lemoine, Derek. Forthcoming. "Innovation-Led Transitions in Energy Supply." *American Economic Journal: Macroeconomics*.

Leruth, Luc, Adnan Mazarei, Pierre Régibeau, and Luc Renneboog. 2022. "Green Energy Depends on Critical Minerals: Who Controls the Supply Chains?" PIIE Working Paper 22-12, Peterson Institute for International Economics, Washington, DC.

McNally, Robert. 2017. *Crude Volatility: The History and the Future of Boom-Bust Oil Prices.* New York, NY: Center on Global Energy Policy.

Missirian, Anouch, and Wolfram Schlenker. 2017. "Asylum Applications Respond to Temperature Fluctuations." *Science* 358 (6370): 1610–14.

Oki, Kazuhisa. 2008. "U.S. Food Export Controls Policy: Three Cases from 1973 to 1981." USJP Occasional Paper 08-13, Program on US-Japan Relations, Harvard University, Cambridge, MA.

Painter, David. 2012. "Oil and the American Century." *Journal of American History* 99 (1): 24–39.

Schwerhoff, Gregor, and Martin Stuermer. 2020. "Non-renewable Resources, Extraction Technology and Endogenous Growth." Dallas Federal Reserve Working Paper 1506, Dallas Federal Reserve, Dallas, TX.

Feyrer, James. 2019. "Trade and Income—Exploiting Time Series in Geography." *American Economic Journal: Applied Economics* 11(4): 1–35.

Feyrer, James. 2021. "Distance, Trade, and Income—The 1967 to 1975 Closing of the Suez Canal as a Natural Experiment." *Journal of Development Economics* 153: 102708.

Financial Stability Board (FSB). 2023. "The Financial Stability Aspects of Commodities Markets." Report to the G20, Financial Stability Board, Basel.

Findlay, Ronald, and Kevin O'Rourke. 2007. *Power and Plenty: Trade, War, and the World Economy in the Second Millennium*. Princeton, NJ: Princeton University Press.

Foreman-Peck, James. 1995. *A History of the World Economy: International Economic Relations since 1850*. New York, NY: Harvester Wheatsheaf.

Gaulier, Guillaume, and Soledad Zignago. 2010. "BACI: International Trade Database at the Product-Level; The 1994–2007 Version." CEPII Working Paper 2010-23, Centre d'Études Prospectives et d'Informations Internationales, Paris.

Giordani, Paolo, Nadia Rocha, and Michele Ruta. 2016. "Food Prices and the Multiplier Effect of Trade Policy." *Journal of International Economics* 101: 102–22.

Góes, Carlos, and Eddy Bekkers. 2022. "The Impact of Geopolitical Conflicts on Trade, Growth, and Innovation." Staff Working Paper ERSD-2022-09, Economic Research and Statistics Division, World Trade Organization, Geneva.

Goldberg, Pinelopi, and Tristan Reed. 2023. "Is the Global Economy Deglobalizing? And If So, Why? And What Is Next?" Paper presented at the Brookings Papers on Economic Activity conference, Brookings Institution, Washington, DC, March 31.

Gustafson, Robert. 1958. "Implications of Recent Research on Optimal Storage Rules." *Journal of Farm Economics* 40: 290–300.

Hakobyan, Shushanik, Sergii Meleshchuk, and Robert Zymek. 2023. "Divided We Fall: Differential Exposure to Geopolitical Fragmentation and Trade." Unpublished, International Monetary Fund, Washington, DC.

Hassan, Tarek, Stephan Hollander, Laurence van Lent, and Ahmed Tahoun. 2019. "Firm-Level Political Risk: Measurement and Effects." *Quarterly Journal of Economics* 134 (4): 2135–202.

Hassler, John, Per Krusell, and Conny Olovsson. 2021. "Directed Technical Change as a Response to Natural-Resource Scarcity." *Journal of Political Economy* 129 (11): 3039–72.

International Energy Agency (IEA). 2021. *The Role of Minerals in the Clean Energy Transition*. Paris: IEA.

International Energy Agency (IEA). 2023. *Critical Minerals Market Review 2023*. Paris: IEA.

International Monetary Fund (IMF). 2023. "G20 Background Note on the Macroeconomic Impact of Food and Energy Insecurity." International Monetary Fund, Washington, DC.

United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD). 2022. *Review of Marine Transport: Navigating Stormy Waters*. Geneva: UNCTAD.

United States Geological Survey (USGS). 2023. *Mineral Commodities Summaries 2023.* Reston, VA: USGS.

Williams, John. 1936. "Speculation and Carryover." *Quarterly Journal of Economics* 50 (3): 436–55.

Wright, Brian, and Jeffrey Williams. 1982. "The Economic Role of Commodity Storage." *Economic Journal* 92 (367): 596–614.

Signorino, Curtis S., and Jeffrey M. Ritter. 1999. "Tau-b or Not Tau-b: Measuring the Similarity of Foreign Policy Positions." *International Studies Quarterly* 43 (1): 115–44.

Spulber, Nicolas, and Franz Gehrels. 1958. "The Operation of Trade within the Soviet Bloc." *Review of Economics and Statistics* 40 (2): 140–48.

Tuttle, William. 1981. "The Birth of an Industry: The Synthetic Rubber 'Mess' in World War II." *Technology and Culture* 22 (1): 35–67.

الملحق الإحصائي

يقدم

الملحق الإحصائي بيانات تاريخية وكذلك توقعات اقتصادية. ويتألف من ثمانية أقسام على النحو التالي: الافتراضات، والجديد، والبيانات والأعراف المتبعة، وملحوظات قُطْرية، وتصنيف البلدان، والخصائص العامة لمجموعات البلدان وتكوينها وفق تصنيف تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، وتوثيق البيانات الرئيسية، والجداول الإحصائية.

ويلخِّص القسم الأول الافتراضات التي تستند إليها التقديرات والتوقعات للفترة ٢٠٢٣–٢٠٢٤. ويعرض القسم الثاني وصفا موجزا للتغيرات التي طرأت على قاعدة البيانات والجداول الإحصائية منذ عدد إبريل ٢٠٢٣ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، بينما يقدم القسم الثالث وصفا عاما للبيانات والأعراف المتبعة في حساب البيانات المجمعة للمجموعات القُطرية. ويعرض القسم الرابع معلومات أساسية مختارة عن كل بلد. ويلخص القسم الخامس تصنيف البلدان ضمن المجموعات المختلفة الواردة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، ويشرح القسم السادس هذا التصنيف بمزيد من التفاصيل. ويعرض القسم السابع معلومات عن أساليب ومعايير إعداد التقارير بشأن مؤشرات الحسابات القومية ومالية الحكومة في البلدان الأعضاء التي يشملها هذا التقرير.

أما القسم الأخير، وهو القسم الرئيسي، فيتضمن الجداول الإحصائية. ويُدرج الملحق الإحصائي ألف ضمن هذا التقرير، بينما يمكن الاطلاع إلكترونيا على الملحق الإحصائي باء من خلال هذا الرابط: www.imf.org/en/Publications/WEO.

وقد أُعدت بيانات هذه الجداول على أساس المعلومات المتاحة حتى ٢٥ سبتمبر ٢٠٢٣. وتيسيرا على القراء فحسب، أوليت أرقام الفترة ٢٠٢٣ – ٢٠٢٤ نفس العناية المتوخاة في البيانات التاريخية؛ ولكنها مجرد توقعات، ومن ثم فلا ينبغي اعتبارها بنفس درجة الدقة.

الافتراضات

يُفترض استمرار ثبات أسعار الصرف الفعلية الحقيقية في الاقتصادات المتقدمة عند مستوياتها المتوسطة المقيسة خلال الفترة من ٢٥ يوليو ٢٠٢٣ إلى ٢٢ أغسطس ٢٠٢٣. وبالنسبة لعامي ٢٠٢٣ و٢٠٢٤، تشير هذه الافتراضات إلى متوسط سعر صرف قدره ١,٣٤٠ و١,٣٤٠ للدولار الأمريكي مقابل وحدة حقوق السحب الخاصة، و١,٠٨٨ و١,٠٩٤ مقابل اليورو،[1] و١٣٩,١ و١٤٣,١ مقابل الين، على الترتيب.

أما متوسط سعر النفط، فمن المفترض أنه سيبلغ ٨٠,٤٩ دولار للبرميل في ٢٠٢٣ و٧٩,٩٢ دولار للبرميل في ٢٠٢٤.

ويُفترض أيضا استمرار السلطات الوطنية في تنفيذ سياساتها السارية. ويقدم الإطار ألف–١ شرحا للافتراضات الأكثر تحديدا بشأن السياسات والتي تستند إليها التوقعات لاقتصادات مختارة.

أما عن أسعار الفائدة، فمن المفترض أن متوسط العائد على السندات الحكومية ذات أجل ٣ أشهر سيبلغ ٥,٣٪ في ٢٠٢٣ و٥,٤٪ في ٢٠٢٤ في الولايات المتحدة الأمريكية، و٣,٠٪ في ٢٠٢٣ و٣,٢٪ في ٢٠٢٤ في منطقة اليورو، و–٠,٢٪ في ٢٠٢٣ و–٠,١٪ في ٢٠٢٤ في اليابان. كذلك يُفترض أن متوسط العائد على السندات الحكومية ذات أجل ١٠ سنوات سيبلغ ٣,٨٪ في ٢٠٢٣ و٤,٠٪ في ٢٠٢٤ في الولايات المتحدة الأمريكية، و٢,٤٪ في ٢٠٢٣ و٢,٦٪ في ٢٠٢٤ في منطقة اليورو، و٠,٥٪ في ٢٠٢٣ و٠,٦٪ في ٢٠٢٤ في اليابان.

الجديد

- توقعات القطاع المالي الخاصة بإكوادور التي تم استبعادها في السابق بسبب المناقشات الجارية حول برنامجها مع الصندوق تم إدراجها في هذا العدد.
- تُستبعد البيانات والتوقعات الخاصة بإريتريا للفترة ٢٠٢٠–٢٠٢٨ من قاعدة البيانات بسبب القصور في إبلاغ البيانات.
- تُستبعد التوقعات الخاصة بسري لانكا للفترة ٢٠٢٣–٢٠٢٨ من النشر بسبب المناقشات الجارية حول إعادة هيكلة ديونها السيادية.
- التوقعات الخاصة بأوكرانيا للفترة ٢٠٢٤–٢٠٢٨ تتسق مع السيناريو الأساسي للبرنامج وتم إدراجها في هذا العدد.
- بالنسبة للضفة الغربية وغزة، بعض التوقعات للفترة ٢٠٢٢–٢٠٢٨ تم استبعادها من النشر لحين إجراء بعض التعديلات المنهجية على سلسلة الإحصاءات.

[1] فيما يتعلق باستحداث اليورو، قرر مجلس الاتحاد الأوروبي بتاريخ ٣١ ديسمبر ١٩٩٨ بدء سريان أسعار التحويل الثابتة غير القابلة للتعديل بين اليورو وعملات البلدان الأعضاء التي أقرت استخدامه، وذلك اعتبارا من ١ يناير ١٩٩٩ على النحو الوارد في الإطار ٥–٤ في عدد أكتوبر ١٩٩٨ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. راجع هذا الإطار أيضا للتعرف على التفاصيل حول الأساليب التي تم استخدامها في تحديد أسعار التحويل. وللاطلاع على أحدث جدول لأسعار التحول الثابتة، راجع الملحق الإحصائي في عدد إبريل ٢٠٢٣ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي.

البيانات والأعراف المتبعة

تشكل البيانات والتوقعات المتعلقة بعدد ١٩٦ اقتصادا الأساس الإحصائي لقاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. وتشترك في حفظ هذه البيانات إدارة البحوث وإدارات المناطق الجغرافية في صندوق النقد الدولي، حيث تتولى الأخيرة تحديث التوقعات القُطْرية بانتظام استنادا إلى افتراضات عالمية متسقة.

ورغم أن الهيئات الإحصائية الوطنية هي المرجع النهائي في تقديم البيانات التاريخية والتعاريف المستخدمة، فإن المنظمات الدولية تشارك بدورها في القضايا الإحصائية بغية تحقيق التوافق بين المنهجيات المختلفة لإعداد الإحصاءات على المستوى الوطني، بما في ذلك الأطر التحليلية والمفاهيم والتعاريف والتصنيفات وإجراءات التقدير المستخدمة في إنتاج الإحصاءات الاقتصادية. وتمثل قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي انعكاسا للمعلومات المأخوذة من مصادرها، سواء كانت هيئات وطنية أو منظمات دولية.

وتتوافق عموما البيانات الاقتصادية الكلية لمعظم البلدان وفقا لطريقة عرضها في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي مع نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ (SNA 2008). وقد تمت مواءمة جميع معايير الصندوق الإحصائية القطاعية – أي الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي (BPM6)، ودليل الإحصاءات النقدية والمالية والمرشد لإعداد بياناته، ودليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠١٤ (GFSM 2014) – مع نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨. وتعبر هذه المعايير عن مدى الاهتمام الخاص الذي يوليه الصندوق للمراكز الخارجية والتطورات النقدية واستقرار القطاع المالي وأوضاع المالية العامة للقطاع العام في مختلف البلدان الأعضاء. ومع صدور هذه الأدلة بدأت جديا عملية مواءمة البيانات القُطرية مع المعايير الجديدة. غير أن تطابق البيانات التام مع الأدلة يعتمد في نهاية المطاف على قيام معدي الإحصاءات الوطنية بتقديم بيانات قُطرية منقحة. وبالتالي فإن تقديرات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي تتماشى مع هذه الأدلة بصورة جزئية فحسب. ومع ذلك، فإن التحول إلى المعايير المُحدَّثة، سيكون، بالنسبة لكثير من البلدان، ضئيل الأثر على الأرصدة والمجملات الأساسية. وقد اعتمدت بلدان أخرى كثيرة أحدث المعايير على أساس جزئي وستواصل تطبيقها لسنوات قادمة.[٢]

وتُستمد بيانات إجمالي المالية العامة وصافي الدين في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي من مصادر البيانات الرسمية وتقديرات خبراء الصندوق. ورغم محاولات تحقيق الاتساق بين بيانات إجمالي وصافي الدين وفقا للتعاريف الواردة في دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠١٤، فإن هذه البيانات قد تنحرف في بعض الأحيان عن التعاريف الرسمية نتيجة لنقص البيانات أو بعض الظروف الخاصة ببلدان معينة. وعلى الرغم من بذل كل الجهود الممكنة لضمان اتساق البيانات الواردة في هذا التقرير وجعلها قابلة للمقارنة دوليا، فإن الاختلافات في نطاق تغطية كل من القطاعات والأدوات تعني عدم إمكانية مقارنة هذه البيانات على مستوى العالم. ومع ورود مزيد من المعلومات، فإن أي تغييرات في مصادر البيانات أو نطاق تغطية الأدوات يمكن أن تؤدي إلى إجراء تعديلات في البيانات قد تكون كبيرة في بعض الأحيان. وللاطلاع على توضيح للانحرافات في نطاق تغطية القطاعات والأدوات، يرجى الرجوع للبيانات الوصفية في قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي عبر شبكة الإنترنت.

وتتضمن البيانات المجمعة للمجموعات القُطْرية الواردة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي إما مجاميع كلية أو متوسطات مرجحة لبيانات البلدان المنفردة. ويُعبَّر عن متوسطات معدلات النمو التي تغطي عدة سنوات في شكل معدلات تغير سنوية مركبة،[٣] ما لم يُذكر خلاف ذلك. وتُستخدم متوسطات مرجحة حسابيا لجميع بيانات مجموعة اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية – ما عدا بيانات التضخم ونمو النقود التي تستخدم لها متوسطات هندسية. وفيما يلي الأعراف المتبعة في هذا الخصوص:

الأرقام المجمعة لأسعار الصرف وأسعار الفائدة ومعدلات نمو المجملات النقدية في المجموعات القُطْرية المختلفة تكون مرجحة بإجمالي الناتج المحلي المحول إلى دولارات أمريكية بأسعار الصرف السائدة في السوق (التي يُحسب متوسطها للسنوات الثلاث السابقة) كنسبة من إجمالي الناتج المحلي للمجموعة.

الأرقام المجمعة للبيانات الأخرى المتعلقة بالاقتصاد المحلي، سواء كانت معدلات أو نسب النمو، ترجَّح على أساس إجمالي الناتج المحلي المقوم بتعادل القوى الشرائية كنسبة من إجمالي الناتج المحلي العالمي الكلي أو إجمالي الناتج المحلي الكلي للمجموعة.[٤] ولأغراض تجميع بيانات التضخم للعالم والاقتصادات المتقدمة (والمجموعات الفرعية)، تمثل معدلات التضخم السنوية نسب مئوية بسيطة للتغيرات عن السنوات السابقة. ولتجميع بيانات التضخم لاقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية (والمجموعات الفرعية)، تستند المعدلات إلى الفروق اللوغاريتمية.

الأرقام المجمعة لنصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي حسب تعادل القوى الشرائية هي مجموع بيانات البلد الواحد بعد تحويلها إلى الدولار الدولي في السنوات المشار إليها.

[٢] يطبق العديد من البلدان نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ أو النظام الأوروبي للحسابات القومية والإقليمية لعام ٢٠١٠، ويستخدم عدد قليل من البلدان طبعات أقدم من طبعة ١٩٩٣ من نظام الحسابات القومية. ومن المتوقع أن تتبع البلدان نمطا مشابها في اعتماد الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، ودليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠١٤. ويرجى الرجوع إلى الجدول «زاي» الذي يضم قوائم بالمعايير الإحصائية المعتمدة في كل بلد.

[٣] تحُسب متوسطات إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، والتضخم، ونصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، وأسعار السلع الأولية بناء على معدلات التغير السنوية المركبة، ما عدا معدل البطالة الذي يُحسب على أساس المتوسط الحسابي البسيط.

[٤] راجع الإطار ١–١ في عدد أكتوبر ٢٠٢٠ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي للاطلاع على ملخص للأوزان الترجيحية المعدلة القائمة على تعادل القوى الشرائية، و«أوزان تعادل القوى الشرائية في الصيغة المعدلة» ضمن تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي الصادر في يوليو ٢٠١٤، والملحق ١–١ في عدد إبريل ٢٠٠٨ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، والإطار ألف–٢ في عدد إبريل ٢٠٠٤ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، والإطار ألف–١ ضمن عدد مايو ٢٠٠٠ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، والملحق الرابع في عدد مايو ١٩٩٣ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. وراجع أيضا Anne-Marie Gulde and Marianne Schulze-Ghattas, "Purchasing-Power-Parity-Based Weights for the *World Economic Outlook*," in *Staff Studies for the World Economic Outlook* (Washington, DC: International Monetary Fund, December 1993), 106–3.

ما لم يُذكر خلاف ذلك، فإن الأرقام المجمعة لكل قطاعات منطقة اليورو مصححة لكي تأخذ في الاعتبار أوجه التباين في البيانات المبلغة عن المعاملات داخل المنطقة. وتُستخدم بيانات إجمالي الناتج المحلي السنوي غير المعدَّلة لمنطقة اليورو ولمعظم البلدان المنفردة، باستثناء قبرص وآيرلندا والبرتغال وإسبانيا التي تبلِّغ البيانات بعد تعديل التقويم. وبالنسبة للبيانات السابقة على عام ١٩٩٩، فإن أسعار صرف وحدة النقد الأوروبية لعام ١٩٩٥ هي المستخدمة في إعداد البيانات المجمعة.

الأرقام المجمعة لبيانات المالية العامة هي حاصل جمع بيانات البلدان المنفردة بعد تحويلها إلى الدولار الأمريكي بمتوسط أسعار الصرف السائدة في السوق في الأعوام المشار إليها.

الأرقام المجمعة لمعدلات البطالة ونمو التوظيف مرجحة بحجم القوى العاملة كنسبة من القوى العاملة للمجموعة.

الأرقام المجمعة المتعلقة بإحصاءات القطاع الخارجي هي حاصل جمع بيانات البلدان المنفردة بعد تحويلها إلى دولارات أمريكية بمتوسط أسعار الصرف السائدة في السوق في السنوات المشار إليها بالنسبة لبيانات ميزان المدفوعات وبأسعار الصرف السائدة في السوق في نهاية العام بالنسبة للدين المقوم بعملات غير الدولار الأمريكي.

غير أن الأرقام المجمعة للتغيرات في أحجام التجارة الخارجية وأسعارها هي متوسطات حسابية للتغيرات المعبر عنها كنسب مئوية في كل بلد منفرد مرجحة على أساس القيمة الدولارية للصادرات أو الواردات كنسبة من مجموع الصادرات أو الواردات العالمية أو صادرات أو واردات المجموعة (في السنة السابقة).

تحُتسب الأرقام المجمعة للمجموعة إذا كانت تمثل ٩٠٪ أو أكثر من حصة الأوزان الترجيحية للمجموعة، ما لم يُذكر خلاف ذلك.

تشير البيانات إلى السنوات التقويمية، باستثناء عدد قليل من البلدان التي تستخدم السنة المالية. ويعرض الجدول «واو» قائمة بالاقتصادات التي تعتمد فترات استثنائية لتبليغ بيانات الحسابات القومية ومالية الحكومة.

بالنسبة لبعض البلدان، تستند أرقام عام ٢٠٢٢ وما قبله إلى تقديرات وليس إلى نتائج فعلية. ويضم الجدول «زاي» قوائم بآخر النتائج الفعلية لمؤشرات الحسابات القومية، والأسعار، ومالية الحكومة، وميزان المدفوعات لكل بلد.

ملحوظات قُطرية

أفغانستان: البيانات لعامي ٢٠٢١ و٢٠٢٢ عبارة عن تقديرات لمجموعة مختارة من المؤشرات فقط، وتُستبعد التوقعات للفترة ٢٠٢٣–٢٠٢٨ نظرا لما يكتنفها من عدم يقين كبير إلى درجة غير معتادة، حيث توقف التعاون بين الصندوق والبلد بسبب عدم وضوح الرؤية في المجتمع الدولي بشأن الاعتراف بالحكومة في أفغانستان.

الجزائر: يشمل مجموع المصروفات الحكومية وصافي الإقراض/الاقتراض صافي الإقراض الحكومي الذي يعكس في معظمه الدعم المقدم إلى نظام التقاعد وهيئات القطاع العام الأخرى.

الأرجنتين: يبدأ مؤشر أسعار المستهلكين (CPI) الرسمي الوطني في ديسمبر ٢٠١٦. وبالنسبة للفترات السابقة، تشتمل بيانات مؤشر أسعار المستهلكين على مؤشر منطقة بوينس آيرس الكبرى (قبل ديسمبر ٢٠١٣)، ومؤشر أسعار المستهلكين الوطني (IPCNu، ديسمبر ٢٠١٣ إلى أكتوبر ٢٠١٥)، ومؤشر أسعار المستهلكين لمدينة بوينس آيرس (نوفمبر ٢٠١٥ إلى إبريل ٢٠١٦)، ومؤشر أسعار المستهلكين لمنطقة بوينس آيرس الكبرى (من مايو ٢٠١٦ إلى ديسمبر ٢٠١٦). ونظرا لفروق التغطية الجغرافية، والأوزان، والمعاينة والمنهجية التي تجعل قابلية المقارنة محدودة بالنسبة لسلاسل البيانات المذكورة، لا يورد تقرير آفاق الاقتصاد العالمي متوسط التضخم في مؤشر أسعار المستهلكين للفترة ٢٠١٤–٢٠١٦ وتضخم آخر الفترة ٢٠١٥–٢٠١٦. وبالإضافة إلى ذلك، فقد أوقفت الأرجنتين نشر بيانات سوق العمل اعتبارا من الربع الرابع من عام ٢٠١٥ وأصبحت هناك سلسلة بيانات جديدة متاحة بدءا من الربع الثاني من عام ٢٠١٦.

بنغلاديش: تُعرض البيانات والتنبؤات على أساس السنة المالية. غير أن مجملات المجموعات القطرية التي تشمل بنغلاديش تستند إلى تقديرات السنة التقويمية لإجمالي الناتج المحلي الحقيقي وإجمالي الناتج المحلي المحسوب على أساس تعادل القوى الشرائية.

كوستاريكا: تم توسيع تعريف الحكومة المركزية اعتبارا من ١ يناير ٢٠٢١، ليتضمن ٥١ كيانا عاما وفق القانون رقم ٩٥٢٤. وتُعَدَّل البيانات بدءا من ٢٠١٩ لإتاحة إمكانية المقارنة.

الجمهورية الدومينيكية: تشمل سلسلة بيانات المالية العامة ما يلي: بيانات الدين العام، وخدمة الدين، والأرصدة الهيكلية/المعدلة لاستبعاد أثر العوامل الدورية كلها يتعلق بالقطاع العام الموحد (الذي يشمل الحكومة المركزية، وبقية القطاع العام غير المالي، والبنك المركزي)، أما بقية سلسلة بيانات المالية العامة فهي تتعلق بالحكومة المركزية.

إريتريا: تُستبعد البيانات والتوقعات للفترة ٢٠٢٠–٢٠٢٨ من قاعدة البيانات بسبب القصور في إبلاغ البيانات.

الهند: يتم حساب معدلات نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وفق الحسابات القومية: فتُستخدم ٢٠٠٤/٢٠٠٥ كسنة أساس للفترة من ١٩٩٨ إلى ٢٠١١، ثم سنة ٢٠١١ / ٢٠١٢ كسنة أساس لما بعدها.

إيران: القيم التاريخية لإجمالي الناتج المحلي الاسمي بالدولار الأمريكي محسوبة باستخدام سعر الصرف الرسمي حتى عام ٢٠١٧. واعتبارا من عام ٢٠١٨ وما بعده، يُستخدم سعر صرف النظام المتكامل لعمليات الصرف الأجنبي (NIMA)، بدلا من سعر الصرف الرسمي، في تحويل إجمالي الناتج المحلي بالريال الاسمي إلى الدولار الأمريكي. وحسب تقييم خبراء صندوق النقد الدولي، يعد سعر صرف النظام المتكامل لعمليات الصرف الأجنبي أكثر دقة في التعبير عن سعر الصرف المرجح بقيمة المعاملات في الاقتصاد خلال تلك الفترة.

إيطاليا: البيانات والتنبؤات تعكس المعلومات المتاحة حتى ٢١ سبتمبر ٢٠٢٣.

لبنان: البيانات للفترة ٢٠٢١–٢٠٢٢ تعكس تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي، وليست صادرة عن السلطات الوطنية. والتوقعات للفترة ٢٠٢٣–٢٠٢٨ تم حذفها نظرا لما يكتنفها من عدم يقين كبير بدرجة غير معتادة.

ليبيا: التوقعات لا تتضمن تأثير الفيضانات التي شهدتها ليبيا في سبتمبر ٢٠٢٣.

سيراليون: أُعيد تقويم العملة بتاريخ ١ يوليو ٢٠٢٢، ولكن البيانات بالعملة المحلية الواردة في عدد أكتوبر ٢٠٢٣ من آفاق الاقتصاد العالمي لا تزال مقومة بالعملة السابقة.

سري لانكا: تم استبعاد التوقعات للفترة ٢٠٢٣–٢٠٢٨ من النشر بسبب المناقشات الجارية حول إعادة هيكلة الدين السيادي.

السودان: تعكس التوقعات تحليلات الخبراء التي تفترض انتهاء الصراع في نهاية عام ٢٠٢٣.

سوريا: تُستبعد بيانات عام ٢٠١١ وما بعده بسبب عدم اليقين بشأن الموقف السياسي.

تركيا: تستند التوقعات إلى المعلومات المتاحة حتى ٨ سبتمبر ٢٠٢٣، ولا تعكس بالكامل رفع سعر الفائدة الأساسي والتشديد الكمي الإضافي بعد هذا التاريخ.

تركمانستان: بيانات إجمالي الناتج المحلي الحقيقي هي التقديرات التي أعدها خبراء صندوق النقد الدولي تماشيا مع المنهجيات الدولية (SNA) باستخدام تقديرات ومصادر رسمية مثل قواعد بيانات الأمم المتحدة والبنك الدولي. وتُستبعد من تقديرات وتوقعات رصيد المالية العامة العائدات المتحققة من إصدارات السندات المحلية وكذلك من عمليات الخصخصة، تماشيا مع دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠١٤. وتتضمن تقديرات السلطات الرسمية لأرصدة المالية العامة، والتي يتم إعدادها باستخدام المنهجيات الإحصائية المحلية، إصدار السندات وعائدات الخصخصة كجزء من الإيرادات الحكومية.

أوكرانيا: تتوافر بيانات الحسابات القومية المنقحة بدءا من عام ٢٠٠٠ وتُستبعد منها بيانات القرم وسيفاستوبول بدءا من عام ٢٠١٠ .

المملكة المتحدة: التوقعات لا تتضمن الزيادات الإحصائية الهائلة في إجمالي الناتج المحلي لعامي ٢٠٢٠ و٢٠٢١ التي تم الإعلان عنها في ١ سبتمبر ٢٠٢٣ (قبل نشرها رسميا بتاريخ ٢٩ سبتمبر ٢٠٢٣).

أوروغواي: في ديسمبر ٢٠٢٠، بدأت السلطات إصدار تقارير بيانات الحسابات القومية طبقا لنظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨، مع استخدام ٢٠١٦ كسنة أساس. وتبدأ السلسلة الجديدة في ٢٠١٦. وتعكس البيانات السابقة على ٢٠١٦ أفضل ما أمكن لخبراء الصندوق التوصل إليه للحفاظ على البيانات المبلغة سابقا وتجنب حدوث انقطاعات هيكلية في سلاسل البيانات.

ومنذ أكتوبر ٢٠١٨، يتلقى نظام معاشات التقاعد العامة في أوروغواي تحويلات بموجب القانون رقم ١٩–٥٩٠ الذي ينص على تعويض المواطنين المتضررين من تطبيق نظام معاشات التقاعد المختلط. وتقيد هذه الأموال كإيرادات وفقا لمنهجية صندوق النقد الدولي. لذلك تتأثر بيانات وتوقعات الفترة ٢٠١٨–٢٠٢٢ بهذه التحويلات، التي بلغت ١,٢٪ من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠١٨ و١,١٪ من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠١٩، و٠,٦٪ من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠٢٠، و٠,٣٪ من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠٢١، و٠,١٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٢٢، وصفرا في الأعوام التالية. ولمزيد من التفاصيل، راجع التقرير القُطْري رقم١٩/٦٤ الصادر عن صندوق النقد الدولي.[٥] ولا ينطبق إخلاء المسؤولية بشأن بيانات نظام معاشات التقاعد العامة إلا على سلسلة بيانات الإيرادات وصافي الإقراض/الاقتراض.

واعتبارا من عدد أكتوبر ٢٠١٩ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، تم تغيير نطاق تغطية بيانات المالية العامة في حالة أوروغواي من القطاع العام الموحد إلى القطاع العام غير المالي. ويشمل نطاق تغطية بيانات القطاع العام غير المالي في أوروغواي الحكومة المركزية، والحكومة المحلية، وصناديق الضمان الاجتماعي، والشركات العامة غير المالية، وبنك Banco de Seguros del Estado. وعلى هذا الأساس تم أيضا تعديل البيانات التاريخية. وفي حدود هذا النطاق الأضيق لبيانات المالية العامة – والتي تُستبعد منها بيانات البنك المركزي – لا يتم في بيانات الدين ترصيد أصول وخصوم القطاع العام غير المالي التي يكون طرفها المقابل هو البنك المركزي. وفي هذا السياق، أصبحت سندات الرسملة التي أصدرتها الحكومة في السابق للبنك المركزي تشكل جزءا من دين القطاع العام غير المالي. أما تقديرات الدين الإجمالي والصافي عن الفترة ٢٠٠٨ – ٢٠١١ فهي تقديرات أولية.

فنزويلا: بالنسبة لتوقعات الآفاق الاقتصادية، بما في ذلك تقييم التطورات الاقتصادية الماضية والحالية المستخدمة كأساس للتوقعات، فيصعب إعدادها بسبب عدم إجراء مناقشات مع السلطات (عُقِدت آخر جولة من مشاورات المادة الرابعة في عام ٢٠٠٤)، وعدم توافر بيانات وصفية كاملة عن الإحصاءات المبلغة المحدودة، وصعوبة المطابقة بين المؤشرات المبلغة والتطورات الاقتصادية. وتشمل حسابات المالية العامة الحكومة المركزية المدرجة في الموازنة، والضمان الاجتماعي، وصندوق ضمان الودائع وحماية البنوك «FOGADE» (مؤسسة التأمين على الودائع)، ومجموعة محدودة من الشركات العامة بما في ذلك شركة البترول الوطنية الفنزويلية «بتروليوس دي فنزويلا» (PDVSA). وعقب إجراء بعض التعديلات المنهجية لحساب إجمالي الناتج المحلي الاسمي بدقة أكبر، تم تعديل البيانات والمؤشرات التاريخية المعبر عنها كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي اعتبارا من عام ٢٠١٢. وتعكس بيانات الفترة ٢٠١٨ –٢٠٢٢ المستخدمة في حساب معظم المؤشرات تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي. وتعني آثار التضخم المفرط والفجوات المشار إليها في البيانات المبلغة أنه ينبغي توخي الحذر عند تفسير توقعات خبراء الصندوق لمؤشرات الاقتصاد الكلي. وتنطوي هذه التوقعات على درجة كبيرة من عدم اليقين. وتستبعد بيانات أسعار المستهلكين في فنزويلا من كل البيانات المجمعة في مجموعات بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي.

[٥] دراسة *Uruguay. Staff Report for the ٢٠١٨ Article IV Consultation*, Country Report 19/64 (Washington, DC: International Monetary Fund, February 2019).

الضفة الغربية وغزة: تم استبعاد بعض التوقعات للفترة ٢٠٢٢–٢٠٢٨ من النشر لحين إجراء بعض التعديلات المنهجية على سلسلة الإحصاءات.

زيمبابوي: انتهت السلطات مؤخرا من إعادة تقويم إحصاءات حساباتها القومية عقب استحداث عملة دولار «نظام التسوية الإجمالية الآنية» عام ٢٠١٩، الذي أطلق عليه لاحقا اسم دولار زيمبابوي. وكان دولار زيمبابوي قد أُخرِج من التداول في عام ٢٠٠٩، وظلت زيمبابوي تزاول أنشطتها في الفترة ٢٠٠٩–٢٠١٩ وفقا لنظام متعدد العملات مع استخدام الدولار الأمريكي باعتباره وحدة الحساب.

تصنيف البلدان

ملخص التصنيف

ينقسم تصنيف بلدان العالم في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي إلى مجموعتين رئيسيتين، الاقتصادات المتقدمة، واقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية.[٦] ولا يعتمد هذا التصنيف على معايير صارمة، سواء اقتصادية أو غير ذلك، وقد تطور بمرور الوقت. والهدف منه هو تيسير عملية التحليل الاقتصادي من خلال توفير نسق لتنظيم البيانات بشكل منطقي معقول. ويقدم الجدول «ألف» عرضا عاما عن تصنيف البلدان، مع توضيح عددها في كل مجموعة حسب المنطقة وتلخيص بعض المؤشرات الرئيسية لأحجامها النسبية (إجمالي الناتج المحلي المقوم بتعادل القوى الشرائية، ومجموع الصادرات من السلع والخدمات، وتعداد السكان).

ولا تزال بعض البلدان خارج هذا التصنيف القُطْري، ومن ثم لا تدخل في التحليل. ومن أمثلة البلدان غير الأعضاء في الصندوق كوبا وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، وبالتالي فإن الصندوق لا يتابع اقتصاداتها.

الخصائص العامة لمجموعات البلدان وتكوينها وفق تصنيف تقرير آفاق الاقتصاد العالمي

الاقتصادات المتقدمة

يعرض الجدول «باء» قائمة بالاقتصادات المتقدمة البالغ عددها ٤١ اقتصادا. وتشكل أكبر سبعة اقتصادات من حيث إجمالي الناتج المحلي على أساس أسعار الصرف السائدة في السوق – وهي الولايات المتحدة واليابان وألمانيا وفرنسا وإيطاليا والمملكة المتحدة وكندا – المجموعة الفرعية للاقتصادات المتقدمة الرئيسية، والتي يُشار إليها عادة بمجموعة السبعة. كذلك تُصنَّف البلدان الأعضاء في منطقة اليورو كمجموعة فرعية مستقلة. وتشمل البيانات المجمعة في جداول منطقة اليورو بيانات الأعضاء الحاليين عن كل السنوات، على الرغم من زيادة أعضائها بمرور الوقت.

ويعرض الجدول «جيم» قائمة بالبلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وليست جميعها مصنفة كاقتصادات متقدمة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي.

اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية

تضم مجموعة اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية (وعددها ١٥٥ اقتصادا) جميع الاقتصادات غير المصنفة كاقتصادات متقدمة.

وتتضمن التقسيمات الإقليمية لاقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية آسيا الصاعدة والنامية؛ وأوروبا الصاعدة والنامية (التي يشار إليها أحيانا أيضا باسم «أوروبا الوسطى والشرقية»)؛ وأمريكا اللاتينية والكاريبي؛ والشرق الأوسط وآسيا الوسطى (التي تشمل المجموعتين الفرعيتين الإقليميتين القوقاز وآسيا الوسطى؛ والشرق الأوسط، وشمال إفريقيا، وأفغانستان، وباكستان)؛ وإفريقيا جنوب الصحراء.

وتُصنَّف اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية أيضا حسب المعايير التحليلية التي تعكس العناصر المكونة لإيرادات الصادرات وتميز بين الاقتصادات ذات المركز الدائن الصافي وذات المركز المدين الصافي. ويوضح الجدولان «دال» و«هاء» العناصر التفصيلية لتكوين اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية في المجموعات الإقليمية والمجموعات التحليلية.

ومعيار التحليل «مصدر إيرادات التصدير» يميز بين فئتي الوقود (التصنيف الموحد للتجارة الدولية [SITC3]) وغير الوقود، ثم يركز على المنتجات الأولية بخلاف الوقود (التصنيف الموحد للتجارة الدولية – Standard International Trade Classifications 0, 1, 2, 4, and 68). وتُصنَّف الاقتصادات ضمن إحدى هذه المجموعات إذا كان المصدر الرئيسي لإيراداتها من الصادرات أكثر من ٥٠٪ من صادراتها الكلية في المتوسط بين عامي ٢٠١٨ و٢٠٢٢.

وتركز المعايير المالية والدخلية على اقتصادات المركز الدائن الصافي، واقتصادات المركز المدين الصافي، والبلدان الفقيرة المثقلة بالديون (هيبيك)، والبلدان النامية منخفضة الدخل (LIDCs)، واقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل (EMMIEs). وتُصنَّف الاقتصادات كمدين صاف إذا كان آخر بيان لصافي وضع الاستثمار الدولي فيها، إن وُجد، أقل من الصفر أو إذا كانت تراكمات أرصدة حساباتها الجارية سالبة في الفترة من عام ١٩٧٢ (أو التاريخ الأسبق لتوافر البيانات) حتى عام ٢٠٢٢. كذلك يتم التمييز فيما بين اقتصادات المركز المدين الصافي حسب تجربة خدمة الدين.[٧]

[٦] حسب الاستخدام المعتمد في هذا التقرير، لا يشير مصطلحا «بلد» و«اقتصاد» دائما إلى كيان إقليمي يمثل دولة كما هو مفهوم في القانون والممارسة الدوليين. وبعض الكيانات الإقليمية الواردة هنا ليست دولا، وإن كانت بياناتها الإحصائية تعد على أساس منفصل ومستقل.

[٧] أثناء الفترة ٢٠١٨–٢٠٢٢، تراكمت على ٣٩ اقتصادا مدفوعات خارجية متأخرة السداد، أو دخلت في اتفاقات مع بنك رسمي أو تجاري لإعادة جدولة الدين. ويشار إلى هذه المجموعة باسم الاقتصادات ذات المتأخرات و/أو التي أعيدت جدولة ديونها في الفترة ٢٠١٨–٢٠٢٢.

وتتألف مجموعة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون (هيبيك) من البلدان التي تعتبر أو كانت تعتبر من وجهة نظر صندوق النقد الدولي والبنك الدولي مؤهلة للمشاركة في مبادرتهما المتعلقة بالديون والمعروفة باسم المبادرة الخاصة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون (هيبيك)، والتي تهدف إلى تخفيف أعباء الديون الخارجية عن جميع البلدان المؤهلة للاستفادة منها حتى تصل ديونها إلى مستوى «يمكن الاستمرار في تحمله» خلال فترة زمنية وجيزة بدرجة معقولة.[٨] وقد استفاد كثير من هذه البلدان بالفعل من مساعدات تخفيف أعباء الديون وخرج من مرحلة الأهلية للاستفادة من المبادرة.

أما البلدان النامية منخفضة الدخل فهي بلدان تقل فيها مستويات دخل الفرد عن مستوى حدي معين (محدد بمبلغ ٢٧٠٠ دولار في عام ٢٠١٦ وفق القياس بطريقة أطلس المستخدمة في البنك الدولي)، وسماتها الهيكلية متسقة مع التنمية المحدودة والتحولات الهيكلية، وروابطها المالية الخارجية ليست وثيقة بما يكفي لكي تُعتبر على نطاق واسع في مصاف اقتصادات الأسواق الصاعدة.

وتتألف مجموعة اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية غير المصنفة كبلدان منخفضة الدخل.

[٨] راجع دراسة David Andrews, Anthony R. Boote, Syed S. Rizavi, and Sukwinder Singh, "Debt Relief for Low-Income Countries: The Enhanced HIPC Initiative," IMF Pamphlet Series 51 (Washington, DC: International Monetary Fund, November 1999).

الجدول ألف – التصنيف حسب المجموعات المستخدمة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي وحصصها في إجمالي الناتج المحلي المجمع، وصادرات السلع والخدمات، وعدد السكان في عام ٢٠٢٢ [١]

(٪ من المجموع بالنسبة للمجموعات أو العالم)

	عدد الاقتصادات	إجمالي الناتج المحلي		صادرات السلع والخدمات		السكان	
		الاقتصادات المتقدمة	العالم	الاقتصادات المتقدمة	العالم	الاقتصادات المتقدمة	العالم
الاقتصادات المتقدمة	٤١	١٠٠,٠	٤١,٧	١٠٠,٠	٦٠,٥	١٠٠,٠	١٣,٩
الولايات المتحدة		٣٧,٣	١٥,٥	١٦,٠	٩,٧	٣٠,٧	٤,٣
منطقة اليورو	٢٠	٢٨,٩	١٢,٠	٤١,٥	٢٥,١	٣١,٨	٤,٤
ألمانيا		٧,٩	٣,٣	١٠,٩	٦,٦	٧,٧	١,١
فرنسا		٥,٤	٢,٣	٥,٤	٣,٢	٦,٠	٠,٨
إيطاليا		٤,٥	١,٩	٤,٠	٢,٤	٥,٤	٠,٨
إسبانيا		٣,٣	١,٤	٣,١	١,٩	٤,٤	٠,٦
اليابان		٩,٠	٣,٨	٤,٩	٢,٩	١١,٥	١,٦
المملكة المتحدة		٥,٤	٢,٣	٥,٣	٣,٢	٦,٢	٠,٩
كندا		٣,٣	١,٤	٣,٨	٢,٣	٣,٦	٠,٥
اقتصادات أخرى متقدمة	١٧	١٦,١	٦,٧	٢٨,٥	١٧,٣	١٦,١	٢,٢
للتذكرة							
الاقتصادات المتقدمة الرئيسية	٧	٧٢,٧	٣٠,٣	٥٠,٢	٣٠,٤	٧١,٣	٩,٩
		الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية	العالم	الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية	العالم	الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية	العالم
اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية	١٥٥	١٠٠,٠	٥٨,٣	١٠٠,٠	٣٩,٥	١٠٠,٠	٨٦,١
المجموعات الإقليمية							
آسيا الصاعدة والنامية	٣٠	٥٦,٢	٣٢,٨	٤٩,٤	١٩,٥	٥٥,٧	٤٧,٩
الصين		٣١,٦	١٨,٤	٣٠,١	١١,٩	٢١,٠	١٨,١
الهند		١٢,٥	٧,٣	٦,٣	٢,٥	٢١,١	١٨,٢
أوروبا الصاعدة والنامية	١٥	١٢,٨	٧,٤	١٥,٨	٦,٢	٥,٤	٤,٧
روسيا		٥,٠	٢,٩	٥,٢	٢,٠	٢,١	١,٨
أمريكا اللاتينية والكاريبي	٣٣	١٢,٧	٧,٤	١٣,٤	٥,٣	٩,٥	٨,١
البرازيل		٤,٠	٢,٣	٣,١	١,٢	٣,٠	٢,٦
المكسيك		٣,٢	١,٩	٥,١	٢,٠	١,٩	١,٧
الشرق الأوسط وآسيا الوسطى	٣٢	١٣,٠	٧,٦	١٧,١	٦,٨	١٢,٩	١١,١
السعودية		٢,٣	١,٣	٣,٦	١,٤	٠,٥	٠,٤
إفريقيا جنوب الصحراء	٤٥	٥,٤	٣,١	٤,٢	١,٧	١٦,٥	١٤,٢
نيجيريا		١,٣	٠,٨	٠,٦	٠,٢	٣,٢	٢,٨
جنوب إفريقيا		١,٠	٠,٦	١,١	٠,٤	٠,٩	٠,٨
المجموعات التحليلية [٢]							
حسب مصدر إيرادات التصدير							
الوقود	٢٦	١٠,٣	٦,٠	١٦,٦	٦,٦	٩,٦	٨,٣
غير الوقود	١٢٧	٨٩,٧	٥٢,٣	٨٣,٣	٣٢,٩	٩٠,٣	٧٧,٧
منها: منتجات أولية	٣٣	٤,٤	٢,٦	٤,١	١,٦	٨,٨	٧,٥
حسب مصدر التمويل الخارجي							
الاقتصادات ذات المركز المدين الصافي	١٢٠	٥١,٩	٣٠,٣	٤٦,٠	١٨,٢	٦٩,٤	٥٩,٧
منها: اقتصادات ذات متأخرات و/أو أعيدت جدولة ديونها في الفترة ٢٠١٨–٢٠٢٢	٣٩	٥,٣	٣,١	٣,٩	١,٦	١٢,٤	١٠,٧
مجموعات أخرى [٢]							
اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل	٩٥	٩١,٦	٥٣,٤	٩٢,٩	٣٦,٧	٧٦,٠	٦٥,٤
البلدان النامية منخفضة الدخل	٥٩	٨,٤	٤,٩	٧,١	٢,٨	٢٤,٠	٢٠,٦
البلدان الفقيرة المثقلة بالديون	٣٩	٢,٨	١,٦	٢,١	٠,٨	١٢,٦	١٠,٨

[١] تستند حصص إجمالي الناتج المحلي إلى تقييم إجمالي الناتج المحلي للاقتصادات المعنية حسب تعادل القوى الشرائية. ويعبِّر عدد الاقتصادات الذي تتألف منه كل مجموعة عن الاقتصادات التي أدرجت بياناتها في مجملات المجموعة.

[٢] استبعدت سوريا والضفة الغربية وغزة من مصدر إيرادات التصدير واستبعدت سوريا من الأرقام المجمعة لمجموعات المركز الخارجي الصافي بسبب نقص البيانات. ولا تدرج سوريا ضمن الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل أو ضمن البلدان النامية منخفضة الدخل.

الجدول باء – الاقتصادات المتقدمة حسب المجموعات الفرعية

مناطق العملات الرئيسية		
الولايات المتحدة		
منطقة اليورو		
اليابان		
منطقة اليورو		
النمسا	ألمانيا	مالطة
بلجيكا	اليونان	هولندا
كرواتيا	آيرلندا	البرتغال
قبرص	إيطاليا	الجمهورية السلوفاكية
إستونيا	لاتفيا	سلوفينيا
فنلندا	ليتوانيا	إسبانيا
فرنسا	لكسمبرغ	
الاقتصادات المتقدمة الرئيسية		
كندا	إيطاليا	الولايات المتحدة
فرنسا	اليابان	
ألمانيا	المملكة المتحدة	
اقتصادات متقدمة أخرى		
أندورا	إسرائيل	سان مارينو
أستراليا	كوريا	سنغافورة
الجمهورية التشيكية	منطقة ماكاو الإدارية الخاصة[٢]	السويد
الدانمرك	نيوزيلندا	سويسرا
منطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة[١]	النرويج	مقاطعة تايوان الصينية
آيسلندا	بورتو ريكو	

[١] أعيدت هونغ كونغ إلى جمهورية الصين الشعبية في الأول من يوليو ١٩٩٧ وأصبحت منطقة إدارية خاصة تابعة للصين.

[٢] أعيد إقليم ماكاو إلى جمهورية الصين الشعبية في ٢٠ ديسمبر ١٩٩٩ وأصبح منطقة إدارية خاصة تابعة للصين.

الجدول جيم – الاتحاد الأوروبي

النمسا	فرنسا	مالطة
بلجيكا	ألمانيا	هولندا
بلغاريا	اليونان	بولندا
كرواتيا	هنغاريا	البرتغال
قبرص	آيرلندا	رومانيا
الجمهورية التشيكية	إيطاليا	الجمهورية السلوفاكية
الدانمرك	لاتفيا	سلوفينيا
إستونيا	ليتوانيا	إسبانيا
فنلندا	لكسمبرغ	السويد

الجدول دال – اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، حسب المنطقة والمصدر الرئيسي لإيرادات التصدير[1]

	الوقود	المنتجات الأولية غير الوقود
آسيا الصاعدة والنامية		
	بروني دار السلام	كيريباتي
	تيمور–ليشتي	جزر مارشال
		بابوا غينيا الجديدة
		جزر سليمان
		توفالو
أمريكا اللاتينية والكاريبي		
	إكوادور	الأرجنتين
	غيانا	بوليفيا
	فنزويلا	باراغواي
		بيرو
		سورينام
		أوروغواي
الشرق الأوسط وآسيا الوسطى		
	الجزائر	أفغانستان
	أذربيجان	موريتانيا
	البحرين	الصومال
	إيران	السودان
	العراق	طاجيكستان
	كازاخستان	
	الكويت	
	ليبيا	
	عمان	
	قطر	
	المملكة العربية السعودية	
	تركمانستان	
	الإمارات العربية المتحدة	
	اليمن	
إفريقيا جنوب الصحراء		
	أنغولا	بنن
	تشاد	بوتسوانا
	جمهورية الكونغو	بوركينا فاسو
	غينيا الاستوائية	بوروندي
	غابون	جمهورية إفريقيا الوسطى
	نيجيريا	جمهورية الكونغو الديمقراطية
	جنوب السودان	إريتريا
		غانا
		غينيا
		غينيا–بيساو
		ليبريا
		ملاوي
		مالي
		سيراليون
		جنوب إفريقيا
		زامبيا
		زيمبابوي

[1] تم استبعاد مجموعة أوروبا الصاعدة والنامية لأنها لا تضم بلدانا يمثل الوقود أو المنتجات الأولية غير الوقود المصدر الرئيسي لإيراداتها من التصدير.

الجدول هاء – اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، حسب المنطقة، وصافي المركز الخارجي، والبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، ووفق تصنيف نصيب الفرد من الدخل

	صافي المركز الخارجي[1]	البلدان الفقيرة المثقلة بالديون[2]	التصنيف وفقا لنصيب الفرد من الدخل[3]
آسيا الصاعدة والنامية			
بنغلاديش	*		*
بوتان	*		*
بروني دار السلام	•		•
كمبوديا	*		*
الصين	•		•
فيجي	*		•
الهند	*		•
إندونيسيا	*		•
كيريباتي	•		*
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	*		*
ماليزيا	•		•
ملديف	*		•
جزر مارشال	•		•
ميكرونيزيا	•		•
منغوليا	*		•
ميانمار	*		*
ناورو	•		•
نيبال	*		*
بالاو	*		•
بابوا غينيا الجديدة	*		*
الفلبين	*		•
ساموا	*		•
جزر سليمان	*		*
سري لانكا	*		•
تايلند	*		•
تيمور–ليشتي	•		*
تونغا	*		•
توفالو	•		•
فانواتو	*		•
فييتنام	*		*
أوروبا الصاعدة والنامية			
ألبانيا	*		•
بيلاروس	*		•
البوسنة والهرسك	*		•
بلغاريا	*		•
هنغاريا	*		•
كوسوفو	*		•
مولدوفا	*		*
الجبل الأسود	*		•
مقدونيا الشمالية	*		•
بولندا	*		•
رومانيا	*		•
روسيا	•		•
صربيا	*		•
تركيا	*		•
أوكرانيا	*		•
أمريكا اللاتينية والكاريبي			
أنتيغوا وباربودا	*		•
الأرجنتين	•		•
أروبا	*		•
جزر البهاما	*		•
بربادوس	*		•
بليز	*		•
بوليفيا	*	•	•
البرازيل	*		•
شيلي	*		•
كولومبيا	*		•
كوستاريكا	*		•
دومينيكا	*		•
الجمهورية الدومينيكية	*		•
إكوادور	*		•
السلفادور	*		•
غرينادا	*		•
غواتيمالا	*		•
غيانا	*	•	•
هايتي	*	•	*
هندوراس	*	•	*
جامايكا	*		•
المكسيك	*		•
نيكاراغوا	*	•	*
بنما	*		•
باراغواي	*		•
بيرو	*		•
سانت كيتس ونيفس	*		•
سانت لوسيا	*		•
سانت فنسنت وجزر غرينادين	*		•
سورينام	*		•
ترينيداد وتوباغو	•		•
أوروغواي	*		•
فنزويلا	•		•

الجدول هاء – اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، حسب المنطقة، وصافي المركز الخارجي، والبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، ووفق تصنيف نصيب الفرد من الدخل (تتمة)

	صافي المركز الخارجي[1]	البلدان الفقيرة المثقلة بالديون[2]	التصنيف وفقا لنصيب الفرد من الدخل[3]
الشرق الأوسط وآسيا الوسطى			
أفغانستان	•	•	*
الجزائر	•		•
أرمينيا	*		•
أذربيجان	•		•
البحرين	•		•
جيبوتي	*		*
مصر	*		•
جورجيا	*		•
إيران	•		•
العراق	•		•
الأردن	*		•
كازاخستان	*		•
الكويت	•		•
جمهورية قيرغيزستان	*		*
لبنان	*		•
ليبيا	•		•
موريتانيا	*	•	*
المغرب	*		•
عمان	*		•
باكستان	*		•
قطر	•		•
السعودية	•		•
الصومال	*	*	*
السودان	*	*	*
سوريا[4]	. . .		. . .
طاجيكستان	*		*
تونس	*		•
تركمانستان	•		•
الإمارات العربية المتحدة	•		•
أوزبكستان	•		*
الضفة الغربية وغزة	*		•
اليمن	*		*
إفريقيا جنوب الصحراء			
أنغولا	*		•
بنن	*	•	*
بوتسوانا	•		•
بوركينا فاسو	*	•	*
بوروندي	*	•	*
كابو فيردي	*		•
الكاميرون	*	•	*
جمهورية إفريقيا الوسطى	*	•	*
تشاد	*	•	*
جزر القمر	*	•	*
جمهورية الكونغو الديمقراطية	*	•	*
جمهورية الكونغو	*	•	*
كوت ديفوار	*	•	*
غينيا الاستوائية	•		•
إريتريا	•	*	*
إسواتيني	•		•
إثيوبيا	*	•	*
غابون	•		•
غامبيا	*	•	*
غانا	*	•	*
غينيا	*	•	*
غينيا–بيساو	*	•	*
كينيا	*		*
ليسوتو	*		*
ليبريا	*	•	*
مدغشقر	*	•	*
ملاوي	*	•	*
مالي	*	•	*
موريشيوس	•		•
موزامبيق	*	•	*
ناميبيا	•		•
النيجر	*	•	*
نيجيريا	*		*
رواندا	*	•	*
سان تومي وبرينسيبي	*	•	*
السنغال	*	•	*
سيشيل	*		•
سيراليون	*	•	*
جنوب إفريقيا	•		•
جنوب السودان	*		*
تنزانيا	*	•	*
توغو	*	•	*
أوغندا	*	•	*
زامبيا	*	•	*
زيمبابوي	*		*

[1] علامة النجمة تشير إلى أن البلد المعني ذو مركز دائن صافي (مدين صافي).
[2] النقطة بدلا من النجمة تشير إلى أن البلد قد بلغ نقطة الإنجاز، مما يتيح له الحصول على تخفيف الديون الكامل الذي تم التعهد به عند نقطة اتخاذ القرار.
[3] علامة النجمة تشير إلى أن البلد المعني مصنف كاقتصاد صاعد واقتصاد متوسط الدخل (بلد نام منخفض الدخل).
[4] تم استبعاد سوريا من المجموعة التي تشكل المركز الخارجي الصافي و الأرقام المجمعة لمجموعات التصنيف وفقا لنصيب الفرد من الدخل نظرا لعدم توافر قاعدة بيانات مكتملة.

الجدول واو- الاقتصادات التي تعتمد فترات استثنائية لتبليغ البيانات[1]

	الحسابات القومية	مالية الحكومة
جزر البهاما		يوليو/يونيو
بنغلاديش	يوليو/يونيو	يوليو/يونيو
بربادوس		إبريل/مارس
بوتان	يوليو/يونيو	يوليو/يونيو
بوتسوانا		إبريل/مارس
دومينيكا		يوليو/يونيو
مصر	يوليو/يونيو	يوليو/يونيو
إسواتيني		إبريل/مارس
إثيوبيا	يوليو/يونيو	يوليو/يونيو
فيجي		يوليو/أغسطس
هايتي	أكتوبر/سبتمبر	أكتوبر/سبتمبر
منطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة		إبريل/مارس
الهند	إبريل/مارس	إبريل/مارس
إيران	إبريل/مارس	إبريل/مارس
جامايكا		إبريل/مارس
ليسوتو	إبريل/مارس	إبريل/مارس
جزر مارشال	أكتوبر/سبتمبر	أكتوبر/سبتمبر
موريشيوس		يوليو/يونيو
ميكرونيزيا	أكتوبر/سبتمبر	أكتوبر/سبتمبر
ميانمار	أكتوبر/سبتمبر	أكتوبر/سبتمبر
ناورو	يوليو/يونيو	يوليو/يونيو
نيبال	أغسطس/يوليو	أغسطس/يوليو
باكستان	يوليو/يونيو	يوليو/يونيو
بالاو	أكتوبر/سبتمبر	أكتوبر/سبتمبر
بورتو ريكو	يوليو/يونيو	يوليو/يونيو
سانت لوسيا		إبريل/مارس
ساموا	يوليو/يونيو	يوليو/يونيو
سنغافورة		إبريل/مارس
تايلند		أكتوبر/سبتمبر
تونغا	يوليو/يونيو	يوليو/يونيو
ترينيداد وتوباغو		أكتوبر/سبتمبر

[1] كل البيانات تشير إلى سنوات تقويمية، ما لم يُذكر خلاف ذلك.

الجدول زاي– توثيق البيانات الرئيسية

		الحسابات القومية						الأسعار (مؤشر أسعار المستهلكين)	
البلد	العملة	مصدر البيانات التاريخية[1]	أحدث البيانات السنوية الفعلية	سنة الأساس[2]	نظام الحسابات القومية	باستخدام منهجية الترجيح بالسلسلة[3]	مصدر البيانات التاريخية[1]	أحدث البيانات السنوية الفعلية
أفغانستان	أفغاني أفغانستان	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢١	٢٠١٦	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨		مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢
ألبانيا	ليك ألباني	خبراء الصندوق	٢٠٢٢	١٩٩٦	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	من ١٩٩٦	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢
الجزائر	دينار جزائري	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢	٢٠٠١	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	من ٢٠٠٥	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢
أندورا	يورو	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢	٢٠١٠	...		مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢
أنغولا	كوانزا أنغولية	NSO و MEP	٢٠٢٢	٢٠٠٢	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ١٩٩٥		مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢
أنتيغوا وبربودا	دولار شرق الكاريبي	البنك المركزي	٢٠٢٢	٢٠٠٦[6]	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣		مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢
الأرجنتين	بيسو أرجنتيني	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢	٢٠٠٤	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨		مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢
أرمينيا	درام أرميني	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢	٢٠٠٥	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨		مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢
أروبا	فلورين أروبي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢١	٢٠١٣	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	من ٢٠٠٠	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢
أستراليا	دولار أسترالي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢	٢٠٢٠	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	من ١٩٨٠	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢
النمسا	يورو	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢	٢٠١٥	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	من ١٩٩٥	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢
أذربيجان	مانات أذربيجاني	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢	٢٠٠٥	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	من ١٩٩٤	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢
جزر البهاما	دولار بهامي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢	٢٠١٨	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣		مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢
البحرين	دينار بحريني	مكتب الإحصاء القومي وخبراء الصندوق	٢٠٢٢	٢٠١٠	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨		مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢
بنغلاديش	تاكا بنغلاديشي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢/٢٠٢١	٢٠١٦/٢٠١٥	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨		مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢/٢٠٢١
بربادوس	دولار بربادوسي	NSO و CB	٢٠٢٢	٢٠١٠	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨		مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢
بيلاروس	روبل بيلاروسي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢	٢٠١٨	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	من ٢٠٠٥	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢
بلجيكا	يورو	البنك المركزي	٢٠٢٢	٢٠١٥	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	من ١٩٩٥	البنك المركزي	٢٠٢٢
بليز	دولار بليزي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢١	٢٠١٤	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨		مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢
بنن	فرنك إفريقي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢	٢٠١٥	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨		مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢
بوتان	نغولتروم بوتاني	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢١/٢٠٢٠	٢٠٠٠/١٩٩٩[6]	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨		مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢/٢٠٢١
بوليفيا	بوليفيانو بوليفيا	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢	١٩٩٠	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨		مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢
البوسنة والهرسك	ماركا بوسنية قابلة للتحويل	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢	٢٠١٥	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	من ٢٠٠٠	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢
بوتسوانا	بولا بوتسواني	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢١	٢٠١٦	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨		مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢
البرازيل	ريال برازيلي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢	١٩٩٥	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨		مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢
بروني دار السلام	دولار بروني	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٢	٢٠١٠	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨		وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٢
بلغاريا	ليف بلغاري	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢	٢٠١٥	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	من ١٩٩٦	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢
بوركينا فاسو	فرنك إفريقي	NSO و MEP	٢٠٢١	٢٠١٥	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨		مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢
بوروندي	فرنك بوروندي	مكتب الإحصاء القومي وخبراء الصندوق	٢٠٢٢	٢٠٠٥	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣		مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢
كابو فيردي	إيسكودو كابو فيردي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢١	٢٠١٥	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	من ٢٠١١	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢١
كمبوديا	ريل كمبودي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢	٢٠٠٠	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣		مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢
الكاميرون	فرنك إفريقي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢	٢٠١٦	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	من ٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢
كندا	دولار كندي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢	٢٠١٢	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	من ١٩٨٠	MoF و NSO	٢٠٢٢
جمهورية إفريقيا الوسطى	فرنك إفريقي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢١	٢٠٠٥	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣		مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢
تشاد	فرنك إفريقي	البنك المركزي	٢٠٢١	٢٠٠٥	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣		مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢١
شيلي	بيسو شيلي	البنك المركزي	٢٠٢٢	٢٠١٨	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	من ٢٠٠٣	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢
الصين	يوان صيني	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢	٢٠١٥	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨		مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢
كولومبيا	بيسو كولومبي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢	٢٠١٥	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	من ٢٠٠٥	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢
جزر القمر	فرنك قمري	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢١	٢٠٠٧	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣		مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢١
جمهورية الكونغو الديمقراطية	فرنك كونغولي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٠	٢٠٠٥	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	من ٢٠٠٥	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢
جمهورية الكونغو	فرنك إفريقي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٠	٢٠٠٥	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣		مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢١
كوستاريكا	كولون كوستاريكي	البنك المركزي	٢٠٢٢	٢٠١٧	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨		البنك المركزي	٢٠٢٢

الجدول زاي– توثيق البيانات الرئيسية (تابع)

البلد	مالية الحكومة					ميزان المدفوعات		
	مصدر البيانات التاريخية[1]	أحدث البيانات السنوية الفعلية	دليل الإحصاءات المستخدم من المصدر	تغطية القطاعات الفرعية[4]	الممارسات المحاسبية[5]	مصدر البيانات التاريخية[1]	أحدث البيانات السنوية الفعلية	دليل الإحصاءات المستخدم من المصدر
أفغانستان	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢١	٢٠٠١	الحكومة المركزية	النقدية	CB و MoF، NSO	٢٠٢٠	BPM 6
ألبانيا	خبراء الصندوق	٢٠٢٢	١٩٨٦	CG,LG,SS,MPC, NFPC	. . .	البنك المركزي	٢٠٢٢	BPM 6
الجزائر	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٢	١٩٨٦	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٢	BPM 6
أندورا	MoF و NSO	٢٠٢٢	. . .	CG,LG,SS	النقدية	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٠	BPM 6
أنغولا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٢	٢٠٠١	CG,LG	. . .	البنك المركزي	٢٠٢٢	BPM 6
أنتيغوا وبربودا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٢	٢٠٠١	الحكومة المركزية	مزيج	البنك المركزي	٢٠٢٢	BPM 6
الأرجنتين	وزارة الاقتصاد والتخطيط والتجارة و/أو التنمية	٢٠٢٢	١٩٨٦	CG,SG,SS	النقدية	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢	BPM 6
أرمينيا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٢	٢٠٠١	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٢	BPM 6
أروبا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢١	٢٠٠١	الحكومة المركزية	مزيج	البنك المركزي	٢٠٢١	BPM 6
أستراليا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢١	٢٠١٤	CG,SG,LG,TG	الاستحقاق	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢١	BPM 6
النمسا	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢١	٢٠١٤	CG,SG,LG,SS	الاستحقاق	البنك المركزي	٢٠٢٢	BPM 6
أذربيجان	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٢	٢٠٠١	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٢	BPM 6
جزر البهاما	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٢/٢٠٢١	٢٠١٤	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٢	BPM 6
البحرين	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٢	٢٠٠١	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٢	BPM 6
بنغلاديش	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٢/٢٠٢١	. . .	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٢/٢٠٢١	BPM 6
بربادوس	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٣/٢٠٢٢	٢٠٠١	BCG	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٢	BPM 6
بيلاروس	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٢	٢٠٠١	CG,LG,SS	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٢	BPM 6
بلجيكا	البنك المركزي	٢٠٢٢	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	CG,SG,LG,SS	الاستحقاق	البنك المركزي	٢٠٢٢	BPM 6
بليز	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٢	١٩٨٦	CG,MPC	مزيج	البنك المركزي	٢٠٢٢	BPM 6
بنن	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٢	١٩٨٦	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢١	BPM 6
بوتان	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٢/٢٠٢١	١٩٨٦	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢١/٢٠٢٠	BPM 6
بوليفيا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٢	٢٠٠١	CG,LG,SS,NMPC, NFPC	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٢	BPM 6
البوسنة والهرسك	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٢	٢٠١٤	CG,SG,LG,SS	مزيج	البنك المركزي	٢٠٢٢	BPM 6
بوتسوانا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٢/٢٠٢١	١٩٨٦	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٢	BPM 6
البرازيل	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٢	٢٠١٤	CG,SG,LG,SS	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٢	BPM 6
بروني دار السلام	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٢	١٩٨٦	CG,BCG	النقدية	MEP و NSO	٢٠٢٢	BPM 6
بلغاريا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٢	٢٠٠١	CG,LG,SS	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٢	BPM 6
بوركينا فاسو	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢١	٢٠٠١	الحكومة المركزية	البنك المركزي	البنك المركزي	٢٠٢١	BPM 6
بوروندي	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٢	٢٠٠١	الحكومة المركزية	مزيج	البنك المركزي	٢٠٢٢	BPM 6
كابو فيردي	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢١	٢٠٠١	الحكومة المركزية	الاستحقاق	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢١	BPM 6
كمبوديا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢١	٢٠٠١	CG,LG	مزيج	البنك المركزي	٢٠٢٢	BPM 5
الكاميرون	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٢	٢٠٠١	CG,NFPC,NMPC	. . .	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٢	BPM 6
كندا	MoF و NSO	٢٠٢٢	٢٠٠١	CG,SG,LG,SS,other	الاستحقاق	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢	BPM 6
جمهورية إفريقيا الوسطى	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢١	٢٠٠١	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢١	BPM 5
تشاد	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢١	١٩٨٦	CG,NFPC	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢١	BPM 5
شيلي	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٢	٢٠٠١	CG,LG	الاستحقاق	البنك المركزي	٢٠٢٢	BPM 6
الصين	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٢	. . .	CG,LG,SS	النقدية	قسم الإدارة العامة	٢٠٢٢	BPM 6
كولومبيا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٢	٢٠٠١	CG,SG,LG,SS	. . .	البنك المركزي ومكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢	BPM 6
جزر القمر	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢١	١٩٨٦	الحكومة المركزية	مزيج	البنك المركزي وخبراء الصندوق	٢٠٢١	BPM 5
جمهورية الكونغو الديمقراطية	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٢	٢٠٠١	CG,LG	الاستحقاق	البنك المركزي	٢٠٢٢	BPM 6
جمهورية الكونغو	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢١	٢٠٠١	الحكومة المركزية	الاستحقاق	البنك المركزي	٢٠٢٠	BPM 6
كوستاريكا	وزارة المالية و/أو الخزانة والبنك المركزي	٢٠٢٢	١٩٨٦	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٢	BPM 6

الجدول زاي– توثيق البيانات الرئيسية (تابع)

البلد	العملة	الحسابات القومية					الأسعار (مؤشر أسعار المستهلكين)	
		مصدر البيانات التاريخية[1]	أحدث البيانات السنوية الفعلية	سنة الأساس[2]	نظام الحسابات القومية	باستخدام منهجية الترجيح بطريقة السلسلة[3]	مصدر البيانات التاريخية[1]	أحدث البيانات السنوية الفعلية
كوت ديفوار	فرنك إفريقي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٠	٢٠١٥	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	من ٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢
كرواتيا	يورو	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢	٢٠١٥	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠		مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢
قبرص	يورو	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢	٢٠١٠	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	من ١٩٩٥	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢
الجمهورية التشيكية	كرونة تشيكي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢	٢٠١٥	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	من ١٩٩٥	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢
الدانمرك	كرون دنماركي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢	٢٠١٠	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	من ١٩٨٠	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢
جيبوتي	فرنك جيبوتي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢	٢٠١٣	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨		مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢
دومينيكا	دولار شرق الكاريبي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢١	٢٠٠٦	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣		مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢١
الجمهورية الدومينيكية	بيسو دومينيكاني	البنك المركزي	٢٠٢٢	٢٠٠٧	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	من ٢٠٠٧	البنك المركزي	٢٠٢٢
إكوادور	دولار أمريكي	البنك المركزي	٢٠٢٢	٢٠٠٧	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨		NSO وCB	٢٠٢٢
مصر	جنيه مصري	وزارة الاقتصاد والتخطيط والتجارة و/أو التنمية	٢٠٢٢/٢٠٢١	٢٠٢٢/٢٠٢١	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨		مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢/٢٠٢١
السلفادور	دولار أمريكي	البنك المركزي	٢٠٢٢	٢٠١٤	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨		مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢
غينيا الاستوائية	فرنك إفريقي	MEP وCB	٢٠٢١	٢٠٠٦	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣		وزارة الاقتصاد والتخطيط والتجارة و/أو التنمية	٢٠٢٢
إريتريا	ناكفا إريتري	خبراء الصندوق	٢٠١٩	٢٠١١	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣		خبراء الصندوق	٢٠١٩
إستونيا	يورو	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢	٢٠١٥	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	من ٢٠١٠	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢
إسواتيني	ليلانغيني سوازيلندي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢١	٢٠١١	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨		مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢
إثيوبيا	بير إثيوبي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢/٢٠٢١	٢٠١٦/٢٠١٥	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨		مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢
فيجي	دولار فيجي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢	٢٠١٤	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨		مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢
فنلندا	يورو	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢	٢٠١٥	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	من ١٩٨٠	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢
فرنسا	يورو	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢	٢٠١٤	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	من ١٩٨٠	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢
غابون	فرنك إفريقي	وزارة الاقتصاد والتخطيط والتجارة و/أو التنمية	٢٠٢١	٢٠٠١	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣		مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢
غامبيا	دلاسي غامبي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢١	٢٠١٣	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨		مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢
جورجيا	لاري جورجي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢	٢٠١٥	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	من ١٩٩٦	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢
ألمانيا	يورو	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢	٢٠١٥	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	من ١٩٩١	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢
غانا	سيدي غاني	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢	٢٠١٣	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨		مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢
اليونان	يورو	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢	٢٠١٥	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	من ١٩٩٥	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢
غرينادا	دولار شرق الكاريبي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢١	٢٠٠٦	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣		مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢١
غواتيمالا	كتزال غواتيمالي	البنك المركزي	٢٠٢٢	٢٠١٣	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	من ٢٠٠١	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢
غينيا	فرنك غيني	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢١	٢٠١٠	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣		مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢
غينيا–بيساو	فرنك إفريقي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢١	٢٠١٥	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨		مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢١
غيانا	دولار غياني	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢١	٢٠١٢[6]	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣		مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢١
هايتي	غورد هايتي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢١/٢٠٢٠	٢٠١٢/٢٠١١	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨		مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢/٢٠٢١
هندوراس	لمبيرا هندوراسية	البنك المركزي	٢٠٢٢	٢٠٠٠	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣		البنك المركزي	٢٠٢٢
منطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة	دولار هونغ كونغ	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢	٢٠٢١	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	من ١٩٨٠	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢
هنغاريا	فورينت هنغاري	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢	٢٠١٥	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	من ١٩٩٥	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢
آيسلندا	كرونا آيسلندية	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢	٢٠١٥	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	من ١٩٩٠	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢
الهند	روبية هندية	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٣/٢٠٢٢	٢٠١٢/٢٠١١	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨		مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٣/٢٠٢٢
إندونيسيا	روبية إندونيسية	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢	٢٠١٠	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨		مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢
إيران	ريال إيراني	البنك المركزي	٢٠٢٣/٢٠٢٢	٢٠١٧/٢٠١٦	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨		البنك المركزي	٢٠٢٣/٢٠٢٢
العراق	دينار عراقي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢	٢٠٠٧	...		مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢
آيرلندا	يورو	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢	٢٠٢١	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	من ١٩٩٥	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢
إسرائيل	شيكل إسرائيلي جديد	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢	٢٠١٥	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	من ١٩٩٥	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢
إيطاليا	يورو	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢	٢٠١٥	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	من ١٩٨٠	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢
جامايكا	دولار جامايكي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢	٢٠٠٧	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣		مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢

الجدول زاي– توثيق البيانات الرئيسية (تابع)

البلد	مالية الحكومة						ميزان المدفوعات		
	مصدر البيانات التاريخية[1]	أحدث البيانات السنوية الفعلية	دليل الإحصاءات المستخدم من المصدر	تغطية القطاعات الفرعية[4]	الممارسات المحاسبية[5]	مصدر البيانات التاريخية[1]	أحدث البيانات السنوية الفعلية	دليل الإحصاءات المستخدم من المصدر
كوت ديفوار	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٢	١٩٨٦	الحكومة المركزية	الاستحقاق	البنك المركزي	٢٠٢١	BPM 6
كرواتيا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٢	٢٠١٤	CG,LG	الاستحقاق	البنك المركزي	٢٠٢٢	BPM 6
قبرص	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	CG,LG,SS	الاستحقاق	البنك المركزي	٢٠٢٢	BPM 6
الجمهورية التشيكية	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٢	٢٠١٤	CG,LG,SS	الاستحقاق	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢	BPM 6
الدانمرك	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢١	٢٠١٤	CG,LG,SS	الاستحقاق	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢	BPM 6
جيبوتي	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٢	٢٠٠١	الحكومة المركزية	الاستحقاق	البنك المركزي	٢٠٢١	BPM 5
دومينيكا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٢/٢٠٢١	١٩٨٦	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢١	BPM 6
الجمهورية الدومينيكية	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٢	٢٠١٤	CG,LG,SS,NFPC	الاستحقاق	البنك المركزي	٢٠٢٢	BPM 6
إكوادور	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٢	٢٠١٤	CG,SG,LG,SS,NFPC	مزيج	البنك المركزي	٢٠٢٢	BPM 6
مصر	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٢/٢٠٢١	٢٠٠١	CG,LG,SS,MPC	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٢/٢٠٢١	BPM 5
السلفادور	البنك المركزي ووزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٢	١٩٨٦	CG,LG,SS,NFPC	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٢	BPM 6
غينيا الاستوائية	MEP وMoF	٢٠٢١	١٩٨٦	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠١٧	BPM 5
إريتريا	خبراء الصندوق	٢٠١٩	٢٠٠١	الحكومة المركزية	النقدية	خبراء الصندوق	٢٠١٩	BPM 5
إستونيا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٢	٢٠٠١/١٩٨٦	CG,LG,SS	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٢	BPM 6
إسواتيني	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٢/٢٠٢١	٢٠٠١	الحكومة المركزية	الاستحقاق	البنك المركزي	٢٠٢٢	BPM 6
إثيوبيا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٢/٢٠٢١	١٩٨٦	CG,SG,LG,NFPC	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٢/٢٠٢١	BPM 5
فيجي	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٢/٢٠٢١	١٩٨٦	الحكومة المركزية	الاستحقاق	البنك المركزي	٢٠٢١	BPM 6
فنلندا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٢	٢٠١٤	CG,LG,SS	الاستحقاق	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢	BPM 6
فرنسا	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢	٢٠١٤	CG,LG,SS	الاستحقاق	البنك المركزي	٢٠٢٢	BPM 6
غابون	خبراء الصندوق	٢٠٢١	٢٠٠١	الحكومة المركزية	الاستحقاق	خبراء الصندوق	٢٠١٩	BPM 5
غامبيا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٢	١٩٨٦	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي وخبراء الصندوق	٢٠٢١	BPM 6
جورجيا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٢	٢٠٠١	CG,LG	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٢	BPM 6
ألمانيا	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	CG,SG,LG,SS	الاستحقاق	البنك المركزي	٢٠٢٢	BPM 6
غانا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٢	٢٠٠١	الحكومة المركزية	البنك المركزي	البنك المركزي	٢٠٢٢	BPM 5
اليونان	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	CG,LG,SS	الاستحقاق	البنك المركزي	٢٠٢٢	BPM 6
غرينادا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٢	. . .	الحكومة المركزية	البنك المركزي	مكتب الإحصاء القومي والبنك المركزي	٢٠٢٢	BPM 6
غواتيمالا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٢	٢٠٠١	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٢	BPM 6
غينيا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢١	١٩٨٦	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي وMEP	٢٠٢١	BPM 6
غينيا–بيساو	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢١	٢٠٠١	الحكومة المركزية	الاستحقاق	البنك المركزي	٢٠٢١	BPM 6
غيانا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢١	١٩٨٦	CG,SS,NFPC	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢١	BPM 6
هايتي	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٢/٢٠٢١	١٩٨٦	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢١/٢٠٢٠	BPM 5
هندوراس	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٢	٢٠١٤	CG,LG,SS,other	مزيج	البنك المركزي	٢٠٢٢	BPM 5
منطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٢/٢٠٢١	٢٠٠١	الحكومة المركزية	النقدية	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢	BPM 6
هنغاريا	MEP وNSO	٢٠٢٢	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	CG,LG,SS,NMPC	الاستحقاق	البنك المركزي	٢٠٢٢	BPM 6
آيسلندا	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢	٢٠٠١	CG,LG,SS	الاستحقاق	البنك المركزي	٢٠٢٢	BPM 6
الهند	MoF وخبراء الصندوق	٢٠٢١/٢٠٢٠	١٩٨٦	CG,SG	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٣/٢٠٢٢	BPM 6
إندونيسيا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٢	٢٠١٤	CG,LG	الاستحقاق	البنك المركزي	٢٠٢٢	BPM 6
إيران	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢١/٢٠٢٠	٢٠٠١	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي وخبراء الصندوق	٢٠٢٣/٢٠٢٢	BPM 5
العراق	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٢	٢٠٠١	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٢	BPM 6
آيرلندا	MoF وNSO	٢٠٢٢	٢٠٠١	CG,LG,SS	الاستحقاق	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢١	BPM 6
إسرائيل	MoF وNSO	٢٠٢٢	٢٠١٤	CG,LG,SS	. . .	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢	BPM 6
إيطاليا	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢	٢٠٠١	CG,LG,SS	الاستحقاق	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢	BPM 6
جامايكا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٣/٢٠٢٢	١٩٨٦	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٢	BPM 6

الجدول زاي– توثيق البيانات الرئيسية (تابع)

البلد	العملة	الحسابات القومية: مصدر البيانات التاريخية[1]	أحدث البيانات السنوية الفعلية	سنة الأساس[2]	نظام الحسابات القومية	باستخدام منهجية الترجيح بطريقة السلسلة[3]	الأسعار (مؤشر أسعار المستهلكين): مصدر البيانات التاريخية[1]	أحدث البيانات السنوية الفعلية
اليابان	ين ياباني	قسم الإدارة العامة	٢٠٢٢	٢٠١٥	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	من ١٩٨٠	قسم الإدارة العامة	٢٠٢٢
الأردن	دينار أردني	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢١	٢٠١٦	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨		مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢١
كازاخستان	تنغي كازاخستاني	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢	٢٠٠٥	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	من ١٩٩٤	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢
كينيا	شلن كيني	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢	٢٠١٦	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨		مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢
كيريباتي	دولار أسترالي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢١	٢٠٠٦	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨		خبراء الصندوق	٢٠٢٢
كوريا	وون كوري جنوبي	البنك المركزي	٢٠٢٢	٢٠١٥	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	من ١٩٨٠	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢
كوسوفو	يورو	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢	٢٠١٦	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠		مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢
الكويت	دينار كويتي	MEP وNSO_1	٢٠٢٠	٢٠١٠	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣		NSO و MEP	٢٠٢٢
جمهورية قيرغيزستان	سوم قيرغيزي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢	٢٠٠٥	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	من ٢٠١٠	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	كيب لاوي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٠	٢٠١٢	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨		مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢
لاتفيا	يورو	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢	٢٠١٥	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	من ١٩٩٥	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢
لبنان	ليرة لبنانية	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٠	٢٠١٠	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	من ٢٠١٠	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢
ليسوتو	لوتي ليسوتو	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢١/٢٠٢٠	٢٠١٣/٢٠١٢	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨		مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢١
ليبريا	دولار أمريكي	خبراء الصندوق	٢٠٢١	٢٠١٨	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣		البنك المركزي	٢٠٢١
ليبيا	دينار ليبي	وزارة الاقتصاد والتخطيط والتجارة و/أو التنمية	٢٠٢١	٢٠١٣	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣		مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢
ليتوانيا	يورو	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢	٢٠١٥	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	من ٢٠٠٥	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢
لكسمبرغ	يورو	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢	٢٠١٥	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	من ١٩٩٥	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢
منطقة ماكاو الإدارية الخاصة	باتاكا ماكاوي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢	٢٠٢١	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	من ٢٠٠١	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢
مدغشقر	اراياري ملغاشي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢	٢٠٠٧	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣		مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢
ملاوي	كواشا مالاوية	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢	٢٠١٧	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨		مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢
ماليزيا	رينغيت ماليزي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢	٢٠١٥	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨		مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢
ملديف	روفية ملديفي	MoF وNSO_1	٢٠٢٢	٢٠١٤	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨		البنك المركزي	٢٠٢٢
مالي	فرنك إفريقي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢	١٩٩٩	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣		مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢
مالطة	يورو	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢	٢٠١٥	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	من ٢٠٠٠	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢
جزر مارشال	دولار أمريكي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢/٢٠٢١	٢٠١٥/٢٠١٤	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨		مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢/٢٠٢١
موريتانيا	أوقية موريتانية جديدة	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢١	١٩٩٨	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	من ٢٠١٤	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢١
موريشيوس	روبية موريشيوسي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢	٢٠٠٦	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	من ١٩٩٩	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢
المكسيك	بيزو مكسيكي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢	٢٠١٨	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨		مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢
ميكرونيزيا	دولار أمريكي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٨/٢٠١٧	٢٠٠٤/٢٠٠٣	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨		مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢/٢٠٢١
مولدوفا	ليو مولدوفي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢	١٩٩٥	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨		مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢
منغوليا	توغروغ منغولي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢	٢٠١٥	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨		مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢
الجبل الأسود	يورو	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢١	٢٠٠٦	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠		مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢
المغرب	درهم مغربي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢	٢٠١٤	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	من ٢٠٠٧	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢
موزامبيق	متكال موزمبيقي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢	٢٠١٤	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨		مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢
ميانمار	كيات ميانماري	وزارة الاقتصاد والتخطيط والتجارة و/أو التنمية	٢٠٢٠/٢٠١٩	٢٠١٦/٢٠١٥	...		مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢١/٢٠٢٠
ناميبيا	دولار ناميبي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢	٢٠١٥	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣		مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢
ناورو	دولار أسترالي	خبراء الصندوق	٢٠٢٠/٢٠١٩	٢٠٠٧/٢٠٠٦	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨		مكتب الإحصاء القومي و خبراء الصندوق	٢٠٢١/٢٠٢٠
نيبال	روبية نيبالية	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٣/٢٠٢٢	٢٠١١/٢٠١٠	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨		البنك المركزي	٢٠٢٢/٢٠٢١
هولندا	يورو	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢	٢٠١٥	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	من ١٩٨٠	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢
نيوزيلندا	دولار نيوزيلندي جديد	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢	٢٠٠٩[6]	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	من ١٩٨٧	مكتب الإحصاء القومي و خبراء الصندوق	٢٠٢٢
نيكاراغوا	كوردوبا نيكاراغوا	البنك المركزي	٢٠٢٢	٢٠٠٦	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	من ١٩٩٤	البنك المركزي	٢٠٢٢
النيجر	فرنك إفريقي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢١	٢٠١٥	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨		مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢
نيجيريا	نايرا نيجيري	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢	٢٠١٠	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨		مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢
مقدونيا الشمالية	دينار مقدوني	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢	٢٠٠٥	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠		مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢
النرويج	كرون نرويجي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢	٢٠٢٠	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	من ١٩٨٠	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢

الجدول زاي– توثيق البيانات الرئيسية (تابع)

البلد	مالية الحكومة						ميزان المدفوعات		
	مصدر البيانات التاريخية[1]	أحدث البيانات السنوية الفعلية	دليل الإحصاءات المستخدم من المصدر	تغطية القطاعات الفرعية[4]	الممارسات المحاسبية[5]	مصدر البيانات التاريخية[1]	أحدث البيانات السنوية الفعلية	دليل الإحصاءات المستخدم من المصدر
اليابان	قسم الإدارة العامة	٢٠٢١	٢٠١٤	CG,LG,SS	الاستحقاق	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٢	BPM 6
الأردن	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢١	٢٠٠١	CG,NFPC	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢١	BPM 6
كازاخستان	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٢	٢٠٠١	CG,LG	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٢	BPM 6
كينيا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٢	٢٠٠١	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٢	BPM 6
كيريباتي	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢١	١٩٨٦	الحكومة المركزية	النقدية	مكتب الإحصاء القومي وخبراء الصندوق	٢٠٢١	BPM 6
كوريا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٢	٢٠٠١	CG,SS	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٢	BPM 6
كوسوفو	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٢	١٩٨٦	CG,LG	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٢	BPM 6
الكويت	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢١	٢٠١٤	CG,SS	مزيج	البنك المركزي	٢٠٢٢	BPM 6
جمهورية قيرغيزستان	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٢	. . .	CG,LG,SS	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٢	BPM 6
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢١	٢٠٠١	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٠	BPM 6
لاتفيا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٢	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	CG,LG,SS	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٢	BPM 6
لبنان	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢١	٢٠٠١	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي وخبراء الصندوق	٢٠٢١	BPM 5
ليسوتو	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٢/٢٠٢١	٢٠٠١	CG,LG	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٢/٢٠٢١	BPM 6
ليبريا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢١	٢٠٠١	الحكومة المركزية	الاستحقاق	البنك المركزي	٢٠٢٢	BPM 5
ليبيا	البنك المركزي	٢٠٢٢	١٩٨٦	CG,SG,LG	النقدية	البنك المركزي وخبراء الصندوق	٢٠٢٢	BPM 5
ليتوانيا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٢	٢٠١٤	CG,LG,SS	الاستحقاق	البنك المركزي	٢٠٢٢	BPM 6
لكسمبرغ	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٢	٢٠٠١	CG,LG,SS	الاستحقاق	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢	BPM 6
منطقة ماكاو الإدارية الخاصة	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢١	٢٠١٤	CG,SS	النقدية	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢١	BPM 6
مدغشقر	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٢	١٩٨٦	الحكومة المركزية	البنك المركزي	البنك المركزي	٢٠٢٢	BPM 6
ملاوي	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٢	٢٠١٤	الحكومة المركزية	النقدية	NSO وGAD	٢٠٢١	BPM 6
ماليزيا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٢	٢٠٠١	CG,SG,LG	النقدية	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢	BPM 6
ملديف	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٢	١٩٨٦	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٢	BPM 6
مالي	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٢	٢٠٠١	الحكومة المركزية	مزيج	البنك المركزي	٢٠٢١	BPM 6
مالطا	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢	٢٠٠١	CG,SS	الاستحقاق	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢	BPM 6
جزر مارشال	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٢/٢٠٢١	٢٠٠١	CG,LG,SS	الاستحقاق	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢/٢٠٢١	BPM 6
موريتانيا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢١	١٩٨٦	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢١	BPM 6
موريشيوس	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٢/٢٠٢١	٢٠٠١	CG,LG,NFPC	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٢	BPM 6
المكسيك	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٢	٢٠١٤	CG,SS,NMPC,NFPC	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٢	BPM 6
ميكرونيزيا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢١/٢٠٢٠	٢٠٠١	CG,SG	. . .	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٨/٢٠١٧	BPM 6
مولدوفا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٢	١٩٨٦	CG,LG	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٢	BPM 6
منغوليا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٢	٢٠٠١	CG,SG,LG,SS	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٢	BPM 6
الجبل الأسود	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٢	١٩٨٦	CG,LG,SS	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٢	BPM 6
المغرب	وزارة الاقتصاد والتخطيط والتجارة و/أو التنمية	٢٠٢٢	٢٠٠١	الحكومة المركزية	الاستحقاق	قسم الإدارة العامة	٢٠٢٢	BPM 6
موزامبيق	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٢	٢٠٠١	CG,SG	مزيج	البنك المركزي	٢٠٢٢	BPM 6
ميانمار	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٠/٢٠١٩	٢٠١٤	CG,NFPC	النقدية	خبراء الصندوق	٢٠٢٢/٢٠٢١	BPM 6
ناميبيا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٢	٢٠٠١	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٢	BPM 6
ناورو	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢١/٢٠٢٠	٢٠٠١	الحكومة المركزية	مزيج	خبراء الصندوق	٢٠٢٢/٢٠٢١	BPM 6
نيبال	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٢/٢٠٢١	٢٠٠١	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٢/٢٠٢١	BPM 5
هولندا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٢	٢٠٠١	CG,LG,SS	الاستحقاق	البنك المركزي	٢٠٢٢	BPM 6
نيوزيلندا	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢	٢٠١٤	CG, LG	الاستحقاق	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢	BPM 6
نيكاراغوا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٢	١٩٨٦	CG,LG,SS	النقدية	خبراء الصندوق	٢٠٢١	BPM 6
النيجر	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢١	١٩٨٦	الحكومة المركزية	الاستحقاق	البنك المركزي	٢٠٢١	BPM 6
نيجيريا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٢	٢٠٠١	CG,SG,LG	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٢	BPM 6
مقدونيا الشمالية	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٢	١٩٨٦	CG,SG,SS	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٢	BPM 6
النرويج	NSO وMoF	٢٠٢٢	٢٠١٤	CG,LG,SS	الاستحقاق	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢	BPM 6

الجدول زاي– توثيق البيانات الرئيسية (تابع)

البلد	العملة	الحسابات القومية					الأسعار (مؤشر أسعار المستهلكين)	
		مصدر البيانات التاريخية[1]	أحدث البيانات السنوية الفعلية	سنة الأساس[2]	نظام الحسابات القومية	باستخدام منهجية الترجيح بطريقة السلسلة[3]	مصدر البيانات التاريخية[1]	أحدث البيانات السنوية الفعلية
عمان	ريال عماني	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢	٢٠١٨	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨		مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢
باكستان	روبية باكستاني	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢/٢٠٢١	٢٠١٦/٢٠١٥	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨		مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٣/٢٠٢٢
بالاو	دولار أمريكي	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٢/٢٠٢١	٢٠١٩/٢٠١٨	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣		وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٢/٢٠٢١
بنما	دولار أمريكي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢	٢٠١٨	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	من ٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢
بابوا غينيا الجديدة	كينا بابوا غينيا الجديدة	NSO وMoF	٢٠٢٠	٢٠١٣	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨		مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢
باراغواي	غواراني باراغواني	البنك المركزي	٢٠٢٢	٢٠١٤	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨		البنك المركزي	٢٠٢٢
بيرو	سول بيروفي	البنك المركزي	٢٠٢٢	٢٠٠٧	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨		البنك المركزي	٢٠٢٢
الفلبين	بيزو فلبيني	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢	٢٠١٨	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨		مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢
بولندا	زلوتي بولندي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢	٢٠١٥	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	من ٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢
البرتغال	يورو	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢	٢٠١٦	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	من ١٩٨٠	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢
بورتو ريكو	دولار أمريكي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢١/٢٠٢٠	١٩٥٤	...		مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢
قطر	ريال قطري	NSO وMEP	٢٠٢٢	٢٠١٨	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣		NSO وMEP	٢٠٢٢
رومانيا	ليو روماني	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢	٢٠١٥	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠		مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢
روسيا	روبل روسي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢	٢٠٢١	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	من ٢٠٠٠	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢
رواندا	فرنك رواندي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢١	٢٠١٧	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	من ١٩٩٥	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢١
ساموا	تالا ساموا	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢/٢٠٢١	٢٠١٣/٢٠١٢	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨		مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢/٢٠٢١
سان مارينو	يورو	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢١	٢٠٠٧	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠		مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢
سان تومي وبرينسيبي	دوبرا سان تومي وبرينسيبي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٠	٢٠٠٨	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣		مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٠
المملكة العربية السعودية	ريال سعودي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢	٢٠١٠	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨		مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢
السنغال	فرنك إفريقي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢١	٢٠١٤	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨		مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢١
صربيا	دينار صربي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢	٢٠١٥	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	من ٢٠١٠	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢
سيشيل	روبية سيشيلية	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢١	٢٠١٤	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣		مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢١
سيراليون	ليون سيراليوني	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢١	٢٠٠٦	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	من ٢٠١٠	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢
سنغافورة	دولار سنغافوري	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢	٢٠١٥	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	من ٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢
الجمهورية السلوفاكية	يورو	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢	٢٠١٥	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	من ١٩٩٧	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢
سلوفينيا	يورو	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢	٢٠١٠	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	من ٢٠٠٠	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢
جزر سليمان	دولار جزر سليمان	البنك المركزي	٢٠٢٠	٢٠١٢	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣		مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢
الصومال	دولار أمريكي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢	٢٠٢٢	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨		مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢
جنوب إفريقيا	راند جنوب إفريقيا	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢	٢٠١٥	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨		مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢
جنوب السودان	جنيه جنوب السودان	مكتب الإحصاء القومي وخبراء الصندوق	٢٠٢١	٢٠١٠	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣		مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢
إسبانيا	يورو	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢	٢٠١٥	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	من ١٩٩٥	أخرى	٢٠٢٢
سري لانكا	روبية سري لانكية	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢١	٢٠١٥	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨		مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢١
سانت كيتس ونيفس	دولار شرق الكاريبي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢	٢٠٠٦	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣		مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢
سانت لوسيا	دولار شرق الكاريبي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢	٢٠١٨	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨		مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢
سانت فنسنت وجزر غرينادين	دولار شرق الكاريبي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢١	٢٠١٨	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣		مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢
السودان	جنيه سوداني	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩	١٩٨٢	...		مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢
سورينام	دولار سورينامي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢١	٢٠١٥	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨		مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢١

الجدول زاي– توثيق البيانات الرئيسية (تابع)

البلد	مالية الحكومة						ميزان المدفوعات		
	مصدر البيانات التاريخية[1]	أحدث البيانات السنوية الفعلية	دليل الإحصاءات المستخدم من المصدر	تغطية القطاعات الفرعية[4]	الممارسات المحاسبية[5]	مصدر البيانات التاريخية[1]	أحدث البيانات السنوية الفعلية	دليل الإحصاءات المستخدم من المصدر
عمان	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٢	٢٠٠١	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢١	BPM 6
باكستان	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٣/٢٠٢٢	١٩٨٦	CG,SG,LG	النقدية	البنك المركزي	٢٣/٢٠٢٢	BPM 6
بالاو	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٢/٢٠٢١	٢٠٠١	الحكومة المركزية	. . .	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢١/٢٠٢٠	BPM 6
بنما	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٢	٢٠١٤	CG,SG,LG,SS,NFPC	النقدية	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢	BPM 6
بابوا غينيا الجديدة	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٢	٢٠١٤	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٢	BPM 6
باراغواي	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٢	٢٠٠١	CG,SG,LG,SS,MPC	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٢	BPM 6
بيرو	MoF و CB	٢٠٢٢	٢٠٠١	CG,SG,LG,SS	مزيج	البنك المركزي	٢٠٢٢	BPM 5
الفلبين	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٢	٢٠١٤	CG,LG,SS	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٢	BPM 6
بولندا	MoF و NSO	٢٠٢٢	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	CG,LG,SS	الاستحقاق	البنك المركزي	٢٠٢٢	BPM 6
البرتغال	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢	٢٠٠١	CG,LG,SS	الاستحقاق	البنك المركزي	٢٠٢٢	BPM 6
بورتو ريكو	وزارة الاقتصاد والتخطيط والتجارة و/أو التنمية	٢٠٢٢/٢٠٢١	٢٠٠١	. . .	الاستحقاق	. . .	. . .	. . .
قطر	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٢	١٩٨٦	الحكومة المركزية وغيرها	النقدية	البنك المركزي وخبراء الصندوق	٢٠٢٢	BPM 6
رومانيا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٢	٢٠٠١	CG,LG,SS	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٢	BPM 6
روسيا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٢	٢٠١٤	CG,SG,SS	مزيج	البنك المركزي	٢٠٢٢	BPM 6
رواندا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢١	٢٠١٤	CG,LG	مزيج	البنك المركزي	٢٠٢١	BPM 6
ساموا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٢/٢٠٢١	٢٠٠١	الحكومة المركزية	الاستحقاق	البنك المركزي	٢٠٢٢/٢٠٢١	BPM 6
سان مارينو	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٢	. . .	الحكومة المركزية	. . .	أخرى	٢٠٢١	BPM 6
سان تومي وبرينسيبي	وزارة المالية والجمارك	٢٠٢٠	٢٠٠١	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٠	BPM 6
المملكة العربية السعودية	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٢	٢٠١٤	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٢	BPM 6
السنغال	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢١	٢٠٠١	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي وخبراء الصندوق	٢٠٢١	BPM 6
صربيا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٢	٢٠١٤	CG,SG,LG,SS,other	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٢	BPM 6
سيشيل	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢١	٢٠٠١	CG,SS	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢١	BPM 6
سيراليون	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٢	١٩٨٦	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢١	BPM 6
سنغافورة	MoF و NSO	٢٠٢٣/٢٠٢٢	٢٠١٤	الحكومة المركزية	النقدية	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢	BPM 6
الجمهورية السلوفاكية	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢	٢٠٠١	CG,LG,SS	الاستحقاق	البنك المركزي	٢٠٢٢	BPM 6
سلوفينيا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٢	٢٠٠١	CG,LG,SS	الاستحقاق	البنك المركزي	٢٠٢٢	BPM 6
جزر سليمان	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٢	١٩٨٦	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٢	BPM 6
الصومال	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٢	٢٠٠١	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي وخبراء الصندوق	٢٠٢٢	BPM 5
جنوب إفريقيا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٢	٢٠٠١	CG,SG,SS,other	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٢	BPM 6
جنوب السودان	MoF و MEP	٢٠٢١	. . .	الحكومة المركزية	النقدية	Mof, NSO, MEP, and IMF Staff	٢٠٢١	BPM 6
إسبانيا	MoF و NSO	٢٠٢٢	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	CG,SG,LG,SS	الاستحقاق	البنك المركزي	٢٠٢٢	BPM 6
سري لانكا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢١	١٩٨٦	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢١	BPM 6
سانت كيتس ونيفس	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٢	١٩٨٦	CG,SG	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢١	BPM 6
سانت لوسيا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٣/٢٠٢٢	١٩٨٦	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٢	BPM 6
سانت فنسنت وجزر غرينادين	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٢	١٩٨٦	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٢	BPM 6
السودان	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢١	٢٠٠١	الحكومة المركزية	مزيج	البنك المركزي	٢٠٢١	BPM 6
سورينام	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢١	١٩٨٦	الحكومة المركزية	مزيج	البنك المركزي	٢٠٢١	BPM 6

الجدول زاي– توثيق البيانات الرئيسية (تابع)

البلد	العملة	الحسابات القومية					الأسعار (مؤشر أسعار المستهلكين)	
		مصدر البيانات التاريخية[1]	أحدث البيانات السنوية الفعلية	سنة الأساس[2]	نظام الحسابات القومية	باستخدام منهجية الترجيح بطريقة السلسلة[3]	مصدر البيانات التاريخية[1]	أحدث البيانات السنوية الفعلية
السويد	كرونا سويدية	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢	٢٠٢٢	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	من ١٩٩٣	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢
سويسرا	فرنك سويسري	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢	٢٠١٥	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	من ١٩٨٠	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢
سوريا	ليرة سورية	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٠	٢٠٠٠	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣		مكتب الإحصاء القومي	٢٠١١
مقاطعة تايوان الصينية	دولار تايواني جديد	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢	٢٠١٦	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨		مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢
طاجيكستان	سوموني طاجيكستان	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢	١٩٩٥	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣		مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢
تنزانيا	شلن تنزاني	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢١	٢٠١٥	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨		مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢
تايلند	باهت تايلندي	وزارة الاقتصاد والتخطيط والتجارة و/أو التنمية	٢٠٢٢	٢٠٠٢	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	من ١٩٩٣	وزارة الاقتصاد والتخطيط والتجارة و/أو التنمية	٢٠٢٢
تيمور– ليشتي	دولار أمريكي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢	٢٠١٥	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨		مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢
توغو	فرنك إفريقي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢١	٢٠١٦	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨		مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢١
تونغا	بانغا تونغي	البنك المركزي	٢٠٢٢/٢٠٢١	٢٠١٧/٢٠١٦	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨		البنك المركزي	٢٠٢٢/٢٠٢١
ترينيداد وتوباغو	دولار ترينيداد وتوباغو	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢	٢٠١٢	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨		مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢
تونس	دينار تونسي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢	٢٠١٥	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	من ٢٠٠٩	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢
تركيا	ليرة تركية	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢	٢٠٠٩	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	من ٢٠٠٩	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢
تركمانستان	مانات تركمان جديد	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢	٢٠٠٦	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	من ٢٠٠٧	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢
توفالو	دولار أسترالي	مستشارو PFTAC	٢٠٢١	٢٠١٦	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣		مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢
أوغندا	شلن أوغندي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢	٢٠١٦	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨		البنك المركزي	٢٠٢٢
أوكرانيا	هريفنيا أوكراني	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢	٢٠١٦	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	من ٢٠٠٥	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢
الإمارات العربية المتحدة	درهم إماراتي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢	٢٠١٠	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨		مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢
المملكة المتحدة	جنيه بريطاني	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢	٢٠١٩	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	من ١٩٨٠	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢
الولايات المتحدة	دولار أمريكي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢	٢٠١٢	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	من ١٩٨٠	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢
أوروغواي	بيزو أوروغواي	البنك المركزي	٢٠٢٢	٢٠١٦	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨		مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢
أوزبكستان	سوم أوزبكي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢	٢٠٢٠	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣		مكتب الإحصاء القومي وخبراء الصندوق	٢٠٢٢
فانواتو	فاتو فانواتو	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٠	٢٠٠٦	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣		مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢
فنزويلا	بوليفار رقمي فنزويلي	البنك المركزي	٢٠١٨	١٩٩٧	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣		البنك المركزي	٢٠٢٢
فييتنام	دونغ فييتنامي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢	٢٠١٠	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣		مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢
الضفة الغربية وغزة	شيكل إسرائيلي جديد	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢	٢٠١٥	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨		مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢
اليمن	ريال يمني	خبراء الصندوق	٢٠٢٢	١٩٩٠	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣		CB .NSO وخبراء الصندوق	٢٠٢٢
زامبيا	كواشا زامبي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢١	٢٠١٠	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨		مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢١
زيمبابوي	دولار زيمبابوي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢	٢٠١٩	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨		مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢

الجدول زاي– توثيق البيانات الرئيسية (تتمة)

البلد	مالية الحكومة						ميزان المدفوعات		
	مصدر البيانات التاريخية[1]	أحدث البيانات السنوية الفعلية	دليل الإحصاءات المستخدم من المصدر	تغطية القطاعات الفرعية[4]	الممارسات المحاسبية[5]	مصدر البيانات التاريخية[1]	أحدث البيانات السنوية الفعلية	دليل الإحصاءات المستخدم من المصدر
السويد	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢١	٢٠٠١	CG,LG,SS	الاستحقاق	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢	BPM 6
سويسرا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٢	٢٠٠١	CG,SG,LG,SS	الاستحقاق	البنك المركزي	٢٠٢٢	BPM 6
سوريا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٠٩	١٩٨٦	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠٠٩	BPM 5
مقاطعة تايوان الصينية	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٢	٢٠٠١	CG,LG,SS	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٢	BPM 6
طاجيكستان	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٢	١٩٨٦	CG,LG,SS	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٢	BPM 6
تنزانيا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢١	١٩٨٦	CG,LG	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢١	BPM 6
تايلند	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٢/٢٠٢١	٢٠٠١	CG,BCG,LG,SS	الاستحقاق	البنك المركزي	٢٠٢٢	BPM 6
تيمور–ليشتي	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٢	٢٠٠١	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢١	BPM 6
توغو	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢١	٢٠٠١	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢١	BPM 6
تونغا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢١/٢٠٢٠	٢٠١٤	الحكومة المركزية	النقدية	CB و NSO	٢٠٢١/٢٠٢٠	BPM 6
ترينيداد و توباغو	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٣/٢٠٢٢	١٩٨٦	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٢	BPM 6
تونس	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٢	١٩٨٦	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٢	BPM 5
تركيا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٢	٢٠٠١	CG,LG,SS,other	الاستحقاق	البنك المركزي	٢٠٢٢	BPM 6
تركمانستان	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٢	١٩٨٦	CG,LG	النقدية	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢	BPM 6
توفالو	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٢	. . .	الحكومة المركزية	مزيج	خبراء الصندوق	٢٠٢١	BPM 6
أوغندا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٢	٢٠٠١	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٢	BPM 6
أوكرانيا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٢	٢٠٠١	CG,LG,SS	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٢	BPM 6
الإمارات العربية المتحدة	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٢	٢٠١٤	CG,BCG,SG,SS	مزيج	البنك المركزي	٢٠٢١	BPM 5
المملكة المتحدة	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢	٢٠٠١	CG,LG	الاستحقاق	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢	BPM 6
الولايات المتحدة	وزارة الاقتصاد والتخطيط والتجارة و/أو التنمية	٢٠٢٢	٢٠١٤	CG,SG,LG	الاستحقاق	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢	BPM 6
أوروغواي	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٢	١٩٨٦	CG,LG,SS,NFPC, NMPC	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٢	BPM 6
أوزبكستان	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٢	٢٠١٤	CG,SG,LG,SS	النقدية	CB و MEP	٢٠٢٢	BPM 6
فانواتو	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٠	٢٠٠١	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢١	BPM 6
فنزويلا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠١٧	٢٠٠١	BCG,NFPC,SS,other	النقدية	البنك المركزي	٢٠١٨	BPM 6
فيتنام	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢١	٢٠٠١	CG,SG,LG	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٢	BPM 6
الضفة الغربية وغزة	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٢	٢٠٠١	الحكومة المركزية	مزيج	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢	BPM 6
اليمن	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٢	٢٠٠١	CG,LG	النقدية	خبراء الصندوق	٢٠٢٢	BPM 5
زامبيا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٢	١٩٨٦	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٢	BPM 6
زيمبابوي	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢١	١٩٨٦	الحكومة المركزية	النقدية	CB و MoF	٢٠٢٢	BPM 6

ملحوظة: BPM = دليل ميزان المدفوعات؛ CPI = مؤشر أسعار المستهلكين؛ ESA = النظام الأوروبي للحسابات القومية؛ SNA = نظام الحسابات القومية.

[1] CB = البنك المركزي؛ Customs = مصلحة الجمارك؛ GAD = قسم الإدارة العامة؛ MEP = وزارة الاقتصاد والتخطيط والتجارة و/أو التنمية؛ MoF = وزارة المالية و/أو الخزانة؛ NSO = مكتب الإحصاء القومي؛ PFTAC = مركز المساعدة الفنية المالية لمنطقة المحيط الهادئ.

[2] سنة الأساس للحسابات القومية هي الفترة التي تقارن بها الفترات الأخرى والفترة التي تظهر أسعارها في المقام عند التعبير عن العلاقات السعرية المستخدمة في حساب المؤشر.

[3] استخدام منهجية الترجيح بطريقة السلسلة يسمح للبلدان بقياس أدق لنمو إجمالي الناتج المحلي عن طريق تخفيض التحيزات السالبة أو إلغائها في سلاسل الحجم المبنية على الأرقام القياسية التي تحسب متوسط مكونات الحجم باستخدام الأوزان المستمدة من سنة سابقة غير بعيدة.

[4] BCG = الحكومة المركزية المدرجة في الموازنة؛ CG = الحكومة المركزية؛ LG = الحكومة المحلية؛ MPC = شركة عامة نقدية، بما فيها البنك المركزي؛ NFPC = شركة عامة غير مالية؛ NMPC = شركة عامة مالية غير نقدية؛ SG = حكومة الولاية؛ SS = صندوق الضمان الاجتماعي؛ TG = حكومة إقليمية؛ other = أخرى.

[5] المعيار المحاسبي: A = المحاسبة على أساس الاستحقاق؛ C = المحاسبة على أساس نقدي؛ CB = المحاسبة على أساس الالتزام؛ Mixed = مزيج من المحاسبة على الأساس النقدي وأساس الاستحقاق.

[6] مخفَّض سنة الأساس لا يساوي ١٠٠ لأن إجمالي الناتج المحلي الاسمي لا يقاس بطريقة قياس إجمالي الناتج المحلي الحقيقي أو تعديل البيانات موسميا.

الإطار ألف–١: افتراضات السياسات الاقتصادية التي تستند إليها التوقعات بشأن اقتصادات مختارة

افتراضات سياسة المالية العامة

جرت العادة على أن تستند افتراضات سياسة المالية العامة قصيرة الأجل المستخدمة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي إلى الموازنات المعلنة رسميا والمعدلة لمراعاة الفروق بين افتراضات السلطات الوطنية وخبراء صندوق النقد الدولي بشأن الاقتصاد الكلي ونتائج المالية العامة المتوقعة. وفي حالة عدم وجود موازنة رسمية معلنة، تتضمن التوقعات تدابير السياسات التي يُرتأى أن تنفيذها مرجحا. وبالمثل، تستند توقعات المالية العامة للمدى المتوسط إلى تقدير المسار الأرجح للسياسات. وإذا لم تتوافر لخبراء الصندوق معلومات كافية لتقدير نوايا السلطات بشأن الموازنة واحتمالات تنفيذ السياسات، يُفترض عدم تغير الرصيد الأولي الهيكلي، ما لم يُذكر خلاف ذلك. ونقدم فيما يلي الافتراضات المحددة المستخدمة مع بعض الاقتصادات المتقدمة. (راجع أيضا الجداول «باء–٥» إلى «باء–٩» في القسم الإلكتروني من الملحق الإحصائي على شبكة الإنترنت للاطلاع على البيانات المتعلقة بصافي الإقراض/الاقتراض في أرصدة المالية العامة والأرصدة الهيكلية).[١١]

الأرجنتين: تستند توقعات المالية العامة إلى المعلومات المتاحة عن نتائج وخطط الموازنة للحكومة الفيدرالية، وأهداف البرامج التي يدعمها الصندوق، والتدابير المالية التي أعلنتها السلطات، والتوقعات الاقتصادية الكلية لخبراء الصندوق.

أستراليا: تستند توقعات المالية العامة إلى بيانات مستمدة من مكتب الإحصاء الأسترالي؛ وموازنة السنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٤ التي نشرتها حكومة الكومنولث وحكومات الولايات/الأقاليم، وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

النمسا: تستند توقعات المالية العامة إلى موازنة ٢٠٢٣، وبرنامج الاستقرار في النمسا المعلن في إبريل ٢٠٢٣، كما تعكس بيانات صندوق الجيل القادم للاتحاد الأوروبي والتدابير المالية المعلنة مؤخرا.

بلجيكا: تستند التوقعات إلى برنامج الاستقرار للفترة ٢٠٢٣–٢٠٢٦، وخطة مشروع الموازنة لعام ٢٠٢٣، والمعلومات المتاحة الأخرى بشأن خطط السلطات للمالية العامة، مع بعض التعديلات في ضوء افتراضات خبراء صندوق النقد الدولي.

البرازيل: تعكس توقعات المالية العامة لعام ٢٠٢٣ السياسات المطبقة حاليا.

كندا: تستند التوقعات إلى تنبؤات السيناريو الأساسي المستمدة من ميزانية عام ٢٠٢٣ الصادرة عن الحكومة الكندية وأحدث موازنات المقاطعات. ويُجري خبراء الصندوق بعض التعديلات في هذه التنبؤات في ضوء عدة عوامل، منها الفروق في التوقعات الاقتصادية الكلية. وتتضمن تنبؤات خبراء الصندوق أيضا أحدث بيانات الحسابات الاقتصادية القومية الصادرة عن مؤسسة الإحصاء الكندية، بما في ذلك نتائج الموازنة الفيدرالية وموازنات المقاطعات والأقاليم ربع السنوية.

شيلي: تستند التوقعات إلى توقعات الموازنة، المعدلة في ضوء توقعات خبراء الصندوق لإجمالي الناتج المحلي وأسعار النحاس، وانخفاض سعر الصرف، والتضخم.

الصين: تتضمن التوقعات المالية للخبراء ميزانية عام ٢٠٢٣ وكذلك تقديرات التمويل من خارج الميزانية.

الدانمرك: تتسق تقديرات العام الجاري مع أحدث أرقام الموازنة الرسمية، المعدلة حسب الاقتضاء لكي تتوافق مع الافتراضات الاقتصادية الكلية لخبراء الصندوق. وفيما بعد العام الجاري، تشمل التوقعات السمات الرئيسية في خطة المالية العامة متوسطة الأجل حسبما وردت في أحدث موازنة أعدتها السلطات. وتُستبعد من الأرصدة الهيكلية التقلبات المؤقتة في حالة بعض الإيرادات (مثل إيرادات بحر الشمال، وإيرادات ضريبة العائد على معاشات التقاعد) والتحويلات لمرة واحدة (لكنها تتضمن مع هذا التحويلات لمرة واحدة المرتبطة بجائحة كوفيد–١٩).

فرنسا: تستند توقعات عام ٢٠٢٣ وما بعده إلى قوانين موازنة ٢٠١٨–٢٠٢٣، وبرنامج الاستقرار للفترة ٢٠٢٣–٢٠٢٧، ومشروع قانون البرامج متوسطة الأجل، وغير ذلك من المعلومات المتاحة عن الخطط المالية للسلطات، والمعدلة لمراعاة الفروق في التوقعات بشأن الإيرادات

[١] تعرَّف فجوة الناتج بأنها الناتج الفعلي ناقص الناتج الممكن، كنسبة مئوية من الناتج الممكن. ويعبَّر عن الأرصدة الهيكلية كنسبة مئوية من الناتج الممكن. والرصيد الهيكلي هو صافي الإقراض/الاقتراض الفعلي ناقص آثار الناتج الدوري من الناتج الممكن، بعد التصحيح لمراعاة العوامل التي لا تتكرر وعوامل أخرى، مثل أسعار الأصول والسلع الأولية وآثار تكوين الناتج. وبالتالي، فإن التغيرات في الرصيد الهيكلي تشمل آثار تدابير المالية العامة المؤقتة، وأثر التقلبات في أسعار الفائدة وتكاليف خدمة الدين والتقلبات الأخرى غير الدورية في صافي الإقراض/الاقتراض. وتستند عمليات احتساب الأرصدة الهيكلية إلى تقديرات خبراء الصندوق لإجمالي الناتج المحلي الممكن وأوجه مرونة الإيرادات والنفقات (راجع الملحق الأول في عدد أكتوبر ١٩٩٣ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي). وتحيط بتقديرات فجوة الناتج والرصيد الهيكلي هوامش كبيرة من عدم اليقين. ويُحسب صافي الدين بأنه إجمالي الدين ناقص الأصول المالية المقابلة لأدوات الدين.

الإطار ألف-١ (تابع)

والافتراضات المتعلقة بالمتغيرات المالية والاقتصادية الكلية.

ألمانيا: تستند توقعات خبراء الصندوق لعام ٢٠٢٣ والأعوام اللاحقة إلى موازنة عام ٢٠٢٣، وبرنامج الاستقرار لعام ٢٠٢٣، ومشروع الموازنة الاتحادية لعام ٢٠٢٤، وخطة الموازنة متوسطة الأجل للحكومة الاتحادية، وتحديثات البيانات الصادرة عن هيئة الإحصاء القومية (Destatis) ووزارة المالية، بعد تعديلها لمراعاة الفروق في الإطار الاقتصادي الكلي الذي وضعه خبراء الصندوق والافتراضات المتعلقة بمرونات الإيرادات.

اليونان: تعكس البيانات منذ ٢٠١٠ التعديلات المتماشية مع تعريف الرصيد الأولي وفق إطار الرقابة المعززة على اليونان.

منطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة: تستند التوقعات إلى توقعات السلطات للإنفاق من المالية العامة على المدى المتوسط.

هنغاريا: تشتمل توقعات المالية العامة على توقعات خبراء الصندوق بشأن الإطار الاقتصادي الكلي وخطط سياسة المالية العامة المعلنة في موازنة عام ٢٠٢٣ .

الهند: وتستند التوقعات إلى المعلومات المتاحة عن خطط السلطات للمالية العامة، مع التعديلات اللازمة وفق افتراضات خبراء الصندوق. وتدرج البيانات على المستوى دون الوطني بفارق زمني يصل إلى سنة واحدة؛ وبالتالي لا يتم إعداد بيانات الحكومة العامة في صيغتها النهائية إلا بعد فترة ليست بالقليلة من إعداد بيانات الحكومة المركزية. وتختلف البيانات التي يعرضها الصندوق عن تلك التي تعرضها الهند، لاسيما فيما يتعلق بعائدات تصفية الاستثمارات ومزادات التراخيص، وقيد الإيرادات على أساس صاف مقابل قيدها على أساس إجمالي بالنسبة لفئات معينة قليلة، وبعض أنشطة الإقراض التي يجريها القطاع العام. وبدءا من بيانات السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠٢١، تتضمن النفقات أيضا عناصر الدعم الغذائي غير المدرجة في الموازنة، تماشيا مع المعاملة المعدلة للدعم الغذائي في الموازنة. ويعدل خبراء الصندوق النفقات لاستبعاد مدفوعات الدعم الغذائي في السنوات السابقة، والتي تندرج في تقديرات الموازنة ضمن الإنفاق للسنة المالية ٢٠٢٠/٢٠٢١.

إندونيسيا: تفترض توقعات خبراء صندوق النقد الدولي الحفاظ على الموقف الحيادي للمالية العامة مستقبلا، إلى جانب تنفيذ إصلاحات معتدلة في السياسة الضريبية والإدارة الضريبية، وتحقق بعض النفقات، إلى جانب زيادة تدريجية في الإنفاق الرأسمالي في المدى المتوسط تبعا للحيز المالي المتاح.

آيرلندا: تستند توقعات المالية العامة إلى موازنة الدولة لعام ٢٠٢٣.

إيطاليا: تستنير تقديرات وتوقعات خبراء الصندوق بخطط المالية العامة المدرجة في قانون موازنة الحكومة وتعديلاته لعام ٢٠٢٣. ويدخل ضمن توقعات الدين رصيد سندات التوفير البريدي التي يحل أجل استحقاقها.

اليابان: تعكس التوقعات تدابير المالية العامة التي أعلنتها الحكومة بالفعل، مع تعديلات في ضوء افتراضات خبراء الصندوق.

كوريا: تتضمن التنبؤات رصيد المالية العامة الكلي المدرج في الموازنة السنوية لعام ٢٠٢٢ والموازنتين التكميليتين، والميزانية المقترحة لعام ٢٠٢٣، وخطة المالية العامة متوسطة الأجل، وتعديلات خبراء صندوق النقد الدولي.

المكسيك: تقديرات خبراء الصندوق لمتطلبات الاقتراض لدى القطاع العام في ٢٠٢٠ تخضع للتعديل لمراعاة بعض التفاوتات الإحصائية بين الأرقام فوق الخط وتحت الخط. وتستنير توقعات المالية العامة لعامي ٢٠٢٣ و٢٠٢٤ بالتقديرات الواردة ضمن المبادئ الإرشادية لإعداد الموازنة لعام ٢٠٢٤؛ وتفترض التوقعات لعام ٢٠٢٥ وما بعده استمرار الالتزام بالقواعد المنصوص عليها في الميزانية الفيدرالية وقانون المسؤولية المالية.

هولندا: تستند توقعات المالية العامة للفترة ٢٠٢٣–٢٠٢٨ إلى إطار تنبؤات خبراء الصندوق، كما تستنير بخطة السلطات لمشروع الموازنة وتوقعات «مكتب تحليل السياسات الاقتصادية».

نيوزيلندا: تستند توقعات المالية العامة إلى موازنة العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤ (مايو ٢٠٢٣) وتقديرات خبراء الصندوق.

البرتغال: تستند توقعات هذا العام إلى الموازنة التي اعتمدتها السلطات، والمعدلة وفقا للتنبؤات الاقتصادية الكلية التي أعدها خبراء الصندوق. وتستند توقعات ما بعد هذا العام إلى افتراض بقاء السياسات دون تغيير. وتعكس توقعات عام ٢٠٢٣ المعلومات المتاحة في الميزانية المقترحة لعام ٢٠٢٣.

بورتو ريكو: تستند توقعات المالية العامة إلى الخطة المالية المعتمدة لكومنولث بورتو ريكو التي تم إعدادها في إبريل ٢٠٢٣ واعتمدها «مجلس الرقابة والإدارة المالية».

روسيا: أوقفت الحكومة تطبيق قاعدة المالية العامة العام الماضي في مواجهة العقوبات المفروضة عقب غزو أوكرانيا، لتسمح باستخدام إيرادات النفط والغاز الاستثنائية التي تجاوزت المستويات القياسية في تمويل العجز الذي سجل ارتفاعا خلال عام ٢٠٢٢. كذلك يمكن

الإطار ألف-١ (تابع)

في الوقت الحالي استخدام المدخرات المتراكمة في صندوق الرخاء الوطني للغرض نفسه. وفي خلال عام ٢٠٢٥، سيتم تفعيل قاعدة مالية عامة جديدة بشكل كامل، والتي ستسمح بالإنفاق من إيرادات النفط والغاز المرتفعة، ولكنها تستهدف في الوقت نفسه خفض العجز الهيكلي الأولي.

المملكة العربية السعودية: توقعات المالية العامة في السيناريو الأساسي لخبراء الصندوق تستند في المقام الأول إلى فهمهم لسياسات الحكومة المحددة معالمها في موازنة عام ٢٠٢٢. وتستند إيرادات تصدير النفط إلى أسعار النفط المفترضة لها في السيناريو الأساسي لتقرير آفاق الاقتصاد العالمي وفهم خبراء الصندوق لسياسة النفط الحالية في ظل اتفاق أوبك+ (منظمة البلدان المصدرة للنفط، بما فيها روسيا، وبلدان أخرى مصدرة للنفط غير أعضاء في أوبك).

سنغافورة: تستند أرقام السنة المالية ٢٠٢٠ إلى نتائج تنفيذ الموازنة. وتستند توقعات السنة المالية ٢٠٢١ إلى أرقام معدلة في ضوء نتائج تنفيذ الموازنة حتى نهاية ٢٠٢١. وتستند توقعات السنة المالية ٢٠٢٢ إلى الموازنة المبدئية المعدة في ١٨ فبراير ٢٠٢٢. وخلال فترة التوقع المتبقية، يفترض خبراء الصندوق العمل بالتدريج على إلغاء التدابير المتبقية المرتبطة بالجائحة وتنفيذ مجموعة التدابير المتنوعة على جانب الإيرادات التي تم الإعلان عنها في موازنة السنة المالية ٢٠٢٢. وتتضمن هذه التدابير (١) زيادة ضريبة السلع والخدمات من ٧٪ إلى ٨٪ بتاريخ ١ يناير ٢٠٢٣، ثم إلى ٩٪ بتاريخ ١ يناير ٢٠٢٤، و(٢) زيادة الضريبة العقارية عام ٢٠٢٣ على العقارات التي لا يشغلها مالكوها (من ١٠٪-٢٠٪ إلى ١٢٪-٣٦٪) والعقارات التي يشغلها مالكوها وتتجاوز قيمتها السنوية ٣٠ ألف دولار أمريكي (من ٤٪-١٦٪ إلى ٦٪-٣٢٪)، و(٣) زيادة ضريبة الكربون من ٥ دولارات أمريكية للطن إلى ٢٥ دولارا أمريكيا للطن في عامي ٢٠٢٤ و٢٠٢٥ و٤٥ دولارا أمريكيا للطن في عامي ٢٠٢٦ و٢٠٢٧.

جنوب إفريقيا: تستند افتراضات المالية العامة إلى موازنة عام ٢٠٢٣. وتُستثنى من الإيرادات غير الضريبية المعاملات في الأصول المالية والخصوم لأنها تنطوي أساسا على إيرادات مرتبطة بمكاسب تقييم سعر الصرف المتحققة من حيازة الودائع بالعملات الأجنبية، وبيع الأصول، والبنود المماثلة في المفاهيم.

إسبانيا: توقعات المالية العامة لعام ٢٠٢٣ وما بعده تفترض اتخاذ تدابير لدعم الطاقة بقيمة تصل إلى ١٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٢٣. وتعكس توقعات الفترة من ٢٠٢١ إلى ٢٠٢٦ المبالغ المنصرفة بموجب «تسهيل التعافي والصلابة» (Recovery and Resilience Facility) التابع للاتحاد الأوروبي.

السويد: تستند تقديرات المالية العامة إلى توقعات السلطات الواردة في الموازنة، مع تعديلها لتعكس التنبؤات الاقتصادية الكلية لخبراء الصندوق.

سويسرا: تفترض التوقعات تعديل سياسة المالية العامة على النحو اللازم لضمان اتساق أرصدة المالية العامة مع متطلبات القواعد المالية المطبقة في سويسرا.

تركيا: تستند التوقعات إلى تعريف الصندوق لرصيد المالية العامة، الذي يستبعد بعض بنود الإيرادات والمصروفات المتضمنة في الرصيد الكلي حسب تعريف السلطات.

المملكة المتحدة: تستند توقعات المالية العامة إلى تنبؤات مارس ٢٠٢٣ التي نشرها «مكتب مسؤولية الموازنة»، والبيان الصادر عن مكتب الإحصاءات الوطنية بتاريخ سبتمبر ٢٠٢٣ حول الموارد المالية للقطاع العام. وتسترشد توقعات خبراء الصندوق بتنبؤات مكتب مسؤولية الموازنة، وتتضمن تعديلات على الإيرادات والمصروفات (لمراعاة الاختلافات في الافتراضات). وتنبؤات خبراء الصندوق لا تفترض بالضرورة أن القواعد المالية المعلنة بتاريخ ١٧ نوفمبر ٢٠٢٢ سيتم تنفيذها مع نهاية فترة التنبؤات. وتُعرض البيانات على أساس السنة التقويمية.

الولايات المتحدة: تستند توقعات المالية العامة إلى السيناريو الأساسي الذي وضعه مكتب الموازنة التابع للكونغرس في مايو ٢٠٢٣ والبيان الشهري الصادر مؤخرا عن الخزانة الأمريكية، وتم تعديلها في ضوء افتراضات خبراء الصندوق بشأن السياسات والاقتصاد الكلي. وتتضمن هذه التوقعات آثار «قانون المسؤولية المالية».

افتراضات السياسة النقدية

تستند افتراضات السياسة النقدية إلى إطار السياسة المعمول به في كل بلد. ويعني هذا، في معظم الحالات، اتباع موقف غير تيسيري على مدار الدورة الاقتصادية: فتزيد أسعار الفائدة الرسمية عندما تشير المؤشرات الاقتصادية إلى أن التضخم سيتجاوز المعدل أو النطاق المقبول، وتنخفض عندما تشير المؤشرات الاقتصادية إلى أنه لن يتجاوز هذا المعدل أو النطاق، وأن نمو الناتج أقل من المعدل الممكن، وأن هناك هامش تراخ كبير في الاقتصاد. أما عن أسعار الفائدة، راجع قسم «الافتراضات» في بداية الملحق الإحصائي.

الإطار ألف-١ (تتمة)

الأرجنتين: تتسق التوقعات النقدية مع الإطار الاقتصادي الكلي بوجه عام، وخطط المالية العامة والتمويل، والسياسات النقدية وسياسات أسعار الصرف في ظل نظام سعر الصرف الزاحف.

أستراليا: تستند افتراضات السياسة النقدية إلى تحليل خبراء الصندوق ومسار التضخم المتوقع.

البرازيل: تتسق افتراضات السياسة النقدية مع تقارب معدل التضخم ضمن النطاق الزمني للسياسة النقدية.

كندا: تعكس التوقعات إلغاء تشديد السياسة النقدية للبنك المركزي الكندي تدريجيا، مع عودة التضخم ببطء إلى النقطة الوسطى المستهدفة مسجلا ٢٪ في أوائل عام ٢٠٢٥.

شيلي: تتسق افتراضات السياسة النقدية مع تحقيق هدف التضخم.

الصين: كان الموقف العام للسياسة النقدية تيسيريا إلى حد ما خلال عام ٢٠٢٢، ويُتوقع أن يظل تيسيريا عموما خلال عام ٢٠٢٣.

الدانمرك: تهدف السياسة النقدية إلى الحفاظ على ربط العملة باليورو.

منطقة اليورو: افتراضات السياسة النقدية للبلدان الأعضاء في منطقة اليورو مستمدة من مجموعة من النماذج (شبه الهيكلية، ونموذج التوازن العام العشوائي الديناميكي، وقاعدة تايلور) وتوقعات السوق وتصريحات مجلس إدارة البنك المركزي الأوروبي.

منطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة: يفترض خبراء الصندوق أن نظام مجلس العملة سيظل دون تغيير.

هنغاريا: تستند تقديرات وتوقعات خبراء الصندوق إلى آراء الخبراء في ضوء التطورات الأخيرة.

الهند: تتفق توقعات السياسة النقدية مع تحقيق مستوى التضخم الذي يستهدفه بنك الاحتياطي الهندي على المدى المتوسط.

إندونيسيا: تتسق افتراضات السياسة النقدية مع بقاء التضخم في نطاق هدف البنك المركزي على المدى المتوسط.

إسرائيل: تقوم افتراضات السياسة النقدية على العودة بالتدريج إلى أوضاع السياسة النقدية العادية.

اليابان: تتسق افتراضات السياسة النقدية مع توقعات السوق.

كوريا: تفترض التوقعات تطور سعر الفائدة الأساسي تماشيا مع توقعات السوق.

المكسيك: تتسق افتراضات السياسة النقدية مع تحقيق هدف التضخم.

نيوزيلندا: تستند التوقعات النقدية إلى تحليل خبراء الصندوق ومسار التضخم المتوقع.

روسيا: تفترض توقعات السياسة النقدية اعتماد البنك المركزي للاتحاد الروسي سياسات نقدية متشددة.

المملكة العربية السعودية: تستند توقعات السياسة النقدية إلى استمرار ربط سعر الصرف بالدولار الأمريكي.

سنغافورة: من المتوقع نمو النقود بمعناها الواسع على نحو يتماشى مع النمو المتوقع في إجمالي الناتج المحلي الاسمي.

جنوب إفريقيا: تتسق افتراضات السياسة النقدية مع بقاء التضخم في حدود النطاق المستهدف الذي يتراوح بين ٣٪ و٦٪ على المدى المتوسط.

السويد: تتماشى التوقعات النقدية مع توقعات بنك السويد المركزي.

تركيا: يفترض السيناريو الأساسي أن موقف السياسة النقدية سيظل متماشيا مع توقعات السوق.

المملكة المتحدة: يستند مسار أسعار الفائدة في الأجل القصير إلى توقعات أسعار الفائدة السوقية.

الولايات المتحدة: يتوقع خبراء الصندوق أن تواصل لجنة السوق المفتوحة التابعة للاحتياطي الفيدرالي تعديل سعر الفائدة المستهدف على الأموال الفيدرالية تماشيا مع الآفاق الاقتصادية الكلية الأوسع نطاقا.

قائمة بالجداول[1]

الناتج

الجدول ألف–١: ملخص بيانات الناتج العالمي
الجدول ألف–٢: الاقتصادات المتقدمة: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي والطلب المحلي الكلي
الجدول ألف–٣: الاقتصادات المتقدمة: مكونات إجمالي الناتج المحلي الحقيقي
الجدول ألف–٤: اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي

التضخم

الجدول ألف–٥: ملخص بيانات التضخم
الجدول ألف–٦: الاقتصادات المتقدمة: أسعار المستهلكين
الجدول ألف–٧: اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية: أسعار المستهلكين

السياسات المالية

الجدول ألف–٨: الاقتصادات المتقدمة الرئيسية: أرصدة المالية العامة والدين لدى الحكومة العامة

التجارة الخارجية

الجدول ألف–٩: ملخص أحجام وأسعار التجارة العالمية

معاملات الحساب الجاري

الجدول ألف–١٠: ملخص أرصدة الحسابات الجارية
الجدول ألف–١١: الاقتصادات المتقدمة: رصيد الحساب الجاري
الجدول ألف–١٢: اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية: رصيد الحساب الجاري

ميزان المدفوعات والتمويل الخارجي

الجدول ألف–١٣: ملخص أرصدة الحسابات المالية

تدفق الأموال

الجدول ألف–١٤: ملخص صافي الإقراض والاقتراض

السيناريو الأساسي للمدى المتوسط

الجدول ألف–١٥: ملخص السيناريو الأساسي العالمي للمدى المتوسط

[1] البلدان غير المدرجة بترتيب الأبجدية الإنجليزية تكون مرتبة ،حسب حجمها الاقتصادي.

الجدول ألف– ١: ملخص بيانات الناتج العالمي[١]

(التغير السنوي ٪)

	متوسط								توقعات		
	٢٠٠٥–٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤	٢٠٢٨
العالم	**٣,٩**	**٣,٤**	**٣,٢**	**٣,٨**	**٣,٦**	**٢,٨**	**–٢,٨**	**٦,٣**	**٣,٥**	**٣,٠**	**٢,٩**	**٣,١**
الاقتصادات المتقدمة	**١,٥**	**٢,٣**	**١,٨**	**٢,٥**	**٢,٣**	**١,٧**	**–٤,٢**	**٥,٦**	**٢,٦**	**١,٥**	**١,٤**	**١,٧**
الولايات المتحدة	١,٦	٢,٧	١,٧	٢,٢	٢,٩	٢,٣	–٢,٨	٥,٩	٢,١	٢,١	١,٥	٢,١
منطقة اليورو	٠,٨	٢,٠	١,٩	٢,٦	١,٨	١,٦	–٦,١	٥,٦	٣,٣	٠,٧	١,٢	١,٣
اليابان	٠,٥	١,٦	٠,٨	١,٧	٠,٦	–٠,٤	–٤,٢	٢,٢	١,٠	٢,٠	١,٠	٠,٤
اقتصادات متقدمة أخرى[٢]	٢,٦	٢,١	٢,٣	٣,٠	٢,٥	١,٩	–٤,١	٦,٠	٣,١	١,٥	١,٨	٢,٠
اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية	**٦,٠**	**٤,٣**	**٤,٤**	**٤,٨**	**٤,٦**	**٣,٦**	**–١,٨**	**٦,٩**	**٤,١**	**٤,٠**	**٤,٠**	**٣,٩**
المجموعات الإقليمية												
آسيا الصاعدة والنامية	٨,٣	٦,٨	٦,٨	٦,٦	٦,٤	٥,٢	–٠,٥	٧,٥	٤,٥	٥,٢	٤,٨	٤,٥
أوروبا الصاعدة والنامية	٣,٧	١,٠	١,٨	٤,٢	٣,٦	٢,٥	–١,٦	٧,٣	٠,٨	٢,٤	٢,٢	٢,٤
أمريكا اللاتينية والكاريبي	٣,٤	٠,٣	–٠,٨	١,٣	١,١	٠,٢	–٧,٠	٧,٣	٤,١	٢,٣	٢,٣	٢,٥
الشرق الأوسط وآسيا الوسطى	٤,٥	٣,٠	٤,٣	٢,٥	٢,٨	١,٦	–٢,٦	٤,٣	٥,٦	٢,٠	٣,٤	٣,٧
إفريقيا جنوب الصحراء	٥,٥	٣,٢	١,٥	٣,٠	٣,٣	٣,٢	–١,٦	٤,٧	٤,٠	٣,٣	٤,٠	٤,٣
المجموعات التحليلية												
حسب مصدر إيرادات التصدير												
الوقود	٤,٧	١,٧	٢,٠	٠,٥	٠,٨	–٠,٢	–٤,٠	٤,٠	٥,٤	٢,٤	٣,٥	٣,٠
غير الوقود	٦,٣	٤,٧	٤,٧	٥,٣	٥,١	٤,١	–١,٥	٧,٢	٣,٩	٤,١	٤,٠	٤,٠
منها: منتجات أولية	٤,٣	٢,٥	١,٤	٢,٩	١,٢	٠,٨	–٦,١	٧,٠	٣,٤	٠,١	٢,٩	٣,٠
حسب مصدر التمويل الخارجي												
اقتصادات المركز المدين الصافي	٥,١	٤,٠	٣,٩	٤,٧	٤,٦	٣,٣	–٣,٤	٦,٥	٥,٠	٤,٠	٤,٢	٤,٧
اقتصادات المركز المدين الصافي حسب تجربة خدمة الدين												
الاقتصادات ذات المتأخرات و/أو التي أعيدت جدولة ديونها في ٢٠١٨–٢٠٢٢	٤,٥	١,٤	٢,٨	٣,٩	٣,٦	٣,٣	–٠,٩	٣,٤	٠,٨	٢,٤	٣,٦	٥,٠
المجموعات الأخرى												
الاتحاد الأوروبي	١,١	٢,٥	٢,٠	٣,١	٢,٣	٢,٠	–٥,٦	٥,٩	٣,٦	٠,٧	١,٥	١,٧
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	٤,٢	٢,٩	٤,٧	١,٩	٢,١	٠,٩	–٣,٠	٤,٠	٥,٦	٢,٠	٣,٤	٣,٥
اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل	٦,٠	٤,٣	٤,٤	٤,٧	٤,٦	٣,٥	–٢,١	٧,٢	٤,٠	٤,٠	٣,٩	٣,٧
البلدان النامية منخفضة الدخل	٦,٠	٤,٨	٣,٩	٤,٩	٥,١	٥,٠	١,١	٣,٩	٥,٢	٤,٠	٥,١	٥,٦
للتذكرة												
معدل النمو الوسيط												
الاقتصادات المتقدمة	١,٧	٢,٣	٢,٢	٣,٠	٢,٨	٢,٠	–٤,٢	٦,٣	٢,٨	١,٣	١,٦	٢,١
اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية	٤,٥	٣,٣	٣,٣	٣,٧	٣,٦	٣,٢	–٣,٥	٤,٧	٤,٢	٣,٢	٣,٦	٣,٣
اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل	٣,٩	٣,٠	٢,٩	٢,٨	٢,٩	٢,٤	–٥,٥	٤,٧	٤,٣	٢,٨	٣,٢	٣,٠
البلدان النامية منخفضة الدخل	٥,٣	٤,٣	٤,٤	٤,٤	٤,٤	٤,٥	–٠,٩	٤,٦	٤,٠	٤,٠	٤,٧	٤,٨
نصيب الفرد من الناتج[٣]												
الاقتصادات المتقدمة	٠,٩	١,٧	١,٣	٢,١	١,٩	١,٣	–٤,٧	٥,٥	٢,٢	١,١	١,١	١,٥
اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية	٤,٣	٢,٨	٢,٨	٣,٣	٣,٣	٢,٣	–٣,١	٥,٧	٣,٥	٢,٩	٢,٩	٢,٨
اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل	٤,٦	٣,٠	٣,١	٣,٦	٣,٦	٢,٥	–٣,٠	٦,٤	٣,٤	٣,٣	٣,١	٣,٠
البلدان النامية منخفضة الدخل	٣,٥	٢,٢	١,٥	٢,٥	٢,٧	٢,٦	–١,٢	١,١	٤,١	١,٦	٢,٩	٣,٣
معدل النمو العالمي على أساس أسعار الصرف السائدة في السوق	٢,٦	٢,٨	٢,٦	٣,٣	٣,٢	٢,٥	–٣,٢	٦,١	٣,٠	٢,٥	٢,٤	٢,٦
قيمة الناتج العالمي (بمليارات الدولارات الأمريكية)												
بأسعار الصرف السائدة في السوق	٦٥,٥٨٥	٧٥,٠١١	٧٦,٢٦٥	٨١,٠٨٩	٨٦,٠٩٦	٨٧,٣٢٦	٨٤,٩٦١	٩٦,٤٨٨	١٠٠,١٣٥	١٠٤,٤٧٦	١٠٩,٧٣٤	١٣٣,٧٨٣
على أساس تعادل القوى الشرائية	٨٩,٤٩٧	١١٢,٠٠٧	١١٦,٣١١	١٢٢,٤٧٤	١٢٩,٨٨٢	١٣٥,٨٢٥	١٣٣,٤٥٢	١٤٨,١٧٥	١٦٣,٨٣٧	١٧٤,٧٩٠	١٨٣,٩٤٧	٢٢٤,٣٨٠

[١] إجمالي الناتج المحلي الحقيقي.

[٢] باستثناء بلدان منطقة اليورو، واليابان، والولايات المتحدة.

[٣] نصيب الفرد من الناتج بالدولارات الدولية على أساس تعادل القوى الشرائية.

الجدول ألف-٢: الاقتصادات المتقدمة: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي والطلب المحلي الكلي[١]

(التغير السنوي ٪)

	متوسط ٢٠٠٥-٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	توقعات ٢٠٢٣	توقعات ٢٠٢٤	توقعات ٢٠٢٨	من ربع عام رابع إلى آخر[٢] ٢٠٢٢:الربع الرابع	توقعات ٢٠٢٣:الربع الرابع	توقعات ٢٠٢٤:الربع الرابع
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي															
الاقتصادات المتقدمة	١,٥	٢,٣	١,٨	٢,٥	٢,٣	١,٧	-٤,٢	٥,٦	٢,٦	١,٥	١,٤	١,٧	١,٢	١,٥	١,٥
الولايات المتحدة	١,٦	٢,٧	١,٧	٢,٢	٢,٩	٢,٣	-٢,٨	٥,٩	٢,١	٢,١	١,٥	٢,١	٠,٩	١,٩	١,٤
منطقة اليورو	٠,٨	٢,٠	١,٩	٢,٦	١,٨	١,٦	-٦,١	٥,٦	٣,٣	٠,٧	١,٢	١,٣	١,٧	٠,٧	١,٤
ألمانيا	١,٤	١,٥	٢,٢	٢,٧	١,٠	١,١	-٣,٨	٣,٢	١,٨	-٠,٥	٠,٩	٠,٩	٠,٨	-٠,٢	١,٧
فرنسا	١,٠	١,٠	١,٠	٢,٥	١,٨	١,٩	-٧,٧	٦,٤	٢,٥	١,٠	١,٣	١,٤	٠,٧	١,٠	١,٥
إيطاليا[٣]	-٠,٥	٠,٨	١,٣	١,٧	٠,٩	٠,٥	-٩,٠	٧,٠	٣,٧	٠,٧	٠,٧	٠,٩	١,٥	٠,٣	١,٢
إسبانيا	٠,٥	٣,٨	٣,٠	٣,٠	٢,٣	٢,٠	-١١,٢	٦,٤	٥,٨	٢,٥	١,٧	١,٦	٣,٨	١,٦	٢,٠
هولندا	١,١	٢,٠	٢,٢	٢,٩	٢,٤	٢,٠	-٣,٩	٦,٢	٤,٣	٠,٦	١,١	١,٦	٣,١	-٠,١	١,٤
بلجيكا	١,٤	٢,٠	١,٣	١,٦	١,٨	٢,٣	-٥,٤	٦,٣	٣,٢	١,٠	٠,٩	١,٣	١,٥	١,٠	٠,٨
أيرلندا	١,٨	٢٤,٥	١,٨	٩,٣	٨,٥	٥,٣	٦,٦	١٥,١	٩,٤	٢,٠	٣,٣	٢,٧	١٠,٨	٦,٤	-٣,٠
النمسا	١,٣	١,٠	٢,٠	٢,٣	٢,٤	١,٥	-٦,٥	٤,٦	٤,٨	٠,١	٠,٨	١,٣	٢,٧	-٠,٢	١,٥
البرتغال	-٠,٢	١,٨	٢,٠	٣,٥	٢,٨	٢,٧	-٨,٣	٥,٥	٦,٧	٢,٣	١,٥	١,٩	٣,٢	٢,١	٢,٢
اليونان	-٢,١	-٠,٢	-٠,٥	١,١	١,٧	١,٩	-٩,٠	٨,٤	٥,٩	٢,٥	٢,٠	١,١	٤,٨	٢,٤	١,٥
فنلندا	٠,٧	٠,٥	٢,٨	٣,٢	١,١	١,٢	-٢,٤	٣,٢	١,٦	-٠,١	١,٠	١,٦	-٠,٥	٠,٠	٢,٧
الجمهورية السلوفاكية	٣,٩	٥,٢	١,٩	٢,٩	٤,٠	٢,٥	-٣,٣	٤,٩	١,٧	١,٣	٢,٥	٢,٧	١,٠	١,٦	٢,٩
كرواتيا	٠,٤	٢,٥	٣,٦	٣,٤	٢,٨	٣,٤	-٨,٥	١٣,١	٦,٢	٢,٧	٢,٦	٢,٨	٣,٨	٢,٥	٣,٦
ليتوانيا	٣,٠	٢,٠	٢,٥	٤,٣	٤,٠	٤,٦	٠,٠	٦,٠	١,٩	-٠,٢	٢,٧	٢,١	-٠,٥	٠,٩	٢,٥
سلوفينيا	١,٣	٢,٢	٣,٢	٤,٨	٤,٥	٣,٥	-٤,٢	٨,٢	٢,٥	٢,٠	٢,٢	٢,٨	-١,٥	٠,٢	٢,٤
لكسمبرغ	٢,٥	٢,٣	٥,٠	١,٣	١,٢	٢,٩	-٠,٩	٧,٢	١,٤	-٠,٤	١,٥	٢,٣	-٢,٣	٢,٤	٠,٤
لاتفيا	٢,١	٣,٩	٢,٤	٣,٣	٤,٠	٢,٦	-٢,٣	٤,٣	٢,٨	٠,٥	٢,٦	٣,٢	١,٢	٠,٧	٣,٤
إستونيا	٢,٢	١,٩	٣,٢	٥,٨	٣,٨	٤,٠	-١,٠	٧,٢	-٠,٥	-٢,٣	٢,٤	٢,٩	-٣,٢	-٠,٢	٣,٠
قبرص	٠,٦	٣,٤	٦,٦	٥,٧	٥,٦	٥,٥	-٤,٤	٦,٦	٥,٦	٢,٢	٢,٧	٢,٩	٤,٠	١,٨	٢,٩
مالطة	٣,٦	٩,٦	٣,٤	١٠,٩	٧,٤	٧,١	-٨,١	١٢,٣	٦,٩	٣,٨	٣,٣	٣,٥	٥,٣	٣,٠	٣,٣
اليابان	٠,٥	١,٦	٠,٨	١,٧	٠,٦	-٠,٤	-٤,٢	٢,٢	١,٠	٢,٠	١,٠	٠,٤	٠,٥	٢,١	١,٠
المملكة المتحدة[٣]	١,٢	٢,٤	٢,٢	٢,٤	١,٧	١,٦	-١١,٠	٧,٦	٤,١	٠,٥	٠,٦	١,٥	٠,٦	٠,٦	٠,٨
كوريا	٣,٨	٢,٨	٢,٩	٣,٢	٢,٩	٢,٢	-٠,٧	٤,٣	٢,٦	١,٤	٢,٢	٢,١	١,٣	٢,٦	١,٨
كندا	١,٩	٠,٧	١,٠	٣,٠	٢,٨	١,٩	-٥,١	٥,٠	٣,٤	١,٣	١,٦	١,٧	٢,١	١,٢	٢,١
مقاطعة تايوان الصينية	٤,٠	١,٥	٢,٢	٣,٣	٢,٨	٣,١	٣,٤	٦,٥	٢,٤	٠,٨	٣,٠	٢,١	-١,٠	١,٩	٤,٠
أستراليا	٢,٨	٢,٣	٢,٧	٢,٤	٢,٨	١,٩	-١,٨	٥,٢	٣,٧	١,٨	١,٢	٢,٣	٢,٧	٠,٩	٢,٣
سويسرا	٢,٢	١,٦	٢,١	١,٤	٢,٩	١,٢	-٢,٣	٥,٤	٢,٧	٠,٩	١,٨	١,٨	١,٢	١,٢	١,٦
سنغافورة	٦,١	٣,٠	٣,٦	٤,٥	٣,٦	١,٣	-٣,٩	٨,٩	٣,٦	١,٠	٢,١	٢,٥	٢,١	٢,١	١,٣
السويد	١,٨	٤,٥	٢,١	٢,٦	٢,٠	٢,٠	-٢,٢	٦,١	٢,٨	-٠,٧	٠,٦	٢,١	-٠,٢	-١,٠	٢,١
منطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة	٣,٩	٢,٤	٢,٢	٣,٨	٢,٨	-١,٧	-٦,٥	٦,٤	-٣,٥	٤,٤	٢,٩	٢,٤	-٤,١	٧,٤	٢,٢
الجمهورية التشيكية	٢,٢	٥,٤	٢,٥	٥,٢	٣,٢	٣,٠	-٥,٥	٣,٦	٢,٣	٠,٢	٢,٣	٢,٥	٠,١	١,٤	٢,٦
إسرائيل	٤,٢	٢,٣	٤,٤	٤,٣	٤,١	٣,٨	-١,٥	٩,٣	٦,٥	٣,١	٣,٠	٣,٨	٢,٦	٢,٨	٣,١
النرويج	١,٤	١,٩	١,٢	٢,٥	٠,٨	١,١	-١,٣	٣,٩	٣,٣	٢,٣	١,٥	١,٤	١,٧	٣,٣	٠,٢
الدانمرك	٠,٧	٢,٣	٣,٢	٢,٨	٢,٠	١,٥	-٢,٤	٦,٨	٢,٧	١,٧	١,٤	١,٣	٠,٤	١,٥	١,٦
نيوزيلندا	٢,٠	٣,٧	٣,٩	٣,٥	٣,٥	٣,١	-١,٥	٦,١	٢,٧	١,١	١,٠	٢,٤	٢,٣	٠,٦	٢,٢
بورتو ريكو	-١,١	-١,٠	-١,٣	-٢,٩	-٤,٤	١,٧	-٤,٤	٠,٢	٢,٠	-٠,٧	-٠,٢	٠,٨	...	...	...
منطقة ماكاو الإدارية الخاصة	١٠,٢	-٢١,٥	-٠,٧	١٠,٠	٦,٥	-٢,٥	-٥٤,٢	١٩,٣	-٢٦,٨	٧٤,٤	٢٧,٢	٣,٤	...	...	...
آيسلندا	٢,١	٤,٤	٦,٣	٤,٢	٤,٩	١,٩	-٧,٢	٤,٥	٧,٢	٣,٣	١,٧	٢,٤	٥,١	-٠,٦	٥,٤
أندورا	-٠,٨	١,٤	٣,٧	٠,٣	١,٦	٢,٠	-١١,٢	٨,٣	٨,٨	٢,١	١,٥	١,٥	...	...	...
سان مارينو	-٢,٢	٢,٧	٢,٣	٠,٣	١,٥	٢,٠	-٦,٨	١٤,٢	٥,٠	٢,٢	١,٣	١,٣	...	...	...
للتذكرة															
الاقتصادات المتقدمة الرئيسية	١,٢	٢,١	١,٥	٢,٢	٢,١	١,٦	-٤,٥	٥,٤	٢,٣	١,٥	١,٢	١,٦	٠,٩	١,٤	١,٣
الطلب المحلي الكلي الحقيقي															
الاقتصادات المتقدمة	١,٣	٢,٦	٢,٠	٢,٥	٢,٣	٢,٠	-٤,١	٥,٦	٣,٠	١,٠	١,٤	١,٨	١,٠	١,٦	١,٤
الولايات المتحدة	١,٤	٣,٤	١,٨	٢,٣	٣,١	٢,٣	-٢,٤	٧,٠	٢,٤	١,٤	١,٤	٢,١	٠,٥	١,٨	١,٣
منطقة اليورو	٠,٥	٢,٣	٢,٤	٢,٣	١,٩	٢,٤	-٥,٧	٤,٤	٣,٦	٠,٣	١,٢	١,٤	١,٢	٠,٧	١,٢
ألمانيا	١,١	١,٤	٣,١	٢,٦	١,٦	١,٥	-٣,١	٢,٥	٣,٢	-٠,٩	٠,٩	١,٠	١,٧	-٠,٧	١,٨
فرنسا	١,٢	١,٤	١,٤	٢,٦	١,٤	٢,٢	-٦,٤	٦,٠	٣,١	٠,٥	١,٢	١,٣	١,٣	٠,٩	٠,٨
إيطاليا[٣]	-٠,٨	١,٢	١,٨	١,٨	١,٣	-٠,٢	٨,٤-	٧,٢	٤,٣	٠,٣	٠,٩	١,٠	٠,٣	١,٣	٠,٧
إسبانيا	-٠,٢	٤,١	٢,١	٣,٣	٣,٣	١,٧	-٩,٢	٦,٧	٣,٠	٢,٠	١,٨	١,٧	٠,٨	٢,٩	٠,٩
اليابان	٠,٥	١,١	٠,٣	١,١	٠,٦	٠,٠	-٣,٤	١,٢	١,٦	١,٠	١,٠	٠,٥	١,١	٠,٩	١,٣
المملكة المتحدة[٣]	١,٢	٢,٩	٣,٢	٢,١	١,٢	١,٨	-١٢,٣	٨,٨	٤,٤	٠,٨	٠,٥	١,٥	-٠,٢	٤,٣	-٠,٨
كندا	٢,٧	-٠,٢	٠,٤	٤,١	٢,٥	١,١	-٦,٠	٦,٦	٤,٧	-٠,٧	١,٩	٢,٠	١,٧	٠,٤	٢,٧
اقتصادات متقدمة أخرى[٤]	٢,٨	٢,٦	٢,٩	٣,٦	٢,٧	١,٦	-٢,٤	٥,٥	٣,٣	١,٣	٢,٠	٢,٣	٢,٢	١,٤	٣,٠
للتذكرة															
الاقتصادات المتقدمة الرئيسية	١,١	٢,٤	١,٧	٢,٢	٢,٢	١,٧	-٤,٢	٥,٨	٢,٨	٠,٨	١,٢	١,٦	٠,٨	١,٤	١,٢

[١] البلدان غير المدرجة بترتيب الأبجدية الإنجليزية تكون مرتبة حسب حجمها الاقتصادي.
[٢] من الربع الرابع في العام السابق.
[٣] راجع الملحوظات الخاصة بكل من إيطاليا والمملكة المتحدة تحت عنوان «ملحوظات قُطْرية» في الملحق الإحصائي.
[٤] باستثناء بلدان مجموعة السبعة (كندا، وفرنسا، وألمانيا، وإيطاليا، واليابان، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة) وبلدان منطقة اليورو.

الجدول ألف–٣: الاقتصادات المتقدمة: مكونات إجمالي الناتج المحلي الحقيقي

(التغير السنوي ٪)

	متوسطات										توقعات	
	٢٠٠٥–٢٠١٤	٢٠١٥–٢٠٢٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤
الإنفاق الاستهلاكي الخاص												
الاقتصادات المتقدمة	**١,٤**	**١,٧**	**٢,٤**	**٢,١**	**٢,٢**	**٢,٢**	**١,٥**	**–٥,٥**	**٥,٦**	**٣,٦**	**١,٧**	**١,٥**
الولايات المتحدة	١,٧	٢,٤	٣,٣	٢,٥	٢,٤	٢,٩	٢,٠	–٣,٠	٨,٣	٢,٧	٢,٤	١,٢
منطقة اليورو	٠,٥	١,١	١,٩	٢,٠	١,٨	١,٥	١,٤	–٧,٧	٤,١	٤,٣	٠,٧	١,٦
ألمانيا	٠,٨	١,٠	١,٩	٢,٤	١,٤	١,٥	١,٦	–٥,٩	١,٥	٣,٩	–٠,٥	٢,١
فرنسا	١,٢	٠,٩	١,٤	١,٦	١,٦	١,٠	١,٨	–٦,٧	٥,٢	٢,٢	٠,٠	١,٥
إيطاليا[١]	–٠,٤	٠,٦	١,٩	١,٢	١,٥	١,٠	٠,٢	–١٠,٤	٤,٧	٤,٦	١,٤	١,١
إسبانيا	٠,٠	١,٣	٢,٩	٢,٧	٣,٠	١,٧	١,١	–١٢,٣	٧,١	٤,٧	٢,٠	١,٤
اليابان	٠,٧	٠,٠	–٠,٢	–٠,٤	١,١	٠,٢	–٠,٦	–٤,٧	٠,٤	٢,١	١,٠	١,٣
المملكة المتحدة[١]	١,٢	١,٠	٣,١	٣,٦	١,٩	٢,٥	١,١	–١٣,٢	٦,٢	٥,٦	٠,٢	٠,٠
كندا	٢,٩	٢,٢	٢,٣	٢,١	٣,٧	٢,٦	١,٥	–٦,١	٥,٠	٤,٨	٣,١	٣,٤
اقتصادات متقدمة أخرى[٢]	٢,٧	٢,٠	٢,٩	٢,٦	٢,٨	٢,٨	١,٩	–٥,٤	٤,٣	٤,١	٢,٤	٢,٣
للتذكرة												
الاقتصادات المتقدمة الرئيسية	١,٣	١,٦	٢,٤	٢,٠	٢,٠	٢,١	١,٤	–٥,١	٥,٨	٣,٢	١,٦	١,٣
الاستهلاك العام												
الاقتصادات المتقدمة	**١,٢**	**١,٨**	**١,٧**	**٢,١**	**٠,٨**	**١,٥**	**٢,٨**	**١,٩**	**٣,٦**	**١,٠**	**١,٣**	**١,٠**
الولايات المتحدة	٠,٣	١,٥	١,٦	١,٩	–٠,١	١,٢	٣,٤	٢,٢	١,٣	–٠,٢	٢,٧	١,٤
منطقة اليورو	١,٢	١,٤	١,٣	١,٩	١,١	١,٠	١,٨	١,١	٤,١	١,٣	٠,١	٠,٦
ألمانيا	١,٧	٢,٠	٢,٩	٤,٠	١,٧	٠,٨	٢,٦	٤,١	٣,١	١,٦	–١,٦	١,٠
فرنسا	١,٥	١,٢	١,٠	١,٤	١,٤	٠,٨	١,٠	–٤,٢	٦,٥	٢,٦	٠,٩	٠,٧
إيطاليا[١]	–٠,٣	–٠,٣	–٠,٦	٠,٧	–٠,١	٠,١	–٠,٦	٠,٠	١,٥	٠,٠	–٢,٥	–١,٦
إسبانيا	٢,١	١,٩	٢,٠	١,٠	١,٠	٢,٣	١,٩	٣,٦	٣,٤	–٠,٢	٣,٠	١,٣
اليابان	١,٣	١,٤	١,٩	١,٦	٠,١	١,٠	١,٩	٢,٤	٣,٥	١,٢	٠,٠	٠,٠
المملكة المتحدة[١]	١,٣	١,٧	١,٢	٠,٨	٠,٤	٠,٣	٤,١	–٧,٣	١٢,٥	١,٨	٢,٦	١,٦
كندا	١,٧	٢,٠	١,٤	١,٨	٢,١	٣,٢	١,٠	١,٣	٦,٤	٢,٠	٠,٤	٠,٤
اقتصادات متقدمة أخرى[٢]	٢,٩	٣,٠	٢,٨	٣,٥	٢,٤	٣,٥	٣,٧	٤,٦	٤,٥	٢,٦	٠,٩	١,١
للتذكرة												
الاقتصادات المتقدمة الرئيسية	٠,٨	١,٥	١,٦	١,٩	٠,٤	١,١	٢,٦	١,١	٣,٢	٠,٦	١,٤	٠,٩
إجمالي تكوين رأس المال الثابت												
الاقتصادات المتقدمة	**٠,٩**	**٢,٣**	**٣,٦**	**٢,٦**	**٣,٩**	**٣,١**	**٣,٠**	**–٣,٢**	**٥,٥**	**١,٤**	**١,٠**	**٢,٠**
الولايات المتحدة	١,٢	٢,٤	٣,٧	٢,١	٣,٨	٤,٧	٢,٦	–١,٢	٥,٧	–٠,٥	٠,٥	٢,٨
منطقة اليورو	–٠,٣	٢,٥	٤,٧	٤,٠	٣,٩	٣,١	٦,٩	–٦,٣	٣,٤	٢,٨	١,٤	١,٥
ألمانيا	١,٧	١,٢	١,٧	٣,٨	٢,٦	٣,٣	١,٧	–٢,٤	–٠,٢	٠,١	٠,٩	٠,٣
فرنسا	٠,٧	٢,٣	٠,٨	٢,٥	٥,٠	٣,٢	٤,١	–٧,٠	١٠,٢	٢,٤	١,٦	٠,٥
إيطاليا[١]	–٢,٨	٣,٥	١,٨	٤,٠	٣,٢	٣,١	١,٢	–٧,٩	١٨,٦	٩,٤	١,١	٢,٨
إسبانيا	–٢,٦	٢,٦	٤,٩	٢,٤	٦,٨	٦,٣	٤,٥	–٩,٠	٢,٨	٢,٤	٢,٤	٣,٨
اليابان	–٠,٣	٠,٦	٢,٣	١,٢	١,٦	٠,٦	٠,٥	–٣,٥	٠,٢	–٠,٩	٢,٣	١,٣
المملكة المتحدة[١]	٠,٨	١,٩	٦,٥	٤,٩	٣,٥	–٠,٢	١,٩	–١٠,٥	٦,١	٨,٦	١,٣	–١,٩
كندا	٣,٢	٠,١	–٥,٢	–٤,٧	٣,٣	٢,٥	٠,٨	–٢,٤	٧,٤	–١,٥	–١,٨	٣,١
اقتصادات متقدمة أخرى[٢]	٢,٩	٢,٥	٢,٣	٣,٠	٤,٩	٢,١	٠,٨	–١,٠	٧,٩	٢,٢	١,٠	٢,٤
للتذكرة												
الاقتصادات المتقدمة الرئيسية	٠,٨	٢,٠	٢,٨	٢,٢	٣,٤	٣,٣	٢,٢	–٣,٢	٥,٦	١,٠	٠,٩	١,٨

الجدول ألف–٣: الاقتصادات المتقدمة: مكونات إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (تتمة)

(التغير السنوي ٪)

	متوسطات										توقعات	
	٢٠٠٥–٢٠١٤	٢٠١٥–٢٠٢٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤
الطلب المحلي النهائي												
الاقتصادات المتقدمة	**١,٣**	**١,٨**	**٢,٦**	**٢,٢**	**٢,٣**	**٢,٢**	**٢,١**	**–٣,٧**	**٥,٢**	**٢,٦**	**١,٥**	**١,٥**
الولايات المتحدة	١,٤	٢,٣	٣,١	٢,٣	٢,٣	٣,٠	٢,٣	–١,٩	٦,٧	١,٧	٢,١	١,٦
منطقة اليورو	٠,٥	١,٥	٢,٣	٢,٤	٢,١	١,٨	٢,٦	–٥,٥	٤,٠	٣,٣	٠,٧	١,٤
ألمانيا	١,٢	١,٢	٢,١	٣,١	١,٧	١,٨	١,٨	–٢,٩	١,٥	٢,٥	–٠,٥	١,٥
فرنسا	١,١	١,٣	١,٢	١,٧	٢,٣	١,٤	٢,١	–٦,٢	٦,٦	٢,٣	٠,٦	١,١
إيطاليا[١]	–٠,٨	١,٠	١,٤	١,٦	١,٥	١,٢	٠,٢	–٨,٠	٦,٦	٤,٧	٠,٦	١,٠
إسبانيا	–٠,١	١,٧	٣,١	٢,٣	٣,٣	٢,٧	١,٩	–٨,٥	٥,٤	٣,٢	٢,٣	١,٩
اليابان	٠,٥	٠,٤	٠,٨	٠,٣	١,٠	٠,٥	٠,٢	–٣,٠	١,١	١,١	١,٣	١,٢
المملكة المتحدة[١]	١,١	١,٣	٣,٣	٣,٣	١,٩	١,٦	١,٨	–١١,٦	٧,٥	٥,٣	٠,٩	٠,٠
كندا	٢,٧	١,٥	٠,٣	٠,٥	٣,٣	٢,٧	١,٣	–٣,٨	٥,٨	٢,٧	٠,٨	٢,١
اقتصادات متقدمة أخرى[٢]	٢,٨	٢,٣	٢,٧	٢,٩	٣,٤	٢,٤	١,٩	–٢,٤	٥,٣	٣,١	١,٧	٢,١
للتذكرة												
الاقتصادات المتقدمة الرئيسية	١,١	١,٧	٢,٣	٢,٠	٢,٠	٢,٢	١,٨	–٣,٦	٥,٥	٢,٣	١,٤	١,٣
بناء المخزون[٣]												
الاقتصادات المتقدمة	**٠,٠**	**٠,٠**	**٠,٠**	**–٠,٢**	**٠,٢**	**٠,١**	**–٠,١**	**–٠,٤**	**٠,٣**	**٠,٦**	**–٠,٥**	**–٠,١**
الولايات المتحدة	٠,٠	٠,٠	٠,٣	–٠,٥	٠,٠	٠,٢	٠,٠	–٠,٥	٠,٢	٠,٧	–٠,٧	–٠,١
منطقة اليورو	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٢	٠,١	–٠,٣	–٠,٢	٠,٤	٠,٤	–٠,٤	–٠,١
ألمانيا	–٠,١	٠,٠	–٠,٧	٠,٠	٠,٩	–٠,١	–٠,٣	–٠,١	٠,٩	٠,٧	–٠,٤	–٠,٥
فرنسا	٠,١	٠,٠	٠,٣	–٠,٤	٠,٣	–٠,١	٠,١	–٠,٢	–٠,٦	٠,٨	–٠,١	٠,١
إيطاليا[١]	٠,٠	–٠,١	–٠,١	٠,٢	٠,٢	٠,١	–٠,٥	–٠,٥	٠,٥	–٠,٤	–٠,١	–٠,٢
إسبانيا	–٠,١	–٠,٥	–١,٥	–٠,١	٠,٠	٠,٣	–٠,٢	–٠,٨	–١,٨	–٠,٢	–٠,٣	–٠,١
اليابان	–٠,١	٠,٠	٠,٣	–٠,١	٠,١	٠,٢	–٠,١	–٠,٥	٠,٢	٠,٤	–٠,١	٠,٠
المملكة المتحدة[١]	٠,١	–٠,١	–٠,١	–٠,٢	٠,٢	–٠,٥	٠,١	–٠,٦	١,٠	٠,٣	–٠,٨	٠,٠
كندا	٠,٠	٠,٢	–٠,٥	٠,٠	٠,٩	–٠,١	–٠,١	–١,٢	١,١	٣,٠	–١,١	–٠,٢
اقتصادات متقدمة أخرى[٢]	٠,٠	٠,٠	–٠,١	٠,٠	٠,٢	٠,٣	–٠,٢	–٠,١	٠,٣	٠,٢	–٠,٥	–٠,١
للتذكرة												
الاقتصادات المتقدمة الرئيسية	٠,٠	٠,٠	٠,١	–٠,٣	٠,٢	٠,٠	–٠,١	–٠,٥	٠,٣	٠,٧	–٠,٥	–٠,١
الميزان الخارجي[٣]												
الاقتصادات المتقدمة	**٠,٢**	**–٠,١**	**–٠,٣**	**–٠,١**	**٠,١**	**–٠,١**	**–٠,٢**	**–٠,٢**	**٠,٠**	**–٠,٤**	**٠,٦**	**٠,١**
الولايات المتحدة	٠,٢	–٠,٣	–٠,٨	–٠,٢	–٠,٢	–٠,٣	–٠,١	–٠,٣	–١,٢	–٠,٤	٠,٦	٠,٠
منطقة اليورو	٠,٣	٠,٠	–٠,٢	–٠,٤	٠,٤	٠,٠	–٠,٧	–٠,٦	١,٤	–٠,٢	٠,٣	٠,١
ألمانيا	٠,٤	–٠,٢	٠,٣	–٠,٦	٠,٢	–٠,٦	–٠,٣	–١,٠	٠,٨	–١,٣	٠,٤	٠,٢
فرنسا	–٠,٢	–٠,٢	–٠,٤	–٠,٤	–٠,٢	٠,٤	–٠,٣	–١,٢	٠,١	–٠,٧	٠,٤	٠,١
إيطاليا[١]	٠,٣	–٠,٢	–٠,٤	–٠,٥	٠,٠	–٠,٣	٠,٧	–٠,٨	٠,٠	–٠,٥	٠,٢	–٠,١
إسبانيا	٠,٧	٠,١	–٠,١	١,٠	–٠,٢	–٠,٦	٠,٤	–٢,٢	–٠,٢	٢,٩	٠,٥	٠,٠
اليابان	٠,٠	٠,١	٠,٥	٠,٥	٠,٦	٠,٠	–٠,٥	–٠,٩	١,١	–٠,٥	٠,٧	٠,٠
المملكة المتحدة[١]	–٠,١	–٠,١	–٠,٤	–٠,٣	١,٠	–٠,١	–٠,٣	١,٥	–١,٢	–١,٢	–٠,٤	٠,٢
كندا	–٠,٨	–٠,١	٠,٨	٠,٤	–١,١	٠,٢	٠,٧	٠,٣	–٢,١	–١,٥	١,٩	–٠,٣
اقتصادات متقدمة أخرى[٢]	٠,٦	٠,٢	٠,٠	٠,٠	–٠,٢	٠,٢	٠,٥	٠,٦	٠,٥	–٠,٣	٠,٧	٠,٣
للتذكرة												
الاقتصادات المتقدمة الرئيسية	٠,١	–٠,٢	–٠,٣	–٠,٢	٠,٠	–٠,٢	–٠,١	–٠,٤	–٠,٦	–٠,٦	٠,٥	٠,٠

[١] راجع الملحوظات الخاصة بكل من إيطاليا والمملكة المتحدة تحت عنوان «ملحوظات قُطْرية» في الملحق الإحصائي.
[٢] باستثناء بلدان مجموعة السبعة (كندا، وفرنسا، وألمانيا، وإيطاليا، واليابان، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة) وبلدان منطقة اليورو.
[٣] التغيرات كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي في الفترة السابقة.

الجدول ألف-٤: اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي

(التغير السنوي ٪)

	متوسط									توقعات		
	٢٠٠٥-٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤	٢٠٢٨
آسيا الصاعدة والنامية	**٨,٣**	**٦,٨**	**٦,٨**	**٦,٦**	**٦,٤**	**٥,٢**	**-٠,٥**	**٧,٥**	**٤,٥**	**٥,٢**	**٤,٨**	**٤,٥**
بنغلاديش	٦,٢	٦,٦	٧,١	٦,٦	٧,٣	٧,٩	٣,٤	٦,٩	٧,١	٦,٠	٦,٠	٧,٠
بوتان	٧,٦	٦,٢	٧,٤	٦,٣	٣,٨	٤,٤	-٢,٣	-٣,٣	٤,٨	٥,٣	٣,٠	٣,٦
بروني دار السلام	٠,٤	-٠,٤	-٢,٥	١,٣	٠,١	٣,٩	١,١	-١,٦	-١,٦	-٠,٨	٣,٥	٣,٢
كمبوديا	٧,٥	٧,٠	٦,٩	٧,٠	٧,٥	٧,١	-٣,١	٣,٠	٥,٢	٥,٦	٦,١	٦,٣
الصين	١٠,٠	٧,٠	٦,٩	٦,٩	٦,٨	٦,٠	٢,٢	٨,٤	٣,٠	٥,٠	٤,٢	٣,٤
فيجي	١,٦	٤,٥	٢,٤	٥,٤	٣,٨	-٠,٦	-١٧,٠	-٤,٩	٢٠,٠	٧,٥	٣,٩	٣,٣
الهند[1]	٧,٧	٨,٠	٨,٣	٦,٨	٦,٥	٣,٩	-٥,٨	٩,١	٧,٢	٦,٣	٦,٣	٦,٣
إندونيسيا	٥,٩	٤,٩	٥,٠	٥,١	٥,٢	٥,٠	-٢,١	٣,٧	٥,٣	٥,٠	٥,٠	٥,٠
كيريباتي	١,٤	٩,٩	-٠,٥	-٠,١	٥,٣	-٢,١	-١,٤	٧,٩	١,٢	٢,٦	٢,٤	٢,١
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	٧,٨	٧,٣	٧,٠	٦,٩	٦,٣	٤,٧	-٠,٤	٢,١	٢,٣	٤,٠	٤,٠	٤,٥
ماليزيا	٤,٩	٥,٠	٤,٤	٥,٨	٤,٨	٤,٤	-٥,٥	٣,٣	٨,٧	٤,٠	٤,٣	٣,٩
مليديف	٥,١	٢,٩	٦,٣	٧,٢	٨,١	٦,٩	-٣٣,٤	٤١,٧	١٣,٩	٨,١	٥,٠	٥,١
جزر مارشال	٠,٧	٢,١	٢,١	٣,٧	٥,٧	١٠,٣	-٢,٩	١,٠	-٤,٥	٣,٠	٣,٠	١,٥
ميكرونيزيا	-٠,٤	٤,٦	٠,٩	٢,٧	٠,٢	١,٢	-٢,٨	-٢,٢	-٠,٦	٢,٦	٣,١	٠,٦
منغوليا	٨,٥	٢,٤	١,٥	٥,٦	٧,٧	٥,٦	-٤,٦	١,٦	٥,٠	٥,٥	٤,٥	٤,٠
ميانمار	٨,٤	٧,٥	٦,٤	٥,٨	٦,٤	٦,٨	٣,٢	-١٧,٩	٢,٠	٢,٦	٢,٦	٣,٤
ناورو	٧,٥	-٥,٧	٨,٠	-٥,٩	٧,٢	٩,١	٤,١	٢,٩	١,٩	٠,٥	١,٣	٢,٣
نيبال	٤,٣	٤,٠	٠,٤	٩,٠	٧,٦	٦,٧	-٢,٤	٤,٨	٥,٦	٠,٨	٥,٠	٥,١
بالاو	٠,٠	٩,٥	١,٥	-٣,٥	١,٣	١,٤	-٧,٠	-١٣,٤	-٢,٠	٠,٨	١٢,٤	١,٥
بابوا غينيا الجديدة	٥,٤	٦,٦	٥,٥	٣,٥	-٠,٣	٤,٥	-٣,٢	٠,١	٤,٣	٣,٠	٥,٠	٣,١
الفلبين	٥,٤	٦,٣	٧,١	٦,٩	٦,٣	٦,١	-٩,٥	٥,٧	٧,٦	٥,٣	٥,٩	٦,٤
ساموا	١,٥	٣,٩	٨,٠	١,٤	-٠,٦	٤,٥	-٣,١	-٧,١	-٥,٣	٨,٠	٣,٦	٢,٣
جزر سليمان	٤,٧	١,٧	٥,٦	٣,١	٢,٧	١,٧	-٣,٤	-٠,٦	-٤,١	٢,٥	٢,٤	٣,٠
سري لانكا[1]	٦,٦	٤,٢	٥,١	٦,٥	٢,٣	-٠,٢	-٤,٦	٣,٥	-٧,٨	...	...	...
تايلند	٣,٥	٣,١	٣,٤	٤,٢	٤,٢	٢,١	-٦,١	١,٥	٢,٦	٢,٧	٣,٢	٣,٠
تيمور-ليشتي[2]	٥,٧	٢,٨	٣,٤	-٣,١	-٠,٧	٢,١	-٨,٣	٢,٩	٣,٩	١,٥	٣,١	٣,٠
تونغا	٠,٥	١,٢	٦,٦	٣,٣	٠,٢	٠,٧	٠,٥	-٢,٧	-٢,٠	٢,٦	٢,٥	١,٢
توفالو	١,٢	٩,٤	٤,٧	٣,٣	١,٤	١٣,٨	-٤,٣	١,٨	٠,٧	٣,٩	٣,٥	٢,٠
فانواتو	٣,٤	٠,٤	٤,٧	٦,٣	٢,٩	٣,٢	-٥,٠	٠,٦	١,٩	١,٥	٢,٦	٢,٥
فييتنام	٦,٣	٧,٠	٦,٧	٦,٩	٧,٥	٧,٤	٢,٩	٢,٦	٨,٠	٤,٧	٥,٨	٦,٨
أوروبا الصاعدة والنامية	**٣,٧**	**١,٠**	**١,٨**	**٤,٢**	**٣,٦**	**٢,٥**	**-١,٦**	**٧,٣**	**٠,٨**	**٢,٤**	**٢,٢**	**٢,٤**
ألبانيا[1]	٣,٨	٢,٢	٣,٣	٣,٨	٤,٠	٢,١	-٣,٣	٨,٩	٤,٨	٣,٦	٣,٣	٣,٥
بيلاروس	٥,٥	-٣,٨	-٢,٥	٢,٥	٣,١	١,٤	-٠,٧	٢,٣	-٣,٧	١,٦	١,٣	٠,٦
البوسنة والهرسك	٢,٥	٤,٣	٣,٢	٣,٢	٣,٨	٢,٩	-٣,٠	٧,٤	٤,١	٢,٠	٣,٠	٣,٠
بلغاريا	٢,٨	٣,٤	٣,٠	٢,٨	٢,٧	٤,٠	-٤,٠	٧,٦	٣,٤	١,٧	٣,٢	٢,٨
هنغاريا	١,٠	٣,٧	٢,٢	٤,٣	٥,٤	٤,٩	-٤,٥	٧,٢	٤,٦	-٠,٣	٣,١	٣,٥
كوسوفو	٤,٥	٥,٩	٥,٦	٤,٨	٣,٤	٤,٨	-٥,٣	١٠,٧	٣,٥	٣,٨	٤,٠	٣,٨
مولدوفا	٤,٣	-٠,٣	٤,٤	٤,٢	٤,١	٣,٦	-٨,٣	١٣,٩	-٥,٠	٢,٠	٤,٣	٥,٠
الجبل الأسود	٢,٩	٣,٤	٢,٩	٤,٧	٥,١	٤,١	-١٥,٣	١٣,٠	٦,١	٤,٥	٣,٧	٣,٠
مقدونيا الشمالية	٣,٣	٣,٩	٢,٨	١,١	٢,٩	٣,٩	-٤,٧	٣,٩	٢,١	٢,٥	٣,٢	٣,٥
بولندا	٣,٨	٤,٤	٣,٠	٥,١	٥,٩	٤,٤	-٢,٠	٦,٩	٥,١	٠,٦	٢,٣	٣,١
رومانيا	٣,٠	٣,٢	٢,٩	٨,٢	٦,٠	٣,٨	-٣,٧	٥,٩	٤,٧	٢,٢	٣,٨	٣,٧
روسيا	٣,٤	-٢,٠	٠,٢	١,٨	٢,٨	٢,٢	-٢,٧	٥,٦	-٢,١	٢,٢	١,١	٠,٩
صربيا	٢,٣	١,٨	٣,٣	٢,١	٤,٥	٤,٣	-٠,٩	٧,٥	٢,٣	٢,٠	٣,٠	٤,٠
تركيا[1]	٥,٤	٦,١	٣,٣	٧,٥	٣,٠	٠,٨	١,٩	١١,٤	٥,٥	٤,٠	٣,٠	٣,٢
أوكرانيا[1]	٠,٧	-٩,٨	٢,٤	٢,٤	٣,٥	٣,٢	-٣,٨	٣,٤	-٢٩,١	٢,٠	٣,٢	٤,٠
أمريكا اللاتينية والكاريبي	**٣,٤**	**٠,٣**	**-٠,٨**	**١,٣**	**١,١**	**٠,٢**	**-٧,٠**	**٧,٣**	**٤,١**	**٢,٣**	**٢,٣**	**٢,٥**
أنتيغوا وبربودا	١,١	٣,٨	٥,٥	٣,١	٦,٨	٤,٣	-١٧,٥	٦,٦	٨,٥	٥,٦	٥,٤	٢,٨
الأرجنتين	٣,٨	٢,٧	-٢,١	٢,٨	-٢,٦	-٢,٠	-٩,٩	١٠,٧	٥,٠	-٢,٥	٢,٨	٢,٥
أروبا	-٠,١	٣,٦	٢,١	٠,٧	٢,٤	-٢,٣	-٢٤,٠	٢٧,٦	١٠,٥	٢,٣	١,٢	١,١
جزر البهاما	٠,٥	١,٠	-٠,٨	٢,٥	٢,٩	-٠,٧	-٢٣,٥	١٧,٠	١٤,٤	٤,٣	١,٨	١,٥
بربادوس	٠,٢	٢,٤	٢,٥	٠,٥	-٠,٦	-٠,٥	-١٣,٣	-٠,٢	٩,٨	٤,٥	٣,٩	٢,٠
بليز	٢,١	٣,٤	٠,١	-١,٧	١,١	٤,٥	-١٣,٤	١٥,٢	١٢,٧	٤,٠	٣,٠	٢,٥
بوليفيا	٥,٠	٤,٩	٤,٣	٤,٢	٤,٢	٢,٢	-٨,٧	٦,١	٣,٥	١,٨	١,٨	٢,٣
البرازيل	٣,٥	-٣,٥	-٣,٣	١,٣	١,٨	١,٢	-٣,٣	٥,٠	٢,٩	٣,١	١,٥	٢,٠
شيلي	٤,٣	٢,٢	١,٨	١,٤	٤,٠	٠,٧	-٦,١	١١,٧	٢,٤	-٠,٥	١,٦	٢,٤
كولومبيا	٤,٧	٣,٠	٢,١	١,٤	٢,٦	٣,٢	-٧,٣	١١,٠	٧,٣	١,٤	٢,٠	٣,٣

الجدول ألف-٤: اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (تابع)

(التغير السنوي ٪)

	متوسط									توقعات		
	٢٠٠٥-٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤	٢٠٢٨
أمريكا اللاتينية والكاريبي (تتمة)	**٣,٤**	**٠,٣**	**-٠,٨**	**١,٣**	**١,١**	**٠,٢**	**-٧,٠**	**٧,٣**	**٤,١**	**٢,٣**	**٢,٣**	**٢,٥**
كوستاريكا	٤,٤	٣,٧	٤,٢	٤,٢	٢,٦	٢,٤	-٤,٣	٧,٨	٤,٣	٤,٤	٣,٢	٣,٢
دومينيكا	٢,٠	-٢,٧	٢,٨	-٦,٦	٣,٥	٥,٥	-١٦,٦	٦,٩	٥,٧	٤,٦	٤,٦	٢,٧
الجمهورية الدومينيكية	٥,٦	٦,٩	٦,٧	٤,٧	٧,٠	٥,١	-٦,٧	١٢,٣	٤,٩	٣,٠	٥,٢	٥,٠
إكوادور	٤,٤	٠,١	-١,٢	٢,٤	١,٣	٠,٠	-٧,٨	٤,٢	٢,٩	١,٤	١,٨	٢,٨
السلفادور	٢,٢	٢,٤	٢,٥	٢,٣	٢,٤	٢,٥	-٧,٩	١١,٢	٢,٦	٢,٢	١,٩	٢,٠
غرينادا	١,٧	٦,٤	٣,٧	٤,٤	٤,٤	٠,٧	-١٣,٨	٤,٧	٦,٤	٣,٩	٣,٨	٢,٧
غواتيمالا	٣,٧	٤,١	٢,٧	٣,١	٣,٤	٤,٠	-١,٨	٨,٠	٤,١	٣,٤	٣,٥	٣,٩
غيانا	٣,٥	٠,٧	٣,٨	٣,٧	٤,٤	٥,٤	٤٣,٥	٢٠,١	٦٢,٣	٣٨,٤	٢٦,٦	١٣,٥
هايتي	٢,٤	٢,٦	١,٨	٢,٥	١,٧	-١,٧	-٣,٣	-١,٨	-١,٧	-١,٥	١,٤	١,٥
هندوراس	٣,٨	٣,٨	٣,٩	٤,٨	٣,٨	٢,٧	-٩,٠	١٢,٥	٤,٠	٢,٩	٣,٢	٣,٨
جامايكا	٠,١	٠,٩	١,٥	٠,٧	١,٨	١,٠	-٩,٩	٤,٦	٥,٢	٢,٠	١,٨	١,٦
المكسيك	١,٨	٢,٧	١,٨	١,٩	٢,٠	-٠,٣	-٨,٧	٥,٨	٣,٩	٣,٢	٢,١	٢,١
نيكاراغوا	٤,٠	٤,٨	٤,٨	٤,٤	-٣,٤	-٢,٩	-١,٨	١٠,٣	٣,٨	٣,٠	٣,٣	٣,٥
بنما	٧,٧	٥,٧	٥,٠	٥,٦	٣,٧	٣,٣	-١٧,٧	١٥,٨	١٠,٨	٦,٠	٤,٠	٤,٠
باراغواي	٤,٦	٣,٠	٤,٣	٤,٨	٣,٢	-٠,٤	-٠,٨	٤,٠	٠,١	٤,٥	٣,٨	٣,٥
بيرو	٦,١	٣,٣	٤,٠	٢,٥	٤,٠	٢,٢	-١١,٠	١٣,٣	٢,٧	١,١	٢,٧	٣,٠
سانت كيتس ونيفس	٣,٥	٠,٧	٣,٩	٠,٠	٢,١	٤,١	-١٤,٦	-٠,٩	٨,٨	٤,٩	٣,٨	٢,٧
سانت لوسيا	١,٥	-٠,٢	٣,٨	٣,٤	٢,٩	-٠,٢	-٢٣,٦	١١,٣	١٥,٧	٣,٢	٢,٣	١,٥
سانت فنسنت وجزر غرينادين	١,١	٢,٨	٤,١	١,٥	٣,٢	٠,٧	-٣,٧	٠,٨	٥,٥	٦,٢	٥,٠	٢,٧
سورينام	٤,٠	-٣,٤	-٤,٩	١,٦	٤,٩	١,١	-١٥,٩	-٢,٧	١,٠	٢,١	٣,٠	٣,٠
ترينيداد وتوباغو	٣,٦	١,٠	-٧,٥	-٤,٨	-٠,٦	٠,٤	-٩,١	-١,٠	١,٥	٢,٥	٢,٢	١,٤
أوروغواي[١]	٥,٤	٠,٤	١,٧	١,٧	٠,٢	٠,٧	-٦,٣	٥,٣	٤,٩	١,٠	٣,٢	٢,٢
فنزويلا	٣,٦	-٦,٢	-١٧,٠	-١٥,٧	-١٩,٧	-٢٧,٧	-٣٠,٠	١,٠	٨,٠	٤,٠	٤,٥	...
الشرق الأوسط وآسيا الوسطى	**٤,٥**	**٣,٠**	**٤,٣**	**٢,٥**	**٢,٨**	**١,٦**	**-٢,٦**	**٤,٣**	**٥,٦**	**٢,٠**	**٣,٤**	**٣,٧**
أفغانستان[١]	٩,١	١,٠	٢,٢	٢,٦	١,٢	٣,٩	-٢,٤	-٢٠,٧	...	...	...	...
الجزائر	٣,١	٣,٧	٣,٢	١,٤	١,٢	١,٠	-٥,١	٣,٤	٣,٢	٣,٨	٣,١	١,٧
أرمينيا	٥,٢	٣,٣	٠,٢	٧,٥	٥,٢	٧,٦	-٧,٢	٥,٧	١٢,٦	٧,٠	٥,٠	٤,٥
أذربيجان	١١,٦	١,١	-٣,١	٠,٢	١,٥	٢,٥	-٤,٢	٥,٦	٤,٦	٢,٥	٢,٥	٢,٥
البحرين	٥,٠	٢,٥	٣,٦	٤,٣	٢,١	٢,٢	-٤,٦	٢,٦	٤,٩	٢,٧	٣,٦	٢,٧
جيبوتي	٤,٩	٧,٣	٧,١	٥,٥	٤,٨	٥,٥	١,٣	٤,٥	٣,٢	٥,٠	٦,٠	٥,٠
مصر	٤,٥	٤,٤	٤,٣	٤,٢	٥,٣	٥,٥	٣,٦	٣,٣	٦,٧	٤,٢	٣,٦	٦,٠
جورجيا	٥,٧	٣,٠	٢,٩	٤,٨	٤,٨	٥,٠	-٦,٨	١٠,٥	١٠,١	٦,٢	٤,٨	٥,٢
إيران	٢,٥	-١,٤	٨,٨	٢,٨	-١,٨	-٣,١	٣,٣	٤,٧	٣,٨	٣,٠	٢,٥	٢,٠
العراق	٥,٦	٢,٥	١٥,٢	-٣,٤	٤,٧	٥,٤	-١٢,١	١,٦	٧,٠	-٢,٧	٢,٩	٣,٢
الأردن	٥,١	٢,٥	٢,٠	٢,٥	١,٩	١,٨	-١,٦	٢,٢	٢,٥	٢,٦	٢,٧	٣,٠
كازاخستان	٦,٣	١,٠	٠,٩	٣,٩	٤,١	٤,٥	-٢,٦	٤,١	٣,٣	٤,٦	٤,٢	٣,٠
الكويت	٣,٤	٠,٦	٢,٩	-٤,٧	٢,٤	-٠,٦	-٨,٩	١,١	٨,٩	-٠,٦	٣,٦	٢,٤
جمهورية قيرغيزستان	٤,٢	٣,٩	٤,٣	٤,٧	٣,٥	٤,٦	-٧,١	٥,٥	٦,٣	٣,٤	٤,٣	٤,٠
لبنان[١]	٤,٨	٠,٥	١,٦	٠,٩	-١,٩	-٦,٩	-٢٥,٩	-١٠,٠	٠,٠	...	...	...
ليبيا	-٣,٦	-٠,٨	-١,٥	٣٢,٥	٧,٩	-١١,٢	-٢٩,٥	٢٨,٣	-٩,٦	١٢,٥	٧,٥	٢,٣
موريتانيا	٤,٣	٥,٤	١,٣	٦,٣	٤,٨	٥,٤	-٠,٩	٢,٤	٦,٥	٤,٥	٥,٣	٤,١
المغرب	٤,٣	٤,٣	٠,٥	٥,١	٣,١	٢,٩	-٧,٢	٨,٠	١,٣	٢,٤	٣,٦	٣,٤
عُمان	٤,٨	٥,٠	٥,٠	٠,٣	١,٣	-١,١	-٣,٤	٣,١	٤,٣	١,٢	٢,٧	٣,١
باكستان[١]	٤,٠	٣,٨	٤,١	٤,٦	٦,١	٣,١	-٠,٩	٥,٨	٦,١	-٠,٥	٢,٥	٥,٠
قطر	١٢,٧	٤,٨	٣,١	-١,٥	١,٢	٠,٧	-٣,٦	١,٥	٤,٩	٢,٤	٢,٢	٢,٨
المملكة العربية السعودية	٤,٢	٤,٧	٢,٤	-٠,١	٢,٨	٠,٨	-٤,٣	٣,٩	٨,٧	٠,٨	٤,٠	٣,١
الصومال	...	٤,٦	-١,٣	٩,٥	٣,٠	٣,٦	-٢,٦	٣,٣	٢,٤	٢,٨	٣,٧	٤,٣
السودان[٣،١]	٠,٧	٤,٩	٤,٧	٠,٨	-٢,٣	-٢,٥	-٣,٦	٠,٥	-٢,٥	-١٨,٣	٠,٣	٤,٥
سوريا[٤]	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
طاجيكستان	٦,٩	٦,٠	٦,٩	٧,١	٧,٦	٧,٤	٤,٤	٩,٤	٨,٠	٦,٥	٥,٠	٤,٥
تونس	٣,٤	١,٠	١,١	٢,٢	٢,٦	١,٦	-٨,٨	٤,٤	٢,٥	١,٣	١,٩	٢,٦
تركمانستان	٩,٣	٣,٠	-١,٠	٤,٧	٠,٩	-٣,٤	-٢,٩	٤,٦	١,٦	٢,٥	٢,١	١,٩
الإمارات العربية المتحدة	٣,٨	٦,٨	٥,٦	٠,٧	١,٣	١,١	-٥,٠	٤,٤	٧,٩	٣,٤	٤,٠	٤,٥
أوزبكستان	٧,٧	٧,٢	٥,٩	٤,٤	٥,٩	٦,٠	٢,٠	٧,٤	٥,٧	٥,٥	٥,٥	٥,٥
الضفة الغربية وغزة	٥,٥	٣,٧	٨,٩	١,٤	١,٢	١,٤	-١١,٣	٧,٠	٣,٩	٣,٠	٢,٧	٢,٠
اليمن	٢,٠	-٢٨,٠	-٩,٤	-٥,١	٠,٨	٢,١	-٨,٥	-١,٠	١,٥	-٠,٥	٢,٠	٥,٥

الجدول ألف–٤: اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (تتمة)

(التغير السنوي ٪)

	متوسط									توقعات		
	٢٠٠٥–٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤	٢٠٢٨
إفريقيا جنوب الصحراء	**٥,٥**	**٣,٢**	**١,٥**	**٣,٠**	**٣,٣**	**٣,٢**	**–١,٦**	**٤,٧**	**٤,٠**	**٣,٣**	**٤,٠**	**٤,٣**
أنغولا	٧,٨	٠,٩	–٢,٦	–٠,٢	–١,٣	–٠,٧	–٥,٦	١,٢	٣,٠	١,٣	٣,٣	٣,٦
بنن	٤,٢	١,٨	٣,٣	٥,٧	٦,٧	٦,٩	٣,٨	٧,٢	٦,٣	٥,٥	٦,٣	٦,٠
بوتسوانا	٣,٧	–٤,٩	٧,٢	٤,١	٤,٢	٣,٠	–٨,٧	١١,٩	٥,٨	٣,٨	٤,١	٤,٠
بوركينا فاسو	٥,٩	٣,٩	٦,٠	٦,٢	٦,٦	٥,٧	١,٩	٦,٩	١,٥	٤,٤	٦,٤	٥,٣
بوروندي	٤,٥	–٣,٩	–٠,٦	٠,٥	١,٦	١,٨	٠,٣	٣,١	١,٨	٣,٣	٦,٠	٥,٥
كابو فيردي	٤,٣	٠,٩	٤,٣	٤,٦	٣,٧	٦,٩	–١٩,٦	٦,٤	١٧,٠	٤,٤	٤,٥	٤,٧
الكاميرون	٣,٦	٥,٦	٤,٥	٣,٥	٤,٠	٣,٤	٠,٥	٣,٦	٣,٨	٤,٠	٤,٢	٤,٦
جمهورية إفريقيا الوسطى	–١,٥	٤,٣	٤,٧	٤,٥	٣,٨	٣,٠	١,٠	١,٠	٠,٥	١,٠	٢,٥	٣,٣
تشاد	٥,٤	١,٨	–٥,٦	–٢,٤	٢,٤	٣,٤	–٢,١	–١,٢	٣,٤	٤,٠	٣,٧	٣,٠
جزر القمر	٢,٩	١,١	٣,٣	٣,٨	٣,٦	١,٨	–٠,٢	٢,١	٢,٦	٣,٠	٣,٥	٤,٣
جمهورية الكونغو الديمقراطية	٧,٢	٦,٤	٠,٤	٣,٧	٤,٨	٤,٥	١,٧	٦,٢	٨,٩	٦,٧	٤,٧	٥,٢
جمهورية الكونغو	٥,٥	–٣,٦	–٥,٠	–٥,٦	–٢,٣	١,١	–٦,٣	١,١	١,٧	٤,٠	٤,٤	٤,٠
كوت ديفوار	٣,٦	٨,٨	٧,٢	٧,٤	٤,٨	٦,٥	١,٧	٧,٠	٦,٧	٦,٢	٦,٦	٦,٠
غينيا الاستوائية	٤,٨	–٩,١	–٨,٨	–٥,٧	–٦,٢	–٥,٥	–٤,٨	–٠,٤	٣,٢	–٦,٢	–٥,٥	–٠,٦
إريتريا[١]	٤,٥	–٢٠,٦	٧,٤	–١٠,٠	١٣,٠	٣,٨	...	...	...	...	...	...
إسواتيني	٣,٥	٢,٢	١,١	٢,٠	٢,٤	٢,٧	–١,٦	٧,٩	٣,٦	٣,١	٣,٣	٢,٨
إثيوبيا	١٠,٨	١٠,٤	٨,٠	١٠,٢	٧,٧	٩,٠	٦,١	٦,٣	٦,٤	٦,١	٦,٢	٧,٠
غابون	٣,١	٣,٩	٢,١	٠,٥	٠,٩	٣,٨	–١,٨	١,٥	٣,٠	٢,٨	٢,٦	٢,٨
غامبيا	١,٧	٤,١	١,٩	٤,٨	٧,٢	٦,٢	٠,٦	٥,٣	٤,٩	٥,٦	٦,٢	٥,٠
غانا	٧,١	٢,١	٣,٤	٨,١	٦,٢	٦,٥	٠,٥	٥,١	٣,١	١,٢	٢,٧	٥,٠
غينيا	٣,٨	٣,٨	١٠,٨	١٠,٣	٦,٤	٥,٦	٤,٧	٥,٠	٤,٣	٥,٩	٥,٦	٥,٢
غينيا–بيساو	٣,٥	٦,١	٥,٣	٤,٨	٣,٨	٤,٥	١,٥	٦,٤	٤,٢	٤,٥	٥,٠	٤,٥
كينيا	٤,٨	٥,٠	٤,٢	٣,٨	٥,٧	٥,١	–٠,٣	٧,٦	٤,٨	٥,٠	٥,٣	٥,٣
ليسوتو	٣,٥	٣,٢	١,٩	–٢,٧	–١,٣	–٢,٠	–٣,٩	١,٨	٢,١	٢,١	٢,٣	١,٦
ليبريا	٧,٠	٠,٠	–١,٦	٢,٥	١,٢	–٢,٥	–٣,٠	٥,٠	٤,٨	٤,٦	٥,٣	٧,٣
مدغشقر	٢,٩	٣,١	٤,٠	٣,٩	٣,٢	٤,٤	–٧,١	٥,٧	٤,٠	٤,٠	٤,٨	٤,٥
ملاوي	٥,٨	٣,٠	٢,٣	٤,٠	٤,٤	٥,٤	٠,٩	٤,٦	٠,٨	١,٧	٣,٣	٤,٦
مالي	٤,١	٦,٢	٥,٩	٥,٣	٤,٧	٤,٨	–١,٢	٣,١	٣,٧	٤,٥	٤,٨	٥,٠
موريشيوس	٣,٩	٣,٧	٣,٩	٣,٩	٤,٠	٢,٩	–١٤,٦	٣,٤	٨,٧	٥,١	٣,٨	٣,٣
موزامبيق	٧,٣	٦,٧	٣,٨	٣,٧	٣,٤	٢,٣	–١,٢	٢,٤	٤,٢	٧,٠	٥,٠	١٢,١
ناميبيا	٤,٣	٤,٣	٠,٠	–١,٠	١,١	–٠,٨	–٨,١	٣,٥	٤,٦	٢,٨	٢,٧	٢,٦
النيجر	٥,٩	٤,٤	٥,٧	٥,٠	٧,٠	٦,١	٣,٥	١,٤	١١,٩	٤,١	١١,١	٦,٠
نيجيريا	٦,٩	٢,٧	–١,٦	٠,٨	١,٩	٢,٢	–١,٨	٣,٦	٣,٣	٢,٩	٣,١	٣,١
رواندا	٧,٨	٨,٩	٦,٠	٣,٩	٨,٥	٩,٥	–٣,٤	١٠,٩	٨,٢	٦,٢	٧,٠	٧,٣
سان تومي وبرينسيبي	٤,٧	١,٥	٥,٢	٤,١	٤,٤	٢,٠	٢,٦	١,٩	٠,١	٠,٥	٢,٤	٣,٧
السنغال	٣,٣	٦,٤	٦,٤	٧,٤	٦,٢	٤,٦	١,٣	٦,٥	٤,٠	٤,١	٨,٨	٥,٣
سيشيل	٥,٢	٩,٧	١٢,٧	٦,٦	٦,٢	٥,٢	–٨,٥	٢,٥	٨,٩	٤,٢	٣,٩	٣,٦
سيراليون	٧,٦	–٢٠,٥	٦,٤	٣,٨	٣,٥	٥,٣	–٢,٠	٤,١	٤,٠	٢,٧	٤,٧	٤,٦
جنوب إفريقيا	٣,٠	١,٣	٠,٧	١,٢	١,٦	٠,٣	–٦,٠	٤,٧	١,٩	٠,٩	١,٨	١,٤
جنوب السودان	...	–٠,٢	–١٣,٣	–٥,٨	–٢,١	٠,٩	–٦,٥	٥,٣	٠,٥	٣,٥	٤,٢	٥,٤
تنزانيا	٦,٤	٦,٢	٦,٩	٦,٨	٧,٠	٧,٠	٤,٨	٤,٩	٤,٧	٥,٢	٦,١	٧,٠
توغو	٣,٨	٥,٥	٥,٧	٤,٠	٤,٨	٤,٩	٢,٠	٦,٠	٥,٨	٥,٤	٥,٣	٥,٥
أوغندا	٧,١	٨,٠	٠,٢	٦,٨	٥,٦	٧,٦	–١,٢	٥,٧	٦,٤	٤,٦	٥,٧	٦,٣
زامبيا	٧,٤	٢,٩	٣,٨	٣,٥	٤,٠	١,٤	–٢,٨	٤,٦	٤,٧	٣,٦	٤,٣	٥,١
زمبابوي[١]	٢,٦	١,٨	٠,٨	٥,٢	٥,٠	–٦,٣	–٧,٨	٨,٤	٦,٢	٤,١	٣,٦	٣,٠

[١] راجع الملحوظات الخاصة بكل من أفغانستان و إريتريا والهند ولبنان و سري لانكا والسودان وتركيا وأوكرانيا وأوروغواي وزمبابوي تحت عنوان «ملحوظات قُطْرية» في الملحق الإحصائي.
[٢] بيانات تيمور–ليشتي تستبعد التوقعات المتعلقة بالصادرات النفطية من منطقة تنمية البترول المشتركة.
[٣] بيانات ٢٠١١ لا تتضمن جنوب السودان بعد ٩ يوليو. أما بيانات ٢٠١٢ والأعوام التالية فتتعلق بالسودان الحالي.
[٤] بيانات عام ٢٠١١ والأعوام التالية لا تتضمن سوريا نظرا لموقفها السياسي الذي يخيم عليه عدم اليقين.

الجدول ألف-٥: ملخص بيانات التضخم

(٪)

	متوسط									توقعات		
	٢٠٠٥-٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤	٢٠٢٨
مخفّضات إجمالي الناتج المحلي												
الاقتصادات المتقدمة	**١,٥**	**١,٣**	**١,٠**	**١,٥**	**١,٧**	**١,٥**	**١,٦**	**٣,٢**	**٥,٤**	**٤,٠**	**٢,٨**	**١,٩**
الولايات المتحدة	٢,٠	١,٠	١,٠	١,٩	٢,٤	١,٨	١,٣	٤,٥	٧,٠	٣,٧	٢,٣	١,٩
منطقة اليورو	١,٥	١,٤	٠,٩	١,١	١,٥	١,٧	١,٨	٢,١	٤,٦	٥,٢	٣,٦	١,٩
اليابان	-٠,٧	٢,١	٠,٤	-٠,١	٠,٠	٠,٦	٠,٩	-٠,٢	٠,٣	٣,٦	٣,١	١,٨
اقتصادات متقدمة أخرى[١]	١,٩	١,٢	١,٢	١,٩	١,٦	١,٣	٢,١	٣,٦	٥,٥	٣,١	٢,٦	٢,٠
أسعار المستهلكين												
الاقتصادات المتقدمة	**١,٩**	**٠,٣**	**٠,٧**	**١,٧**	**٢,٠**	**١,٤**	**٠,٧**	**٣,١**	**٧,٣**	**٤,٦**	**٣,٠**	**٢,٠**
الولايات المتحدة	٢,٣	٠,١	١,٣	٢,١	٢,٤	١,٨	١,٣	٤,٧	٨,٠	٤,١	٢,٨	٢,١
منطقة اليورو[٢]	١,٩	٠,٢	٠,٢	١,٥	١,٨	١,٢	٠,٣	٢,٦	٨,٤	٥,٦	٣,٣	١,٩
اليابان	٠,٢	٠,٨	-٠,١	٠,٥	١,٠	٠,٥	٠,٠	-٠,٢	٢,٥	٣,٢	٢,٩	١,٦
اقتصادات متقدمة أخرى[١]	٢,٣	٠,٥	٠,٩	١,٨	١,٩	١,٤	٠,٦	٢,٥	٦,٥	٥,٠	٢,٩	٢,٠
اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية[٣]	**٦,٢**	**٤,٨**	**٤,٤**	**٤,٥**	**٤,٩**	**٥,١**	**٥,٢**	**٥,٩**	**٩,٨**	**٨,٥**	**٧,٨**	**٥,٠**
المجموعات الإقليمية												
آسيا الصاعدة والنامية	٤,٩	٢,٧	٢,٩	٢,٤	٢,٦	٣,٣	٣,٢	٢,٢	٣,٨	٢,٦	٢,٧	٢,٨
أوروبا الصاعدة والنامية	٨,٠	١٠,٧	٥,٦	٥,٦	٦,٤	٦,٧	٥,٤	٩,٦	٢٧,٩	١٨,٩	١٩,٩	١٢,٤
أمريكا اللاتينية والكاريبي	٤,٨	٥,٤	٥,٥	٦,٣	٦,٥	٧,٦	٦,٤	٩,٨	١٤,٠	١٣,٨	١٠,٧	٥,٧
الشرق الأوسط وآسيا الوسطى	٨,٥	٥,٦	٥,٩	٧,١	٩,٩	٧,٦	١٠,٤	١٢,٨	١٤,٠	١٨,٠	١٥,٢	٧,٣
إفريقيا جنوب الصحراء	٨,٣	٦,٧	١٠,١	١٠,٥	٨,٣	٨,١	١٠,١	١١,٠	١٤,٥	١٥,٨	١٣,١	٧,٤
المجموعات التحليلية												
حسب مصدر إيرادات التصدير												
الوقود	٨,٣	٥,٦	٧,٧	٦,٥	٩,٠	٦,٨	٩,٤	١١,٨	١٣,٨	١٤,٠	١١,١	٧,٨
غير الوقود	٥,٨	٤,٧	٤,٠	٤,٢	٤,٤	٤,٩	٤,٧	٥,٢	٩,٣	٧,٩	٧,٤	٤,٧
منها: منتجات أولية[٤]	٧,٢	٥,٩	٧,٣	١٣,١	١٥,٦	١٩,٦	٢١,٥	٢٦,١	٣١,٢	٤٢,٢	٣٢,٠	١٣,٢
حسب مصدر التمويل الخارجي												
اقتصادات المركز المدين الصافي	٧,٠	٥,٥	٥,٣	٥,٧	٥,٦	٥,٤	٥,٩	٧,٤	١٢,٩	١١,٦	١٠,٣	٦,١
اقتصادات المركز المدين الصافي حسب تجربة خدمة الدين												
الاقتصادات ذات المتأخرات و/أو التي أعيدت جدولة ديونها في ٢٠١٨-٢٠٢٢	١٠,٢	١٢,٨	١٠,٧	١٥,٣	١٤,٣	١١,٦	١٣,٩	١٧,٦	٢١,٩	٢٦,١	٢٣,١	٨,٣
المجموعات الأخرى												
الاتحاد الأوروبي	٢,١	٠,١	٠,١	١,٦	١,٩	١,٤	٠,٧	٢,٩	٩,٣	٦,٥	٣,٦	٢,٠
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	٨,٢	٥,٧	٥,٧	٧,٢	١١,٣	٨,٠	١٠,٨	١٤,٠	١٤,٤	١٧,٥	١٥,٠	٧,٨
اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل	٥,٩	٤,٦	٤,٠	٤,١	٤,٦	٤,٨	٤,٦	٥,٣	٩,٤	٧,٨	٧,٤	٤,٨
البلدان النامية منخفضة الدخل	٩,٤	٦,٥	٨,٢	٩,٠	٨,٨	٨,٢	١١,٢	١٢,٨	١٣,٩	١٥,٧	١٢,٢	٦,٨
للتذكرة												
معدل التضخم الوسيط												
الاقتصادات المتقدمة	٢,١	٠,١	٠,٤	١,٦	١,٧	١,٤	٠,٣	٢,٥	٨,١	٥,٢	٣,٣	٢,٠
اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية[٣]	٥,٢	٢,٦	٢,٧	٣,٣	٣,١	٢,٦	٢,٨	٣,٩	٧,٩	٦,١	٤,٤	٣,٠

[١] باستثناء الولايات المتحدة وبلدان منطقة اليورو واليابان.
[٢] على أساس المؤشر المنسق لأسعار المستهلكين الصادر عن المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي.
[٣] باستثناء فنزويلا، ولكنه يتضمن الأرجنتين من ٢٠١٧ والأعوام التالية. راجع الملحوظات المتعلقة بفنزويلا والأرجنتين تحت عنوان «ملحوظات قُطرية» في الملحق الإحصائي.
[٤] يتضمن الأرجنتين من ٢٠١٧ والأعوام التالية. راجع الملحوظات المتعلقة بالأرجنتين تحت عنوان «ملحوظات قُطْرية» في الملحق الإحصائي.

الجدول ألف-٦: الاقتصادات المتقدمة: أسعار المستهلكين[١]

(التغير السنوي ٪)

	متوسط												توقعات			نهاية الفترة[٢]		
	٢٠٠٥-٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤	٢٠٢٨	٢٠٢٢	توقعات ٢٠٢٣	توقعات ٢٠٢٤
الاقتصادات المتقدمة	**١,٩**	**٠,٣**	**٠,٧**	**١,٧**	**٢,٠**	**١,٤**	**٠,٧**	**٣,١**	**٧,٣**	**٤,٦**	**٣,٠**	**٢,٠**	**٧,٢**	**٣,٣**	**٢,٦**
الولايات المتحدة	٢,٣	٠,١	١,٣	٢,١	٢,٤	١,٨	١,٣	٤,٧	٨,٠	٤,١	٢,٨	٢,١	٦,٤	٣,٠	٢,٦
منطقة اليورو[٣]	١,٩	٠,٢	٠,٢	١,٥	١,٨	١,٢	٠,٣	٢,٦	٨,٤	٥,٦	٣,٣	١,٩	٩,٢	٣,٣	٢,٧
ألمانيا	١,٧	٠,٧	٠,٤	١,٧	١,٩	١,٤	٠,٤	٣,٢	٨,٧	٦,٣	٣,٥	٢,٠	٩,٨	٤,١	٢,٨
فرنسا	١,٦	٠,١	٠,٣	١,٢	٢,١	١,٣	٠,٥	٢,١	٥,٩	٥,٦	٢,٥	١,٦	٧,٠	٤,٠	١,٩
إيطاليا	٢,٠	٠,١	-٠,١	١,٣	١,٢	٠,٦	-٠,١	١,٩	٨,٧	٦,٠	٢,٦	٢,٠	١٢,٣	١,١	٣,٠
إسبانيا	٢,٢	-٠,٦	-٠,٣	٢,٠	١,٧	٠,٨	-٠,٣	٣,٠	٨,٣	٣,٥	٣,٩	١,٧	٥,٥	٤,٠	٣,٤
هولندا	١,٧	٠,٢	٠,١	١,٣	١,٦	٢,٧	١,١	٢,٨	١١,٦	٤,٠	٤,٢	٢,٠	١١,١	١,٤	٢,٤
بلجيكا	٢,١	٠,٦	١,٨	٢,٢	٢,٣	١,٣	٠,٤	٣,٢	١٠,٣	٢,٥	٤,٣	٢,٠	١٠,٢	٠,٤	٤,٠
آيرلندا	١,١	٠,٠	-٠,٢	٠,٣	٠,٧	٠,٩	-٠,٥	٢,٤	٨,١	٥,٢	٣,٠	٢,٠	٨,١	٣,٤	٢,٦
النمسا	٢,١	٠,٨	١,٠	٢,٢	٢,١	١,٥	١,٤	٢,٨	٨,٦	٧,٨	٣,٧	٢,٠	١٠,٥	٥,٦	٣,٢
البرتغال	١,٧	٠,٥	٠,٦	١,٦	١,٢	٠,٣	-٠,١	٠,٩	٨,١	٥,٣	٣,٤	٢,٠	٩,٨	٣,٣	٢,٦
اليونان	٢,٢	-١,١	٠,٠	١,١	٠,٨	٠,٥	-١,٣	٠,٦	٩,٣	٤,١	٢,٨	١,٩	٧,٦	٢,٩	٢,٧
فنلندا	٢,١	-٠,٢	٠,٤	٠,٨	١,٢	١,١	٠,٤	٢,١	٧,٢	٤,٥	١,٩	٢,٠	٨,٨	٤,٥	١,٩
الجمهورية السلوفاكية	٢,٤	-٠,٣	-٠,٥	١,٤	٢,٥	٢,٨	٢,٠	٢,٨	١٢,١	١٠,٩	٤,٨	١,٨	١٥,٠	٦,٣	٤,٥
كرواتيا	٢,٦	-٠,٣	-٠,٦	١,٣	١,٦	٠,٨	٠,٠	٢,٧	١٠,٧	٨,٦	٤,٢	٢,١	١٢,٧	٦,٢	٣,٢
ليتوانيا	٣,٧	-٠,٧	٠,٧	٣,٧	٢,٥	٢,٢	١,١	٤,٦	١٨,٩	٩,٣	٣,٩	٢,٤	٢٠,٠	٣,٥	٣,١
سلوفينيا	٢,٣	-٠,٥	-٠,١	١,٤	١,٧	١,٦	-٠,١	١,٩	٨,٨	٧,٤	٤,٢	١,٩	١٠,٣	٤,٨	٣,٣
لكسمبرغ	٢,٥	٠,١	٠,٠	٢,١	٢,٠	١,٧	٠,٠	٣,٥	٨,١	٣,٢	٣,٣	٢,٠	٦,٣	٤,٢	١,٧
لاتفيا	٤,٧	٠,٢	٠,١	٢,٩	٢,٦	٢,٧	٠,١	٣,٢	١٧,٢	٩,٩	٤,٢	٢,٣	٢٠,٧	٤,٦	٤,٣
إستونيا	٤,١	٠,١	٠,٨	٣,٧	٣,٤	٢,٣	-٠,٦	٤,٥	١٩,٤	١٠,٠	٣,٨	٢,٥	١٧,٥	٥,٢	٣,٦
قبرص	٢,٠	-١,٥	-١,٢	٠,٧	٠,٨	٠,٦	-١,١	٢,٢	٨,١	٣,٥	٢,٤	٢,٠	٧,٦	٢,٢	٢,٢
مالطة	٢,٢	١,٢	٠,٩	١,٣	١,٧	١,٥	٠,٨	٠,٧	٦,١	٥,٨	٣,١	٢,٠	٧,٥	٤,٧	٢,٤
اليابان	٠,٢	٠,٨	-٠,١	٠,٥	١,٠	٠,٥	٠,٠	-٠,٢	٢,٥	٣,٢	٢,٩	١,٦	٣,٩	٢,٧	٢,٦
المملكة المتحدة	٢,٧	٠,٠	٠,٧	٢,٧	٢,٥	١,٨	٠,٩	٢,٦	٩,١	٧,٧	٣,٧	٢,٠	١٠,٥	٥,٢	٢,٤
كوريا	٢,٧	٠,٧	١,٠	١,٩	١,٥	٠,٤	٠,٥	٢,٥	٥,١	٣,٤	٢,٣	٢,٠	٥,٠	٢,٩	٢,٠
كندا	١,٨	١,١	١,٤	١,٦	٢,٣	١,٩	٠,٧	٣,٤	٦,٨	٣,٦	٢,٤	٢,٠	٦,٦	٢,٧	٢,١
مقاطعة تايوان الصينية	١,٤	-٠,٣	١,٤	٠,٦	١,٤	٠,٦	-٠,٢	٢,٠	٢,٩	٢,١	١,٥	١,٥	٢,٧	٢,٥	١,٨
أستراليا	٢,٨	١,٥	١,٣	٢,٠	١,٩	١,٦	٠,٩	٢,٨	٦,٦	٥,٨	٤,٠	٢,٦	٧,٨	٤,٧	٣,٤
سويسرا	٠,٥	-١,١	-٠,٤	٠,٥	٠,٩	٠,٤	-٠,٧	٠,٦	٢,٨	٢,٢	٢,٠	١,٥	٢,٩	١,٩	١,٩
سنغافورة	٢,٧	-٠,٥	-٠,٥	٠,٦	٠,٤	٠,٦	-٠,٢	٢,٣	٦,١	٥,٥	٣,٥	٢,٠	٦,٥	٥,٢	٣,٢
السويد	١,٤	٠,٧	١,١	١,٩	٢,٠	١,٧	٠,٧	٢,٧	٨,١	٦,٩	٣,٦	٢,٠	١١,٥	٥,٨	٢,٨
منطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة	٣,٠	٣,٠	٢,٤	١,٥	٢,٤	٢,٩	٠,٣	١,٦	١,٩	٢,٢	٢,٣	٢,٥	٢,٠	٢,٦	٢,٣
الجمهورية التشيكية	٢,٣	٠,٣	٠,٧	٢,٥	٢,١	٢,٨	٣,٢	٣,٨	١٥,١	١٠,٩	٤,٦	٢,٠	١٥,٨	٨,٣	٢,٢
إسرائيل	٢,٢	-٠,٦	-٠,٥	٠,٢	٠,٨	٠,٨	-٠,٦	١,٥	٤,٤	٤,٣	٣,٠	٢,١	٥,٣	٣,٦	٢,٦
النرويج	١,٩	٢,٢	٣,٦	١,٩	٢,٨	٢,٢	١,٣	٣,٥	٥,٨	٥,٨	٣,٧	٢,٠	٥,٩	٤,٨	٣,٢
الدانمرك	١,٨	٠,٢	٠,٠	١,١	٠,٧	٠,٧	٠,٣	١,٩	٨,٥	٤,٢	٢,٨	٢,٠	٩,٦	٢,٥	٢,٥
نيوزيلندا	٢,٥	٠,٣	٠,٦	١,٩	١,٦	١,٦	١,٧	٣,٩	٧,٢	٤,٩	٢,٧	٢,٠	٧,٢	٢,٨	٢,٥
بورتو ريكو	٢,٩	-٠,٨	-٠,٣	١,٨	١,٣	٠,١	-٠,٥	٢,٤	٥,٩	٢,٩	١,٥	٢,٧	٦,٢	١,١	١,٩
منطقة ماكاو الإدارية الخاصة	٥,١	٤,٦	٢,٤	١,٢	٣,٠	٢,٨	٠,٨	٠,٠	١,٠	٠,٩	١,٧	١,٧	٠,٨	٠,٩	١,٧
آيسلندا	٦,٠	١,٦	١,٧	١,٨	٢,٧	٣,٠	٢,٨	٤,٥	٨,٣	٨,٦	٤,٥	٢,٥	٩,٦	٧,٣	٤,٠
أندورا	١,٩	-١,١	-٠,٤	٢,٦	١,٠	٠,٥	٠,١	١,٧	٦,٢	٥,٢	٣,٥	١,٧	٧,٢	٤,٤	٢,٠
سان مارينو	٢,٣	٠,١	٠,٦	١,٠	١,٢	٠,٥	-٠,١	٢,١	٥,٣	٥,٩	٢,٥	٢,٠	٧,٠	٥,٩	٢,٥
للتذكرة															
الاقتصادات المتقدمة الرئيسية	١,٩	٠,٣	٠,٨	١,٨	٢,١	١,٥	٠,٨	٣,٣	٧,٣	٤,٧	٢,٩	٢,٠	٧,٢	٣,٢	٢,٥

[١] تظهر التحركات في أسعار المستهلكين في صورة متوسطات سنوية.
[٢] التغيرات من سنة إلى أخرى على أساس شهري، وتكون على أساس ربع سنوي بالنسبة لعدة بلدان.
[٣] على أساس المؤشر المنسق لأسعار المستهلكين الصادر عن المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي، ما عدا في حالة سلوفينيا.

الجدول ألف–٧: اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية: أسعار المستهلكين[١]

(التغير السنوي ٪)

	متوسط																							
	٢٠٠٥–٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	توقعات			نهاية الفترة[٢]			توقعات		
										٢٠٢٣	٢٠٢٤	٢٠٢٨	٢٠٢٢	توقعات		٢٠٢٣	٢٠٢٤
آسيا الصاعدة والنامية	**٤,٩**	**٢,٧**	**٢,٩**	**٢,٤**	**٢,٦**	**٣,٣**	**٣,٢**	**٢,٢**	**٣,٨**	**٢,٦**	**٢,٧**	**٢,٨**	**٤,٠**	**٢,٤**	**٢,٨**		
بنغلاديش	٧,٧	٦,٤	٥,٩	٥,٤	٥,٨	٥,٥	٥,٦	٥,٦	٦,١	٩,٠	٧,٩	٥,٥	٧,٦	٩,٧	٧,٢		
بوتان	٦,٩	٦,٧	٣,٣	٤,٣	٣,٧	٢,٨	٣,٠	٨,٢	٥,٩	٥,٢	٤,٤	٤,٠	٦,٥	٣,٨	٥,١		
بروني دار السلام	٠,٦	–٠,٥	–٠,٣	–١,٣	١,٠	–٠,٤	١,٩	١,٧	٣,٧	١,٧	١,٥	١,٠	٣,٣	١,٧	١,٥		
كمبوديا	٦,٢	١,٢	٣,٠	٢,٩	٢,٥	١,٩	٢,٩	٢,٩	٥,٣	٢,٠	٣,٠	٣,٠	٢,٩	٣,٠	٣,٠		
الصين	٢,٩	١,٥	٢,١	١,٥	١,٩	٢,٩	٢,٥	٠,٩	١,٩	٠,٧	١,٧	٢,٢	١,٨	٠,٩	١,٩		
فيجي	٣,٩	١,٤	٣,٩	٣,٣	٤,١	١,٨	–٢,٦	٠,٢	٤,٣	٣,٠	٣,٥	٣,٠	٣,١	٤,٥	٢,٦		
الهند	٨,٤	٤,٩	٤,٥	٣,٦	٣,٤	٤,٨	٦,٢	٥,٥	٦,٧	٥,٥	٤,٦	٤,٠	٦,٢	٤,٩	٤,٤		
إندونيسيا	٧,١	٦,٤	٣,٥	٣,٨	٣,٣	٢,٨	٢,٠	١,٦	٤,٢	٣,٦	٢,٥	١,٦	٥,٥	٢,٣	٢,٥		
كيريباتي	٢,٠	٠,٦	١,٩	٠,٤	٠,٦	–١,٨	٢,٦	٢,١	٥,٣	٩,٠	٣,٥	١,٨	١٦,٢	–٢,٠	٤,٠		
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	٥,٤	١,٣	١,٦	٠,٨	٢,٠	٣,٣	٥,١	٣,٨	٢٣,٠	٢٨,١	٩,٠	٣,٠	٣٩,٣	١٦,٩	٣,٠		
ماليزيا	٢,٦	٢,١	٢,١	٣,٨	١,٠	٠,٧	–١,١	٢,٥	٣,٤	٢,٩	٢,٧	١,٩	٣,٨	٢,٩	٢,٧		
ملديف	٦,٤	١,٤	٠,٨	٢,٣	١,٤	١,٣	–١,٦	٠,٢	٢,٦	٣,٥	٢,٨	٢,٠	٣,٣	٣,٦	٢,٤		
جزر مارشال	٤,٠	–٢,٢	–١,٥	٠,١	٠,٨	–٠,١	–٠,٧	٢,٢	٣,٢	٥,٢	٢,٨	٢,٠	٥,٧	٣,٠	٢,٦		
ميكرونيزيا	٤,٣	٠,٠	–٠,٩	٠,١	١,٠	٢,٢	١,٠	١,٨	٥,٠	٥,٣	٤,١	٢,٠	٦,٩	٣,٨	٣,٠		
منغوليا	١١,٥	٦,٨	٠,٧	٤,٣	٦,٨	٧,٣	٣,٧	٧,٤	١٥,٢	١٢,٣	١٢,٢	٧,٠	١٣,٢	١١,٧	١٢,٨		
ميانمار	١٠,٤	٧,٣	٩,١	٤,٦	٥,٩	٨,٦	٥,٧	٣,٦	١٦,٢	١٤,٢	٧,٨	٧,٨	٢٠,٤	١١,١	٧,٢		
ناورو	٤,٨	٩,٨	٨,٢	٥,١	–١٤,٤	٤,٢	١,٠	٢,٠	٤,٨	٦,١	٥,٠	١,٩	٦,٤	٥,٨	٤,٢		
نيبال	٨,٤	٧,٢	٩,٩	٤,٥	٤,١	٤,٦	٦,١	٣,٦	٦,٣	٧,٨	٦,٧	٥,٤	٨,١	٦,٨	٦,٥		
بالاو	٤,١	٢,٢	–١,٣	١,١	٢,٤	٠,٤	٠,٧	–٠,٥	١٣,٢	١٢,٥	٤,٦	٢,٣	١٣,٧	٩,٥	١,٨		
بابوا غينيا الجديدة	٤,٧	٦,٠	٦,٧	٥,٤	٤,٤	٣,٩	٤,٩	٤,٥	٥,٣	٥,٠	٤,٩	٤,٥	٣,٤	٥,٧	٤,٧		
الفلبين	٤,٥	٠,٧	١,٢	٢,٩	٥,٣	٢,٤	٢,٤	٣,٩	٥,٨	٥,٨	٣,٢	٣,٠	٨,١	٣,٦	٣,٣		
ساموا	٤,٣	١,٩	٠,١	١,٣	٣,٧	٢,٢	١,٥	–٣,٠	٨,٧	١٢,٠	٥,٠	٣,٠	١٠,٨	١٠,٧	٤,٥		
جزر سليمان	٧,٥	–٠,٦	٠,٥	٠,٥	٣,٥	١,٦	٣,٠	–٠,١	٥,٥	٤,٩	٤,٠	٣,٢	٨,٥	٤,٤	٣,٦		
سري لانكا[٣]	٩,١	٢,٢	٤,٠	٦,٦	٤,٣	٤,٣	٤,٦	٦,٠	٤٥,٢	...	...	...	٥٤,٥	...	...		
تايلند	٣,٠	–٠,٩	٠,٢	٠,٧	١,١	٠,٧	–٠,٨	١,٢	٦,١	١,٥	١,٦	٢,٠	٥,٩	٠,٦	١,٨		
تيمور– ليشتي	٦,١	٠,٦	–١,٥	٠,٥	٢,٣	٠,٩	٠,٥	٣,٨	٧,٠	٦,٠	٢,٥	٢,٠	٦,٩	٦,٠	٢,٥		
تونغا	٥,١	٠,١	–٠,٦	٧,٢	٦,٨	٣,٣	٠,٤	١,٤	٨,٥	١٠,٢	٥,٨	٣,٤	١١,٣	٧,٤	٦,٢		
توفالو	٢,٣	٣,١	٣,٥	٤,١	٢,٢	٣,٥	١,٩	٦,٢	١١,٥	٦,٢	٣,٨	٢,٨	١٣,٦	٦,٢	٣,٨		
فانواتو	٢,٣	٢,٥	٠,٨	٣,١	٢,٤	٢,٧	٥,٣	٢,٣	٧,٠	٩,٣	٥,٧	٣,٠	١٢,٤	٨,٣	٥,٦		
فييت نام	١٠,٠	٠,٦	٢,٧	٣,٥	٣,٥	٢,٨	٣,٢	١,٨	٣,٢	٣,٤	٣,٤	٣,٤	٤,٦	٤,١	٣,٤		
أوروبا الصاعدة والنامية	**٨,٠**	**١٠,٧**	**٥,٦**	**٥,٦**	**٦,٤**	**٦,٧**	**٥,٤**	**٩,٦**	**٢٧,٩**	**١٨,٩**	**١٩,٩**	**١٢,٤**	**٢٦,٧**	**٢٠,٣**	**١٧,٢**		
ألبانيا[٤]	٢,٦	١,٩	١,٣	٢,٠	٢,٠	١,٤	١,٦	٢,٠	٦,٧	٤,٨	٤,٠	٣,٠	٧,٤	٣,٨	٣,٦		
بيلاروس	١٩,٨	١٣,٥	١١,٨	٦,٠	٤,٩	٥,٦	٥,٥	٩,٥	١٥,٢	٤,٧	٥,٧	٥,٠	١٢,٩	٣,٤	٣,٧		
البوسنة والهرسك	٢,٥	–١,٠	–١,٦	٠,٨	١,٤	٠,٦	–١,١	٢,٠	١٤,٠	٥,٥	٣,٠	٢,٠	١٤,٨	٢,٢	٢,١		
بلغاريا	٤,٢	–١,١	–١,٣	١,٢	٢,٦	٢,٥	١,٢	٢,٨	١٣,٠	٨,٥	٣,٠	٢,٠	١٤,٣	٤,٧	٢,٢		
هنغاريا	٤,١	–٠,١	٠,٤	٢,٤	٢,٨	٣,٤	٣,٣	٥,١	١٤,٥	١٧,٧	٦,٦	٣,١	٢٤,٥	٨,٢	٥,٤		
كوسوفو	٢,٥	–٠,٥	٠,٢	١,٥	١,١	٢,٧	٠,٢	٣,٣	١١,٧	٤,٧	٣,١	٢,٠	١٢,٢	١,٥	٣,٧		
مولدوفا	٧,٨	٩,٦	٦,٤	٦,٥	٣,٦	٤,٨	٣,٨	٥,١	٢٨,٦	١٣,٣	٥,٠	٥,٠	٣٠,٢	٥,٠	٥,٠		
الجبل الأسود	٣,١	١,٥	–٠,٣	٢,٤	٢,٦	٠,٤	–٠,٢	٢,٤	١٣,٠	٨,٣	٤,٣	١,٩	١٧,٢	٥,١	٣,١		
مقدونيا الشمالية	٢,٥	–٠,٣	–٠,٢	١,٤	١,٥	٠,٨	١,٢	٣,٢	١٤,٢	١٠,٠	٤,٣	٢,٠	١٨,٧	٥,٧	٢,٣		
بولندا	٢,٦	–٠,٩	–٠,٧	٢,٠	١,٨	٢,٢	٣,٤	٥,١	١٤,٤	١٢,٠	٦,٤	٢,٥	١٦,٦	٧,٤	٥,٥		
رومانيا	٥,٤	–٠,٦	–١,٦	١,٣	٤,٦	٣,٨	٢,٦	٥,٠	١٣,٨	١٠,٧	٥,٨	٢,٥	١٦,٤	٧,٨	٤,٧		
روسيا	٩,٢	١٥,٥	٧,٠	٣,٧	٢,٩	٤,٥	٣,٤	٦,٧	١٣,٨	٥,٣	٦,٣	٤,٠	١٢,٢	٥,٧	٥,٠		
صربيا	٨,٧	١,٤	١,١	٣,١	٢,٠	١,٨	١,٦	٤,١	١٢,٠	١٢,٤	٥,٣	٣,٠	١٥,١	٨,٢	٤,٠		
تركيا[٣]	٨,٣	٧,٧	٧,٨	١١,١	١٦,٣	١٥,٢	١٢,٣	١٩,٦	٧٢,٣	٥١,٢	٦٢,٥	٣٧,٤	٦٤,٣	٦٤,٠	٥٤,٣		
أوكرانيا[٣]	١٠,٤	٤٨,٧	١٣,٩	١٤,٤	١٠,٩	٧,٩	٢,٧	٩,٤	٢٠,٢	١٧,٧	١٣,٠	٥,٠	٢٦,٦	١٥,٥	١٠,٠		
أمريكا اللاتينية والكاريبي[٤]	**٤,٨**	**٥,٤**	**٥,٥**	**٦,٣**	**٦,٥**	**٧,٦**	**٦,٤**	**٩,٨**	**١٤,٠**	**١٣,٨**	**١٠,٧**	**٥,٧**	**١٤,٦**	**١٣,٦**	**٨,٨**		
أنتيغوا وبربودا	٢,٢	١,٠	–٠,٥	٢,٤	١,٢	١,٤	١,١	١,٦	٧,٥	٥,٠	٢,٩	٢,٠	٩,٢	٤,٠	٢,٥		
الأرجنتين[٣]	...	...	...	٢٥,٧	٣٤,٣	٥٣,٥	٤٢,٠	٤٨,٤	٧٢,٤	١٢١,٧	٩٣,٧	٣٢,٥	٩٤,٨	١٣٥,٧	٦٩,٥		
أروبا	٢,٤	٠,٥	–٠,٩	–١,٠	٣,٦	٣,٩	–١,٣	٠,٧	٥,٥	٤,٥	٢,٣	٢,٠	٥,٧	٣,٢	٢,٢		
جزر البهاما	٢,٠	١,٩	–٠,٣	١,٥	٢,٣	٢,٥	٠,٠	٢,٩	٥,٦	٣,٩	٣,٢	٢,٠	٥,٥	٣,٤	٢,٦		
بربادوس	٥,٢	–١,١	١,٥	٤,٤	–٤٤,٤	٢,٣	٠,٥	١,٥	٥,٠	٥,٢	٣,١	٢,٤	٥,٧	٥,٠	٣,٦		
بليز	٢,١	–٠,٩	٠,٧	١,١	٠,٣	٠,٢	٠,١	٣,٢	٦,٣	٣,٧	١,٧	١,٢	٦,٧	٢,٠	١,٢		
بوليفيا	٦,٢	٤,١	٣,٦	٢,٨	٢,٣	١,٨	٠,٩	٠,٧	١,٧	٣,٠	٤,٤	٣,٨	٣,١	٣,٦	٣,٨		
البرازيل	٥,٥	٩,٠	٨,٧	٣,٤	٣,٧	٣,٧	٣,٢	٨,٣	٩,٣	٤,٧	٤,٥	٣,٠	٥,٨	٤,٩	٣,٩		
شيلي	٣,٥	٤,٣	٣,٨	٢,٢	٢,٣	٢,٢	٣,٠	٤,٥	١١,٦	٧,٨	٣,٦	٣,٠	١٢,٨	٤,٥	٣,٠		
كولومبيا	٤,٠	٥,٠	٧,٥	٤,٣	٣,٢	٣,٥	٢,٥	٣,٥	١٠,٢	١١,٤	٥,٢	٣,٠	١٣,١	٨,٨	٤,٥		

الجدول ألف–٧: اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية: أسعار المستهلكين[١] (تابع)

(التغير السنوي ٪)

	متوسط ٢٠٠٥–٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	توقعات ٢٠٢٣	توقعات ٢٠٢٤	توقعات ٢٠٢٨	نهاية الفترة[٢] ٢٠٢٢	نهاية الفترة[٢] توقعات ٢٠٢٣	نهاية الفترة[٢] توقعات ٢٠٢٤
أمريكا اللاتينية والكاريبي (تتمة)[٤]	**٤,٨**	**٥,٤**	**٥,٥**	**٦,٣**	**٦,٥**	**٧,٦**	**٦,٤**	**٩,٨**	**١٤,٠**	**١٣,٨**	**١٠,٧**	**٥,٧**	**١٤,٦**	**١٣,٦**	**٨,٨**
كوستاريكا	٨,٠	٠,٨	٠,٠	١,٦	٢,٢	٢,١	٠,٧	١,٧	٨,٣	٠,٧	١,٩	٣,٠	٧,٩	٠,٩–	٣,٠
دومينيكا	٢,٠	٠,٩–	٠,١	٠,٣	١,٠	١,٥	٠,٧–	١,٦	٦,٨	٦,٢	٢,٨	٢,٠	٦,٦	٥,٠	٢,٩
الجمهورية الدومينيكية	٥,٦	٠,٨	١,٦	٣,٣	٣,٦	١,٨	٣,٨	٨,٢	٨,٨	٤,٩	٤,٢	٤,٠	٧,٨	٤,٠	٤,٠
إكوادور	٤,١	٤,٠	١,٧	٠,٤	٠,٢–	٠,٣	٠,٣–	٠,١	٣,٥	٢,٣	١,٨	١,٥	٣,٧	٢,٤	١,٥
السلفادور	٣,١	٠,٧–	٠,٦	١,٠	١,١	٠,١	٠,٤–	٣,٥	٧,٢	٤,٤	٢,٤	٢,٠	٧,٣	٣,١	١,٧
غرينادا	٢,٧	٠,٦–	١,٧	٠,٩	٠,٨	٠,٦	٠,٧–	١,٢	٢,٦	٣,٦	٢,٥	٢,٠	٢,٩	٣,٤	٢,٦
غواتيمالا	٥,٧	٢,٤	٤,٤	٤,٤	٣,٨	٣,٧	٣,٢	٤,٣	٦,٩	٦,٣	٥,٥	٤,٠	٩,٢	٥,٤	٤,٦
غيانا	٥,٠	٠,٩–	٠,٨	١,٩	١,٣	٢,١	١,٢	٣,٣	٦,٥	٥,٥	٤,٧	٥,٥	٧,٢	٣,٨	٥,٥
هايتي	٧,٤	٥,٣	١١,٤	١٠,٦	١١,٤	١٧,٣	٢٢,٩	١٥,٩	٢٧,٦	٤٣,٦	١٣,٤	٩,٧	٣٨,٧	٣٠,١	١٢,٧
هندوراس[٤]	٦,٦	٣,٢	٢,٧	٣,٩	٤,٣	٤,٤	٣,٥	٤,٥	٩,١	٦,٤	٤,٧	٤,٠	٩,٨	٥,٣	٤,٢
جامايكا	١٠,٨	٣,٧	٢,٣	٤,٤	٣,٧	٣,٩	٥,٢	٥,٩	١٠,٣	٦,٥	٥,٠	٥,٠	٩,٤	٥,٠	٥,٠
المكسيك	٤,١	٢,٧	٢,٨	٦,٠	٤,٩	٣,٦	٣,٤	٥,٧	٧,٩	٥,٥	٣,٨	٣,٠	٧,٨	٤,٥	٣,٢
نيكاراغوا	٨,٦	٤,٠	٣,٥	٣,٩	٤,٩	٥,٤	٣,٧	٤,٩	١٠,٥	٩,١	٥,٠	٤,٠	١١,٦	٧,٦	٤,٨
بنما	٤,٢	٠,١	٠,٧	٠,٩	٠,٨	٠,٤–	١,٦–	١,٦	٢,٩	١,٥	١,٩	٢,٠	٢,١	٢,٢	٢,٢
باراغواي	٦,١	٣,١	٤,١	٣,٦	٤,٠	٢,٨	١,٨	٤,٨	٩,٨	٤,٧	٤,١	٤,٠	٨,١	٤,١	٤,٠
بيرو	٢,٩	٣,٥	٣,٦	٢,٨	١,٣	٢,١	١,٨	٤,٠	٧,٩	٦,٥	٢,٩	٢,٠	٨,٥	٤,٢	٢,٢
سانت كيتس ونيفس	٣,٢	٢,٣–	٠,٧–	٠,٧	١,٠–	٠,٣–	١,٢–	١,٢	٢,٧	٢,٩	٢,٣	٢,٠	٣,٩	٢,٦	٢,٣
سانت لوسيا	٣,١	١,٠–	٣,١–	٠,١	٢,٦	٠,٥	١,٨–	٢,٤	٦,٤	٣,٦	٢,٠	٢,٠	٦,٩	٢,٢	٢,١
سانت فنسنت وجزر غرينادين	٣,١	١,٧–	٠,٢–	٢,٢	٢,٣	٠,٩	٠,٦–	١,٦	٥,٧	٤,٤	٢,٤	٢,٠	٦,٧	٣,٤	٢,٠
سورينام	٨,٠	٦,٩	٥٥,٥	٢٢,٠	٦,٩	٤,٤	٣٤,٩	٥٩,١	٥٢,٤	٥٣,٣	٣٠,٩	٥,٠	٥٤,٦	٤٠,٠	٢٠,٠
ترينيداد وتوباغو	٧,٨	٤,٧	٣,١	١,٩	١,٠	١,٠	٠,٦	٢,١	٥,٨	٥,٤	٢,٩	١,٩	٨,٧	٣,٥	٢,٣
أوروغواي	٧,٤	٨,٧	٩,٦	٦,٢	٧,٦	٧,٩	٩,٨	٧,٧	٩,١	٦,١	٥,٩	٤,٧	٨,٣	٥,٤	٥,٧
فنزويلا[٣]	٢٧,٧	١٢١,٧	٢٥٤,٩	٤٣٨,١	٦٥,٣٧٤,١	١٩,٩٠٦,٠	٢,٣٥٥,١	١,٥٨٨,٥	١٨٦,٥	٣٦٠,٠	٢٠٠,٠	...	٢٣٤,٠	٢٥٠,٠	٢٣٠,٠
الشرق الأوسط وآسيا الوسطى	**٨,٥**	**٥,٦**	**٥,٩**	**٧,١**	**٩,٩**	**٧,٦**	**١٠,٤**	**١٢,٨**	**١٤,٠**	**١٨,٠**	**١٥,٢**	**٧,٣**	**١٥,٩**	**١٨,٥**	**١٢,٨**
أفغانستان[٣]	٧,٥	٠,٧–	٤,٤	٥,٠	٠,٦	٢,٣	٥,٦	٥,١	١٣,٧	...	...	...	٥,٢	...	...
الجزائر	٤,١	٤,٨	٦,٤	٥,٦	٤,٣	٢,٠	٢,٤	٧,٢	٩,٣	٩,٠	٦,٨	٥,٢	٩,٣	٨,٠	٦,٨
أرمينيا	٤,٧	٣,٧	١,٤–	١,٢	٢,٥	١,٤	١,٢	٧,٢	٨,٦	٣,٥	٤,٠	٤,٠	٨,٣	٤,٠	٤,٠
أذربيجان	٧,٣	٤,٠	١٢,٤	١٢,٩	٢,٣	٢,٦	٢,٨	٦,٧	١٣,٩	١٠,٣	٥,٦	٤,٠	١٤,٤	٦,٣	٥,٠
البحرين	٢,٥	١,٨	٢,٨	١,٤	٢,١	١,٠	٢,٣–	٠,٦–	٣,٦	١,٠	١,٤	٢,٢	٣,٦	١,٠	١,٤
جيبوتي	٤,١	٠,٨–	٢,٧	٠,٦	٠,١	٣,٣	١,٨	١,٢	٥,٢	١,٢	١,٨	٢,٥	٣,٦	٢,٢	٢,٥
مصر	١٠,٠	١١,٠	١٠,٢	٢٣,٥	٢٠,٩	١٣,٩	٥,٧	٤,٥	٨,٥	٢٣,٥	٣٢,٢	٩,٥	١٣,٢	٣٥,٧	٢٥,٩
جورجيا	٥,٥	٤,٠	٢,١	٦,٠	٢,٦	٤,٩	٥,٢	٩,٦	١١,٩	٢,٤	٢,٧	٣,٠	٩,٨	٠,٨	٣,٠
إيران	١٨,٩	١١,٩	٩,١	٩,٦	٣٠,٢	٣٤,٧	٣٦,٤	٤٠,٢	٤٥,٨	٤٧,٠	٣٢,٥	٢٥,٠	٥٤,٠	٤٠,٠	٢٥,٠
العراق	١٢,٧	١,٤	٠,٥	٠,٢	٠,٤	٠,٢–	٠,٦	٦,٠	٥,٠	٥,٣	٣,٦	٢,٠	٤,٣	٥,٠	٣,٠
الأردن	٤,٧	١,١–	٠,٦–	٣,٦	٤,٥	٠,٧	٠,٤	١,٣	٤,٢	٢,٧	٢,٦	٢,٥	٤,٤	٢,٦	٢,٦
كازاخستان	٨,٤	٦,٧	١٤,٦	٧,٤	٦,٠	٥,٢	٦,٨	٨,٠	١٥,٠	١٥,٠	٩,٠	٥,٠	٢٠,٣	١١,٥	٧,٥
الكويت	...	٣,٣	٢,٩	١,٦	٠,٦	١,١	٢,١	٣,٤	٤,٠	٣,٤	٣,١	١,٩	٣,١	...	...
جمهورية قيرغيزستان	٩,١	٦,٥	٠,٤	٣,٢	١,٥	١,١	٦,٣	١١,٩	١٣,٩	١١,٧	٨,٦	٤,٠	١٤,٧	١٠,٠	٨,٠
لبنان[٣]	٤,٠	٣,٨–	٠,٨–	٤,٥	٦,١	٢,٩	٨٤,٩	١٥٤,٨	١٧١,٢	...	...	...	١٢٢,٠	...	...
ليبيا	٥,٢	١٠,٠	٢٥,٩	٢٥,٩	١٤,٠	٢,٩–	١,٥	٢,٩	٤,٥	٣,٤	٢,٩	٢,٥	٤,١	٢,٥	٢,٥
موريتانيا	٦,٠	٠,٥	١,٥	٢,٣	٣,١	٢,٣	٢,٤	٣,٦	٩,٦	٧,٥	٤,٠	٤,٠	١١,٠	٤,٠	٤,٠
المغرب	١,٦	١,٤	١,٥	٠,٧	١,٦	٠,٢	٠,٧	١,٤	٦,٦	٦,٣	٣,٥	٢,١	٨,٣	٤,٠	٣,٣
عُمان	٣,٩	٠,١	١,١	١,٦	٠,٩	٠,١	٠,٩–	١,٥	٢,٨	١,١	١,٧	٢,٠	١,٩	٠,٧–	١,٧
باكستان[٤]	١٠,٧	٤,٥	٢,٩	٤,١	٣,٩	٦,٧	١٠,٧	٨,٩	١٢,١	٢٩,٢	٢٣,٦	٦,٥	٢١,٣	٢٩,٤	١٧,٥
قطر	٥,١	٠,٩	٢,٧	٠,٦	٠,١	٠,٩–	٢,٥–	٢,٣	٥,٠	٢,٨	٢,٣	٢,٠	٥,٩	٠,٨	٢,٣
المملكة العربية السعودية	٣,٤	١,٢	٢,١	٠,٨–	٢,٥	٢,١–	٣,٤	٣,١	٢,٥	٢,٥	٢,٢	٢,٠	٢,٠	٢,٥	٢,٢
الصومال	...	٠,٩	٠,٠	٤,٠	٤,٣	٤,٥	٤,٣	٤,٦	٦,٨	٥,٧	٤,١	٣,٢	٦,١	٤,٦	٣,٩
السودان[٣،٥]	١٩,١	١٦,٩	١٧,٨	٣٢,٤	٦٣,٣	٥١,٠	١٦٣,٣	٣٥٩,١	١٣٨,٨	٢٥٦,٢	١٥٢,٤	٣٩,٠	٨٧,٣	٢٣٨,٣	١٢٧,٣
سوريا[٦]	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
طاجيكستان	٩,٢	٥,٨	٥,٩	٧,٣	٣,٨	٧,٨	٨,٦	٩,٠	٦,٦	٤,٦	٥,٧	٦,٥	٤,٢	٥,٠	٦,٥
تونس	٤,٠	٤,٤	٣,٦	٥,٣	٧,٣	٦,٧	٥,٦	٥,٧	٨,٣	٩,٤	٩,٨	٥,٦	١٠,١	٨,٥	١٠,٦
تركمانستان	٦,٤	٧,٤	٣,٦	٨,٠	١٣,٣	٥,١	٦,١	١٩,٥	١١,٢	٥,٩	١٠,٥	١٠,٠	٣,٠	١١,٠	١٠,٠
الإمارات العربية المتحدة	٣,٩	٤,١	١,٦	٢,٠	٣,١	١,٩–	٢,١–	٠,١–	٤,٨	٣,١	٢,٣	٢,٠	٤,٨	٣,١	٢,٣
أوزبكستان	١١,٨	٨,٥	٨,٨	١٣,٩	١٧,٥	١٤,٥	١٢,٩	١٠,٨	١١,٤	١٠,٢	١٠,٠	٥,٢	١٢,٣	٩,٩	١٠,٧
الضفة الغربية وغزة	٣,٦	١,٤	٠,٢–	٠,٢	٠,٢–	١,٦	٠,٧–	١,٢	٣,٧	٣,٤	٢,٧	٢,٠	٤,١	٣,٠	٢,٥
اليمن	١١,٠	٢٢,٠	٢١,٣	٣٠,٤	٣٣,٦	١٥,٧	٢١,٧	٣١,٥	٢٩,٥	١٤,٩	١٧,٣	١٠,٠	٢,٧–	٢٠,٠	١٥,٠

الجدول ألف-٧: اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية: أسعار المستهلكين[١] (تتمة)

(التغير السنوي ٪)

	متوسط									توقعات			نهاية الفترة[٢]	توقعات	
	٢٠٠٥-٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤	٢٠٢٨	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤
إفريقيا جنوب الصحراء	**٨,٣**	**٦,٧**	**١٠,١**	**١٠,٥**	**٨,٣**	**٨,١**	**١٠,١**	**١١,٠**	**١٤,٥**	**١٥,٨**	**١٣,١**	**٧,٤**	**١٦,٢**	**١٦,٢**	**١٠,٥**
أنغولا	١٢,٨	٩,٢	٣٠,٧	٢٩,٨	١٩,٦	١٧,١	٢٢,٣	٢٥,٨	٢١,٤	١٣,١	٢٢,٣	٩,١	١٣,٨	١٧,٢	٢٥,٦
بنن	٣,٠	٠,٢	-٠,٨	١,٨	٠,٨	-٠,٩	٣,٠	١,٧	١,٤	٥,٠	٢,٥	٢,٠	٢,٩	٥,٠	٢,٥
بوتسوانا	٨,١	٣,١	٢,٨	٣,٣	٣,٢	٢,٧	١,٩	٦,٧	١٢,٢	٥,٩	٤,٧	٤,٥	١٢,٤	٥,١	٤,٤
بوركينا فاسو	٢,٦	١,٧	٠,٤	١,٥	٢,٠	-٣,٢	١,٩	٣,٩	١٤,١	١,٤	٣,٠	٢,٠	٩,٦	٢,٤	٢,٠
بوروندي	١٠,٤	٥,٦	٥,٥	١٦,٦	-٢,٨	-٠,٧	٧,٣	٨,٣	١٨,٩	٢٠,١	١٦,١	١٠,٢	٢٦,٦	١٢,٣	٢٢,٤
كابو فيردي	٢,٨	٠,١	-١,٤	٠,٨	١,٣	١,١	٠,٦	١,٩	٧,٩	٥,٢	٢,٠	٢,٠	٧,٦	٥,٢	٢,٠
الكاميرون	٢,٧	٢,٧	٠,٩	٠,٦	١,١	٢,٥	٢,٥	٢,٣	٦,٣	٧,٢	٤,٨	٢,٠	٧,٣	٦,٣	٣,٧
جمهورية إفريقيا الوسطى	٥,٣	١,٤	٤,٩	٤,٢	١,٦	٢,٨	٠,٩	٤,٣	٥,٨	٦,٥	٣,٢	٢,٦	٧,٦	٥,٥	٢,٥
تشاد	٣,٣	٤,٨	-١,٦	-٠,٩	٤,٠	-١,٠	٤,٥	-٠,٨	٥,٨	٧,٠	٣,٥	٣,٠	٨,٣	٤,٦	٣,١
جزر القمر	٣,٣	٠,٩	٠,٨	٠,١	١,٧	٣,٧	٠,٨	٠,٠	١٢,٤	١١,١	١,٢	١,٩	٢٠,٦	٠,٧	١,٦
جمهورية الكونغو الديمقراطية	١٥,٠	٠,٧	٣,٢	٣٥,٧	٢٩,٣	٤,٧	١١,٤	٩,٠	٩,٣	١٩,١	١٠,٦	٧,٠	١٣,١	١٩,٣	٧,١
جمهورية الكونغو	٣,٣	٣,٢	٣,٢	٠,٤	١,٢	٠,٤	١,٤	٢,٠	٣,٠	٣,٥	٣,٢	٣,٠	٣,٢	٣,٥	٣,٢
كوت ديفوار	٢,١	١,٢	٠,٦	٠,٦	٠,٦	٠,٨	٢,٤	٤,٢	٥,٢	٤,٣	٢,٣	٢,٠	٥,١	٢,٨	٢,٠
غينيا الاستوائية	٤,٤	١,٧	١,٤	٠,٧	١,٣	١,٢	٤,٨	-٠,١	٤,٩	٢,٤	٤,٠	٢,٠	٥,٠	١,٧	٥,٢
إريتريا[٣]	١١,٩	٢٨,٥	-٥,٦	-١٣,٣	-١٤,٤	١,٣	...	...	...	...	...	...	...	...	...
إسواتيني	٦,٩	٥,٠	٧,٨	٦,٢	٤,٨	٢,٦	٣,٩	٣,٧	٤,٨	٥,٥	٥,٠	٤,٣	٥,٦	٥,٦	٤,٣
إثيوبيا	١٧,١	٩,٦	٦,٦	١٠,٧	١٣,٨	١٥,٨	٢٠,٤	٢٦,٨	٣٣,٩	٢٩,١	٢٠,٧	١٢,٦	٣٣,٨	٢٤,٥	١٨,٥
غابون	١,٦	-٠,١	٢,١	٢,٧	٤,٨	٢,٠	١,٧	١,١	٤,٣	٣,٨	٢,٥	٢,٢	٥,٤	٣,٠	٢,٤
غامبيا	٤,٧	٦,٨	٧,٢	٨,٠	٦,٥	٧,١	٥,٩	٧,٤	١١,٥	١٧,٠	١٢,٣	٥,٠	١٣,٧	١٧,٥	٧,١
غانا	١١,٥	١٧,٢	١٧,٥	١٢,٤	٩,٨	٧,١	٩,٩	١٠,٠	٣١,٩	٤٢,٢	٢٣,٢	٨,٠	٥٤,١	٣١,٣	١٥,٠
غينيا	١٨,٢	٨,٢	٨,٢	٨,٩	٩,٨	٩,٥	١٠,٦	١٢,٦	١٠,٥	٨,٣	٧,٩	٧,٥	٨,٦	٨,٠	٧,٨
غينيا-بيساو	٢,٦	١,٥	٢,٧	-٠,٢	٠,٤	٠,٣	١,٥	٣,٣	٧,٩	٧,٠	٣,٠	٢,٠	٩,٥	١,٨	٣,٠
كينيا	٨,٥	٦,٦	٦,٣	٨,٠	٤,٧	٥,٢	٥,٣	٦,١	٧,٦	٧,٧	٦,٦	٥,٠	٩,١	٧,١	٦,٥
ليسوتو	٦,٠	٣,٢	٦,٦	٤,٤	٤,٨	٥,٢	٥,٠	٦,٠	٨,٢	٦,٩	٥,٦	٤,٩	٧,٩	٥,٩	٥,٠
ليبريا	٩,٢	٧,٧	٨,٨	١٢,٤	٢٣,٥	٢٧,٠	١٧,٠	٧,٨	٧,٦	١٠,٦	٨,٠	٤,٩	٩,٢	١٢,١	٦,٠
مدغشقر	٩,٣	٧,٤	٦,١	٨,٦	٨,٦	٥,٦	٤,٢	٥,٨	٨,٢	١٠,٥	٨,٨	٦,٠	١٠,٨	٩,٣	٨,٦
ملاوي	١٤,١	٢١,٩	٢١,٧	١١,٥	٩,٢	٩,٤	٨,٦	٩,٣	٢٠,٨	٢٧,٧	١٩,٨	٦,٥	٢٥,٤	٢٩,٠	١٥,٢
مالي	٣,٠	١,٤	-١,٨	٢,٤	١,٩	-٣,٠	٠,٥	٣,٨	٩,٧	٥,٠	٢,٨	٢,٠	٧,٨	٣,٠	٢,٠
موريشيوس	٥,٥	١,٣	١,٠	٣,٧	٣,٢	٠,٥	٢,٥	٤,٠	١٠,٨	٧,٨	٦,٥	٣,٧	١٢,٢	٦,٤	٧,٨
موزامبيق	٨,٠	٣,٦	١٧,٤	١٥,١	٣,٩	٢,٨	٣,١	٥,٧	٩,٨	٧,٤	٦,٥	٥,٥	١٠,٣	٦,٧	٦,٥
ناميبيا	٦,٠	٣,٤	٦,٧	٦,١	٤,٣	٣,٧	٢,٢	٣,٦	٦,١	٦,٠	٤,٩	٤,٩	٦,٩	٥,٣	٥,٣
النيجر	٢,٥	١,٠	٠,٢	٠,٢	٢,٨	-٢,٥	٢,٩	٣,٨	٤,٢	٤,٦	٦,٦	٢,٠	٣,١	٨,٨	٢,٥
نيجيريا	١٠,٨	٩,٠	١٥,٧	١٦,٥	١٢,١	١١,٤	١٣,٢	١٧,٠	١٨,٨	٢٥,١	٢٣,٠	١٤,٠	٢١,٣	٣٠,٦	١٥,٤
رواندا	٧,٢	٢,٥	٥,٧	٤,٨	١,٤	٢,٤	٧,٧	٠,٨	١٣,٩	١٤,٥	٦,٠	٥,٠	٢١,٦	٧,٨	٥,٥
سان تومي وبرينسيبي	١٥,٩	٦,١	٥,٤	٥,٧	٧,٩	٧,٧	٩,٨	٨,١	١٨,٠	٢٠,٨	١١,٩	٥,٠	٢٥,٢	١٥,٤	٧,٢
السنغال	١,٩	٠,٩	١,٢	١,١	٠,٥	١,٠	٢,٥	٢,٢	٩,٧	٦,١	٣,٣	-١٢,٤	١٢,٨	٤,٢	٠,٣
سيشيل	٧,٩	٤,٠	-١,٠	٢,٩	٣,٧	١,٨	١,٢	٩,٨	٢,٦	-٠,٨	٢,٠	٣,٥	٢,٥	-١,١	٢,٤
سيراليون	٨,٧	٦,٧	١٠,٩	١٨,٢	١٦,٠	١٤,٨	١٣,٤	١١,٩	٢٧,٢	٤٢,٩	٢٩,٨	٨,٩	٣٧,١	٣٧,٨	٢١,٧
جنوب إفريقيا	٦,٠	٤,٦	٦,٣	٥,٣	٤,٦	٤,١	٣,٣	٤,٦	٦,٩	٥,٨	٤,٨	٤,٥	٧,٤	٥,٢	٤,٥
جنوب السودان	...	٥٣,٠	٣٤٦,١	٢١٣,٠	٨٣,٤	٤٩,٣	٢٤,٠	٣٠,٢	-٣,٢	١٦,٣	١٣,٦	٧,٩	-١٣,٠	٤٥,٦	٦,١
تنزانيا	٩,٠	٥,٦	٥,٢	٥,٣	٣,٥	٣,٤	٣,٣	٣,٧	٤,٤	٤,٠	٤,٠	٤,٠	٤,٩	٤,٠	٤,٠
توغو	٢,٧	١,٨	٠,٩	-٠,٢	٠,٩	٠,٧	١,٨	٤,٥	٧,٦	٥,٠	٢,٨	١,٧	٧,٧	٢,٧	٢,٢
أوغندا	٩,٢	٣,٧	٥,٢	٥,٦	٢,٥	٢,١	٢,٨	٢,٢	٧,٢	٥,٨	٤,٧	٥,٠	١٠,٢	٣,٥	٥,٠
زامبيا	١٠,٢	١٠,١	١٧,٩	٦,٦	٧,٥	٩,٢	١٥,٧	٢٢,٠	١١,٠	١٠,٦	٩,٦	٧,٠	٩,٩	١١,٤	٧,٩
زمبابوي[٣]	-٢,٧	-٢,٤	-١,٦	٠,٩	١٠,٦	٢٥٥,٣	٥٥٧,٢	٩٨,٥	١٩٣,٤	٣١٤,٥	٢٢٢,٤	٢٠,٨	٢٤٣,٨	٣٩٦,٢	١٩٠,٢

[١] تظهر التحركات في أسعار المستهلكين في صورة متوسطات سنوية.
[٢] التغيرات من سنة إلى أخرى على أساس شهري، وتكون على أساس ربع سنوي بالنسبة لعدة بلدان.
[٣] راجع الملحوظات الخاصة بكل من أفغانستان و الأرجنتين و إريتريا ولبنان و سري لانكا والسودان وتركيا وأوكرانيا وفنزويلا وزمبابوي تحت عنوان «ملحوظات قُطْرية» في الملحق الإحصائي.
[٤] باستثناء فنزويلا، ولكنه يتضمن الأرجنتين من ٢٠١٧ والأعوام التالية. راجع الملحوظات المتعلقة بالأرجنتين وفنزويلا تحت عنوان «ملحوظات قُطْرية» في الملحق الإحصائي.
[٥] بيانات عام ٢٠١١ لا تتضمن جنوب السودان بعد ٩ يوليو. أما بيانات ٢٠١٢ والأعوام التالية فتتعلق بالسودان الحالي.
[٦] بيانات عام ٢٠١١ والأعوام التالية لا تتضمن سوريا نظرا لموقفها السياسي الذي يخيم عليه عدم اليقين.

الجدول ألف–٨: الاقتصادات المتقدمة الرئيسية: أرصدة المالية العامة والدين لدى الحكومة العامة[١]

(٪ من إجمالي الناتج المحلي، ما لم يُذكر خلاف ذلك)

	متوسط ٢٠٠٥–٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	توقعات ٢٠٢٣	٢٠٢٤	٢٠٢٨
الاقتصادات المتقدمة الرئيسية												
صافي الإقراض/الاقتراض	–٥,٢	–٣,٠	–٣,٣	–٣,٣	–٣,٣	–٣,٨	–١١,٦	–٩,١	–٤,١	–٦,٥	–٥,٦	–٥,٠
فجوة الناتج[٢]	–٢,٢	–٢,٠	–١,٧	–٠,٨	٠,١	٠,٣	–٣,٢	٠,٠	٠,٧	٠,٦	٠,٢	٠,٥
الرصيد الهيكلي[٢]	–٤,٠	–٢,٢	–٢,٧	–٣,٠	–٣,٢	–٣,٨	–٨,١	–٨,١	–٥,٣	–٦,٥	–٥,٥	–٥,٢
الولايات المتحدة												
صافي الإقراض/الاقتراض[٣]	–٦,٥	–٣,٥	–٤,٤	–٤,٨	–٥,٣	–٥,٧	–١٤,٠	–١١,٦	–٣,٧	–٨,٢	–٧,٤	–٧,٠
فجوة الناتج[٢]	–٤,٠	–٢,٥	–٢,١	–١,٣	٠,٠	٠,٧	–٢,٥	–١,٥	١,٤	١,٤	٠,٨	٠,٩
الرصيد الهيكلي[٢]	–٤,٤	–٢,٥	–٣,٦	–٤,٣	–٥,١	–٦,٠	–١٠,٧	–١١,٣	–٦,٥	–٨,٨	–٧,٦	–٧,٣
صافي الدين	٦٣,٩	٨٠,٩	٨١,٨	٨٠,٤	٨١,١	٨٣,١	٩٨,٣	٩٨,٣	٩٥,١	٩٦,٧	١٠٠,٧	١١١,٦
إجمالي الدين	٨٦,١	١٠٥,١	١٠٧,٢	١٠٦,٢	١٠٧,٤	١٠٨,٧	١٣٣,٥	١٢٦,٤	١٢١,٣	١٢٣,٣	١٢٦,٩	١٣٧,٥
منطقة اليورو												
صافي الإقراض/الاقتراض	–٣,٣	–١,٩	–١,٥	–٠,٩	–٠,٤	–٠,٦	–٧,١	–٥,٣	–٣,٦	–٣,٤	–٢,٧	–٢,١
فجوة الناتج[٢]	–٠,٧	–٢,٤	–١,٨	–٠,٦	–٠,٢	٠,٠	–٤,٨	–٢,٠	٠,٢	–٠,٤	–٠,٥	٠,١
الرصيد الهيكلي[٢]	–٢,٧	–٠,٥	–٠,٥	–٠,٤	–٠,٢	–٠,٥	–٣,٩	–٣,٥	–٢,٤	–٢,٧	–٢,٤	–٢,١
صافي الدين	٦٤,٦	٧٥,١	٧٤,٦	٧٢,٥	٧٠,٨	٦٩,٢	٧٩,١	٧٧,٧	٧٥,٣	٧٤,٦	٧٣,٩	٧٢,٢
إجمالي الدين	٨٠,٢	٩٠,٩	٩٠,١	٨٧,٧	٨٥,٧	٨٣,٧	٩٦,٨	٩٤,٨	٩١,٠	٨٩,٦	٨٨,٣	٨٤,٩
ألمانيا												
صافي الإقراض/الاقتراض	–١,٣	١,٠	١,٢	١,٣	١,٩	١,٥	–٤,٣	–٣,٦	–٢,٥	–٢,٩	–١,٧	–٠,٥
فجوة الناتج[٢]	–٠,١	–٠,٤	٠,١	١,٠	٠,٨	٠,٤	–٣,١	–١,١	٠,٦	–٠,٩	–١,١	٠,٠
الرصيد الهيكلي[٢]	–٠,٩	١,٢	١,٢	١,٢	١,٦	١,٣	–٢,٩	–٣,٠	–٢,١	–٢,٤	–١,١	–٠,٥
صافي الدين	٥٧,٥	٥٢,٢	٤٩,٣	٤٥,٥	٤٢,٨	٤٠,٧	٤٦,١	٤٧,٢	٤٥,٨	٤٦,٥	٤٥,٧	٤١,٧
إجمالي الدين	٧٣,٣	٧١,٩	٦٩,٠	٦٥,٢	٦١,٩	٥٩,٥	٦٨,٧	٦٩,٠	٦٦,١	٦٥,٩	٦٤,٠	٥٧,٥
فرنسا												
صافي الإقراض/الاقتراض	–٤,٤	–٣,٦	–٣,٦	–٣,٠	–٢,٣	–٣,١	–٩,٠	–٦,٥	–٤,٨	–٤,٩	–٤,٥	–٣,٦
فجوة الناتج[٢]	–٠,٦	–٢,٤	–٢,٧	–١,٥	–٠,٨	٠,٠	–٤,٧	–١,٩	–٠,٩	–٠,٨	–٠,٧	٠,١
الرصيد الهيكلي[٢]	–٤,٠	–٢,١	–١,٩	–١,٩	–١,٥	–٢,١	–٥,٨	–٥,١	–٤,٢	–٤,٣	–٤,١	–٣,٧
صافي الدين	٧٠,٣	٨٦,٣	٨٩,٢	٨٩,٤	٨٩,٢	٨٨,٩	١٠١,٢	١٠٠,٤	١٠١,٤	٩٩,٦	١٠٠,١	١٠٠,٤
إجمالي الدين	٨٠,٠	٩٥,٦	٩٨,٠	٩٨,١	٩٧,٨	٩٧,٤	١١٤,٧	١١٣,٠	١١١,٨	١١٠,٠	١١٠,٥	١١٠,٨
إيطاليا[٤]												
صافي الإقراض/الاقتراض	–٣,٣	–٢,٦	–٢,٤	–٢,٤	–٢,٢	–١,٥	–٩,٧	–٩,٠	–٨,٠	–٥,٠	–٤,٠	–٢,٥
فجوة الناتج[٢]	–١,٢	–٤,٤	–٣,٥	–٢,٢	–١,٦	–١,٥	–٦,٧	–٤,٠	–٠,٤	–٠,٤	–٠,٥	٠,٣
الرصيد الهيكلي[٢]	–٢,٩	–٠,٢	–٠,٨	–١,٣	–١,٤	–٠,٧	–٥,٦	–٤,٨	–١,٩	–٢,١	–٣,٤	–٢,٧
صافي الدين	١٠٦,٧	١٢٢,٢	١٢١,٦	١٢١,٣	١٢١,٨	١٢١,٧	١٤١,٥	١٣٧,٤	١٣٢,٧	١٣٢,٦	١٣٢,٥	١٣٠,٦
إجمالي الدين	١١٧,٣	١٣٥,٣	١٣٤,٨	١٣٤,٢	١٣٤,٤	١٣٤,١	١٥٤,٩	١٤٩,٩	١٤٤,٤	١٤٣,٧	١٤٣,٢	١٤٠,١
اليابان												
صافي الإقراض/الاقتراض	–٦,٤	–٣,٧	–٣,٦	–٣,١	–٢,٥	–٣,٠	–٩,١	–٦,٢	–٦,٩	–٥,٦	–٣,٧	–٣,٣
فجوة الناتج[٢]	٠,٢	–٠,٢	–٠,١	١,٠	١,٩	٠,٧	–٢,٩	–١,٦	–٠,٩	٠,٢	٠,٣	٠,٠
الرصيد الهيكلي[٢]	–٦,٢	–٤,٥	–٤,٥	–٣,٧	–٣,٠	–٣,٣	–٨,١	–٥,٥	–٦,٨	–٥,٧	–٣,٨	–٣,٣
صافي الدين	١٢٠,٨	١٤٤,٥	١٤٩,٥	١٤٨,١	١٥١,١	١٥١,٧	١٦٢,٣	١٥٦,٧	١٦١,٥	١٥٨,٥	١٥٥,٨	١٥٣,٢
إجمالي الدين[٥]	٢٠١,٥	٢٢٨,٣	٢٣٢,٤	٢٣١,٣	٢٣٢,٤	٢٣٦,٤	٢٥٨,٦	٢٥٥,١	٢٦٠,١	٢٥٥,٢	٢٥١,٩	٢٥٢,٨
المملكة المتحدة[٤]												
صافي الإقراض/الاقتراض	–٥,٩	–٤,٥	–٣,٣	–٢,٤	–٢,٢	–٢,٢	–١٣,٠	–٨,٣	–٥,٥	–٤,٥	–٣,٩	–٣,٥
فجوة الناتج[٢]	–٢,٧	–٢,٦	–٢,٢	–١,٣	–١,٠	–٠,٨	–٣,٦	–٠,٥	١,٨	٠,١	–١,٠	٠,٠
الرصيد الهيكلي[٢]	–٣,٩	–٢,٥	–١,٦	–١,٣	–١,٤	–١,٦	٠,٨	–٣,٦	–٣,٨	–٣,٣	–٢,٤	–٣,٥
صافي الدين	٥٧,٥	٧٨,٢	٧٧,٦	٧٦,٢	٧٥,٤	٧٤,٦	٩٣,٦	٩٤,١	٩٨,٩	٩٩,٠	٩٩,٦	٩٦,٥
إجمالي الدين	٦٤,١	٨٦,٧	٨٦,٦	٨٥,٦	٨٥,٢	٨٤,٥	١٠٤,٦	١٠٥,٢	١٠١,٩	١٠٤,١	١٠٥,٩	١٠٨,٢
كندا												
صافي الإقراض/الاقتراض	–١,٠	–٠,١	–٠,٥	–٠,١	٠,٤	٠,٠	–١٠,٩	–٤,٤	–٠,٨	–٠,٧	–٠,٦	–٠,٢
فجوة الناتج[٢]	٠,١	–٠,١	–٠,٩	٠,٤	٠,٦	٠,٤	–٣,٤	–١,٤	٠,٨	٠,٠	–٠,٤	٠,٠
الرصيد الهيكلي[٢]	–١,١	٠,٠	٠,٠	–٠,٣	٠,٠	–٠,٢	–٨,١	–٣,٣	–١,٤	–٠,٨	–٠,٤	–٠,٢
صافي الدين[٦]	٢٥,٩	١٨,٥	١٨,٠	١٢,٥	١١,٦	٨,٥	١٥,٧	١٥,٤	١٤,٢	١٤,٦	١٤,٦	١٣,٨
إجمالي الدين	٧٨,٩	٩٢,٠	٩٢,٤	٩٠,٩	٩٠,٨	٩٠,٢	١١٨,٩	١١٥,١	١٠٧,٤	١٠٦,٤	١٠٣,٣	٩٤,٧

ملحوظة: يتناول الإطار ألف–١ المنهجية المتبعة والافتراضات المحددة لكل بلد. وتُحسب مجاميع بيانات المالية العامة لدى مجموعات البلدان باعتبارها مجموع القيم الدولارية للبلدان المنفردة ذات الصلة.

[١] تشير بيانات الدين إلى نهاية السنة ولا تكون قابلة للمقارنة عبر البلدان في كل الأحوال. ومستويات الدين الصافي والإجمالي المبلغة من الهيئات الإحصائية الوطنية في البلدان التي اعتمدت نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ (وهي أستراليا وكندا ومنطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة والولايات المتحدة) معدَّلة لاستبعاد الالتزامات غير الممولة في نظم معاشات التقاعد ذات المزايا المحددة لموظفي الحكومة.

[٢] ٪ من إجمالي الناتج المحلي الممكن.

[٣] الأرقام المبلغة من جانب الهيئات الإحصائية الوطنية معدَّلة لاستبعاد البنود المتعلقة بتطبيق محاسبة الاستحقاق على نظم معاشات التقاعد ذات المزايا المحددة لموظفي الحكومة.

[٤] راجع الملحوظات الخاصة بكل من إيطاليا والمملكة المتحدة تحت عنوان «ملحوظات قُطْرية» في الملحق الإحصائي.

[٥] على أساس غير موحد.

[٦] يشمل حصص المشاركة في رأس المال.

الجدول ألف-٩: ملخص أحجام وأسعار التجارة العالمية

(التغير السنوي ٪، ما لم يُذكر خلاف ذلك)

	متوسطات											توقعات	
	٢٠٠٥-٢٠١٤	٢٠١٥-٢٠٢٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤
تجارة السلع والخدمات												
التجارة العالمية[1]												
الحجم	٤,٧	٢,٨	٢,٩	٢,٢	٥,٦	٤,٠	١,٢	-٧,٨	١٠,٩	٥,١	٠,٩	٣,٥
مخفَّض الأسعار												
بالدولار الأمريكي	٢,٩	٠,٥	-١٣,٢	-٤,٠	٤,٣	٥,٤	-٢,٥	-٢,١	١٢,٥	٦,٨	-١,٧	١,٦
بوحدات حقوق السحب الخاصة	٢,٦	١,٧	-٥,٨	-٣,٤	٤,٦	٣,٣	-٠,١	-٢,٩	١٠,٠	١٣,٨	-١,٩	١,٥
حجم التجارة												
الصادرات												
الاقتصادات المتقدمة	٤,٠	٢,٦	٣,٨	٢,٠	٥,٠	٣,٥	١,٥	-٨,٨	٩,٨	٥,٣	١,٨	٣,١
اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية	٦,٣	٣,١	١,٩	٢,٨	٦,٥	٤,٢	٠,٨	-٥,١	١٢,٨	٤,١	-٠,١	٤,٢
الواردات												
الاقتصادات المتقدمة	٣,٢	٢,٩	٤,٨	٢,٥	٤,٨	٣,٨	٢,١	-٨,٢	١٠,٣	٦,٧	٠,١	٣,٠
اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية	٨,٠	٢,٤	-٠,٧	١,٥	٧,٤	٥,١	-٠,٩	-٧,٩	١١,٨	٣,٢	١,٧	٤,٤
معدلات التبادل التجاري												
الاقتصادات المتقدمة	-٠,٣	٠,٣	١,٨	١,١	-٠,٢	-٠,٤	٠,١	٠,٩	٠,٨	-٢,٠	٠,٢	٠,٥
اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية	١,٢	-٠,٥	-٣,٩	-١,٥	١,٤	١,٠	-١,٦	-٠,٨	٠,٧	٠,٩	-١,٥	٠,٢
تجارة السلع												
التجارة العالمية[1]												
الحجم	٤,٥	٢,٦	٢,٣	٢,١	٥,٦	٣,٨	٠,٢	-٥,٠	١١,٢	٣,٤	-٠,٣	٣,٢
مخفَّض الأسعار												
بالدولار الأمريكي	٣,٠	٠,٤	-١٤,٦	-٤,٨	٤,٩	٥,٨	-٣,١	-٢,٦	١٤,٢	٨,٣	-٢,٥	١,٥
بوحدات حقوق السحب الخاصة	٢,٧	١,٧	-٧,٢	-٤,٢	٥,٢	٣,٦	-٠,٧	-٣,٤	١١,٦	١٥,٤	-٢,٧	١,٤
أسعار التجارة العالمية بالدولار الأمريكي[2]												
المصنوعات	١,٩	٠,٧	-٣,٠	-٥,٢	٠,١	٢,٠	٠,٥	-٣,٢	٦,٦	١٠,١	-١,٨	٢,٣
النفط	٩,٨	-١,٨	-٤٧,١	-١٥,٠	٢٢,٥	٢٩,٤	-١٠,٤	-٣٢,٠	٦٥,٨	٣٩,٢	-١٦,٥	-٠,٧
السلع الأولية غير الوقود	٦,٢	١,٨	-١٧,٠	-٠,٣	٦,٤	١,٣	٠,٧	٦,٦	٢٦,٧	٧,٩	-٦,٣	-٢,٧
المواد الغذائية	٤,٦	١,٣	-١٦,٩	١,٥	٣,٨	-١,٢	-٣,١	١,٧	٢٧,٠	١٤,٨	-٦,٨	-١,٩
المشروبات	٨,٤	٠,٣	-٧,٤	-٣,٠	-٣,٨	-٩,٢	-٥,٧	٢,٤	٢٢,٤	١٤,١	٠,٥	-٣,١
المواد الخام الزراعية	٣,١	-١,٠	-١١,٣	-٠,٢	٥,٤	٢,٠	-٥,٤	-٣,٤	١٥,٥	٥,٧	-١٥,١	٠,٥
المعادن	٨,٠	١,٧	-٢٧,٣	-٥,٣	٢٢,٢	٦,٦	٣,٩	٣,٥	٤٦,٧	-٥,٦	-٤,٧	-٧,١
أسعار التجارة العالمية بوحدات حقوق السحب الخاصة[2]												
المصنوعات	١,٦	٢,٠	٥,٣	-٤,٦	٠,٣	-٠,١	٣,٠	-٣,٩	٤,٣	١٧,٣	-٢,٠	٢,٢
النفط	٩,٥	-٠,٦	-٤٢,٦	-١٤,٥	٢٢,٨	٢٦,٧	-٨,٢	-٣٢,٦	٦٢,١	٤٨,٢	-١٦,٦	-٠,٨
السلع الأولية غير الوقود	٥,٩	٣,١	-٩,٩	٠,٤	٦,٧	-٠,٨	٣,٢	٥,٧	٢٣,٩	١٤,٩	-٦,٤	-٢,٧
المواد الغذائية	٤,٤	٢,٦	-٩,٨	٢,٢	٤,١	-٣,٣	-٠,٧	٠,٩	٢٤,١	٢٢,٣	-٦,٩	-١,٩
المشروبات	٨,٢	١,٦	٠,٥	-٢,٣	-٣,٥	-١١,١	-٣,٤	١,٦	١٩,٧	٢١,٦	٠,٣	-٣,١
المواد الخام الزراعية	٢,٨	٠,٣	-٣,٧	٠,٥	٥,٧	-٠,١	-٣,١	-٤,٢	١٢,٩	١٢,٦	-١٥,٣	٠,٤
المعادن	٧,٧	٣,٠	-٢١,١	-٤,٧	٢٢,٥	٤,٤	٦,٤	٢,٦	٤٣,٤	٠,٦	-٤,٩	-٧,٢
أسعار التجارة العالمية باليورو[2]												
المصنوعات	١,٢	٢,٧	١٦,٢	-٥,٠	-١,٩	-٢,٥	٦,١	-٥,٠	٢,٨	٢٣,٦	-٤,٩	١,٧
النفط	٩,١	٠,١	-٣٦,٧	-١٤,٨	٢٠,٠	٢٣,٦	-٥,٤	-٣٣,٣	٥٩,٩	٥٦,٣	-١٩,١	-١,٢
السلع الأولية غير الوقود	٥,٥	٣,٨	-٠,٧	٠,٠	٤,٣	-٣,٢	٦,٢	٤,٥	٢٢,٢	٢١,٢	-٩,٢	-٣,١
المواد الغذائية	٣,٩	٣,٣	-٠,٥	١,٨	١,٧	-٥,٦	٢,٣	-٠,٢	٢٢,٤	٢٩,٠	-٩,٧	-٢,٤
المشروبات	٧,٧	٢,٣	١٠,٩	-٢,٧	-٥,٧	-١٣,٢	-٠,٥	٠,٥	١٨,١	٢٨,٢	-٢,٧	-٣,٥
المواد الخام الزراعية	٢,٤	١,٠	٦,٣	٠,١	٣,٣	-٢,٥	-٠,٢	-٥,٢	١١,٣	١٨,٨	-١٧,٨	٠,٠
المعادن	٧,٣	٣,٧	-١٢,٩	-٥,٠	١٩,٧	١,٩	٩,٦	١,٥	٤١,٥	٦,٠	-٧,٧	-٧,٦

الجدول ألف–٩: ملخص أحجام وأسعار التجارة العالمية (تتمة)

(التغير السنوي ٪، ما لم يُذكر خلاف ذلك)

	متوسطات										توقعات	
	٢٠٠٥–٢٠١٤	٢٠١٥–٢٠٢٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤
تجارة السلع (تتمة)												
حجم التجارة												
الصادرات												
الاقتصادات المتقدمة	٣,٧	٢,٤	٣,١	١,٦	٤,٩	٣,٠	٠,٦	٦,٣–	١٠,١	٣,٦	١,١	٢,٨
اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية	٦,١	٢,٨	١,٤	٢,٦	٦,٥	٣,٩	٠,٥–	١,٢–	١٢,٠	١,٢	١,٤–	٣,٨
المصدِّرة للوقود	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
المصدِّرة لغير الوقود	٦,٨	٣,١	١,١	٢,٩	٧,٥	٤,٨	٠,١	٠,٣–	١٣,٢	٠,٤	١,٦–	٣,٨
الواردات												
الاقتصادات المتقدمة	٣,١	٢,٦	٣,٧	٢,٢	٤,٨	٣,٧	٠,٦	٥,٧–	١١,٢	٥,٣	١,٢–	٢,٧
اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية	٧,٧	٢,٧	٠,٣–	٢,١	٧,٤	٥,٢	٠,١–	٥,٦–	١٢,٣	٢,٢	٠,٦	٣,٨
المصدِّرة للوقود	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
المصدِّرة لغير الوقود	٧,٥	٣,١	٠,٣–	٣,٦	٨,٧	٦,٣	٠,٤–	٤,٨–	١٣,٥	١,٤	٠,٢	٣,٩
مخفَّضات الأسعار بوحدات حقوق السحب الخاصة												
الصادرات												
الاقتصادات المتقدمة	١,٧	١,٥	٦,٤–	٢,٢–	٤,٣	٢,٨	١,٤–	٢,٢–	١٠,٠	١٢,٢	٢,٢–	٢,٠
اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية	٥,١	١,٨	٩,١–	٦,٩–	٧,١	٤,٩	٠,٣	٥,٦–	١٥,١	١٩,٢	٤,٣–	٠,٨
المصدِّرة للوقود	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
المصدِّرة لغير الوقود	٤,٣	٢,٢	٣,٦–	٦,٣–	٥,٥	٣,١	١,١	٢,٧–	١٢,٠	١٦,٣	٢,٧–	١,١
الواردات												
الاقتصادات المتقدمة	٢,١	١,٤	٨,٠–	٣,٥–	٤,٥	٣,٤	١,٥–	٣,٤–	٩,٤	١٤,٨	١,٩–	١,٧
اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية	٣,٧	٢,٢	٥,١–	٥,٥–	٥,٧	٣,٧	٠,٧	٣,٠–	١٣,٩	١٦,٦	٣,٠–	٠,٨
المصدِّرة للوقود	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
المصدِّرة لغير الوقود	٣,٦	٢,٢	٥,٥–	٥,٩–	٦,١	٤,٠	٠,٤	٣,٢–	١٤,٣	١٦,٦	٣,١–	٠,٦
معدلات التبادل التجاري												
الاقتصادات المتقدمة	٠,٤–	٠,٢	١,٨	١,٣	٠,٢–	٠,٦–	٠,١	١,٢	٠,٦	٢,٣–	٠,٣–	٠,٣
اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية	١,٤	٠,٥–	٤,٢–	١,٥–	١,٣	١,١	٠,٤–	٢,٧–	١,٠	٢,٢	١,٣–	٠,٠
المجموعات الإقليمية												
آسيا الصاعدة والنامية	٠,٣–	٠,١–	٨,١	٠,٢	٣,٤–	٢,٤–	١,١	٠,٦	٦,٩–	٠,٧	٠,٢–	١,٥
أوروبا الصاعدة والنامية	٢,١	٠,١	٩,٣–	٥,٥–	٣,٤	٤,٣	٠,٤	٤,٢–	٨,٤	٢,٩	٠,٩	٠,٩
أمريكا اللاتينية والكاريبي	١,٨	٠,٢–	٨,٨–	٠,٩	٤,٥	٠,٧–	٠,٧–	٢,٣	٤,٨	٣,٢–	٢,٧	٣,٢–
الشرق الأوسط وآسيا الوسطى	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
إفريقيا جنوب الصحراء	٣,٦	٠,٤–	١٤,٦–	١,٤–	٩,٤	٥,٠	٢,٠–	٠,٢–	١١,٠	٠,٩–	٦,٥–	١,١–
المجموعات التحليلية												
حسب مصدر إيرادات التصدير												
الوقود	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
غير الوقود	٠,٧	٠,٠	٢,١	٠,٤–	٠,٥–	٠,٩–	٠,٨	٠,٥	٢,٠–	٠,٢–	٠,٤	٠,٥
للتذكرة												
الصادرات العالمية بمليارات الدولارات الأمريكية												
السلع والخدمات	١٩,١٣٧	٢٥,٩٤٤	٢١,١٣٥	٢٠,٧٦٠	٢٢,٩٠٦	٢٥,٠٩٧	٢٤,٧٠٥	٢٢,٣٢٧	٢٧,٩٣٧	٣١,١٨٨	٣٠,٨٦٨	٣٢,٥١٤
السلع	١٥,١٦٥	١٩,٨٢٥	١٦,١٩١	١٥,٧٣٦	١٧,٤٥٠	١٩,٠٩٩	١٨,٥٣١	١٧,٢٠٣	٢١,٨١٤	٢٤,٢٠٠	٢٣,٤٥١	٢٤,٥٧٦
متوسط سعر النفط[٣]	٩,٨	١,٨–	٤٧,١–	١٥,٠–	٢٢,٥	٢٩,٤	١٠,٤–	٣٢,٠–	٦٥,٨	٣٩,٢	١٦,٥–	٠,٧–
بالدولار الأمريكي للبرميل	٨٣,٦٢	٦٤,٤٩	٥٠,٩١	٤٣,٢٦	٥٢,٩٨	٦٨,٥٣	٦١,٤٣	٤١,٧٧	٦٩,٢٥	٩٦,٣٦	٨٠,٤٩	٧٩,٩٢
قيمة الوحدة من صادرات المصنوعات[٤]	١,٩	٠,٧	٣,٠–	٥,٢–	٠,١	٢,٠	٠,٥	٣,٢–	٦,٦	١٠,١	١,٨–	٢,٣

[١] متوسط النسبة المئوية السنوية للتغير في الصادرات والواردات العالمية.

[٢] على النحو الذي يمثله، على الترتيب، مؤشر قيمة وحدة الصادرات من مصنوعات الاقتصادات المتقدمة، والتي تشكل ٨٢٪ من الأوزان الترجيحية لتجارة هذه الاقتصادات (صادرات السلع)؛ ومتوسط أسعار النفط لخام برنت المملكة المتحدة وخام دبي الفاتح وخام غرب تكساس الوسيط؛ ومتوسط أسعار السوق العالمية للسلع الأولية غير الوقود مرجحا بحصصها من واردات السلع الأولية العالمية في الفترة ٢٠١٤–٢٠١٦.

[٣] النسبة المئوية للتغير في متوسط أسعار النفط لخام برنت المملكة المتحدة وخام دبي الفاتح وخام غرب تكساس الوسيط.

[٤] النسبة المئوية للتغير في المصنوعات المصدَّرة من الاقتصادات المتقدمة.

الجدول ألف–١٠: ملخص أرصدة الحسابات الجارية

(بمليارات الدولارات الأمريكية)

	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	توقعات ٢٠٢٣	توقعات ٢٠٢٤	توقعات ٢٠٢٨
الاقتصادات المتقدمة	**٢٦٩,٢**	**٣٦٢,٣**	**٤٧٠,٦**	**٣٨٣,٧**	**٣٨٨,٣**	**١٥٧,٤**	**٥٠٢,٧**	**–٢٣٤,٨**	**١١١,٣**	**١٩٢,٩**	**٢٨٦,٨**
الولايات المتحدة	–٤٠٨,٥	–٣٩٦,٢	–٣٦٧,٦	–٤٣٩,٨	–٤٤١,٨	–٥٩٧,١	–٨٣١,٤	–٩٧١,٦	–٧٩٥,١	–٧٨٣,٢	–٧٧٧,٣
منطقة اليورو	٣١٧,٠	٣٦٠,١	٣٩٤,٩	٣٨٢,١	٣٢٣,٨	٢٣٠,٠	٤١٦,٣	–١٠٦,٠	١٨٦,٦	٢٢٣,٦	٣٤٣,٥
ألمانيا	٢٨٨,٣	٢٩٩,٠	٢٨٩,١	٣١٦,٢	٣١٧,٨	٢٧٤,٢	٣٢٩,٨	١٧٠,٨	٢٦٥,٦	٣٠٩,١	٣٣١,٠
فرنسا	–٩,٠	–١٢,٠	–١٩,٩	–٢٣,٢	١٤,٠	–٤٢,٨	١٠,٧	–٥٦,٨	–٣٧,٥	–٤١,٢	–١٤,٠
إيطاليا	٢٦,٦	٤٩,٧	٥٢,١	٥٤,٥	٦٦,٦	٧٣,١	٦٥,٠	–٢٤,٥	١٥,٣	١٩,٨	٥٣,٦
إسبانيا	٢٤,٢	٣٩,١	٣٦,٤	٢٦,٧	٢٩,٤	٧,٩	١١,٠	٨,٧	٣٣,٢	٣٣,٧	٣٥,٣
اليابان	١٣٦,٤	١٩٧,٨	٢٠٣,٥	١٧٧,٨	١٧٦,٣	١٤٩,٩	١٩٦,٨	٩٠,٦	١٤١,٢	١٥٧,٠	١٦٧,٥
المملكة المتحدة	–١٤٨,٨	–١٤٨,٧	–٩٦,٩	–١١٧,٣	–٨٠,٩	–٨٦,٦	–٤٦,٩	–١١٦,١	–١٢٢,٠	–١٣١,٤	–١٦٢,٠
كندا	–٥٤,٤	–٤٧,٢	–٤٦,٢	–٤١,٠	–٣٤,١	–٣٥,٥	–٥,٤	–٧,٠	–٢٠,٩	–٢١,٤	–٥٥,٣
اقتصادات متقدمة أخرى[1]	٣٤٩,٦	٣٢٨,٠	٣٣٢,١	٣٣٣,١	٣٤٤,٠	٣٨٢,٥	٥٨٨,٥	٥٩١,٨	٥٣٩,٣	٥٤٦,٨	٥٧٥,٩
اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية	**–٩٤,٦**	**–١١١,٧**	**–٣٢,٥**	**–٦٤,١**	**–١٠,٤**	**١٤٣,٩**	**٣٦٣,٧**	**٦٤٥,٧**	**١٩٥,٨**	**١٧١,١**	**–١٩٦,٨**
المجموعات الإقليمية											
آسيا الصاعدة والنامية	٢٩٣,١	٢٠٩,١	١٦٣,٥	–٥٤,٠	٩٣,٢	٣١٩,٢	٢٨٦,٥	٢٩٦,٨	١٩٠,٥	١٧١,٢	٢,٨
أوروبا الصاعدة والنامية	٣١,٤	–١٠,٣	–٢٥,٠	٦٢,٧	٤٩,٤	٢,٠	٦٦,٥	١٢٣,١	–٢٠,٧	–١٣,٥	–٥١,٥
أمريكا اللاتينية والكاريبي	–١٨١,٩	–١٠٩,٤	–٩٩,١	–١٤٦,١	–١١٢,٨	–١٥,٨	–١٠٢,٩	–١٤٢,٣	–١١٥,٣	–١٠٣,٩	–١٠٩,٥
الشرق الأوسط وآسيا الوسطى	–١٤٤,٣	–١٤٦,٦	–٣٨,٢	١١١,٤	١٥,٦	–١١٦,٠	١٣٢,٠	٤٠٦,٨	١٩٤,٦	١٧٦,٠	٢٦,٣
إفريقيا جنوب الصحراء	–٩٢,٩	–٥٤,٥	–٣٣,٧	–٣٨,١	–٥٥,٨	–٤٥,٥	–١٨,٤	–٣٨,٧	–٥٣,٣	–٥٨,٧	–٦٤,٨
المجموعات التحليلية											
حسب مصدر إيرادات التصدير											
الوقود	–١٥٠,٧	–٩٨,٨	٤٠,٥	١٩٩,٧	٦٧,٩	–٩٥,١	١٨٧,٩	٥٠٥,٨	٢٤٧,٢	٢٣٥,٧	١٠٢,٥
غير الوقود	٥٨,٠	–١٠,٨	–٧٠,٨	–٢٦١,٧	–٧٦,٥	٢٤١,٠	١٧٧,٦	١٤٢,٧	–٤٨,٧	–٦٢,٠	–٢٩٦,٦
منها: منتجات أولية	–٦٠,٩	–٤٠,٧	–٥١,٥	–٥٧,٠	–٢٧,٦	٥,١	١٠,١	–٢٧,٥	–٣٢,٦	–٢٥,٦	–٢٤,٨
حسب مصدر التمويل الخارجي											
اقتصادات المركز المدين الصافي	–٣٤٠,٤	–٢٣٦,٥	–٢٧١,٠	–٣٦٦,٣	–٢٦٧,١	–١٠٥,٠	–٣٣٣,٩	–٤٧٢,٨	–٣٧٢,٤	–٣٨٤,٤	–٥٠٤,٧
اقتصادات المركز المدين الصافي حسب تجربة خدمة الدين											
الاقتصادات ذات المتأخرات و/أو التي أعيدت جدولة ديونها في ٢٠١٨ – ٢٠٢٢	–٨٠,٦	–٧٦,٧	–٦٣,٨	–٥٣,٩	–٥٢,٢	–٣٥,٤	–٣٨,١	–٣٣,٣	–٤٦,٠	–٥٦,٧	–٥٧,٨
للتذكرة											
العالم	**١٧٤,٦**	**٢٥٠,٦**	**٤٣٨,١**	**٣١٩,٦**	**٣٧٧,٩**	**٣٠١,٣**	**٨٦٦,٤**	**٤١٠,٩**	**٣٠٧,٢**	**٣٦٤,٠**	**٩٠,٠**
الاتحاد الأوروبي	٤٣٢,٢	٤٦٧,٥	٤٨٢,٨	٤٩٠,٢	٤٦٩,٦	٤١٠,٧	٦٣٤,٤	١٧٨,٢	٤٣١,٥	٤٧٩,١	٥٨٢,٧
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	–١٢١,٧	–١٢٢,٤	–٢٠,٢	١٢٨,٧	٣٤,٧	–٩٩,٢	١٣٢,٢	٣٩٢,٧	١٩٤,٥	١٧٨,٠	٥٥,٢
اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل	–١٨,١	–٦٧,٥	٢,٤	–٨,٠	٤٥,٣	١٩٥,٥	٤٤١,٦	٧٤٠,٢	٢٦٢,٦	٢٤٠,٣	–١٠٣,٠
البلدان النامية منخفضة الدخل	–٧٦,٦	–٤٤,١	–٣٤,٩	–٥٦,١	–٥٥,٧	–٥١,٦	–٧٧,٩	–٩٤,٦	–٦٦,٨	–٦٩,٢	–٩٣,٨

الجدول ألف–١٠: ملخص أرصدة الحسابات الجارية (تابع)

(٪ من إجمالي الناتج المحلي)

	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	توقعات ٢٠٢٣	توقعات ٢٠٢٤	توقعات ٢٠٢٨
الاقتصادات المتقدمة	**٠,٦**	**٠,٨**	**١,٠**	**٠,٧**	**٠,٧**	**٠,٣**	**٠,٩**	**–٠,٤**	**٠,٢**	**٠,٣**	**٠,٤**
الولايات المتحدة	–٢,٢	–٢,١	–١,٩	–٢,١	–٢,١	–٢,٨	–٣,٦	–٣,٨	–٣,٠	–٢,٨	–٢,٤
منطقة اليورو	٢,٧	٣,٠	٣,١	٢,٨	٢,٤	١,٨	٢,٨	–٠,٧	١,٢	١,٤	١,٨
ألمانيا	٨,٦	٨,٦	٧,٨	٨,٠	٨,٢	٧,١	٧,٧	٤,٢	٦,٠	٦,٦	٦,١
فرنسا	–٠,٤	–٠,٥	–٠,٨	–٠,٨	٠,٥	–١,٦	٠,٤	–٢,٠	–١,٢	–١,٣	–٠,٤
إيطاليا[٢]	١,٤	٢,٦	٢,٧	٢,٦	٣,٣	٣,٩	٣,١	–١,٢	٠,٧	٠,٩	٢,١
إسبانيا	٢,٠	٣,٢	٢,٨	١,٩	٢,١	٠,٦	٠,٨	٠,٦	٢,١	٢,٠	١,٨
اليابان	٣,١	٤,٠	٤,١	٣,٥	٣,٤	٣,٠	٣,٩	٢,١	٣,٣	٣,٧	٣,٢
المملكة المتحدة[٢]	–٥,١	–٥,٥	–٣,٦	–٤,١	–٢,٨	–٣,٢	–١,٥	–٣,٨	–٣,٧	–٣,٧	–٣,٥
كندا	–٣,٥	–٣,١	–٢,٨	–٢,٤	–٢,٠	–٢,٢	–٠,٣	–٠,٣	–١,٠	–١,٠	–٢,٠
اقتصادات متقدمة أخرى[١]	٥,٤	٥,٠	٤,٧	٤,٤	٤,٧	٥,٢	٧,٠	٧,٠	٦,٢	٦,١	٥,٣
اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية	**–٠,٣**	**–٠,٤**	**–٠,١**	**–٠,٢**	**٠,٠**	**٠,٤**	**٠,٩**	**١,٥**	**٠,٤**	**٠,٤**	**–٠,٣**
المجموعات الإقليمية											
آسيا الصاعدة والنامية	١,٩	١,٣	٠,٩	–٠,٣	٠,٥	١,٥	١,٢	١,٢	٠,٧	٠,٦	٠,٠
أوروبا الصاعدة والنامية	١,٠	–٠,٣	–٠,٧	١,٦	١,٣	٠,١	١,٥	٢,٦	–٠,٤	–٠,٣	–٠,٨
أمريكا اللاتينية والكاريبي	–٣,٥	–٢,٢	–١,٨	–٢,٧	–٢,١	–٠,٤	–٢,٠	–٢,٤	–١,٨	–١,٥	–١,٣
الشرق الأوسط وآسيا الوسطى	–٣,٩	–٤,٠	–١,٠	٢,٩	٠,٤	–٣,٤	٣,٣	٨,٦	٤,١	٣,٦	٠,٤
إفريقيا جنوب الصحراء	–٥,٧	–٣,٦	–٢,١	–٢,٢	–٣,٢	–٢,٧	–١,٠	–١,٩	–٢,٧	–٢,٨	–٢,٣
المجموعات التحليلية											
حسب مصدر إيرادات التصدير											
الوقود	–٤,٣	–٣,٠	١,٢	٥,٥	١,٩	–٣,٢	٥,٣	١١,٦	٥,٨	٥,٣	١,٩
غير الوقود	٠,٢	٠,٠	–٠,٢	–٠,٨	–٠,٢	٠,٨	٠,٥	٠,٤	–٠,١	–٠,١	–٠,٦
منها: منتجات أولية	–٣,٧	–٢,٦	–٣,٠	–٣,٤	–١,٧	٠,٤	٠,٦	–١,٥	–١,٧	–١,٣	–١,١
حسب مصدر التمويل الخارجي											
اقتصادات المركز المدين الصافي	–٢,٦	–١,٨	–١,٩	–٢,٥	–١,٧	–٠,٧	–٢,١	–٢,٧	–١,٩	–١,٩	–١,٩
اقتصادات المركز المدين الصافي حسب تجربة خدمة الدين											
الاقتصادات ذات المتأخرات و/أو التي أعيدت جدولة ديونها في ٢٠١٨ – ٢٠٢٢	–٥,٩	–٥,٧	–٤,٩	–٣,٩	–٣,٦	–٢,٥	–٢,٤	–١,٩	–٢,٧	–٣,٣	–٢,٤
للتذكرة											
العالم	**٠,٢**	**٠,٣**	**٠,٥**	**٠,٤**	**٠,٤**	**٠,٤**	**٠,٩**	**٠,٤**	**٠,٣**	**٠,٣**	**٠,١**
الاتحاد الأوروبي	٣,٢	٣,٤	٣,٣	٣,١	٣,٠	٢,٧	٣,٧	١,١	٢,٤	٢,٥	٢,٦
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	–٤,١	–٤,١	–٠,٧	٤,١	١,١	–٣,٦	٤,١	١٠,٢	٥,٢	٤,٦	١,٢
اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل	–٠,١	–٠,٢	٠,٠	٠,٠	٠,١	٠,٦	١,٢	١,٩	٠,٦	٠,٦	–٠,٢
البلدان النامية منخفضة الدخل	–٣,٨	–٢,٢	–١,٧	–٢,٦	–٢,٤	–٢,٢	–٣,١	–٣,٥	–٢,٤	–٢,٤	–٢,٢

الجدول ألف–١٠: ملخص أرصدة الحسابات الجارية (تتمة)

(٪ من صادرات السلع والخدمات)

	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	توقعات ٢٠٢٣	توقعات ٢٠٢٤	توقعات ٢٠٢٨
الاقتصادات المتقدمة	**٢,٠**	**٢,٧**	**٣,٢**	**٢,٤**	**٢,٥**	**١,١**	**٢,٩**	**١,٢–**	**٠,٦**	**١,٠**	**١,٢**
الولايات المتحدة	١٧,٩–	١٧,٧–	١٥,٤–	١٧,٣–	١٧,٣–	٢٧,٦–	٣٢,٤–	٣٢,٢–	٢٦,٤–	٢٥,٤–	٢١,٢–
منطقة اليورو	٩,٨	١١,١	١١,١	٩,٩	٨,٥	٦,٦	١٠,٠	٢,٤–	...	...	...
ألمانيا	١٨,٣	١٨,٧	١٦,٦	١٦,٨	١٧,٣	١٦,٢	١٦,٣	٨,٣	١٢,٤	١٣,٨	١٣,٠
فرنسا	١,٢–	١,٥–	٢,٤–	٢,٥–	١,٦	٥,٧–	١,٢	٥,٦–	٣,٧–	٣,٩–	١,٢–
إيطاليا	٤,٩	٩,٠	٨,٦	٨,٣	١٠,٥	١٣,١	٩,٤	٣,٣–	١,٩	٢,٣	٥,٥
إسبانيا	٦,٠	٩,٤	٧,٩	٥,٣	٦,٠	٢,٠	٢,٢	١,٥	٥,٢	٥,٠	٤,٣
اليابان	١٧,٤	٢٤,٤	٢٣,٢	١٩,١	١٩,٥	١٨,٩	٢١,٤	٩,٨	١٥,١	١٥,٦	١٤,٦
المملكة المتحدة	١٨,٣–	١٩,١–	١١,٨–	١٣,٠–	٩,١–	١٠,٩–	٥,٢–	١١,٥–	١١,٩–	١١,٩–	١٢,٠–
كندا	١١,٠–	٩,٨–	٨,٩–	٧,٤–	٦,٠–	٧,٣–	٠,٩–	١,٠–	٣,٠–	٣,٠–	٦,٤–
اقتصادات متقدمة أخرى[١]	٩,٤	٩,٠	٨,٣	٧,٧	٨,٢	٩,٧	١١,٩	١١,٠	١٠,١	٩,٧	٨,٥
اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية	**١,١–**	**١,٥–**	**٠,٤–**	**٠,٨–**	**٠,٢–**	**١,٨**	**٣,٤**	**٥,١**	**١,٦**	**١,٣**	**١,٤–**
المجموعات الإقليمية											
آسيا الصاعدة والنامية	٧,٧	٥,٧	٤,٠	١,٢–	٢,١	٧,٣	٥,١	٤,٩	٣,٢	٢,٨	٠,٠
أوروبا الصاعدة والنامية	٢,٧	٠,٩–	١,٩–	٤,٢	٣,٣	٠,١	٣,٨	٦,٣	١,١–	٠,٧–	٢,٢–
أمريكا اللاتينية والكاريبي	١٦,٧–	١٠,٣–	٨,٤–	١١,٤–	٩,٠–	١,٥–	٧,٤–	٨,٦–	٦,٩–	٥,٩–	٥,٣–
الشرق الأوسط وآسيا الوسطى	١٠,٨–	١٢,١–	٣,٢–	٦,٤	٠,٧	١٠,١–	٨,٧	١٨,٧	٩,٧	٨,٢	٠,٨
إفريقيا جنوب الصحراء	٢٧,٠–	١٧,١–	٩,١–	٩,٠–	١٣,٦–	١٣,٥–	٤,١–	٧,٤–	١٠,٥–	١١,١–	١٠,٢–
المجموعات التحليلية											
حسب مصدر إيرادات التصدير											
الوقود	١١,٥–	٨,٣–	٢,٧	١٢,٢	٤,٤	٨,٧–	١٢,٨	٢٤,٠	١٣,١	١١,٩	٤,٦
غير الوقود	٠,٩	٠,٢–	١,٠–	٣,٤–	١,٠–	٣,٤	١,٩	١,٤	٠,٥–	٠,٦–	٢,٣–
منها: منتجات أولية	١٨,٦–	١٢,٥–	١٤,١–	١٤,٥–	٧,١–	١,٥	٢,٢	٥,٥–	٦,٦–	٤,٨–	٣,٨–
حسب مصدر التمويل الخارجي											
اقتصادات المركز المدين الصافي	٩,٩–	٦,٩–	٦,٩–	٨,٥–	٦,٢–	٢,٧–	٦,٩–	٨,٣–	٦,٥–	٦,٣–	٦,٦–
اقتصادات المركز المدين الصافي حسب تجربة خدمة الدين											
الاقتصادات ذات المتأخرات و/أو التي أعيدت جدولة ديونها في ٢٠١٨ – ٢٠٢٢	٢٤,٢–	٢٥,٠–	١٨,٠–	١٣,٤–	١٢,٩–	١٠,٤–	٨,٨–	٦,٨–	٩,٧–	١١,٣–	٩,١–
للتذكرة											
العالم	**٠,٩**	**١,٢**	**١,٩**	**١,٢**	**١,٥**	**١,٤**	**٣,١**	**١,٣**	**١,٠**	**١,١**	**٠,٢**
الاتحاد الأوروبي	٦,٧	٧,٢	٦,٧	٦,٢	٦,٠	٥,٧	٧,٢	١,٩	٤,٤	٤,٧	٤,٨
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	١٠,١–	١١,٢–	٢,١–	٨,٤	٢,٣	٩,٧–	٩,٩	٢٠,٤	١١,٠	٩,٥	٢,٤
اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل	٠,١–	٠,٩–	٠,٠	٠,٢–	٠,٥	٢,٦	٤,٥	٦,٣	٢,٣	٢,٠	٠,٨–
البلدان النامية منخفضة الدخل	١٥,٩–	٩,٢–	٦,٢–	٨,٨–	٨,١–	٨,٢–	١٠,٤–	١٠,٨–	٧,٧–	٧,٤–	٧,١–

[١] باستثناء بلدان مجموعة السبعة (كندا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة) وبلدان منطقة اليورو.
[٢] راجع الملحوظات الخاصة بكل من إيطاليا والمملكة المتحدة تحت عنوان «ملحوظات قُطْرية» في الملحق الإحصائي.

الجدول ألف–١١: الاقتصادات المتقدمة: رصيد الحساب الجاري

(٪ من إجمالي الناتج المحلي)

	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	توقعات ٢٠٢٣	توقعات ٢٠٢٤	توقعات ٢٠٢٨
الاقتصادات المتقدمة	**٠,٦**	**٠,٨**	**١,٠**	**٠,٧**	**٠,٧**	**٠,٣**	**٠,٩**	**–٠,٤**	**٠,٢**	**٠,٣**	**٠,٤**
الولايات المتحدة	–٢,٢	–٢,١	–١,٩	–٢,١	–٢,١	–٢,٨	–٣,٦	–٣,٨	–٣,٠	–٢,٨	–٢,٤
منطقة اليورو[١]	٢,٧	٣,٠	٣,١	٢,٨	٢,٤	١,٨	٢,٨	–٠,٧	١,٢	١,٤	١,٨
ألمانيا	٨,٦	٨,٦	٧,٨	٨,٠	٨,٢	٧,١	٧,٧	٤,٢	٦,٠	٦,٦	٦,١
فرنسا	–٠,٤	–٠,٥	–٠,٨	–٠,٨	٠,٥	–١,٦	٠,٤	–٢,٠	–١,٢	–١,٣	–٠,٤
إيطاليا[٢]	١,٤	٢,٦	٢,٧	٢,٦	٣,٣	٣,٩	٣,١	–١,٢	٠,٧	٠,٩	٢,١
إسبانيا	٢,٠	٣,٢	٢,٨	١,٩	٢,١	٠,٦	٠,٨	٠,٦	٢,١	٢,٠	١,٨
هولندا	٥,٢	٧,١	٨,٩	٩,٣	٦,٩	٥,١	١٢,١	٩,٢	٧,٦	٧,٦	٧,٣
بلجيكا	١,٤	٠,٦	٠,٧	–٠,٩	٠,١	١,١	٠,٤	–٣,٦	–٢,٧	–١,٩	–٠,٣
آيرلندا	٤,٤	–٤,٢	٠,٥	٤,٩	–١٩,٩	–٦,٥	١٣,٧	١٠,٨	٧,٨	٧,٢	٥,٨
النمسا	١,٧	٢,٧	١,٤	٠,٩	٢,٤	٣,٠	٠,٤	٠,٧	٠,١	٠,٠	٠,٣
البرتغال	٠,٢	١,٢	١,٣	٠,٦	٠,٤	–١,٠	–٠,٨	–١,٢	١,٣	١,١	٠,٢
اليونان	–١,٥	–٢,٤	–٢,٦	–٣,٦	–٢,٢	–٧,٣	–٧,١	–١٠,١	–٦,٩	–٦,٠	–٣,٢
فنلندا	–٠,٩	–٢,٠	–٠,٨	–١,٨	–٠,٣	٠,٥	٠,٤	–٣,٦	–١,٧	–٠,٩	–٠,٤
الجمهورية السلوفاكية	–٢,١	–٢,٧	–١,٩	–٢,٢	–٣,٣	٠,٦	–٢,٥	–٨,٢	–٢,٧	–٤,٠	–٢,١
كرواتيا	٣,٣	٢,٢	٣,٥	١,٨	٢,٩	–٠,٥	١,٨	–١,٦	–٠,٢	–٠,٤	٠,٢
ليتوانيا	–٢,٤	–١,١	٠,٥	٠,٣	٣,٥	٧,٣	١,١	–٥,١	٠,٠	٠,٩	١,٨
سلوفينيا	٣,٨	٤,٨	٦,٢	٥,٩	٥,٩	٧,٢	٣,٣	–١,٠	٤,٤	٣,٨	١,٩
لكسمبرغ	٤,٨	٤,٨	٤,٧	٣,٧	٣,٤	٣,٢	٤,٦	٣,٦	٣,٧	٤,٠	٤,٢
لاتفيا	–٠,٦	١,٦	١,٢	–٠,٢	–٠,٦	٢,٩	–٣,٩	–٤,٧	–٣,٠	–٢,٤	–٢,٠
إستونيا	١,٨	١,٢	٢,٣	٠,٩	٢,٤	–١,٠	–١,٨	–٢,٩	١,٨	٢,٦	١,١
قبرص	–٠,٤	–٤,٢	–٥,٠	–٤,٠	–٥,٦	–١٠,١	–٦,٨	–٩,١	–٨,٦	–٧,٩	–٧,٦
مالطة	٢,٧	–٠,٦	٥,٩	٥,٦	٩,٠	٢,٢	١,٢	–٥,٧	–٣,٠	–٢,٩	–٠,٥
اليابان	٣,١	٤,٠	٤,١	٣,٥	٣,٤	٣,٠	٣,٩	٢,١	٣,٣	٣,٧	٣,٢
المملكة المتحدة[٢]	–٥,١	–٥,٥	–٣,٦	–٤,١	–٢,٨	–٣,٢	–١,٥	–٣,٨	–٣,٧	–٣,٧	–٣,٥
كوريا	٧,٢	٦,٥	٤,٦	٤,٥	٣,٦	٤,٦	٤,٧	١,٨	١,٣	١,٧	٣,١
كندا	–٣,٥	–٣,١	–٢,٨	–٢,٤	–٢,٠	–٢,٢	–٠,٣	–٠,٣	–١,٠	–١,٠	–٢,٠
مقاطعة تايوان الصينية	١٣,٦	١٣,١	١٤,١	١١,٦	١٠,٧	١٤,٤	١٥,٢	١٣,٣	١١,٨	١٢,١	١٠,٩
أستراليا	–٤,٦	–٣,٣	–٢,٦	–٢,٢	٠,٤	٢,٢	٣,٠	١,١	٠,٦	–٠,٧	–٠,٩
سويسرا	٨,٩	٧,٣	٥,٣	٥,٦	٣,٩	٠,٤	٨,٦	١٠,٢	٨,٠	٨,٠	٨,٠
السويد	١٨,٧	١٧,٨	١٨,١	١٥,٧	١٦,٢	١٦,٥	١٨,٠	١٩,٣	١٦,٦	١٥,٢	١١,٨
سنغافورة	٣,٢	٢,٢	٢,٨	٢,٥	٥,٣	٥,٩	٦,٨	٤,٨	٥,٤	٥,٤	٤,٠
منطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة	٣,٣	٤,٠	٤,٦	٣,٧	٥,٩	٧,٠	١١,٨	١٠,٦	٧,١	٦,٣	٥,٢
الجمهورية التشيكية	٠,٤	١,٨	١,٥	٠,٤	٠,٣	٢,٠	–٢,٨	–٦,١	٠,٥	١,٧	٢,٢
إسرائيل	٥,٢	٣,٨	٣,٧	٣,٠	٣,٤	٥,٤	٤,٢	٣,٤	٤,٢	٤,٠	٣,٥
النرويج	٩,٠	٥,٢	٦,٣	٩,٠	٣,٨	١,١	١٣,٦	٣٠,٢	٢٦,٢	٢٥,٤	١٧,٥
الدانمرك	٨,٢	٧,٨	٨,٠	٧,٣	٨,٥	٨,١	٩,١	١٣,٥	١١,٤	٩,٩	٨,٩
نيوزيلندا	–٢,٨	–٢,٠	–٢,٨	–٤,٢	–٢,٩	–١,٠	–٦,٠	–٩,٠	–٧,٩	–٦,٥	–٤,٢
بورتو ريكو	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
منطقة ماكاو الإدارية الخاصة	٢٣,٣	٢٦,٥	٣٠,٨	٣٣,٠	٣٣,٧	١٤,٩	٥,٨	–٢٣,٥	١٩,٩	٣٢,٤	٣٥,٨
آيسلندا	٥,٦	٨,١	٤,٢	٤,٣	٦,٥	٠,٩	–٣,٠	–٢,٠	–٠,٦	–٠,٤	١,٠
أندورا	...	...	...	...	١٨,٠	١٤,٦	١٦,١	١٧,٠	١٧,٩	١٨,٤	١٨,٩
سان مارينو	...	...	–٠,٤	–١,٩	٢,٠	٢,٨	٦,٥	٨,٠	٣,٨	٢,٩	١,٣
للتذكرة											
الاقتصادات المتقدمة الرئيسية	–٠,٥	–٠,٢	٠,٠	–٠,٢	٠,٠	–٠,٧	–٠,٧	–٢,١	–١,٢	–١,٠	–٠,٨
منطقة اليورو[٣]	٣,٤	٣,٦	٣,٥	٣,٤	٣,١	٢,٦	٤,١	١,٣	٢,٤	٢,٦	٢,٩

[١] البيانات مصححة لكي تأخذ في الاعتبار أوجه التباين في البيانات المبلغة عن المعاملات بين بلدان المنطقة.
[٢] راجع الملحوظات الخاصة بكل من إيطاليا والمملكة المتحدة تحت عنوان «ملحوظات قُطْرية» في الملحق الإحصائي.
[٣] البيانات محسوبة على أساس المجموع الكلي لأرصدة كل البلدان في منطقة اليورو.

الجدول ألف–١٢: اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية: رصيد الحساب الجاري

(٪ من إجمالي الناتج المحلي)

	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	توقعات ٢٠٢٣	توقعات ٢٠٢٤	توقعات ٢٠٢٨
آسيا الصاعدة والنامية	**١,٩**	**١,٣**	**٠,٩**	**–٠,٣**	**٠,٥**	**١,٥**	**١,٢**	**١,٢**	**٠,٧**	**٠,٦**	**٠,٠**
بنغلاديش	١,٢	١,٦	–٠,٥	–٣,٠	–١,٣	–١,٥	–١,١	–٤,١	–٠,٧	–٠,٨	–٣,٠
بوتان	–٢٧,٩	–٣١,٦	–٢٣,٦	–١٨,٤	–٢٠,٥	–١٥,٨	–١٢,٠	–٣١,٩	–٢٩,٤	–١٢,٣	–١٠,٩
بروني دار السلام	١٦,٧	١٢,٩	١٦,٤	٦,٩	٦,٦	٤,٥	١١,٢	١٩,٦	١٠,٦	١١,٦	١٤,٠
كمبوديا	–٨,٧	–٨,٥	–٧,٩	–١١,٨	–١٠,٨	–٣,٤	–٤٢,٠	–٢٧,٣	–١١,٠	–٨,٠	–٦,٦
الصين	٢,٦	١,٧	١,٥	٠,٢	٠,٧	١,٧	٢,٠	٢,٢	١,٥	١,٤	٠,٧
فيجي	–٤,٣	–٣,٥	–٦,٦	–٨,٥	–١٢,٨	–١٣,٧	–١٥,٩	–١٧,٣	–١٠,٩	–١٠,٧	–٧,٩
الهند	–١,٠	–٠,٦	–١,٨	–٢,١	–٠,٩	٠,٩	–١,٢	–٢,٠	–١,٨	–١,٨	–٢,٣
إندونيسيا	–٢,٠	–١,٨	–١,٦	–٢,٩	–٢,٧	–٠,٤	٠,٣	١,٠	–٠,٣	–٠,٦	–١,٥
كيريباتي	٣٣,٠	١٠,٨	٣٧,٤	٣٨,٨	٤٩,٥	٤٠,٠	٨,٩	–٤,١	٩,٠	١٢,٢	٨,٩
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	–٢٢,٣	–١١,٠	–١١,٢	–١٣,٠	–٩,١	–٥,١	–٠,٦	–٦,٠	–٢,٦	–٦,١	–٥,٧
ماليزيا	٣,٠	٢,٤	٢,٨	٢,٢	٣,٥	٤,٢	٣,٩	٣,١	٢,٧	٢,٨	٣,٠
ملديف	–٧,٥	–٢٣,٦	–٢١,٠	–٢٨,٤	–٢٦,٦	–٣٤,٧	–٨,٥	–١٦,٨	–١٦,٤	–١٢,٨	–٩,٣
جزر مارشال	١١,٥	١٠,٠	–٠,٩	–٢,١	–٣١,٣	١٥,٠	٢٢,٦	٨,٢	٣,٨	–١,١	–١٣,١
ميكرونيزيا	٤,٥	٧,٢	١٠,٣	٢١,٠	١٤,٦	٠,٥	٤,٠	٨,٧	١,٩	–٤,٢	–٥,٦
منغوليا	–٨,٢	–٦,٣	–١٠,١	–١٦,٧	–١٥,٢	–٥,١	–١٣,٨	–١٣,٤	–١٠,٩	–١٢,٦	–٨,٠
ميانمار	–٣,٥	–٤,٢	–٦,٨	–٤,٧	–٢,٨	–٣,٤	–٠,٣	–٤,٣	–١,٦	–١,٥	–١,٤
ناورو	–١٩,٦	٤,٢	١٢,٤	٧,٦	٤,٦	٢,٥	٤,٦	–٠,٥	٥,٨	٠,٠	–١,١
نيبال	٤,٤	٥,٥	–٠,٣	–٧,١	–٦,٩	–١,٠	–٧,٧	–١٢,٧	–١,٥	–٤,٦	–٣,٩
بالاو	–١٣,٤	–١٦,٢	–٢٢,٩	–١٩,٠	–٣٠,٨	–٤٧,٢	–٤٣,٣	–٥٤,٧	–٥٧,٣	–٤٢,٠	–٢٦,٩
بابوا غينيا الجديدة	١٠,٩	١٣,٧	١٥,٩	١٢,٩	١٤,٨	١٤,١	١٢,٦	٢٧,٩	١٥,٩	١٧,٧	٩,٦
الفلبين	٢,٤	–٠,٤	–٠,٧	–٢,٦	–٠,٨	٣,٢	–١,٥	–٤,٥	–٣,٠	–٢,٦	–١,١
ساموا	–٢,٦	–٤,٢	–١,٨	٠,٨	٢,٨	٠,٦	–١٤,٥	–١١,٣	–٣,٣	–٤,٠	–١,٢
جزر سليمان	–٢,٧	–٣,٥	–٤,٣	–٣,٠	–٩,٥	–١,٦	–٥,١	–١٢,١	–١١,٣	–٩,٦	–٦,٤
سري لانكا[1]	–٢,٢	–٢,٠	–٢,٤	–٣,٠	–٢,١	–١,٤	–٣,٧	–١,٠	...	...	...
تايلند	٦,٩	١٠,٥	٩,٦	٥,٦	٧,٠	٤,٢	–٢,١	–٣,٠	–٠,٢	١,٩	٣,٣
تيمور–ليشتي	١٢,٨	–٣٣,٠	–١٧,٨	–١٢,٢	٦,٦	–١٤,٣	١,٣	٥,٠	–٤٢,٩	–٤٩,٥	–٥١,٩
تونغا	–١٠,١	–٦,٥	–٦,٤	–٦,٣	–٠,٨	–٥,٣	–٥,٢	–٦,٣	–٧,٩	–٧,١	–٨,٢
توفالو	–٣٣,٧	٢٩,٩	٢,١	٦٠,٩	–٢٢,٢	١٦,٣	٢٤,١	٤,٦	٢,٢	–١,٥	–٥,٠
فانواتو	–٧,٤	–٢,٤	–٦,٤	٨,٧	٢٧,٨	٧,٩	٠,٨	–٤,٢	–٤,١	–٤,٥	١,١
فييتنام	–٠,٩	٠,٢	–٠,٦	١,٩	٣,٨	٤,٣	–٢,٢	–٠,٣	٠,٢	٠,٧	١,١
أوروبا الصاعدة والنامية	**١,٠**	**–٠,٣**	**–٠,٧**	**١,٦**	**١,٣**	**٠,١**	**١,٥**	**٢,٦**	**–٠,٤**	**–٠,٣**	**–٠,٨**
ألبانيا	–٨,٦	–٧,٦	–٧,٥	–٦,٨	–٧,٦	–٨,٧	–٧,٧	–٦,٠	–٦,٠	–٥,٩	–٥,٧
بيلاروس	–٣,٣	–٣,٤	–١,٧	٠,٠	–١,٩	–٠,٣	٣,٢	٣,٧	٢,٧	٢,٠	٠,٠
البوسنة والهرسك	–٥,٠	–٤,٧	–٤,٨	–٣,٢	–٢,٦	–٣,٣	–٢,٤	–٤,٥	–٤,٣	–٣,٨	–٣,٦
بلغاريا	٠,٠	٣,١	٣,٣	٠,٩	١,٩	٠,٠	–١,٩	–٠,٧	٠,٠	٠,١	–٠,٣
هنغاريا	٢,٣	٤,٥	٢,٠	٠,٢	–٠,٨	–١,١	–٤,١	–٨,٠	–٠,٩	–١,٦	٠,٥
كوسوفو	–٨,٨	–٨,٠	–٥,٥	–٧,٦	–٥,٧	–٧,٠	–٨,٧	–١٠,٥	–٨,١	–٧,٤	–٥,٣
مولدوفا	–٦,٠	–٣,٦	–٥,٨	–١٠,٨	–٩,٤	–٧,٧	–١٢,٤	–١٤,٤	–١٢,١	–١٠,٩	–٩,٦
الجبل الأسود	–١١,٠	–١٦,٢	–١٦,١	–١٧,٠	–١٤,٣	–٢٦,١	–٩,٢	–١٣,٢	–١٠,٧	–١١,٣	–١٣,٧
مقدونيا الشمالية	–١,٨	–٢,٦	–٠,٨	٠,٢	–٣,٠	–٢,٩	–٣,١	–٦,٠	–٣,٣	–٣,٣	–٢,٩
بولندا	–١,٣	–١,٠	–١,٢	–١,٩	–٠,٢	٢,٥	–١,٤	–٣,٠	١,٠	٠,٣	–١,٠
رومانيا	–٠,٨	–١,٦	–٣,١	–٤,٦	–٤,٩	–٤,٩	–٧,٢	–٩,٣	–٧,٣	–٧,١	–٦,٣
روسيا	٥,٠	١,٩	٢,٠	٧,٠	٣,٩	٢,٤	٦,٦	١٠,٥	٣,٤	٤,٠	٢,٣
صربيا	–٣,٥	–٢,٩	–٥,٢	–٤,٨	–٦,٩	–٤,١	–٤,٣	–٦,٩	–٢,٣	–٣,٢	–٤,٢
تركيا[1]	–٣,١	–٣,١	–٤,٧	–٢,٦	١,٤	–٤,٤	–٠,٩	–٥,٣	–٤,٢	–٣,٠	–٢,٣
أوكرانيا[1]	١,٧	–١,٥	–٢,٢	–٣,٣	–٢,٧	٣,٣	–١,٦	٥,٠	–٥,٧	–٧,٢	–٣,٨
أمريكا اللاتينية والكاريبي	**–٣,٥**	**–٢,٢**	**–١,٨**	**–٢,٧**	**–٢,١**	**–٠,٤**	**–٢,٠**	**–٢,٤**	**–١,٨**	**–١,٥**	**–١,٣**
أنتيغوا وبربودا	٢,٢	–٢,٥	–٨,٠	–١٤,٦	–٧,٢	–١٦,٣	–١٥,٦	–١٦,٢	–١٢,٥	–١٢,٠	–١٠,٢
الأرجنتين	–٢,٧	–٢,٧	–٤,٨	–٥,٢	–٠,٨	٠,٧	١,٤	–٠,٧	–٠,٦	١,٢	١,٠
أروبا	٣,٩	٤,٦	١,٠	–٠,٥	٢,٦	–١٢,٤	٢,٧	١١,١	٩,٥	١٠,٥	٧,٣
جزر البهاما	–١٢,٧	–١٢,٥	–١٣,٥	–٩,٥	–٢,٢	–٢٣,٤	–٢١,١	–١٣,٦	–٩,٥	–٨,٨	–٥,٨
بربادوس	–٦,١	–٤,٣	–٣,٨	–٤,٠	–٢,٨	–٥,٩	–١١,٢	–١١,١	–٨,٥	–٧,٨	–٥,٤
بليز	–٧,٩	–٧,٢	–٦,٩	–٦,٥	–٧,٦	–٦,١	–٦,٣	–٧,٣	–٦,١	–٦,٠	–٥,٥
بوليفيا	–٥,٨	–٥,٦	–٥,٠	–٤,٣	–٣,٣	٠,٠	٢,١	–٠,٤	–٢,٧	–٣,٣	–٣,٧
البرازيل	–٣,٥	–١,٧	–١,٢	–٢,٩	–٣,٦	–١,٩	–٢,٨	–٢,٨	–١,٩	–١,٨	–٢,٢
شيلي	–٢,٧	–٢,٦	–٢,٨	–٤,٥	–٥,٢	–١,٩	–٧,٣	–٩,٠	–٣,٥	–٣,٦	–٣,٠
كولومبيا	–٦,٤	–٤,٥	–٣,٢	–٤,٢	–٤,٦	–٣,٥	–٥,٦	–٦,٢	–٤,٩	–٤,٣	–٣,٩

الجدول ألف–١٢: اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية: رصيد الحساب الجاري (تابع)

(٪ من إجمالي الناتج المحلي)

	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	توقعات ٢٠٢٣	٢٠٢٤	٢٠٢٨
أمريكا اللاتينية والكاريبي (تتمة)	**–٣,٥**	**–٢,٢**	**–١,٨**	**–٢,٧**	**–٢,١**	**–٠,٤**	**–٢,٠**	**–٢,٤**	**–١,٨**	**–١,٥**	**–١,٣**
كوستاريكا	–٣,٤	–٢,١	–٣,٦	–٣,٠	–١,٣	–١,٠	–٢,٥	–٣,٧	–٢,٨	–٢,٣	–١,٦
دومينيكا	–٤,٧	–٧,٧	–٨,٩	–٤٣,٧	–٣٥,٦	–٣٥,٤	–٢٧,٦	–٢٧,٩	–٢٧,١	–١٩,٩	–١٢,٩
الجمهورية الدومينيكية	–١,٨	–١,١	–٠,٢	–١,٥	–١,٣	–١,٧	–٢,٨	–٥,٦	–٣,٧	–٣,٥	–٢,٩
إكوادور	–٢,٢	١,١	–٠,٢	–١,٢	–٠,١	٢,٩	٣,٢	٢,٤	١,٥	١,٦	١,٨
السلفادور	–٣,٢	–٢,٣	–١,٩	–٣,٣	–٠,٤	١,٦	–٤,٣	–٦,٦	–٤,٥	–٤,٥	–٤,٤
غرينادا	–١٠,٧	–٨,٩	–١١,٦	–١٢,٩	–١٠,١	–١٦,٤	–١٣,٠	–١٧,٠	–١٤,٨	–١٢,٧	–١١,٥
غواتيمالا	–١,٢	١,٠	١,٢	٠,٩	٢,٤	٥,٠	٢,٢	١,٤	٢,٤	١,٨	٠,٠
غيانا	–٣,٤	١,٥	–٤,٩	–٢٩,٠	–٦٨,٨	–١٦,٣	–٢٥,٩	٢٣,٨	١٨,٠	٢٠,٠	٤٧,٧
هايتي	–٥,١	–١,٧	–٢,٢	–٢,٩	–١,١	٠,٤	٠,٤	–٢,٣	–٢,٩	–٢,٣	–٠,٤
هندوراس	–٤,٧	–٣,١	–١,٢	–٦,٦	–٢,٦	٢,٨	–٤,٧	–٣,٢	–٥,٢	–٤,٩	–٣,٩
جامايكا	–٣,٠	–٠,٣	–٢,٧	–١,٥	–١,٩	–١,١	١,٠	–٠,٨	–١,٢	–١,٧	–٢,٢
المكسيك	–٢,٧	–٢,٣	–١,٩	–٢,١	–٠,٤	٢,٠	–٠,٦	–١,٢	–١,٥	–١,٤	–٠,٩
نيكاراغوا	–٩,٩	–٨,٥	–٧,٢	–١,٨	٥,٩	٣,٦	–٣,١	–١,٣	٢,١	٠,٢	–١,٧
بنما	–٨,٦	–٧,٥	–٥,٨	–٧,٩	–٥,٨	–٠,٣	–٣,٠	–٣,٩	–٣,٦	–٣,٢	–٢,٥
باراغواي	–٠,٢	٤,٣	٣,٠	–٠,٢	٠,٤	٣,٦	–٠,٨	–٦,٠	٠,٦	٠,١	١,٣
بيرو	–٤,٦	–٢,٢	–٠,٨	–١,٢	–٠,٦	١,١	–٢,٢	–٤,١	–١,٩	–٢,١	–١,٥
سانت كيتس ونيفس	–٨,٣	–١٢,٣	–١٠,٦	–٧,٢	–٥,٨	–١٠,٩	–٥,٩	–٣,٤	–٢,٥	–٢,٠	–١,٠
سانت لوسيا	–٠,٧	–٦,٥	–٢,٠	١,٤	٥,٥	–١٥,٢	–٧,٠	–٢,٣	–٠,٧	–٠,٤	–٠,١
سانت فنسنت وجزر غرينادين	–١٤,٧	–١٢,٩	–١١,٧	–١٠,٣	–٢,٣	–١٥,٧	–٢٢,٧	–١٩,٥	–١٧,٦	–١٨,٤	–٨,٩
سورينام	–١٥,٣	–٤,٨	١,٩	–٣,٠	–١١,٣	٩,٠	٥,٩	٢,٢	١,٥	١,٠	–٠,٥
ترينيداد وتوباغو	٧,٨	–٣,٣	٦,٠	٦,٨	٤,٤	–٦,٧	١١,٣	١٧,٩	٥,٧	٧,١	٥,٩
أوروغواي	–٠,٣	٠,٨	٠,٠	–٠,٥	١,٢	–٠,٨	–٢,٥	–٣,٥	–٣,٧	–٣,٣	–٢,٢
فنزويلا	–١٢,٨	–٣,٤	٧,٥	٨,٤	٥,٩	–٣,٥	–١,٢	٣,٦	٢,٢	٣,٤	...
الشرق الأوسط وآسيا الوسطى	**–٣,٩**	**–٤,٠**	**–١,٠**	**٢,٩**	**٠,٤**	**–٣,٤**	**٣,٣**	**٨,٦**	**٤,١**	**٣,٦**	**٠,٤**
أفغانستان[١]	٣,٧	٩,٠	٧,٦	١٢,٢	١١,٧	١١,٢	...	...	...	...	...
الجزائر	–١٦,٤	–١٦,٥	–١٣,٣	–٩,٧	–٩,٩	–١٢,٨	–٢,٨	٩,٨	٢,٩	١,٠	–٥,٢
أرمينيا	–٢,٧	–١,٠	–١,٣	–٧,٢	–٧,١	–٤,٠	–٣,٥	٠,٨	–١,٤	–٢,٣	–٥,٠
أذربيجان	–٠,٤	–٣,٦	٤,١	١٢,٨	٩,١	–٠,٥	١٥,١	٢٩,٨	١٦,٣	١٥,٧	٧,٠
البحرين	–٢,٤	–٤,٦	–٤,١	–٦,٤	–٢,١	–٩,٤	٦,٦	١٥,٤	٦,٦	٧,٠	٢,٤
جيبوتي	٢٩,٥	–١,٠	–٤,٨	١٤,٧	١٨,٣	١١,٥	٢,٦	–٤,٨	–٣,٢	–١,٤	٢,٣
مصر	–٣,٥	–٥,٦	–٥,٨	–٢,٣	–٣,٤	–٢,٩	–٤,٤	–٣,٥	–١,٧	–٢,٤	–٢,٧
جورجيا	–١١,٨	–١٢,٥	–٨,١	–٦,٨	–٥,٩	–١٢,٥	–١٠,٤	–٤,٠	–٦,١	–٥,٨	–٥,٥
إيران	٠,٣	٢,٩	٣,١	٧,٩	–٠,٧	–٠,٤	٣,٩	٤,٢	٣,٤	٣,٧	٢,٧
العراق	–٧,٠	–٧,٩	–٥,٣	٣,٩	–٠,٧	–١٥,٠	٦,٩	١٧,٣	–١,٩	–٤,٣	–٧,٧
الأردن	–٩,٠	–٩,٧	–١٠,٦	–٦,٨	–١,٧	–٥,٧	–٨,٢	–٨,٨	–٧,٦	–٥,٤	–٣,٦
كازاخستان	–٥,٤	–٥,١	–٢,١	–١,٠	–٣,٩	–٦,٤	–١,٣	٣,٥	–١,٥	–٠,٧	–٢,٩
الكويت	٣,٥	–٤,٦	٨,٠	١٤,٤	١٣,١	٤,٦	٢٧,٢	٣٦,٠	٣٠,٣	٢٧,٧	١٦,٠
جمهورية قيرغيزستان	–١٥,٩	–١١,٦	–٦,٢	–١٢,١	–١١,٥	٤,٥	–٨,٠	–٤٦,٥	–٢٠,٠	–٦,١	–٤,٢
لبنان[١]	–١٩,٩	–٢٣,٥	–٢٦,٤	–٢٨,٦	–٢٧,٩	–١٥,٧	–١٧,٣	–٢٨,٨	...	...	...
ليبيا	–١٨,٩	–٩,٤	٦,٦	١٤,٧	٦,٧	–٨,٥	–٥,٤	٣٢,٩	٢١,٣	٢٦,٥	١٤,٩
موريتانيا	–١٥,٥	–١١,٠	–١٠,٠	–١٣,١	–١٠,٣	–٦,٧	–٧,٨	–١٥,٣	–٩,٩	–١١,١	–٦,٧
المغرب	–٢,٠	–٣,٨	–٣,٢	–٤,٩	–٣,٤	–١,٢	–٢,٣	–٣,٥	–٣,١	–٣,٢	–٢,٨
عُمان	–١٣,٩	–١٦,٧	–١٣,٤	–٤,٦	–٤,٦	–١٦,٢	–٥,٤	٦,٤	٥,١	٥,٤	١,٦
باكستان	–٠,٩	–١,٦	–٣,٦	–٥,٤	–٤,٢	–١,٥	–٠,٨	–٤,٧	–٠,٧	–١,٨	–١,٧
قطر	٨,٥	–٥,٥	٤,٠	٩,١	٢,٤	–٢,١	١٤,٦	٢٦,٧	١٧,٦	١٥,٤	٩,٣
المملكة العربية السعودية	–٨,٥	–٣,٦	١,٥	٨,٥	٤,٦	–٣,١	٥,١	١٣,٦	٥,٩	٥,٤	٠,٥
الصومال	–٢,٢	–٥,٦	١,٦	–٠,١	–٩,٠	–٤,٥	–٦,٩	–٨,٢	–٩,٦	–١٠,١	–١١,١
السودان[١]	–٨,٥	–٦,٥	–٩,٤	–١٤,٠	–١٤,٢	–١٦,٩	–٧,٥	–١١,٢	–١,٠	–٧,٤	–٧,٧
سوريا[٢]	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
طاجيكستان	–٦,١	–٤,٢	٢,١	–٤,٩	–٢,٢	٤,١	٨,٢	١٥,٦	–٣,٧	–٢,٤	–٣,٤
تونس	–٩,١	–٨,٨	–٩,٧	–١٠,٤	–٧,٨	–٥,٩	–٦,٠	–٨,٦	–٥,٨	–٥,٤	–٤,٦
تركمانستان	–١٧,٣	–٢٣,١	–١١,١	٤,٩	٢,٨	٢,٦	٦,٥	٧,١	٣,٤	١,٨	–٢,٥
الإمارات العربية المتحدة	٤,٧	٣,٦	٧,٠	٩,٧	٨,٩	٦,٠	١١,٥	١١,٧	٨,٢	٧,٧	٦,٥
أوزبكستان	١,٠	٠,٢	٢,٤	–٦,٨	–٥,٦	–٥,٠	–٧,٠	–٠,٨	–٤,٣	–٤,٦	–٥,٠
الضفة الغربية وغزة[١]	–١٣,٩	–١٣,٩	–١٣,٢	–١٣,٢	–١٠,٤	–١٢,٣	–٩,٨	...	...	...	...
اليمن	–٣,١	–٥,٨	–٢,٣	–٥,٤	–٦,١	–١٧,٠	–١٥,٤	–١٧,٨	–١٩,٤	–١٣,٩	–٢,٠

الجدول ألف-١٢: اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية: رصيد الحساب الجاري (تتمة)

(٪ من إجمالي الناتج المحلي)

	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	توقعات ٢٠٢٣	توقعات ٢٠٢٤	توقعات ٢٠٢٨
إفريقيا جنوب الصحراء	**-٥,٧**	**-٣,٦**	**-٢,١**	**-٢,٢**	**-٣,٢**	**-٢,٧**	**-١,٠**	**-١,٩**	**-٢,٧**	**-٢,٨**	**-٢,٣**
أنغولا	-٨,٨	-٣,١	-٠,٥	٧,٣	٦,١	١,٥	١١,٢	٩,٦	٣,١	٣,٧	١,٨
بنن	-٦,٠	-٣,٠	-٤,٢	-٤,٦	-٤,٠	-١,٧	-٤,٢	-٥,٦	-٦,٠	-٥,٧	-٤,٢
بوتسوانا	٢,٢	٨,٠	٥,٦	٠,٤	-٦,٩	-١٠,٣	-١,٣	٣,٠	٠,٨	١,٥	٠,٦
بوركينا فاسو	-٧,٦	-٦,١	-٥,٠	-٤,٢	-٣,٢	٤,١	٠,٤	-٦,٢	-٥,١	-٥,٢	-٣,٧
بوروندي	-١١,٥	-١١,١	-١١,٧	-١١,٤	-١١,٦	-١٠,٣	-١٢,٤	-١٥,٦	-١٨,٧	-٢٠,٧	-١٢,٥
كابو فيردي	-٢,٩	-٣,٤	-٧,٠	-٤,٨	٠,٢	-١٥,٠	-١١,٨	-٣,٦	-٥,٨	-٥,٠	-٤,٠
الكاميرون	-٣,٦	-٣,١	-٢,٦	-٣,٥	-٤,٣	-٣,٧	-٤,٠	-١,٨	-٢,٦	-٢,٤	-٣,٠
جمهورية إفريقيا الوسطى	-٩,١	-٥,٤	-٧,٨	-٨,٠	-٤,٩	-٨,٢	-١١,١	-١٢,٧	-٨,٨	-٧,٨	-٤,٥
تشاد	-١٣,٨	-١٠,٤	-٧,١	-١,١	-٤,٢	-٧,٤	-٣,٤	٦,٢	٠,٢	-٣,٣	-٦,٢
جزر القمر	-٠,٣	-٤,٤	-٢,٢	-٣,٠	-٣,٥	-١,٩	-٠,٥	-٢,٤	-٥,٦	-٥,٨	-٤,٦
جمهورية الكونغو الديمقراطية	-٣,٧	-٣,٩	-٣,١	-٣,٥	-٣,٢	-٢,٢	-١,٠	-٥,٢	-٦,٠	-٥,٣	-٣,٠
جمهورية الكونغو	-٣٩,٠	-٤٥,٣	-٥,٥	٨,٣	١٥,٧	١٢,٣	١٤,٢	١٩,٤	٤,٠	٢,١	-٢,٤
كوت ديفوار	-٠,٤	-٠,٩	-٢,٠	-٣,٩	-٢,٣	-٣,١	-٤,٠	-٦,٥	-٤,٧	-٣,٨	-٢,٦
غينيا الاستوائية	-١٧,٧	-٢٦,٠	-٧,٨	-٢,٧	-٧,٥	-٠,٨	٥,٤	٩,٦	-٢,٦	-٣,٠	-٧,٠
إريتريا[1]	٢٢,٤	١٣,٤	٢٤,٨	١٥,٥	١٣,٠	...	...	...	...	...	...
إسواتيني	١٣,٠	٧,٩	٦,٢	١,٣	٣,٩	٧,١	٢,٧	-٠,٧	٦,٣	٣,٢	٠,٣
إثيوبيا	-١١,٥	-١٠,٩	-٨,٥	-٦,٥	-٥,٣	-٤,٦	-٣,٢	-٤,٣	-٢,٤	-٢,٠	-١,٩
غابون	-٥,٦	-١١,١	-٨,٧	-٤,٨	-٥,٠	-٦,٩	-٤,٥	١,٦	-٠,٨	-٢,١	-٦,١
غامبيا	-٩,٩	-٩,٢	-٧,٤	-٩,٥	-٦,٢	-٣,٠	-٠,١	-٥,٩	-٥,٠	-٥,٢	-٣,٨
غانا	-٥,٧	-٥,١	-٣,٣	-٣,٠	-٢,٢	-٢,٥	-٢,٧	-٢,١	-٢,٥	-٢,٨	-٣,١
غينيا	-١٢,٥	-٣٠,٧	-٦,٧	-١٨,٥	-١٥,٥	-١٦,٢	-٢,١	-٨,٢	-٨,٩	-٨,٨	-٦,٦
غينيا-بيساو	١,٨	١,٤	٠,٣	-٣,٥	-٨,٥	-٢,٦	-٠,٨	-٩,٦	-٧,١	-٤,٥	-٤,٠
كينيا	-٦,٣	-٥,٤	-٧,٠	-٥,٤	-٥,٢	-٤,٧	-٥,٢	-٥,١	-٤,٩	-٤,٩	-٥,١
ليسوتو	-٤,٢	-٧,٨	-٤,٠	-٣,٣	-١,٥	-١,٠	-٤,٤	-٧,٩	-٣,١	-٤,٧	-٤,٣
ليبريا	-٢٨,٥	-٢٣,٠	-٢٢,٣	-٢١,٣	-١٩,٦	-١٦,٤	-١٧,٩	-١٩,٦	-٢٢,٩	-٢٣,١	-٢٠,٤
مدغشقر	-١,٦	٠,٥	-٠,٤	٠,٧	-٢,٣	-٥,٤	-٤,٩	-٥,٤	-٣,٩	-٤,٨	-٤,٩
ملاوي	-١٢,٢	-١٣,١	-١٥,٥	-١٢,٠	-١٢,٦	-١٣,٨	-١٣,٣	-٣,٤	-٥,٩	-٨,٥	-٦,٨
مالي	-٥,٣	-٧,٢	-٧,٣	-٤,٩	-٧,٥	-٢,٢	-٧,٥	-٦,٩	-٦,٥	-٥,٧	-٣,٧
موريشيوس	-٣,٥	-٣,٩	-٤,٥	-٣,٨	-٥,٠	-٨,٨	-١٣,٠	-١١,٥	-٦,٢	-٤,١	-٥,٦
موزامبيق	-٣٧,٤	-٣٢,٢	-١٩,٦	-٣٢,٢	-١٩,١	-٢٧,٦	-٢٢,٤	-٣٢,٩	-١٦,٠	-٣٩,٣	-٢٠,٥
ناميبيا	-١٣,٦	-١٦,٥	-٤,٤	-٣,٦	-١,٨	٢,٦	-٩,٩	-١٢,٧	-٧,١	-٦,٤	-٤,٥
النيجر	-١٥,٣	-١١,٤	-١١,٤	-١٢,٧	-١٢,٢	-١٣,٢	-١٤,١	-١٥,٦	-١٢,٥	-٣,٩	-٥,٨
نيجيريا	-٣,١	١,٣	٣,٦	١,٧	-٣,١	-٣,٧	-٠,٧	٠,٢	٠,٧	٠,٦	٠,١
رواندا	-١٢,٧	-١٥,٣	-٩,٥	-١٠,١	-١١,٩	-١٢,١	-١١,٢	-٩,٨	-١٢,٧	-١١,٣	-٧,٥
سان تومي وبرينسيبي	-١٤,٥	-٧,٢	-١٥,٣	-١٣,٢	-١٢,٧	-١١,٢	-١٢,١	-١٣,٣	-١٤,٩	-١٠,٠	-٧,٠
السنغال	-٥,٧	-٤,٢	-٧,٣	-٨,٨	-٧,٩	-١٠,١	-١١,٢	-١٩,٩	-١٤,٦	-٧,٩	-٤,٤
سيشيل	-١٧,٩	-١٨,٧	-١٧,٩	-٢,٤	-٢,٨	-١٢,٣	-١٠,١	-٧,١	-٦,٩	-٨,٥	-٩,١
سيراليون	-٢٣,٦	-٧,٦	-١٨,٣	-١٧,١	-١٩,٤	-٧,٩	-٨,٦	-٨,٨	-٦,٨	-٧,٠	-٧,٧
جنوب إفريقيا	-٤,٣	-٢,٧	-٢,٤	-٢,٩	-٢,٦	١,٩	٣,٧	-٠,٥	-٢,٥	-٢,٨	-٢,١
جنوب السودان	١,٧	١٩,٦	٩,٦	١١,٠	٢,١	-١٩,٢	-٩,٥	٩,٨	٢,٣	٢,٠	٠,٤
تنزانيا	-٧,٧	-٤,٢	-٢,٦	-٣,٠	-٢,٦	-١,٩	-٣,٤	-٥,٤	-٥,١	-٤,٢	-٢,٧
توغو	-٧,٥	-٧,٢	-١,٥	-٢,٦	-٠,٨	-٠,٣	-٠,٩	-٣,٢	-٣,١	-٢,٧	-٢,٢
أوغندا	-٥,٥	-٢,٦	-٤,٨	-٦,١	-٦,٦	-٩,٤	-٨,٣	-٨,٢	-٧,١	-٨,٢	-٦,٤
زامبيا	-٢,٧	-٣,٣	-١,٧	-١,٣	٠,٤	١٠,٦	٩,٧	٣,٦	٣,٨	٧,١	٨,٥
زمبابوي[1]	-٨,٠	-٣,٤	-١,٣	-٣,٧	٣,٥	٢,٥	١,٠	١,٠	٠,٩	-٠,٧	-١,١

[1] راجع الملحوظات المتعلقة بأفغانستان وإريتريا ولبنان وسري لانكا والسودان وتركيا وأوكرانيا و الضفة الغربية وغزة وزمبابوي تحت عنوان «ملحوظات قُطْرية» في الملحق الإحصائي.
[2] بيانات عام ٢٠١١ والأعوام التالية لا تتضمن سوريا نظرا للموقف السياسي الذي يخيم عليه عدم اليقين.

الجدول ألف-١٣: ملخص أرصدة الحسابات المالية

(بمليارات الدولارات الأمريكية)

	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	توقعات ٢٠٢٣	توقعات ٢٠٢٤
الاقتصادات المتقدمة										
رصيد الحساب المالي	٢٧٣,٠	٤١٤,٤	٣٩٦,٦	٤٤٥,٤	١٣٦,٦	-٣٥,٨	٥٣٥,١	٦,٢	٧١,٧	٢٤٦,٨
الاستثمار المباشر، صاف	-٥,٩	-٢٥٢,٦	٣٣٩,٠	-٥٠,٦	٢٦,٣	٧,١	٧١١,٩	٦١٤,٤	١١٦,١	١٦٣,٨
استثمارات الحافظة، صافية	١٩٨,٣	٥٢٣,٣	١١,٤	٥٠٧,٧	٢٠,١	١٨٩,٢	٣٠٢,٣	-٨٣٣,٩	-٤٣٩,٨	-١٣٣,٢
المشتقات المالية، صافية	-٩٠,٣	١٨,٦	٢٦,٩	٤٨,٥	١٥,٤	٧٧,٣	٣٧,٨	١٢,٤	١٠٦,٣	١٠١,٣
استثمارات أخرى، صافية	-٥٦,٢	-٥٣,٣	-٢٢٨,٣	-١٨٩,٧	٦,٨	-٦٦٩,٢	-١,١٥٣,٨	٤٢٦,٨	١٩٦,٥	-٨,٠
التغير في الاحتياطيات	٢٠٧,٦	١٩٠,٠	٢٤٧,٧	١٢٩,٥	٦٨,٠	٣٥٨,٩	٦٣٦,١	-٢١٣,٧	٩١,٩	١٢٢,١
الولايات المتحدة										
رصيد الحساب المالي	-٣٨٦,٤	-٣٦٢,٤	-٣٧٣,٢	-٣٠٢,٩	-٥٥٨,٤	-٦٦٨,٩	-٧٨٨,٨	-٨٠٤,٨	-٩٠٥,١	-٧٨٦,٦
الاستثمار المباشر، صاف	-٢٠٩,٤	-١٧٤,٦	٢٨,٦	-٣٤٥,٤	-٢٠١,١	١٤٨,٣	-٩٩,٠	٣٨,٢	-٨٧,٣	-٩٥,٥
استثمارات الحافظة، صافية	-١٠٦,٨	-١٩٣,٨	-٢٥٠,١	٧٨,٨	-٢٤٤,٩	-٥٤٠,٢	٩٧,٣	-٤٣٧,٧	-٤٢٨,٧	-١٨٦,٠
المشتقات المالية، صافية	-٢٧,٠	٧,٨	٢٤,٠	-٢٠,٤	-٤١,٧	-٥,١	-٣٩,٠	-٨٠,٧	-٢٢,٨	-٢٩,١
استثمارات أخرى، صافية	-٣٧,٠	-٤,٠	-١٧٤,١	-٢٠,٨	-٧٥,٤	-٢٨٠,٩	-٨٦٢,٠	-٣٣٠,٤	-٣٦٧,١	-٤٧٦,٠
التغير في الاحتياطيات	-٦,٣	٢,١	-١,٧	٥,٠	٤,٧	٩,٠	١١٤,٠	٥,٨	٠,٨	٠,٠
منطقة اليورو										
رصيد الحساب المالي	٣٣١,٤	٣١٠,٦	٣٨٧,٩	٣٤٤,٣	٢٣٤,٩	٢٠٩,١	٤٤٦,٩	٩٠,٢	...	...
الاستثمار المباشر، صاف	٢٤٠,٦	١٤١,٥	٦٩,٠	١٣٧,١	٧٧,١	-٢٤٧,٨	٣٩٧,٣	٢٤٤,٧	...	...
استثمارات الحافظة، صافية	١٣١,٤	٥٤٠,٨	٤٠٤,٣	٢٧٤,٨	-١٣٨,٧	٥٨٥,٦	٣٨٠,٢	-٣٠٥,٩	...	...
المشتقات المالية، صافية	١٢٦,٤	١١,٣	١٢,٤	٤٦,٦	٦,٥	١٩,١	٦٨,٣	٦٥,٩	...	...
استثمارات أخرى، صافية	-١٧٨,٥	-٤٠٠,٣	-٩٦,٧	-١٤٤,٠	٢٨٣,٣	-١٦٢,٩	-٥٥٣,٢	٦٦,٦	...	...
التغير في الاحتياطيات	١١,٦	١٧,٣	-١,٢	٢٩,٨	٦,٧	١٥,٠	١٥٤,٣	١٨,٩	...	...
ألمانيا										
رصيد الحساب المالي	٢٦٣,٨	٢٨٦,٥	٣٠٣,٠	٢٨٧,٠	٢٢٤,٣	٢١٨,٥	٢٩٤,٢	٢٤٠,٠	٢٦٥,٦	٣٠٩,١
الاستثمار المباشر، صاف	٦٨,٤	٤٨,١	٣٧,٧	٢٥,١	٩٨,٤	-٥,٦	١١٨,٨	١٣٢,٠	٨٦,٦	١٢٤,٧
استثمارات الحافظة، صافية	٢١٣,٨	٢١٧,٩	٢٢٠,٧	١٧٧,٤	٨٢,٩	١٨,٧	٢٤٠,٩	٢٥,٦	٩٧,٢	١٣٦,١
المشتقات المالية، صافية	٣٣,٧	٣١,٧	١٢,٦	٢٦,٨	٢٣,٠	١٠٧,٩	٧١,٢	٤٥,٠	٥٧,٤	٦٢,٥
استثمارات أخرى، صافية	-٤٩,٧	-١٣,٠	٣٣,٥	٥٧,٢	٢٠,٦	٩٧,٥	-١٧٤,٥	٣٢,٧	٢٤,٥	-١٤,٢
التغير في الاحتياطيات	-٢,٥	١,٩	-١,٤	٠,٥	-٠,٦	-٠,١	٣٧,٧	٤,٧	٠,٠	٠,٠
فرنسا										
رصيد الحساب المالي	-٠,٨	-١٨,٦	-٣٦,١	-٢٨,٤	-٠,١	-٥٦,٥	٥,٥	-٦٠,٨	-٢٥,٨	-٢٩,٥
الاستثمار المباشر، صاف	٧,٩	٤١,٨	١١,١	٦٠,٢	٣٠,٧	١٠,٢	١٣,٨	١١,٦	٢٣,٨	٣٠,٧
استثمارات الحافظة، صافية	٤٣,٢	٠,٢	٣٠,٣	١٩,٣	-٧٠,٤	-٢٩,٧	١٤,٩	-١٢٥,٨	-٤٨,٥	-٢٧,٨
المشتقات المالية، صافية	١٤,٥	-١٧,٦	-١,٤	-٣٠,٥	٤,١	-٢٧,٢	٢١,٠	-٤٣,١	-٢٧,٠	-١٧,٦
استثمارات أخرى، صافية	-٧٤,٢	-٤٥,٤	-٧٢,٧	-٨٩,٧	٣٢,٣	-١٤,٤	-٧١,٢	٩٤,٤	٢٢,١	-١٩,٤
التغير في الاحتياطيات	٨,٠	٢,٥	-٣,٤	١٢,٣	٣,٢	٤,٦	٢٧,٠	٢,٠	٣,٧	٤,٦
إيطاليا										
رصيد الحساب المالي	٤٢,٩	٣٨,١	٦٢,٤	٤٠,٦	٥٩,٢	٨٢,٤	٦٥,٥	-١٨,٥	٣٤,٢	٣٨,٨
الاستثمار المباشر، صاف	٢,٠	-١٢,٣	٠,٥	-٦,١	١,٦	٢١,٥	٣٦,٩	-٢١,٨	-١٠,٧	-١١,١
استثمارات الحافظة، صافية	١١١,٧	١٥٧,٨	١٠٣,١	١٥٧,١	-٥٦,٢	١٣٢,٣	١٤٥,٧	١٧٦,٢	-٣٢,٥	-٣٣,٧
المشتقات المالية، صافية	١,٣	-٣,٦	-٨,٤	-٣,٣	٣,٠	-٢,٨	٠,٠	١٢,٠	٦,٤	٣,٥
استثمارات أخرى، صافية	-٧٢,٧	-١٠٢,٥	-٣٥,٩	-١١٠,٢	١٠٧,١	-٧٣,١	-١٤١,٧	-١٨٧,٠	٧٠,٩	٨٠,١
التغير في الاحتياطيات	٠,٦	-١,٣	٣,٠	٣,١	٣,٦	٤,٦	٢٤,٥	٢,١	٠,٠	٠,٠
إسبانيا										
رصيد الحساب المالي	٢٦,٦	٣٧,٢	٣٧,٦	٣٥,٣	٢٨,٨	-٠,٥	١٦,٤	٢٣,٢	٥١,٩	٥٢,٢
الاستثمار المباشر، صاف	٣٣,٤	١٢,٤	١٤,١	-١٩,٩	٨,٩	١٨,١	-٢٠,١	-٠,٧	-١,٨	-٢,٠
استثمارات الحافظة، صافية	٦,٩	٦٢,٨	٣٤,٧	٢٥,٢	-٥٥,٨	٧٨,٩	٣١,٦	٣٩,٧	٣٤,١	٣٩,٢
المشتقات المالية، صافية	٤,٢	٢,٩	٨,٧	-١,٢	-٨,٠	-٨,٠	٢,٢	٢,٢	٠,٠	٠,٠
استثمارات أخرى، صافية	-٢٣,٣	-٥٠,١	-٢٤,٠	٢٨,٧	٨٢,٩	-٨٩,١	-٩,٤	-٢٢,٦	١٩,٥	١٥,٠
التغير في الاحتياطيات	٥,٥	٩,١	٤,١	٢,٦	٠,٨	-٠,٤	١٢,٢	٤,٧	٠,٠	٠,٠

الجدول ألف-١٣: ملخص أرصدة الحسابات المالية (تابع)

(بمليارات الدولارات الأمريكية)

	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	توقعات ٢٠٢٣	توقعات ٢٠٢٤
اليابان										
رصيد الحساب المالي	١٨٠,٩	٢٦٦,٥	١٦٨,٣	١٨٣,٩	٢٢٨,٣	١٣٢,٢	١٥٤,٠	٥٣,٧	١٣٨,٦	١٥٤,٤
الاستثمار المباشر، صاف	١٣٣,٣	١٣٧,٥	١٥٥,٠	١٣٤,٦	٢١٨,٩	٨٧,٥	١٧٥,٤	١٢٧,٧	١٢٨,٧	١٣٣,٨
استثمارات الحافظة، صافية	١٣١,٥	٢٧٦,٣	٥٠,٦-	٩٢,٢	٨٧,٤	٣٨,٥	١٩٨,٣-	١٤٣,٠-	٣٠,٩-	٣٦,١-
المشتقات المالية، صافية	١٧,٧	١٦,١-	٣٠,٤	٠,٩	٣,٢	٧,٨	١٩,٩	٣٨,٤	٣٨,٤	٣٨,٤
استثمارات أخرى، صافية	١٠٦,٧-	١٢٥,٦-	١٠,٠	٦٧,٩-	١٠٦,٧-	١٢,٤-	٩٤,١	٧٨,٠	٩,١-	٦,٨
التغير في الاحتياطيات	٥,١	٥,٧-	٢٣,٦	٢٤,٠	٢٥,٥	١٠,٩	٦٢,٨	٤٧,٤-	١١,٥	١١,٥
المملكة المتحدة										
رصيد الحساب المالي	١٦٠,٤-	١٦٧,٠-	٩٥,٨-	١٢٣,٢-	١٠١,٩-	١٠٧,٤-	٢٤,٥-	٨٠,٠-	١٢٥,٤-	١٣٤,٨-
الاستثمار المباشر، صاف	١٠٦,٠-	٢٩٧,٤-	٤٦,١	٤,٩-	٤٢,٢-	١٣٦,٥-	١٥٦,١	١١٥,٩	٦,٧	٧,٢
استثمارات الحافظة، صافية	١٩٢,٥-	١٥٩,٠-	٨٨,٣-	٣٥٢,٢-	٢٩,٨	٣٢,٤	٢٦٤,٣-	١٠٨,٦-	١٨٠,٨-	١٩٤,٦-
المشتقات المالية، صافية	١٣٣,٢-	١٥,٦	١٩,٣	١٠,٣	٢,٥	٣٣,١	٣٧,٤-	٥٨,٣-	٥,٨	٦,٢
استثمارات أخرى، صافية	٢٣٩,٢	٢٦٥,٠	٨١,٧-	١٩٨,٧	٩٠,٨-	٣٣,٢-	٩٦,٨	٢٧,٧-	٤٢,٩	٤٦,٤
التغير في الاحتياطيات	٣٢,٢	٨,٨	٨,٨	٢٤,٨	١,١-	٣,٣-	٢٤,٤	١,٣-	٠,٠	٠,٠
كندا										
رصيد الحساب المالي	٥١,٨-	٤٥,٤-	٤٤,٢-	٣٥,٨-	٣٧,٩-	٣٦,٥-	١,٨-	٥,٨-	٢١,٠-	٢١,٤-
الاستثمار المباشر، صاف	٢٣,٦	٣٣,٥	٥٣,٤	٢٠,٤	٢٦,٩	١٥,٦	٣١,٣	٢٩,٠	٤,٣	٤٦,٥
استثمارات الحافظة، صافية	٣٦,٢-	١٠٣,٦-	٧٤,٩-	٣,٤	١,٦-	٦٧,٧-	٤١,٩-	١١٥,٩-	١٤,٨	١٦,٥
المشتقات المالية، صافية	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
استثمارات أخرى، صافية	٤٧,٨-	١٩,١	٢٣,٥-	٥٨,٢-	٦٣,٣-	١٤,٣	١١,٤-	٧٠,٥	٤٠,٠-	٨٤,٤-
التغير في الاحتياطيات	٨,٦	٥,٦	٠,٨	١,٥-	٠,١	١,٣	٢٠,٢	١٠,٦	٠,٠	٠,٠
اقتصادات متقدمة أخرى[1]										
رصيد الحساب المالي	٢٨٧,٩	٣٢٣,٥	٣٠٨,١	٣٥٩,٦	٣٣١,٤	٣٨٦,٣	٦١٩,٩	٤٧٨,٢	٥٥٣,٣	٥٥٤,٦
الاستثمار المباشر، صاف	١٠٣,١-	٧٦,١-	١٥٧,٤-	٤٣,٠	٢٩,٠-	٦٨,٨	٤٧,٣-	٢٣,٦-	١٣٢,٠-	١٧٢,٧-
استثمارات الحافظة، صافية	٣٢١,٨	٢٤٤,٩	١٥٠,٨	٣٦٧,٨	٣٠٧,٨	٢٦٣,٤	٤٨٥,٥	٣٣١,٣	٢٨٧,٨	٢٨٩,٤
المشتقات المالية، صافية	١٢,٠-	٣,٣	٥,٦-	٣١,٨	٢٠,٠	١٠,٥-	٢٢,٣-	٢٩,٥	٢٣,٧	١١,٦
استثمارات أخرى، صافية	٩٤,٧-	١,١	١٠٧,٤	١٣٢,٤-	٢,٣	٢٥٩,٤-	٥٤,١-	٣٤٠,٦	٣٠٥,١	٣٢٦,٨
التغير في الاحتياطيات	١٥٦,٢	١٦٢,٠	٢١٣,١	٤٩,٥	٣٠,٣	٣٢٣,٣	٢٥٧,١	١٩٩,٩-	٦٨,٠	٩٨,٨
اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية										
رصيد الحساب المالي	٣١٤,١-	٤٣٦,٦-	٢٩٢,٩-	٢٧٠,١-	١٦٣,٩-	١٩,٢	٢٤٣,٠	٤٨٩,٠	١٨٠,٤	١٨٠,١
الاستثمار المباشر، صاف	٣٤٥,٥-	٢٥٨,٧-	٣٠٩,٩-	٣٧٥,٠-	٣٦٠,٨-	٣٢٨,٦-	٤٨٢,١-	٣٠٨,٨-	٢٥٥,٠-	٣٢٤,٤-
استثمارات الحافظة، صافية	١٢٥,٤	٥٨,٨-	٢٠٩,٧-	١٠٣,٥-	٧٠,٥-	٣,٧-	١٢٣,٨	٤٨٤,٩	١٤٣,٨	١,٣-
المشتقات المالية، صافية	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
استثمارات أخرى، صافية	٤٦٨,١	٣٧٣,١	٥٥,٣	٩٦,٧	١٠٦,٠	٢٥٩,٠	٦٧,٩	١٨٩,٤	١٧٠,٢	٢٣٤,٣
التغير في الاحتياطيات	٥٧٦,٩-	٤٨٧,٠-	١٨٣,٢	١١٨,١	١٦١,٩	٦٨,٩	٥٣٨,٩	١٣١,٧	١٢٦,٧	٢٨٠,٢

الجدول ألف-١٣: ملخص أرصدة الحسابات المالية (تابع)

(بمليارات الدولارات الأمريكية)

	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	توقعات ٢٠٢٣	توقعات ٢٠٢٤
المجموعات الإقليمية										
آسيا الصاعدة والنامية										
رصيد الحساب المالي	٦٢,٨	٣٥,٩-	٦٧,٥-	٢٦٩,٦-	٦١,٧-	١٤٧,٥	١٥٢,٢	١٦١,٧	١٧٧,٩	١٦٣,٠
الاستثمار المباشر، صاف	١٣٩,٥-	٢٥,٩-	١٠٨,٣-	١٧٠,٥-	١٤٤,٧-	١٦٤,٢-	٢٥٨,٥-	١٠٩,٥-	٥١,٣-	٨٧,٢-
استثمارات الحافظة، صافية	٨١,٦	٣١,١	٧٠,١-	١٠٠,٤-	٧٢,٩-	١٠٧,٤-	٢٠,٧-	٢٩٩,٥	٥٢,٩	٧٥,٠-
المشتقات المالية، صافية	٠,٧	٤,٦-	٢,٣	٤,٧	٢,٥-	١٥,٨	١٨,٨	١٦,٠	١٦,٤	١٦,٩
استثمارات أخرى، صافية	٤٥٧,٩	٣٥٤,٥	٨٣,٢-	٢٠,٦-	٦٧,٢	٢٣٩,٢	١٤٦,٦	٧٨,٠-	٨٠,٠	١٣٨,٥
التغير في الاحتياطيات	٣٣٣,٠-	٣٨٤,٦-	١٩٩,٢	٢٢,١	٩٧,٠	١٦٧,٤	٢٧٧,٣	٥٣,٣	٩١,٧	١٨٢,٧
أوروبا الصاعدة والنامية										
رصيد الحساب المالي	٦٨,١	١٠,٩	٢٥,٤-	١٠٦,٢	٦٠,٠	٨,٤	٨٤,٦	١٦٠,٩	١٨,٧-	٣,٩
الاستثمار المباشر، صاف	٢٢,٣-	٤٢,٨-	٢٧,٨-	٢٥,٨-	٥٠,٣-	٣٨,٤-	٤١,٢-	٣٧,٢-	٢٩,٨-	٤٧,٠-
استثمارات الحافظة، صافية	٥٤,٩	١٠,٨-	٣٤,٩-	٩,٨	٢,٨-	٢١,١	٤٠,٠	٢٨,٦	١٤,٩	١٧,٢
المشتقات المالية، صافية	٥,١	٠,٥	٢,٢-	٣,٠-	١,٤	٠,٣	٥,٩-	٥,٢-	٥,٠-	٥,٠-
استثمارات أخرى، صافية	٣٩,١	٢٨,٣	٢٦,٠	٧٩,٦	١٩,٦	٢٩,٥	٣٦,٢-	١٤٣,٩	١١,٦	٢٢,٤
التغير في الاحتياطيات	٨,٧-	٣٥,٧	١٣,٥	٤٥,٦	٩٢,١	٤,١-	١٢٨,٠	٣١,٤	١٠,٢-	١٦,٨
أمريكا اللاتينية والكاريبي										
رصيد الحساب المالي	١٩٧,٦-	١١٢,٩-	١١١,٦-	١٦٣,١-	١٢١,٠-	٨,٧-	١٠٣,١-	١٥٣,٧-	١١٣,٥-	١٠٣,١-
الاستثمار المباشر، صاف	١٣٣,٣-	١٢٤,٨-	١٢١,٢-	١٤٨,٢-	١١٥,٢-	٩٤,٦-	١٠٢,٣-	١٣٦,٦-	١٣٠,٥-	١٢٥,٠-
استثمارات الحافظة، صافية	٥٠,٨-	٥٠,٥-	٣٩,٢-	١٤,٦-	١,٣	٠,٩	٦,٦-	٦,٦	٠,٨	٧,٣-
المشتقات المالية، صافية	١,٤	٢,٩-	٣,٩	٤,٠	٤,٩	٥,٧	٢,٠	٣,٢	٤,٥-	٥,٠-
استثمارات أخرى، صافية	١٣,٨	٤٤,٢	٢٧,٦	١٨,١-	٢٠,٨	٦٣,٢	٤٥,٩-	٧,٨-	١٦,٣-	٠,٢-
التغير في الاحتياطيات	٢٨,٨-	٢١,٠	١٧,١	١٣,٧	٣٢,٦-	١٦,٢	٤٩,٧	١٩,٠-	٣٧,١	٣٤,٤
الشرق الأوسط وآسيا الوسطى										
رصيد الحساب المالي	١٧٩,٠-	٢٣٢,٧-	٤٣,٣-	٩٦,٧	١١,٨	١٠٥,٨-	١٢٣,٨	٣٦٥,٦	١٧٩,٢	١٦٤,٧
الاستثمار المباشر، صاف	١٢,٤-	٣١,٠-	١٥,٣-	١١,٠-	٢١,١-	٢١,٩-	١٧,٦-	٢,١	٨,٨-	٢٢,٣-
استثمارات الحافظة، صافية	٦١,٧	١١,٩-	٤١,٥-	٦,٠	٢٢,٦	٧٩,٤	٦٩,٥	١٤٤,٥	٦٦,٠	٥٦,٢
المشتقات المالية، صافية	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
استثمارات أخرى، صافية	٥٢,٠-	٤٤,١-	٨٤,٧	٧٦,٦	٩,٤	٦٨,٠-	١٨,٣	١٥١,٩	١٠٧,٤	٩٠,٢
التغير في الاحتياطيات	١٨٩,٩-	١٥٤,٤-	٦٢,٥-	٣١,٧	٠,٨-	١٠١,٧-	٦١,٩	٧١,٥	١٦,٤	٤٣,٩
إفريقيا جنوب الصحراء										
رصيد الحساب المالي	٦٨,٤-	٦٥,٩-	٤٥,١-	٤٠,٤-	٥٣,٠-	٢٢,١-	١٤,٥-	٤٥,٥-	٤٤,٥-	٤٨,٤-
الاستثمار المباشر، صاف	٣٧,٩-	٣٤,٢-	٣٧,٣-	١٩,٤-	٢٩,٥-	٩,٥-	٦٢,٥-	٢٧,٥-	٣٤,٦-	٤٢,٩-
استثمارات الحافظة، صافية	٢٢,٠-	١٦,٨-	٢٤,٠-	٤,٤-	١٨,٦-	٢,٤	٤١,٦	٥,٨	٩,٠	٧,٦
المشتقات المالية، صافية	٠,٤-	١,٠	٠,٢	٠,٥-	٠,٣	٠,٧	٠,٢-	٢,٠	١,٨	١,٩
استثمارات أخرى، صافية	٩,٢	٩,٧-	٠,١	٢٠,٨-	١١,٠-	٥,١-	١٤,٩-	٢٠,٧-	١٢,٥-	١٦,٦-
التغير في الاحتياطيات	١٦,٤-	٤,٨-	١٦,٠	٤,٩	٦,١	٨,٩-	٢٢,٠	٥,٥-	٨,٤-	٢,٣

الجدول ألف-١٣: ملخص أرصدة الحسابات المالية (تتمة)

(بمليارات الدولارات الأمريكية)

	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	توقعات ٢٠٢٣	توقعات ٢٠٢٤
المجموعات التحليلية										
حسب مصدر إيرادات التصدير										
الوقود										
رصيد الحساب المالي	-١٧٤,٣	-١٩٥,٣	٨,٦	١٦٧,٧	٥١,٠	-٧١,٩	١٧٢,٩	٤٤٤,٥	٢٢٦,٧	٢١٨,٤
الاستثمار المباشر، صاف	-١١,٥	-٢٠,٧	١٠,٩	١٠,٨	-٧,٩	-٨,١	-٥,٤	٢٨,٧	١٢,٤	١,٠
استثمارات الحافظة، صافية	٦٦,٣	-٨,٤	-٣٦,٢	٧,١	٢٠,١	٨٠,٨	٨٦,٥	١١٥,٨	٦٩,٢	٦١,٩
المشتقات المالية، صافية	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
استثمارات أخرى، صافية	-١٧,٢	-٤,٧	١١١,٨	١١١,٧	٣٤,٥	-٤٨,٣	٣٩,٤	٢١٣,١	١٢٩,٠	١٣٦,٣
التغير في الاحتياطيات	-٢٢٥,٩	-١٧٠,٣	-٦٩,٧	٤٤,٠	٢,٧	-١٠٢,٩	٥٩,٧	٩١,٥	١٨,٣	٢٣,٠
غير الوقود										
رصيد الحساب المالي	-١٣٩,٨	-٢٤١,٣	-٣٠١,٥	-٤٣٧,٨	-٢١٤,٩	٩١,١	٧٠,١	٤٤,٥	-٤٦,٤	-٣٨,٣
الاستثمار المباشر، صاف	-٣٣٣,٩	-٢٣٨,١	-٣٢٠,٨	-٣٨٥,٨	-٣٥٢,٩	-٣٢٠,٦	-٤٧٦,٧	-٣٣٧,٥	-٢٦٧,٤	-٣٢٥,٤
استثمارات الحافظة، صافية	٥٩,١	-٥٠,٤	-١٧٣,٥	-١١٠,٦	-٩٠,٧	-٨٤,٤	٣٧,٣	٣٦٩,١	٧٤,٦	-٦٣,٢
المشتقات المالية، صافية	٦,٩	-٦,٠	٤,٣	٥,٢	٤,٠	٢٢,٥	١٤,٧	١٥,٩	٨,٦	٨,٨
استثمارات أخرى، صافية	٤٨٥,٣	٣٧٧,٨	-٥٦,٥	-١٥,١	٧١,٥	٣٠٧,٣	٢٨,٤	-٢٣,٨	٤١,٢	٩٨,٠
التغير في الاحتياطيات	-٣٥٠,٩	-٣١٦,٧	٢٥٢,٩	٧٤,١	١٥٩,٢	١٧١,٨	٤٧٩,٣	٤٠,٢	١٠٨,٤	٢٥٧,٢
حسب مصدر التمويل الخارجي										
اقتصادات المركز المدين الصافي										
رصيد الحساب المالي	-٣٠١,٢	-٢٤٩,٢	-٣٠٨,٠	-٣٥٣,٠	-٢٧٣,٥	-٧٨,١	-٣١٩,٥	-٤٦٧,٤	-٣٦٤,٨	-٣٦٠,٢
الاستثمار المباشر، صاف	-٢٨٤,٧	-٢٧٩,٠	-٢٦٤,٦	-٣٠٧,٨	-٢٨٩,٧	-٢٢٧,٥	-٢٩٥,٨	-٣١٢,٠	-٣٠٢,٥	-٣٥٠,٠
استثمارات الحافظة، صافية	-٣٣,٧	-٦٢,٠	-١٢٢,٥	-٣١,٨	-٢٧,٤	-٣٣,٤	-٨,٦	٤٨,٦	-١١,٧	-٢٥,١
المشتقات المالية، صافية	...	...	...	...	...	...	...	٦,٩	-٣,٢	-٢,٢
استثمارات أخرى، صافية	٣١,٥	٢٤,٠	-٣٢,٦	-١٨,٧	-٦٦,٨	١١,٦	-٢٢٤,٠	-١١٧,١	-١٠٧,٦	-١٠٠,٥
التغير في الاحتياطيات	-٥,٩	٨٨,٤	١١٥,٦	١٠,٣	١١٧,٨	١٦٧,٧	٢١٧,٠	-٧٤,٣	٧٢,٠	١٣١,٣
اقتصادات المركز المدين الصافي حسب تجربة خدمة الدين										
الاقتصادات ذات المتأخرات و/أو التي أعيدت جدولة ديونها في ٢٠١٨-٢٠٢٢										
رصيد الحساب المالي	-٧٦,٠	-٨٠,٠	-٥٧,٥	-٤٨,٢	-٤٤,٨	-٢٤,٦	-٣٨,٤	-٣١,٩	-٤١,٠	-٤٧,٠
الاستثمار المباشر، صاف	-٤٣,١	-٣٥,٠	-٢٧,٠	-٣٠,١	-٣٢,٣	-٢٢,٦	-٣٣,٢	-٢٣,٠	-٢٧,٨	-٣٤,٥
استثمارات الحافظة، صافية	-١,١	-١٢,١	-٣٦,٧	-١٩,٨	-١٧,٩	٥,٨	-٢٢,٣	٢٧,٤	٥,٠	-١,١
المشتقات المالية، صافية	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
استثمارات أخرى، صافية	-٢٥,٦	-٣٤,٢	-٩,١	-٢,٣	٤,٧	١١,٢	٩,٨	-١٤,٥	-١٨,٧	-٣٧,٩
التغير في الاحتياطيات	-٥,٥	١,٩	١٥,٩	٤,٦	٠,٦	-١٨,٢	٨,٧	-٢٢,٨	-٠,٤	٢٦,٠
للتذكرة										
العالم										
رصيد الحساب المالي	-٤١,٠	-٢٢,٢	١٠٣,٧	١٧٥,٣	-٢٧,٣	-١٦,٦	٧٧٨,١	٤٩٥,٢	٢٥٢,١	٤٢٦,٩

ملحوظة: تستند التقديرات الواردة في هذا الجدول إلى إحصاءات الحسابات القومية وميزان المدفوعات في البلدان المنفردة. وتُحسب الأرقام المجمعة لمجموعات البلدان على أساس مجموع القيم الدولارية لفرادى البلدان المعنية. ولا تظهر مجملات المشتقات المالية لبعض مجموعات البلدان بسبب قصور البيانات. ولا توجد توقعات متاحة لمنطقة اليورو بسبب هذا القصور.

[١] باستثناء بلدان مجموعة السبعة (كندا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة) وبلدان منطقة اليورو.

الجدول ألف-١٤: ملخص صافي الإقراض والاقتراض
(٪ من إجمالي الناتج المحلي)

	متوسطات									توقعات		
	٢٠٠٥-٢٠١٤	٢٠٠٩-٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤	متوسط ٢٠٢٥-٢٠٢٨
الاقتصادات المتقدمة											
صافي الإقراض والاقتراض	-٠,٤	٠,٣	٠,٩	٠,٧	٠,٧	٠,٣	١,٠	-٠,٢	٠,٣	٠,٤	٠,٤
رصيد الحساب الجاري	-٠,٤	٠,٣	١,٠	٠,٧	٠,٧	٠,٣	٠,٩	-٠,٤	٠,٢	٠,٣	٠,٤
الادخار	٢١,٨	٢١,٧	٢٣,٣	٢٣,٤	٢٣,٦	٢٣,١	٢٣,٨	٢٣,١	٢٢,٠	٢٢,٠	٢٢,٤
الاستثمار	٢٢,١	٢١,٣	٢٢,١	٢٢,٤	٢٢,٦	٢٢,٤	٢٢,٧	٢٣,٢	٢٢,٤	٢٢,٢	٢٢,٥
رصيد الحساب الرأسمالي	٠,٠	٠,٠	٠,٠	-٠,١	-٠,١	٠,٠	٠,١	٠,٢	٠,١	٠,١	٠,٠
الولايات المتحدة											
صافي الإقراض والاقتراض	-٣,٧	-٢,٥	-١,٨	-٢,٢	-٢,١	-٢,٩	-٣,٦	-٣,٨	-٣,٠	-٢,٨	-٢,٥
رصيد الحساب الجاري	-٣,٧	-٢,٤	-١,٩	-٢,١	-٢,١	-٢,٨	-٣,٦	-٣,٨	-٣,٠	-٢,٨	-٢,٥
الادخار	١٧,٢	١٧,٧	١٩,٥	١٩,٦	١٩,٧	١٩,٣	١٨,٠	١٨,٣	١٦,٣	١٦,٤	١٧,١
الاستثمار	٢٠,٧	١٩,٨	٢٠,٨	٢١,٢	٢١,٣	٢١,١	٢١,١	٢١,٦	٢٠,٦	٢٠,٤	٢٠,٦
رصيد الحساب الرأسمالي	٠,٠	٠,٠	٠,١	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
منطقة اليورو											
صافي الإقراض والاقتراض	٠,٤	١,٤	٢,٩	٢,٥	٢,٢	١,٨	٣,٢	٠,٣	...	...	...
رصيد الحساب الجاري	٠,٣	١,٣	٣,١	٢,٨	٢,٤	١,٨	٢,٨	-٠,٧	١,٢	١,٤	١,٧
الادخار	٢٢,٧	٢٢,٦	٢٤,٨	٢٥,٣	٢٥,٩	٢٥,٠	٢٧,١	٢٥,٤	٢٥,٧	٢٥,٩	٢٦,٣
الاستثمار	٢١,٦	٢٠,٤	٢١,٣	٢١,٩	٢٢,٨	٢٢,٣	٢٣,٠	٢٤,٢	٢٣,٣	٢٣,٣	٢٣,٥
رصيد الحساب الرأسمالي	٠,١	٠,١	-٠,٢	-٠,٣	-٠,٢	٠,٠	٠,٤	١,١	...	...	...
ألمانيا											
صافي الإقراض والاقتراض	٦,٢	٧,٠	٧,٨	٨,٠	٨,١	٦,٨	٧,٧	٣,٧	٦,٠	٦,٦	٦,٢
رصيد الحساب الجاري	٦,٢	٧,٠	٧,٨	٨,٠	٨,٢	٧,١	٧,٧	٤,٢	٦,٠	٦,٦	٦,٢
الادخار	٢٦,٥	٢٧,٠	٢٨,٨	٢٩,٩	٣٠,٠	٢٩,٠	٣٠,٩	٢٩,٢	٢٩,٨	٢٩,٧	٣٠,٠
الاستثمار	٢٠,٣	٢٠,٠	٢١,٠	٢١,٩	٢١,٩	٢٢,٠	٢٣,٢	٢٥,٠	٢٣,٨	٢٣,٢	٢٣,٨
رصيد الحساب الرأسمالي	٠,٠	٠,٠	-٠,١	٠,٠	-٠,١	-٠,٣	٠,٠	-٠,٥	٠,٠	٠,٠	٠,٠
فرنسا											
صافي الإقراض والاقتراض	-٠,٥	-٠,٧	-٠,٨	-٠,٧	٠,٦	-١,٥	٠,٧	-١,٦	-٠,٨	-٠,٩	-٠,٣
رصيد الحساب الجاري	-٠,٥	-٠,٧	-٠,٨	-٠,٨	٠,٥	-١,٦	٠,٤	-٢,٠	-١,٢	-١,٣	-٠,٧
الادخار	٢٢,٣	٢١,٨	٢٢,٧	٢٣,٠	٢٤,٩	٢٢,٥	٢٥,٢	٢٤,٢	٢٤,٤	٢٤,١	٢٣,٩
الاستثمار	٢٢,٨	٢٢,٤	٢٣,٤	٢٣,٩	٢٤,٤	٢٤,١	٢٤,٩	٢٦,٣	٢٥,٦	٢٥,٤	٢٤,٦
رصيد الحساب الرأسمالي	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,١	٠,١	٠,١	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٣
إيطاليا[1]											
صافي الإقراض والاقتراض	-١,١	-٠,١	٢,٧	٢,٦	٣,٢	٣,٩	٣,١	-٠,٧	١,٦	١,٧	٢,٠
رصيد الحساب الجاري	-١,٢	-٠,١	٢,٧	٢,٦	٣,٣	٣,٩	٣,١	-١,٢	٠,٧	٠,٩	١,٧
الادخار	١٨,٨	١٨,٢	٢٠,٧	٢١,١	٢١,٦	٢١,٦	٢٣,٧	٢٠,٥	٢٢,١	٢٣,٠	٢٤,٣
الاستثمار	١٩,٩	١٨,٤	١٨,١	١٨,٥	١٨,٢	١٧,٧	٢٠,٧	٢١,٨	٢١,٤	٢٢,١	٢٢,٧
رصيد الحساب الرأسمالي	٠,١	٠,١	٠,١	٠,٠	-٠,١	٠,١	٠,١	٠,٥	٠,٩	٠,٨	٠,٣
إسبانيا											
صافي الإقراض والاقتراض	-٣,٧	٠,٣	٣,٠	٢,٤	٢,٤	١,١	١,٦	١,٥	٣,٣	٣,١	٢,٤
رصيد الحساب الجاري	-٤,١	-٠,٢	٢,٨	١,٩	٢,١	٠,٦	٠,٨	٠,٦	٢,١	٢,٠	١,٩
الادخار	١٩,٧	١٩,٥	٢٢,٢	٢٢,٣	٢٢,٩	٢١,١	٢٢,٤	٢٢,١	٢٢,٨	٢٢,٩	٢٣,٢
الاستثمار	٢٣,٩	١٩,٧	١٩,٤	٢٠,٥	٢٠,٨	٢٠,٥	٢١,٦	٢١,٥	٢٠,٧	٢٠,٩	٢١,٣
رصيد الحساب الرأسمالي	٠,٤	٠,٤	٠,٢	٠,٥	٠,٣	٠,٥	٠,٩	٠,٩	١,٢	١,١	٠,٥
اليابان											
صافي الإقراض والاقتراض	٢,٥	٢,٢	٤,١	٣,٥	٣,٤	٢,٩	٣,٩	٢,١	٣,٣	٣,٦	٣,٤
رصيد الحساب الجاري	٢,٦	٢,٣	٤,١	٣,٥	٣,٤	٣,٠	٣,٩	٢,١	٣,٣	٣,٧	٣,٤
الادخار	٢٧,٢	٢٦,٣	٢٩,٣	٢٩,٢	٢٩,٢	٢٨,٣	٢٩,٦	٢٨,٩	٢٩,٧	٢٩,٧	٢٩,٣
الاستثمار	٢٤,٦	٢٤,٠	٢٥,٢	٢٥,٦	٢٥,٨	٢٥,٣	٢٥,٧	٢٦,٧	٢٦,٤	٢٦,٠	٢٥,٩
رصيد الحساب الرأسمالي	-٠,١	-٠,١	-٠,١	٠,٠	-٠,١	٠,٠	-٠,١	٠,٠	-٠,١	-٠,١	-٠,١
المملكة المتحدة[1]											
صافي الإقراض والاقتراض	-٣,٥	-٤,٠	-٣,٧	-٤,٢	-٢,٩	-٣,٣	-١,٦	-٣,٩	-٣,٨	-٣,٨	-٣,٧
رصيد الحساب الجاري	-٣,٤	-٤,٠	-٣,٦	-٤,١	-٢,٨	-٣,٢	-١,٥	-٣,٨	-٣,٧	-٣,٧	-٣,٦
الادخار	١٣,٤	١٢,٥	١٤,٧	١٣,٩	١٥,٣	١٤,٠	١٦,٤	١٥,٨	١٤,٢	١٣,٧	١٤,١
الاستثمار	١٦,٨	١٦,٥	١٨,٣	١٨,٠	١٨,١	١٧,٢	١٧,٩	١٩,٦	١٧,٩	١٧,٣	١٧,٧
رصيد الحساب الرأسمالي	-٠,١	-٠,١	-٠,١	-٠,١	-٠,١	-٠,١	-٠,١	-٠,١	-٠,١	-٠,١	-٠,١

الجدول ألف-١٤: ملخص صافي الإقراض والاقتراض (تابع)

(٪ من إجمالي الناتج المحلي)

	متوسطات										توقعات		
	٢٠٠٥-٢٠١٤	٢٠٠٩-٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤	متوسط ٢٠٢٥-٢٠٢٨
كندا											
صافي الإقراض والاقتراض	-١,٤	-٣,١	-٢,٨	-٢,٤	-٢,٠	-٢,٢	-٠,٣	-٠,٣	-١,٠	-١,٠	-١,٦
رصيد الحساب الجاري	-١,٤	-٣,١	-٢,٨	-٢,٤	-٢,٠	-٢,٢	-٠,٣	-٠,٣	-١,٠	-١,٠	-١,٦
الادخار	٢٢,٥	٢٠,٨	٢٠,٧	٢١,٠	٢١,١	٢٠,١	٢٣,٥	٢٤,٢	٢٢,١	٢١,٩	٢١,٤
الاستثمار	٢٣,٨	٢٣,٩	٢٣,٦	٢٣,٤	٢٣,٠	٢٢,٣	٢٣,٨	٢٤,٥	٢٣,١	٢٢,٩	٢٣,٠
رصيد الحساب الرأسمالي	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
اقتصادات متقدمة أخرى[٢]											
صافي الإقراض والاقتراض	٤,٠	٤,٥	٤,٧	٤,٧	٤,٦	٥,٣	٧,٠	٧,٠	٦,٢	٦,١	٥,٦
رصيد الحساب الجاري	٤,١	٤,٦	٤,٧	٤,٤	٤,٧	٥,٢	٧,٠	٧,٠	٦,٢	٦,١	٥,٥
الادخار	٣٠,٦	٣٠,٥	٣٠,٩	٣٠,٥	٣٠,٣	٣١,٥	٣٣,٤	٣٣,٤	٣٢,٢	٣٢,٢	٣٢,٠
الاستثمار	٢٦,٣	٢٥,٧	٢٥,٩	٢٥,٩	٢٥,٥	٢٥,٩	٢٦,١	٢٦,٠	٢٥,٩	٢٦,٠	٢٦,٤
رصيد الحساب الرأسمالي	-٠,١	-٠,١	٠,١	٠,٢	٠,٠	٠,١	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية											
صافي الإقراض والاقتراض	٢,٢	٠,٨	-٠,١	-٠,٢	٠,٠	٠,٥	١,٠	١,٥	٠,٥	٠,٤	-٠,١
رصيد الحساب الجاري	٢,٢	٠,٧	-٠,١	-٠,٢	٠,٠	٠,٤	٠,٩	١,٥	٠,٤	٠,٤	-٠,١
الادخار	٣٢,٣	٣٢,٣	٣١,٧	٣٢,٤	٣٢,١	٣٢,٩	٣٤,٣	٣٤,٤	٣٢,٤	٣٢,١	٣١,٧
الاستثمار	٣٠,٤	٣١,٧	٣١,٨	٣٢,٧	٣٢,٣	٣٢,٥	٣٣,٤	٣٣,٠	٣٢,٠	٣١,٨	٣١,٨
رصيد الحساب الرأسمالي	٠,٢	٠,١	٠,١	٠,٠	٠,١	٠,١	٠,٠	٠,٠	٠,١	٠,١	٠,٠
المجموعات الإقليمية											
آسيا الصاعدة والنامية											
صافي الإقراض والاقتراض	٣,٢	١,٧	٠,٩	-٠,٣	٠,٥	١,٥	١,٢	١,٢	٠,٨	٠,٦	٠,٢
رصيد الحساب الجاري	٣,١	١,٦	٠,٩	-٠,٣	٠,٥	١,٥	١,٢	١,٢	٠,٧	٠,٦	٠,٢
الادخار	٤٢,٤	٤٢,٤	٤٠,١	٤٠,٠	٣٩,٥	٤٠,٢	٤٠,٩	٤٠,٨	٣٩,٤	٣٩,٠	٣٨,٣
الاستثمار	٣٩,٥	٤٠,٨	٣٩,٢	٤٠,٢	٣٩,١	٣٨,٧	٣٩,٧	٣٩,٦	٣٨,٧	٣٨,٣	٣٨,١
رصيد الحساب الرأسمالي	٠,١	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
أوروبا الصاعدة والنامية											
صافي الإقراض والاقتراض	-٠,٥	-٠,٢	-٠,٤	٢,١	١,٧	٠,٥	١,٩	٢,٨	-٠,١	٠,١	-٠,٣
رصيد الحساب الجاري	-٠,٦	-٠,٥	-٠,٧	١,٦	١,٣	٠,١	١,٥	٢,٦	-٠,٤	-٠,٣	-٠,٦
الادخار	٢٣,٤	٢٣,٢	٢٤,٠	٢٥,٧	٢٤,٣	٢٤,٠	٢٦,٣	٢٨,١	٢٢,٦	٢١,٥	١٩,٨
الاستثمار	٢٣,٨	٢٣,٦	٢٤,٧	٢٣,٧	٢٣,٠	٢٣,٩	٢٤,٧	٢٥,٤	٢٣,١	٢١,٧	٢٠,٤
رصيد الحساب الرأسمالي	٠,١	٠,٢	٠,٣	٠,٤	٠,٤	٠,٥	٠,٤	٠,٢	٠,٣	٠,٣	٠,٣
أمريكا اللاتينية والكاريبي											
صافي الإقراض والاقتراض	-١,١	-٢,٤	-١,٨	-٢,٧	-٢,١	-٠,٢	-٢,٠	-٢,٤	-١,٧	-١,٥	-١,٣
رصيد الحساب الجاري	-١,٢	-٢,٥	-١,٨	-٢,٧	-٢,١	-٠,٤	-٢,٠	-٢,٤	-١,٨	-١,٥	-١,٤
الادخار	٢٠,٦	١٩,٠	١٧,١	١٦,٥	١٦,٨	١٧,٨	١٨,٤	١٨,٠	١٨,٤	١٨,٧	١٩,٢
الاستثمار	٢١,٨	٢١,٥	١٨,٩	١٩,٢	١٩,٠	١٨,٢	٢٠,٥	٢٠,٥	٢٠,٢	٢٠,٣	٢٠,٥
رصيد الحساب الرأسمالي	٠,١	٠,١	٠,٠	٠,٠	٠,١	٠,٢	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
الشرق الأوسط وآسيا الوسطى											
صافي الإقراض والاقتراض	٨,٨	٤,٥	-١,٣	٢,٤	٠,٣	-٣,٤	٣,١	٨,٣	٤,٠	٣,٤	١,٤
رصيد الحساب الجاري	٩,٠	٤,٤	-١,٠	٢,٩	٠,٤	-٣,٤	٣,٣	٨,٦	٤,١	٣,٦	١,٥
الادخار	٣٦,٣	٣٢,٠	٢٥,٩	٢٨,٤	٢٦,٩	٢٢,٦	٢٨,٣	٣٣,١	٢٩,٨	٢٩,٧	٢٧,٩
الاستثمار	٢٧,٤	٢٧,٣	٢٦,٧	٢٥,٨	٢٦,٦	٢٦,٠	٢٥,١	٢٤,٨	٢٥,٣	٢٥,٧	٢٦,١
رصيد الحساب الرأسمالي	٠,٢	٠,١	-٠,١	-٠,٢	٠,١	-٠,١	-٠,٣	-٠,١	٠,٠	٠,٠	-٠,١
إفريقيا جنوب الصحراء											
صافي الإقراض والاقتراض	١,٠	-١,٩	-١,٦	-١,٨	-٢,٨	-٢,٣	-٠,٦	-١,٧	-٢,٣	-٢,٤	-٢,٢
رصيد الحساب الجاري	-٠,٢	-٢,٦	-٢,١	-٢,٢	-٣,٢	-٢,٧	-١,٠	-١,٩	-٢,٧	-٢,٨	-٢,٥
الادخار	٢٠,٧	١٩,١	١٨,٦	١٩,٤	١٩,٨	١٩,٩	٢١,٤	١٩,٧	١٨,٩	١٩,٣	٢٠,٨
الاستثمار	٢١,٠	٢١,٥	٢٠,٥	٢١,٣	٢٢,٩	٢٢,٦	٢٢,٣	٢١,٥	٢١,٥	٢٢,٠	٢٣,٢
رصيد الحساب الرأسمالي	١,٢	٠,٧	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٢	٠,٤	٠,٤	٠,٤

الجدول ألف-١٤: ملخص صافي الإقراض والاقتراض (تتمة)

(٪ من إجمالي الناتج المحلي)

	متوسطات									توقعات		
	٢٠٠٥-٢٠١٤	٢٠٠٩-٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤	متوسط ٢٠٢٥-٢٠٢٨
المجموعات التحليلية											
حسب مصدر إيرادات التصدير											
الوقود											
صافي الإقراض والاقتراض	١١,٥	٥,٧	٠,٨	٤,٩	١,٨	-٣,٢	٥,٠	١١,٣	٥,٦	٥,٠	٢,٧
رصيد الحساب الجاري	١١,٧	٥,٧	١,٢	٥,٥	١,٩	-٣,٢	٥,٣	١١,٦	٥,٨	٥,٣	٣,٠
الادخار	٣٨,٦	٣٣,٤	٢٨,٠	٣٠,٨	٢٩,٥	٢٥,٣	٣٢,٢	٣٦,٦	٣٢,٢	٣١,٧	٢٩,٧
الاستثمار	٢٧,١	٢٧,٤	٢٦,٤	٢٥,٤	٢٧,٤	٢٨,٥	٢٧,٠	٢٥,٣	٢٦,١	٢٦,١	٢٦,٦
رصيد الحساب الرأسمالي	٠,١	٠,٠	-٠,٢	-٠,٤	٠,٠	-٠,١	-٠,٤	-٠,٢	-٠,١	-٠,١	-٠,١
غير الوقود											
صافي الإقراض والاقتراض	٠,٧	-٠,١	-٠,٢	-٠,٨	-٠,١	٠,٩	٠,٦	٠,٤	٠,٠	-٠,١	-٠,٣
رصيد الحساب الجاري	٠,٦	-٠,٢	-٠,٢	-٠,٨	-٠,٢	٠,٨	٠,٥	٠,٤	-٠,١	-٠,١	-٠,٤
الادخار	٣١,٣	٣٢,١	٣٢,١	٣٢,٦	٣٢,٤	٣٣,٦	٣٤,٤	٣٤,١	٣٢,٤	٣٢,١	٣١,٩
الاستثمار	٣٠,٨	٣٢,٣	٣٢,٤	٣٣,٥	٣٢,٧	٣٢,٨	٣٤,٠	٣٣,٨	٣٢,٦	٣٢,٣	٣٢,٣
رصيد الحساب الرأسمالي	٠,٢	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١
حسب مصدر التمويل الخارجي											
اقتصادات المركز المدين الصافي											
صافي الإقراض والاقتراض	-١,٨	-٢,٢	-١,٧	-٢,٣	-١,٥	-٠,٥	-١,٩	-٢,٥	-١,٨	-١,٧	-١,٧
رصيد الحساب الجاري	-٢,١	-٢,٥	-١,٩	-٢,٥	-١,٧	-٠,٧	-٢,١	-٢,٧	-١,٩	-١,٩	-١,٨
الادخار	٢٣,٥	٢٣,١	٢٢,٩	٢٣,٢	٢٣,١	٢٣,٤	٢٣,٦	٢٣,١	٢٢,٨	٢٢,٦	٢٢,٨
الاستثمار	٢٥,٧	٢٥,٥	٢٤,٨	٢٥,٥	٢٤,٩	٢٤,١	٢٥,٧	٢٥,٨	٢٤,٨	٢٤,٤	٢٤,٧
رصيد الحساب الرأسمالي	٠,٣	٠,٣	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٣	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,١
اقتصادات المركز المدين الصافي حسب تجربة خدمة الدين											
الاقتصادات ذات المتأخرات و/أو التي أعيدت جدولة ديونها في ٢٠١٨ - ٢٠٢٢											
صافي الإقراض والاقتراض	-٢,٣	-٤,٠	-٤,٤	-٣,٥	-٣,٢	-١,٩	-٢,٠	-١,٦	-٢,٤	-٢,٩	-٢,٥
رصيد الحساب الجاري	-٣,٢	-٤,٧	-٤,٩	-٣,٩	-٣,٦	-٢,٥	-٢,٤	-١,٩	-٢,٧	-٣,٣	-٢,٨
الادخار	٢١,٣	١٩,٥	١٨,٦	٢٠,٠	١٨,٩	١٧,١	١٧,٧	١٨,٤	١٧,١	١٧,٩	١٩,٤
الاستثمار	٢٤,٧	٢٤,٢	٢٤,١	٢٣,٨	٢٣,٢	٢٠,١	٢٠,٥	٢٠,٥	٢٠,٠	٢٠,٩	٢١,٩
رصيد الحساب الرأسمالي	٠,٩	٠,٧	٠,٥	٠,٤	٠,٤	٠,٦	٠,٤	٠,٣	٠,٤	٠,٤	٠,٣
للتذكرة											
العالم											
صافي الإقراض والاقتراض	٠,٤	٠,٤	٠,٥	٠,٣	٠,٤	٠,٤	١,٠	٠,٥	٠,٤	٠,٤	٠,٢
رصيد الحساب الجاري	٠,٤	٠,٤	٠,٥	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٩	٠,٤	٠,٣	٠,٣	٠,٢
الادخار	٢٥,٣	٢٥,٦	٢٦,٧	٢٧,٠	٢٧,٠	٢٧,٠	٢٨,١	٢٧,٩	٢٦,٣	٢٦,٢	٢٦,٤
الاستثمار	٢٤,٩	٢٥,١	٢٥,٩	٢٦,٥	٢٦,٥	٢٦,٤	٢٧,١	٢٧,٤	٢٦,٤	٢٦,٢	٢٦,٥
رصيد الحساب الرأسمالي	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,٠

ملحوظة: تستند التقديرات الواردة في هذا الجدول إلى إحصاءات الحسابات القومية وميزان المدفوعات للبلدان المنفردة. وتُحسب الأرقام المجمعة لمجموعات البلدان على أساس مجموع القيم الدولارية لفرادى البلدان المعنية. ويختلف هذا عن عمليات الحساب في عدد إبريل ٢٠٠٥ والأعداد السابقة من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، حيث كانت الأرقام المجمعة مرجَّحة بإجمالي الناتج المحلي المقوم بتعادل القوى الشرائية كحصة من مجموع إجمالي الناتج المحلي العالمي. وتُستمد تقديرات إجمالي الادخار القومي والاستثمار (أو إجمالي تكوين رأس المال) من إحصاءات الحسابات القومية للبلدان المنفردة. وتستمد تقديرات رصيد الحساب الجاري ورصيد الحساب الرأسمالي ورصيد الحساب المالي (أو صافي الإقراض/ صافي الاقتراض) من إحصاءات ميزان المدفوعات. ويمكن التعبير عن الرابطة بين المعاملات المحلية والمعاملات مع باقي أنحاء العالم كمتطابقات محاسبية. فالادخار (S) ناقص الاستثمار (I) يساوي رصيد الحساب الجاري (S-I=CAB) (CAB). كذلك فإن صافي الإقراض/ صافي الاقتراض (NLB) هو مجموع رصيد الحساب الجاري ورصيد الحساب الرأسمالي (NLB=CAB+KAB KAB). ولكن في الواقع العملي، لا يمكن الاحتفاظ بهذه المتطابقات كما هي. وتعتمد الاختلالات الناجمة عن نقص البيانات المصدرية وإعداد البيانات والتباين في الأرقام المجمعة للمجموعة على مدى توافر البيانات.

[١] راجع الملحوظات الخاصة بكل من إيطاليا والمملكة المتحدة تحت عنوان «ملحوظات قُطْرية» في الملحق الإحصائي.

[٢] ما عدا بلدان مجموعة السبعة (كندا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة) وبلدان منطقة اليورو.

الجدول ألف-١٥: ملخص السيناريو الأساسي العالمي للمدى المتوسط

	متوسطات				توقعات				
			متوسطات						
	٢٠٠٥-٢٠١٤	٢٠١٥-٢٠٢٤	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤	٢٠٢١-٢٠٢٤	٢٠٢٥-٢٠٢٨
	التغير السنوي ٪							
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي العالمي	**٣,٩**	**٣,٠**	**٦,٣**	**٣,٥**	**٣,٠**	**٢,٩**	**٣,٩**	**٣,٢**
الاقتصادات المتقدمة	١,٥	١,٧	٥,٦	٢,٦	١,٥	١,٤	٢,٨	١,٨
اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية	٦,٠	٣,٩	٦,٩	٤,١	٤,٠	٤,٠	٤,٧	٤,٠
للتذكرة								
الناتج الممكن								
الاقتصادات المتقدمة الرئيسية	١,٤	١,٢	٢,٠	١,٥	١,٦	١,٦	١,٧	١,٦
حجم التجارة العالمية[١]	**٤,٧**	**٢,٨**	**١٠,٩**	**٥,١**	**٠,٩**	**٣,٥**	**٥,٠**	**٣,٥**
الواردات								
الاقتصادات المتقدمة	٣,٢	٢,٩	١٠,٣	٦,٧	٠,١	٣,٠	٤,٩	٣,١
اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية	٨,٠	٢,٤	١١,٨	٣,٢	١,٧	٤,٤	٥,٢	٤,٤
الصادرات								
الاقتصادات المتقدمة	٤,٠	٢,٦	٩,٨	٥,٣	١,٨	٣,١	٥,٠	٣,١
اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية	٦,٣	٣,١	١٢,٨	٤,١	-٠,١	٤,٢	٥,٢	٤,٠
معدلات التبادل التجاري								
الاقتصادات المتقدمة	-٠,٣	٠,٣	٠,٨	-٢,٠	٠,٢	٠,٥	-٠,٢	٠,١
اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية	١,٢	-٠,٥	٠,٧	٠,٩	-١,٥	٠,٢	٠,١	-٠,٣
الأسعار العالمية بالدولار الأمريكي								
المصنوعات	١,٩	٠,٧	٦,٦	١٠,١	-١,٨	٢,٣	٤,٢	١,٨
النفط	٩,٨	-١,٨	٦٥,٨	٣٩,٢	-١٦,٥	-٠,٧	١٧,٦	-٤,١
السلع الأولية غير الوقود	٦,٢	١,٨	٢٦,٧	٧,٩	-٦,٣	-٢,٧	٥,٧	٠,٣
أسعار المستهلكين								
الاقتصادات المتقدمة	١,٩	٢,٥	٣,١	٧,٣	٤,٦	٣,٠	٤,٥	٢,١
اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية	٦,٢	٦,١	٥,٩	٩,٨	٨,٥	٧,٨	٨,٠	٥,٥
أسعار الفائدة	٪							
سعر الفائدة الحقيقي العالمي طويل الأجل[٢]	١,٢	-٠,٧	-٢,٥	-٥,٠	-١,٤	٠,٦	-٢,٠	١,٣
أرصدة الحساب الجاري	٪ من إجمالي الناتج المحلي							
الاقتصادات المتقدمة	-٠,٤	٠,٥	٠,٩	-٠,٤	٠,٢	٠,٣	٠,٢	٠,٤
اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية	٢,٢	٠,٣	٠,٩	١,٥	٠,٤	٠,٤	٠,٨	-٠,١
الدين الخارجي الكلي								
اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية	٢٧,١	٣٠,٣	٣١,٤	٢٩,٢	٢٩,٠	٢٨,٠	٢٩,٤	٢٦,٦
خدمة الدين								
اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية	٩,٤	١٠,٨	١٠,٦	١٠,٧	١٠,٤	٩,٧	١٠,٣	٩,٤

[١] تشير البيانات إلى تجارة السلع والخدمات.

[٢] متوسط أسعار الفائدة على السندات الحكومية لعشر سنوات (أو أقرب أجل استحقاق) مرجحا بوزن إجمالي الناتج المحلي لكندا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة.

آفاق الاقتصاد العالمي
موضوعات مختارة

أرشيف آفاق الاقتصاد العالمي

آفاق الاقتصاد العالمي: الآمال والواقع والمخاطر	إبريل ٢٠١٣
آفاق الاقتصاد العالمي: تحولات وتوترات	أكتوبر ٢٠١٣
آفاق الاقتصاد العالمي: التعافي يكتسب قوة، لكنه يظل متفاوتا	إبريل ٢٠١٤
آفاق الاقتصاد العالمي: تركات وغيوم وعدم يقين	أكتوبر ٢٠١٤
آفاق الاقتصاد العالمي: نمو غير متوازن — عوامل قصيرة الأجل وطويلة الأجل	إبريل ٢٠١٥
آفاق الاقتصاد العالمي: التكيف مع أسعار السلع الأولية المنخفضة	أكتوبر ٢٠١٥
آفاق الاقتصاد العالمي: بطء شديد لفترة بالغة الطول	إبريل ٢٠١٦
آفاق الاقتصاد العالمي: ضعف الطلب: الأعراض والعلاج	أكتوبر ٢٠١٦
آفاق الاقتصاد العالمي: هل يتزايد الزخم؟	إبريل ٢٠١٧
آفاق الاقتصاد العالمي: نحو تحقيق نمو قابل للاستمرار: تعاف في الأجل القريب وتحديات في الأجل البعيد	أكتوبر ٢٠١٧
آفاق الاقتصاد العالمي: انتعاش دوري وتغير هيكلي	إبريل ٢٠١٨
آفاق الاقتصاد العالمي: التحديات أمام النمو المطرد	أكتوبر ٢٠١٨
آفاق الاقتصاد العالمي: تباطؤ في النمو، وتعاف محفوف بالمخاطر	إبريل ٢٠١٩
آفاق الاقتصاد العالمي: تراجع التصنيع العالمي، وتصاعد الحواجز التجارية	أكتوبر ٢٠١٩
آفاق الاقتصاد العالمي: الإغلاق العام الكبير	إبريل ٢٠٢٠
آفاق الاقتصاد العالمي: رحلة صعود طويلة وشاقة	أكتوبر ٢٠٢٠
آفاق الاقتصاد العالمي: إدارة مسارات التعافي المتباعدة	إبريل ٢٠٢١
آفاق الاقتصاد العالمي: التعافي أثناء الجوائح	أكتوبر ٢٠٢١
آفاق الاقتصاد العالمي: الحرب تحدِث انتكاسة في التعافي العالمي	إبريل ٢٠٢٢
آفاق الاقتصاد العالمي: مجابهة أزمة تكلفة المعيشة	أكتوبر ٢٠٢٢
آفاق الاقتصاد العالمي: تعافٍ متأرجحٌ	إبريل ٢٠٢٣
آفاق الاقتصاد العالمي: اجتيازُ المسارات العالمية المتباعدة	أكتوبر ٢٠٢٣

أولا: المنهجية — التجميع وإعداد النماذج والتنبؤ

الميزانيات العمومية لمالية الدولة: أهمية الأصول غير المالية وقياسها	أكتوبر ٢٠١٤، الإطار ٣–٣
سيناريوهات التعريفة الجمركية	أكتوبر ٢٠١٦، إطار السيناريو ١
توقعات النمو العالمي في الأجل المتوسط	أكتوبر ٢٠١٦، الإطار ١–١
التنبؤات للنمو العالمي: فرضيات بشأن السياسات والأوضاع المالية وأسعار السلع الأولية	إبريل ٢٠١٩، الإطار ١–٢
المصدر الأساسي للتغيرات في أسعار السلع الرأسمالية: تحليل قائم على نموذج	إبريل ٢٠١٩، الإطار ٣–٣
تنبؤات النمو العالمي: افتراضات بشأن السياسات والأوضاع المالية وأسعار السلع الأولية	أكتوبر ٢٠١٩، الإطار ١–٣
تطورات السيناريوهات البديلة في مكافحة كوفيد–١٩	إبريل ٢٠٢٠، إطار السيناريو
سيناريوهات بديلة	أكتوبر ٢٠٢٠، إطار السيناريو ١
تعديل أوزان تعادل القوى الشرائية المستخدمة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي	أكتوبر ٢٠٢٠، الإطار ١–١
إطار السيناريو	إبريل ٢٠٢١
سيناريوهات التطورات المعاكسة	أكتوبر ٢٠٢١، إطار السيناريو
إطار السيناريو	إبريل ٢٠٢٢، إطار السيناريو

تقييم المخاطر بشأن توقعات السيناريو الأساسي في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي	أكتوبر ٢٠٢٢، الإطار ١–٣
تقييم المخاطر المحيطة بتوقعات السيناريو الأساسي في آفاق الاقتصاد العالمي	إبريل ٢٠٢٣، الإطار ١–٣
تقييم المخاطر المحيطة بتوقعات السيناريو الأساسي لآفاق الاقتصاد العالمي	أكتوبر ٢٠٢٣، الإطار ١–٢

ثانيا: استقصاءات تاريخية

ما تأثير فترات الركود؟	أكتوبر ٢٠١٥، الإطار ١–١
تشرذم أسواق السلع الأولية على مر التاريخ: كثير من الظلال الرمادية	أكتوبر ٢٠٢٣، الإطار ٣–٢

ثالثا: النمو الاقتصادي — المصادر والأنماط

انتشار تداعيات أجواء عدم اليقين التي تكتنف السياسات في الولايات المتحدة وأوروبا	إبريل ٢٠١٣، الفصل الثاني تقرير خاص حول التداعيات
اقتحام الحدود: هل يمكن للبلدان منخفضة الدخل الديناميكية في الجيل الحالي أن تنجح؟	إبريل ٢٠١٣، الفصل الرابع
ما أسباب التباطؤ في بلدان «بريكس»؟	أكتوبر ٢٠١٣، الإطار ١–٢
على إيقاع واحد؟ التداعيات والصدمات المشتركة ودور الروابط المالية والتجارية	أكتوبر ٢٠١٣، الفصل الثالث
تزامن الناتج في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان وفي بلدان القوقاز وآسيا الوسطى	أكتوبر ٢٠١٣، الإطار ٣–١
تداعيات التغيرات في السياسة النقدية الأمريكية	أكتوبر ٢٠١٣، الإطار ٣–٢
الادخار والنمو الاقتصادي	إبريل ٢٠١٤، الإطار ٣–١
في الطرف المتلقي؟ الأوضاع الخارجية والنمو في الأسواق الصاعدة قبل الأزمة المالية العالمية وأثنائها وبعد وقوعها	إبريل ٢٠١٤، الفصل الرابع
أثر الأوضاع الخارجية على النمو في اقتصادات الأسواق الصاعدة على المدى المتوسط	إبريل ٢٠١٤، الإطار ٤–١
أصول مراجعات تنبؤات صندوق النقد الدولي للنمو منذ عام ٢٠١١	أكتوبر ٢٠١٤، الإطار ١–٢
أهمية العوامل الأساسية المؤثرة على أسعار العائد الأمريكي لفهم التداعيات	أكتوبر ٢٠١٤، الفصل ٢، تقرير خاص حول التداعيات
هل الوقت الحالي مناسب لإعطاء دفعة للبنية التحتية؟ آثار الاستثمار العام على الاقتصاد الكلي	أكتوبر ٢٠١٤، الفصل ٣
الآثار الاقتصادية الكلية لزيادة الاستثمار العام في الاقتصادات النامية	أكتوبر ٢٠١٤، الإطار ٣–٤
إلى أين نتجه؟ منظورات حول الناتج الممكن	إبريل ٢٠١٥، الفصل ٣
التقدم بقوة: تقدير الناتج القابل للاستمرار	إبريل ٢٠١٥، الإطار ٣–١
التطورات والآفاق الاقتصادية الكلية في البلدان النامية منخفضة الدخل: دور العوامل الخارجية	إبريل ٢٠١٦، الإطار ١–٢
هل حان الوقت لدفعة على جانب العرض؟ الآثار الاقتصادية الكلية لإصلاحات سوق العمل والمنتجات في الاقتصادات المتقدمة	إبريل ٢٠١٦، الفصل الثالث
تدابير غير مسبوقة: النمو في اقتصادات السوق الصاعدة والاقتصادات النامية في بيئة خارجية معقدة	إبريل ٢٠١٧، الفصل الثاني
النمو في ظل التدفقات: شواهد مستمدة من بيانات الصناعات	إبريل ٢٠١٧، الإطار ٢–٢
نمو اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية: التفاوتات وتقارب مستويات الدخل خلال فترة التنبؤات	أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ١–٣
الوظائف في قطاع الصناعة التحويلية: انعكاساتها على الإنتاجية وعدم المساواة	إبريل ٢٠١٨، الفصل ٣
هل تتقاسم اقتصادات العالم المعولم مكاسب نمو الإنتاجية؟	إبريل ٢٠١٨، الفصل ٤
ديناميكيات النمو الممكن في الآونة الأخيرة	إبريل ٢٠١٨، الإطار ١–٣
آفاق النمو: الاقتصادات المتقدمة	أكتوبر ٢٠١٨، الإطار ١–٢
آفاق النمو: اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية	أكتوبر ٢٠١٨، الإطار ١–٣
تعافي الاقتصاد العالمي بعد مرور ١٠ سنوات على الانهيار المالي في عام ٢٠٠٨	أكتوبر ٢٠١٨، الفصل الثاني
الدورة الاقتصادية من منظور نظرية الجذب	أكتوبر ٢٠١٩، الإطار ١–٤
إعادة تحفيز النمو في الاقتصادات ذات الدخل المنخفض واقتصادات الأسواق الصاعدة: ما الدور الممكن للإصلاحات الهيكلية؟	أكتوبر ٢٠١٩، الفصل ٣

مواجهة حالات الركود المستقبلية في الاقتصادات المتقدمة: السياسات الدورية في حقبة أسعار الفائدة المنخفضة والدين المرتفع	إبريل ٢٠٢٠، الفصل ٢
الإغلاق العام الكبير: تحليل التداعيات الاقتصادية	أكتوبر ٢٠٢٠، الفصل ٢
نظرة عامة على مجموعة من الدراسات حول التداعيات الاقتصادية للإغلاق العام	أكتوبر ٢٠٢٠، الإطار ٢–١
نشاط الصناعة التحويلية العالمي — تعاف على شكل حرف V والانعكاسات على الآفاق العالمية	إبريل ٢٠٢١، الإطار ١–١
توابع جائحة كوفيد–١٩: احتمالات الضرر الاقتصادي على المدى المتوسط	إبريل ٢٠٢١، الفصل ٢
عاصفة مكتملة تضرب قطاع الفنادق والمطاعم	إبريل ٢٠٢١، الإطار ٢–١
البحث والابتكار: مكافحة الجائحة وتعزيز النمو طويل الأجل	أكتوبر ٢٠٢١، الفصل ٣
آفاق نمو معتمة: طريق أطول نحو تحقيق التقارب المرجو	أكتوبر ٢٠٢٣، الإطار ١–١
التأثيرات الاقتصادية غير المتكافئة لتشرذم أسواق السلع الأولية	أكتوبر ٢٠٢٣، الإطار ٣–٣

رابعا: التضخم والانكماش وأسواق السلع الأولية

استعراض الأوضاع في أسواق السلع الأولية	إبريل ٢٠١٣، الفصل الأول تقرير خاص
الوحش الذي لم يهاجِم: هل كُمِّم التضخم أم كان في غفوة مؤقتة؟	إبريل ٢٠١٣، الفصل الثالث
هل لا يزال استهداف التضخم ضروريا في ظل استواء منحنى فيليبس؟	إبريل ٢٠١٣، الإطار ٣–١
استعراض الأوضاع في أسواق السلع الأولية	أكتوبر ٢٠١٣، الفصل الأول تقرير خاص
طفرات الطاقة والحساب الجاري: تجارب قُطرية مقارنة	أكتوبر ٢٠١٣، الإطار ١– ت خ –١
محركات أسعار النفط وتضييق الفرق بين سعري خام برنت وغرب تكساس الوسيط	أكتوبر ٢٠١٣، الإطار ١– ت خ –٢
تثبيت توقعات التضخم عند قصور التضخم عن الهدف	إبريل ٢٠١٤، الإطار ١–٣
أسعار وتنبؤات السلع الأولية	إبريل ٢٠١٤، الفصل ١ تقرير خاص
تطورات وتنبؤات أسواق السلع الأولية، مع التركيز على الغاز الطبيعي في الاقتصاد العالمي	أكتوبر ٢٠١٤، الفصل ١، تقرير خاص
تطورات وتنبؤات أسواق السلع الأولية مع التركيز على الاستثمار في حقبة انخفاض أسعار النفط	إبريل ٢٠١٥، الفصل ١ تقرير خاص
انهيار أسعار النفط: العرض أم الطلب؟	إبريل ٢٠١٥، الإطار ١–١
تطورات وتنبؤات أسواق السلع الأولية مع التركيز على المعادن في الاقتصاد العالمي	أكتوبر ٢٠١٥، الفصل ١ تقرير خاص
منحنيات الحدود القصوى الجديدة لاستخراج المعادن: التحول من الشمال إلى الجنوب	أكتوبر ٢٠١٥، الفصل ١ تقرير خاص، الإطار ١– ت خ–١
إلى أين يتجه مصدرو السلع الأولية؟ نمو الناتج في أعقاب طفرة أسعار السلع الأولية	أكتوبر ٢٠١٥، الفصل ٢
مريض ألمت به وعكة بسيطة: طفرات السلع الأولية وظاهرة المرض الهولندي	أكتوبر ٢٠١٥، الإطار ٢–١
هل تُصاب اقتصادات البلدان المصدرة للسلع الأولية بفورة في النشاط أثناء طفرات السلع الأولية؟	أكتوبر ٢٠١٥، الإطار ٢–٤
تطورات وتنبؤات أسواق السلع الأولية مع التركيز على التحول في استخدام الطاقة في ظل انخفاض أسعار الوقود الأحفوري	إبريل ٢٠١٦، الفصل ١، تقرير خاص
انخفاض التضخم عالميا في عصر يشهد سياسة نقدية مقيدة	أكتوبر ٢٠١٦، الفصل ٣
تطورات وتنبؤات أسواق السلع الأولية، مع التركيز على الأمن الغذائي وأسواق الغذاء في الاقتصاد العالمي	أكتوبر ٢٠١٦، الفصل ١، تقرير خاص
ما مدى أهمية الأسعار العالمية بالنسبة لتضخم أسعار الغذاء؟	أكتوبر ٢٠١٦، الإطار ٣–٣
تطورات وتنبؤات أسواق السلع الأولية، مع التركيز على دور التكنولوجيا والمصادر غير التقليدية في سوق النفط العالمية	إبريل ٢٠١٧، الفصل ١، تقرير خاص
تطورات وتنبؤات أسواق السلع الأولية	أكتوبر ٢٠١٧، الفصل ١ تقرير خاص
تطورات وتنبؤات أسواق السلع الأولية	إبريل ٢٠١٨، الفصل ١ تقرير خاص

ما أسباب كبح التضخم الأساسي في الاقتصادات المتقدمة؟	إبريل ٢٠١٨، الإطار ١–٢
دور المعادن في اقتصاديات السيارات الكهربائية	إبريل ٢٠١٨، الإطار ١–ت خ–١
آفاق التضخم: المناطق والبلدان	أكتوبر ٢٠١٨، الإطار ١–٤
تطورات وتنبؤات أسواق السلع الأولية، مع التركيز على أحدث اتجاهات الطلب على الطاقة	أكتوبر ٢٠١٨، الفصل ١، تقرير خاص
عرض الطاقة المتجددة والطلب عليها	أكتوبر ٢٠١٨، الإطار ١–ت خ–١
تحديات السياسة النقدية في الأسواق الصاعدة في ظل عودة الأوضاع المالية العالمية إلى طبيعتها	أكتوبر ٢٠١٨، الفصل الثالث
ديناميكيات التضخم في مجموعة أوسع نطاقا من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية	أكتوبر ٢٠١٨، الإطار ٣–١
تطورات وتنبؤات أسواق السلع الأولية	إبريل ٢٠١٩، الفصل ١ تقرير خاص
التطورات والتنبؤات في أسواق السلع الأولية	أكتوبر ٢٠١٩، الفصل ١ تقرير خاص
تطورات وتنبؤات أسواق السلع الأولية	إبريل ٢٠٢٠، الفصل الأول، تقرير خاص
تطورات وتنبؤات أسواق السلع الأولية	أكتوبر ٢٠٢٠، الفصل ١، تقرير خاص
ما هي آخر المستجدات بشأن انبعاثات الكربون العالمية عام ٢٠١٩؟	أكتوبر ٢٠٢٠، الفصل ١، تقرير خاص، الإطار ١–ت خ–١
تطورات وتنبؤات أسواق السلع الأولية	إبريل ٢٠٢١، الفصل ١ تقرير خاص
أسعار المساكن وتضخم أسعار المستهلكين	أكتوبر ٢٠٢١، الإطار ١–١
تطورات وتنبؤات أسواق السلع الأولية	أكتوبر ٢٠٢١، الفصل ١ تقرير خاص
ذعر من التضخم	أكتوبر ٢٠٢١، الفصل ٢
التضخم الأساسي أثناء أزمة كوفيد–١٩	أكتوبر ٢٠٢١، الإطار ٢–٢
التطورات السوقية والتقدم المحرز نحو تقليص الاعتماد على الوقود الأحفوري	إبريل ٢٠٢٢، تقرير خاص
تحليل أخطاء تنبؤات التضخم في تقارير «آفاق الاقتصاد العالمي» الأخيرة	أكتوبر ٢٠٢٢، الإطار ١–١
القوة السوقية والتضخم أثناء جائحة كوفيد–١٩	أكتوبر ٢٠٢٢، الإطار ١–٢
تطورات أسواق السلع الأولية ومحركات تضخم أسعار الغذاء	أكتوبر ٢٠٢٢، تقرير خاص
تقرير خاص عن السلع الأولية: تطورات السوق وتأثير تراجع استخراج الوقود الأحفوري على الاقتصاد الكلي	إبريل ٢٠٢٣، الفصل ١ تقرير خاص
أسعار السلع الأولية والسياسة النقدية: تحليلات عالية التواتر	أكتوبر ٢٠٢٣، المرفق ١–١ على شبكة الإنترنت، تقرير خاص حول السلع الأولية
التوقعات التضخمية على مستوى الشركات، ودرجة الانتباه، وفعالية السياسة النقدية	أكتوبر ٢٠٢٣، الإطار ٢–١
دعم الطاقة، والتضخم، والتوقعات: تحليل عناصر تدابير منطقة اليورو	أكتوبر ٢٠٢٣، الإطار ٢–٣
التشرذم وأسواق السلع الأولية: مواطن الضعف والمخاطر	أكتوبر ٢٠٢٣، الفصل ٣
التوترات في تجارة السلع الأولية: أدلة من بيانات حركة الناقلات	أكتوبر ٢٠٢٣، الإطار ٣–١

خامسا: سياسة المالية العامة

التفاوت الكبير في السياسات	إبريل ٢٠١٣، الإطار ١–١
فرط أعباء الدين العام وأداء القطاع الخاص	إبريل ٢٠١٣، الإطار ١–٢
هل الوقت الحالي مناسب لإعطاء دفعة للبنية التحتية؟ آثار الاستثمار العام على الاقتصاد الكلي	أكتوبر ٢٠١٤، الفصل ٣
تحسين كفاءة الاستثمار العام	أكتوبر ٢٠١٤، الإطار ٣–٢
الآثار الاقتصادية الكلية لزيادة الاستثمار العام في الاقتصادات النامية	أكتوبر ٢٠١٤، الإطار ٣–٤
مؤسسات المالية العامة وقواعد المالية العامة والاستثمار العام	أكتوبر ٢٠١٤، الإطار ٣–٥
طفرات السلع الأولية والاستثمار العام	أكتوبر ٢٠١٥، الإطار ٢–٢
آثار سياسة المالية العامة العابرة للحدود: هل لا تزال مؤثرة؟	أكتوبر ٢٠١٧، الفصل ٤

تأثير تداعيات صدمات الإنفاق الحكومي في الولايات المتحدة على المراكز الخارجية	أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ٤–١
تأثير التغيرات في سياسة ضريبة الشركات على الاقتصاد الكلي	إبريل ٢٠١٨، الإطار ١–٥
السياسات الموضعية: إعادة النظر في سياسات المالية العامة لمعالجة عدم المساواة داخل البلدان	أكتوبر ٢٠١٩، الإطار ٢–٤
النزول إلى أرض الواقع: كيف نعالج تصاعد الدين العام	إبريل ٢٠٢٣، الفصل ٣
إصلاحات الأسواق لتعزيز النمو واستمرارية القدرة على تحمل الدين	إبريل ٢٠٢٣، الإطار ٣–١
عدم الحصافة المالية وتوقعات التضخم: دور أطر السياسة النقدية	أكتوبر ٢٠٢٣، الإطار ٢–٢

سادسا: السياسة النقدية والأسواق المالية وتدفق الأموال

التفاوت الكبير في السياسات	إبريل ٢٠١٣، الإطار ١–١
حديث الإلغاء التدريجي: ما المتوقع عندما تشدد الولايات المتحدة سياستها النقدية	أكتوبر ٢٠١٣، الإطار ١–١
عرض الائتمان والنمو الاقتصادي	إبريل ٢٠١٤، الإطار ١–١
هل ينبغي على الاقتصادات المتقدمة أن تقلق بشأن صدمات النمو في اقتصادات الأسواق الصاعدة؟	إبريل ٢٠١٤، الفصل الثاني
	تقرير خاص حول التداعيات
منظورات لأسعار الفائدة الحقيقية العالمية	إبريل ٢٠١٤، الفصل الثالث
مستجدات أسواق المساكن في أنحاء العالم	أكتوبر ٢٠١٤، الإطار ١–١
السياسة النقدية الأمريكية والتدفقات الرأسمالية إلى الأسواق الصاعدة	إبريل ٢٠١٦، الإطار ٢–٢
منهج شفاف لإدارة المخاطر على مستوى السياسة النقدية	أكتوبر ٢٠١٦، الإطار ٣–٥
هل تستمر انتعاشة التدفقات الرأسمالية الوافدة إلى الأسواق الصاعدة؟	أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ١–٢
تأثير إصلاحات القطاع المالي على وتيرة التعافي	أكتوبر ٢٠١٨، الإطار ٢–٣
الإفصاح الواضح من البنك المركزي ودرجة ثبات التوقعات التضخمية	أكتوبر ٢٠١٨، الإطار ٣–٢
هل يمكن تنشيط الاقتصاد من خلال أسعار الفائدة الأساسية السالبة؟	إبريل ٢٠٢٠، الإطار ٢–١
تخفيف الصدمات المالية العالمية في الأسواق الصاعدة: هل يمكن أن يكون التنظيم الاحترازي الكلي عاملا مساعدا؟	إبريل ٢٠٢٠، الفصل ٣
السياسات الاحترازية الكلية والائتمان — تحليل شمولي للنتائج التجريبية	إبريل ٢٠٢٠، الإطار ٣–١
هل يتم تعديل التنظيم الاحترازي الكلي في الأسواق الصاعدة استجابة للصدمات المالية العالمية؟	إبريل ٢٠٢٠، الإطار ٣–٢
سرعات متباينة: تداعيات السياسة النقدية أثناء التعافي من جائحة كوفيد–١٩	إبريل ٢٠٢١، الفصل ٤
برامج شراء الأصول في الأسواق الصاعدة: أسبابها المنطقية وفعاليتها	إبريل ٢٠٢١، الإطار ٤–١
التوسع النقدي ومخاطر التضخم	أكتوبر ٢٠٢١، الإطار ١–٣
ردود أفعال السياسات والتوقعات خلال نوبات تسارع التضخم	أكتوبر ٢٠٢١، الإطار٢–٣
محددات أسعار الفائدة المحايدة وحالة من عدم اليقين بشأن الآفاق المتوقعة	إبريل ٢٠٢٢، الإطار ١–٢
دين القطاع الخاص والتعافي العالمي	إبريل ٢٠٢٢، الفصل ٢
ارتفاع مديونية الأسر، وتخمة المدخرات العالمية للأغنياء وسعر الفائدة الطبيعي	إبريل ٢٠٢٢، الإطار ٢–٢
أسعار المساكن: حالة من الفتور	إبريل ٢٠٢٣، الإطار ١–١
السياسة النقدية: سرعة انتقال آثارها والتباين وعدم التجانس	إبريل ٢٠٢٣، الإطار ١–٢
سعر الفائدة الطبيعي: القوى المحركة والانعكاسات على السياسات	إبريل ٢٠٢٣، الفصل ٢
أثر انتقال التداعيات إلى اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية	إبريل ٢٠٢٣، الإطار ٢–٣
التفاعلات النقدية والمالية	إبريل ٢٠٢٣، الإطار ٣–٢
إدارة التوقعات: التضخم والسياسة النقدية	أكتوبر ٢٠٢٣، الفصل ٢

سابعا: قضايا سوق العمل والفقر وعدم المساواة

إصلاح نظم التفاوض الجماعي بهدف زيادة معدلات توظيف العمالة والحفاظ على استقرارها	إبريل ٢٠١٦، الإطار ٣–٢
فهم الاتجاه العام التنازلي في أنصبة العمالة من الدخل	إبريل ٢٠١٧، الفصل ٣
نسب المشاركة في القوة العاملة في الاقتصادات المتقدمة	أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ١–١
ديناميكية الأجور الأخيرة في الاقتصادات المتقدمة: المحركات والانعكاسات	أكتوبر ٢٠١٧، الفصل ٢

ديناميكيات سوق العمل حسب مستوى المهارات	أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ٢–١
الجمود في عقود العمل والأجور الاسمية في أوروبا: أدلة على مستوى الشركات	أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ٢–٢
تصحيح الأجور والوظائف بعد الأزمة المالية العالمية: أدلة على مستوى الشركات	أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ٢–٣
المشاركة في سوق العمل في الاقتصادات المتقدمة: الدوافع والآفاق المتوقعة	إبريل ٢٠١٨، الفصل ٢
مشاركة الشباب في سوق العمل في الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية مقابل الاقتصادات المتقدمة	إبريل ٢٠١٨، الإطار ٢–١
هل تنذر الغيوم بعاصفة في المستقبل؟ الهجرة ومعدلات المشاركة في سوق العمل	إبريل ٢٠١٨، الإطار ٢–٤
هل تحصل الوظائف في الصناعة التحويلية على أجور أفضل؟ أدلة على مستوى العامل من البرازيل	إبريل ٢٠١٨، الإطار ٣–٣
الأزمة المالية العالمية والهجرة ومعدلات الخصوبة	أكتوبر ٢٠١٨، الإطار ٢–١
تأثير الأتمتة على مستويات توظيف العمالة عقب الأزمة المالية العالمية: دراسة حالة الروبوتات الصناعية	أكتوبر ٢٠١٨، الإطار ٢–٢
ديناميكية سوق العمل في مجموعة مختارة من الاقتصادات المتقدمة	إبريل ٢٠١٩، الإطار ١–١
هل يوجد عالمان منفصلان؟ الفروق الإقليمية داخل البلد الواحد	إبريل ٢٠١٩، الإطار ١–٣
أهو تقارب أم تباعد أكبر؟ التفاوتات والتكيف بين أقاليم البلد الواحد في الاقتصادات المتقدمة	أكتوبر ٢٠١٩، الفصل ٢
تغير المناخ وأوجه التفاوت الإقليمية	أكتوبر ٢٠١٩، الإطار ٢–٢
آثار الهجرة العالمية على الاقتصاد الكلي	إبريل ٢٠٢٠، الفصل ٤
الهجرة: آثارها على سوق العمل ودور الأتمتة	إبريل ٢٠٢٠، الإطار ٤–١
الشمول في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية وأثر جائحة كوفيد–١٩	أكتوبر ٢٠٢٠، الإطار ١–٢
حالات الركود والتعافي في أسواق العمل: أنماط وسياسات واستجابات لصدمة كوفيد–١٩	إبريل ٢٠٢١، الفصل ٣
الوظائف والاقتصاد الأخضر	أكتوبر ٢٠٢١، الإطار ١–٢
معضلة تشديد أسواق العمل – أمثلة من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة	إبريل ٢٠٢٢، الإطار ١–١
عدم المساواة واستدامة الدين العام	إبريل ٢٠٢٢، الإطار ٢–١
سوق عمل أكثر خضرة: التوظيف والسياسات والتحول الاقتصادي	إبريل ٢٠٢٢، الفصل ٣
جغرافية الوظائف كثيفة الخُضرة والوظائف كثيفة التلوث: أدلة من الولايات المتحدة	إبريل ٢٠٢٢، الإطار ٣–١
هل ستصبح سوق العمل أكثر اخضرارا بعد كوفيد؟	إبريل ٢٠٢٢، الإطار ٣–٢
ديناميكيات الأجور عقب كوفيد–١٩ ومخاطر دوامة الأجور والأسعار	أكتوبر ٢٠٢٢، الفصل ٢
انتقال التأثير من الأجور إلى الأسعار: تقديرات مستمَدة من الولايات المتحدة	أكتوبر ٢٠٢٢، الإطار ٢–١

ثامنا: قضايا أسعار الصرف

نظم سعر الصرف والتعرض للأزمات في الأسواق الصاعدة	إبريل ٢٠١٤، الإطار ١–٤
أسعار الصرف وتدفقات التجارة: صلة مقطوعة؟	أكتوبر ٢٠١٥،الفصل ٣
العلاقة بين أسعار الصرف والتجارة المرتبطة بسلاسل القيمة العالمية	أكتوبر ٢٠١٥، الإطار ٣–١
قياس أسعار الصرف الفعلية الحقيقية والقدرات التنافسية: دور سلاسل القيمة العالمية	أكتوبر ٢٠١٥، الإطار ٣–٢
نسب المشاركة في القوة العاملة في الاقتصادات المتقدمة	أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ١–١
ديناميكية الأجور الأخيرة في الاقتصادات المتقدمة: المحركات والانعكاسات	أكتوبر ٢٠١٧، الفصل ٢
ديناميكيات سوق العمل حسب مستوى المهارات	أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ٢–١
الجمود في عقود العمل والأجور الاسمية في أوروبا: أدلة على مستوى الشركات	أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ٢–٢
تصحيح الأجور والوظائف بعد الأزمة المالية العالمية: أدلة على مستوى الشركات	أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ٢–٣

تاسعا: المدفوعات الخارجية والتجارة وتحركات رأس المال والديون الأجنبية

تطور عجز الحساب الجاري في منطقة اليورو	إبريل ٢٠١٣، الإطار ١–٣
إعادة التوازن الخارجي في منطقة اليورو	أكتوبر ٢٠١٣، الإطار ١–٣
السالب والموجب في إدارة التدفقات الرأسمالية: تحقيق التوازن بين التدفقات الرأسمالية الداخلة والخارجة	أكتوبر ٢٠١٣، الفصل الرابع

محاكاة أثر التعرض للمخاطر الناتجة عن ظروف أسواق رأس المال الدولية	أكتوبر ٢٠١٣، الإطار ٤–١
طفرة الغاز الصخري في الولايات المتحدة وانعكاساتها على التجارة	أكتوبر ٢٠١٤، الإطار ١–ت خ–١
هل وصلت الاختلالات العالمية إلى نقطة تحول؟	أكتوبر ٢٠١٤، الفصل ٤
تحويل الاتجاه: تصحيح المراكز الخارجية في عام ١٩٨٦	أكتوبر ٢٠١٤، الإطار ٤–١
قصة تصحيحين: شرق آسيا ومنطقة اليورو	أكتوبر ٢٠١٤، الإطار ٤–٢
فهم دور العوامل الدورية والهيكلية في تباطؤ التجارة العالمية	إبريل ٢٠١٥، الإطار ١–٢
الاقتصادات الصغيرة، والعجز الكبير في الحساب الجاري	أكتوبر ٢٠١٥، الإطار ١–٢
التدفقات الرأسمالية والتعميق المالي في الاقتصادات النامية	أكتوبر ٢٠١٥، الإطار ١–٣
تحليل مكونات التباطؤ في التجارة العالمية	إبريل ٢٠١٦، الاطار ١–١
فهم تباطؤ التدفقات الرأسمالية إلى الأسواق الصاعدة	إبريل ٢٠١٦، الفصل الثاني
التدفقات الرأسمالية إلى البلدان النامية منخفضة الدخل	إبريل ٢٠١٦، الإطار ٢–١
مكاسب الإنتاجية المحتملة نتيجة زيادة تحرير التجارة والاستثمارات الأجنبية المباشرة	إبريل ٢٠١٦، الإطار ٣–٣
التجارة العالمية: ماذا وراء التباطؤ؟	أكتوبر ٢٠١٦، الفصل الثاني
تطور التكامل التجاري لاقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية مع الطلب النهائي للصين	إبريل ٢٠١٧، الإطار ٢–٣
التحولات في توزيع رأس المال على مستوى العالم: الانعكاسات بالنسبة لاقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية	إبريل ٢٠١٧، الإطار ٢–٤
التصحيحات الاقتصادية الكلية في اقتصادات الأسواق الصاعدة المصدرة للسلع الأولية	أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ١–٤
تحويلات المغتربين وتمهيد الاستهلاك	أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ١–٥
منهج متعدد الأبعاد في مؤشرات سياسة التجارة	إبريل ٢٠١٨، الإطار ١–٦
صعود التجارة في الخدمات	إبريل ٢٠١٨، الإطار ٣–٢
دور المساعدات الأجنبية في تحسين الإنتاجية في البلدان النامية منخفضة الدخل	إبريل ٢٠١٨، الإطار ٤–٣
الاضطرابات التجارية العالمية	أكتوبر ٢٠١٨، إطار السيناريو ١
أسعار السلع الرأسمالية: هل الدافع للاستثمار معرض للخطر؟	إبريل ٢٠١٩، الفصل ٣
الأدلة المستخلصة من البيانات الضخمة: أسعار السلع الرأسمالية عبر البلدان	إبريل ٢٠١٩، الإطار ٣–٢
الاستثمار والتعريفات الجمركية على السلع الرأسمالية: أدلة على مستوى الشركات من كولومبيا	إبريل ٢٠١٩، الإطار ٣–٤
دوافع التجارة الثنائية والتداعيات الجمركية	إبريل ٢٠١٩، الفصل ٤
التجارة الإجمالية مقابل التجارة في القيمة المضافة	إبريل ٢٠١٩، الإطار ٤–١
موازين التجارة الثنائية والإجمالية	إبريل ٢٠١٩، الإطار ٤–٢
فهم تصحيحات العجز التجاري — هل للتجارة الثنائية دور خاص في هذا الصدد؟	إبريل ٢٠١٩، الإطار ٤–٣
الآثار الكلية والجزئية العالمية لنزاع تجاري بين الولايات المتحدة والصين — أفكار مستخلصة من ثلاثة نماذج	إبريل ٢٠١٩، الإطار ٤–٤
خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي بدون اتفاق	إبريل ٢٠١٩، إطار السيناريو ١–١
انعكاسات نقل جزء من إنتاج الاقتصادات المتقدمة من الخارج إلى الداخل	أكتوبر ٢٠١٩، إطار السيناريو ١–١
التوترات التجارية – سيناريو يتضمن آخر المستجدات	أكتوبر ٢٠١٩، إطار السيناريو ١–٢
تراجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة العالمية في عام ٢٠١٨	أكتوبر ٢٠١٩، الإطار ١–٢
التجارة وسلاسل القيمة العالمية أثناء الجائحة	إبريل ٢٠٢٢، الفصل ٤
آثار انقطاعات سلاسل الإمداد العالمية أثناء الجائحة	إبريل ٢٠٢٢، الإطار ٤–١
تأثير الإغلاق العام على التجارة: أدلة مستمدة من بيانات الشحن	إبريل ٢٠٢٢، الإطار ٤–٢
تكيف التجارة على مستوى الشركات مع جائحة كوفيد–١٩ في فرنسا	إبريل ٢٠٢٢، الإطار ٤–٣
التشتت الاقتصادي الجغرافي وسعر الفائدة الطبيعي	إبريل ٢٠٢٣، الإطار ٢–٢
التشتت الجغرافي–الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر	إبريل ٢٠٢٣، الفصل ٤
تصاعد التوترات التجارية	إبريل ٢٠٢٣، الإطار ٤–١
انكشاف الميزانيات العمومية لمخاطر التشتت	إبريل ٢٠٢٣، الإطار ٤–٢
التوترات الجغرافية–السياسية، وسلاسل الإمداد، والتجارة	إبريل ٢٠٢٣، الإطار ٤–٣

عاشرا: قضايا إقليمية

تطور عجز الحساب الجاري في منطقة اليورو	إبريل ٢٠١٣، الإطار ١–٣
هل لا يزال الارتباط قائما؟ اتجاهات المشاركة في سوق العمل في المناطق الأوروبية	إبريل ٢٠١٨، الإطار ٢–٣

حادي عشر: التحليلات ذات الخصوصية القُطرية

سياسات آبينوميكس: مخاطر قائمة عقب نجاح مبكر؟	أكتوبر ٢٠١٣، الإطار ١–٤
هل نمط الإنفاق في الصين يتحول (بعيدا عن السلع الأولية)؟	إبريل ٢٠١٤، الإطار ١–٢
الاستثمار العام في اليابان أثناء العقد المفقود	أكتوبر ٢٠١٤، الإطار ٣–١
الصادرات اليابانية: ما العائق؟	أكتوبر ٢٠١٥، الإطار ٣–٣
تجربة الانكماش في اليابان	أكتوبر ٢٠١٦، الإطار ٣–٢
هل هو تسريح دائم؟ المشاركة في سوق العمل في الولايات المتحدة والمناطق الحضرية	إبريل ٢٠١٨، الإطار ٢–٢
الهجرة والأجور في ألمانيا	إبريل ٢٠٢٠، الإطار ٤–٢
تأثير الهجرة من فنزويلا على أمريكا اللاتينية والكاريبي	إبريل ٢٠٢٠، الإطار ٤–٣
انتقال التأثير من الأجور إلى الأسعار: تقديرات مستمَدة من الولايات المتحدة	أكتوبر ٢٠٢٢، الإطار ٢–١
الاقتصاد السياسي لتسعير الكربون – تجارب من جنوب إفريقيا والسويد وأوروغواي	أكتوبر ٢٠٢٢، الإطار ٣–٢

ثاني عشر: قضايا تتعلق بتغير المناخ

آثار صدمات الأحوال الجوية على النشاط الاقتصادي: كيف يمكن أن تواكبها البلدان منخفضة الدخل؟	أكتوبر ٢٠١٧، الفصل ٣
تأثير الأعاصير الاستوائية على النمو	أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ٣–١
دور السياسات في مواجهة صدمات الأحوال الجوية: تحليل قائم على استخدام النماذج	أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ٣–٢
استراتيجيات التصدي لصدمات الأحوال الجوية وتغير المناخ: دراسات حالة مختارة	أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ٣–٣
التصدي لصدمات الأحوال الجوية: دور الأسواق المالية	أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ٣–٤
التطورات التاريخية للمناخ والتنمية الاقتصادية وتوزيع الدخل العالمي	أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ٣–٥
تخفيف آثار تغير المناخ	أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ٣–٦
سعر التكنولوجيا المصنعة لتوليد الطاقة منخفضة الكربون	إبريل ٢٠١٩، الإطار ٣–١
آخر التطورات بشأن انبعاثات الكربون العالمية	أكتوبر ٢٠١٩، الإطار ١–ت خ–١
تخفيف تغير المناخ – الاستراتيجيات المراعية للنمو والتوزيع	أكتوبر ٢٠٢٠، الفصل ٣
المصطلحات	أكتوبر ٢٠٢٠، الإطار ٣–١
نظرة عن قرب على قطاع الكهرباء – الخطوة الأولى تجاه الحد من الانبعاثات الكربونية	أكتوبر ٢٠٢٠، الإطار ٣–٢
من هي الفئات الأكثر تضررا من تغير المناخ؟ دراسة حالة عن الكوارث الطبيعية	إبريل ٢٠٢١، الإطار ١–٢
الوظائف والاقتصاد الأخضر	أكتوبر ٢٠٢١، الإطار ١–٢
التكنولوجيا النظيفة ودور البحث العلمي الأساسي	أكتوبر ٢٠٢١، الإطار ٣–٢
تطورات وتنبؤات أسواق السلع الأولية	أكتوبر ٢٠٢١، الفصل ١
	تقرير خاص
سوق عمل أكثر خضرة: التوظيف والسياسات والتحول الاقتصادي	إبريل ٢٠٢٢، الفصل ٣
جغرافية الوظائف كثيفة الخُضرة والوظائف كثيفة التلوث: أدلة من الولايات المتحدة	إبريل ٢٠٢٢، الإطار ٣–١
هل ستصبح سوق العمل أكثر اخضرارا بعد كوفيد؟	إبريل ٢٠٢٢، الإطار ٣–٢
التأثير الاقتصادي الكلي قصير المدى لسياسات التخلص من الكربون	أكتوبر ٢٠٢٢، الفصل ٣
انعكاسات تسعير الكربون على المدى القريب – نظرة عامة على الدراسات ذات الصلة	أكتوبر ٢٠٢٢، الإطار ٣–١
الاقتصاد السياسي لتسعير الكربون – تجارب من جنوب إفريقيا والسويد وأوروغواي	أكتوبر ٢٠٢٢، الإطار ٣–٢
خفض الكربون في قطاع الكهرباء مع إدارة انقطاعات مصادر الطاقة المتجددة	أكتوبر ٢٠٢٢، الإطار ٣–٣
سعر الفائدة الطبيعي والتحول الأخضر	إبريل ٢٠٢٣، الإطار ٢–١

ثالث عشر: موضوعات خاصة

اجتياز مراحل بقدر ضئيل من المساعدة من طفرة السلع: هل الإيرادات غير المتوقعة من السلع الأولية تعجل وتيرة التنمية البشرية؟	أكتوبر ٢٠١٥، الإطار ٢–٣
كسر حالة الجمود: تحديد الدوافع الاقتصادية السياسية وراء الإصلاحات الهيكلية	إبريل ٢٠١٦، الإطار ٣–١
هل يمكن لموجات الإصلاح تغيير الوضع الحالي؟ بعض دراسات الحالة باستخدام طريقة المقارنة المصطنعة	إبريل ٢٠١٦، الإطار ٣–٤
إقبال عالمي على تملك الأراضي	أكتوبر ٢٠١٦، الإطار ١–ت خ–١
الصراعات والنمو والهجرة	إبريل ٢٠١٧، الإطار ١–١
معالجة المصاعب في قياس النشاط الاقتصادي الآيرلندي	إبريل ٢٠١٧، الإطار ١–٢
اتجاهات نصيب الفرد من الدخل في فرادى البلدان: البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا	إبريل ٢٠١٧، الإطار ٢–١
التقدم التكنولوجي وأنصبة العمالة: نظرة عامة تاريخية	إبريل ٢٠١٧، الإطار ٣–١
مرونة الإحلال بين رأس المال والعمالة: المفهوم والتقدير	إبريل ٢٠١٧، الإطار ٣–٢
المهام الروتينية والتشغيل الآلي والتخلخل الاقتصادي حول العالم	إبريل ٢٠١٧، الإطار ٣–٣
تعديل نصيب العمالة من الدخل	إبريل ٢٠١٧، الإطار ٣–٤
الهواتف الذكية والتجارة العالمية	إبريل ٢٠١٨، الإطار ١–١
هل تأثرت إحصاءات الإنتاجية بخطأ في قياس الاقتصاد الرقمي؟	إبريل ٢٠١٨، الإطار ١–٤
تغير محتوى الخدمات في السلع المصنعة	إبريل ٢٠١٨، الإطار ٣–١
بيانات براءات الاختراع والمفاهيم ذات الصلة	إبريل ٢٠١٨، الإطار ٤–١
تعهيد الأنشطة الابتكارية للبلدان المتقدمة تكنولوجيا وانتقال المعرفة	إبريل ٢٠١٨، الإطار ٤–٢
العلاقة بين المنافسة والتركز والابتكار	إبريل ٢٠١٨، الإطار ٤–٤
زيادة القوة السوقية	أكتوبر ٢٠١٨، الإطار ١–١
تراجعات حادة في إجمالي الناتج المحلي: بعض الحقائق المبسطة	أكتوبر ٢٠١٨، الإطار ١–٥
التنبؤ بحالات الركود والتباطؤ — مهمة صعبة	أكتوبر ٢٠١٨، الإطار ١–٦
صعود القوة السوقية للشركات وآثاره الاقتصادية الكلية	إبريل ٢٠١٩، الفصل ٢
الحركة المتزامنة بين تركز الصناعات وادخار الشركات	إبريل ٢٠١٩، الإطار ٢–١
أثر عمليات الدمج والاستحواذ على القوة السوقية	إبريل ٢٠١٩، الإطار ٢–٢
صناعة السيارات العالمية – التطورات الأخيرة والانعكاسات على الآفاق العالمية	أكتوبر ٢٠١٩، الإطار ١–١
قياس النشاط الاقتصادي والرفاهية في الأقاليم دون المركزية	أكتوبر ٢٠١٩، الإطار ٢–١
الآثار الدائمة للصدمات المحلية: حالة إغلاق مصانع السيارات	أكتوبر ٢٠١٩، الإطار ٢–٣
الآثار السياسية للإصلاحات الهيكلية	أكتوبر ٢٠١٩، الإطار ٣–١
تأثير الأزمات على الإصلاحات الهيكلية	أكتوبر ٢٠١٩، الإطار ٣–٢
استمرارية ومحددات العنصر المشترك في الفروق بين أسعار الفائدة ومعدلات النمو في الاقتصادات المتقدمة	إبريل ٢٠٢٠، الإطار ٢–٢
الاضطرابات الاجتماعية خلال جائحة كوفيد–١٩	أكتوبر ٢٠٢٠، الإطار ١–٤
دور تكنولوجيا المعلومات خلال جائحة كوفيد–١٩: شواهد مستمدة من تجربة الولايات المتحدة	أكتوبر ٢٠٢٠، الإطار ٢–٢
خسائر التعليم أثناء الجائحة ودور البنية التحتية	إبريل ٢٠٢١، الإطار ٢–٢
انعدام الأمن الغذائي والدورة الاقتصادية	إبريل ٢٠٢١، الفصل ١، المرفق ١–ت خ–١
انعدام الأمن الغذائي والأسعار أثناء كوفيد–١٩	أكتوبر ٢٠٢١، الإطار ٢–١
لقاحات «الحمض النووي الريبي المرسال» (mRNA) ودور البحث العلمي الأساسي	أكتوبر ٢٠٢١، الإطار ٣–١
الملكية الفكرية والمنافسة والابتكار	أكتوبر ٢٠٢١، الإطار ٣–٣

مناقشة المجلس التنفيذي للآفاق المتوقعة سبتمبر ٢٠٢٣

أدلى رئيس المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي بالتعليقات التالية في ختام مناقشة المجلس لتقرير «الراصد المالي» و«تقرير الاستقرار المالي العالمي» وتقرير «آفاق الاقتصاد العالمي» في ٢٦ سبتمبر ٢٠٢٣.

اتفق المديرون التنفيذيون بوجه عام مع تقييم الخبراء لآفاق الاقتصاد العالمي والمخاطر وأولويات السياسات. ورحب المديرون باستمرار الصلابة الاقتصادية العالمية، ولا سيما في بعض الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة، غير أنهم أقروا بأن تباعد آفاق النمو عبر مناطق العالم المختلفة يفرض تحديا أمام العودة إلى الاتجاهات العامة للناتج التي كانت سائدة قبل الجائحة. ففي حالة كثير من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، أدى فقدان الزخم إلى تقليص الآفاق المحتملة أمام تقارب الدخل. وأقر المديرون بأن تشديد السياسات النقدية، وهو ضروري لمكافحة التضخم، وسحب الدعم المقدم من سياسة المالية العامة لمعالجة الديون العالمية المتصاعدة ودعم جهود إبطاء معدل التضخم يشكلان كذلك تيارات معاكسة للنمو على المدى القصير. واتفق معظم المديرين على أن تزايد التشرذم الجغرافي–الاقتصادي يؤثر سلبا كذلك على التعافي كما رحبوا بتحليل الصندوق لتكاليف التشرذم. وأكد عدد قليل من المديرين أن تنويع سلاسل الإمداد مهم لبناء الصلابة. وبوجه أعم، شدد عدد من المديرين على أهمية التوازن في تواصل الصندوق بشأن التشرذم الجغرافي–الاقتصادي. واتفق المديرون عموما على أن إنهاء حرب روسيا على أوكرانيا يظل هو الإجراء الوحيد الذي يحقق أقوى أثر لتحسين الآفاق العالمية.

واتفق المديرون عموما على أن المخاطر المحيطة بالآفاق أكثر توازنا مقارنة بما كانت عليه في إبريل ٢٠٢٣، لكنها تظل مائلة نحو التطورات السلبية. وبينما الضغط الحاد الذي شهده الجهاز المصرفي في شهر مارس هذا العام قد انحسر، وذلك في جانب منه نتيجة للإجراء السريع الذي اتُخِذَ في كل من سويسرا والولايات المتحدة، أشاروا بوجه عام إلى أن المخاطر على الاستقرار المالي لا تزال مرتفعة. وأكد المديرون بصفة خاصة أن استمرار التضخم الأساسي العالمي يمكن أن يبرر ارتفاع أسعار الفائدة الأساسية لفترة أطول، وهو ما يمكن أن يؤدي بدوره إلى تصحيح الأوضاع في الأسواق المالية وتقلب التدفقات الرأسمالية. وأعربوا كذلك عن رأيهم أن تقلب أسعار السلع الأولية قد يزداد نتيجة للصدمات المناخية والجغرافية–السياسية. وأشار معظم المديرين إلى المخاطر من استمرار تدهور أوضاع قطاع العقارات في الصين ورحبوا، في هذا الصدد، بالإجراءات التي اتخذتها السلطات مؤخرا على صعيد السياسات. وألقى المديرون الضوء كذلك على مخاطر استمرار حالة المديونية الحرجة في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية شديدة الاعتماد على الاقتراض الخارجي وأشاروا بوجه عام إلى أن وجود مجموعة ضعيفة من البنوك في بعض الاقتصادات الكبرى هو أيضا يشكل مخاطر. وشدد المديرون على أن حدوث حالة من الضيق المفاجئ للأوضاع المالية يمكن أن يطلق حلقات من التأثيرات المرتدة السلبية وأن يضع صلابة النظام المالي العالمي على المحك مرة أخرى.

وذكر المديرون أن التضخم الأساسي العالمي لا يزال مستمرا ولا يتراجع إلا ببطء، وشددوا على أن موقف السياسة النقدية ينبغي أن يظل متشددا، وأن يتناسب مع ظروف كل بلد، حتى يتراجع التضخم إلى مستواه المستهدف بشكل مستدام. ودعوا إلى الوضوح والشفافية في التواصل لتجنب انفلات التوقعات التضخمية عن الركيزة المستهدفة. وأشار المديرون كذلك إلى أن السياسات التي تهدف إلى تشجيع المشاركة في سوق العمل يمكن أن تساعد على الحد من نقص المعروض في سوق العمل في كثير من الاقتصادات المتقدمة، وهو ما من شأنه أن يدعم تباطؤ معدل التضخم.

وأقر المديرون بأن سرعة الوتيرة في تشديد السياسة النقدية يزيد الضغوط على القطاع المالي، وهو ما يقتضي المراقبة الدقيقة للمخاطر، وتحسين تقييم المخاطر وتعزيز الرقابة، وسد الفجوات في الرقابة على القطاع المالي غير المصرفي. ودعوا إلى إجراء تقييم لمدى الاتساق في تطبيق المعايير الدولية للتنظيم المصرفي أثناء فترات الضغوط المالية مؤخرا. وإذا أشار المديرون إلى مواطن الضعف في قطاع العقارات التجارية لبعض البلدان، دعوا إلى مواصلة توخي اليقظة ومراقبته عن كثب.

وأكد المديرون الحاجة إلى تشديد سياسات المالية العامة بالتدريج مع استمرار ارتفاع معدلات العجز والدين. وأعربوا عن رأيهم أن تشديد موقف المالية العامة يمكن أن يخفض التضخم من خلال تخفيض الطلب الكلي وتعزيز المصداقية الكلية لاستراتيجيات إبطاء التضخم، وإن كانت البنوك

المركزية هي المسؤول الأول عن استعادة استقرار الأسعار. وأوصى المديرون بتعبئة الإيرادات من خلال بناء القدرات في مجال الضرائب وتحقيق مكاسب الكفاءة في الإنفاق للمساعدة على استعادة بعض الحيز المالي، مع ضمان اتخاذ تدابير موجهة لحماية أضعف الفئات. وأشاروا كذلك إلى أن الأمر في بعض البلدان التي تواجه حالة مديونية حرجة قد يقتضي إعادة هيكلة الديون على نحو استباقي ومنظم، مؤكدين أهمية التعاون متعدد الأطراف في هذا الصدد.

وأعرب المديرون عن قلقهم إزاء تراجع الاحتمالات المتوقعة للنمو على المدى المتوسط. وشددوا في هذا السياق على أهمية تسهيل الاستثمار والإصلاحات الموجهة التي يتحدد تسلسلها بحرص على جانب العرض، وهو ما يمكن أن يعزز نمو الإنتاجية برغم ضيق حيز السياسات ويساعد على تخفيف الضغوط التضخمية.

ودعا المديرون إلى تعجيل وتيرة جهود خفض انبعاثات الكربون، مشيرين إلى أن مزيج السياسات يتعين أن يحقق التوازن بين أهداف المناخ، واستدامة المالية العامة، ومدى جدواها من المنظور السياسي. واتفقوا على أن الاعتماد معظم الوقت على التدابير القائمة على الإنفاق سيكون مكلفا وأعربوا عن تفضيلهم بدلا من ذلك لاستخدام مزيج من الإيرادات والنفقات والسياسات التمويلية والهيكلية الأخرى لتحقيق الأهداف المتعلقة بالمناخ. وفي هذا السياق، اتفق معظم المديرين على أن فرص تحقيق الأهداف المناخية والحفاظ على استدامة القدرة على تحمل الدين تكون أكبر عند وضع حزمة من السياسات تتضمن تسعير الكربون، وتكملها تدابير تعالج إخفاقات السوق، وتحفز التمويل الخاص والاستثمار الأخضر، وتخفف المخاوف بشأن التوزيع. ومع هذا، أكد بعض المديرين مجددا أن تسعير الكربون ليس حلا كافيا في جميع البلدان. وأقر المديرون بأن التحول الأخضر سينطوي على تحديات، ولا سيما أمام اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية ذات المديونية العالية والاحتياجات الاستثمارية الكبيرة، وفي نفس الوقت، فإن تأخير التحول لن يؤدي إلا إلى زيادة تكاليفه. واتفقوا عموما على أن إدراج اعتبارات تغير المناخ في تحليلات استدامة القدرة على تحمل الديون يمكن أن يحسن التخطيط للسياسات، مع أخذ الخصائص القُطْرية في الحسبان.

وأكد المديرون أنه لا بد من تنسيق الجهود على المستوى الدولي لتخفيض تكلفة إزالة الكربون إلى أدنى حد، ولا سيما في البلدان منخفضة الدخل والدول النامية الصغيرة. وفي هذا الصدد، ألقى المديرون الضوء على أهمية الدور المحفز الذي يمكن أن يقوم به الصندوق الاستئماني للصلابة والاستدامة في جذب التمويل والاستثمارات الخضراء. وشدد المديرون على أن السياسات الصناعية الخضراء ينبغي أن تتجنب تشويه تدفقات التجارة والاستثمار، بما يتماشى مع قواعد منظمة التجارة العالمية. وفي هذا السياق، أكد عدد قليل من المديرين أن تدابير مثل آليات تعديل ضريبة الكربون الحدودية ينبغي أن تتسق كذلك مع منظمة التجارة العالمية لضمان حماية التجارة الدولية. وبينما أعرب المديرون عن رأيهم، من حيث المبدأ، أن الاتفاقيات بشأن الممرات الخضراء وممرات السلع الغذائية يمكن أن تساعد على ضمان تحول نظام الطاقة وتجنب انعدام الأمن الغذائي، أكد عدد قليل منهم صعوبة تنفيذ هذه الآليات. وبوجه أعم، أكد المديرون أن حماية النظام التجاري القائم على قواعد سيكون مهما في تحقيق الرخاء العالمي.

في هذا العدد:

الفصل ١

الآفاق والسياسات العالمية

الفصل ٢

إدارة التوقعات:
التضخم والسياسة النقدية

الفصل ٣

التشرذم وأسواق السلع الأولية:
مواطن الضعف والمخاطر

ISBN: 979-8400246975

مطبوعات الصندوق

WORLD ECONOMIC OUTLOOK (ARABIC) OCTOBER 2023